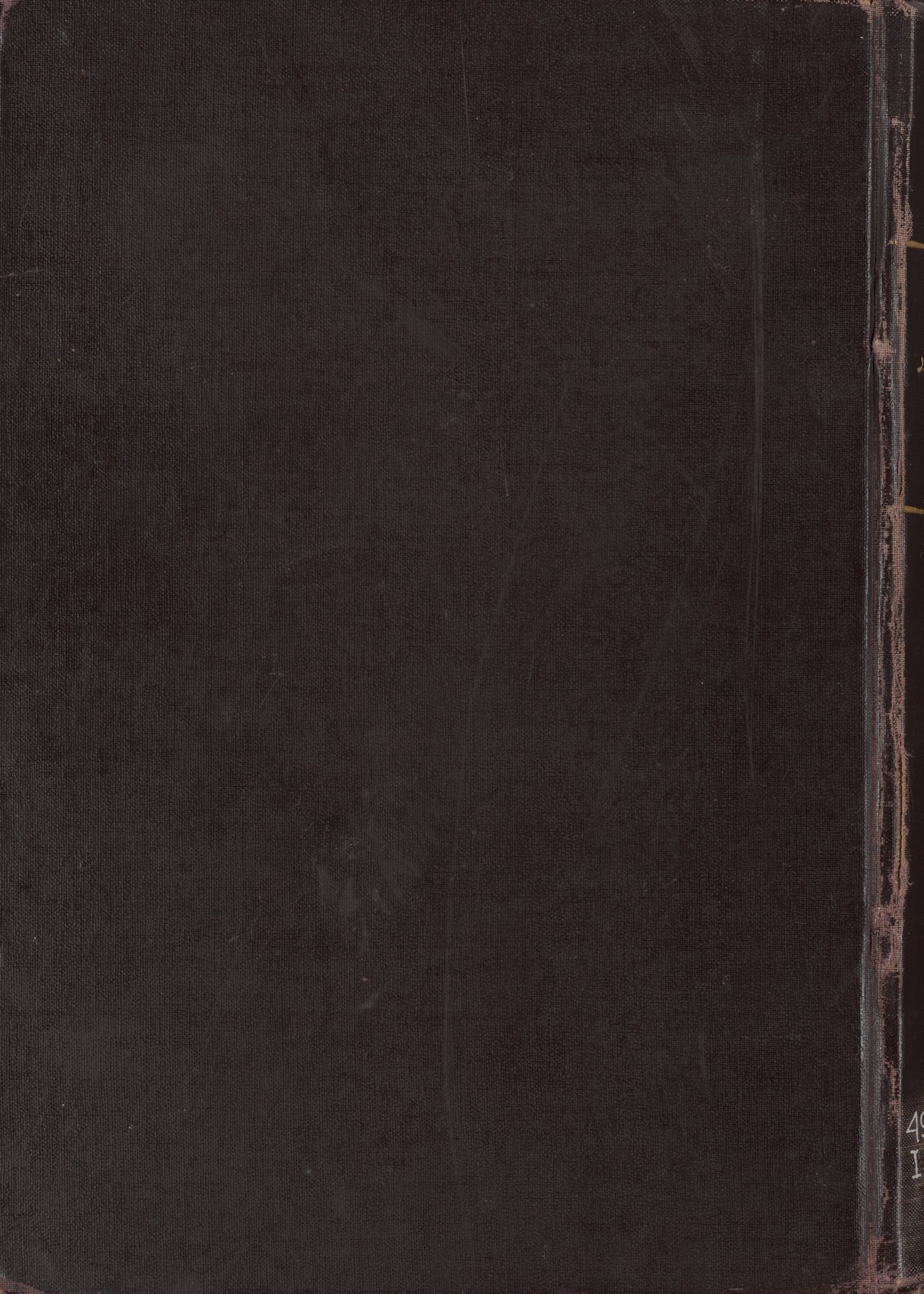
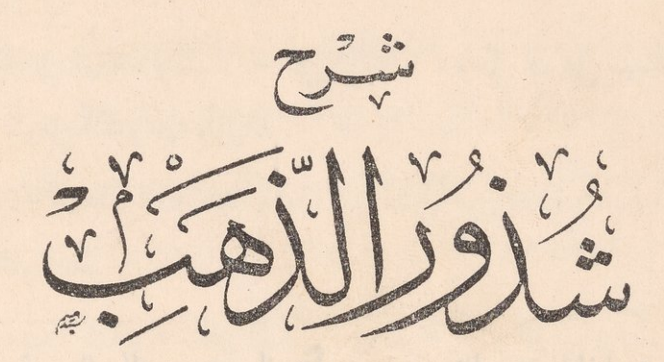




قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
لطلبة السنة الرابعة الابتدائية فى المعاهد الدينية



شرح شُذُورِ الذَّهَبِ

فى معرفة كلام العرب

تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المولود فى القاهرة فى سنة ٧٠٨ والمتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

مُنْتَهى الأرَب ، بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف
محمد محيى الدين عبد الحميد

يطلب من
المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد على بالقاهرة
لصاحبها : مصطفى محمد

الطبعة السادسة
صفر الخير ١٣٧٣ هـ — أكتوبر ١٩٥٣ م

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال »
« له ابن هشام أنْحَىٰ من سيبويه » .
« إن ابن هشام على علم جَمٍّ يَشهد بعُلوِّ قدره فى صناعة النحو »
« وكان يَنْحُو فى طريقته منْحَاة أهل الموصِل الذين اقْتَفَوْا أثر »
« ابن جِنيٍّ واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب »
« دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه »

ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه[1]، وصلى الله على سيدنا محمد واسطة عقد أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

أحمده — سبحانه! — حمداً يكون سبباً مُدْنِياً من رضاه، وأشكرهُ شكراً يكون مُقرباً من الفوز بمغفرته.

وبعد، فهذا كتاب «شذور الذهب، فى معرفة كلام العرب» وشرحه، وهما من تصانيف العلامة المحقق، فخر العربية، وحامل لواء علمائها، أفضل مَنْ صنف من رجالات القرن الثامن الهجرى فى قواعد العربية والتطبيق عليها، جمال الدين ابن هشام الأنصارى، وهذا الكتاب وشرحه صِنْو كتابه «قَطر الندى، وبَلّ الصدى» وشرحه، صنفهما ابنُ هشام للذين شَدَوْا من علم العربية شيئاً يكون كالمقدمة لقراءتهما، وكنا ندرسهما معاً فى الجامع الأزهر فى فرقة دراسية واحدة وفى عام واحد، وكنا نستوعبهما قراءة ودرساً، ولم نكن نجد فى ذلك مشقة ولا عَنَتاً.

وللكتابين فى نفسى ذِكْرَيَاتٌ لن يأتى عليها الزمان، فقد تلقيتهما معاً على شيخ واحد، وكان — رحمه الله تعالى! — مثالا للجد والإخلاص فى التحصيل والإفهام وبَعْث الهمة على الاقتداء به، فكان ذلك أَحَدَ البواعث على محبة الكتابين وتحصيلهما، ثم كان أشَدّ البواعث إلى الكتابة عليهما وبَثّهما.

وقد كان ممـا جرى به القَدَرُ أن رأت مشيخة الجامع الأزهر فى نظامها الجديد تدريس هذين الكتابين لفرقتين دراسيتين: فجعلت «قَطْرَ الندى» وشرحَهُ للسنة الثالثة الابتدائية، و«شُذُورَ الذهب» وشرحَهُ للسنة الرابعة الابتدائية، وقد قدمت

---

(١) الآلاء: النعم، واحدها إلى، بوزن رضا

لقراء العربية عامةً ولأبنائى وإخوانى من طلبة الأزهر وأساتذته شرحاً سهل العبارة فائق التحقيق على شرح قطر الندى ، فكان لزاماً علىَّ أن أعزِّزه بشرح على « شذور الذهب » ليكون له أخاً ، يدانيه فى السهولة والتحقيق ، ويُقرِّبُ ما أغرب به ابن هشام مما أودعه فيه من عويص المسائل التى ترجع إلى الفقه فى العربية والدقة فى معرفة أسرارها .

وقد سميت هذه الشرح « منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب » راجيا أن يتطابق الاسم والمسمَّى ، وأن يكون ما أودعته فيه من ذخائر العربية مُقْنِعاً لراغبى البحث ، سادًّا لنَهْمَةِ المولَعِينَ بالتفقُّه فى الحقائق العلمية .

فإن أكن قد أصبت الذى أردت فهذا توفيق الله تعالى وتيسيره ، وإن تكن الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وبِحَسْبى خلوص النيّة لله تعالى ولرسوله .

ربِّ هَبْ لى من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الوهاب ؟

كتبه المعتز بالله وحده

أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

مصر الجديدة : { رمضان ١٣٦٧ / يوليه ١٩٤٨ }

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« شذور الذهب ، فى معرفة كلام العرب » وشرحه

هو الإمام الذى فاق أقرانه ، وشَأَى مَنْ تقدَّمه ، وأَعْيَا مَنْ يأتى بعده ، الذى لا يُشَق غُباره فى سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى .

ولد فى القاهرة فى ذى القعدة عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبى حيان ديوان زُهَيْرِ بن أبى سُلْمى المزنى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهانى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتَفَقَّه على مذهب الشافعى ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته .

وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرد ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْهِباً ومُوجِزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، براً ، دَمِثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره فى صناعة النحو ، وكان يَنْحُو فى طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دالّ على قوة ملكته واطلاعه » اه .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تَلُوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن

نذكر لك من ذلك ما أُطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حَدّثَ به إن لم نعلم وجودهُ ، وها كها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب : طبع فى الآستانة وفى مصر ، وشَرَحه الشيخ خالدُ الأزهريُّ .

(٢) الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية ، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر ، وفى الآستانة .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك : طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط طبع أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

(٤) التذكره : ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شىء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل ، لكتاب التذييل والتكميل : ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطى .

(٨) رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً » و « هلم جرا » ، وهى موجودة فى دار الكتب المصرية وفى مكتبة برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى المطبوع فى الهند .

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم : موجودة فى مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخَصاصَة ، عن قراء الخُلاصَة : ذكره السيوطى ، وذكر أنه يقع فى أربعة مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية ، فى شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللُّمَع لابن جنى .

(١٢) شذور الذهب ، فى معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(١٣) شرح البردة : ذكره السيوطى .

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً ، وهو هذا الذى نقدمه اليوم .

(١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطى أيضاً ، ولا ندرى : أهو كتاب الروضة السابق ؟ أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطى أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » : طبع مراراً .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية ، فى المسائل النحوية : يوجد فى مكتبة ليدن .

(١٩) شرح قطر الندى و بل الصدى : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .

(٢٠) شرح اللمحة لأبى حيان : ذكره السيوطى .

(٢١) عمدة الطالب ، فى تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطى ، وذكر أنه فى مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشَّذَا ، فى مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب «الشذا ، فى مسألة كذا» تصنيف أبى حيان : يوجد فى ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطى (ج ٤ ص ١٢٧ — ١٣١) .

(٢٣) قطر الندى ، و بل الصدى : طبع مراراً ، وهو متن الشرح السابع ذكره ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطى .

(٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطى .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف ، من الكشاف» وكتاب ابن هشام يوجد فى مكتبة برلين ومكتبة الأزهر .

(٢٧) المسائل السفرية ، فى النحو : ذكره السيوطى .

(٢٨) مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب : طبع فى طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وَافٍ ، ولنا عليه شرح مبسوط ، نسأل الله أن يعين على طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان ، وموقظ الوَسْنَان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو : ويوجد فى دار الكتب المصرية ومكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى فى ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

وقد ذكر حاجى خليفة فى غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفى فى عام اثنين وستين وسبعمائة من الهجرة ؛ وهو مالم أجده لأحد سواه .

رضى الله عنه وأرضاه [1] !!

---

(١) تجد لابن هشام هذا — رحمة الله تعالى ! — ترجمة فى الدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٢ وفى بغية الوعاة للسيوطى ٢٩٣ وفى حسن المحاضرة للسيوطى أيضاً ٢٤٧/١ وفى المنهل الصافى ، وفى المنهج الأحمد للعليمى ٢٥٥ وفى دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١ وفى مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافرى الذى هذب سيرة النبى صلى الله عليه وسلم التى ألفها ابن إسحاق . وقد توفى بمصر فى عام ٢١٣ ، وقيل: فى عام ٢١٨ ، وله ترجمة فى ابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمى السبتى ، النحوى ، اللغوى ، أحد أعيان القرن السادس ، وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ١٩ وفى ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحي بن هشام الخضراوى ، ويعرف بابن البرذعى ، وكان رأساً فى العربية ، وتوفى بتونس فى سنة ٦٤٦ ، وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ١١٥ .

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف : حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى فى عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع للسخاوى ٩١/٧ ، واشتهر بها أيضاً محب الدين بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وكانت وفاته فى سنة ٩٠٧ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع ٩٢/٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخُ الإمامُ، العالم، العلامةُ، العاملُ، الجامعُ لأشْتَاتِ الفضائل، وحيدُ دهره، وفريد عصره، صَدْرُ المحقِّقين، وبَرَكة المسلمين، جمالُ الدين أبو محمدٍ عبد الله ابنُ الشيخ جمالِ الدين يُوسُفَ بنِ أحمدَ بْنِ عبد الله بن هشامٍ، الأنصاريُّ. تَغَمَّده الله برحمته، وأسكنه فسيحَ جنته!

أول ما أقول: إنى أَحْمَدُ الله العلىَّ الأكرم، الذى عَلَّمَ بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، ثم أُتْبِعُ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمةً للعالمين، وإماماً للمتقين، وَقُدْوَةً للعالمين، محمدٍ النبى الأمى، والرسول العربى، وعلى آله الهادين، وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

وبعد، فهذا كتابٌ شَرَحْتُ به مُخْتَصَرِى المسمى بـ «شذورِ الذهب، فى معرفة كلام العرب» تَمَّمْتُ به شواهده، وجمعت به شوارِدَهُ، ومكنت من اقتناص أوابِدِه رَائِدَه، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعَمِدْتُ فيه إلى لَفِّ المبانى والأقسام، لا إلى نَشْر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيتٍ من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيتُ على لفظٍ مُسْتَغْرَب أردفته بما يُزِيلُ اسْتغرابه، وكلما أنهيتُ مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقَصْدِى بذلك تدريبُ الطالب، وتعريفهُ السلوكَ إلى أمثال هذهِ المطالب.

والله تعالى أسأل أن ينفعنى وإياكم بذلك؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

قلت : الْـكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ .

أقول : فى الْـكَلِمةِ ثلاثُ لغات ، ولها معنيان :

أما لغاتها فَـكَلِمَةٌ ، على وزن نَبِقَةٍ ، وهى الفُصْحَى ولغةُ أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل (١) وجمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ (٢) ، وكِلْمَةٌ ، على وزن سِـدْرَةٍ ، وكَلْمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ ، وهما لغتا تميم ، وجمع الأولى كِلَمٌ كَسِدْرٍ ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ .

وكذلك كلُّ ما كان على وزن فعِلٍ نحو كَبِدٍ وَكَتِفٍ ؛ فإنه يجوز فيه اللغاتُ الثلاث ، فإن كان الوسَط حرفَ حَلْقٍ (٣) جاز فيه لغةٌ رابعة ، وهى إتباع الأول للثانى فى الـكسر ، نحو فِخِذٍ وَشِهِدٍ .

وأما معنياها فأحدهما اُصطلاحىٌّ ، وهو ما ذكرت .

والمراد بالقول : اللفظ الدالُّ على معنى ، كَرَجُلٍ وَفرَسٍ ، بخلاف الخط مَثَلاً فإنه وإن دل على معنى لـكنه ليس بلفظ ، وبخلاف المُهْمَلِ ، نحو دَيْزٍ ، مقلوبَ زَيْدٍ ، فإنه وإن كان لفظاً لـكنه لا يدلُّ على معنًى ، فلا يُسَمَّى شىء من ذلك ونحوِهِ قَوْلاً .

والمراد بالمفرد : مالا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ مَعْنَاهُ (٤) ، كما مثلنا من قولنا رَجُلٍ وفَرَسٍ ، ألا ترى أن أجزاء كل منهما — وهى حروفه الثلاثة — إذا انفرد شىء منها

---

(١) وذلك فى آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) من سورة المؤمنين من الآية ١٠٠ ، ومنها قوله جل ذكره : (إن الله يبشرك بكلمة منـه المسيح) من سورة آل عمران من الآية ٤٥ . (٢) قد ورد هذا الجمع فى قول الشاعر :

لَيْتَ الْـكَوَاكِبَ تَدْنُو لِى فَأَنْظِمَهَا عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لـكُمْ كَلِمِى

(٣) حروف الحلق ستة : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء .

(٤) شمل ذلك ثلاثة أنواع : أولها مالا جزء له أصلا ، وذلك كهمزة الاستفهام ولام الجر وفاء العطف ، وثانيها ماله جزء لـكنه لا يدل على شىء أصلا ، وذلك كزيد وإبراهيم ؛ فإن كل واحد منهما ذو أجزاء هى حروفه التى يتألف منها ، وهذه الأجزاء — من ناحية كونها أجزاء — لا تدل على شىء أصلا ، وثالثها ماله أجزاء تدل على شىء ، ولـكنه ليس جزء المعنى الذى تدل عليه الجملة ، وذلك نحو « عبد الله » و« تأبط شراً » و« قاضيخان » =

لا يدل على شىء مما دلت عليه جُمْلَتُهُ ، بخلاف قولنا : « غُلَامُ زَيْدٍ » فإنه مركب ، لأن كلاًّ من جزءيه — وهما غلام ، وزيد — دالٌّ على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة « غلام زيد » .

والمعنى الثانى لغوىّ ، وهو الْجُمَلُ المفيدة ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) [١] إشارةٌ إلى قول القائل : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ) [١] .

* * *

و « كلاَّ » فى العربية على ثلاثة أوجه : حرف رَدْعٍ وَزَجْرٍ ، وبمعنى حَقًّا ، وبمعنى إى ، فالأول كما فى هذه الآية ، أى : انْتَهِ عن هذه المقالة ، فلا سبيل إلى الرجوع ، والثانى نحو : (كَلَّا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى) [٢] أى حَقًّا ؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزْجَرُ عنه ، كذا قال قوم ، وقد اعترض على ذلك بأن حَقًّا تُفْتَحُ « أَنَّ » بعدها [٣] وكذلك ألاَ [٤] التى بمعناها ، فكذا ينبغى فى « كلاَّ » ، والأَوْلَى أن تُفَسَّرَ « كلا » فى الآية بمعنى « أَلاَ » التى يُسْتَفْتَحُ بها الكلام ، وتلك تكسر بعدها « إِنَّ » ، نحو : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [٥] ، والثالث قبل القسم نحو : (كَلَّا

= أعلاما ؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة ذو جزءين ، وكل جزء منهما يدل على معنى ، ولكن هذا المعنى الذى يدل عليه الجزء ليس جزء المعنى الذى تدل عليه الجملة .

(١) من سورة المؤمنين من الآية ١٠٠ (٢) من سورة العلق الآية ٦ .

(٣) وذلك كما فى قول الشاعر :

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وكما فى قول الآخر :

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً ... أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

(٤) هكذا فى أصول الكتاب كافة ، وصوابه « وكذلك أما — إلخ » :

(٥) من سورة يونس من الآية ٦٣ .

وَالْقَمَرِ)[١] معناه إى والقمر ، كذا قال النَّضْرُ بن شُمَيْل ، وتبعه جماعة منهم ابن مالك ، ولها معنى رابع ، تكون بمعنى ألاَ .

و « إنَّ » حرف تأكيدٍ يَنْصِبُ الاسمَ بالاتفاق ، ويرفع الخبر ، خلافاً للكوفيين والضميرُ اسمُهَا ، وهو راجع إلى المقالة ، و « كَلِمَةٌ » خبرها ، و « هُوَ قَائِلُهَا » جملة من مبتدأ وخبر فى موضع رفع على أنها صفةٌ لكلمة ، وكذا شأنُ الجملِ الخبرية بعدالنكرات وأما بعد المعارف[٢] فهى أحوال ، كـ« جَاء زَيْدٌ يَضْحَكُ » .

***

ثم قلت : وَهِىَ اسْمٌ وفِعْلٌ وَحَرْفٌ .

وأقول : الكلمة جِنْسٌ تحته هذه الأنواعِ الثلاثة لا غيرُ ، أجمعَ على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله[٣] .

قالوا : ودليل الْحَصرِ أن المعانى ثلاثة : ذاتٌ ، وحَدَثٌ ، ورابطة للحَدَث بالذات ،

---

(١) من سورة المدثر من الآية ٣٢ .

(٢) يستثنى من المعارف المحلى بأل ؛ فإن فى الجملة بعده تفصيلا ، وذلك بالنظر إلى معنى أل : فإن كانت أل جنسية فالجملة صفة كما فى قول الشاعر (نسبه فى الأصمعيات ٧٤ إلى شمر بن عمرو الحنفى) :

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّنِى فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِى

وإن لم تكن أل جنسية فالجملة حال ، وعلى ذلك يكون مراد المؤلف أن الجمل بعد المعارف المحضة — وهى ما لا تشبه النكرة بوجه من الوجوه — أحوال ، وبعد النكرات وما أشبهها من المعارف — وهو المحلى بأل الجنسية — صفات ، فافهم ذلك .

(٣) ذهب بعض النحاة — وهو جعفر بن صابر — إلى أن أقسام الكلمة أربعة : اسم ، وفعل ، وحرف ، وخالفة ، فزاد الذى سماه خالفة ، وزعم أنه هوالذى يسميه جمهرة النحاة اسم الفعل ، وذلك نحو هيهات وأف وصه ، ولما لم يكن لكلامه هذا نصيب من الصحة اعتبر المؤلف خلافه غير قائم ؛ فقال « أجمع على ذلك من يعتد بقوله » .

فالذاتُ الاسمُ ، والحدَثُ الفعلُ ، والرابطة الحرفُ ، وأنّ[١] الكلمةَ إن دلّتْ على معنًى فى غيرها فهى الحرفُ ، وإن دلت على معنى فى نفسها : فإن دَلّتْ على زمان مُحصَّل فهى الفعلُ ، وإلا فهى الاسم .

قال ابن الخباز : ولا يختص انحصار الكلمة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذى دلّ على الانحصار فى الثلاثة عَقْلِىٌّ ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات ، انتهى .

***

ولكلٍّ من هذه الثلاثة مَعْنًى فى الِاصطلاح ، ومَعْنًى فى اللغة :

فالاسم فى الاصطلاح : ما دلّ على مَعْنًى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفى اللغة سِمَةُ الشىء : أى علامته ، وهو بهذا الاعتبار يَشْمَل الكلماتِ الثلاثَ ؛ فإن كُلًّا منها علامة على معناه .

والفعل فى الاصطلاح : ما دلّ على معنى فى نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفى اللغة نَفْسُ الحدثِ الذى يُحْدِثه الفاعل : من قيام ، أو قعود ، أو نحوهما .

والحرف فى الاصطلاح : ما دلّ على معنى فى غيره ، وفى اللغة : طَرَفُ الشىء ، كَحَرْفِ الجبل ، وفى التنزيل : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾[٢] الآية : أى عَلَى طرَفٍ وجانبٍ من الدين ، أى لا يدخل فيه على ثبَاتٍ وتمَكُّنٍ ، فهو إن أصابه خير — من صحّةٍ وكثرة مال ونحوهما — اطمأنَّ به ، وإن أصابته فتنة — أى شرّ ، من مرض أو فقر أو نحوهما — انقَلَبَ على وجهه عنه .

***

والواو عاطفة ، و « مِن » جارة معناها التبعيضُ ، و « النَّاسِ » مجرور بها ، واللام

---

(١) هذا عطف على قوله « أن المعانى ثلاثة » ؛ فيكون المؤلف قد ذكر دليلين لانحصار أنواع الكلمة فى الأنواع الثلاثة .

(٢) من سورة الحج من الآية ١١ .

فيه لتعريف الجنس ، و « مَنْ » مبتدأ تقدَّمَ خَبَرُه فى الجار والمجرور ، و « يَعْبُدُ » فعل مضارع مرفوع لخلوِّه من الناصب والجازم ، والفاعل مستتر عائد على « مَنْ » باعتبار لفظها ، و « اللهَ » نَصْبٌ بالفعل ، والجملة صِلةٌ لِمَنْ إن قُدِّرَتْ مَنْ معرفةً بمعنى الذى لوصفة إن قُدِّرت نكرةً بمعنى ناسٍ ، وعلى الأول فلا موضع لها ، وكذا كل جملة وقعت صلة ، وعلى الثانى موضعها رَفْعٌ ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها ، و « على حَرْفٍ » جار ومجرور فى موضع نصب على الحال : أى مُتَطرِّفاً مُسْتَوْفِزاً « فإن » الفاء عاطفة ، وإن : حرفُ شَرْطٍ « أصابه » فعل ماض فى موضع جزم لأنه فعل الشرط ، والهاء مفعول ، و « خَيْرٌ » فاعل ، و « اطْمَأَنَّ » فعل ماض ، والفاعل مستتر ، و « به » جار ومجرور متعلق باطمأنّ ، وقِسْ على هذا بقيةَ الآيةِ ، وفيها قراءة غريبة ، وهى : (خَسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ) بخفض « الآخرة » وتوجيهُهَا أن « خَسِرَ » ليس فعلا مبنياً على الفتح ، بل وَصْفٌ مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِمٍ وفَطِنٍ ، وهو منصوب على الحال ، ونظيره قراءة الأعرج : (خَاسِرَ الدُّنيا وَالآخِرَةِ) إلاَّ أن هذا اسمُ فاعلٍ فلا يلتبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به .

***

ثم قلت : فالاسمُ : ما يَقبَلُ ألْ ، أو النِّدَاء ، أو الْإِسْنَادَ إليه .

وأقول : ذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ يتميز بها عن قسيميه : إحداها : « أل » وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول « الألف واللام » لأنه لايقال فى « هل » الهاء واللام ، ولافى « بل » الباء واللام ، وذلك كالرَّجُل والكتاب والدَّارِ ، وقول أبى الطيب:

١ — الْخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالبيْدَاء تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ

---

١ — هذا البيت من كلام أبى الطيب أحمد بن الحسين ، الذى نبزوه بالمتنبى ، وهو أحد شعراء عصر الدولة العباسية ، مدح سيف الدولة الحمدانى فى حلب ، وكافوراً الإخشيدى فى مصر ، وعضد الدولة البويهى ، وغيرهم . ولد بالكوفة فى سنة ٣٠٣ وتوفى منصرفه من شيراز فى سنة ٣٥٥ من الهجرة ، وليس أبو الطيب ممن يحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو =

فهذه الكلمات السبع أسماء ؛ لدخول « أل » عليها .

* * *

فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل فى قول الفَرَزْدَق :

٢ — ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ   وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَذِى الرَّأْىِ وَالجَدَلِ

= والصرف ، ولكن المؤلف لم يذكر هذا البيت للاستشهاد به ، وإنما ذكره على سبيل التمثيل ، وفرق بين الأمرين ، فافهم ذلك .

اللغة : « البيداء » الصحراء ، وسميت بذلك لأن سالكها يبيدفيها : أى يهلك ،وسميت أيضا مفازة ،من الفوز وهو النجاة، تفاؤلا لسالكها أن ينجومن مخاطرها كما سموا الجماعة المسافرة قافلة تفاؤلالها بالقفول من سفرها : أى الرجوع منه والعودة إلى الأهل والوطن ، وكما سموا اللديغ سليما تفاؤلا له بالبرء والسلامة ، وجمع البيداء بيد ، وجمع المفازة مفاوز « القرطاس» ما يكتب فيه من الورق ونحوه .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة وجراءة القلب وبأنه كاتب عظيم .

الإعراب : «الخيل» مبتدأ « والليل ، والبيداء » معطوفان عليه «تعرفنى» تعرف:فعل مضارع ،وفاعله ضمير مستترفيه جوازاتقديره هى يعود إلى المبتدأوماعطف عليه،والنون للوقاية، والياء مفعول والجملة فى محل رفع خبر «والسيف والرمح والقرطاس والقلم »معطوفات على المبتدأ أيضاً ، أوالسيف مبتدأ ، ومابعده معطوف عليه ،وخبرهن محذوف ، والتقدير : والسيف والرمح والقرطاس والقلم تعرفنى أيضاً ، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، وعليه تكون جملة المبتدأ الثانى وخبره معطوفة على جملة المبتدأ الأول وخبره ، فتكون الواو التى فى صدر الشطر الثانى قد عطفت جملة على جملة ، وسائر الواوات عطفت مفردات .

التمثيل به : لقوله « الخيل ، والليل ، والبيداء ، والسيف ، والرمح ، والقرطاس ، والقلم » فإن هذه الكلمات السبع أسماء ؛ بدليل دخول « أل » على كل واحدة منها .

٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، واسمه همام بن غالب ، تميمى بصرى ، من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول ، وممن يحتج بشعره ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى أوضحه (رقم ٣) وابن عقيل (رقم ٣٠) والأشمونى (رقم ٩٧) والبيت فى هجاء رجل من بنى عذرة ، كان قد فضل جريراً على كل من الفرزدق والأخطل التغلبى النصرانى فى مجلس عبد الملك بن مروان الخليفة الأموى ، وكان الشعراء الثلاثة حاضرين ، فتغيظ الفرزدق وقال أبياتا فيها بيت الشاهد . =

قلت : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجانى ما معناه : إن استعمال مِثْلِ ذلك فى النثر خطأ بإجماع : أى أنه لا يُقَاسُ عليه ، و «أل» فى ذلك اسم موصول بمعنى الذى .

* * *

الثانية : النداء ، نحو (يا أيُّها النَّبِيُّ)(١) (يَانُوحُ اهْبِطْ)(٢) (يا لُوطُ إنَّا رُسُلُ رَبِّكَ)(٣) (يا هُودُ ما جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)(٤) (يا صَالِحُ ائْتِنَا)(٥) (يا شُعَيْبُ أَصلَوَاتُكَ تأمُرُكَ)(٦) فكلٌّ من هذه الألفاظ التى دخلت عليها « يا » اسمٌ ، وهكذا كل منادى

اللغة : « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليقضى بينهما ويفصل فما بينهما من خصومة « الأصيل » هو ذو الحسب « الجدل » شدة الخصومة ، والقدرة على غلبة الخصم

المعنى : يقول لمن يهجوه ذاما له : إنك لست بمن يحكمه الناس ويرضون حكمه ، ولا أنت بذى حسب ترجع إليه ويردعك عن الجور ، ولا أنت بذى فلج فى الخصومة .

الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة « الترضى » أل : اسم موصول نعت للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » حكومة : نائب فاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » مثل سابقتها « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وهو مضاف ، و « الرأى » مضاف إليه « والجدل » معطوف بالواو على الرأى ، ولم نجعل « ما » حجازية وما بعدها اسمها وخبرها مراعاة للغة الشاعر صاحب البيت ؛ لأنه من بنى تميم كما قلنا ، وتميم تهمل ما ، وإنما إعمالها لغة الحجاز .

الشاهد فيه : أتى المؤلف بهذا البيت هىنا ليعترض على قولهم : إن « أل » دليل على اسمية الكلمة ؛ فهى لا تدخل إلا على الأسماء ، وهى هنا قد دخلت على الفعل المضارع المبنى للمجهول ، وحاصل الجواب على هذا الاعتراض أن بيت الفرزدق هذا شاذ لا يقاس عليه ، ونحن فى تقرير القواعد لا نعنى إلا ما كان قياساً مطرداً تتكلم به العرب فى شعرها ونثرها من غير إنكار ؛ فلا يعترض علينا بما استعمله بعض الشعراء لضرورة الشعر أو فى النادر القليل .

(١) من سورة الأحزاب من الآية ١ (٢) من سورة هود من الآية ٤٨
(٣) من سورة هود من الآية ٨١ (٤) من سورة هود من الآية ٥٣
(٥) من سورة الأعراف من الآية ٧٧ (٦) من سورة هود من الآية ٨٧

فإن قلت : فما تصنع فى قراءة الكسائى (ألَا يا اسْجُدُوا لله)[(١)] فإنه يقف على (ألَا يا) ويبتدىء باسْجُدُوا ، بالأمر ؛ وقوله تعالى : (يا لَيْتَنَا نُرَدُّ)[(٢)] وقوله عليه الصلاة والسلام : « يا رُبَّ كاسِيةٍ فى الدُّنْيا عاريةٌ يومَ القيامة » ؛ فدخل حرفُ النداء فيهنَّ على ما ليس باسم[(٣)] ؟

قلت : اختلف فى ذلك ونحوه على مذهبين : أحدهما أن المنادى محذوف : أى يا هؤلاء اسجُدُوا ، ويا قوم ليتنا نرد ، ويا قوم رُبَّ كاسيةٍ فى الدنيا ، والثانى أن « يا » فيهن للتنبيه ، لا النداء .

***

الثالثة : الإسنادُ إليه ، وهو : أن يُسْنَدَ إليه ما تتمُّ به الفائدةُ ، سواء كان ذلك المسندُ فعلاً أو اسماً أو جملة ، فالفعل كـ « قَامَ زَيْدٌ » فقام : فعلٌ مسند ، وزيد : اسم مسند إليه ، والاسم نحو « زَيْدٌ أخوكَ » فالأخ : مُسْنَدٌ ، وزيد : اسم مسند إليه ، والجملة نحو « أنا قمت » فقام : فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملة مسندةٌ إلى أنا .

---

(١) من سورة النمل من الآية ٢٥ (٢) من سورة الأنعام من الآية ٢٧

(٣) مثل الآية الأولى قول الشاعر :

ألَا يَا اُسْلَمِى يا دارَمىَّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلّاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

ومثل الآية الثانية قول الآخر :

يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِى بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ

ومثل الحديث قول الثالث :

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِى النِّساء غَرِيرَةٍ بَيْضَاء قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَـــلَاقِ

ونظير هذه الشواهد قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الفرزدق يهجو رجلا من بنى عذرة (انظر شرح الشاهد رقم ٢) :

يَا أرْغَمَ اللهُ أنفاً أنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

فإن قلت : فما تصنع فى إسنادهم « خيرٌ » إلى « تَسْمَعُ » فى قولهم : « تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِن أنْ تَرَاهُ[١] » مع أنَّ « تَسْمَع » فِعلٌ بالاتفاق ؟

قلت : « تسمع » على إضمار « أنْ » والمعنى أن تَسْمَعَ ، والذى حَسَّنَ حذف « أن » الأولى ثبوتُ « أن » الثانية ، وقد روى « أنْ تَسْمَعَ[١] » بثبوت « أن » على الأصل و « أنْ » والفعلُ فى تأويل مصدرٍ ، أى سَمَاعُكَ ، فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن الاسم .

***

وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم ، وبها تُعْرَفُ اسمية « ما » فى قوله تعالى : (قُلْ ماعِنْدَ اللهِ خَيْرٌ من اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجارَةِ[٢]) (ماعِنْدَكُم يَنفَدُ وما عند اللهِ باقٍ[٣]) ألا ترى أنها قد أُسند إليها الأخْيرِيَة فى الأولى ، والنفاد فى الآية الثانية ، والبقاء فى الثالثة ، فلهذا حكم بأنها فيهن اسمٌ موصولٌ بمعنى الذى ، وكذلك « ما » فى قوله تعالى : (إنَّ ماصَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ[٤]) هى موصولة بمعنى الذى ، و (صَنَعوا) صلةٌ ، والعائد محذوف : أى إن الذى صنعوه ، و (كَيْدُ) خبر ، ويجوز أن تقدرها

---

(١) قد روى هذا المثل بثلاث روايات : الأولى : « أن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب تسمع بأن المصدرية المذكورة ، وهذه الرواية لا غبار عليها ولا إشكال فيها ، لأن الخبر إنما هو عن المصدر المنسبك من أن والفعل المذكورين ، ومثل ذلك قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) من سورة البقرة من الآية ١٨٤ ، وقول العرب : أن ترد الماء بماء أكيس ، والرواية الثانية : «تسمع بالمعيدى من أن تراه» بنصب تسمع من غير وجود أن ، وفى هذه الرواية إشكال ، وهو حذف أن المصدرية وبقاء عملها ، وهو النصب ، مع أن القياس أنه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل ، والرواية الثالثة : « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع الفعل المضارع على ما يقتضيه القياس الذى قررناه ، وهذه هى الرواية التى تكلم المؤلف عنها وخرجها .

(٢) من سورة الجمعة من الآية ١١ (٣) من سورة النحل من الآية ٩٦

(٤) من سورة طه من الآية ٦٩

موصولا حَرْفِيًّا ، فتكون هى وصلتها فى تأويل المصدر ، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفاً كافاً ، مثله فى قوله تعالى : (إِنَّمَا اللهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ[(١)]) لأن ذلك يوجب نصب (كَيْدَ) على أنه مفعول (صَنَعُوا) .

***

ثم قلت : والفِعْلُ إمَّا ماضٍ ، وهوَ : ما يَقْبَل تاء التأنيث السَّاكِنَة كقامَتْ وقَعَدَتْ ، ومِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ ، أو أمْرٌ ، وَهُوَ : مادلَّ على الطَّلَبِ مع قَبُولِ ياءِ المخاطَبَةِ كقُومى ، ومنهُ هاتِ وَتَعَالَ ، أو مُضارِعٌ ، وهو : ما يَقْبَلُ لَمْ كلَمْ يَقُمْ ، وافْتِتَاحُهُ بحَرْف من « نَأَيْتُ » : مَضْمُومٍ إن كان الماضى رُبَاعِيًّا كأدَحْرِجُ وأُجِيبُ ، ومَفْتُوحٍ فى غَيْرِهِ كأضْرِبُ وأسْتَخْرِجُ .

وأقول : أنواع الفعل ثلاثة : ماض ، وأمرٌ ، ومضارعٌ ، ولكل منها علامة تدل عليه فعلامة الماضى تاءُ التأنيث الساكنةُ كقامت وقعدَتْ ، ومنه قول الشاعر :

٣ — ألَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ
فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

---

(١) من سورة النساء من الآية ١٧١

٣ — هذا البيت من كلام جعفر بن علبة — بضم العين وسكون اللام — أحد بنى كعب ابن الحارث ، وهو شاعر غزل مقل ، من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية، وبيته هذا قد اختاره أبو تمام فى ستة أبيات فى ديوان الحماسة (ج ١ ص ٥١ من شرح الحماسة للتبريزى بتحقيقنا) .

اللغة : « ألمت » زارت « حيت » فعل ماض من التحية « تولت » انصرفت راجعة « تزهق » تخرج .

المعنى : يصف أن حبيبته زارته فألقت عليه التحية ، ثم لم تلبث أن غادرته مودعة ، ويصف أنه لم يطق توديعها وانصرافها ، بل تألمت نفسه حتى عاين ما يعاين المشرف على الموت

وبذلك اسْتُدِلّ على أن « عسى وليس » ليسا حرفين كما قال ابن السَّرّاج وثعلب فى عسى وكما قال الفارسىُّ فى ليس ، وعلى أن « نِعْمَ » ليست أسماً كما يقول الفرّاء ومَنْ وافقه ، بل هى أفعال ماضية ؛ لاتصال التاء المذكورة بها ، وذلك كقولك : « ليسَتْ هند ظالمة فعسَتْ أن تُفلح » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ توضأ يومَ الجمعة فبِهَا ونِعْمَتْ » وقول الشاعر :

٤ — نِعمَتْ جزاء المُتّقِينَ الجَنّهْ ‏ ‏ ‏ دَارُ الأمانى والمُنَى والمِنّهْ

الإعراب : « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « فحيت » الفاء عاطفة ، ومابعدها فعل ماض متصل بتاء التأنيث ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « ثم قامت فودعت » كذلك « فلما » الفاء عاطفة ، لما : ظرفية بمعنى حين ، تتعلق بقوله تزهق فى آخر البيت « تولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « كادت » كاد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد ، مرفوع بالضمة الظاهرة « تزهق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس ، والجملة فى محل نصب خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « ألمت ، حيت ، قامت ، ودعت ، تولت ، كادت » فإن الكلمات الست أفعال ماضية ، بدليل إلحاق تاء التأنيث بكل واحدة منها .

٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « الأمانى » جمع أمنية — بضم الهمزة ، وياؤها مشددة ، وكذا ياء الجمع كما وقع فى قوله تعالى : (ليس بأمانيكم) من سورة النساء من الآية ١٢٣ ، ولكن الشاعر خفف ياء الجمع ، والأمنية : ما يتمناه الإنسان « المنى » — بضم الميم وفتح النون — جمع منية — بضم فسكون — وهى بمعنى الأمنية « المنة » بكسر الميم وتشديد النون — أراد بها العطية .

الإعراب : « نعمت » نعم : فعل ماض يدل على إنشاء المدح ، والتاء علامة التأنيث « جزاء » فاعل نعم ، وهو مضاف و « المتقين » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « الجنة » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو المخصوص بالمدح « دار » بدل من الجنة ، ودار مضاف و « الأمانى » مضاف إليه « والمنى والمنة » معطوفان على الأمانى .

واحترزتُ بالساكنة عن المتحركة ، فإنَّهَا خاصة بالأسماء : كقائمةٍ وقاعدةٍ .

وعلامة الأمر مجموعُ شيئين لابدَّ منهما : أحدهما أن يدل على الطَّلب ، والثانى : أن يقبل ياء المخاطبة ، كقوله تعالى : (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً)[١] ومنه « هاتِ » بكسر التاء ، و «تعالَ» بفتح اللام ، خلافا للزَّمخشرى فى زَعْمه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب و يقبلان الياء ، تقول : «هَاتِي» بكسر التاء ، و « تعَالَىْ » بفتح اللام ، قال الشاعر :

٥ — إذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ   عَلَىَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَيَّا الْمُخَلْخَلِ

الشاهد فيه : قوله « نعمت » فإن دخول تاء التأنيث يدل على أن « نعم » فعل ماض ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحق إلا هذا النوع من أنواع الكلمات ، وهذا الذى اختاره المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة إلا الفراء ، وهو الذى تنصره الأدلة ، ويشهد له الاستعمال العربى ، وقد أنث صاحب هذا الشاهد «نعم» مع أن فاعلها ـ وهو قوله « جزاء المتقين » ـ مذكر لكون المخصوص بالمدح ـ وهو قوله « الجنة » ـ مؤنثاً ، ونظير هذا البيت فى كل ما جىء به من أجله قول ذى الرمة يصف ناقة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبى بردة :

أو حُرَّة عيطَل ثبْجاء مُجفَرة   دعائمُ الزورِ ، نعمت زورق البلد

(١) من سورة مريم من الآية ٢٦

٥ — هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، أحد الفحول من شعراء الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات ، وهذا البيت من معلقته المشهورة ، وحجر اسم أبيه بضم الحاء وسكون الجيم .

اللغة : « هضيم الكشح » يريد دقيقة الخصر نحيلته « ريا المخلخل » ممتلئة الساق ، والمخلخل ـ بضم الميم وفتح الخاءين بينهما لام ساكنة ـ هو مكان الخلخال ، والعرب تستحسن من المرأة دقة الخصر وعبالة الساقين .

الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط يخفض شرطه وينتصب بجوابه « قلت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « هاتى » فعل أمر مسند إلى ياء المخاطبة ، والجملة فى محل نصب مقول القول «نولينى» نول : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية وياء التكلم مفعول به ، وهذه الجملة فى محل نصب بدل من الجملة السابقة أو توكيد لها

والعامة تقول [تعَالِى] بكسر اللام ، وعليه قولُ بعض المحدَثِين :

٦ — * تعَالِى أقَاسِمْكِ الهُمُومَ تعَالِى *

والصوابُ الفتح كما يقال : اُخْشَىْ واسْعَىْ .

فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة ، نحو « تَقُومِين وتَقْعُدِينَ » أو دلَّت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة ، نحو « نَزَالِ يَاهِنْدُ » بمعنى انزلى ؛ فليست بفعل أمرٍ .

« تمايلت » تمايل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « على » جار ومجرور متعلق بتمايل « هضيم » حال من الضمير المستتر فى تمايل ، وجعله العلامة الأمير مفعولا به تنازعه كل من هاتى ونولينى ، وهو فى غاية البعد ، وهضم مضاف ، و « الكشح » مضاف إليه « ريا » حال ثانية وهضيم مضاف و « المخلخل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « هاتى » فإن اتصال ياء المؤنثة المخاطبة بهات مع دلالته على الطلب يدلان على أنه فعل أمر ؛ لأن ياء المخاطبة لا تتصل بغير الأفعال ، والدلالة على الطلب بنفس الكلمة من غير احتياج إلى خارج عنها لا يكون إلا بفعل الأمر .

٦ — هذا عجز بيت لأبى فراس الحمدانى ، ابن عم سيف الدولة أشهر ملوك بنى حمدان ، من كلمة له يقولها وهو أسير فى بلاد الروم ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد نفسه فى كتابه قطر الندى (رقم ٩) وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِى حَمَامَةٌ   أيا جَارتَا لَوْ تَعْلَمِينَ بِحَالِى

مَعاذَ الهوَى مَاذُقْتِ طَارِقَةَ النَّوَى   وَلاَ خَطَرَتْ مِنْكِ الهُمُومُ بِبَالِى

أيَا جَارَتَا مَا أنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا   تَعَالِى . . . . إلخ .

وقد نسب العلامة الأمير هذه الأبيات لأبى نواس ، ولعله انتقال نظر منه ، أو تحريف من النساخ .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به أول ، مبنى على الكسر فى محل نصب « الهموم » مفعول ثان لأقاسم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » إعرابه كالسابق ، وجملته تأكيد للجملة السابقة .

وعلامَةُ المضارع : أن يقبل دخول «لم» كقولك : «لَمْ يَقُم ، وَلَمْ يَقْعُدْ» .

ولا بُدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أحرف «نأيت» نحو «نقُوم ، وأقوم ، ويقُوم زيدٌ ، وتَقُوم يا زَيْدُ» ويجب فَتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضى غيرَ رباعىٍّ ، سواء نقص عنها كامثلنا ، أو زاد عليها نحو «يَنطَلِقُ ، ويَسْتَخرِج» وضَمُّها إن كان رباعيًّا ، سواء كان كله أصولا ، نحو «دَحْرَجَ يدَحْرِجُ» أو واحد من أحرفه زائداً ، نحو «أجابَ يُجيبُ» وذلك لأن أجاب وزنه أفعلَ ، وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير ، وأول تلك الأربعة همزة ؛ فاحكم بأنها زائدة ، نحو أحْمَد وإصْبَع وإثْمِد . ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾(١) .

***

(لم) حرف جزم لنفى المضارع وقَلْبِهِ ماضياً ، تقول : «يقوم زيد» فيكونُ الفعلُ مرفوعاً لخلوه عن الناصب والجازم ، ومحتملا للحال والاستقبال ، فإذا دخلت عليه «لم» جزَمَتْهُ وقلبته إلى معنى المضىّ ، وفى الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، وفى الثانى ضمير مستتر مرفوع لنيابته مَنابَ الفاعل ، ولا ضمير فى الثالث ؛ لأنه قد رفع الظاهر ، وهو (أحدٌ) فإنه اسم (يكن) و (كُفُواً) خبرها ، وجوَّزوا أن يكون حالا على أنه فى الأصل صفة لأحد ، ونعتُ النكرةِ إذا تقدَّم عليها انتصبَ على الحال ، كقوله :

٧ — لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ   يَلُوحُ كأنه خِلَلُ

التمثيل به : أراد المؤلف بذكر هذا البيت هنا أن يذكر أن هذا الشاعر قد أخطأ فكسر لام «تعالى» والواجب أن يفتحها ويسكن الياء ، كما هو شان كل فعل أمر آخره ألف حين يسند لياء المخاطبة ، لكن الذى أنكره المؤلف فى هذه الكلمة قد حكاه غيره على أنه لغة من لغات العرب ، وذكروا أن لغة أهل الحجاز كسر اللام فى «تعال» عند إسناده لياء المخاطبة ، وضمها عند إسناده لواو الجماعة ، وإن كان الاستعمال المشهور فتحها فى جميع الأحوال ، وعلى هذا يكون الشاعر قد جرى على لغة أهل الحجاز ، لا على وجه غير صحيح ، فتأمل ذلك .

(١) من سورة الصمد الآيتان ٣ و ٤

٧ — هذا البيت من كلام كثير عزة ، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) كما أنشده

أصله : لميّة طَلَلٌ مُوحِشٌ ، وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور [1] ، والظاهر الأول ، وعليه العمل ؛ ففى الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعموليها بمعمول معمولها ، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جارًّا ومجروراً ، نحو « كانَ فى الدّارِ زَيْدٌ جالساً » و « كان عِنْدَكَ عَمْرٌو جالساً » وهذا مما لا خلاف فيه .

المؤلف فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٢٦٩) وفى كتابه قطر الندى (رقم ١٠٥) وسينشد المؤلف صدر هذا الشاهد مرة أخرى فى باب الحال من هذا الكتاب حيث يستدل به على ماذكره هنا من أن صاحب الحال قد يكون نكرة إذا وجد مسوغ لذلك ، ومن مسوغاته تقدم الحال عليه

اللغة : « مية » اسم امرأة «موحشاً » اسم فاعل من قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من المكان ، وأصل معنى « أوحش المنزل » صار مسكناً للوحش ، وإنما يكون ذلك إذا خلا من الإنس « طلل » الطلل : مابقى شاخصاً — أى مرتفعاً ظاهراً — من آثار الديار «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام — جمع خلة بكسر الخاء ، وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف

الإعراب : « لمية » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه « طلل » مبتدأ مؤخر ، وهو صاحب الحال ، وستعرف لنا كلاماً فى ذلك ، « يلوح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على طلل ، والجملة فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الطلل اسمه « خلل » خبر كأن ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لطلل

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالا ، وهذا كلام صحيح ، وبيانه أن أصل الكلام : لمية طلل موحش ، برفع موحش على أنه صفه لطلل ، ثم قدم قوله « موحشاً » على « طلل » فوجب أن ينصبه على أنه حال لأن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف ، لكن بقى أنهم يقولون : إن الحال لا يجىء من المبتدأ على الأصح ؛ لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبه ، والعامل فى المبتدأ هو الابتداء على أرجح الأقوال ، والابتداء عامل ضعيف ؛ لكونه معنويا ؛ فلا يقوى على العمل فى شيئين المبتدأ والحال . ولكن السبب أن هذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، فالعلماء تناقلوه من غير أن يفطنوا لهذه الملاحظة .

(١) هذا الكلام فى الآية الكريمة ، وتلخيصه أن قوله سبحانه «أحد» اسم يكن ، وخبرها إما أن يكون هو الجار والمجرور الذى هو «له» وعلى هذا الوجه يكون « كفوا » حالا من أحد ، وإما أن يكون خبر يكن هو « كفوا » وعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلقا بقوله « كفوا »

ثم قلت : وَالْحَرْفُ مَاعَدَا ذَلِكَ ، كَهَلْ وَفِي وَلَمْ .

وأقول : يُعرف الحرف بأن لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل ، وهو على ثلاثة أنواع :

ما يدخل على الأسماء والأفعال كَهَلْ ، مثالُ دخولها على الاسم قولُه تعالى : (فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) (١) ومثالُ دخولها على الفعل قولُه تعالى : (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ) (٢) وما يختص بالأسماء كَفِي ، في قوله تعالى : (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ) (٣) وما يختص بالأفعال كَلَمْ ، في قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (٤) ثم اعلم أن المنفي بها تارةً يكون انتفاؤه مُنْقَطِعاً ، وتارة يكون متصلا بالحال ، وتارة يكون مستمرًّا أبداً ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) (٥) أي : ثم كان بعد ذلك ، والثاني نحو (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) (٦) والثالث نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) (٧) .

وهنا تنبيه ، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ كقولهم في وَعَدَ : يَعِدُ ، وفي وَزَنَ : يَزِنُ ، وبهذا تعلم لأي شيء حذفت في (يَلِدُ) وثَبَتَتْ في (يُولَدْ) (٨) .

---

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٨ (٢) من سورة ص من الآية ٢١

(٣) من سورة الذاريات الآية ٢٢ (٤) من سورة الصمد الآية ٣

(٥) من سورة الإنسان من الآية ١ (٦) من سورة مريم من الآية ٤

(٧) من سورة الصمد ، الآيتان ٣ و٤

(٨) أنت تقول : «أورق الشجر يورق ، وأودع فلان يودع ، وأولى يولى ، وأوصى يوصى» بضم ياء المضارعة وكسر مابعد الواو في المضارع ، ولا تحذف الواو ، وتقول «يوصى فلان ، ويوهب له ، ويوعد بالخير ، ويورث» بضم ياء المضارعة وفتح مابعد الواو لأن الفعل مبني للمجهول ، ولا تحذف الواو أيضا ، وتقول «وجل فلان يوجل» أي خاف ، بفتح حرف المضارعة وفتح مابعد الواو ، ولا تحذف الواو أيضاً ؛ فإذا قلت «وعد يعد ، ووصف يصف ، وولى يلى ، وورث يرث» - بفتح حرف المضارعة وكسر عين الكلمة - حذفت الواو في المضارع وجوبا ، ومن هنا تعلم أن الاستعمال العربي دل على أن شرط حذف الواو وقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة .

ثم قلت : وَالْـكَلَام قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ .

وأقول : للكلام معنيان : اصطلاحى ، ولغوى .

فأما معناه فى الاصطلاح فهو : القول المفيد ، وقد مَضَى تفسيرُ القول ، وأما المفيد فهو : الدالّ على معنًى يحسُنُ السكوتُ عليه ، نحو «زيدٌ قائمٌ» و «قَامَ أخُوكَ» بخلاف نحو « زيد » ونحو « غلام زيد » ونحو « الذى قَامَ أبوه » فلا يُسَمَّى شىء من هذا مفيداً ؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه ، فلا يسمى كلاماً .

وأما معناه فى اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور :

أحدها : الْحَدَثُ الذى هو التَّـكْلِيمُ ، تقول «أعْجَبَنِى كَلَامُكَ زَيْداً» أى تكليمُكَ إيَّاهُ ، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفعالِ ، كما فى [هذا] المثال ، وكقوله :

٨ — قالوا : كَلَامُكَ هِنْداً وَهْىَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

---

٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى فى باب إعمال اسم المصدر من هذا الكتاب ، للاستشهاد به على أن الكوفيين يرون إعمال اسم المصدر إذا كان قد وضع لغير الحدث ثم استعمل فيه كالكلام فى البيت

اللغة : « مصغية » اسم فاعل فعله أصغى ، وتقول : أصغى فلان إلى حديث فلان ، إذا أمال أذنه إليه ليسمعه ، وذلك علامة الانصراف عما يشغله عنه « يشفيك » يذهب ما بك من سقام الحب وبرحاء العشق « كان » فعل ماض تام معناه حصل وحدث

المعنى : سألنى الناس عما إذا كان لقائى هنداً ومحادثتى إياها فى حال الانتباه لى والإصغاء إلى حديثى يكون سبباً فى زوال ماعرانى من آلام العشق ، فأجبتهم : إن هـذا لصحيح لو أنه حصل .

الإعراب : «قالوا» قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «كلامك» كلام : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وله محل آخر وهو الرفع بالفاعلية « هنداً » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وهى » الواو واو الحال ، وهى : ضمير منفصل مبتدأ «مصغية» خبره ، والجملة فى محل نصب حال من هند « يشفيك » يشفى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى كلام فى أوائل البيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله =

أى : تَكْليمك هنداً ، فـ « كلامُكَ » مبتدأ ومضاف إليه ، و « هنداً » : مفعول ، وقوله « وهى مصغية » جملة اسمية فى موضع نصب على الحال ، و « يشفيك » جملة فعلية فى موضع رفع على أنها خبر .

والثانى : ما فى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى « قام زيد » أو « قعد عمرو » ونحو ذلك ، فيسمى ذلك الذى تخيلته كلاماً ؛ قال الأخطل :

٩ — لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ ... حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلَا

إنَّ الْكَلَامَ لَفِى الْفُؤَادِ ، وإنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلَا

والثالث : ما تَحْصُلُ به الفائدةُ ، سواء كان لفظاً ، أو خطاً ، أو إشارة ، أو ما نطق به

= ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كلام ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « قلت » فعل وفاعل « صحيح » خبر مقدم « ذاك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مؤخر والكاف حرف خطاب ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « لو » حرف امتناع لامتناع « كان » فعل ماض تام معناه حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير . لو حصل ذلك لشفانى .

الشاهد فيه : قوله « كلامك هنداً » فإن « كلام » هنا بمعنى الحدث الذى هو التكليم ، والحدث الذى هو بمعناه مصدر ، والمصدر يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان متعديا ، ولذلك عمل « كلام » نفس هذا العمل حين أشبهه فى المعنى ، وفى هذا المقدار مايكفى .

٩ — البيتان للأخطل ، كما قال المؤلف ، وقد ذكر قوم أنهما لا يوجدان فى ديوان شعره ، وقد بحثت ديوان شعر الأخطل فلم أجدهما فيه ، ووجدتهما فى زياداته نقلا عن مثل هذا الكتاب (انظر شعر الأخطل ص ٥٠٨ بيروت) والأخطل اسمه غياث بن غوث بن الصلت ، أحد بنى جشم بن بكر ، ثم أحد بنى تغلب ، وكنيته أبو مالك ، شاعر فحل من شعراء الدولة الأموية ، وكان نصرانياً .

الإعراب : « لا » ناهية « يعجبنك » يعجب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « من خطيب » جار ومجرور متعلق بيعجب « خطبة » فاعل يعجب « حتى » حرف غاية وجر « يكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، واسم يكون ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خطيب « مع » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بقوله أصيلا الآتى ، ومع مضاف ، =

لسانُ الحالِ ، والدليلُ على ذلك فى الخط قولُ العرب : « القلَمُ أحَدُ اللِّسانَين » وتسميتهم ما بين دَفَّتى المصحف « كَلامَ الله » (١) والدليلُ عليه فى الإشارة قولُه تعالى : (آيَتُكَ ألاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أيامٍ إلاَّ رَمْزاً) فاستثنى الرمز من الكلام ، والأصلُ فى الاستثناء الاتصالُ ، وأما قوله :

١٠ — أشارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفةَ أَهْلِهَا ... إشارَةَ مَحْزُونٍ ولَمْ تَتَكَلَّمِ
فَأَيْقَنْتُ أنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَباً ... وَأَهْلاً وَسَهْلاً بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

= و « الكلام » مضاف إليه « أصيلا » خبر يكون ، وأن المضمرة مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى « إن » حرف توكيد ونصب « الكلام » اسم إن « لفى الفؤاد » اللام هى اللام المزحلقة ، و « فى الفؤاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إنما » أداة حصر « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول « اللسان » نائب فاعل ، وهو مفعول أول « على الفؤاد » جار ومجرور متعلق بقوله دليلا الآتى « دليلا » مفعول ثان لجعل

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعانى التى تقوم فى نفس الإنسان ويتخيلها ، قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها ، وقول الأخطل « إن الكلام لفى الفؤاد » يدل على هذا الذى ذكره المؤلف دلالة واضحة ، ثم إن هذا المعنى الذى ذكره المؤلف معنى حقيقى للفظ الكلام ، لامجازى ، والعبارات والألفاظ إنما هى دلائل ، والكتابة دالة على العبارة الدالة على الكلام القائم فى النفس

(١) ويطلق « كلام الله » على ماتنطق به أيضاً ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) من سورة التوبة من الآية ٦

(٢) من سورة آل عمران من الآية ٤١

١٠ — هذان بيتان من قصيدة عدة أبياتها تسعة عشر بيتا لعمر بن أبى ربيعة المخزومى (انظر شرحنا لديوانه ١٩٥ وما بعدها) وأول هذه القصيدة قوله :

ألاَ قُلْ لِهِنْدٍ إحْرَجِى وتَأَثَّمِي ... ولا تَقْتُلِينِي؛ لا يَحِلُّ لَكُمْ دَمِى

الإعراب : « أشارت » فعل ماض اتصل بتاء التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه « بطرف » جار ومجرور متعلق به ، وطرف مضاف و « العين » مضاف إليه « خيفة » مفعول لأجله ، وهو مضاف وأهل من « أهلها » مضاف إليه ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « إشارة » مفعول مطلق يبين نوع العامل ، وهو مضاف ، و « محزون » مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة =

فإنما نَفى الـكَلامَ اللفظىَّ ، لا مُطْلَقَ الكلام ، ولو أراد بقوله « ولم تتكلم » نَفىَ غيرِ الـكلامِ اللفظىِّ لانتقض بقوله « فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً » ؛ لأنه أثْبَتَ للطرف قوْلاً ، بعد أن نفى الكلام ، والمراد نفى الكلام اللفظى و إثبات الكلام اللغوى .

والدليلُ عليه فيما نطَق به لسانُ الحالِ قولُ نُصَيْب :

١١ — فعَاجُوا فأثنَوْا بِالّذِى أنْتَ أهْلُه ... ولَوْ سَكَتُوا أثْنَتْ عَلَيْكَ الحَقَائِبُ

= لم : حرف نفى وجزم وقلب « تتكلم » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى « أيقنت » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب « الطرف » اسم أن « قد » حرف تحقيق « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطرف ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول به لأيقن « مرحبا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره : أرحب مرحبا : أى أرحب بك ترحيبا « وأهلا وسهلا » كل منهما مفعول لفعل محذوف : أى صادفت أهلا ولقيت مكانا سهلا « بالحبيب » جار ومجرور متعلق بقوله مرحبا « المتيم » نعت للحبيب

الشاهد فيه : أنت ترى أن الشاعر فى هذين البيتين قد أثبت أولا الإشارة بطرف العين ثم نفى الكلام فى قوله « ولم تتكلم » ثم سمى بعد ذلك إشارة العين قولا ، وحكى فى تفسير هذا القول والدلالة عليه جملا مفيدة ، فلو أنك حملت الكلام المنفى على الكلام المطلق — أى ما يعم اللفظى والنفسى والإشارة ونحوها — لأصبح كلام هذا الشاعر ينقض بعضه بعضا ؛ إذ كيف ينفى الكلام بالإشارة وهو يثبت بعد ذلك أن هذه الإشارة قول ، وهو قد عبر عن مدلولها بجمل متعددة ذوات معان مفيدة ؟ وإذ كان الأمر بهذه المثابة لزمنا أن نحمل الكلام المنفى على نوع خاص من الكلام لا يكون هو الذى أثبته فيما بعد ذلك ، وليكن المنفى هو الكلام اللفظى ، والمثبت هو الذى حدث عنه أولا بأنه إشارة بطرف العين ، فدل ذلك على أن الإشارة يصح أن يطلق عليها فى اللغة « كلام » وهذا فى غاية الوضوح فافهمه

١١ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح الأموى بالولاء ؛ لأنه كان مولى عبد العزيز ابن مروان ، وكان شاعراً فصيحاً مقدما فى المديح والنسيب ، والبيت من كلمة له يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان .

وقال الله تعالى : (قَالَتَا أتينَا طَائِعِينَ) (١) فزعم قومٌ من العلماء أنهما تـكلّمتا حقيقةً ، وقال آخرون : إنهما لمـا انقادَتا لأمر الله عزوجل نُزِّلَ ذلك منزلةَ القولِ ، وفى الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة مَنْ يعقل ، إذا نسب إليه ماينسب إلى العقلاء ، ألا ترى أن «طائعاً» قد جُمِعَ بالياء والنون لما نُسبَ لموصُوفه القولُ ؟ وشاهدٌ ثالث على أن النصب فى نحو « جاء زيد رَكْضاً » على الحالِ ، وتأويلِ رَكْضاً براكضاً لاعلى أنه مصدر لفعل محذوف : أى يَرْكُضُ رَكْضا ، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور ، خلافاً لزاعمى ذلك ، ووَجْهُ الدليل أن « طائعين » حال ، وهو فى مقابلة (طَوْعاً أو كَرْهاً) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين .

* * *

ثم قلت : وَهوَ خَبَرٌ وطَلَبٌ وإنْشاءٌ

وأقول : كما انقسمت الـكلمةُ إلى ثلاثة أنواع : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ ، كذلك

اللغة : « عاجوا » مالوا « أثنوا » ذكروا بخير « الحقائب » جمع حقيبة ، وهى وعاء يجعل فيه المسافر متاعه .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الناس الذين لقيتهم وسـألتهم عنك قد أثنوا عليك وذكروا من كرمك ومحاسن أخلاقك وشريف سجاياك ما أنت له أهل، ولو أنهم لم يمدحوا بألسنتهم لتكلمت حقائبهم ، يريد أن حقائبهم كانت ممتلئة بعطاياه .

الإعراب : « عاجوا » فعل وفاعل « فأثنوا » فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على ما قبلها « بالذى » جار ومجرور متعلق بأثنى « أنت أهله » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأهل مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليـه « لو » حرف امتناع لامتناع « سكتوا » جملة من فعل وفاعل هى شرط لو « أثنت » فعل ماض، والتاء للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بأثنت « الحقائب » فاعل أثنت ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها جواب لو .

الشاهد فيه : قوله « أثنت عليك الحقائب » فإنه قد أثبت للحقائب ثناء ، وهو كلام بجميل ، ولا شك أن الحقائب لا تتكلم بلسان المقال ، وإنما كلامها بلسان الحال ، والمراد أن ما فى الحقائب يحدث بلسان الحال عن جودك وكرمك إذا سكت المعطون والمـكرمون

(١) من سورة فصلت من الآية ١١

انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع : خبرٍ ، وطلب ، وإنشاء . وضابطُ ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب ، أولا ، فإن احْتَملهما فهو الخبر ، نحو « قام زيد » و « ما قام زيد » ، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجودُ معناه عن وجود لفظه ، أو يقترِنا ؛ فإن تأخر عنه فهو الطلبُ ، نحو « اُضْرِبْ » ، « ولا تَضرِبْ » و « هل جاءَكَ زيد ؟ » وإن اقترنا فهو الإنشاء ، كقولِك لعبدك : « أنْتَ حرٌّ » وقولك لمن أوجب لك النكاح : « قَبِلْتُ هذا النِّكَاحَ » .

وهذا التقسيم تَبِعْتُ فيه بعضَهم ، والتحقيقُ خلافُه ، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فَقَطْ ، وأن الطلب من أقسام الإنشاء ، وأن مدلول « قُمْ » حاصِلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه ، وإنما يتأخر عنه الامتثالُ ، وهو خارج عن مدلول اللفظ ، ولما اختصَّ هذا النوعُ بأن إيجادَ لفظِهِ إيجادٌ لمعناه سُمِّيَ إنشاءً ، قال الله تعالى : (إنَّا أنْشَأْنَاهُنَّ إنشاء) [(١)] : أي أوجدناهن إيجاداً .

(إنا) إنَّ واسمها ، والأصلُ إننا ، فحذفت النون الثانية تخفيفاً (أنشاناهن) فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر إن (إنشاءً) مصدر مؤكد ، والضمير فى (أنشأناهن) قال قتادة : راجع إلى الْحُورِ العِينِ المذكورات قبلُ ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأن تلك قصة قد انقضت جملةً ، وقال أبو عبيدة : عائد على غير مذكور ، مثل (حتى تَوَارَتْ بالحِجَابِ) [(٢)]

---

(١) من سورة الواقعة من الآية ٣٥ . وقال أبو حيان : « والضمير فى أنشأناهن عائد على الفرش ، فى قول أبى عبيدة ؛ إذ هن النساء عنده ، وعلى مادل عليه الفرش إذا كان المراد بالفرش ظاهر مايدل عليه من الملابس التى تفرش ويضطجع عليها » وحاصل هذا الكلام أن لفظ الفرش فى قوله تعالى قبل الآية التى تلاها المؤلف (وفرش مرفوعة) إما أن يكون المراد به ظاهره ، وإما أن يكون المراد به النساء ، فإن كان المراد به النساء فالضمير المنصوب فى (أنشأناهن) عائد إلى الفرش ، وإن كان المراد به ظاهره فالضمير عائد على النساء التى يشير إليها لفظ الفرش من باب إطلاق اللفظ الدال على المحل وإرادة الحال فيه ؛ فهو على الأخير مجاز مرسل علاقته الحالية والمحلية

(٢) من سورة ص من الآية ٣٢ .

والذى حَسَّنَ ذلك دلالةُ قوله سبحانه وتعالى : (وفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ)[١] على المعنى المراد [وقيل : عائد على الفرش، وأن المراد الأزواج[٢] ، وهن مرفوعات على الأرائك؛ بدليل (هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِى ظِلَالٍ عَلَى الأَرائِكِ مُتَّكِئُونَ)[٣] ، أو مرفوعاتٌ بالفضلِ والجمال على نساء الدنيا] .

ثم قلت : باب — الإعْرابُ أثَرٌ ظَاهِرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ فِى آخِرِ الِاسْمِ المتمَكنِ والْفِعْلِ المُضَارِعِ .

وأقول : للاعراب معنيان : لغوى ، وصناعى .

فمعناه اللغوى الإبانة ، يقال « أعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فى نَفْسه » إذا أبان عنه ، وفى الحديث « الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وإِذْنُها صِمَاتُها ، والأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا »[٤] : أى تبيِّن رضاها بصريح النطق .

ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت ، مثالُ الآثار الظاهرةِ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ فى قولك « جاءَ زَيدٌ » و « رأيْتُ زيداً » و « مررتُ بزيدٍ » ألا ترى أنها آثار ظاهرة فى آخر « زيد » جَلَبَتْها العوامل الداخلة عليه ـ وهى : جاء ، ورأى ، والباء ـ ومثالُ الآثار المقدرة ما تعتقده مَنْويًا فى آخر نحو « الفتى » من قولك « جاءَ الْفتَى » و « رأيتُ الْفَتَى » و « مررتُ بالْفَتَى » ؛ فإنك تقدر فى آخره فى المثال الأول ضمةً ، وفى الثانى فتحةً ، وفى الثالث كسرةً ، وتلك الحركاتُ المقدرة إعرابٌ ، كما أن الحركات الظاهرة فى آخر « زيد » إعراب .

---

(١) من سورة الواقعة ، الآية ٣٤

(٢) إطلاق الفرش على الأزواج مجاز ، من باب إطلاق اسم المحل على الحال كما قلنا آنفا ، أو من إطلاق اسم الشىء على ما يجاوره .

(٣) من سورة يس ، الآية ٥٦ .

(٤) البكر : البالغ التى لم يسبق لها زواج ، وتستأمر : يطلب إذنها عند تزويجها ، والصمات : الصمت ، وهو السكوت عن الكلام ، والأيم : التى سبق لها زواج ، وتعرب : تبين رضاها بالكلام ، كما قال المؤلف .

وخرج بقوله «يجلبه العامل» نحو الضمة فى النون فى قوله تعالى (فَمَنُ أُوتِىَ كِتَابَه)[١] فى قراءة وَرْش ، بنقل حركة همزة أُوتىَ إلى ماقبلها و إسقاط الهمزة ، والفتحةِ فى دال «قَدَ أُفْلَحَ »[٢] على قراءته أيضاً بالنقل ، والكسرةِ فى دال (الحمدِ للهِ) فى قراءة مَنْ أتبع الدالَ اللامَ ؛ فإن هذه الحركات و إن كانت آثاراً ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها ؛ فليست إعراباً .

وقولى « فى آخر الكلمة » بيانٌ لمحل الإعراب من الكلمة ، وليس باحتراز ؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها .

فإن قلت : بلى ، قد وُجِد ذلك فى « امرئ » و « ابنم » ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافع ضم آخِرَهُما وماقبل آخرهما ، فتقول «هذا امْرُؤٌ وابْنُمٌ » و إذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول « رَأَيْتُ امْرَأً وابْنَماً » و إذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول « مَرَرْتُ بامْرِئٍ وابنِمٍ » قال الله تعالى : (إن امْرُؤٌ هَلَكَ)[٣] (ما كانَ أبُوكِ امْرأَسَوْءٍ)[٤] (لِكل امْرِئٍ مِنهُمْ يَومَئِذٍ شأنٌ يُغْنيهِ)[٥] .

قلت : اختلف أهلُ البلدين[٦] فى هذين الأسمين، فقال الكوفيون: إنهما مُعْربان من مكانين ، و إذا فرَّعْنا على قولهم فلايجوز الاحتراز عنهما ، بل يجب إدخالهما فى الحد. وقال البصريون ، وهو الصواب : إن الحركة الأخيرة هى الإعراب ، وما قبلها إتباعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما فى الحد[٧] .

---

(١) من سورة الإسراء من الآية ٧١ (٢) من سورة المؤمنين من الآية ١

(٣) من سورة النساء من الآية ١٧٦ (٤) من سورة مريم من الآية ٢٨

(٥) من سورة عبس من الآية ٣٧ (٦) أراد بأهل البلدين الكوفيين والبصريين

(٧) حاصل ماذكره المؤلف فى كلمتى امرىء وابنم أن آخر كل منهما والحرف الذى قبل الآخر يتغيران بتغير العوامل فيرتفع الحرف الأخير والذى قبله بعامل الرفع ، وينتصبان بعامل النصب ، وينخفضان بعامل الخفض ، وقد جعلتم الإعراب هو تغير الآخر فقط ، فلايكون تعريف الإعراب شاملا لتغيرهاتين الكلمتين ، وحاصل الجواب أن هذا الاعتراض مبنى على مذهب الكوفيين الذين يجعلون تغير الحرف الذى قبل الآخر فيهما بسبب تغير العامل ، ونحن جعلنا تعريف الإعراب على ماهو مذهب البصريين الذين يجعلون تغيرالحرف الذى =

وارتفاع (امْرُؤٌ) فى الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إن هَلَكَ امرؤ هلَكَ، ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، وانتصابُهُ فى الآية الثانية لأنه خبرُ (كان) وانجراره فى الثالثة بالإضافة[(١)].

***

ثم قلت: وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ فى اسْمٍ وَفِعلٍ كـ «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وَجَرٌّ فى اسْمٍ كَـ «بِزَيْدٍ» وَجَزْمٌ فى فِعلٍ كـ «لَمْ يَقُمْ».

وَالأَصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بالضَّمَّةِ، وَالنَّصْبِ بالْفَتْحَةِ، وَالجَرِّ بالْكَسْرَةِ، وَالجَزْمِ بالسُّكُونِ.

وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب، وليس بشىء. وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب، مثالُ دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ» فـ«زيد» مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، و«يقوم» مرفوع لأنه فعل مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضاً الضمة، ومثال دخول النصب فيهما «إنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» فـ«زيداً» اسم منصوب بإنَّ، وعلامة نصبه الفتحة، و«يقومَ» فعل مضارع منصوب بلَنْ، وعلامة نصبه أيضاً الفتحة.

= قبل الآخر ليس بسبب تغير العوامل بل للاتباع للحرف الأخير، ومع هذا فإنه يمكن تصحيح التعريف حتى لو جرينا فى هاتين الكلمتين على ما هو مذهب الكوفيين، وذلك بأن نريد بالحرف الآخر فى التعريف ما ليس بأول الكلمة؛ فيشمل الآخر وما قبله.

(١) ههنا أصلان: الأول هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟ ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك، وأباه جمهور البصريين، والأصل الثانى هل يجوز أن يتقدم الفاعل على رافعه؟ ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز ذلك، وأباه جمهور البصريين. ومن هنا تعلم السر فى أن الكوفيين والأخفش جعلوا (امرؤ) فى قوله تعالى (إن امرؤ هلك) مبتدأ، والسر فى أن يجوز الكوفيون جعله فاعلا، والسر فى أن البصريين لا يجعلونه مبتدأ ولا فاعلا مقدما، وتمسكهم بأنه فاعل لفعل محذوف يقدر متقدما عليه.

وما هو خاصّ بالاسم ، وهو الجر ، نحو « بِزَيْدٍ » فـ « زيد » مجرور بالباء ؛ وعلامة جرّه الكسرة .

وما هو خاصّ بالفعل ، وهو الجزم ، نحو « لَمْ يَقُمْ » فـ « يقم » فعل مضارع مجزومٌ بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة .

والأصلُ فى هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها بالضمة ، وعلى نصبها بالفتحة ، وعلى جرها بالكسرة ، وعلى جزمها بالسكون ، وهو حذف الحركة ، وقد بينت ذلك كله فى الأمثلة المذكورة .

وقال الله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ[(1)]) .

إعراب ذلك (لَوْلَا) حرف يدل على امتناع الشىء لوجود غيره ، تقول : لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ ، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد ، و (دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمة واسم الله مضاف إليه ، ولفظه مجرور بالكسرة ، ومحله مرفوع لأنه فاعل الدَّفع ، و (الناسَ) مفعول منصوب بالفتحة ، والناصب له الدَّفع ؛ لأنه مصدر حالٌّ مَحَلَّ أنْ والفعل ، وكل مصدر كان كذلك فإنه يعملُ عَمَلَ الفعل : أى ولولا أن دَفَع اللهُ الناسَ ، و (بعضَهم) بدلُ بعضٍ من كل ، وهو منصوب بالفتحة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا ، والتقدير : ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ موجودٌ ، والمعنى لولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لَغَلَبَ الْمُفسِدُون و بطلت مصالح الأرض ، وقال أبو العلاء المعرِّى فى صفة السيف :

١٢ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

---

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ .

١٢ — هذا البيت من كلام أبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرى رهن المحبسين والفيلسوف الحكيم ، وهو أحد شعراء الدولة العباسية ، ولا يحتج بشعره على النحو والصرف ولا على مفردات اللغة ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٧٧) وذكرهناك أنه أخطأ فى ذكر الخبر على ماهو رأى جمهرة النحاة ، وأنشده الأشمونى (رقم ١٥٨) وذكره ابن عقيل (رقم ٥٨) وسنذكر مافيه .

اللغة : « يذيب » مضارع من الإذابة ، وهى إسالة ما كان صلبا كالحديد « الرعب » =

فآثر ذكر الخبر ، وهو «يمسكه».

***

ثم قلت : وَخَرَجَ عَنْ ذٰلِكَ الأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَاب .

أحدُها : مالاَ ينصَرِفُ ، فإنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ ، نَحْوُ « بأفْضَلَ مِنْهُ » إلا إنْ أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ أَلْ ، نَحْوُ « بأفضَلِكُمْ » وَ « بالأفْضَلِ » .

وأقول: الأصلُ فى علامات الإعراب ماذكرناه ، وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب :

= الخوف الشديد «عضب» بفتح العين وسكون الضاد — وهو السيف « الغمد » بكسر فسكون — جفن السيف وقرابه.

المعنى : يقول إن سيفك لتهابه السيوف ، كما أن الرجال يهابونه ، وإن سيوف الناس تذوب فى أغمادها هيبة لسيفك وخوفا منه ، ولولا أن الأغماد تمسكها لسالت كما يسيل الماء

الإعراب : «يذيب» فعل مضارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بالرعب ، أو بمحذوف ، حال منه « كل» مفعول به ، وهو مضاف ، و «عضب» مضاف إليه «لولا» حرف يدل على امتناع الشىء لوجود غيره «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسك : فعل مضارع فيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعله ، والضمير البارز مفعوله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «لسالا» اللام واقعة فى جواب لولا لا محل لها ، وسال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف

الشاهد فيه : اعلم أن الجمهور على أنه لا يجوز أن يذكر خبر المبتدأ الذى يقع بعد لولا بل يجب عندهم حذف خبره ، بلا تفصيل ، ولكن المحققين فصلوا فقالوا : إما أن يكون خبر ذلك المبتدأ كونا عاما كالوجود المطلق ، وإما أن يكون كونا خاصاً ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه نحو قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) من سورة سبأ من الآية ٣١ وإن كان كوناً خاصاً ، فإما أن يكون فى الكلام مايدل عليه إن حذفناه نحو قولك « لولا أنصار محمد لهلك » فإن كلمة «أنصار» تدل على أن الخبر تقديره : لولا أنصاره حموه أو دافعوا عنه أو نحو ذلك ، فإن كان كذلك جاز ذكره وحذفه ، وإن لم يكن فى الكلام مايدل عليه وجب ذكره ، فتحصل أن للمبتدأ الواقع بعد لولا عند هؤلاء المحققين ثلاثة أحوال : حالة يجب فيها حذفه ، وحالة يجب فيها ذكره ، وحالة يجوز فيها ذكره وحذفه ، إذا علمت ذلك تبين لك أن ذكر الخبر فى كلام أبى العلاء لحن عند الجمهور ، ومن باب الجائز عند المحققين . ومن العلماء من أعرب « يمسكه » بدل اشتمال من «الغمد» وجعل الخبر محذوفا ، ليطابق مذهب الجمهور . فافهم .

الباب الأول : باب مالا ينصرف ، وحكمه أنه يوافق ما ينصرف فى أمرين ، وهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويخالفه فى أمرين ، وهما : أنه لا يُنَوَّنُ ، وأنه يجر بالفتحة ، نحو «جاءنى أفضَلُ مِنْهُ» و «رأَيْتُ أفْضلَ مِنْهُ» و «مررتُ بأفضلَ مِنهُ» وقال الله تعالى : (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا[١]) (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ[٢]) (وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ[٣]) .

ويستثنى من قولنا «مالا ينصرف» مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل : إحداهما : أن يضاف ، والثانية : أن تصحبه الألف واللام ، تقول : مررت بأفضلِ القومِ وبالأفضلِ ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ[٤]) .

اللام جواب القسم السابق فى قوله تعالى : (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ[٥]) وما بعدهما ، و (قد) لها أربعة معان ، وذلك أنها تكون حرفَ تحقيقٍ ، وتقريب ، وتقليل ، وتوقُّع ، فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ[٦]) أى يعلم ما أنتم عليه حقًّا (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَاءِ[٧]) وعلى الماضى نحو (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ) الآيَةَ ؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهى للتحقيق ، والتى للتقريب تختص بالماضى نحو قول المؤذن : قد قامت الصلاة : أى قد حانَ وقتُها ، ولذلك يحسن وقوع الماضى موضِعَ الحال إذا كان معه قد ، كقولك : رأيت زيداً قد عزَمَ على الخروج ، أى عازماً عليه ، والتى للتقليل تختص بالمضارع ، كقولهم : «قد يصدق الكذوب» ، و «قد يَعْثُرُ الجوَاد» [أى : ربما صدق الكذوب ، وربما عَثَرَ الجوادُ] والتى للتوقع تختص بالماضى ، قال سيبويه : وأما «قد فعَلَ» فجوابُ «هل فعَلَ» ؛ لأن السائل ينتظر الجواب : أى يتوقعه ، وقال الخليل : هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر ، يريدأن

---

(١) من سورة النساء من الآية ٨٦ (٢) من سورة سبأ من الآية ١٢
(٣) من سورة النساء من الآية ١٦٢ (٤) من سورة والتين الآية ٤
(٥) من سورة والتين ، الآية ١ (٦) من سورة النور من الآية ٦٤
(٧) من سورة البقرة من الآية ١٤٤

الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يُخْبَرَ به قيل : قد فعل ، و إذا كان الخبر مبتدأ قال : فعل كذا وكذا ، ولم يأت بقد ، فاعرفه .

* * *

ثم قلت : الثانى ما جُمِعَ بألفٍ وتاء مزيدتين ، كـ « هِنْدَات » فإنه يُنْصَبُ بالكسرة نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ) (فَانفِرُوا ثُبَاتٍ) بخلاف نحو (وكُنْتُمْ أمواتاً) و « رَأَيْتُ قُضَاةً » ، وأُلحِقَ به « أُولاتُ » .

وأقول : الباب الثانى مما خرج عن الأصل : ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث نحو « هِنْدَات » و « زَيْنَبات » ، أو جمعاً لمذكر نحو « إصْطَبْلَات » و « حَمّامات » ، وسواء كان سالماً كما مثلنا ، أو ذا تغير كـ « سَجَدات » بفتح الجيم و « غُرُفات » بضم الراء وفتحها ، و « سِدِرات » بكسر الدال وفتحها ؛ فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الأصل ، وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل . تقول : « جاءَتِ الهِنْدَاتُ » و « مَرَرْتُ بالهِنْدَاتِ » و « رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ » و (خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ)[1] .

(خلق) فعل ماض ، و (الله) فاعل ، و (السموات) مفعول به ، والمفعول منصوب ، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة .

وقال الله تعالى : (لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ)[2] (كذلك يُرِيهِمُ اللهُ أعمَالَهُم حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)[3] (إنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ)[4] ونظائر ذلك كثيرة .

وألحق بهذا الجمع « أُولَاتُ » فينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ، و إن لم يكن جمعاً و إنما هو اسم جمع ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، حمل على جمع المؤنث ، كما حمل « أُولُو » على جمع المذكر كما سيأتى ، قال الله تعالى : (و إن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ)[5] .

---

(١) من سورة العنكبوت من الآية ٤٤ (٢) من سورة النور من الآية ٢١
(٣) من سورة البقرة من الآية ١٦٧ (٤) من سورة هود من الآية ١٤٤
(٥) من سورة الطلاق من الآية ٦

(كُنَّ) كان واسمها ، (أولات) خبرها ، وعلامة نصبه الكسرة .

***

ثم قلت : الثَّالِثُ « ذُو » بمعنى صاحِبٍ ، وما أُضِيفَ لِغَيْرِ الياء مِنْ « أبٍ » و « أخٍ » و « حَمٍ » و « هَنٍ » و « فَمٍ » بغير ميم ؛ فإنها تعرب بالواو والألف والياء .

وأقول : البابُ الثالثُ مما خرج عن الأصل : الأسماء الستة المُعْتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم ؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة ، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة ، وتخفض بالياء نيابةً عن الكسرة .

وشَرْطُ الأولِ منها — وهو ذو — أن يكون بمعنى صاحب ، تقول : « جاءنى ذو مال » و « رأيت ذا مالٍ » و « مَرَرْتُ بذِى مالٍ » قال الله تعالى : (وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ)[1] وقال تعالى : (أن كانَ ذَا مالٍ)[2] وقال تعالى : (إلى ظِلٍّ ذِى ثلاثِ شُعَبٍ)[3] فوقع « ذو » فى الأول خبراً لإنَّ فرفع بالواو ، وفى الثانى خبراً لكان فنصب بالألف ، وفى الثانى صفةً لظلٍّ فجرَّ بالياء ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف .

و إذا لم يكن « ذو » بمعنى صاحب كان بمعنى الذى ، وكان مبنيًّا على سكون الواو ، تقول . « جاءنى ذُو قامَ » و « رأيْتُ ذُو قامَ » و « مَرَرْتُ بِذُو قامَ » ، وهى لغة طيىء ، على أن منهم من يُجْرِيها مُجْرَى التى بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء[4] فيقول : « جاءنى ذُو قامَ » و « رَأَيْتُ ذا قامَ » و « مَرَرْتُ بذِى قامَ » إلا أن ذلك شاذ ، والمشهورُ ما قدمناه ، وسُمِعَ من كلامهم « لاوذُو فى السَّماء عرْشه » فذو : موصولة بمعنى الذى ، وما بعدها صلة ، فلو كانت معربة لَجُرَّتْ بواو القسم .

---

(١) من سورة الرعد من الآية ٦ (٢) من سورة القلم من الآية ١٤

(٣) من سورة المرسلات من الآية ٣٠ (٤) وجاء على ذلك قول الشاعر :

فإما كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ ما كَفَانِيَا

أى يكفينى من الذى عندهم ما كفانيا ، وذلك على رواية من روى « فحسبى من ذى عندهم » بالياء ، ومن الرواة من يرويه « فحسبى من ذو عندهم » بالواو على المشهور من لغتهم

والخمسةُ الباقيةُ شرطُها أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم ، كقوله تعالى : (وأبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)[١] وقوله تعالى :(إنَّ أبَانَا لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٢] وقوله تعالى : (ارْجِعُوا إلى أَبِيكُمْ)[٣] فوقع الأبُ فى الآية الأولى مرفوعاً بالابتداء ، وفى الآية الثانية منصوباً بإنَّ ، وفى الآية الثالثة مخفوضاً بإلى ، وهو فى جميع ذلك مضاف إلى غير الياء ؛ فلهذا أعرب بالواو والألف والياء ، وكذا القولُ فى الباقى .

ولو أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أواخرُها لمناسبة الياء ، وكان إعرابها بحركات مُقدَّرة قبل الياء ، تقول : «هذا أبِى» و « رأيتُ أبِى » و « مررت بأبِى » فتقدر حركات الإعراب قبل ياء المتكلم ، كما تفعل ذلك فى نحو « غُلامى » .

* * *

وقد تكون فى الموضع الواحد محتملةً لوجهين أو أَوْجُهٍ :

فالأول كقوله تعالى : (إنَّ هَذَا أخِى لهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً)[٤] فيحتمل (أخى) وجهين : أحدهما أن يكون بدلا من (هذا) فيكون منصوباً ؛ لأن البدل يتبع المبدل منه ، فكأنه قال : إن أخى ، والثانى أن يكون خبراً فيكون مرفوعاً ، وجملة (له تسع وتسعون نعجة) خبر ثان على الوجه الثانى ، وهو الخبر على الوجه الأول .

والثانى كقوله تعالى : (رَبِّ إنى لاأمْلِكُ إلا نَفْسِى وَأَخِى)[٥] فيحتمل (أخى) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مرفوعاً ، وذلك من ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون عطفاً على الضمير فى (أملك) ذكرهُ الزمخشرى ، وفيه نظر ؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر ، لاتقول «أقوم زيد» فكذلك لايُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به[٦]

---

(١) من سورة القصص من الآية ٢٣ (٢) من سورة يوسف من الآية ٨

(٣) من سورة يوسف من الآية ٨١ (٤) من سورة ص من الآية ٢٣

(٥) من سورة المائدة من الآية ٢٥

(٦) قد يقال : إنه يغتفر فى الثوانى والتوابع مالا يغتفر فى الأوائل والمتبوعات ؛ فيصح قول الزمخشرى .

فإن قلت : وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما فى قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وآباؤكم فى ضَلَالٍ مُبِينٍ) ؟(١)

قلتُ : الفصْلُ بين المعطوف والمعطوف عليه يَقوم مَقَامَ التأكيد

الثانى : أن يكون عطفاً على محل « إنّ » واسمها ، والتقدير : وأخى كذلك

والثالث : أن يكون مبتدأ حُذِفَ خبره ؛ والتقدير : وأخى كذلك

والفرق بين الوجهين أن المعطوف فى الوجه الثانى مفردان على مفردين ، كما تقول : إن زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ ، وفى الوجه الثالث جملة على جملة ، كما تقول : إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ .

الثانى : أن يكون منصوباً ، وذلك من وجهين : أحدهما أن يكون معطوفاً على اسم « إن » ، والثانى أن يكون معطوفاً على (نفسى) .

والثالث : أن يكون مخفوضاً ، وذلك من وجه واحد ، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس ، وهذا الوجه لا يُجيزُهُ جمهورُ البصريين ؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض(٢) .

* * *

ثم قلت : والأفْصَحُ فى الهَنِ النَّقْصُ .

وأقول : الهَنُ يُخَالِفُ الأبَ والأخَ والحَمَ ، من جهة أنها إذا أفردت نقصت أواخِرُها وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف ، تقول : هذا أبٌ ، بحذف اللام ، وأصله « أبَوٌ » فإذا أضفته قلت : هذا أبُوكَ ، وكذا الباقى ، وأما « الهَنُ » فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ ، وإذا أضيف بقى فى اللغة الفصحى على نَقْصِهِ ، تقول : هذا هَنٌ ، وهذا هَنُكَ ، فيكون فى الإفراد والإضافة على حد سواء ، ومن العرب مَنْ يستعمله تامًّا فى حالة الإضافة ، فيقول : هذا هَنُوكَ ، ورأيت هَنَاكَ ، ومررت بِهَنِيكَ ، وهى لغة

---

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤

(٢) قد أجازه ابن مالك واستشهد له ، وقد قرىء : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) بجر الأرحام ، وقيل : إنه معطوف على الضمير المجرور محلا بالباء .

قليلة ، ولقلتها لم يَطَّلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ ، فَادَّعيَا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة .

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياساً ، وذلك لأن ما كان ناقصاً فى الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه فى الإضافة ، وذلك نحو « يد » أصلها يَدَىٌ ، فحذفوا لامها فى الإفراد ، وهى الياء ، وجعلوا الإعراب على ماقبلها فقالوا : هذه يَدٌ ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام ، قال الله تعالى : (يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)(١) وقال الله تعالى : (لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي)(٢) وقال تعالى : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا)(٣) .

فأما الآية الأولى فـ (يد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمة ، و (الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة ، و (فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة ، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر : أى كائنةٌ فوقَ أيديهم ، و (أيديهم) مضاف ومضاف إليه ، ورجعت الياء التى كانت فى المفرد محذوفة ؛ لأن التكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها(٤) .

وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر : أى والله لئن ، وتسمى اللام المؤذِنة والموطِّئة؛ لأنها آذَنَتْ بالقسم ووطَّأَت الجوابَ له ، و(إنْ) حرف شرط ، و (بسطت) فعل ماضٍ وفاعل ، و « إلىَّ » جار ومجرور متعلق ببسطت ، و (يدك) مفعول به ومضاف إليه ، واللامُ من (لتقتلنى) لامُ التعليل ، وهى حرف جر ، والفعلُ منصوبٌ بأن مضمرة بعدها جوازاً ، لا بها نفسها ، خلافاً للكوفيين ، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض باللام : أى للقتـــل ، و (ما) نافية ، و (أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر(٥) ومبتدأ إن قدرت تميمية ،والباء زائدة فلاتتعلق بشىء ، وكذا جميعُ حروفِ الجر

---

(١) من سورة الفتح من الآية ١٠ (٢) من سورة المائدة من الآية ٢٨

(٣) من سورة ص من الآية ٤٤

(٤) وكذلك رجعت الياء فى التثنية عند بعض العرب ، نحو قول الشاعر :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُضْهَدَا

وأكثر العرب لايعيد الياء فى التثنية ، ومنه المثل «يداك أو كتا وفوك نفخ» .

(٥) وجه كونه هو الظاهر أن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز

لزائدة ، و (باسطٍ) خبر «ما» فيكون فى موضع نصب ، أو خبر المبتدأ فيكون فى موضع رفع ، والجملة جواب القسم ؛ فلا محل لها من الإعراب ، وهى دالة على جواب الشرط المحذوف ، والتقدير : والله ما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك إن بسطت إلىَّ يدك لتقتلنى فما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك .

وأما الآية الثالثة فواضحة ، والضِّغْثُ : قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرَّطْبِ باليابسِ .

***

ثم قلت : الرَّابِعُ المُثَنَّى ، كالزَّيْدَانِ والهِنْدَان ، فإنه يُرْفَعُ بالألِفِ ويُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا المَكْسُورِ مابَعْدَها .

وأقول : الباب الرابع مما خرج عن الأصل : المثنى ، وهو كُلُّ اسم دال على اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفين ، وذلك نحو الزيدان والهندان ؛ إذ كل منهما دال على اثنين والأصلُ فيهما : زيدٌ وزيدٌ ، وهندٌ وهندٌ ، كما قال الحجاج : « إنا لله ، مُحَمَّدٌ ومحمد فى يومٍ » [(١)] ولكنهم عدَلوا عن ذلك كَرَاهية للتطويل والتكرار .

وحكم هذا الباب أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة ، نحو «جاء الزيدانِ» و«رأيت الزَّيْدَيْنِ» و «مَرَرْتُ بالزيدَيْنِ» وكذلك تقول فى «الهندان» ، وإنما مثلتُ بالزيدان والهندان ليُعْلَم أن تثنية المذكر والمؤنث فى الحكم سواء ، بخلاف جمعهما السالم .

ومن شواهد الرفع قوله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عليهما) [(٢)] .

(قال) فعل ماض ، و (رجلان) فاعل ، والفاعل مرفوع ، وعلامة الرفع هنا الألف نيابةً عن الضمة لأنه مثنى ، ومعمول (يخافون) محذوف : أى يخافون الله ، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبرية فتكون فى موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان ، والمعنى : قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون وبأنهما أنعم الله عليهما

---

(١) ومثل ذلك قول الراجز :

لَيْثٌ ولَيْثٌ فِى مَقَامٍ ضَنْكِ ... كِلَاهُمَا ذُو أَشَرٍ وَمَحْكِ

(٢) من سورة المائدة من الآية ٢٣

بالإيمانِ ، وتحتمل أن تكون دعائية مثلُها فى قولك « جاءنى زَيْدٌ رحمه الله ! » فتكون معترضة بين القول والمَقولِ ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ، ومثلُه فى الاعتراض بالدُّعاء قولُ الشاعرِ :

١٣ — إنَّ الثَّمانين وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِى إلَى تَرْجُمانْ

ومن شواهد الجر قولُه تعالى: (لَوْلَا نُزِّلَ هٰذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ)(١)

---

١٣ — هذا البيت من قصيدة لأبى المنهال عوف بن محلم ، الخزاعى ، الشيبانى ، يقولها فى مدح عبدالله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه ، فسلم ، وأجابه فلم يسمع ، فلما أعلم بذلك دنا منه وارتجل قصيدة أولها :

يا ابنَ الَّذِى دَانَ لَهُ المَشرِقَانْ طُرًّا ، وَقَدْ دَانَ لَهُ الْمغرِبَانْ

وبعده البيت الذى ذكره المؤلف ، وانظر الترجمة رقم ٣٤٠ من فوات الوفيات بتحقيقنا

اللغة : « ترجمان » بفتح التاء والجيم أو ضمهما أو فتح التاء وضم الجيم — وأصله الذى ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك .

المعنى : يعتذر عن عدم سماعه تحية الممدوح بأنه قد طعن فى السن ، وطال به العمر ، ويدعو للممدوح بأن ينسأ الله له فى أجله ويطيل بقاءه

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الثمانين » اسم إن ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « وبلغتها » بلغ : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وضمير الغائب العائد إلى الثمانين مفعول ثان ، والجملة لا محل لها ، وهى اعتراض بين اسم إن وخبرها ، والمقصود بها الدعاء للمخاطب « قد » حرف تحقيق « أحوجت » أحوج : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الثمانين « سمعى » سمع : مفعول به ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إلى ترجمان » جار ومجرور متعلق بأحوج ، وجملة أحوجت مع فاعله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وبلغتها » فإن هذه الجملة معترضة بين جزءى الجملة وهما اسم إن الذى هو قوله « الثمانين » وخبره الذى هو جملة « قد أحوجت » مع فاعله ومفعوله ، والمقصود بهذه الجملة الدعاء للمخاطب بأن يطيل الله حياته ويمد فى أجله حتى يصل إلى الثمانين ، وكل جملة تقع معترضة بين جزءى جملة على مثل هذا الوجه لا يكون لها محل الإعراب ؛ فهذه الجملة لا محل لها من الإعراب .

(١) من سورة الزخرف من الآية ٣١

(فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ)[١] (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ)[٢] .

ومثالُ النصب قولُه تعالى : (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا)[٣] .

(ربنا) منادى حذف قبله حَرْفُ النداء ، والتقدير : يا ربنا ، و (أَرِ) فعل دعاء ، ولا تقل فعل أمر تأدباً ، والفاعلُ مستترٌ ، و (نا) مفعول أول ، و (اللذين) مفعول ثان وعلامة نصبه الياء[٤] ، وما بعده صلة .

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف فى قوله تعالى : (إن هٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)[٥] وفى هذا الموضع قراءات : إحداها هٰذِهِ ، وهى تشديدُ النونِ من « إنّ » و « هذين » بالياء ، وهى قراءة أبي عَمْرٍو ، وهى جارية على سَنَنِ العربية ؛ فإن « إنّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، و « هذين » اسمها ؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى ، و « ساحران » خبرها فرفعه بالألف ، والثانية « إنْ » بالتخفيف « هٰذَانِ » بالألف ، وتوجيهُهَا أن الأصل (إنّ هٰذَيْنِ) فخُفِّفت (إن) بحذف النون الثانية ، وَأُهْمِلَتْ كما هو الأكثر فيها إذا خُفِّفَت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف ، ونظيره أنك تقول : إنّ زَيْدًا قائمٌ ؛ فإذا خَفَّفْتَ فالأفصحُ أن تقول : إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، على الابتداء والخبر ؛ قال الله تعالى : (إنْ كلُّ نَفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٦] . والثالثة « إنَّ » بالتشديد « هَذَانِ » بالألف ، وهى مشكلة ؛ لأن « إنَّ » المشَدَّدَة يجب إعمالُهَا ؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما فى القراءة الأولى ، وقد أجيب عنها بأوجه : أحدها : أن لغة بَلْحَارث بن كَعْب وَخَثْعَم

---

(١) من سورة فصلت من الآية ١٢ ، والاستشهاد بهذه الآية فى قوله (يومين)

(٢) من سورة آل عمران من الآية ١٣ (٣) من سورة فصلت من الآية ٢٩

(٤) جرى على أن «اللذين» مثنى حقيقة ، وأنه معرب ، وهو رأى ضعيف عند النحاة

(٥) من سورة طه من الآية ٦٣ ، والتمثيل بالآية مبنى على أن «هذين» مثنى معرب

(٦) من سور الطارق الآية ٤ والاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة من خفف الميم من (لما) وقدقرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائى وخلف ويعقوب ، وإعرابها «إن» مخففة من الثقيلة « كل » مبتدأ ، وهو مضاف و« نفس » مضاف إليه «لما» اللام لام الابتداء ، وما : زائدة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « كل » .

وزَبِيدٍ وَكِنانة وآخرين استعمالُ المثنى بالألف دائماً ، تقول : جاء الزَّيدان ، ورأيت الزَّيْدَانِ ، ومررت بالزيدان ، قال :

١٤ — تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً *

---

١٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمُ *

وقد نسبه فى اللسان (مادة هب ا) إلى هوبر الحارثى . وقد استشهد به فى الهمع (ج ١ ص ٤٠)

اللغة : « هابى التراب » هو ما ارتفع منه ودق ، ويقال : موضع هابى التراب ، إذا كان ترابه مثل الهباء .

المعنى : يصف رجلا قتله أبطالهم ، ويذكر أنهم طعنوه طعنة واحدة ، فخر منها ميتا ؛ لأنها طعنة خبير بمواضع الطعن المميت .

الإعراب : « تزود » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وعامله قوله تزود ، وهو مضاف وأذنا من قوله « أذناه » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وأذنا مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « طعنة » مفعول به لتزود « دعته » دعا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى طعنة ، وضمير الغائب مفعول به « إلى » حرف جر « هابى » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعا ، وهابى مضاف « التراب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عقيم » هى فى الرواية بالرفع ، وتخرج على أنه خبر مبتدأ محذوف ، ولكنها فى المعنى من أوصاف طعنة ، ويقال : طعنة عقيم ، إذا كانت لا تثنى لأنها نافذة .

الشاهد فيه : قوله : « أذناه » فإنه مثنى أذن ، للجارحة المعروفة ، وهذه الكلمة فى موضع جر بإضافه الظرف الذى هو بين إليها كما رأيت فى إعراب البيت ، ومن حق المضاف إليه أن يكون مجروراً ، ولو أنه جاء به على اللغة المشهورة المستعملة فى لسان أكثر العرب لجره بالياء فقال « بين أذنيه » ولكنه جاء بذلك على لسان بعض العرب وهم الذين ذكرهم المؤلف ، ومن لغة هؤلاء أن يلتزموا فى المثنى الألف فى الأحوال كلها ، فيكون مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومنصوباً بفتحة مقدرة على الألف كذلك ، ومجروراً بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر كذلك ، فهو فى ذلك مثل المقصور كالفتى والهدى والعصا والرحى ، ونحوهن . ونظير هذا البيت قول المتلمس :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقال الآخر :

١٥ — إنّ أبَاهَـــا وَأبَا أبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فهذا مثال مجىء المنصوب بالألف ، وذاك مثال مجىء المجرور بالألف . والثانى أن « إنَّ » بمعنى نَعَمْ(١) مثلها فيما حكى أن رجلا سأل ابن الزُّبَيْرِ شيئاً فلم يُعْطِه ، فقال :

---

١٥ — نسب قوم هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون منهم السيد المرتضى شارح القاموس لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، ونسب أبو زيد أبياتا يذكر النحاة فى ضمنها بيت الشاهد إلى بعض أهل اليمن ، ولكن أبازيد لم يرو هذا البيت فيما رواه ، وهذا بيت أنشده الأشمونى (رقم١٦) والمؤلف فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٩) .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » أبا : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على اسم إن ، وهو مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « فى المجد » جار ومجرور متعلق يبلغ « غايتاها » غايتا : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غايتاها » فإنه مثنى غاية ، والمثنى فى لغة أكثر العرب ينصب بالياء ، وفى لغة من ذكرهم المؤلف ينصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف ، وهذه الكلمة قد وقعت فى موضع المنصوب لأنها مفعول به ؛ فلو أجراها على اللغة المشهورة لقال « قد بلغا غايتيها »

وفى قوله « وأبا أباها » شاهد آخر ، وهو أن « أباها » مضاف إليه ، وهو من الأسماء الستة التى ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء فى لغة جمهرة العرب ، فكان حقه أن يقول « وأبا أبيها » إلا أن قوما من العرب يلزمون الأسماء الستة الألف فى الأحوال الثلاثة ويرفعونها وينصبونها ويخفضونها بحركات مقدرة عليها ، وهذ الراجز قد جاء فى هذه الكلمة على هذه اللغة ، فافهم ذلك

(١) ومن شواهد ورود « إن » بمعنى نعم قول ابن قيس الرقيات :

بكَرَ الْعَوَاذِلُ فِى الصَّبُو   حِ يَلُمْنَنِى وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا   كَ ، وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إنَّهْ

لعنَ اللهُ ناقةً حملتنى إليك ، فقال: إنَّ وراكِبَهَا ، أى : نعم ولعنَ اللهُ راكبها ، و«إن» التى بمعنى نعم لا تعمل شيئاً ، كما أن نَعَمْ كذلك ، فـ (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف ، و (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف ، أى : لهما ساحران ، والجملة خبر (هذا) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لاتدخل على خبر المبتدأ . والثالث : أن الأصل إنَّهُ هذان لهما ساحران ، فالهاء ضمير الشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر «إن» ثم حذف المبتدأ وهو كثير ، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم : «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ[1]» ومن قول بعض العرب «إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذ» . الرابع : أنه لما ثُنِّىَ «هذا» اجتمع ألفان : ألفُ هذا ، وألف التثنية ؛ فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ؛ فمن قدَّرَ المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء ، ومَنْ قدَّرَ العكس لم يغير الألف عن لفظها . والخامس: أنه لما كان الإعراب لايظهر فى الواحِدِ وهو «هذا» جعل كذلك فى التثنية ؛ ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرعٌ عليه .

واختار هذا القولَ الإمامُ العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنياً أفْصَحُ من إعرابه ، قال : وقد تَفَطَّنَ لذلك غيرُ واحد من حُذَّاق النحاة .

---

(١) لا يجوز أن تكون «إن» فى هذا الحديث عاملة النصب والرفع فى المذكور من الكلام ، على أية لغة من لغات العرب ؛ إذ لو كانت عاملة فى المذكور لكانت الرواية : «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورين» على أن يكون قوله «المصورين» اسمها منصوباً بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، ولا يجوز أن تكون مهملة ؛ لأنها لا تهمل وهى مشددة مؤكدة ؛ فلزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا ، ومن مجىء اسمها ضمير شأن محذوفا قول الأخطل التغلبى .

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

إذ لا يجوز أن يكون «من» اسمها ؛ لكونه اسم شرط ، وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها

ثم اعترض على نفسه بأمرين : أحدهما : أن السبعة أجمعوا على الياء فى قوله تعالى: (إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)[1] مع أن « هاتين » تثنية « هاتا » وهو مبنى ، والثانى : أن «الذى» مبنى وقد قالوا فى تثنيتهِ اللذَيْن فى الجر والنصب ، وهى لغة القرآن كقوله تعالى (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا)[2] .

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء «هاتين» بالياء على لغة الإعراب لمناسبة « ابنتى » قال : فالإعراب هنا أفصحُ من البناء ؛ لأجل المناسبة ، كما أن البناء فى (إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) أفصحُ من الإعراب ؛ لمناسبة الألف فى « هذان » للألف فى « ساحران »

وأجاب عن الثانى بالفرق بين «اللذان» و «هذان» بأن «اللذان» تثنية اسم ثلاثى فهو شبيه بالزيدان ، و «هذان» تثنية اسم على حرفين فهو عريق فى البناء لشبهه بالحروف

قال رحمه الله تعالى : وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان) لحنٌ ، وأن عثمان رضى الله عنه قال : إن فى المصحف لحناً وسَتُقِيمُهُ العرب بألسنتها ، وهذا خبر باطل لايصح من وجوه ، أحدها : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يُقِرُّون اللحنَ فى القرآن ؟ مع أنهم لا كلفة عليهم فى إزالته ، والثانى : أن العرب كانت تستقبح اللحن غايةَ الاستقباحِ فى الكلام ، فكيف لا يستقبحون بقاءهُ فى المصحف ؟ والثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غيرُ مستقيم ؛ لأن المصحفَ الكريم يَقِفُ عليه العربىُّ والعجمىُّ ، والرابع أنه قد ثبت فى الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت)[3] بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان ـ رضى الله عنهم ! ـ وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ، ولما بلغ عُمَرَ رضى الله عنه أن ابن مسعود رضى الله عنه قرأ (عَتَّى حِينٍ[4]) على لغة هُذَيل أنكرَ ذلك عليه ، وقال : أقْرِئ الناس بلغة قريش ؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم ، ولم يُنْزِله بلغة هذيل ، انتهى كلامه ملخصاً .

---

(١) من سورة القصص من الآية ٢٧ (٢) من سورة فصلت من الآية ٢٩
(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٤٨ (٤) من سورة يوسف من الآية ٣٥

وقال المهدوى فى شرح الهداية : وما روى عن عائشة ــ رضى الله عنها ! ــ من قولها « إن فى القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها » لم يصح ، ولم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح فى العربية ، وقد قال الله تعالى : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(١) والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان ، انتهى .

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضى الله عنه ، كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله ، لا عن عائشة رضى الله عنها كما ذكره المهدوىّ ، وإنما المروى عن عائشة ما رواه الفراء عن أبى معاوية عن هشام بن عُرْوَة عن أبيه أنها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)(٢) بعد قوله : (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ) وعن قوله تعالى فى المائدة : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)(٣) وعن قوله تعالى فى سورة طه : (إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)(٤) فقالت : يا ابن أخى ، هذا خطأ من الكاتب ، روى هذه القصةَ الثعلبىُّ وغيرُه من المفسرين ، وهذا أيضاً بعيدُ الثبوت عن عائشة رضى الله عنها ؛ فإن هذه القراءة كلها مُوجّهة كما مر فى هذه الآية ، وكما سيأتى إن شاء الله تعالى فى الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع ، وهى قراءة جميع السبعة فى (المقيمين) و (الصابئون) وقراءة الأكثر فى (إن هذان) فلا يتّجهُ القولُ بأنها خطأ ؛ لصحتها فى العربية وثبوتها فى النقل(٥) .

---

(١) من سورة فصلت من الآية ٤٢ (٢) من سورة النساء من الآية ١٦٢

(٣) من سورة المائدة من الآية ٦٩ (٤) من سورة طه من الآية ٦٣

(٥) قد أجاب الأديب النحوى الأندلسى أبو زكريا يحى بن على بن سلطان اليفرنى الملقب « جبل النحو » عن هذه الآية الكريمة بجواب آخر ، وحاصله أن « إن » مؤكدة تعمل النصب والرفع ، و« ها » اسم إن ، وهو ضمير القصة ، و« ذان » مبتدأ ، و« لساحران » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وأقول : يعترض على هذا التخريج عتراضين ، الأول : أن هذا التخريج كان يقتضى أن يكتب فى المصحف (إنها ذان لساحران =)

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ، مُطْلَقاً، وَكِلا وَكِلْتَا مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ.

وأقول: ألحق بالمثنى خمسةُ ألفاظٍ، وهي: اثنان، للمذكرين، واثنتان، للمؤنثتين، في لغة الحجاز، وثِنْتَانِ لهما في لغة تميم، وهذه الثلاثة تَجْرِي مَجْرَى المثنى في إعرابه دائماً، من غير شرط، وإنما لم نُسَمِّها مُثَنّاة لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها، لا يقال «اثْنٌ» ولا «اثْنَةٌ» ولا «ثِنْتٌ».

ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: (فانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً)(1) فـ (اثنتا) فاعل بانفجرت، وقوله تعالى: (شهادةُ بَيْنِكم إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ المَوْتُ حين الوَصِيَّة اثنان)(2) فـ (اثنان) مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ، وهو شهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع [ارتفاعه] وإنما قدَّرْنا هذا المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكون عينَ الخبرِ، نحو «زيد أخوك» أو مشبهاً به، نحو «زيد أسد» والشهادة ليست نفسَ الاثنين ولا مشبهة بهما، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله تعالى: (إذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثنَيْنِ)(3) (قالوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا

= فأما وقد كتبت (إن هذان لساحران) فإنه يلزم اعتبار «ها» جزءاً من «هذان» ويكون حرف تنبيه، والاعتراض الثاني: أن دخول اللام على خبر المبتدأ ضعيف؛ فلا يجوز تخريج القرآن عليه، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن خط المصحف ليس جارياً على قياس الكتابة العربية، ولهذا لا يجوز أن يقاس عليه، وعن الاعتراض الثاني بأن اللام التي لا تدخل على خبر المبتدأ هي لام الابتداء، ونحن لا نقول بأن هذه لام الابتداء، بل هي اللام الزائدة مثل التي في قول الراجز * أم الحليس لعجوز شهربه * وقد حكى المقرى في نفح الطيب (١٨٩/٧ بتحقيقنا) أن ابن البناء سئل عن هذه الآية: لم لم تعمل إن النصب والرفع في هذه الآية؟ فأجاب: لما لم يؤثر القول في المقول لهم لم يعمل العامل في المعمول. فقال له السائل: إن هذا الجواب لا ينهض، فقال: إن هذا الجواب زهرة لا تحتمل أن تحك بين الأكف. وأقول: هذا الجواب ليس من باب التخريج على القواعد، ولكنه من باب الإشارات التي يقول مثلها أهل التصوف.

(1) من سورة البقرة من الآية ٦٠ (2) من سورة المائدة من الآية ١٠٦
(3) من سورة يس من الآية ١٤

اثنتين)[1] فـ (اثنين) مفعول به ، و (اثنتين) مفعول مطلق : أى إماتتين ، وكذلك (وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ)[1] ومنه أيضاً قولُه تعالى : (وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيباً)[2] فـ (اثنى) مفعولُ (بعثنا) وعلامةُ نصبِهِ الياءُ .

والكلمتانِ الرابعة والخامسة : كِلاَ ، وَكِلتا ، وشَرْطُ إجرائهما مجرى المثنى إضافتهُما إلى المضمر ، تقول : جاءنِى كِلاَهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهما ، وكذا فى كلتا ، قال الله تعالى : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا)[3] فـ (أحدهما) فاعل ، و (كلاهما) معطوف عليه ، والألف علامة لرفعه ؛ لأنه مضاف إلى الضمير ، و يقرأ (إِمَّا يَبْلُغَانِّ) بالألف ؛ فالألف فاعل ، و (أحدهما) فاعل بفعل محذوف وتقديره : إن يَبْلُغْهُ أحدهما أو كلاهما ، وفائدة إعادة ذلك التوكيدُ ، وقيل : إن (أحدهما) بدل من الألف ، أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة ، وليسا بشىء[4] ، فتأمل ذلك .

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال ، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى تلك الألف ، قال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)[5] أى : كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً ، فـ (كلتا) مبتدأ ، و (آتت أكلها) فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله مستتر ، ومفعول ومضاف إليه ، والجملة خبر ، وعلامة الرفع فى (كلتا) ضمة مقدرة على الألف ، لا نفس الألف ؛ فإنه مضاف للظاهر .

---

(١) من سورة غافر من الآية ١١ (٢) من سورة المائدة من الآية ١٢

(٣) من سورة الإسراء من الآية ٢٣

(٤) أما أن جعل « أحدهما » بدلا ليس بشىء فلأنه يضعف المعنى ؛ وبيان ذلك أن البدل ـ كما هو معلوم ـ هو الذى يكون مقصوداً بالحكم ؛ فلو جعلناه بدلا لأفاد الكلام أن المقصود هو بلوغ أحدهما الكبر ، مع أن المقصود التوكيد والتعميم ، وهذا المعنى إنما يدل عليه جعل « أحدهما » فاعلا بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وأما أن جعله فاعلا مع وجود الألف وجعل الألف حرفا دالا على التثنية ليس بشىء أيضاً ؛ فمن جهتين : الأولى : أن لغة الجمهور من العرب لا تبيح ذلك ؛ لأنها تجرد الفعل من علامتى التثنية والجمع ، والجهة الثانية أن لغة « أكلونى البراغيث » الضعيفة إنما تجيز لحاق علامة التثنية والجمع للفعل إذا كان فاعله مثنى أو مفردين عطف ثانيهما على الأول بالواو ، وما هنا ليس واحداً من هذين .

(٥) من سورة الكهف من الآية ٣٣ .

ثم قلت : الخامِسُ جَمْعُ المذَكَّرِ السَّالِمُ ، كالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُونَ ؛ فإنه يُرْفَعُ بالواو ، ويُجَرُّ ويُنْصَبُ بالياء المَكْسُورِ ما قبلها المَفْتُوحِ ما بَعْدَهَا .

وأقول : الباب الخامس مما خرج عن الأصل : جمعُ المذكرِ السالمُ ، واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهنداتٍ وزينباتٍ ، وبالسالم عن المكسَّرِ كغِلمانٍ وزُيُودٍ .

وحُكْمُ هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة ، تقول : جاءَ الزَّيدون والمسلمون ، ومررت بالزَّيْدِينَ والمُسلِمِينَ ، ورأيت الزَّيْدِينَ والمُسْلِمِين ، وإنما مثلتُ بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون فى أعلام العقلاء وصفاتهم .

* * *

فإن قلت : فما تصنع فى (المُقِيمِينَ) من قوله تعالى فى سورة النساء : (لَـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)(١) فإنه جاء بالياء ، وقد كان مقتضَى قياسِ ماذكرتَ أن يكون بالواو لأنه معطوف على المرفوع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت ؟ وما تصنع بـ (الصابئون) من قوله تعالى فى السورة التى تليها : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)(٢) فإنه جاء بالواو ، وقد كان مقتضَى قياسِ ماذكرتَ أن يكون (والصابئين) بالياء ؛ لأنه معطوف على المنصوب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وجمع المذكر السالم يُنْصَب بالياء كما ذكرت ؟ .

قلت : أما الآية الأولى ففيها أوجُهٌ ، أرجَحُهَا وجهان : أحدهما : أن « المقيمين » نَصبٌ على المدح ، وتقديره : وأمْدَحُ المقيمين ، وهو قول سيبويه والمحققين ، وإنما قُطِعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها ، وثانيهما : أنه مخفوض ؛ لأنه معطوف على « ما » فى قوله تعالى (بما أنزل إليك) أى : يؤمنون

---

(١) من سورة النساء من الآية ١٦٢ . (٢) من سورة المائدة من الآية ٦٩

بالكتب وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء ، وفى مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهى قراءة مالك بن دينار والْجَحْدَرِىِّ وعيسى الثّقفى ، ولا إشكال فيها .

وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوجُهٌ ، أرجَحُهَا وجهان : أحدهما : أن يكون (الذين هادوا) مرتفعاً بالابتداء ، و (الصابئون والنصارى) عطفاً عليه ، والخبر محذوف ، والجملة فى نية التأخير عما فى حَيِّزِ « إنَّ » من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم — أى : بقلبه — بالله إلى آخر الآية ، ثم قيل : والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك ، والثانى : أن يكون الأمر على ماذكرناه من ارتفاع (الذين هادوا) بالابتداء ، وكَوْنِ ما بعده عطفاً عليه ، ولكن يكون الخبر المذكور له ، ويكون خبر « إن » محذوفاً مدلولا عليه بخبر المبتدأ ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم ، ثم قيل : والذين هادوا إلخ ، والوجه الأول أجود ؛ لأن الحذف من الثانى لدلالة الأول أوْلىٰ من العكس ، وقرأ أُبَىُّ بن كعْب (والصابئين) بالياء ، وهى مَرْوِيَّةٌ عن ابن كَثِيرٍ ، ولا إشكال فيها .

***

ثم قلت : وأُلْحِقَ به أُولُو ، وَعَالَمُونَ وأَرَضُونَ ، وَسِنُونَ وعِشْرُونَ وبابُهُما ، وأَهْلُونَ وَعِلِّيُّونَ وَنَحْوُهُ .

وأقول : أُلحق بجمع المذكر السالم ألفاظٌ : منها أولُو ، وليس بجمع[1] ، وإنما هو اسم جَمْعٍ لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه ، وهو ذُو ، ومن شواهدِهِ قولُه تعالى : (ولَا يَأتَلِ أولُو الْفضلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أولِى القُرْبىٰ)[2]

(لا) ناهية (يأتَلِ) فعل مضارعٌ مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الياء ،

---

(١) بين الجمع واسم الجمع اتفاق واختلاف ؛ فيتفقان فى كون كل منهما يدل على ثلاثة فصاعدا ، ويختلفان فى أن الجمع لابد أن يكون له مفرد من لفظه كرجل ورجال ومحمد ومحمدين ، ولا بد أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع ؛ ولهذا كان العالمون اسم جمع ولم يكن جمعا لأن العالم المفرد اسم لكل ما سوى الله ، والعالمين خاص بالعقلاء .

(٢) من سورة النور من الآية ٢٢ .

وأصله يأتلي ، ومعناه يَحْلِفُ ، وهو يفتعل من الأليةِ [١] وهى اليمين ، أو من قولهم « ما ألَوْتُ جُهْداً » أى ما قَصَّرْتُ ، وعلى الأول فأصْلُ (أن يؤتوا) على أن لا يؤتوا ، فحذفت على ولا ، كما قال الله تعالى : (يُبَيِّنُ اللهُ لكم أنْ تَضِلُّوا) [٢] ، أى : لأن لا تضلوا ، وعلى الثانى فأصلُه فى أن يؤتوا ، فحذفت « فى » خاصة ، وقرئ (ولا يَتألَّ) وأصله يتألَّى وهو يَتفَعَّلُ [٣] من الألية ، و (أولو) فاعل يأتل ، وعلامة رفعه الواو ، و (أولى) مفعول بيُؤْتوا ؛ وعلامة نصبه الياء .

وقال الله تعالى : (إن فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لأولى الألبابِ) [٤] ؛ فهذا مثالُ المجرورِ وذانك مثالا المرفوع والمنصوب .

ومنها « عالَمُونَ » و « عِشْرُونَ » وبابُهُ إلى التسعين ، فإنها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها .

ومنها « أرَضُونَ » وهو بفتح الراء ، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل ؛ لأن مفرده أرْضٌ ساكِنَ الراء ، والأرض مؤنثة ؛ بدليل (وأخْرَجتِ الأرْضُ أثقالَهَا) [٥] وهى مما لا يعقل قطعاً ، وإنما حقُّ هذا الإعراب — أى : الذى يجمع بالواو والنون — أن يكون فى جمع تصحيح لمذكر عاقل ، تقول : هذه أرَضُونَ ، ورأيت أرَضِينَ ، ومررت

---

(١) من استعمال الألية بمعنى اليمين قول الشاعر :

عَلَيَّ ألِيَّةٌ إنْ كُنْتُ أدْرِي أيَنْقُصُ حُبُّ لَيْلَى أمْ يَزِيدُ

(٢) من سورة النساء من الآية ١٨٦

(٣) من استعمال تألى بمعنى حلف قول زيد الفوارس :

تَألّى ابنُ أوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إلى نِسْوَةٍ كأنَّهُنَّ مفايدُ

(٤) من سورة الزمر من الآية ٢١ .

(٥) من سورة الزلزلة الآية ٢ .

بأَرَضِينَ ، وفى الحديث « مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ القيامة » وربما سكنت الراء فى الضرورة ، كقوله :

١٦ — لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِى
هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

ومنها « سِنُونَ » وهو كأَرَضُونَ ؛ لأنه جمع سَنَةٍ ، وسَنَة مفتوحُ الأولِ ، وسِنُونَ

---

١٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن السيوطى فى كتابه همع الهوامع .

اللغة والرواية : المشهور فى رواية البيت « إذ قام من بنى سدوس — إلخ » .

المعنى : يهجو قوما بأنهم ليسوا أهلا للتقدم ولا للرياسة ، وأنهم لا يحسنون الكلام ، وذكر أن الأرض اضطربت وضج أهلها حين قام من هؤلاء القوم خطيب يخطب الناس

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « ضجت » ضج : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الأرضون » فاعل ضج مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين فى مفرده « إذ » كلمة دالة على التعليل قيل : إنها ظرف ، وقيل : إنها حرف « قام » فعل ماض « من بنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خطيب ؛ لأن أصل هذا الجار والمجرور نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع وبنى مضاف ، و « هداد » مضاف إليه « خطيب » فاعل قام « فوق » ظرف مكان متعلق بقام ، وفوق مضاف ، و « أعواد » مضاف إليه ، وهو مضاف ، « منبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الأرضون » فإنه جمع أرض جمع مذكر سالما ، شذوذا ؛ إذ جمع المذكر السالم إنما يكون للعقلاء المذكرين ، وأرض من غير العقلاء ، ومن المؤنثات ، والمعروف أنهم إذا جمعوا أرضا هذا الجمع يحركون راءه إيذانا بهذه الحركة التى تخالف ما فى المفرد بأنهم خالفوا قواعدهم فى هذا اللفظ ؛ فجمعوا على هذا الجمع ما لم يكونوا ليجمعوه عليه ، ولكن هذا الشاعر قد جاء به ساكن الراء ، فتكون فى هذه الكلمة مخالفة للقياس بما ذكرناه أولا ، ومخالفة للاستعمال بسبب تسكين الراء ، فافهم ذلك .

مكسور الأول ، وسنة مؤنث غير عاقل ، وأصله سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ بدليل قولهم فى جمعه بالألف والتاء : سنوَات ، وسَنهات ، وقولهم فى اشتقاق الفعل منه : سانَهْت، وسانَيْتُ، وأصل سانيت سَانَوْتُ ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفةً ثلاثةَ أحرفٍ ، ومن شواهد سنينَ قولُه تعالى (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)(١) تقرأ (مائة) على وجهين : منونة ، وغير منونة ، فمن نونها فـ « سنين » بدل من ثلاث ، فهى منصوبة والياء علامة النصب ، قيل: أومجرورة بدل من مائة ، والياء علامة الجر، وفيه نظر ؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلاله محلَّ الأول مع بقاء المعنى ؛ ولو قيل ثلاث لاختل المعنى كما ترى ، ومَنْ لم ينونها فسنين مضاف إليه ، فهى مخفوضة والياء علامة الخفض ، ولم تقع فى القرآن مرفوعة ، ومثالها قولُ القائل :

١٧ — ثم انقَضَتْ تِلْكَ السِّنُونَ وأهْلُهَا   فَكَأَنَّهَا وكَأَنَّهُمْ أحْلَامُ

---

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٢٥ .

١٧ — هذا البيت من قصيدة لأبى تمام : حبيب بن أوس الطائى ، المتوفى فى سنة ٢٣١ من الهجرة ، وهو من الشعراء الذين لايحتج بشعرهم ،وقبل البيت الذى أنشده المؤلف قوله :

أعْوامُ وَصْلٍ كان يُنْسِى طُولَهَا   ذِكْرُ النَّوَى ، فكَأَنَّها أيَّامُ

ثم انْبرَتْ أيَّامُ هَجْرٍ أرْدَفَتْ   نَحْوى أسًى ، فكَأَنَّهَا أعْــوَامُ

اللغة: « أحلام » جمع حلم — بضم الحاء المهملة واللام مضمومة أو ساكنة — وهو مايراه النائم فى نومه ، ووزانه قفل وأقفال أو عنق وأعناق .

المعنى : يصف أيام سروره بلقاء أحبائه بأنها قصيرة ، ويشبهها بعد أن مضت بحلم يراه النائم فى نومه ، فكأنها خيال لاحقيقة له .

الإعراب : « ثم » حرف عطف «انقضت» انقضى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «تلك» تى : اسم إشارة فاعل انقضت ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «السنون» بدل من اسم الإشارة ، وبدل المرفوع مرفوع،وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم«وأهلها»الواو عاطفة ، أهل: معطوف على قوله السنون ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كأنها» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبة اسم كأن «وكأنهم»الواو =

وأشرتُ بقولى « وبابه » إلى أن كل ما كان كسنين (١) — فى كونه جمعـــًا ، لثلاثى ، حذفت لامه ، وعُوِّضَ عنها هاءالتأنيث — فإنه يعرب هذا الإعراب ، وذلك كقـلَةٍ وقِلِينَ وعِزَةٍ وعِزِينَ وعِضَةٍ وعِضِينَ ، قال الله تعالى : (عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشمالِ عِزِينَ) (٢) أى : فِرَقًا شتى ؛ لأن كل فرقة تعتزى إلى غير مَنْ تعتزى إليه الفرقة

عاطفة ، كأن : حرف تشبيه ونصب أيضا ، وضمير الغائبين اسم كأن « أحلام » خبر كأن الأول ، وخبر الثانى محذوف يدل عليه خبر الأول ، وأصل الـكلام : فـكأنها أحلام وكأنهم أحلام ، وتقدير الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه أولى من العكس كما مر للمؤلف قريباً .

التمثيل به : فى قوله « السنون » ؛ فإن هذه الـكلمة وقعت فى موقع المرفوع ، لـكونها بدلا من المرفوع على الفاعلية ، والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه ، وقد جاء بها الشاعر بالواو ؛ لأن هذه الـكلمة ترفع بالواو ، وتنصب وتخفض بالياء ، مثل جمع المذكر السالم .

(١) ذكر المؤلف فى هذا النوع مما يلحق بجمع المذكر السالم ثلاثة قيود : الأول أن يـكون مفرده ثلاثياً ، نخرج به ما كان مفرده رباعيا كجعفر وشبهه ، والقيد الثانى أن تكون اللام قد حذفت فى المفرد ، نخرج به مالم يحذف منه شىء أصلا نحو تمرة وكلة ، وما حذفت فاؤه لا لامه نحو عدة وصفة وضعة ، وشذ أضون فى جمع أضاة — وهى بوزن قناة : الغدير — كما شذ حرون فى جمع حرة — وهى الأرض ذات الحجارة — وكما شذ رقون فى جمع رقة — وهى بزنة عدة : الفضة — وكما شذ لدون فى جمع لدة — وهى بوزن عدة أيضا : الذى يساويك فى سنك — وكما شذ حشون فى جمع حشة — وهى بزنة صفة أيضا : الأرض الموحشة — فإن أضاة وحرة لم يحذف منهما شىء ، ورقة ولدة وحشة حذفت فاءاتها لا لاماتها ، فإن أصل الرقة الورق واللدة الولد والحشة الوحش ، والقيد الثالث أن يعوض من اللام المحذوفة فى المفرد تاء التأنيث ، نخرج به مالم يعوض أصلا كيد ودم ، وما عوض بغير تاء التأنيث نحو اسم ، وشذ بنون وأبون وأخون فى جمع ابن وأب وأخ ، فإن لاماتها قد حذفت ولـكن لم يعوض فى الأب والأخ ، وعوض فى الابن همزة الوصل فى أوله ، وأصلها بنو وأبو وأخو ، وبقى قيد رابع لم يذكره المؤلف ، وهو ألا يكون المفرد قد جمع جمع تكسير ؛ نخرج به ما جمع مفرده جمع تكسير نحو شاة وشفة فإنهما جمعا على شياه وشفاه ، وشذ من ذلك ظبون فى جمع ظبة — وهى حد السيف — فإنها جمعت جمع تـكسير على ظبى مثل مدى وعلى أظب مثل أدل .

(٢) من سورة المعارج ، الآية ٣٧.

الأخرى ، وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرعين ، وانتصاب مهطعين على الحال . وقال الله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)(١) فعضين : مفعول ثان لجعل منصوب بالياء ، وهى جمع عِضَةٍ ، واختلف فيها ، فقيل : أصْلُها عِضْوٌ ، من قولهم : « عَضَّيْتُه تعضية » إذا فرقته ، قال رؤبة :

١٨ — * وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى *

---

(١) من سورة الحجر ، الآية ٩١ .

١٨ — هذا الشاهد من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج أولها :

دَايَنْتُ أرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأدَّتْ بَعْضا

والشاهد قد أنشده الأشمونى لمثل ما هنا (رقم ٢٤) .

اللغة : « أروى » اسم امرأة « مطلت » تقول : مطل فلان بدينه الذى عليه ، إذا كان يسوف فى قضائه ، ولا يؤديه « المعضى » اسم مفعول من عضاه — بتشديد الضاد — إذا جزأه وفرقه .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين » اسم ليس ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « بالمعضى » الباء حرف جر زائد ، المعضى : خبر ليس .

الشاهد فيه : قوله « المعضى » فإن هذه الكلمة اسم مفعول من معتل اللام المضعف الوسط ، مثل زكى ووفى وأدى ، واسم المفعول منها مزكى وموفى ومؤدى — بضم الميم فى الثلاثة وفتح مابعدها وتشديد الحرف الثالث — ومعنى المعضى المجزأ المفرق ، تقول : عضيت الذبيحة ، إذا قطعتها أجزاء ، وفصلت كل جزء منها عن أخواته ، والأصل فى ذلك كله العضو الذى هو واحد الأعضاء ، والمؤلف يريد أن يقول : إن « عضة » بكسر العين وفتح الضاد التى هى مفرد « عضين » فى قوله تعالى : (الذبن جعلوا القرآن عضين) مأخوذة من التعضية ؛ لأن المعنى فيهما واحد ، ألا ترى أن ابن العباس رضى الله عنهما فسر هذه الآية بقوله : « أى جزأوا القرآن أجزاء » وعلى هذا تكون أصلها عضو ، فحذفوا الواو ثم عوضوا منها الهاء ، وهذا أحد مذهبين للعلماء فى هذه الكلمة ، والمذهب الثانى أشار إليه المؤلف ، وحاصله أن عضة مأخوذ من العضه ، وهو السحر والكهانة أو البهتان والإفك ، =

يعنى بالمُفرَّقِ : أى جعلوا القرآن أعضاء ، فقال بعضهم : سحر ، وقال بعضهم : كهانة ، وقال بعضهم : أساطير الأولين ، وقيل : أصلها عضهة من العضه ، وهو الكذب والبهتان ، وفى الحديث « لا يَعْضَهْ بعضكم بعضاً » .

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ يَفعلانَ وَتَفعلانِ وَيفعلُونَ وَتفعلُونَ وَتَفْعلينَ ؛ فإنَّها تُرفَعُ بثُبوتِ النُّونِ ، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحَذْفِها ، وأمَّا نحْوُ (تُحاجُّونِى) فالمحْذُوفُ نُونُ الوقايةِ ، وأمّا (إلاَّ أنْ يَعْفُونَ) فالواوُ أصْلٌ ، والفِعْلُ مَبْنِىٌّ ، بخِلافِ (وأنْ تَعْفُوا أقْرَبُ للتقوَى) .

وأقول : الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلةُ الخمسةُ ، وهى : كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة .

وحكمها أن تُرفَعَ بثبوت النون نيابةً عن الضمة ، وتُنْصَب وتجزم بحذفها نيابةً عن الفتحة والسكون . مثالُ الرفع قولُه تعالى : (فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ)[1] (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[2] (وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ)[3] (وَهُمْ لاَ يَشعرون)[4] فالمضارع فى ذلك كله مرفوع ؛ لخلوه عن الناصب والجازم ، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النونِ ، ومثالُ الجزم والنصب قولُه تعالى : (فإن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)[5] فـ(لم تفعلوا) جازم ومجزوم ، و(لن تفعلوا) ناصب ومنصوب ، وعلامةُ الجزم والنصب فيهما حذفُ النون .

فإن قلت : فما تصنع فى قوله تعالى : (إلاَّ أنْ يَعْفُونَ)[6] فإنَّ « أن » ناصبة والنون ثابتة معه ؟

= بدليل جمع عضة على عضاه مثل شفاه ، وبدليل تصغيرها على عضيهة . ومن المعلوم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، وقد أشبعنا القول فى بيان المذاهب فى هذه الكلمة وبيان أدلتها فى كتابتنا على الأشمونى ، وهذه اللمحة لا تتسع للاطالة بسردها .

(١) من سورة الرحمن الآية ٥٠
(٢) من سورة البقرة من الآية ٢٣٧
(٣) من سورة البقرة من الآية ٨٤
(٤) من سورة الأعراف من الآية ٩٥
(٥) من سورة البقرة من الآية ٢٤
(٦) من سورة البقرة من الآية ٢٣٧

قلت : ليست الواوُ هنا واوَ الجماعةِ ، وإنما هى لام الكلمة التى فى قولك « زيد يعفو » وليست النونُ هنا نونَ الرفع ، وإنما هى اسم مضمر عائد على المطلقات ، مثلها فى (والمطلقاتُ يَتَرَبَّصْنَ)(١) والفعلُ مبنىٌّ لاتصاله بنون النسوة ، ووزن يَعْفُونَ على هذا يَفْعُلْنَ ، كما أنك إذا قلت « النسوةُ يَخْرُجْنَ » أو « يكتبن » كان ذلك وزنه ، وأما إذا قلت « الرِّجَالُ يَعْفُونَ » فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل يَعْفُوُونَ ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة ، فاستثقلت الضمة على واوٍ قبلها ضمة و بعدها واو ساكنة وهى الواو الأولى ، فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحذفت الأولى ، وإنما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور : أحدها : أن الأولى جزء [كلمة] والثانية كلمة ، وحَذْفُ جزءٍ أسهلُ من حذف كل ، والثانى : أن الأولى آخِرُ الفعل ، والحذف بالأواخر أَوْلىٰ ، والثالث : أن الأولى لاتدل على معنى ، والثانية دالة على معنى ، وحذف مالا يدلُّ أَوْلىٰ من حذف ما يدل ، ولهذه الأوجه حذفوا لام الكلمة فى « غازٍ » و « قاضٍ » دون التنوين ؛ لأنه جىء به لمعنى ، وهو كلمة مستقلة ، ولايوصف بأنه آخر ؛ إذ الآخر الياء ، ويزيد وجهاً رابعاً ، وهو أنه صحيح والياء معتلة ، فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ ، بحذف اللام ، ولهذا إذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت : « الرِّجَالُ لم يَعْفُوا » و « لَنْ يَعْفُوا » ، فاعرف الفرق .

* * *

ثم قلت : السَّابعُ الفِعْلُ المُعْتَلُّ الآخِرِ ، كَيغزُو ويَخْشَى ويَرْمِى ، فإنهُ يُجْزَمُ بحَذْفِهِ ، ونحوُ (إنَّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ) مُؤَوَّلٌ .

وأقول : هذا خاتمة الأبواب السبعة التى خرجت عن القياس ، وهو الفعل الذى آخِرُهُ حرفُ علةٍ ، وهو الواو والألف والياء ، فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابةً عن حذف الحركة ، تقول : « لَمْ يَغزُ » و « لَمْ يَخْشَ » و « لَمْ يَرْمِ » قال الله تعالى : (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)(٢) .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٨ .
(٢) من سورة العلق ، من الآية ١٧

اللام لام الأمر (يَدْعُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو ، و (ناديه) مفعول ومضاف إليه ، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها ، والتقدير فليدع أهل ناديه : أى أهل مجْلِسِهِ .

وقال الله تعالى : (وَلَمْ يَخْشَ إلا اللهَ)(١) (وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المالِ)(٢) ، فهذان مثالان لحذف الألف ، وقال الله تعالى : (لمَّا يَقْضِ ما أمَرَهُ)(٣) .

(لما) حرف جزم لنفى المضارع وقَلْبه ماضياً ، كما أن « لم » كذلك ، والمعنى أن الإنسان لم يَقْضِ بعدُ ماأمره الله تعالى حتى يخرج من جميع أوامره ، وهذا مثال حذف الياء ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : (إنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)(٤) بإثبات الياء فى (يتقى) وإسكان الراء فى (يصبر) على قراءة قُنبل ـ فمؤوَّل ، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يحذف منه حرف العلة ، وهو الياء ، فالجواب عنه أن (مَنْ) موصولة لا أنها شرطية ، وسكون الراء من (يَصْبِرْ) : إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً ، أو لأنه وَصَلَ بنية الوقف ، أو على العطف على المعنى ؛ لأن « مَنْ » الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها و إبهامها .

***

ثم قلت : فَصْلٌ ـ تُقدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلُّها فى نَحْوِ « غُلامِي » ونحوِ « الْفَتى » ويُسَمَّى مَقْصُوراً ، والضمةُ والكسرة فى نحوِ « يَدْعُو » و « يَرْمِي » .

وأقول : الذى تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع : ما تقدر فيه الحركات الثلاث ، وما تقدر فيه حركتان ، وما تقدر فيه واحدة .

فأما الذى تقدر فيه الثلاث فنوعان : أحدهما : ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى

---

(١) من سورة التوبة من الآية ١٨ (٢) من سورة البقرة من الآية ٢٤٧

(٣) من سوره عبس من الآية ٢٣ . (٤) من سورة يوسف من الآية ٩٠ .

ولا جمع مذكر سالماً ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً ، وذلك نحو « غُلَامِي » و « غِلْمَانِي » و « مُسْلِمَاتِي »[1] فهذه الأمثلة ونحوها تُعْرَبُ بحركات مقدرة على ما قبل الياء ، والذى مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتُوا قبل الياء بحركة تجانسها ، وهى الكسرة ، فاستحال حينئذٍ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء ؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين فى الآن الواحد ، فتقول : « جاء غُلَامِي » فتكون علامةُ رفعهِ ضمةً مقدرة على ماقبل الياء ، و « رَأَيْتُ غُلَامِي » فتكون علامةُ نصبه فتحةً مقدرة على ما قبل الياء ، و « مَرَرْتُ بغُلَامِي » فتكون علامةُ جره كسرةً مقدرة على ما قبل الياء ، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابنُ مالكٍ فإنها كسرة المناسبة ، وهى مُسْتَحَقَّة قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها .

واحترزتُ بقولى « وليس مثنى ولا جمع مذكر سالماً » من نحو « غلاماى [وغُلَامَيَّ] و «مُسْلِمِيِّ» فإن الياء تثبت فيهما جراً ونصباً مُدْغَمَةً فى ياء المتكلم ، والألف تثبت فى المثنى رفعاً ، وليس شيء من المدغم ولا من الألف قابلا للتحريك .

وقولى « ولا منقوصاً » لأن ياء المنقوص تدغم فى ياء المتكلم ، فتكون كالمثنى والمجموع جرًّا ونصباً .

وقولى « ولا مقصورا » لأن المقصور تثبت ألفُه قبل الياء ، والألف لا تقبل الحركة ، فهو كالمثنى رفعاً ، قال الله تعالى : (يابُشْرَاىَ هٰذا غُلَامٌ)[2] نُودِيَتِ البشرى

---

(١) القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ـ هو أرجح مذاهب النحاة فى هذا النوع ، وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب : أولها هذا الذى ذكره المؤلف ، وهو أرجحها وأصحها وأقربها دليلا ، وثانيها أنه مبنى ؛ لأن آخره لا يتغير بتغير العوامل ، وثالثها أنه واسطة بين المبنى والمعرب فليس هو بمبنى ولا بمعرب ، وأصحاب هذا المذهب يقسمون الاسم إلى ثلاثة أقسام : معرب ، ومبنى ، ولا معرب ولا مبنى ، وأصحاب القولين السابقين يجعلون الاسم نوعين فقط : المعرب ، والمبنى .

(٢) من سورة يوسف ، من الآية ٩٠ .

مُضَافَةً إلى ياء المتكلم ، وفى الألف فتحةٌ مقدرة لأنه منادى مضاف ، وقرأ الكوفيون (يابُشْرَى) بغير إضافة ، فالمقدر فى الألف إما ضمة كما فى قولك « يافتى » لمعيَّن ، وإما فتحة على أنه نداء شائع مثل (ياحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)(١) إلا أنه لم ينون لكونه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث .

والنوع الثانى : المقصور ، وهو : الاسمُ المعربُ الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ كـ« الفتَى » و « العَصَا » ، تقول : « جاء الفتى » و « رأيتُ الفتى » و « مررتُ بالفتى » فتكون الألفُ ساكنةً على كل حال ، وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها .

ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى ــ رحمه الله ! ــ يتشوق إليه ويشكو له نُحُولَهُ ؛ فقال :

١٩ — سَلِّمْ عَلَى المَوْلَى الْبَهَاءِ وَصِفْ لَهُ ... شَوْقِى إليهِ ، وَأَنَّنِى مَمْلُوكُهُ

---

(١) من سورة يس ، من الآية ٣٠ .

١٩ — هذه الأبيات لمحمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن ، المعروف بابن الرعاد ، كتب بها إلى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس (أنظر الترجمة رقم ٤٠٨ فى فوات الوفيات ٢/٤٠٨ بتحقيقنا) ولم ينشد المؤلف هذه الأبيات للاستشهاد بها على قاعدة ، ولا للتمثيل بها لقاعدة وإنما أنشدها استطرافا لمعناها ؛ ولأن الشاعر قد ذكر فى معرض الإشارة إلى حاله وتقرير ضعفه عن الحركة قوله عن الألف « وليس بممكن تحريكه » وفى البيت الأخير نوع من البديع يسمى التوجيه

المعنى : يصف أنه قد براه الشوق إلى ابن النحاس وأضعفه ، حتى صار بحالة لا يتمكن معها من الحركة ، فهو يقول : إننى قد بلغت من الضعف وعدم القدرة على الحركة بسبب نحول جسمى وهزاله ، أن صرت أشبه الألف التى هى حرف من حروف الهجاء ، وكما أن هذه الألف لا تقبل الحركة فأنا كذلك .

الإعراب : « سلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على المولى » جار ومجرور متعلق بسلم « البهاء » بدل أو عطف بيان للمولى « وصف » الواو عاطفة ، صف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « له » جار ومجرور متعلق بصف « شوقى » شوق : مفعول به لصف ، وشوق مضاف ويا المتكلم مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بشوقى « وأننى » الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن

أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
لَكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي أَلِفٌ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

***

وأما الذى تقدر فيه الحركتان فنوعان :

أحدهما : ماتقدر فيه الضمة والكسرة فقط ، وتظهر فيه الفتحة ، وهو المنقوص ، وهو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو « الْقَاضِي » و « الدَّاعِي » تقول : « جاءَ الْقاضِي » و « مَرَرْتُ بالْقاضِي » بالسكون ، و « رأيْتُ الْقاضِيَ » بالتحريك ، و إنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال ، و إنما ظهرت الفتحة للخفة ، قال الله تعالى : (فَلْيَدْعُ نَادِيَه)[1] (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ)[2] (وإِنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ)[3] (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[4] والتراقى : جمع تَرْقُوَةٍ — بفتح التاء — وهى العَظْمُ الذى بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق .

والنوع الثانى : ما تقدر فيه الضمة والفتحة ، وهو الفعل المعتل بالألف ، تقول : « هُوَ يَخْشَى » و « لَنْ يَخْشَى » فإذا جاءَ الجزمُ ظهر بحذف الآخر ؛ فقلت : « لم يَخْشَ » قال الله تعالى : (وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا)[5] .

«مملوكه» مملوك : خبرأن ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أبداً» ظرف متعلق بقوله يحرك الآتى «يحركنى» يحرك : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «إليه» جار ومجرور متعلق بيحرك «تشوقى» تشوق : فاعل يحرك ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «جسمى» جسم : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمشطور الآتى «مشطوره» مشطور : خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «منهوكه» خبر ثان «لكن» حرف استدراك «نحلت» فعل وفاعل «لبعده» الجار والمجرور متعلق بنحل ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه «كأننى» كأن : حرف تشبيه ونصب ، والياء اسمه «ألف» خبر كأن «ليس» فعل ماض ناقص «بممكن» الباء حرف جر زائد ، ممكن : خبر ليس مقدم «تحريكه» تحريك : اسم ليس مؤخر ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه . (١) من سورة العلق الآية ١٧

(٢) من سورة الأحقاف من الآية ٣١ (٣) من سورة مريم من الآية ٥

(٤) من سورة القيامة الآية ٢٦ (٥) من سورة القصص من الآية ٧٧

وأما الذى تقدر فيه حركة واحدة فهو شيآن : الفعل المعتل بالواو كـ « يَدْعُو » والفعل المعتل بالياء كـ « يَرْمِى » ؛ فهذان تقدَّرُ فيهما الضمة فقط للاستثقال ؛ تقول : « هو يَدْعُو » ، و « هُوَ يَرْمِى » فتكون علامةُ رفعهما ضمةً مقدرة ، ويظهر فيهما شيئآن : أحدهما النصب بالفتحة ، وذلك لخفتها نحو « لَنْ يَدْعُوَ » و « لن يَرْمِىَ » قال الله تعالى : (لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلٰهاً)(١) (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً)(٢) (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ)(٣) (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)(٤) (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ)(٥) الثانى : الجزمُ بحذف الآخر ، نحو « لم يَدْعُ » و « لم يَرْمِ » قال الله تعالى : (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)(٦) (وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ)(٧) (وَلاَ تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً)(٨) وانتصابُ (مَرَحاً) على الحال ، أى : ذا مَرَحٍ(٩) ، وقُرِىء (مَرِحاً) بكسر الراء .

---

(١) من سورة الكهف من الآية ١٤ ، و « ندعو » هو محل الاستشهاد فى الآية الكريمة

(٢) من سورة هود من الآية ٣١ (٣) من سورة الفرقان من الآية ٤٩

(٤) من سورة القيامة من الآية ٤٠ (٥) من سورة المجادلة من الآية ١٧

(٦) من سورة الإسراء من الآية ٣٦ (٧) من سورة القصص من الآية ٧٧

(٨) من سورة الإسراء من الآية ٣٧ ، ومن سورة لقمان من الآية ١٨

(٩) المرح ـ بفتح الميم والراء جميعاً ـ مصدر فى الأصل ، وهو مثل الفرح فى الوزن والمعنى ، وقول المؤلف « أى ذا مرح » المقصود به تأويل وقوع المصدر حالا ، وللعلماء فيه ثلاثة تأويلات : أولها أنه على حذف مضاف يكون فى معنى المشتق ، وهذا هو الذى أشار إليه المؤلف ، فإذا قلت : طلع زيد بغتة ، وجاءنا ركضاً ، فهو على تقدير : طلع ذا بغتة ، وجاءنا ذا ركض ، أى : صاحب بغتة وصاحب ركض ؛ والتأويل الثانى : أن تجعل المصدر نفسه بمعنى المشتق ، فيكون قولهم « طلع زيد بغتة » بمعنى طلع مباغتاً ، ويكون قولهم « جاء زيد ركضاً » بمعنى جاء راكضاً ، والتأويل الثالث : أن يبقى المصدر على معناه الأصلى ، ولا يكون ثمة مضاف مقدر ، والقصد المبالغة ، ومراد المتكلم أن يبالغ فى زيد حتى يجعله نفس البغتة ونفس الركض ونفس المرح . والسر فى هذا كله أن الأصل فى الحال أن يكون مشتقاً =

ثم قلت: باب — الْبِناءُ ضِدُّ الإعراب ، والمبنىُّ إمَّا أنْ يَطَّرِدَ فِيهِ السُّكُونُ وَهُوَ المضارِعُ المُتَّصِلُ بِنُونِ الْإناثِ ، نَحْوُ (يَتَرَبَّصْنَ) و (يُرْضِعْنَ) أوِ المَاضِى المُتَّصِلُ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَحرِّكٍ كـ « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْنَا » ، أوِ السُّكُونُ أوْنَائِبُهُ ، وَهُوَ الأمْرُ ، نَحْوُ « اضْرِبْ ، وَاضْرِبَا ، وَاضْرِبُوا ، واضْرِبِى ، وَاغْزُ ، وَاخْشَ ، وَارْمِ » .

وأقول : قد مضى أن الإعراب أثر ظاهر أومُقدَّر يجلبه العامل فى آخر الكلمة ، وذكرتُ هنا أن البناء ضِدُّ الإعرابِ ، فكأننى قلت : ليس البناء أثراً يجلبه العامل فى آخر الكلمة ، وذلك كالكسرة فى «هؤلاء» فإن العامل لم يجلبها ؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل .

والبناء : لزُومُ آخرِ الكلمة حالَةً واحدةً لفظاً أو تقديراً ، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة ، و « مُنْذُ » للضمة ، و « أيْنَ » للفتحة .

ولما فرَغتُ من تفسيره شرعتُ فى تقسيمه تقسيما غريباً لم أُسْبَقْ إليه ، وذلك أننى جعلت المبنىَّ على تسعة أقسام : الأول المبنى على السكون ، وقدمته لأنه الأصل ، والثانى المبنى على السكون أو نائبهِ المذكورِ فى الباب السابق ، وثَنَّيْتُ به لأنه شبيهٌ بالسكون فى الخفة ، والثالث المبنى على الفتح ، وقدمته على المبنى على الكسر لأنه أخفُّ منه ، والرابع المبنى على الفتح أونائبهِ المذكورِ فى الباب السابق ، والخامس المبنى على الكسر ، وقدمته على المبنى على الضم لأنه أخفُّ منه ، والسادس المبنى على الكسر أو نائبهِ المذكورِ فى الباب السابق [1] والسابع المبنى على الضم ، والثامن المبنى على الضم أو نائبه ،

= لكونه وصفاً لصاحبه ، والوصف إنما يكون بالمشتق . ومثل هذه التأويلات يجرى فى وقوع المصدر خبراً ، نحوقولهم : زيد عدل ، وخالد رضا ، ومنه قوله تعالى : (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً) وكذلك فى وقوع المصدر نعتاً .

(١) هذا النوع لا وجود له ، ولم يشرحه المؤلف ، فذكره هنا من باب تتميم مقتضى القسمة العقلية .

والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرة ، بل منه ما يبنى على السكون ، وما يبنى على الفتح ، وما يبنى على الكسر ، وما يبنى على الضم ، وسأشرحها مفصلة إن شاء الله تعالى شرحاً يزيل عنها خفاءها .

***

الباب الأول : ما لزم البناء على السكون ، وهو نوعان :

أحدهما : المضارعُ المتصلُ بنون الإناث ، كقوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)(١) (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ)(٢) فيتربصن ويرضعن : فعلان مضارعان فى موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم ، ولـكنهما لما اتصلا بنون النسوة بُنِيَا على السكون ، وهذان الفعلان خبريَّان لفظاً طلبيَّان معنًى ، ومثلُهما « يَرْحَمُكَ اللهُ ! » وفائدةُ العدولِ بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جَدِيرَانِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة ؛ فكأنهن امْتُثِلْنَ ؛ فهما مخبر عنهما بموجودين .

الثانى : الماضى المتصلُ بضميرِ رفعٍ متحركٍ ، نحو « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْتَ » و « ضَرَبْتِ » و « ضَرَبْنَا زيداً » والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح ؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك ، وهو التاء فى المثل الثلاثة الأول ؛ لأنها فاعل ، و « نا » فى المثال الرابع ؛ وهما متحركان ، وأعنى بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من « نا » — وهو النون — متحرك ؛ فلذلك بنيت الأمثلة على السكون .

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب ؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذى هو الأصل فيه ، نحو « ضَرَبَكَ زَيْدٌ » و « ضَرَبَنَا زَيْدٌ » ، وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن ، نحو « ضَرَبَا » و « ضَرَبُوا » فإنه لا يقتضى سكونَ الفعل أيضاً ، بل يبقى آخرُ الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضم قبل الواو كما مثلنا ، وأما نحو (اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى)(٣) ونحو (دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً)(٤)

---

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٢٨ (٢) من سورة البقرة من الآية ٢٣٣

(٣) من سورة البقرة من الآية ١٦ (٤) من سورة الفرقان من الآية ١٣

فالأصل اشْتَرَيُوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة اقبل [الضمير] الساكن ، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت لألف لالتقاء الساكنين ، ومعنى « دَعَـوْا هنالك ثبوراً » قالوا : يا ثُبُورَاه ، أي : ياهَلاكاه .

***

الباب الثاني : مالزم البناء على السكون أو نائبه ، وهو نوع واحد ، وهو فعل الأمر ، وذلك لأنه يُبْنَى على مايُجْزَم به مضارعُه ؛ فيبنى على السكون فى نحو « اضرِبْ » وعلى حذف النون فى نحو « اضرِبَا » و « اضرِبُوا » و « اضرِبِى » وعلى حذف حرف العلة فى نحو « أُغزُ » و « أُخْشَ » و « أُرْمِ » .

ومن غريب مايُحْكَى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قولَ بعض المعربين فى قوله عز وجل : (فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً)(١) إن (قُولاَ) مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه ، وهذا قولٌ مشهورٌ بين الطلبة ، فخفاؤه على من يتصدَّى للاقراء غريب والفاء فى الآية الكريمة عاطفة لقُولاَ على (اذهبا) من قوله تعالى (اُذْهبَا إلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى)(٢) وكل منهما فعل أمر وفاعل ، وهما مبنيان على حذف النون ، و (له) جارٌّ ومجرور متعلق بقُولاَ ، وسَمَّى ابنُ مالكٍ هذه اللام لامَ التبليغ ، ومثله (وقُلْ لِعِبَادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ)(٣) (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ)(٤) (مَاقُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَاأَمَرْتنِى بِهِ أنِ اُعْبُدُوا اللهَ)(٥) و(قَوْلاً) مفعول مطلق ، و (لَيِّناً) صِفَةٌ له ، أى : قَوْلاً مُتَلَطِّفاً فيه ولا مُتغلظاً عليه ، والقولُ اللين قد جاء مُفَسَّراً فى قوله تعالى : (فَقُلْ : هَلْ لَكَ إلَى أَنْ تزَكَّى ، وَأَهْدِيَكَ إلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى)(٦) .

---

(١) من سورة طه من الآية ٤٤
(٢) من سورة طه من الآية ٤٣
(٣) من سورة الإسراء من الآية ٥٣
(٤) من سورة النور من الآية ٣٠
(٥) من سورة المائدة من الآية ١١٧
(٦) من سورة النازعات من الآيتين ١٨ و ١٩

ثم قلت : أو الفتح ، وهو سبعة : الماضى المجرَّدُ كضَرَبَ وضربكَ وضربا ، والمُضارعُ الّذِى باشرتْهُ نونُ التوكيدِ ، نحوُ (لَيُنْبَذَنَّ) و (لِيُسْجَنَنَّ وليكونًا) بخلاف نحو (لتُبْلَوُنَّ) (وَلاَ يَصُدُّنَّكَ) ومارُكِّبَ من الأعْدادِ والظُّروفِ والأحوال والأعْلامِ نحْوُ « أحدَ عشرَ » ونحو : هو يأتينا صَباحَ مَساءَ ، و * بعْضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ * ونحو : هُوَ جارِى بَيْتَ بَيْتَ : أى مُلاصِقاً ، ونحو « بَعْلَبكَّ » فى لُغَيَّة ، والزَّمَنُ المُبْهَمُ المُضافُ لجملة ، وإعْرابُهُ مَرْجُوحٌ قبْلَ الْفِعْلِ الْمَبْنِىِّ نحْوُ * على حِينِ عاتَبْتُ الْمَشيبَ عَلَى الصِّبَا * و * عَلى حِينِ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حليمِ * وَراجِحٌ قبْلَ غيْرِه ، نحو (هَذا يوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقينَ صِدْقُهُمْ) و * عَلَى حِينَ التَّواصُلُ غيْرُ دانى * والمُبْهَمُ الْمُضافُ لِمَبْنِىٍّ نحو (وَمِنْ خِزْىِ يَوْمَئِذٍ) (وَمِنّا دُونَ ذَلِكَ) (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (إنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) وَيَجُوزُ إعرابه .

وأقول : الباب الثالث من المبنيات : مالزِمَ البناء على الفتح ، وهو سبعة أنواع :

النوع الأول : الماضى المجردُ مما تقدم ذكره ، وهو الضمير المرفوع المتحرك ، نحو « ضَرَبَ » و « دَحْرَجَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « ضَرَبَا » و « ضَرَبَكَ » و « ضَرَبَهُ » وأما نحوُ « رَمَى » و « عَفَا » فأصله رَمَىَ وعَفَوَ ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما قُلِبَتا ألفين ، فسكونُ آخرِهما عارضٌ ، والفتحة مقدرة فى الألف ، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل : رَمَيْتُ ، وعَفَوْتُ ، كما سيأتى .

والنوع الثانى : المضارعُ الذى باشرته نونُ التوكيدِ ، كقوله تعالى : (لَيُنْبَذَنَّ فى الْحُطَمَةِ) (١) واحترزتُ باشتراط المباشَرَةِ من نحو قوله تعالى : (لَتُبْلَوُنَّ فى أَمْوالِكُمْ وأَنْفُسِكُمْ ولَتَسْمَعُنَّ) (٢) فإن الفعل فى ذلك معربٌ وإن أُكد بالنون ؛ لأنه قد فُصِلَ بينهما بالواو التى هى ضميرُ الفاعلِ ، وهى ملفوظ بها فى قوله تعالى (لَتُبْلَوُنَّ) ومقدرة فى قوله تعالى : (لَتَسْمَعُنَّ) إذ الأصل لتسمعُونَنَّ ، فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الأمثال ، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

---

(١) من سورة الهمزة من الآية ٤ (٢) من سورة آل عمران من الآية ١٨٦

والنوعُ الثالثُ : ما رُكِّبَ تركيبَ المَزْجِ من الأعداد ، وهو الأحَدَ عشَرَ والإحْدَى عَشْرَةَ ، إلى التِّسْعَةَ عشَرَ والتِّسْعَ عشْرَةَ ، تقول : جاءنى أحدَ عشَرَ ، ورأيتُ أحدَ عَشَرَ ، ومرَرْتُ بأحدَ عشَرَ ، ببناء الجزءين على الفتح ، وكذلك القولُ فى الباقى ، إلا « اثنى عشَرَ » و « اثْنَتَىْ عَشْرَةَ » فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

والنوع الرابع : ما رُكِّبَ تركيبَ المزج من الظروف : زمانيةً كانت أو مكانية ، مثالُ ما ركب من ظروف الزمان قولُكَ : فُلَانٌ يَأْتِينا صَبَاحَ مَسَاءَ ، والأصل صباحاً ومَسَاءً ، أى فى كل صباح ومساء ، فحذف العاطف ، وركب الظَّرْفَانِ قصداً للتخفيف تركيب خَمْسَةَ عشَرَ ، قال الشاعر :

٢٠ — وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالَا

---

٢٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « الواشين » جمع واش ، وهو الكاذب الذى يفسد ما بين المتحابين بما يلفقه ويفتريه ، وأصل هذه المادة قولهم « وشيت الثوب » إذا زخرفته ، وذلك لأن الواشى يزخرف مايذكره من القول « يبغوه » يريد يقصدوه ويطلبوا له « خبالا » الخبال هو الجنون أو الإفساد

المعنى : يقول : إن من لا يباعد الوشاة عن نفسه كل لحظة لا يسلم من ضررهم ؛ لأنهم يقصدونه بالشر ويوقعونه فى الفساد .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « لا » نافية « يصرف » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الواشين » مفعول به ليصرف ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « عنه » جار ومجرور متعلق بيصرف « صباح مساء » ظرف زمان متعلق بيصرف ، مبنى على فتح الجزءين فى محل نصب « يبغوه » يبغوا : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والهاء ضمير الغائب العائدة إلى من مفعول به أول ليبغوا مبنى على الضم فى محل نصب « خبالا » مفعول ثان ليبغوا ، وخبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط قيل : هو جملة الشرط وحدها ، وقيل : هو جملة =

ولو أَضَفْتَ فقلت « صَبَاحَ مَسَاءِ » لجاز ، أى : صباحاً ذا مساء ، فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة ، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان ، ونظيرُهُ فى الإضافة قولُه تعالى : (لم يَلْبثُوا إلا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا)(١) فأضيف الضُّحَى إلى ضمير العشية ، وقيل : الأصل أَو ضُحَى يو مِهَا ، ثم حُذِف المضافُ ، ولا حاجة إلى هذا ، وتقول : فلانٌ يأتينا يَوْمَ يَوْمَ : أى يوماً فيوماً : أى كُلَّ يوم ، قال الشاعر :

٢١ — آتٍ الرِّزْقُ يَوْمَ يَوْمَ فأَجْمِلْ طَلَباً ، وَابْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادَا

= الجواب وحدها ، وقيل : هو الجملتان معاً ، وهذا الأخير هو الذى نذهب إليه وإن كان العلماء قد رجحوا خلافه .

الشاهد فيه : قوله « صباح مساء » حيث ركب الظرفين معاً ، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة ، فتضمنا معنى حرف العطف ؛ فأشبها فى ذلك أحد عشر وأخواته ، ولما كان المشبه به — وهو أحد عشر — مبنياً على فتح الجزين أعطى المشبه — وهو الظرفان المركبان — حكمه ؛ ولذلك بناهما على فتح الجزءين .

(١) من سورة النازعات من الآية ٤٦ .

٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « آت » اسم فاعل فعله أتى « أجمل » بقطع الهمزة — أمر من الإجمال ، وهو الإحسان ، « ابغ » اطلب ، وهو فعل أمر ماضيه بغى بمعنى طلب .

الإعراب : « آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل « الرزق » مبتدأ مؤخر « يوم يوم » ظرف زمان متعلق بآت ، مبنى على فتح الجزءين فى محل نصب « أجمل » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « طلباً » مفعول به لأجمل « وابغ » الواو عاطفة ، ابغ : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للقيامة » جار ومجرور متعلق بابغ أو متعلق بمحذوف حال من قوله زاداً الآتى ، على أنه فى الأصل نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا « زاداً » مفعول به لابغ .

الشاهد فيه : قوله « يوم يوم » حيث ركب الظرفين معاً ، وجعلهما بمنزلة اسم واحد ؛ فتضمنا معنى حرف العطف ، فبناها على فتح الجزءين ، ولو لم يركبهما معاً فيتضمنا معنى الحرف لأعربهما وأضاف الأول إلى الثانى .

ومثال مارُكّب مِن ظروف المكان قولكَ : سُهِّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ (١) ، وأصله بينها و بين حرف حركتها ، فحذف ما أضِيف إليه بين الأولى و بين الثانية ، وحذف العاطف ، وركب الظرفان ، وقال الشاعر :

٢٢ — نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْــضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والأصلُ : بَيْنَ هؤلاء وبَيْنَ هؤلاء ، فأزيلت الإضَافة ، ورُكّبَ الاسمان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفاً واحداً فى موضِع نصب على الحال؛ إذ

---

(١) هذه من عبارات الصرفيين فى باب تسهيل الهمزة ، وسيبويه يذكرها كثيراً ، وقد يقولون « همزة بين بين » .

٢٢ — هذا البيت لعبيد بن الأبرص الأسدى ، من كلمة يقولها لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وكان بنو أسد قوم عبيد قد قتلوا حجراً أبا امرىءالقيس ، فأنذرهم امرؤ القيس ، وهددهم ، وفى ذلك يقول عبيد من قصيدة الشاهد :

يَاذَا المخَــوِّفُنَا بِقَتْــلِ أَبِيهِ إِذْلاَلاً وَحَيْنَا

وقد استشهد بالبيت الشاهد صاحب المفصل .

اللغة : «حقيقتنا » الحقيقة : ما يجب على الرجل أن يحميه ، ويدافع عنه ، ويبذل نفسه فى سبيل المحافظة عليه كالنفس والعرض والمال .

الإعراب: « نحمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستترفيه وجوباً تقديره نحن « حقيقتنا » حقيقة : مفعول به ، وهومضاف والضميرمضاف إليه « بعض » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف ، و« القوم » مضاف إليه « يسقط » فعل مضارع ، وفاعله ضميرمستتر فيه جوازاً تقديره هويعود إلى بعض ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بين بينا » ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الضمير المسترفى يسقط ، والتقدير: وبعض القوم يسقط (هو) متوسطاً : أى واقعاً فى وسط المعركة ، وهذا الظرف مبنى على فتح الجزءين فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « بين بينا » حيث ركب الظرفين معاً ، وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، فبناهما على فتح الجزءين ؛ لكونه أراد بهما معاً الظرفية ، ولو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثانى ، قال صاحب المفصل : « والذى يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف ، بنى شطراه ؛ لوجود علة البناء فيهما ، وما خلا من التضمن أعرب » اه . وقد بين لك المؤلف ههنا أن الأصل فى مثل ذلك « بين هؤلاء وبين هؤلاء » فأزيلت الإضافة ، وركب الاسمان ، وهما — حين ركبا — على معنى واو العطف .

المراد و بعض القوم يسقط وَسَطاً ، والحقيقة : ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة ، يقال : رجُلٌ حَامِى الحقيقة ، أى : أنه شَهْمٌ لا يُضَامُ .

والنوعُ الخامسُ : مارُكِّبَ تركيبَ خَمْسَةَ عشَرَ من الأحوال ، يقولون : فلانٌ جارى بَيْتَ بَيْتَ ، وأصله بيتاً لبيتٍ : أى مُلاَصِقاً ، فحذف الجار وهو اللام ، وركبَ الاسمان ، وعاملُ الحال مافى قوله «جارى» من معنى الفعل ، فإنه فى معنى مُجَاوِرِى ، وجَوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّرُ « إلى » وأن لا يقدر جارٌّ أصلا ، بل فاء العطف ، وقالت العرب أيضاً « تَسَاقَطُوا أخْوَلَ أخْوَلَ » أى مُتَفرِّقِينَ ، وهو بالخاء المعجمة ، قال الشاعر يصف ثوراً يطعن الكلابَ بقَرْنِهِ :

٢٣ — يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا   سِقَاطَ شَرَارِ القَيْنِ أخْوَلَ أخْوَلاَ

وفى الحديث « كان يتخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ » : أى يَتَعَهَّدُنا بها شيئاً فشيئا مخافة السآمة

---

٢٣ — هذا البيت من كلام ضابىء البرجمى ، كما ذكره فى اللسان (مادة خ و ل) ، ولم يستشهد به سيبويه مع أنه تكلم على قولهم : «أخول أخول» (ص ٥٦ ج ٢) فقال : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغر بغر وكيوم يوم » اه .

اللغة : «روقه» بفتح الراء المهملة وسكون الواو — هو القرن «ضارياتها» جمع ضارية ، وأصله اسم فاعل من «ضرى الحيوان يضرى» — من باب علم يعلم — وأرادبها الكلاب ، «القين» بفتح القاف وسكون الياء المثناة — هو الحداد « أخول أخول» يعنى شيئاً فشيئاً وهو يؤدى معنى متفرقين .

الإعراب : « يساقط » فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق به « روقه » روق : فاعل بيساقط ، وهومضاف ، والهاء ضمير الثور مضاف إليه « ضارياتها » ضاريات : مفعول به ليساقط ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وضاريات مضاف ، وضمير الكلاب مضاف إليه « سقاط » مفعول مطلق ، عامله يساقط ، وهو مضاف و « شرار » مضاف إليه ، وهومضاف ، و « القين » مضاف إليه « أخول أخولا » حال ، بمعنى متفرقين ، مبنى على فتح الجزءين فى محل نصب ، والألف الأخيرة للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أخول أخولا » فإنه ركبهما معاً ، وجعلهما كالكلمة الواحدة ، وبناهما معاً على فتح الجزءين ، لما كان يريد معنى الحال منهما وضمنهما معنى واو العطف ؛ فصارا شبيهين بأحد عشر وأخواته ، ولولا ذلك لوجب أن يضيف الأول إلى الثانى كما سيأتى التنبيه إليه فى كلام المؤلف .

علينا ، قال أبو على : « هو من قولهم : تَسَاقَطُوا أخْوَلَ أخْوَلَ : أى شيئاً بعد شىء » وكان الأصمعى يرويه « يتخوَّننا » بالنون — ويقول : معناه يتعهَّدُنا .

فإن قلت : ما الفرقُ بين هذا النوعِ والبيتِ الذى أنْشَدْتَهُ فى النوعِ الذى قبله ، فإنك زعمت ثَمَّ أن « بَيْنَ بَيْنَ » فيه حال ؟.

قلت : معنى قولى هناك أنه متعلق باستقرارٍ محذوفٍ ، وذلك المحذوفُ هو الحال لا أنه نفسَهُ حالٌ ، بخلاف هذا النوع ؛ فإن المركب نفسَهُ حالٌ ؛ لأنه ليس بظرف [بخلاف « بين بين » فإنه ظرف] .

وإذا أخْرَجْتَ شيئا من هذه الظروف والأحوال (١) عن الظرفية والحالية تعيَّنت الإضافةُ وامتنع التركيبُ ، تقول : هٰذِهِ هَمْزَةُ بَيْنِ بَيْنٍ ، بخفوضَ الأوَّل غيرَ مُنوَّنٍ والثانى منوَّنا ، ومثله : فُلَانٌ يأتينا كُلَّ صَبَاحِ مَسَاءٍ ، قال :

٢٤ — وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ ، وَالقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ

(١) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما : الأول أن الأعداد المركبة - نحو أحد عشر وثلاثة عشر - لا يجوز فيها على أرجح اللغات إلا جعلها على تضمن معنى حرف العطف ، وأما الظروف المركبة والأحوال المركبة فيجوز ألا تكون على تضمن معناه ، ويشير إلى هذا أن الشارح قصر الخروج على الظروف والأحوال ، ويترتب على هذا أن تكون الأعداد المركبة ملازمة للبناء على فتح الجزءين ، وأن الظروف والأحوال المركبة يجوز فيها البناء وعدمه . والأمر الثانى : أن الظروف والأحوال عند تضمن معنى الحرف والتركيب ملازمة للظرفية والحالية ، فإذا لم تتضمن معنى الحرف وأضيف أولها إلى ثانيها وقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب كما وقع الظرف مبتدأ فى « ولولا يوم يوم » .

٢٤ — هذا البيت للفرزدق ، وهو بيت منفرد فى ديوانه ، وهو منسوب إليه فى لسان العرب ، وهو من شواهد العلامة الرضى فى شرح الكافية (انظر البغدادى ج ٣ ص ١٠٨) وهو أيضاً من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٥٣) .

اللغة : « القروض » جمع قرض - بفتح القاف وسكون الراء - وأصله ما تدين به غيرك من المال ، ويراد به كل ما تقدم من بر وصلة « جزاءك » مكافأة تقابله .

المعنى : قال الأعلم : « يقول : لولا نصرنا لك فى اليوم الذى تعلم ما طلبنا جزاءك ؛ وجعل نصرهم قرضاً يطالبونه بالجزاء عليه » اهـ .

=

وهـــذا يفهم من كلامى فى المقدمة ، فإنى قلت : « وما رُكِّبَ من الظروف والأحوال » فعلم أن البناء المذكور مُقَيَّدٌ بوجود الظرفية والحالية ، وأنها متى فُقِدَتْ وَجَبَ الرجوعُ إلى الإعراب ، و إنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك فى الظروف أكثر وقوعا ، فـكان أولى بالتقديم .

فإن قلت : قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال ، كقولهم : وقعوا فى حَيْصَ بَيْصَ : أى فى شِدَّةٍ يَعْسُرُ التخلص منها (١) .

قلت : هو شاذ ؛ فلذلك لم أتعرض لذكره فى هذا المختصر .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الشىء لوجود غيره « يوم » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً « ما » نافية « أردنا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها جواب لولا « جزاءك » مفعول به ، ومضاف إليه « والقروض » الواو واو الحال ، القروض : مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جزاء » مبتدأ مؤخر ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ السابق ، وجملة المبتدأ السابق وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يوم يوم » حيث أجرى لفظ « يوم » الأول على ما تقتضيه العوامل فرفعه بالابتداء ، وأضافه إلى « يوم » الثانى ، فجره بالإضافة ، وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية ، قال سيبويه : « والعرب لاتجعل شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا فى حال الحال أو الظرف » اه . ثم قال بعد ذلك « وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ، ولا أعلمه إلا قول الخليل » اه .

(١) تقول « وقع القوم فى حيص بيص » بفتح أولهما وآخرهما ، وبكسر أولهما وفتح آخرهما ، وبفتح أولهما وكسر آخرهما — فأما معنى هذه العبارة فمن العلماء من قال : معناها وقعوا فى شدة وضيق يعسر عليهم التخلص منهما ، ومنهم من قال : معناها وقعوا فى اختلاط وهرج لا مخرج لهم منهما ؛ وفى حديث سعيد بن جبير ، وقد سئل عن المـكاتب إذا اشترط عليه أهله ألايخرج من بلده ؛ فقال « أثقلتم ظهره ، وجعلتم الأرض عليـه حيص بيص » وقال أمية بن أبى عائذ الهذلى :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

وأما إعراب هذه العبارة فاللغتان الأولى والثانية على ما ذكر المؤلف الـكلمتان فهما مبنيتان على فتح الجزءين ، وعلى اللغة الثالثة كل كلمة من الـكلمتين مبنية الـكسر .

ولم يقع فى التنزيل تركيبُ الأحوالِ ولا تركيبُ الظروفِ ، وإنما وقع فيه تركيبُ الأعدادِ ، نحو (إنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)(١) (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)(٢) (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ)(٣) أى : على سَقَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا يحفظون أمرها ، وقيل : صنفا ، وقيل : صفًّا من الملائكة ، وقرىء (تِسْعَةُ أَعْشُرٍ) جمع عَشِيرٍ مثل أَيْمُن فى جمع يَمِينٍ ، وعلى هذا فتسعة مرفوع ، وأعشر مخفوض بالإضافة مُنَوَّن .

ومجىء هذا التركيب فى الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه فى الظروف .

* * *

والنوع السادس : الزمنُ المبهَمُ المضافُ لجملة ، وأعنى بالمبهم مالم يدل على وقت بعينه ، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان ؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافتُهُ إلى الجملة ، ويجوز لك فيه حينئذ الإعرابُ والبناء على الفتح ، ثم تارةً يكون البناء أرْجَحَ من الإعراب ، وتارة العكس ؛ فالأول إذا كان المضاف إليه جملةً فعلية فعلها مبنىٌّ كقوله :

٢٥ — عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا
وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

---

(١) من سورة يوسف من الآية ٤ (٢) من سورة البقرة من الآية ٦٠
(٣) من سورة المدثر من الآية ٣٠

٢٥ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، أحد فحول الشعراء الجاهليين ، والحكم عليهم فى سوق عكاظ ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٤) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٣٥) .

اللغة : « عاتبت » العتاب هو اللوم فى تسخط « المشيب » هو الشيب « الصبا » — بكسر الصاد — الصبوة ، وهى الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها « أصح » فعل مضارع من الصحو ، وهو فى الأصل ضد السكر « وازع » زاجر وناه وكاف .

الإعراب : «على» حرف جر «حين» يروى بالجر معربًا ، وبالفتح مبنيًا وهو المختار وعلى كل حال فهو مجرور بعلى إما لفظًا وإما محلا ، والجار والمجرور متعلق بقوله « كفكفت » فى بيت سابق على هذا البيت ، وهو قوله : =

تروى « على حِينِ » بالخفض على الإعراب ، و « على حينَ » بالفتح على البناء ، وهو الأرجح ؛ لكونه مضافاً إلى مبنى ، وهو عاتبْتُ ، والثانى إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معربٌ ، أوجملة اسمية ؛ فالأول كقوله تعالى : (هذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ

فَكَفْكَفْتُ مِنِّى دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

« عاتبت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتبت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعاتب « فقلت » الفاء عاطفة ، قلت : فعل وفاعل ، وجملتهما معطوفة على جمله عاتبت « ألما » الهمزة للانكار ، لما : حرف نفى وجزم يدل على توقع مدخوله : أى انتظار وقوعه وحصوله « تصح » فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ومن رواه أصح كالشارح ففاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب » الواو للحال ، الشيب : مبتدأ « وازع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين عاتبت » فإنه يروى بجر « حين » على أنه معرب تأثر بالعامل الذى هو حرف الجر ، ويروى بفتحه على أنه مبنى على الفتح فى محل جر ، والجملة التى أضيف إليها حين جملة فعلية فعلها ماض ، والفعل الماضى مبنى كما علمت مما سبق ، فدل ذلك على أن كلمة « حين » إذا أضيفت إلى مبنى جاز فيها وجهان ، لكن البناء أرجح ؛ لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه ، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث ، وبيان ذلك أن المضاف إذا كان مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً ، جاز فى المضاف وجهان : أحدهما التذكير نظراً إلى أصله ، والثانى التانيث نظراً إلى المضاف إليه ، وعليه جاء قول الشاعر :

مَشَيْنَا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

الشاهد فيه قوله « تسفهت . . . مر الرياح » حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو تسفهت المسند إلى مر الرياح ، والمر مذكر ، لكنه مضاف إلى الرياح وهى مؤنثة ؛ فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ، ومثله قول الآخر :

* كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ *

حيث أنث « شرقت » المسند إلى « صدر » وصدر مذكر ، لكنه مضاف إلى القناة المؤنث ؛ فاكتسب منه التأنيث ، وكذلك العكس .

صِدْقُهُمْ)⁽¹⁾ فيوم : مضاف إلى ينفع ، وهو فعل مضارع ، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدم ، فكان الأرجحُ فى المضاف الإعرابَ ؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعا برفع اليوم على الإعراب ؛ لأنه خبر المبتدأ ، وقرأ نافع وَحْدَه بفتح اليوم على البناء ، والبصريون يمنعون فى ذلك البناء ، ويُقدِّرُونَ الفتحَةَ إعراباً⁽²⁾ مثلها فى « صُمْتُ يومَ الخميس » والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشىء ظَرْفاً لنفسه ، والثانى كقول الشاعر :

٢٦ — تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى　　عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

---

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١١٩ .

(٢) إذا قرأت « يوم » بالرفع فهو خبر عن « هذا » واسم الإشارة لليوم ، ويوم حينئذ معرب ، وهذا الوجه لا يخالف فيه البصريون ولا الكوفيون ، وإذا قرأت « يوم » بفتح الميم غير منون فالكوفيون يجيزون أن تكون هذه الفتحة فتحة بناء ، وعلى هذا يكون « يوم » خبراً عن هذا ، مبنياً على الفتح فى محل رفع ، والإشارة لليوم ، والمعنى هو المعنى الذى تدل عليه قراءة الرفع ، وكأنه قيل : هذا اليوم هو يوم ينفع الصادقين صدقهم ، والبصريون لا يجوزون أن يكون « يوم » مبنياً ، وتخريج الآية الكريمة على مذهبهم فى قراءة فتح الميم من « يوم » أن تجعل « هذا » مبتدأ ، وخبره محذوفا ، وعلى هذا يكون « يوم » ظرف زمان متعلقاً بقال ، وكأنه قيل : قال الله فى يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا جزاء صدقك ، ويجوز وجه آخر ، وهو أن يكون « يوم » ظرف زمان متعلقاً بمحذوف خبر عن « هذا » ولكن الإشارة للسؤال الواقع من الله تعالى والجواب الواقع من عيسى عليه السلام ، وكأنه قيل : هذا الذى ذكر من سؤال الله تعالى لعيسى وجواب عيسى عليه السلام واقع فى اليوم الذى ينفع فيه الصادقين صدقهم ، فافهم هذا التحقيق ؛ فإنه نفيس ، وقد حاولت تيسير عبارته عليك ، والله ينفعك به .

٢٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٣٧) والأشمونى فى باب الإضافة (رقم ٦٢١) .

الإعراب : « تذكر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذى مفعول به لتذكر ، مبنى على السكون فى محل نصب « تذكر » فعل ماض وفيه ضمير مستتر جوازا هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، وأصله ضمير منصوب بتذكر الثانى ، والتقدير : تذكر الذى تذكره « من سليمى » جار ومجرور متعلق بتذكر ،

روى بفتح الحين على البناء ، والكسرُ أرْجحُ على الإعراب ، ولا يجيز البصريون غَيْرَهُ .

النوع السابع : المبهم المضاف لمبنى ، سواء كان زماناً أو غيره ، ومرادى بالمبهم : مالا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كـ « مثل » و « دُونَ » و « بين » ونحوهن ، مما هو شديدُ الإبهامِ ؛ فهذا النوع إذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه ، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ)(١) يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبنى وهو إذ ، وبجره على الإعراب ، وقال الله تعالى : (وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ)(٢) « منا » جار ومجرور خبر مقدم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، وبنى على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبنى وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لكان ذلك جائزاً ، كما قال الآخر :

٢٧ — أَلَمْ تَرَيَا أَنِّى حَمَيْتُ حَقِيقَتِى وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالمَوْتُ دُونُهَا

أو بمحذوف حال من ما الموصولة « على » حرف جر « حين » يروى بالجر على أنه معرب ، ويروى بالفتح على أنه مبنى ، وعلى كل حال هو مجرور بعلى إما لفظاً وإما محلا ، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول « التواصل » مبتدأ « غير » خبره ، وغير مضاف و « دانى » مضاف إليه . وهذه الياء متولدة عن إشباع الكسرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة حين إليها

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل غير دان » حيث روى لفظ « حين » على وجهين : الأول : الجر على أنه معرب تأثر بالعامل الذى قبله ، وهو حرف الجر ، والثانى : الفتح على أنه مبنى على الفتح فى محل جر ، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبره هى فى محل جر بإضافة حين إليها ؛ فدل ذلك على أن لفظ « حين » إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان : البناء ، والإعراب ، لكن الإعراب فى هذه الحال أرجح من البناء ؛ وتجويز الأمرين هو ما ذهب إليه علماء الكوفة ، وذهب نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز فيه فى مثل هذه الحال إلا الجر ؛ لأنه إنما بنى فى الشاهد السابق لأنه اكتسب من المضاف إليه البناء ، فإذا كان المضاف إليه معربا كما هنا فلماذا يبنى ؟ ! !

(١) من سورة هود من الآية ٦٦ (٢) من سورة الجن من الآية ١١

٢٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « حميت حقيقتى » أراد منعت الناس أن يصلوا إليها أو يقربوا منها ، والحقيقة — على ما مضى فى شرح الشاهد ٢٢ — كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه من عرض أو نفس =

الرواية « دونُهَا » بالرفع .

وقال الله تعالى : (لَقَدْ تقطَّعَ بَيْنُكُمْ)(١) يقرأ على وجهين : برفع « بين » على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، وبفتحه على البناء ، وقال الله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)(٢) يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق ، وهو مرفوع ، وبالفتح على البناء .

***

ثم قلت : أوالفتح أَوْ نائبه ، وهُوَ اسمُ لاَ النَّافية لِلجِنْسِ ، إذا كان مُفْرَداً ، نحو « لاَ رَجُلَ » و « لاَرِجَالَ » و « لاَ رَجُلَيْنِ » و « لاَ قَائِمِينَ » و « لاَ قَائِمَاتِ » وَفَتحُ نحو « قَائِمَاتِ » أرْجَحُ من كَسْرِهِ .

وَلَكَ فِي الاسْمِ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ « لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ » و « لاَ مَاءَ بَارِدٌ » النَّصْبُ ، والرَّفعُ ، والفتحُ ، وَكَذَا الثَّانِي مِنْ نَحْوِ « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ » إن فتحْتَ الأَوَّلَ ، فَإِنْ رَفَعْتَهُ امْتَنَعَ النَّصْبُ فِي الثَّانِي ، فَإِنْ فُصِلَ النَّعْتُ أَوْ كَانَ هُوَ أَوِ الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الفَتْحُ

= أومال « باشرت حد الموت » أراد بحد الموت حدته وشدته « والموت دونها » أى حائل بينى وبينها

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تريا » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « حميت » فعل وفاعل « حقيقى » حقيقة : مفعول به ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لترى ؛ فإذا كانت بصرية لم تحتج إلا إلى مفعول واحد هو هذا المصدر ، وإذا كانت علمية فهى بحاجة إلى مفعولين سدت جملة أن ومعموليها مسدهما « وباشرت » جملة من فعل وفاعل معطوفة بالواو على جملة حميت حقيقى « حد » مفعول به لباشر ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والموت » الواو واو الحال ، الموت : مبتدأ « دونها » دون : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « دونها » حيث وردت الرواية برفع دون على أنه معرب متأثر بالعامل الذى هو المبتدأ .

(١) من سورة الأنعام الآية ٩٤ (٢) من سورة الذاريات الآية ٢٣

وأقول : الباب الرابع من المبنيات : ما لزم الفتح أو نائبَهُ ـ وهو [1] اثنان : الياء ، والكسرة ـ وذلك اسمُ لا .

وخُلاَصَةُ القول فى ذلك أن «لا» إذا كانت للنفى ، وكان المرادُ بذلك النفى استغراقَ الجنسِ بأسْرِهِ بحيث لايخرج عنه واحدٌ من أفراده ، وكان الاسمُ مفرداً ، ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء : ما ليس مضافاً ولاشبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثنى أو مجموعاً ، فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح فى مسألتين ، والبناء على الياء فى مسألتين ، والبناء على الكسر أو الفتح فى مسألة واحدة .

أما ما يستحق البناء على الفتح فضابطُه أن يكون الاسمُ غيرَمُثَنًّى ولامجموع ، نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ ، أو مجموعاً جمعَ تكسير ، نحو رِجَالٍ وأفْرَاسٍ ، تقول « لاَ رَجُلَ فِى الدَّارِ » و « لاَ فَرَسَ عِنْدَنَا » و « لاَ رِجَالَ فِي الدَّارِ » و « لاَ أَفْرَاسَ عِنْدَنَا » .

وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطُه أن يكون الاسمُ مُثَنًّى أو جمعَ مذكرٍ سالما ، نحو « لاَ رَجُلَيْنِ » و « لاَ قَائِمِينَ » قال الشاعر :

٢٨ — تعزَّ فلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلٰكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

---

(١) وهو : أى نائب الفتح شيآن اثنان : أحدهما الياء فى المثنى وجمع المذكر ، وثانيهما الكسر فى جمع المؤنث السالم ، على ما سيأتى إيضاحه .

٢٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٧) وأنشده الأشمونى أيضاً (رقم ٢٩٤) .

اللغة : «إلفين» مثنى إلف ـ بكسر الهمزة وسكون اللام ـ وهو الصاحب الأليف ، وأصله مصدر ؛ بدليل قول الشاعر :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَفُ

ثم استعمل وصفاً مثل النقض والنكس ـ بكسر أولهما وسكون ثانيهما « وراد » جمع وارد «تتابع» بضم الباء ـ مصدر تتابع الناس ، إذا تبع بعضهم بعضاً .

الإعراب : «تعز» فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التفريع ، لا : نافية للجنس «إلفين» اسم لا ، مبنى على الياء فى محل نصب «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله «متع» الآتى «متعا» متع : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة =

وقال الآخر :

٢٩ — يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ   بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

=فى محل رفع خبر لا « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف و « المنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلفين » ؛ فإنه قد وقع اسماً للا النافية للجنس ، وهو مثنى ؛ فبنى على ما كان ينصب عليه وهو الياء ، ألا ترى أنك لو أدخلت عليه عاملا يقتضى نصبه لقلت « رأيت إلفين » مثلا ؟.

٢٩ — وهذا البيت من الشواهد التى لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٨) .

اللغة « يحشر » أصل معنى الحشر الجمع ، ومنه قولهم : حشر الأمير جنده ، أى جمعهم ، والحشر فى عرف الشرع : بعث الناس من القبور « عنتهم » أهمتهم ، تقول : عنانى أمرك يعنينى ، وعنانى يعنونى ، عناية — بكسر العين فى المصدر أو فتحها — وعنيت به — مبنياً للمجهول أو بوزن رضى — كل هذا مستعمل وارد عن العرب «شؤون» جمع شأن ، وهو الأمر والخطب

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا ، مبنى على الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وخبر لا محذوف «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس أيضاً « آباء » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والخبر محذوف أيضاً ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها « إلا » أداة استثناء «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عنتهم » عنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائبين مفعول به «شؤون» فاعل عنى ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال ، وهذا الحال فى المعنى مستثنى من عموم الأحوال ، وتقدير الكلام : يحشر الناس لا بنين موجودون ولا آباء موجودون فى حالة من الأحوال إلا فى الحالة التى عنتهم وأهمتهم فيها شؤون وأمور خطيرة تلهى كل واحد وتشغله بنفسه عن كل ما عداه .

الشاهد فيه : قوله « بنين » حيث وقع اسم لا جمع مذكر سالماً ، وهو قوله « بنين » وبنى معها على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها كما كان ينصب بذلك لو كان معربا .

واعلم أن أبا العباس المبرد قد ذهب إلى أن اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعا كان معربا ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ؛ فهما يعارضان سبب البناء ، ألست ترى أن «أى» الشرطية والاستفهامية معربتان عند عامة العلماء — مع تضمنها معنى الحرف — بسبب ما عارض=

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين ، نحو « مُسْلِمَات » تقول : « لَا مُسْلِمَاتَ فِي الدَّارِ » قال الشاعر :

٣٠ — إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتَ لِلشِّيبِ

= شبه الحرف من ملازمتها للاضافة التي هي من خصائص الأسماء ، وهو قول مردود عليه ، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى على الألف وعلى بناء المنادى المجموع جمع مذكر سالما على الواو ، مع وجود ما عارض البناء فيهما ؛ فهو لم يتخذ مذهباً مطرداً ، ولو أنه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم لا لجعل المنادى معربا ، والجمهور سلكوا في البابين مسلكا واحداً .

٣٠ — هذا البيت من كلام سلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة طويلة يتحسر فيها على ذهاب شبابه ، وهي بطولها مذكورة في مفضليات الضبي ، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٦) وابن عقيل (رقم ١١٠) ويروى صدر البيت هكذا :

* أودى الشباب الذي . . . . *

اللغة : « مجد عواقبه » المراد بهذه العبارة أن نهايته محمودة عنده « الشيب » جمع أشيب ، مثل بيض في جمع أبيض .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمه « الذي » اسم موصول نعت للشباب « مجد » خبر مقدم « عواقبه » عواقب : مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي ، « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « لذات » اسم لا ، وهو يروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب ، ويروى بالكسر على أنه مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة للذات ، ويكون خبر لا محذوفا ، ولغة طيء تلتزم هذا الوجه ؛ لأنهم لا يذكرون خبر لا أصلا ، ولهذا قيل في قول حاتم الطائي :

* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

إن حاتماً قد فارق طائيته في هذا البيت ، حيث ذكر خبر لا ، أو يكون « مصبوح » صفة لكريم على الموضع ، وخبر لا محذوفا على ما هو المطرد في لغة قومه .

الشاهد فيه : قوله « لا لذات » فإن قوله « لذات » جمع مؤنث سالم ، وقد وقع اسماً للا =

يروى بكسر «لَذَّات» وفتحه .

ولما ذكرتُ حكم اسم «لا» أوردتُ مسألتين يتعلقان بباب «لا» .

المسألة الأولى : أن اسمها إذا كان مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، وكان النعتُ والمنعوتُ متصلَيْن ، نحو «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ» ؛ جاز لذلك فى النعت ثلاثة أوجه : أحدها النصبُ على محلِّ اسم «لا» ؛ فإنه فى موضع نصب بلا ، ولكنه بنى فلم يظهر فيه إعراب ، فتقول : «لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً فِي الدَّارِ» والثانى : الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء ، فتقول : «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ» برفع ظريف ، وإنما كانت «لا» مع «رجل» فى موضع رفع بالابتداء ؛ لأن «لا» قد صارت بالتركيب مع «رجل» كالشىء الواحد ، وقد علمت أن الأسم المُصَدَّرَ به المخبَرَ عنه حقُّه أن يرتفع بالابتداء ، والثالث : الفتح ؛ فتقول : «لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ فِي الدَّارِ» وهو أبْعَدُهَا عن القياس ؛ فلهذا أخرته فى الذكر ، ووجهُ بُعْدِهِ هو أن فَتْحَه على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً ، ووَجْهُ جوازه أنهم قَدَّرُوا تركيبَ الموصوفِ وصفته أوَّلاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كالاسم الواحد ، ونظيره قولك «لاَ خَمْسَةَ عشَرَ عِنْدَنَا» .

المسألة الثانية : أن «لا» واسمها إذا تكررا نحو «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ» جاز لك فى جملة التركيب خمسةُ أوْجُهٍ ، وذلك لأنه يجوز فى الاسم الأول وجهان : الفتحُ ، والرفعُ ، فإن فتحته جاز لك فى الثانى ثلاثة أوجه : الفتح ، والرفع ، والنصب ، مثالُ الفتحِ قولُه تعالى : (لاَ لَغْوَ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمَ)[1] ، ومثالُ الرفع قولُ الشاعر :

٣١ — هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِه لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ

= النافية للجنس كما هو ظاهر . وقد وردت فيه روايتان : الأولى بفتحه ، والثانية بكسره ؛ فيدل مجموع هاتين الروايتين على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للاجاز فيه أمران : البناء على الفتح ، والبناء على الكسر .

(١) من سورة الطور ، من الآية ٢٣ ، وقراءة حفص فيها برفع اللغو والتأثيم .

٣١ — ينسب هذا البيت لهمام بن مرة ، وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن ، وينسب =

ومثالُ النصب قولُ الآخر :

٣٢ — لاَ نَسَبَ اليَــوْمَ وَلاَ خُلَّةً   اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

= لغيرهما ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٦١) وابن عقيل (رقم ١١٢) والأشمونى فى باب لا (رقم ٢٩٨) .

اللغة : « الصغار » بفتح الصاد ، بزنة سحاب ـ الذل والمهانة والحقارة .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « لعمركم » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمركم قسمى ، وعمر مضاف والكاف مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطبين ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين المبتدأ السابق وخبره الآتى « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة ، « بعينه » الباء حرف جر ، وعين : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعين تأكيد للصغار ، وعين مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسمها «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطية « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، فعل الشرط «ذاك» ذا : اسم إشارة فاعل كان والكاف حرف خطاب « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أب » معطوف على محل لا مع اسمها ، وهذا أحد ثلاثة أوجه فى تخريج الرفع ، وستعرف الوجهين الآخرين ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « لا أم لى ولا أب » حيث عطف قوله « أب » على ما قبله بالواو مع تكرار لا ، وجاء بالاسم الأول مبنياً على الفتح على أن لا التى دخلت عليه عاملة عمل إن ، وبالثانى مرفوعا ، وهذا المرفوع إما أن يجعل معطوفا بالواو على محل لا مع اسمها عطف مفرد على مفرد ومحلهما رفع بالابتداء ، وإما أن يجعل اسماً للا الثانية على أنها عاملة عمل ليس ، وإما أن يجعل مبتدأ ولا التى قبله مهملة غير عاملة أصلا ، وعلى الوجهين الثانى والثالث تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ؛ فهذه ثلاثة أوجه يخرج عليها رفع الاسم الواقع بعد لا الثانية إذا كان الاسم الواقع بعد لا الأولى مفتوحاً .

٣٢ — هذا البيت من كلمة لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : هو لأبى عامر جد العباس بن مرداس ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١١١) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٦٤)

اللغة : «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق على الصديق نفسه .

المعنى : يقول : إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة ؛ لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه . =

وإن رَفعْتَ الاسمَ الأولَ جازلك فى الاسم الثانى وجهانِ : الفتحُ ، والرفعُ ؛ فالأول كقوله فى هذا البيت :

٣٣ — فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

= الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، « اليوم » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « خلة » بالنصب معطوف على محل اسم لا الأولى « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعله « على الراقع » جار ومجرور متعلق باتسع .

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث عطف قوله « خلة » بالنصب على محل اسم لا الأولى المبنى على الفتح فى محل نصب ، وذلك بتقدير أن « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفى

وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه : إن قوله « خلة » اسم لا الثانية وهى عاملة عمل إن ؛ فهذا الاسم مبنى على الفتح فى محل نصب ، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكين ، وإنما هو تنوين الضرورة ، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفا يدل عليه خبر لا الأولى ، وتقدير الكلام : لا نسب اليوم ولا خلة اليوم ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، بخلافها على التقدير الأول فإنها عليه قد عطفت مفرداً هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم لا الأولى ، فافهم ذلك كله وتدبره .

٣٣ — هذا الشاهد من كلام أمية بن أبى الصلت ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٦٣) وابن عقيل (رقم ١١٣) ، وهكذا يروى النحاة هذا البيت ، وهو ملفق من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ ، وَلَا فِيهَا مُلِيمُ

وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

اللغة : « لغو » هو الباطل « تأثيم » نسبة إلى الإثم ، وهو الحرام وما فيه حرج ، وتقول « أثم محمد خالدا » أى : نسبه إليه ، يريد أن أهل الجنة لا يتكلمون بالباطل ، ولا ينسب بعضهم بعضاً إلى الإثم ؛ لكون الإثم لا يقع من أحدهم حتى ينسب إليه .

الإعراب : « لا » نافية مهملة لا عمل لها « لغو » مبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « تأثيم » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وخبر لا محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها ، ويجوز أن يكون المذكور خبر لا والمحذوف هو خبر المبتدأ ، عكس الأول ، لكن الأول أولى ؛ لما عرفت مراراً من أن الحذف من الثانى لدلالة الأول على المحذوف =

والثانى كقوله تعالى : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ)(١) فى قراءة مَنْ رفعهما .
ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثانى .

* * *

ثم قلت : أوالكسر ، وهو خمسةٌ : العَلَمُ المختومُ بِوَيْهِ كسِيبَوَيْهِ ، والجَرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ ، وفَعَالِ لِلْأَمْرِ كنَزَالِ وَدَرَاكِ ، وَبنو أسَدٍ تفْتَحُهُ ، وفَعَالِ سَبًّا للمؤنث كفَسَاقِ وخَبَاثِ ، ويختص هـذا بالنداء ، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ نَزَالِ مِنْ كلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِىٍّ تَامٍّ ، وَفَعَالِ عَلَماً لِمُؤَنَّثٍ كَحَذَامِ فِى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إذا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ ، وَأَكْثَرُ بَنِى تَمِيمٍ يُوَافِقُهُمْ فِى نَحْوِ سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً ، وَفِى أَمْسِ فِى الجرِ وَالنَّصْبِ ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ فِى الْبَاقِى .

وأقول : الباب الخامس من المبنيات : مالزم البناء على الكسر ، وهو خمسة أنواع :

النوع الأول : العلم المختوم بوَيْهِ كسِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ ورَاهَوَيْهِ وَنَحْوِ ذلك فليس فيهن إلا الكسر ، وهو قول سيبويه والجمهور ، وزعم أبو عمر الجرمى أنه يجوز فيهن ذلك والإعرابُ إعرابَ مالا ينصرف .

النوع الثانى : ما كان اسماً للفعل ، وهو على وزن فعَالِ ، وذلك مثل نَزَالِ بمعنى انزل ، وَدَرَاكِ بمعنى أدرِكْ ، وتَرَاكِ بمعنى اُتْرُكْ ، وحَذَارِ بمعنى احْذَرْ ، قال الشاعر :

= أولى من الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف ، وعلى كل حال فجملة لا مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر بالواو « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل جملتهما لا محل لها صلة « به » جار ومجرور متعلق بفاه « أبداً » ظرف منصوب على الظرفية ، والعامل فيه فاهوا أو مقيم الآتى « مقيم » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث رفع الاسم الواقع بعد لا الأولى على أن لا مهملة ، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافية للجنس عاملة عمل إن ، على ما أوضحناه فى الإعراب .

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٥٤ ، ورفع الاسمين فيها قراءة حمزة والكسائى ونافع وابن عامر وعاصم ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالفتح فى الكلمتين .

٣٤ — * حَذارِ مِنْ أرْمَاحِنا حَذارِ *

وقال الآخر :

٣٥ — * تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا *

---

٣٤ — هذا الشاهد من كلام أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٣٧) .

الإعراب : «حذار» اسم فعل أمر بمعنى احذر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» حرف جر «أرماحنا» أرماح : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحذار ، وأرماح مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « حذار » اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وجملة اسم الفعل مع فاعله مؤكدة لجملة اسم الفعل السابق مع فاعله .

الشاهد فيه : قوله « حذار » فى الموضعين ، حيث بنى من مصدر الفعل الثلاثى التام الذى هو « حذر يحذر » اسما على وزان فعال ـ بفتح الفاء والعين ـ واستعمله بمعنى فعل الأمر الذى هو احذر ، وبناه على الكسر ، قال الأعلم : « الشاهد فى قوله حذار ، وهو اسم لفعل الأمر الواقع موقعه ، وكان حقه السكون ؛ لأن فعل الأمر ساكن ، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث ، والكسرة والياء مما يخص به المؤنث كقولك : أنت تذهبين ونحوه » اه كلامه .

ومثل هذا الشاهد مما لم يذكره المؤلف قول رؤبة بن العجاج :

* نَظَارِ كَىْ أرْكَبَهَا نَظَارِ *

وقول جرير بن عطية :

نَعَاءِ أبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

وقول الآخر :

مَنَاعِهَا مِنْ إبِلٍ مَنَاعِهَا أمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أرْبَاعِهَا

٣٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٣ — وج ٢ ص ٣٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم ، وبعده قوله :

* أمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أوْرَاكِهَا * =

وما أحْسَنَ قولَ بعضهم :

٣٦ — هِيَ الدُّنيا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا   حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلَا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ٱبْتِسَامٌ   فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالْفِعْلُ مُبْكِي

= الإعراب : « تراكها » تراك : اسم فعل أمر بمعنى اترك ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « من إبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول به « تراكها » تراك : اسم فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة مؤكدة للجملة السابقة « أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الموت » مفعول به لترى « لدى » ظرف مكان متعلق بترى ، أو بمحذوف حال من الموت ، وهو مضاف وأوراك من « أوراكها » مضاف إليه ، وأوراك مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « تراكها » فى الموضعين ، حيث اشتق من مصدر الفعل الثلاثى الذى هو « ترك يترك » ، اسما على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — واستعمله بمعنى فعل الأمر وبناه على الكسر ، قال الأعلم : « الشاهد فيه وضع تراكها موضع اتركها ، وهو اسم لفعل الأمر ، ووجب له البناء على الكسر لأنه مبنى ، وكان حقه السكون ، وكسر لالتقاء الساكنين وخص بالكسر لأنه مؤنث والكسر يختص به المؤنث ، اه كلامه » .

ومثل هذا قولهم للضبع « دباب » بدال مهملة مفتوحة بعدها باء موحدة — أى دبى ، وكذا قول الشاعر :

نَعَاءِ ٱبْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى   وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

يريد انع ابن ليلى : أى اذكر خبر موته والفجيعة فيه للسماحة والكرم : يريد أنه كان أهل هذين الخلقين الكريمين ، وبموته يموتان .

٣٦ — هذان بيتان مشهوران يدوران على كل لسان ، وهما من قصيدة لأبى الفرج الساوى أحد كتاب الصاحب بن عباد يرثى فيها فخر الدولة ، وقد أنشدها الثعالبى فى كتابه يتيمة الدهر (٣ / ٣٣٩ بتحقيقنا) وذكر المؤلف لها ليس على سبيل الاستدلال ، ولكن للتمثيل

الإعراب : « هى » ضمير الشأن ، وهو مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « الدنيا » مبتدأ ثان ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « تقول » فعل =

و بنو أسد يفتحون فَعَالِ فى الأمر لمناسبة الألفِ والفتحةِ التى قبلها .

* * *

النوع الثالث : ما كان على فَعَالِ ، وهو سَبٌّ للمؤنث ، ولا يُستعمل هذا النوعُ إلا فى النداء ، تقول : « يَا خَبَاثِ » بمعنى ياخبيثةُ ، و « يَادَفَارِ » بالدال المهملة ـ بمعنى يا مُنْتِنةُ ، و « يَا لَـكَاعِ » بمعنى يا لئيمة ، ومن كلام عمر رضى الله عنه لبعض الجوارى : « أتَتَشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَـكَاعِ » ولا يُقالُ : جاءتنى لـكاع ، ولا رأيت لـكاع ، ولا مررت بلكاع ، فأما قوله :

٣٧ — أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى   إلى بَيْتٍ قَعِـيدَتُهُ لَـكَاعِ

= مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو ضمير الشان « بملء » جار ومجرور متعلق بتقول ، وملء مضاف ، وفى من « فيها » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدنيا مضاف إليه « حذار » اسم فعل أمر بمعنى احذر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حذار » مثل سابقه ، والجملة تأكيد للجملة السابقة « من بطشى » الجار والمجرور متعلق بحذار ، وبطش مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وفتكى » معطوف بالواو على بطش « فلا » الفاء حرف دال على التفريع ، لا : ناهية ، « يغرركم » يغرر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وضمير جماعة المخاطبين مفعول به ليغرر « منى » جار ومجرور متعلق بيغرر « ابتسام » فاعل يغرر « فقولى » الفاء دالة على السببية ، قول : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مضحك » خبر المبتدأ « والفعل » الواو عاطفة ، والفعل : مبتدأ « مبك » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

التمثيل به : فى قوله « حذار حذار » فإن كل واحد منهما اسم فعل أمر بمعنى احذر ، وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثى تام هو « حذر يحذر » وقد بناه على الكسر ، على نحو ما بيناه فى الشواهد السابقة .

٣٧ — نسبوا هذا الشاهد إلى الحطيئة ، واسمه جرول ، وهو أحد شعراء صدر الإسلام وكان بذىء اللسان فحاشاً هجاء ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى أوضحه (رقم ٤٤٥) =

فاستعملها فى غير النداء ؛ فضرورة شاذة ، ويحتمل أن التقدير : قعيدتُه يُقال لها يا لَكَاعِ فيكون جارياً على القياس .

***

ويجوز قياساً مطرداً صَوْغُ فعالِ هذا وفعالِ السابقِ ـ وهو الدال على الأمرِ ـ مما اجتمع فيه ثلاثة شروط ، وهى : أن يكون فعلا ، ثلاثياً ، تامًّا : فيبنى من نزل نَزَالِ ،

= وقد رأيت الخطيب التبريزى نسبه فى تهذيب الألفاظ (٧٣) إلى أبى الغريب النصرى ، وأنشد صدره * أطود ما أطود . . . * و « أطود » مثل أطوف فى اللفظ والمعنى .

اللغة : « أطوف » أى : أكثر من الطواف والسير « آوى » أسكن ، وتقول : أوى إليه ، إذا اطمأن نحوه وسكن إليه ، ومنه قوله تعالى : (لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد) من سورة هود ، من الآية ٨٠ .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق ، والتقدير : أطوف تطويفاً « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا هو فاعله ، والجملة معطوفة على جملة أطوف الأول مع فاعله «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بآوى «قعيدته» قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ مبنى على الكسر فى محل رفع ، وستعرف شيئاً فى هذا الإعراب مع بيان وجه الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » فإن حق هذه الكلمة وكل ما كان على وزنها مما هو سب للأنثى ألا يستعمل شىء منه إلا فى النداء ، تقول : يالكاع ، ويا دفار ، ويا خباث ، ويافساق ، ويادناء ، وما أشبه ذلك ، لكن الشاعر استعمل هذه الكلمة فى هذا البيت بحسب الظاهر خبراً عن المبتدأ ، وذلك ما لم يجر به سنن الكلام العربى ، ولهذا كان من الناس من زعم أن خبر المبتدأ محذوف ، وقوله « لكاع » فى الواقع منادى بحرف نداء محذوف ، وهذا المنادى مع الحرف المحذوف معمول للخبر المحذوف ، وتقدير الكلام : قعيدته مقول لها يالكاع ؛ فهو من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، وله نظائر فى العربية كثيرة ، وذلك كخبر المبتدأ المحذوف وجوباً إذا كان المبتدأ قد وقع بعده حال لا يصح أن يكون خبراً ، نحو « ضربى العبد مسيئاً » .

ومن ذهب ذَهَابِ ، ومن كتب كَتَابِ ، بمعنى انزل واذهب واكتب ، ويقال من فَسَقَ وفَجَرَ وزَنَا وسَرَقَ : يافسَاقِ ، ويافجَارِ ، ويازَنَاء ، ويا سَرَاق ، بمعنى يافاسقة ، يافاجرة ، يازانية ، ياسارقة .

ولايجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصية ؛ لأنها لا فِعْلَ لها ، ولا من نحودَحْرَجَ واستخرج وانطلق ؛ لأنها زائدة على الثلاثة ، ولا من نحو كان وظل وبات وصار ؛ لأنها ناقصة لا تامة .

ولم يَقَعْ فى التنزيل فَعَالِ أمراً إلا فى قراءة الحسن (لامَسَاسِ)(١) بفتح الميم وكسر السين ، وهو فى دخول « لا » على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دَعَوْا عليه بأن لا ينتعش — أى لا يرتفع — « لا لعاً » وفى معانى القرآن العظيم للفراء : ومن العرب من يقول : لامَسَاس ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالِ ، وفى كتاب ليس لابن خالويه : لامَسَاسِ مثل دَرَاكِ ونَزَالِ ، وهذا من غرائب اللغة(٢) ، وحمله الزمخشرى والجوهرى على أنه من باب قطَامِ ، وأنه معدول عن المصدر ، وهو المَسُّ .

***

النوع الرابع : ما كان على فعَال ، وهو علم على مؤنث ، نحو حَذَامِ وقطَامِ ورَقَاشِ

---

(١) من سورة طه من الآية ٩٧ .

(٢) اسم الإشارة فى قوله : « وهذا من غرائب اللغة » يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه ، ووجه غرابته أن « لا » النافية دخلت على اسم الفعل ، مع أن اسم الفعل فى المشهور من الاستعمال العربى لايجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه ، وذكر العلامة اللقانى أن وجه غرابة هذا الذى نقله المؤلف عن الفراء وعن ابن خالويه أنهما جعلا « لا » النافية ومابعدها اسماواحداً ؛ فزعما أنه ركب « لا » مع « مساس » ثم أراد منه الإثبات ، مع أن الأصل فى العربية أن « لا » إذا دخلت على اسم صيرته منفياً ، وههنا صارت هى والاسم بمعنى الإثبات ، ومن هنا تفهم أن اللقانى ـ رحمه الله ! ـ يرى أن معنى قوله « لا مساس » امسسنى ، بخلاف المعنى على ماذكرنا أولا ، فإن المعنى عليه لاتمسسنى ، وهذا هو الموافق للقراءة المشهورة (لامساس) .

وسَجَاحِ ـ بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة ـ اسم للكذَّابة التى ادَّعتِ النبوة ، وكَسابِ : اسم لكلبة ، وسَكَابِ : اسم لفرس .

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات :

إحداها : لأهل الحجاز ، وهى البناء على الكسر مطلقاً ، وعلى ذلك قولُ الشاعر :

٣٨ — إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

والثانية : لبعض بنى تميم ، وهى إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً .

---

٣٨ — هذا البيت قيل : إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب كما فى اللسان (مادة ر ق ش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام التى يذكرها فى البيت هى امرأته . والبيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٨) وفى كتابه قطر الندى (رقم ١) والأشمونى فى باب ما لاينصرف .

اللغة : «قالت» من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما قلنا « صدقوها » انسبوها للصدق ، ولاتكذبوها .

الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه « قالت »قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث«حذام» فاعل قالت ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة فى جواب إذا ، ومابعدها فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به ، والجملة لامحل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن «ما» اسم موصول : خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث«حذام»فاعل قالت ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة من الفعل و الفاعل لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فإن القول الذى قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله «حذام» فى الموضعين ؛ فإن الرواية فيه بكسر آخره ، وهو فاعل فى الموضعين ، فدل ذلك على أنه مبنى على الكسر ؛ إذ لو كان معرباً للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهراً ، فلما لم يرتفع لفظه علمنا أنه مرفوع المحل ، وهذا هو البناء .

والثالثة : لجمهورهم ، وهى التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر ، أو غَيْرَ مختومٍ بها فيمنع الصرف ، ومثالُ المختوم بالراء « سَفَارِ » بالسين المهملة والفاء اسم لماء ، و « حَضَارِ » بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب ، و « وَبَارِ » بالباء الموحدة اسم لقبيلة ، و « ظَفَارِ » بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة ، قال الشاعر أنشده سيبويه :

٣٩ — مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِى الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

---

٣٩ — هذا البيت للفرزدق ، وقد بحثت عنه فى كتاب سيبويه لقول المؤلف إنه أنشده ولكنى لم أجده ، مع أننى رأيت كلامه على هذه المسأله وعلى كلمة « سفار » بذاتها . وقد رواه صاحبا اللسان ومعجم البلدان هكذا :

* مَتَى مَا تَرِدْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا *

اللغة : « سفار » بوزن قطام — منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة ، وهو لبنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم « المستجيز » المستسقى « المعور » الذى لايسقى إذا طلب الماء

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه تجد « تردن » ترد : فعل مضارع فعل الشرط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بمتى « يوماً » ظرف زمان متعلق بترد « سفار » مفعول به لترد ، مبنى على الكسر فى محل نصب « تجد » فعل مضارع ، جواب الشرط ؛ مجزوم وعلامة جزمه السكون « بها » جار ومجرور متعلق بتجد « أديهم » مفعول به لتجد ، « يسقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أديهم ، والجملة فى محل نصب صفة لأديهم « المستجيز » مفعول به ليسقى « المعور » صفة للمستجيز .

الشاهد فيه قوله « سفار » فإنه اسم على زنة فعال ـ بفتح الفاء ـ وهو علم على مؤنث وآخر حروفه راء مهملة ، وهو فى هذا البيت مروى بكسر آخره مع أنه مفعول به والمفعول منصوب ؛ فدل ذلك على أنه مبنى على الكسر ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٤٠) : « فأماما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة الحجاز » اه ، ثم قال (ج ٢ ص ٤١) : « واعلم أن جميع ماذكرنا فى هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغيرذلك : إذا كان شىء منه اسما لمذكر لم ينجر أبداً ، وكان المذكر فى هذا بمنزلته إذا سمى بعناق ؛ لأن هذا البناء لايجىء معدولا عن مذكر فيشبه به » اه .

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين :

٤٠ — أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَاداً أَوْدَى بِهَا اللَّيْـلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْـرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَـكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

فبنى « وَبَارِ » الأول على الكسر ، وأعرب « وبار » الثانى ، وقيل : إن « وبار »

---

٤٠ — هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس (انظر ديوانه المطبوع فى أوربة ص ١٩٣) وهما من شواهد سيبويه (ج٢ ص٤١) وقد أنشدهما المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٨٠).

اللغة : « إرم وعاد » جماعتان عظيمتان من العرب « أودى بها » أهلكها .

الإعراب : « أَلم » الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « إرما » مفعول أول لترى « وعادا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار ومجرور متعلق بأودى « الليل » فاعل أودى « والنهار » معطوف على الليل « ومر » الواو عاطفة ، مر : فعل ماض « دهر » فاعل مر « على وبار » جار ومجرور متعلق بمر « فهلكت » الفاء عاطفة ، هلك : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « جهرة » منصوب على الظرفية عامله هلكت « وبار » فاعل هلكت ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وبار » فإن هذه الكلمة قد وردت فى البيت الثانى من هذين البيتين مرتين ، وهى فى المرة الأولى مكسورة ، وفى المرة الثانية مرفوعة ؛ فيدل كسرها فى المرة الأولى على أنه بناها على الكسر لكونها علماً على زنة فعال — بفتح الفاء — مختوما بالراء ، ولو أنه أعربه لجاء به مفتوحاً لأنه حينئذ يكون مجروراً بعلى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، ولكنه جاء به مكسوراً ، وليس فى العلماء ولا فى العرب من يعامله معاملة الاسم المنصرف ، فليس لنا بد من اعتباره مبنياً ، وأما فى المرة الثانية فإنه جاء بهذه الكلمة مرفوعة بدليل أن القوافى مرفوعة كما رأيت ، والكلمة فاعل ؛ فدل ذلك على أنه عامل هذه الكلمة معاملة الاسم الذى لا ينصرف ؛ فكأن الشاعر بذلك قد استعمل فى البيت اللغتين جميعا ، فإن قلت : فكيف تقول : إن الكلمة الأولى مبنية على الكسر مع أنها منونة ؟ قلت : إن سلمنا أنها منونة فهذا تنوين الضرورة الذى يلحق الاسم المبنى والذى لا ينصرف ، وليس تنوين الصرف ، فافهم ذلك ولا تغفل عن شىء منه.

هذا ، وقد ذكر المؤلف تخريجا للكلمة الثانية نخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة ، ولكن الكلمة الأولى باقية عند الجميع على الدلالة لما سيقت شاهدا له .

الثانى ليس باسم كوبَار الذى فى حَشْو البيت ، بل الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله « هلكت » ، وقال أولا « هلكت » بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانياً « باروا » بالتذكير على معنى الحىِّ ، وعلى هذا القول فتكتب « وباروا » بالواو والألف كما تكتب « ساروا » .

***

النوع الخامسُ : « أَمْسِ » إذا أَرَدْتَ به معيناً ، وهو اليوم الذى قَبْلَ يومك ، وللعرب فيه حينئذٍ ثلاثُ لغاتٍ :

إحداها : البناء على الكسر مطلقاً ، وهى لغة أهل الحجاز ، فيقولون : « ذَهَبَ أَمْسِ بما فيه » و « اعْتَكَفْتُ أَمْسِ » و « عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ » بالكسر فيهن ؛ قال الشاعر :

٤١ — مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لا تُمْسِى

---

٤١ — هذان البيتان لتبع بن الأقرن، وقيل: هما لأسقف نجران ، وقد أنشدهما المؤلف فى كتابه قطر الندى (رقم ٢) وأنشد الشطر الأخير منهما فى أوضحه (رقم ٤٨٤) .

اللغة : « البقاء » أراد به الخلود « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل: أى القاطع؛ فالمصدر الذى هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به تقدم على الفاعل « تقلب » فاعل ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو عاطفة ، طلوع : معطوف على تقلب ، وطلوع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه « من » حرف جر « حيث » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « لا » حرف نفى « تمسى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة حيث إليها « اليوم » بالرفع : مبتدأ « أعلم » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم « يجىء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بيجىء ، وجملة يجىء مع فاعله لا محل لها صلة ما ، والعائد هو الضمير المجرور محلا بالباء ، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو عاطفة ، مضى : فعل ماض « بفصل » جار ومجرور متعلق بمضى ، وفصل =

ثم قال :

اليَوْمُ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

الثانيـة : إعرابُهُ إعرابَ مالا ينصرف مطلقاً ، وهى لغـةُ بعضِ بنى تميمٍ ، وعليها قوله :

٤٢ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْسَا

= مضاف وقضاء من « قضائه » مضاف إليه ، وقضاء مضاف والهاء ضمير عائد إلى أمس الآتى مضاف إليه ، «أمس» فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « مضى أمس » فإن كلمة أمس قد وردت مكسورة مع أنها فاعل لمضى ، والدليل على كسرها قوافى الأبيات السابقة ، ومن أجل هذا روى المؤلف البيت الأول من البيتين ، فلما كانت مكسورة وهى فى محل رفع علمنا أنها مبنية على الكسر ، من قبل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل فى المطرد من اللسان العربى إلا مرفوعا : إما لفظاً ، وإما تقديراً ، وإما محلا ، فاعرف هذا .

٤٢ — هذان البيتان من الشواهد التى لا يعلم قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٢) وقد أنشد المؤلف أول شطر فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢) وأنشد جميع ما أنشده هنا مع زيادة فى كتابه قطر الندى (رقم ٣) .

اللغة : « السعالى » جمع سعلاة — بكسر سين المفرد — وهى الغول ، وقيل : هى ساحرة الجن « همساً » الهمس : الخفاء وعدم الظهور ، أو هو الصوت الخفى .

الإعراب : «لقد» اللام موطئة للقسم،قد:حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزا» بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز ، ومثل مضاف و «السعالى» مضاف إليه «خمسا» صفة لعجائز «يأكلن» فعل وفاعل «ما» اسم موصول مفعول به ليأكل «فى رحلهن» الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة لا محل لها ، ورحل مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه «همسا» مفعول مطلق عامله قوله يأكلن ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى: يأكلن أكلا همساً «لا» دعائية «ترك» فعل ماض «الله» فاعل «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله «مذ أمسا» فإن كلمة أمس قد وردت فى هذه الأبيات مفتوحة مع =

يأكُلْنَ ما فى رَحْلِهِنّ هَمْساَ لا تَرَكَ اللهُ لَهُنّ ضِرْساَ

وقد وهِمَ الزَّجّاجىُّ ؛ فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يبنى أَمْسِ على الفتح ، واستدل بهذا البيت .

الثالثة : إعرابُهُ إعرابَ مالاينصرف فى حالة الرفع خاصة ، و بناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، وهى لغة جمهورِ بنى تميم ، يقولون « ذَهَبَ أمسُ » فيضموّ نه بغير تنوين ، و « اعتكَفْتُ أمسِ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ » فيكسرونه فيهما ، وهذا كله يفهم من قولى فى المقدمة « و يمنع الصرف فى الباقى » وقولى « الباقى » أردت به « أمس » فى الرفع وما ليس فى آخره راء من باب حَذَامِ وقطَامِ .

و إذا أريد بأمْسِ يومٌ مامن الأيام الماضية ، أو كُسِّر ، أو دَخَلَتْه «أل» أوأضيفـ أعرب بإجماع ، تقول : « فَعَلتُ ذَلِكَ أَمْساً » : أى فى يومٍ ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر :

٤٣ — مَرّتْ بِناَ أَوّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِيناَ مِيسَةَ العَرُوسِ

= أنهامسبوقة بحرف جر ؛ فدل ذلك على أنها عوملت معاملة مالا ينصرف ، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر ، ولا أن تكون مبنية ؛ لأنها لو كانت مبنية لكسرت ؛ إذ ليس فى العرب من يبنيه على الفتح ، خلافا لما زعمه الزجاجى .

٤٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده فى اللسان عن جماعة ، ولم يعين قائله .

اللغة : « تميس » تتبختر « ميسة العروس » الذى فى اللسان «مشية العروس» .

الإعراب : «مرت» فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «بنا» جار ومجرور متعلق بمر «أول» ظرف منصوب بمر ، وأصل الكلام مرت بنا وقتا أول «من أموس» جار ومجرور متعلق باول «تميس» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل مرت «فينا» جار ومجرور متعلق بتميس «ميسة» مفعول مطلق ، وهو مضاف و «العروس» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أموس» فإنه جمع أمس ، وهو معرب ، ألا تراه مجرورا بالكسرة =

وتقول: «مَا كَانَ أَطْيَبَ أَمْسَنا(١)» وذكر المبرد والفارسى وابن مالك والحريرىُّ أن «أمس» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّرَ، ونَصَّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّر وقوفاً منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التكسيرِ؛ فإن التكسير والتصغير أخَوَان، وقال الشاعر:

٤٤ — فَإنِّى وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

= الظاهرة بعد حرف الجر؟ وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء، وخصائص الأسماء علة قادحة فى البناء، إذا وجدت منعت منه، فافهم ذلك.

(١) ما: تعجبية مبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع، كان: زائدة؛ فلا محل لها من الإعراب، أطيب: فعل ماض دال على التعجب، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية، أمس: مفعول به لأطيب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأمس مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر ما.

٤٤ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح، الأموى بالولاء.

الإعراب: «إنى» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبنى على السكون فى محل نصب «وقفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر إن «اليوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه وقفت «والأمس» معطوف على الظرف السابق، ويروى بالنصب على أنه معرب منصوب بالفتحة الظاهرة على الظرفية، ويروى بالجر فإما أن تقدره مبنياً على الكسر فى محل نصب، وإما أن تقدره منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم، فكأن الشاعر بعد أن قال «وقفت اليوم» توهم أنه قد أدخل «فى» على الظرف فقال «وقفت فى اليوم» فجر الأمس بالعطف على اليوم المجرور، وذلك كما تقول: «ليس محمد قائماً ولا قاعد» فتجر قولك «قاعد» على توهم أنك قلت «ليس محمد بقائم ولا قاعد» وقول الشاعر «ببابك» جار ومجرور متعلق بوقفت، وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «حتى» حرف غاية وجر «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «الشمس» اسم كاد «تغرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الشمس، والجملة فى محل نصب خبر كاد.

الشاهد فيه: قوله «الأمس» فإن الظرف فى اللفظ قد دخلت عليه «أل» وليس فى العرب من يبنيه فى هذه الحال، وذلك لأن أل من خصائص الأسماء فوجودها فى الكلمة مبعد من شبهها بالحرف الذى هو علة البناء، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب ولا إشكال فيها. =

روى هذا البيت بفتح « أمس » على أنه ظرف مُعْرَبٌ لدخول أل عليه ، ويروى أيضاً بالكسر ، وتوجيهُهُ : إما على البناء ، وتقدير « أل » زائدة ، أو على الإعراب على أنه قدَّرَ دخولَ « فى » على اليوم ، ثم عطف « أمس » عليه عَطْفَ التوهم .

وقال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ)(١) الكسرةُ فيهِ كسرةُ إعرابٍ لوجود أل ، وفى الآية إيجازٌ ومجازٌ ، وتقديرها فجعلنا زرعها فى استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالأمس ؛ فحذف مضافان واسم كأن ، وموصوف اسم المفعول ، وأقيم فعيل مقام مفعول ؛ لأنه أبلغ منه ، ولهذا لا يقال لمن جرح فى أنملته « جريح » ويقال له مجروح(٢) .

***

ثم قلت : أوِ الضمِّ وَهُوَ مَا قُطِعَ لَفْظاً لا مَعْنًى عَنِ الإضافَةِ مِنَ الظُرُوفِ الْمُبْهَمَةِ كَقَبْلُ وَبعْدُ وَأَوَّلُ ، وأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ ، وَأُلْحِقَ بِهَا « عَلُ » الْمعْرِفَةُ ، وَلاَ تُضَافُ ، وَ « غَيْرُ » إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ ، كَـ « قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ » فِيمَنْ ضَمَّ وَلَمْ يُنَوِّنْ ، وَ « أَيٌّ » الْمَوْصُولَةُ إذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيراً مَحْذُوفاً ، نَحْوُ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطْلَقاً .

وأقول : الباب السادس من المبنيات ما لزِم الضَّمَّ ، وهو أربعة أنواع :

= وردت كذلك بالكسر وهى محل إشكال . وقد خرجها العلماء على أحد وجهين : الأول : البناء ، وذكروا أن محل وجوب الإعراب إذا كانت أل معرفة ، وهى هنا ليست معرفة ، بل هى عندهم زائدة ، والوجه الثانى : تقدير أنه معرب وإنما جره بالتوهم ، وقد بيناه فى الإعراب .

(١) من سورة يونس ، من الآية ٣٤ .

(٢) أصل الكلام : فجعلنا زرعها كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث — أى لم يوجد — بالأمس ، فحدث فى الكلام إيجاز — أى اختصار ، وهذا الاختصار قد حدث بحذف أربعة أشياء : الأول المضاف الذى هو زرع فى قولنا « فجعلنا زرعها » فصار « فجعلناها » والثانى المضاف الذى هو زرع فى قولنا « فكأن زرعها » والثالث هو اسم كأن ؛ لأن اسم كأن فى الآية الكريمة ضمير الشأن ، والرابع الموصوف وهو الزرع فى قولنا « كالزرع المحصود » فيصير فجعلناها محصودا ، فحدث مجاز : بوضع حصيد موضع محصود لقصد المبالغة لأن دلالة فعيل أقوى من دلالة مفعول ، وبإيقاع حصيد على الأرض ومن حقه أن يوقع على الزرع ، وبإسناد « تغن » إلى ضمير الأرض ومن حقه أن يسند للزرع أيضاً .

النوع الأول : ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة : كقبل و بعد وأول ، وأسماء الجهات نحو قُدَّام وأمام وخَلْف ، وأخواتها ، كقوله تعالى : (لله الأمرُ مِنْ قبلُ وَمِنْ بعدُ)(١) فى قراءة السبعة بالضم ، وقدره ابنُ يَعِيشَ على أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده ، انتهى ، وهذا المعنى حق ، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر من قبل الغَلَبِ ومن بعده ، فحُذِفَ المضاف إليه لفظاً ونُوِيَ معناه ، فاستحق البناء على الضم ، ومثله قولُ الحماسى :

٤٥ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وقولُ الآخر :

٤٦ — إذَا أنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤ .

٤٥ — هذا البيت من كلمة لمعن بن أوس مذكورة فى أمالى القالى (ج ٢ ص ٢١٨) وفى ديوان الحماسة لأبى تمام (ج ٢ ص ٧) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٤٨) وفى قطر الندى (رقم ٦) .

اللغة : «لعمرك» بفتح العين ليس غير — كلمة يستعملها العرب فى اليمين ، بمعنى وحياتك ومنه قول الله تعالى : (لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون) فإذا لم يكن استعمالها فى اليمين فتحوا العين أو ضموها ، ومعناه حياتك «أوجل» يحتمل أن يكون فعلا مضارعا بمعنى أخاف وأن يكون أفعل تفضيل بمعنى أشد خوفا «تعدو» بالعين المهملة : أى تسطو ، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة ، وأصل معناه تجيء وقت الغداة «المنية» الموت .

الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وإنى» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «لأوجل» اللام هى اللام المزحلقة ، أوجل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر إن «على» حرف جر «أينا» أى : مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتى ، وأى مضاف والضمير مضاف إليه «تعدو» فعل مضارع «المنية» فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بأدرى «أول» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، والعامل فيه تعدو .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية فى هذه الكلمة بالضم على البناء ؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة ، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه .

٤٦ — أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه «قطر الندى» (رقم ٧) ، ونسبه =

وقولي « لفظا » احتراز من أن يُقطَعَ عنها لفظاً ومعنًى ؛ فإنها حينئذ تبقى على إعرابها ، وذلك كقولك « أبْدَأ بذا أوّلاً » إذا أردتَ ابدأ به متقدماً ، ولم تتعرض للتقدم على ماذا ، وكقول الشاعر :

٤٧ — فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

= أبو العباس المبرد في الكامل (١–٣٨) إلى عتى بن مالك العقيلي، وحكى روايته عن الفراء

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وتقدير الكلام: إذا لم أومن (أنا) «لم» نافية جازمة «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها مفسرة «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أومن «ولم» الواو عاطفة ، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء: اسم يكن ، ولقاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب، «من» حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن «وراء» تأكيد للأول ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن.

الشاهد فيه : قوله « من وراء » فإن وراء ظرف مبهم ، وهو في البيت مروى بالضم مع تقدم حرف الجر عليه ؛ فدل ذلك على أنه مبني على الضم ؛ إذ لو كان معربا لجىء به مجروراً بالكسرة الظاهرة كما يقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسم معرب منصرف ، والذي سبب بناء هذا اللفظ حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد البكري :

ثم تفري اللُّجُمَ مِنْ تَعَدائِهَا فَهْيَ مِنْ تَحْتُ مُشِيحاتُ الحُزُمْ

وكذلك قول رجل من بني تميم :

لَعَنَ الإلهُ تَعِلةَ بْنَ مُسافرٍ لَعناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

قال أبو العباس المبرد (الكامل ١/٣٧) : « فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف ، وجهة التعريف أن يكون معرفا بنفسه كزيد وعمرو ، أو يكون معرفا بالألف واللام ، أو بالإضافة ، فهذه جهة التعريف ، وهذا الضرب إنما هو معرف بالمعنى ؛ فلذلك بني طرداً للباب » اهـ .

٤٧ — نسب العيني هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

وقول الآخر :

٤٨ — ونَحْنُ قَتلنا ٱلْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما رويناه (رقم ٣٣٢) وقد أنشده المؤلف كما هنا فى قطره (رقم ٥) وأنشد صدره فى أوضحه (رقم ٣٤٥) وأنشده الأشمونى فى باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣) .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « قبلا » ظرف زمان متعلق بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد مع اسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بقوله أغص « الفرات » أو « الحميم » نعت للماء ، ونعت المجرور مجرور .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية فى هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة فى اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه لأن المنوى كالثابت .

٤٨ — نسبوا هذا البيت لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه . وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٤٦) وأنشده الأشمونى فى باب الإضافة (٦٤٤) .

اللغة : « خفية » بفتح الخاء وكسر الفاء وتشديد الياء — أجمة فى سواد الكوفة تنسب إليها الأسود ، وأراد فى البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود ، ليزعم نفسه أنه من أعاظم الفرسان وصناديد الشجعان ، كذا قيل لتصحيح هذه الرواية ، غير أن الصواب فى الرواية « أسد شنوءة » بفتح الهمزة من أسد ، وأسد شنوءة : حى من اليمن .

المعنى : لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ ولا يقربون شهوات النفوس ، ولو أنهم شربوا خمراً يوما لما وجدوا لها طعما ولا ذاقوا لها لذة ؛ لأن الألم لا يزال يحز فى نفوسهم .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « قتلنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به « أسد » بدل منه ، وهو مضاف و « خفية » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « شربوا » فعل وفاعل « بعدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه شرب « على لذة » جار ومجرور متعلق بشرب أيضاً « خمراً » مفعول به لشربوا . =

وقرىء (لِلّٰهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)[١] بالخفض والتنوين ، على إرادة التنكير وقَطْعِ النظر عن المضاف إليه : أى لفظاً ومعنًى . وقرأ الْجُحْدُرِى[٢] وَالعقيلى بالجر من غير تنوين ، على إرادة المضاف إليه وتقديرِ وجودِه .

***

النوع الثانى : ما ألحق بقبل و بعد من قولهم « قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ » والأصْلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك ؛ فأُضْمِرُ اسمُ « ليس » فيها ، وحُذِف ما أضيف إليه « غير » و بنيت « غير » على الضم ، تشبيها لها بقبلُ و بعدُ لإبهامها ، ويحتمل أن التقدير : ليس غيرُ ذلك مقبوضاً ، ثم حذف خبر « ليس » وما أضيفت إليه « غير » وتكون الضمة على هذا ضمةَ إعرابٍ . والوجه الأولُ أولى ؛ لأن فيه تقليلاً للحذف ، ولأن الخبر فى باب « كان » يضعف حذفُه جداً .

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط كما مثلنا ، وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم « لاغير » فلم تتكلم به العربُ ، فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » أو قالوا ذلك سَهواً عن شرط المسألة .

***

النوع الثالث : ما ألحق بقبل و بعد من « عَلُ » المرادِ به مُعَيَّنٌ ، كقولك : أخذت الشىءَ الفلانىَّ من أسفَلِ الدارِ ، والشىءَ الفلانىَّ من عَلُ : أى من فوق الدار ، قال الشاعر :

الشاهد فيه : قوله « بعدا » فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت منونة منصوبة فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه بتة ، لا لفظه ولا معناه ، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة ؛ لأن الإضافة تمنع التنوين ، والمنوى كالثابت تماما ، ودل نصبه إياها على أنه لم يبنها ؛ لأن البناء فى هذه الكلمة إنما يكون على الضم .

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤ .

(٢) الجحدرى ـ بضم الجيم والدال المهملة ـ هو عاصم ، وهو أحد القراء السبعة ، ـكن هذه القراءة غير القراءة المشهورة عنه ؛ فليست من القراءات السبع ؛ فهى قراءة شاذة

٤٩ — وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

ولا تستعمل « عَلُ » مُضافَةً أصلا ، ووقع ذلك فى كلام الجوهرى ، وهو سَهْوٌ ، ولو أردت بعَلُ عُلُوًّا مجهولا غيرَ معروفٍ تعيَّنَ الإعرابُ ، كقوله :

٥٠ — * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَالِ *

أى : من مكان عالٍ .

---

٤٩ — الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٤٩) .

اللغة : « ثنية » بوزن قضية — هى الطريق مطلقا ههنا ، وأصله الطريق فى الجبل ونحوه ، ويطلق على الطريق الوعرة ، وجمعه ثنايا ، مثل قضايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ويريد بقوله « سددت عليك كل ثنية » أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات ، « بنى كليب » هم قوم جرير بن عطية الذى يهجوه ، ويريد بأنه أتاهم من عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذى لا يتوقعونه ولا يعملون له حسابا .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « سددت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد ، وهو مضاف ، و « ثنية » مضاف إليه « وأتيت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة سددت « فوق » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه أتى ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه « من » حرف جر « عل » ظرف مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأتى .

الشاهد فيه : قوله « من عل » ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت بالضم ؛ فدل ذلك على أنها مبنية ، لكون المراد بها معينا ، وإذا كان المراد بها معينا فإنه يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف وهو منوى من حيث المعنى ؛ إذ ليس فى جوهر اللفظ ما يدل على التعيين ؛ فيكون كأنه قد قال : أتيت نحو بنى كليب من فوقهم

٥٠ — هذا عجز بيت من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندى ، فى وصف فرس ، وصدر البيت قوله :

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً *

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى أوضحه (رقم ٥٣٠) . =

النوع الرابع : ما ألحق بقبلُ و بعدُ من « أيّ » الموصولة .

واعلم أن أيًّا الموصولة مُعْرَبَة فى جميع حالاتها ، إلا فى حالة واحدة ، فإنها تبنى فيها على الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان : أحدهما : أن تضاف ، الثانى : أن يكون صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفا ، وذلك كقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)(١) .

(ثم) حرف عطف على جواب القسم ، وهو قوله تعالى : (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ)(٢) واللام لام التوكيد التى يُتَلَقى بها القَسَمُ ، مثلها فى (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و (ننزع) فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر ،

= اللغة : « مكر » أى : أنه يصلح للكر والإقدام به « مفر » أى : أنه يصلح للفر والهرب به من وجوه الأعداء ، والمراد بهاتين الكلمتين أنه سريع جدا « مقبل » أى : أنه حسن الإقبال « مدبر » أى : حسن الإدبار « معا » أى عنده هذا وعنده هذا « حطه السيل » أى : حدره .

الإعراب : « مكر مفر مقبل مدبر » هذه نعوت أربعة للفرس ، وهى مجرورة تبعا للمنعوت ، وهو منجرد فى قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

« بجلمود » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى هو كائن بجلمود ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لمنجرد ، وجلمود مضاف و « صخر » مضاف إليه ، « حطه » حط : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « السيل » فاعل حط ، والجملة فى محل جر صفة لجلمود « من عل » جار ومجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » فإن كلمة « عل » قد وردت فى هذا البيت مجرورة بدليل القوافى ؛ فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها ، وذلك بسبب أنه لا يقصد علواً خاصا ، وإنما يقصد علواً أى علو ، كما هو واضح من معنى البيت ، فتنبه والله يرشدك .

ونظير هذا البيت كلمة « عل » فى قول أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى يصف فرسا :

مُوَثَّقِ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ ... أَقَبَّ مِنْ تَحتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلِ

(١) من سورة مريم من الآية ٦٩ (٢) من سورة مريم من الآيه ٦٨

والنون للتوكيد] و(من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بننزع (شيعة) مضاف إليه ، و(أى) مفعول ، وهو موصول اسمى يحتاج إلى صِلَةٍ وعائدٍ ، والهاء والميم مضاف إليه ، و(أشد) خبرلمبتدأ محذوف : أى أيهم هو أشد ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأى ، و(على الرَّحْمنِ) متعلق بأشد ، و(عتيا) تمييز ، وكان الظاهر أن تفتح أى ؛ لأن إعراب المفعول النصبُ ، إلاأنها هنا مبنية على الضَّمِّ لإضافتها إلى الهاء والميم وحَذْفِ صدر صلتها ، وهو المقدر بقولك « هو » .

ومن العرب مَنْ يُعْرِب أيًّا فى أحوالها كلها ، وقد قرأ هٰرُونُ ومُعاذ و يعقوب (أَيَّهم أشدُّ) بالنصب ، قال سيبويه : وهى لغة جيدة ، وقال الجَرْمىُّ « خرجت من الخَنْدَق — يعنى خَنْدَقَ البَصْرَةِ — حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحداً يقول : « اُضْرِبْ أَيُّهُمْ أفضلُ » : أى كلهم ينصب ولايضم (١) .

والمعنى أقسم بربك لنجمعَنَّ المنْـكِرِنَ للبعث وقُرَنَاءهم من الشياطين الذين أضَلُّوهُمَ مُقَرَّنين فى السلاسل كُلٌّ كافرٍ معه شيطانُه فى سلسلة ، ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثِين على الرُّكَبِ ، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشدعلى الرحمن عتيًّا : أى جراءة ، وقيل :

---

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن « أى » فى الآية الـكريمة ليست موصولة ولـكنها استفهامية ، وهى مبتدأ ، وأشد خبره ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع ، فقال الخليل ابن أحمد شيخ سيبويه : مفعول ننزع محذوف ، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول وصلة الموصول محذوفة أيضا ، وجملة « أيهم أشد » من المبتدأ والخبر فى محـل رفع نائب فاعل لفعل فى جملة الصلة ، وتقدير الـكلام : ثم لننزع من كل شيعة الفريق الذى يقال فيه أيهم أشد وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه أيضا : مفعول ننزع هو جملة «أيهمأشد» فهذه الجملة فى محل نصب مفعول لننزع ، وهذا الفعل لم يعمل فى لفظ الجملة ؛ لأن صدرها اسم استفهام ، واسم الاستفهام لايعمل فيه ما قبله ، وقال الـكسائى والأخفش : مفعول ننزع هو قوله سبحانه « كل شيعة » و « من » التى قبله حرف جر زائد كما فى نحو قولك : ماضربت منأحد ، وجملة « أيهم أشد » على هذا القول لامحل لها من الإعراب مستأنفة ، وهذه المذاهب كلها مردودة ، والصواب فى هذه المسأله ما ذكره المؤلف ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله !

فُجُوراً وكذباً ، وقيل : كفراً ، أى : لننزعن رؤساءهم فى الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرماً ، والأكثر جراءة (ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صُلِيًّا)[١] أى أحق بدخول النار ، يقال : صَلِيَ يَصْلَى صِلِيًّا ، كما يقال : لَقِيَ يَلْقَى لِقِيًّا ، ويقال : صَلَى يَصْلِى صُلِيًّا مثل مضى يمضى مُضِيًّا .

***

ثم قلت : أَوِ الضَّمِّ أو نائِبِه ، وَهُوَ المنادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ ، نَحْوُ « يازَيْدُ » و (يَاجِبَالُ) و « يازَيْدَانِ » وَيا « زَيْدُونَ » .

وأقول : الباب السابع من المبنيات : ما لزم الضم أونائبَهُ — وهو[٢] الألف والواو — وهو نوع واحد ، وهو المنادى المعرفة .

ونعنى بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، ولوكان مثنى أو مجموعاً ، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم « لا » ونعنى بالمعرفة : ما أُرِيدَ به مُعَيَّنٌ ، سواء كان علماً أو غيره .

فهذا النوع يبنى على الضم فى مسألتين :

إحداهما : أن يكون غـير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما ، نحو « يَازَيْدُ » و « يارَجُلُ » وقول الله تعـالى : (يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)[٣] (يَانُوحُ اُهْبِطْ بِسَلَامٍ)[٤] (يَاصَالِحُ ائْتِنَا)[٥] (يَاهُودُ مَاجِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)[٦] .

الثانية : أن يكون جمع تكسير ، نحو قولك « يا زُيُودُ » وقوله تعالى : (يَاجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ)[٧] .

---

(١) من سورة مريم من الآية ٧٠ (٢) وهو : أى نائب الضم ، شيآن : الألف فى المثنى ، والواو فى جمع المذكر السالم . (٣) من سورة هود من الآية ٤٦
(٤) من سورة هود من الآية ٤٨ (٥) من سورة الأعراف من الآية ٧٧
(٦) من سورة هود من الآية ٥٣ (٧) من سورة سبأ من الآية ١٠

ويبنى على الألف إن كان مثنى ، نحو « يَا زَيْدَانِ » و « يَارَجُلاَنِ » إذا أريد بهما معين .

ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالما نحو « يَا زَيْدُونَ » و « يَا مُسْلِمُونَ » إذا أريد بهما معين .

وأما إذا كان المنادى مضافا ، أو شبيها بالمضاف ، أونكرة غيرَ معينةٍ ، فإنه يعرب نصبا على المفعولية ؛ فلا يدخل فى باب البناء .

فالمضاف كقولك : « يَا عَبْدَ اللهِ » و « يَا رَسُولَ اللهِ » وفى التنزيل (قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ)(١) أى يا فاطر السموات (أنْ أَدُّوا إلَيَّ عِبادَ اللهِ)(٢) أى يا عباد الله ، ويجوز أن يكون (عِبادَ اللهِ) مفعولا بأدُّوا كقوله تعالى : (أنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إسْرَائِيلَ)(٣) ويجوز أن يكون (فَاطِرَ) صفة لاسم الله تعالى ، خلافا لسيبويه .

والشبيهُ بالمضاف : هو ما اتصل به شىء من تمام معناه ، كقولك : « يَا كَثِيراً بِرُّهُ » و « يَا مُفِيضاً خَيْرَهُ » و « يَا رَفِيقاً بِالعِبَادِ »(٤) .

والنكرة كقول الأعمى : « يارَجُلاً خُذْ بِيَدِى » وقول الشاعر :

٥١ — أيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لاَ تَلاَقِيَا

---

(١) من سورة الزمر من الآية ٤٦ (٢) من سورة الدخان من الآية ١٨

(٣) من سورة الشعراء من الآية ١٧

(٤) أشار المؤلف بالتمثيل للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لافرق بين أن يكون ما يتصل بالمنادى مرفوعا على الفاعلية كالمثال الأول ، أو أن يكون منصوبا على المفعولية كالمثال الثانى ، أو مجروراً بحرف جر يتعلق بالمنادى كالمثال الثالث ؛ وبقى مثال رابع ، وهو أن يكون قد عطف على المنادى ما يتم به معناه ، نحو ياثلاثة وثلاثين ، إذا سمى به .

٥١ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، من كلمة له يقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب — بضم الكاف وفتح اللام مخففة — وقد أنشد المؤلف صدر البيت فى أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده كله فى القطر (رقم ٨٣) وكذا ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى فى باب النداء ، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٢) .

=

ويجوز فى المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضْطُرَّ إلى تنوينه ، كقول الشاعر:

٥٢ — ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَىَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِى

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل:هى جبال نجد « ندامى » جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس المصاحب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن .

الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكبا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » هذه لفظة مركبة من كلتين : الأولى إن والثانية ما ، فأما إن فهى حرف شرط جازم ، وأما ما فهى زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له،وجملة فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط « نداماى » ندامى: مفعول به لبلغ، وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى «أن» مخففة من الثقيلة،واسمها ضمير شان محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن «لا» نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول به لبلغ

الشاهد فيه : قوله « أيا راكبا » ؛ فإنه نكرة غير مقصود بها معين، ألا ترى أن الشاعر — وهو رجل أسير فى أيدى أعدائه — يريد أن يبلغ قومه على لسان من يمر بهم كائنا من كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم ؛ لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا ريب ؛ فهو لا يقصد راكبا دون راكب ، وهذا البيت يرد على من أنكر من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة .

٥٢ — هذا البيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤) وقد نسبه فى اللسان تبعا للجوهرى إلى مهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، وقال صاحب التكملة : إنه ليس للمهلهل وإنما هو لأخيه عدى يرثيه ، وقبل البيت قوله :

ظَبْيَةٌ مِنْ ظِبَاءِ وَجْرَةَ تَعْطُو بِيَدَيْهَا فى نَاضِرِ الْأَوْرَاقِ

اللغة : « وقتك » فعل ماض ، من الوقاية وهى الحفظ والكلاءة « الأواقى » جمع واقية بمعنى حافظة ، وأصله الوواقى ، فقلبت الواو الأولى همزة .

الإعراب : «ضربت» ضرب :فعل ماض، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ظبية فى البيت السابق عليه ، والمراد بها المرأة «صدرها» صدر: =

وأن يبقى مضموماً كقوله :

٥٣ — سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

= مفعول به ، وصدر مضاف وضمير المؤنثة مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضرب «وقالت» الواو عاطفة ، قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف ما فيه «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقى : فعل ماض، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « الأواقى » فاعل وقى ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله «ياعديا» فإن عديا هذا علم مفرد ، وكان حقه أن يبنى على الضم ؛ لأن المنادى إذا كان علما مفرداً يبنى على الضم ، كما عرفت ، ولكنه اضطر إلى تنوينه ؛ فعدل عن ضمه إلى نصبه ؛ فشابه به النكرة غير المقصودة

ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندى :

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَي غَرِيباً ... أَلُؤْمًا لا أَبَالَكَ وَاغْتِرَاباً

فإن هذه الهمزة لنداء القريب ، و «عبدا» منادى ، وهو نكرة مقصودة ؛ لأنه يريد واحداً بعينه هو العباس بن يزيد الكندى الذى يهجوه ، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه ، تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة .

٥٣ — هذا البيت من كلام الأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة يشبب بها ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الوجد والعشق على الأحوص فقال هذا الشعر ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٠٣) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٣٦) .

الإعراب : « سلام » مبتدأ ، وهو مضاف ، و«الله» مضاف إليه «يا» حرف نداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وليس» الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «يا» حرف نداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة لا محل لها معترضة أيضاً « السلام » اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمة الظاهرة . =

ويجوز فى المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحة إتباعٍ ، وذلك إذا كان علماً ، موصوفاً بابن ، متصل به ، مضاف إلى علم ، كقولك : « يا زَيْدَ بْنَ عمرو » وقول الشاعر :

٥٤ — ياطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ قدوَجَبَتْ ... لكَ الجِنَانُ وَبُوِّئْتَ المَهَا العِينَا

= الشاهد فيه : قوله « يا مطر » الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم ، وهو مطر ، وأبقاه على الضم حين اضطر لإقامة الوزن

ومثله قول كثير بن عبدالرحمن المعروف بكثير عزة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا ... مَكَانَ يَا جَمَـلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

إلا أن التنوين فى هذا تنوين النكرة المقصودة ، وهى قوله « يا جمل » والتنوين فى بيت الشاهد تنوين العلم المفرد كما قررناه ، ويجمعهما أنه تنوين ما وجب ضمه .

٥٤ — هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات يقولها سيدنا أبو بكر الصديق ـ رضى الله تعالى عنه ! ـ فى طلحة بن عبيدالله ، الملقب بطلحة الفياض ، رضى الله عنه ! وكان طلحة قد قام فى يوم أحد مقاما محمودا إذ وقف دون الرسول صلى الله عليه وسلم يدفع عنه ويرد الأعداء ، وهو يقول :

نَحْنُ حُمَـاةُ غَالِبٍ وَمَالِكِ ... نَذُبُّ عَنْ رَسُـولِنَا المُبَارَكِ

نَضْرِبُ عِنْدَ القَوْمِ فِي المَعَارِكِ ... ضَرْبَ صِفَاحِ الكُومِ فِي المَبَارِكِ

ولما انتهت المعركة أمر الرسول حسان بن ثابت أن يذكر طلحة بخير ، فقال أبياتا ، وقال أبو بكر هذه الأبيات التى منها بيت الشاهد . وقد ذكرها الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق فى ترجمة طلحة بن عبيد الله ، انظر مختصر تاريخ دمشق (٧ — ٨٢) .

اللغة : « بوئت » أراد هنا معنى أفردت بها « المها » جمع مهاة ، وأصله البقرة الوحشية ، والعرب تشبه المرأة بالمهاة « العين » جمع عيناء ، وهى واسعة العينين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « طلحة » منادى يجوز ضمه وفتحه : فإن ضممته فهو مبنى على الضم فى محل نصب لأنه مفرد علم ، وإن فتحته فقيل : هو مبنى على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع ، وقيل : هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى ما بعد ابن ، وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وقيل : هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر ؛ فهو مبنى على فتح الجزءين فى محل نصب ، والأول هو الأوضح وهو الذى ذكره ابن مالك ، وهو الذى عناه المؤلف بقوله « فتحة إتباع » . وقوله « ابن » هو بالفتح ، فإن ضممت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله ؛ لأن محله النصب على ما علمت ، وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله ؛ لأنك علمت أن فتحته فتحة إتباع وأن الضم مقدر عليه على ما رجحناه ، وابن مضاف و « عبيد الله » مركب إضافى مضاف =

وبقاء الضم أرجح عند المبرد ، والمختار عند الجمهور الفتحُ .

* * *

ثم قلت : وَإمَّا أنْ لاَ يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بعينِهِ ، وهو الحُرُوفُ كَهَلْ وَثُمَّ وَجَيْرِ وَمُنْذُ وَبَقِيَّةُ الأَسْمَاء غَيْرِ المُتَمَكِّنَة ، وهى سبعة : أسماء الأفعال كَصَهْ وآمِين وإيهِ وهَيْتَ ، والمُضْمَرَاتُ كَقُومِى وقُمْتَ وقُمْتِ وقمتُ ، والإشَارَات كذِى وثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءِ ، والمَوْصُولاَت كالَّذِى والَّتِى والذِينَ والأولاءِ فيمَنْ مَدَّهُ وذَاتُ فِيمَنْ بَنَاهُ وهو الأفْصَح إلا ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ فكالمُثنى ، وأسماء الشَّرْطِ ، وأسماء الاستفهام : كَمَنْ وَمَا وأيْنَ ، إلا أيا فيهما ، وبَعْضُ الظُّرُوفِ كإِذْ والآنَ والأمسِ وحَيْثُ مُثلثاً .

وأقول : لما أنهيتُ القَوْلَ فى المبنياتِ السبعة المختصةِ شَرَعْتُ فى بيان مالا يختص ، وحَصرت ذلك فى نوعين : أحدهما الحروف ، وقدمتها لأنها أقْعَدُ فى باب البناء ، والثانى :

= إليه «قد» حرف تحقيق «وجبت» وجب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «لك» جار ومجرور متعلق بوجب « الجنان » فاعل وجب « وبوئت » الواو عاطفة ، بوىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل « المها » إما منصوب على نزع الخافض ، وإما مفعول ثان لبوىء « العينا » صفة للمها ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا طلحة بن عبيد الله » فإن المنادى هنا ـ وهو طلحة ـ علم مفرد وقد وصف بابن ، وهذا الوصف مضاف إلى علم ، وهو عبيد الله ، وهذا العلم أبو العلم الأول ، والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل ، والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء : الأول : أن هذا الفتح الذى على تاء « طلحة » ليس فتح إعراب ولا فتح بناء ، ولكنه فتح إتباع لما على نون « ابن » لأن الحاجز بينهما فى النطق ليس إلا الباء الساكنة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل ، ولم يذكر سواه من الأوجه ، والوجه الثانى : أن هذا الفتح فتح بناء ؛ لأن الشاعر ركب الموصوف والصفة معاً تركيب خمسة عشر ، فبناهما على فتح الجزءين ثم أدخل عليهما حرف النداء ، واختار هذا الوجه فخر الدين الرازى ، ولم يذكر سواه ، والوجه الثالث : أن هذا الفتح فتح الإعراب ، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله وابن مقحم بينهما ، والمنادى إذا كان مضافا كان حكمه النصب ، وقد اختلف العلماء أيضاً فى ضم « طلحة » وفتحه أيهما أرجح ؟ فذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود ، وقال ابن كيسان : إن الفتح أكثر فى لسان العرب ، وذهب أبو عباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك .

الأسماء غير المتمكنة ، وحصرتُهَا فى سبعة أنواع وفصَّلتها ، ومثلت كلا منها ، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها ؛ فبدأت بما بنى على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم ثنيت بما بنى على الفتح لأنه أخف من غيره ، ثم ثلثت بما بنى على الكسر ، ثم ختمت بما بنى على الضم.

فمثالُ مابنى على السكون من الحروف : هَلْ وَبَلْ وقَدْ وَلَمْ ، ومثالُ مابنى منها على الفتح : ثُمَّ و إنَّ ولعلَّ وليْتَ ، ومثالُ ما بنى منها على الكسرجَيْرِ — بمعنى نَعَمْ — واللام والباء فى قولك « لزَيْدٍ » و « بزَيْدٍ » ولا رابع لهن ، إلا « مِ اللهِ » فى لغة من كسر الميم ، وذلك على القول بحرفيتها ، ومثالُ مابنى منها على الضم : منذُ فى لغة من جَرَّ بها ، وقولهم فى القسم « مُ الله » فيمن ضم الميم ، و « مُنُ الله » فيمن ضم الميم والنون ، ومَنْ قال فيهما وفى « مِ الله » إنها محذوفة من قولهم « أيمُنُ الله » فلايصح ذكرها هنا ؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء ، لا من باب الحروف.

ومثالُ ما بنى على السكون من أسماء الأفعال : صَهْ — بمعنى أُسكت — ومَهْ — بمعنى انكفِفْ — ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم ؛ لأن اكفف يتعدى ومه لايتعدى ، ومثالُ ما بنى منها على الفتح : آمينَ — بمعنى استَجِبْ ، لماثقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح ، كما بنى أيْنَ وكَيْفَ عليه لثقل الياء ، وفيه أربع لغات : إحداها « آمين » بالمد بعد الهمزة من غير إمالة ، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا ، ولكن فيها بُعْدٌ عن القياس ؛ إذ ليس فى اللغة العربية [اسمٌ على] فَاعِيلَ ، و إنما ذلك فى الأسماء الأعجمية كقابيلَ وهابِيلَ ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضُهم أنه أعجمى ، وعلى هذه اللغة قولُه :

٥٥ — [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أبداً] وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قَالَ آميناً

---

٥٥ — نسب قوم هذا البيت لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقدنسبه صاحب اللسان (مادة أ م ن) إلى عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وليس بشىء ، ولا يوجد فى ديوان شعره ، بل إنه لا يوجد فى زيادات الديوان التى جمع فيها الشعر المنحول لعمر.

والثانية كالأولى ، إلا أن الألف ممالة للكسرة بعدها ، رويت عن حمزة والكسائى ، والثالثة « أمِينَ » بقصر الألف على وزن قدير و بصير ، قال :

٥٦ — * أَمِينَ فزادَ اللهُ ما بيننا بُعْدًا *

الإعراب : « يا » حرف نداء « رب » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، « لا » دعائية « تسلبنى » تسلب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، وياء المتكلم مفعول أول لتسلب مبنى على السكون فى محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حبها » حب : مفعول ثان لتسلب ، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « أبدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تسلب « ويرحم » الواو للاستئناف ، يرحم : فعل مضارع « الله » فاعل « عبداً » مفعول به ، وهذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنها دعائية « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد ، والجملة فى محل نصب صفة لعبد « آمينا » اسم فعل أمر ، بمعنى استجب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « آمينا » فإنه جاء به ممدود الألف مخفف الميم .

٥٦ — هذا عجز بيت وصدره قوله :

تَبَاعَدَ مِنِّى فُطْحُلٌ إذْ سَأَلْتُهُ

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « فطحل » بضم الفاء والحاء المهملة أو فتحها وبينهما طاء مهملة ساكنة — هو اسم رجل « سألته » يروى فى مكانه « دعوته » يعنى ليغيثنى من المكروه .

الإعراب : « تباعد » فعل ماض « منى » جار ومجرور متعلق بتباعد « فطحل » فاعل تباعد « إذ » ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب عامله تباعد « سألته » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها « أمين » اسم فعل أمر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زاد » فعل ماض « الله » فاعل زاد « ما » اسم موصول مفعول أول لزاد ، مبنى على السكون فى محل نصب « بيننا » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر ، يقع هو وفاعله جملة لا محل لها صلة الموصول ، وبين مضاف وضمير المتكلم المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه « بعداً » مفعول ثان لزاد .

=

وهذه اللغة أفصح فى القياس ، وأقل فى الاستعمال (١) حتى إن بعضهم أنكرها ، قال صاحب الإكمال : حكى ثعلب القصرَ ، وأنكره غيره ، وقال : إنما جاء مقصوراً فى الشعر ، انتهى ، وانعكس القولُ عن ثعلب على ابن قُرْقُولٍ فقال : أنكر ثعلب القصر إلا فى الشعر ، وصححه غيره ، وقال صاحب التحرير فى شرح مسلم : وقد قال جماعة إن القَصْرَ لم يجىء عن العرب ، وإن البيت إنما هو :

* فآمين زاد الله ما بيننا بعدا! *

والرابعة « آمِّين » بالمدّ وتشديد الميم ، روى ذلك عن الحسن ، والحسين بن الفضل ، وعن جعفر الصادق ، وأنه قال : تأويله قاصِدِين نحوك وأنت أكرم من أن تُخَيب قاصداً ، نقل ذلك عنهم الواحِدِىُّ فى البسيط ، وقال صاحب الإكمال : حكى الداودى تشديد الميم مع المد ، وقال : وهى لغة شاذة ، ولم يعرفها غيره ، انتهى ، قلت : أنكر ثعلب والجوهرى [والجمهور] أن يكون ذلك لغة ، وقالوا : لا نعرف آمِّينَ إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى : (ولا آمِّينَ البَيْتَ الْحَرَامَ) (٢).

ومثالُ ما بنى منها على الكسر إيهِ — بمعنى امْضِ فى حَدِيثِكَ — ولا تقل بمعنى حَدِّثْ كما يقولون : لما بَيَّنْتُ لك فى مَهْ ، وأما قوله :

٥٧ — * إيهٍ أحادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ *

الشاهد فيه : قوله «أمين» حيث جاء مقصوراً ، أى بهمزة واحدة ليس بعدها ألف ، وهو مع ذلك مخفف الميم .

(١) أما أنها فصيحة فى القياس فلأنها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة بعضها قياسى وكثير منها سماعى ، فى حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يجىء عليها شىء من الألفاظ العربية ، ومن العلماء من جعل الأصل فى العربية المقصورة ، وادعى أن الممدوة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة .

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٢

٥٧ — نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير ، ولم يعينوا واحداً من أبناء الأثير ؛ فإنهم ثلاثة رجال من أفذاذ العلماء : أحدهم محدث ، وهو أبو السعادات محمد بن محمد بن عبد الكريم =

فليس بعربى ، وعند الأصمعى أنها لا تستعمل إلا منونَّة ، وخالفوه فى ذلك ، واستدلوا بقول ذى الرمة :

٥٨ — * وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ *

المتوفى فى سنة ٦٠٦ من الهجرة ، وثانيهم مؤرخ ، وهو أبو الحسن على بن محمد، المتوفى فى سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وثالثهم أديب كبير ، وهو ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد، وثلاثتهم لا يحتج بشعرهم ولا بنثرهم على شىء من قواعد اللغة ، وقد قال المؤلف فى رد هذا الشاهد « إنه ليس بعربى » وثمة « ابن أثير » آخر متأخر عن هؤلاء جميعا .

وقد عثرت على بيت صدره هذا الشاهد ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَحْبَابِ أَسْمَارُ *

وقد أنشده على هذا الوجه بيتاً مفرداً شهاب الدين أحمد بن محمد المقرى التلمسانى فى كتابه أزهار الرياض (٦/١) ولم ينسبه إلى أحد ، ورأيته ذكر العجز فى قصيدة طويلة للناصر داود بن المعظم عيسى فى كتابه نفح الطيب (١٦٤/٣ بتحقيقنا) .

اللغة : « نعمان » بفتح النون وسكون العين المهملة — اسم واد فى طريق الطائف يخرج إلى عرفات ، وفيه يقول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ ‏ ‏ بِهِ زَيْنَبٌ فِى نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ

الإعراب : « إيه » اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أحاديث » مفعول به لاسم الفعل ، وهو مضاف ، و « نعمان » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يمنعه من الصرف ؛ لأنه علم على بقعة ، لكنه صرفه بتأويله بالمكان « وساكنه » الواو عاطفة ، ساكن : معطوف على نعمان ، وهو مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى نعمان مضاف إليه .

سبب ذكره : قوله « إيه أحاديث نعمان » فإن إيه اسم فعل أمر ، وهو دال على معنى امض فى حديثك ، وهذا الفعل الذى يؤدى اسم الفعل معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به ، كما سمعت ، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل الذى يقوم هو مقامه : فيكون متعديا إذا كان الفعل متعديا ، ولازما إذا كان الفعل لازما ، ولكن الشاعر فى هذا الشاهد خالف ذلك ؛ فعدى اسم الفعل إلى المفعول به ، مع أن الفعل الذى ناب هو عنه لازم ، فافهم ذلك .

٥٨ — هذا صدر بيت لذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وعجزه قوله :

* وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ *

اللغة : « مابال » أى : ما شأن « البلاقع » جمع بلقع — بزنة جعفر — وهى الخالية من السكان . =

وكان الأصمعيُّ يُخطِّىء ذا الرمة فى ذلك وغيره ، ولا يَحْتَجُّ بكلامه ، ومثالُ ما بنى منها على الضم : هَيْتُ — بمعنى تهيَّأت — قال تعالى : (وَقالَتْ هَيْتُ لكَ)(١) وقيل : المعنى هَلُمَّ لك ؛ فلك : تبيينٌ مثل سَقْياً لكَ(٢) وقرىء مُثَلَّثَةَ التاء ؛ فالكسر على

= الإعراب : «وقفنا» فعل وفاعل «فقلنا» فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على الجملة السابقة «إيه» اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول القول «عن أم» جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، وأم مضاف ، و «سالم» مضاف إليه «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «بال» خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، و «تكليم» مضاف إليه ، وتكليم مضاف و «الديار» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله «البلاقع» صفة للديار ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «إيه» فقد وردت هذه الكلمة غير منونة فى هذا البيت ، وقد اختلف العلماء فى توجيهه ؛ فذهب الأصمعى إلى أنه خطأ ، وأنه لا يجوز ترك التنوين ، وكان الأصمعى يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة ، ولكن العلماء غير الأصمعى صححوا ذلك الذى نطق به ذو الرمة ، وذهبوا إلى أن هذه الكلمة — وهى إيه — معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث ، فإن كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون ، وإن كنت تطلب الزيادة من حديث أى حديث نونت ، ويسمى هذا تنوين التنكير قال ابن سيدة : «والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا عنيت بها النكرة نونت ، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ ، وقد فسر إيه بحدث وعداه كما ترى . وعبارة ابن سيدة صريحة الدلالة على ما ذكرناه من أن لهذه الكلمة استعمالين : أحدهما تنون فيه ، وثانيهما يترك تنوينها ، كما أنه صريح فى أن ترك ذى الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذى يجب فيه حذف التنوين ؛ فهو صريح فى الرد على الأصمعى .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٢٣ .

(٢) اعلم أن فى هذا الموضع أموراً أحب أن أبينها لك بياناً لا لبس فيه عليك ولا غموض :

الأمر الأول : أن العلماء الذين قرأوا القرآن الكريم قد اختلفوا فى قراءة هذه الجملة وهى قوله تعالى : (هيت لك) وأشهر هذه القراءات ثلاث : الأولى قراءة لهشام (هئت لك) بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة ، والثانية قراءة ذكوان (هيت لك) =

أصْلِ التقاء الساكنين ، والفتحُ للتخفيف كما فى أيْنَ وكَيْفَ ، والضمّ تشبيهاً بحَيْثُ ، وقرئ « هِئْتُ » بكسر الهاء وبالهمزة ساكنةً وبضم التاء ، وهو على هذا فعلٌ ماضٍ وفاعل ، من هاء يهاء كشاء يشاء ، أو من هاء يهيء كجاء يجيء .

= بكسر الهاء بعدها ياء مثناة فتاء مضمومة ، والثالثة قراءة (هيت لك) بفتح الهاء وسكون الياء وبعد تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسوة .

الأمر الثانى : فى تخريج علماء النحو لهذه القراءات تخريجا يطابق القواعد العربية فأما القراءة الأولى فلا خلاف بين أحد من النحاة فى أن (هئت) فعل ماض مسند لتاء الفاعل ، كما تقول : جئت ، وكما تقول : شئت ، فهذه التاء ليست من بنية الكلمة ،ولكنها ضمير رفع متصل ، مثل التاء فى ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت ، وما أشبه ذلك و «لك» جار ومجرور متعلق بهاء ، ومعنى هاء على هذا الوجه تهيأ واستعد ، فكأنها قالت : تهيأت لك ، أو استعددت لك

وأما القراءة الثانية فهى مثل القراءة الأولى فى التخريج والإعراب ، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة ، وهذا جار على لغة أهل الحجاز ؛ فإنهم يقولون فى ذئب : ذيب ، وفى بئر : بير ، وفى سؤل : سول ، وفى مؤق : موق ، وفى رأل : رال ، وفى شأن : شان ، وهكذا .

وأما القراءة الثالثة فقد اختلف النحاة فى تخريجها ، ولهم فى ذلك رأيان : الرأى الأول أن « هيت » اسم فعل ماض ، ومعناه تهيأت واستعددت ، وهذه التاء من بنية الكلمة ، وليست ضميرا كما كانت فى تخريج القراءتين الأولى والثانية ، و «لك» جار ومجرور متعلق باسم الفعل الماضى . والرأى الثانى : أن «هيت» اسم فعل أمر معناه أقبل ، مثل هلم وتعال ، والتاء من بنية الكلمة أيضا ، وليست ضميرا كما كانت فى تخريج القراءتين الأولى والثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلا ؛ فيكون التقدير : أقول لك ، وكأنها بعد أن أمرت يوسف بالمجيء والإقبال عليها قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس له ؛ فقالت له : إنما أقول لك ، ويجوز أن يكون المحذوف الذى يتعلق به الجار والمجرور اسما ؛ فيكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إرادتى أو رغبتى كائنة لك ، أودعائى كائن لك .

الأمر الثالث : فى بيان لام التبيين التى أشار إليها المؤلف ، وذلك أن لام التبيين على ثلاثة أنواع : النوع الأول : اللام التى تبين الفاعل من المفعول وتميز أحدهما من الآخر =

ومثالُ مابنى من المضمرات على السكون : قُومى وقُوما وقومُوا ، ومثالُ مابنى منها على الفتح : قمتَ للمخاطب المذكَّر ، ومثالُ مابنى منها على الكسر : قمتِ للمخاطبة ، ومثالُ مابنى منها على الضم : قمتُ للمتكلم .

ومثالُ ما بنى على السكون من اسماء الإشارة : ذا للمذكر وذى للمؤنث ، ومثالُ ما بنى على الفتح : ثَمَّ ـ بفتح الثاء ـ إشارة إلى المكان البعيد ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ ﴾ (١) أى وأزلفنا الآخرين هُنَالك ، أى : قَرَّبناهم ، ومثالُ ما بنى منها على الكسرة : هؤلاء ، ومثالُ ما بنى منها على الضم ماحكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون : هؤلاءُ ـ بالضم ـ فلذلك ذكرت هؤلاء فى المقدمة مرتين : أولاهما تضبط بالكسر ، والثانية بالضم .

ومثالُ مابنى على السكون من الموصولات : الذى والتى ومَنْ وما ، ومثالُ ما بنى على الفتح : الَّذِينَ ، ومثال مابنى منها على الكسر : الألاءِ ـ بالمد ـ لغة فى الألى بمعنى لذين ، قال الشاعر :

٥٩ — أبَى اللهُ للشُّمِّ الألاءِ كأنَّهُمْ سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً صِقَالَهَا

= ومثلها قولك : ما أحبنى لفلان ، وقولك : ما أبغضنى لفلان ؛ فالعبارة الأولى معناها أنك تحب فلاناحبا شديداً ، والعبارة الثانية معناها أنك تبغضه بغضاشديداً ، فاللام داخلة على المفعول وما قبله فاعل ، فإذا أردت أن فلانا يحبك حبا شديدا قلت : ما أحبنى إلى فلان ، وإذا أردت أن فلاناً يبغضك بغضا شديدا قلت : ما أبغضنى إلى فلان ، فاللام فى العبارتين الأولين كانت للتفرقة بين الفاعل والمفعول والتميز بينهما ، والنوع الثانى : اللام التى تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، والنوع الثالث : اللام التى تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، عكس الذى قبله ، ومثاله قولهم : سقيا لك ، ورحمة لك ، وما أشبه ذلك ، واللام التى تبين الفاعل من المفعول تكون متعلقة بمذكور ؛ فقولك « ما أبغضنى لفلان » اللام فيه متعلقة بأبغض واللام التى تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالأخرى تكون متعلقة بمحذوف كالذى ذكرناه فى بيان الرأى الثانى فى توجيه القراءة الثالثة من الآية الكريمة ، وفى هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه .

(١) من سورة الشعراء الآية ٦٤ .

٥٩ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، وهو المعروف بكثير عزة .

اللغة : « الشم » بالضم ـ جمع أشم ، مأخوذ من الشمم ـ بفتح الشين والميم ـ وهو =

ومثالُ ما بنى منها على الضم ذات بمعنى الَّتِي، وذلك فى لغة بعض طيء، وحكى الفَرَّاء أنه سمع بعض السُّؤَّال يقول فى المسجد الجامع: « بالفضل ذو فَضَّلَكم اللهُ بِهْ والكرامةِ ذاتِ أكرمكم الله بَهْ» بضم ذات مع أنها صفة للكرامة: أى أسألكم بالفضل، وقوله « بَهْ » بفتح الباء، وأصله « بِهَا » فحُذِفَتْ الألفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

***

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذين وتين واللذين واللتين، فذكرتُ

= استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير فى أرنبته، والعرب تعد ذلك من علامات السؤدد فى الرجال، انظر إلى قول حسان بن ثابت يمدح بنى جفنة:

بيضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ ... شُمُّ الأنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ

« القين » الحداد « صقالها » أراد صنعتها، وإجادته إياه معناه إحسانها وإحكامها.

المعنى: يصف قوما بأن الله تعالى عصمهم من فعل السوء، وجنبهم صفات الشر؛ فيقول: لقد أبى الله تعالى لهؤلاء الناس ذوى السؤدد والمكارم أن يأتوا منكرا، أو يفعلوا فعلا يلامون عليه.

الإعراب: « أبى الله » فعل وفاعله، والمفعول محذوف، والتقدير أبى الله فعل الشر « للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الألاء » اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم، مبنى على الكسر فى محل جر « كأنهم » كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير اسمه « سيوف » خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها صلة الألاء « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل أجاد « يوما » ظرف زمان منصوب بأجاد « صقالها » صقال: مفعول به لأجاد، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من أجاد وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لسيوف.

الشاهد فيه: قوله « الألاء » فإنه اسم موصول بمعنى الذين، وهو مبنى على الكسر، والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيئان: أولهما أن الموصوف به جمع تكسير لمذكر وهو الشم؛ لأنه جمع أشم، والثانى تعبيره فى الصلة بضمير المذكرين، وذلك فى قوله « كأنهم سيوف » وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو نص فيه فى تذكيره وتأنيثه، وفى إفراده وتثنيته وجمعه.

أنهما كالمثنى ، وأعنى بذلك أنهما معربان : بالألف رفعاً ، وبالياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً ، كما أن الزَّيْدَيْنِ والرَّجُلَيْنِ كذلك ، وفُهِم من قولى « كالمثنى » أنهما ليسا مثنيين حقيقة ، وهو كذلك ؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يُثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو ، ألا ترى أنهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياعُ والتنكيرُ جازت تثنيتهما ، ولهذا قلت : « الزيدان والعَمْران » فأدخلت عليهما حرفَ التعريف ، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما ، وذا والذى لا يقبلان التنكير ؛ لأن تعريف ذا بالإشارة ، وتعريف « الذى » بالصِّلَةِ ، وهما ملازمان لذا والذى ؛ فدل ذلك على أن ذَيْنِ واللَّذَيْنِ ونحوهما أسماء تثنية ، بمنزلة قولك : هما ، وأنتما ، وليسا بتثنية حقيقة ، ولهذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك فى هما وأنتما .

***

فإن قلت : فهلا استثنيت من الموصولات « أيًّا » أيضا فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً ؟

قلت : قد علم مما قدمت أن « أيّا » مبنية فى هذه الحالة ، معربة فيما عداها ؛ فلم أحتج إلى إعادته .

***

ومثالُ المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون : مَنْ ، وما ، ومثالُ المبنى منهما على الفتح : أينَ ، وأيَّانَ ، وليس فيهما ما بنى على كسر ولا ضم فأذكره .

***

فإن قلت : فإن من أسماء الشرط « حَيْثُمَا » وهى مبنية على الضم .

قلت : المبنى على الضم حيثُ ، واسم الشرط إنما هو حيثما ، فلما اتصلت بحيث وصارت جزءاً منها ؛ فالضم فى حَشْو الكلمة ، لا فى آخرها .

***

واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام « أيا » ؛ فإنها معربة فيهما مطلقاً

بإجماع ، مثالُ الاستفهامية فى الرفع قوله تعالى : (أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا)[(١)] (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا)[(٢)] ومثالُها فى النصب (فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ)[(٣)] (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)[(٤)] فأيكم فيهما مبتدأ ، وأيَّ من قوله (أيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) مفعول به لتنكرون ، وأى من قوله تعالى (أيَّ مُنْقَلَبٍ) مفعول مطلق لينقلبون ، وليست مفعولا به لسيعلم ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومثالهـا فى الخفض (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ)[(٥)] وأى فى هـذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلا ؛ لأنها مبتدأ ، والباء زائدة ، والأصل أيُّكم المفتونُ[(٦)] ، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون ؛ لأنهما تنازعاها ، وهما مُعلَّقان عن العمـل بالاستفهام ، وفى الآية مباحث أخر .

* * *

---

(١) من سورة النمل من الآية ٣٨ (٢) من سورة التوبة من الآية ٢٤

(٣) من سورة غافر من الآية ٨١ (٤) من سورة الشعراء من الآية ٢٢٧

(٥) من سورة القلم ، الآيتان ٥ و ٦

(٦) هذا الإعراب الذى ذكره المؤلف هو إعراب سيبويه شيخ النحاة لهذه الآية الكريمة ، وعليه يكون (المفتون) اسم مفعول كما هو الظاهر ، ويكون الاستفهام عمن وقعت عليه الفتنة ، فكان بعضهم يقول لبعض : أى امرىء منكم أثرت فيه دعاية هذا المدعى للنبوة فجعلته يترك دين آبائه إلى دينه ؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن البـاء أصلية ، وأى : مجرور بها لفظاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، ثم اختلف النقل عنه فى معنى الباء ؛ فنقل عنه قوم أنه يقول : إن معنى الباء السببية ، وعلى هذا يكون المفتون مصدراً بمعنى الفتنة ، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : بسبب أيكم وقعت الفتنة ؟ ومجىء المصدر على زنة مفعول مما أثبته الأخفش ، ومثـل له بالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول : بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل ؛ ونقل عنه قوم آخرون : أن الباء بمعنى فى التى للظرفية ، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيبويه ؛ وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : فى أى طائفة من طوائفكم هذا الذى وقعت الفتنة عليه ؟

ومثالُ الظرف المبـنى على السكون « إذْ » وهو ظرف لِمَا مضى من الزمان ، ويُضافُ لكل من الجملتين ، نحو : (وَاذْكُرُوا إذ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)(١) (وَاذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً)(٢) [(وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إذْ ظَلَمْتُمْ)](٣) وتأتى ظرفاً لما يستقبل نحو (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأغْلَالُ فِى أَعْنَاقِهِمْ)(٤) وقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)(٥) بعـد قوله سبحانه : (إذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ)(٦) وتأتى للتعليل ، نحو (وَإذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إلاَّ اللهَ فَأْوُوا إلى الْكَهْفِ)(٧) أى : ولأجـل اعتزالكم إياهم ، والاستثناء فى الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ، ومنقطع إن كانوا يخُصُّون غيْرَ الله سبحانه بالعبادة ، وكذلك البحث فى قوله تعـالى : (قال أَفرأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ، أَنْتُم وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ ، فَإنَّهُمْ عَدُوٌّ لِى إلاَّ رَبَّ العَالَمِينَ)(٨) وتأتى للمفاجأة ، كقوله :

٦٠ — اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيراً وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

---

(١) من سورة الأنفال من الآية ٢٦ (٢) من سورة الأعراف من الآية ٨٦

(٣) من سورة الزخرف من الآية ٣٩ (٤) من سورة غافر من الآيتين ٧٠ و ٧١

(٥) من سورة الزلزلة من الآية ٤ (٦) من سورة الزلزلة من الآية ١

(٧) من سورة الكهف من الآية ١٦ (٨) من سورة الشعراء الآيات ٧٥ — ٧٧

٦٠ — نسبوا هذا البيت إلى عنبر بن لبيد العذرى .

اللغة : « مياسير » جمع ميسور بمعنى اليسر ، بدليل مقابلته بالعسر ، وفى هذا اللفظ فائدتان : الأولى أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجىء المصدر على زنة اسم مفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية ، والثانية أنه يدل على جواز جمع المصـدر ، ألا ترى أنه جمع ميسورا على مياسير كما يجمع مجنون على مجانين

الإعراب : « استقدر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الله» منصوب على التعظيم «خيرا» منصوب على نزع الخافض «وارضين» الواو عاطفة ، ارض : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «به» جار ومجرور متعلق بارض «فبينما» الفاء للتعليل =

ومثالُ المبنى منها على الفتح « الآنَ » وهو اسمٌ لزمنٍ حَضَر جميعهُ أو بعضُه ؛ فالأول نحوقوله تعالى : (الآنَ جِئْتَ بالْحَقِّ)[١] وفى هذه الآية حذفُ الصفةِ ، أى بالحق الواضح . ولولا أن المعنى على هذا لـكفروا لمفهوم هذه المقالة[٢] ، والثانى نحوُ قوله تعالى (فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ)[٣] وقد تعُرِّب ، كقوله :

= بين : ظرف مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه محذوف ، وما : زائدة « العسر » مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقدير الـكلام فبينما العسر حاصل مثلا « إذ » كلمة دالة على المفاجأة ، وقد اختلف فيها ، فقيل : هى حرف ، وقيل: ظرف مكان ، وقيل : هى ظرف زمان ، وعلى القول بأنها ظرف قيل : هى بدل من بين ، وقيل : متعلق بما بعده ؛ لأنه غير مضاف إليه « دارت » دار : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مياسير » فاعل دارت .

الشاهد فيه : قوله « إذ » فإنها كلمة دالة على المفاجأة ، ألا ترى أن معنى البيت فبين الأوقات التى العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير ، وقد بينا فى إعراب البيت خلافا للعلماء فى هذه الـكلمة فاحفظه يرشدك الله .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧١ .

(٢) منطوق هذه العبارة بدون تقدير وصف أن موسى عليه السلام قد جاءهم فى وقت التكلم بالحق الذى يجب الإيمان به ، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك ليس بحق ، وهذا كفر لا شبهة فيه ؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول لا يأتى فى وقت من الأوقات إلا بالحق الذى يجب الإيمان به ، فإن قدرنا الوصف الذى قدره المؤلف كان المفهوم من العبارة أنه قبل وقت التكلم كان آتياً بالحق أيضا ، لـكن هذا الحق الذى كان يأتى به لم يكن واضحاً ظاهر المعنى لعقولهم ، وهذا لا كفر فيه ؛ لأن نقصه ليس راجعاً إلى ما جاء به الرسول ، وإنما نقصه راجع إلى عقولهم .

هذا كله عند من يعتبر المفهوم اعتبار المنطوق ، فأما من لا يرون اعتبار المفهوم فلا يلتزمون هذا التقدير ، والمسألة خلافية بين علماء الأصول ، وهذه العجالة لا تتسع لذكر مقالاتهم وأدلتها .

(٣) من سورة الجن ، من الآية ٩ .

٦١ — لِسَلْمَى بِذَاتِ الخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا ... وأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آيَاتُهَا سَطْرُ
كأنَّهُمَا مِلآنِ لم يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

---

٦١ — هذان البيتان لأبى صخر الهذلى ، من قصيدته التى يقول فيها :

وإنِّى لتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انتفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١١٠) الذى يأتى فى باب المفعول لأجله ، ومن هذه القصيدة أيضاً قوله :

أَمَا والَّذِى أَبْكَى وَأَضْحَكَ ، والَّذِى ... أَمَاتَ وأَحْيَا ، والَّذِى أَمْرُهُ الأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِى أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى ... أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ
فَيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِىَ المَدَى ... وزِدْتَ على مالَمْ يَكُنْ بَلَغَ الهَجْرُ
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِى جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ ... وَيَا سَلْوَةَ الأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الحَشْرُ

اللغة : « ذات الخال » اسم مكان ، ومثله « ذات الجزع » وقوله « آياتها سطر » أى : علاماتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذى ينمقه الكاتب ، وشعراء هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيراً ما يشبهون آثار الديار بالكتابة ؛ ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى فى مطلع قصيدة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ... ةِ يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الحِمْيَرِىّْ

الإعراب : « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار الآتى ، وذات مضاف ،و « الخال » مضاف إليه « دار » مبتدأ مؤخر « عرفتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع صفة لدار « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوفة على دار ، أو مبتدأ أول « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى ، وذات مضاف ، و« الجزع » مضاف إليه « آياتها » آيات : مبتدأ ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «سطر » خبر المبتدأ الذى هو آيات ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة ثانية لأخرى، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ « كأنهما » كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد على الدارين اسمه « ملآن » جار ومجرور ، وأصله من الآن ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن « لم » نافية جازمة « يتغيرا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر ثان لكأن « وقد » الواو للحال ، قد : حرف =

أصله «كأنهما من الآن» فحذف نون «مِنْ» ؛ لالتقائها ساكنة مع لام «الآن»[1] ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالبُ ، وأعرب «الآن» فخفضه بالكسرة .

ومثالُ ما بنى منها على الكسر «أمْسِ» وقد مضى شرحه ، وإنما ذكرتُه هنالكَ لشبهه بمسألة حَذَامِ فى اختلاف الحجازيين والتميميين فيه ، وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة لأنه كلمة بعينها ، وليس فرداً داخلا تحت قاعدة كلية .

= تحقيق «مر» فعل ماض «للدارين» جار ومجرور متعلق بمر «من بعدنا» الجار والمجرور متعلق بمر أيضاً ، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه «عصر» فاعل مر ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «ملآن» حيث أعرب «الآن» فجاء به متأثراً بالعامل الذى هو حرف الجر ؛ إذ الأصل «من الآن» وقد بين المؤلف علة حذف نون من .

هذا ، وأول بيتى الشاهد يروى على غير الوجه الذى أنشده المؤلف فيروى هكذا :

لِلَيْلَى بذَاتِ البَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وأُخْرَى بذَاتِ الجَيْشِ آيَاتها سَطْرُ

(١) لذلك نظائر فى كلام العرب قداماهم ومحدثيهم ؛ فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

وتَعْلَمُ أنَّ لَهَا عِنْدَنَا ذَخَائِرَ مِلْحُبِّ لا تظهَرُ

أراد «من الحب» فحذف النون ، ومنه قول القتال الكلابى :

وَمَا أنسَ مِلْأشْيَاءِ لاَ أنسَ نِسْوَةً طَوَالِعَ مِنْ حَوْضَى وَقَدْ جَنَحَ العَصْرُ

أراد «من الأشياء» فحذف النون ، ومن ذلك قول أبى الطيب المتنبى :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنِّ فِى زِىِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الجِمَالِ

أراد «من الجن» فحذف النون ، ومن ذلك قول النابغة الجعدى :

وَلَقَدْ شَهِدْتُ عُكَاظَ قَبْلَ مَحَلِّهَا فِيهَا ، وَكُنْتُ أُعَدُّ مِلْفِتْيَانِ

أراد «من الفتيان» فحذف النون ، ومن ذلك قول النابغة الجعدى فى نفس القصيدة التى منها البيت السابق :

وَلَبِسْتُ مِلْإسْلاَمِ ثَوْباً وَاسِعاً مِنْ سَيْبِ لاَ حَرِمٍ وَلاَ مَنَّانِ

أراد «من الإسلام» فحذف النون ، وربما حذفوا من «على» الجارة لامها والألف التى بعدها وذلك كما وقع فى قول أبى السمال الأسدى ، واسمه سمعان بن هبيرة :

وَالْمَوْتُ خَيْرٌ لِلْفَتَى مِنْ حَيَاتِهِ بِدَارَةِ ذلٍّ عَلْبَلاَيَا يُوَقَّرُ

أراد «على البلايا» فحذف الألف لالتقاء الساكنين ، ولم يكتف بهذا فحذف اللام قبلها .

ومثالُ ما بنى منها على الضم « حَيْثُ » وهو ظرف مكان يضاف للجملتين ، وربما أضيف لمفردٍ ، كقوله :

٦٢ — * أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعا *

وقد يفتح ، وقد يكسر ، وبعضهم يعربُهُ ، وقرئ (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ من حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ)(١) بالكسر ، فيحتمل الإعراب والبناء(٢) .

---

٦٢ — هذا الشاهد من الشواهد التى لم نطلع لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قوله :

* نَجْماً يُضِىءُ كالشِّهَابِ لَامِعَا *

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه « الشهاب » الشعلة من النار .

الإعراب : « أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب ، وعامله قوله ترى ، وهو مضاف ، و « سهيل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طالعا » حال من سهيل المجرور بالإضافة ، ومجىء الحال من المضاف إليه فى غير المواضع الثلاثة المحفوظة قليل ، ولكنه يقع فى الشعر « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره أمدح « يضىء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة فى محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله يضىء ، أو هو متعلق بيضىء « لامعا » حال من فاعل يضىء ، وهو حال مؤكدة ؛ لانفهام معناه مما قبله .

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة ، وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية ، وقد أجاز الكسائى إضافة حيث إلى المفرد ، واستدل بهذا الشاهد ، وبقول الآخر :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بعدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِى حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ

ونحوهما ؛ ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذى رواه المؤلف تبعا للكسائى ، فرواه « حيث سهيل طالع » على أن قوله « سهيل » مبتدأ ، وقوله « طالع » خبره ، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره ، لكن نصب المصراع الثانى يبعد هذه الرواية ، فافهم ذلك والله يرشدك .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٢ — ومن سورة القلم ، من الآية ٤٤ .

(٢) فإذا قدرتها معربة كانت حيث مجرورة بمن ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة . وإذا قدرتها مبنية كانت حيث مبنية على الكسر كأمس فى محل جر .

ثم قلت : بابٌ — ٱلِاسْمُ نَـكِرَةٌ وَهُوَ مَا يَقْبَلُ رُبَّ .

وأقول : ينقسم الاسم ـ بحسب التنكير والتعريف ـ إلى قسمين : نكرةٍ ، وهو الأصل ، ولهذا قدمته ، ومَعْرِفَةٍ ، وهو الفرع ، ولهذا أخرته .

وعلامة النكرة: أن تقبل دخول «رُبَّ» عليها، نحو رجل وغلام، تقول: «رُبَّ رَجُلٍ» و « رُبَّ غُلَامٍ » وبهذا استدل على أن «مَنْ» و«مَا» قد يَقَعَانِ نكرتين ، كقوله :

٦٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ   قَدْ تَمَـنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

---

٦٣ — هذا البيت من كلام سويد بن أبى كاهل بن حارثة اليشكرى ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٣) ومطلع القصيدة قوله :

بَسَطَتْ رَابِعَـةُ الحَبْلَ لَنَا   فَوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا ما اتَّسَعْ

حُرَّةٌ تَجْلُو شَتِيتًـا وَاضِحًا   كَشُعَاعِ الْبَرْقِ فِى الغَيْمِ سَطَعْ

اللغة : « رابعة » اسم امرأة «الحبل» أراد به المودة والمحبة ، وبسطها أراد به أنها أقامت مودتها على خير حال ؛ لأن الذى يمد لك الحبل يجرى على هواك ويوافق رغبتك « ما اتسع » ما : هى المصدرية الظرفية ، أراد مدة استقامة أمر ودادها « حرة » يريد هى حرة «شتيتا» أراد به ثغراً مفلج الأسنان فى حسن «أنضجت» هو كناية عن نهاية الكمد الذى يحدثه فى قلبه ، أو هو استعارة ، شبه تحسير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذى يؤكل.

الإعراب : «رب» حرف جر شبيه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان مبتدأ ، مبنى على السكون ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وفاعل «غيظا» تمييز محول من المفعول ، أو مفعول لأجله «قلبه» قلب : مفعول به لأنضج ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل رفع صفة لمن «قد» حرف تحقيق «تمنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «لى» جار ومجرور متعلق بقوله تمنى «موتا» مفعول به لتمنى «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يطع» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة «لم يطع» فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعليه تكون جملة « قد تمنى » فى محل رفع أو جر صفة لمن . ولا مانع من جعل جملة « قد تمنى » فى محل رفع خبر من ، وجملة « لم يطع » فى محل رفع خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله «رب من» حيث استعمل «من» فيه نكرة ووصفها بجملة «أنضجت» =

وقوله :

٦٤ — لا تَضِيقَنَّ بالأمُورِ فَقَدْ تُكْـشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَـكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأمْـرِ لَهُ فَرْجَـةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فدخلت « رُبَّ » عليهما ، ولا تدخل إلا على النكرات ؛ فعلم أن المعنى رُبَّ شَخْصٍ أنضجت قلبه غيظاً ، وربَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس .

= أو بجملة « قد تمنى » فى بعض وجوه الإعراب التى قدمنا ذكرها ، والدليل على كونها نكرة دخول « رب » عليها ؛ لأن رب لا تجر إلا النكرات ، ومن العلماء من يروى صدر البيت :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

وعليه لا شاهد فى البيت ، و« ما » فى هذه الرواية حرف يكف « رب » عن جر ما بعدها ويجيز دخولها على الجمل .

٦٤ — ينسب هـذا الشاهد إلى أمية بن أبى الصلت ، وينسب لأبى قيس اليهودى ، وينسب لابن صرمة الأنصارى ، وينسب إلى حنيف بن عمير اليشكرى ، وينسب لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٥) .

الإعراب : « لا » ناهية « تضيقن » تضيق : فعل مضارع مبنى على الفتح فى محل جزم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالأمور » جار ومجرور متعلق بتضيق « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تـكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول « غماؤها » غماء : نائب فاعل تكشف ، وغماء مضاف والضمير مضاف إليه « بغير » جار ومجرور متعلق بتكشف ، وغير مضاف ، و « احتيال » مضاف إليه « ربما » رب : حرف جر شبيه بالزائد ، وما : نـكرة بمعنى شيء مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع بالابتداء « تكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع أو جر ، وعلى الوجهين هى صفة لما « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتـكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو ما ، وقال كثيرون : هذه الجملة فى محل جر صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأل الجنسية فهو فى قوة النـكرة « كحل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و « العقال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ربما » حيث استعمل « ما » نـكرة موصوفة ؛ بدليل دخول « رب » عليها ؛ لأن رب لا يكون مجرورها إلا نـكرة ، ولا يجوز لك أن تزعم أن « ما » فى هذا الشاهد حرف يكف رب عن جر ما بعدها ؛ لأنها اسم ألبته ؛ بدليل عود الضمير فى قوله « له » كما أنه يعود عليهـا ضمير منصوب بتكره ، وقد علمت أن الضمير لا يعود إلا على الاسم .

فإن قلت : فإنك تقول : « رُبَّهُ رجلا » ، قال الشاعر :

٦٥ — رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلىٰ مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

٦٥ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٩٣) .

اللغة : «فتية» جمع فتى «دائباً» ملحاً ، وهو اسم فاعل من قولهم : دأب على الأمر يدأب دأبا ــ بفتح الدال والهمزة ــ ودءوباً ، إذا لزمه وثابر على فعله .

الإعراب : «ربه» رب : حرف جر شبيه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب ، وفى محل رفع بالابتداء «فتية» تمييز للضمير ، منصوب بالفتحة الظاهرة «دعوت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «إلى» حرف جر «ما» اسم موصول مبنى السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعا «يورث» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى «ما» وهو فاعل «المجد» مفعول به ليورث ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فأجابوا» الفاء عاطفة، أجابوا : فعل وفاعل ،والجملة فى محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله «ربه فتية» حيث دخلت رب على الضمير ؛ فدل ظاهر ذلك على أن قولنا « إن رب لا تجر إلا النكرات » غير صحيح ؛ لأن الضمير معرفة ، بل هو أعرف المعارف ، وقد دخلت عليه رب ، وقد أجاب المؤلف عن هذا بأن الضمير ههنا ليس معرفة ، فضلا على أن يكون أعرف المعارف ، وإنما هو نكرة ، والدليل على ذلك أنه عائد إلى نكرة وهى قوله فتية ، والضمير إذا عاد إلى نكرة فهو نكرة .

وهذا الذى اختاره المؤلف من أن الضمير فى هذا الموضع نكرة لعوده على نكرة ليس هو مارجحه ابن مالك ولا هو مذهب البصريين الذى اعتاد العلماء أن ينصروه ، والراجح عندهم تسليم أن هذا الضمير معرفة ، وادعاء أن دخول رب على الضمير شاذ لايقاس عليه، وهذا هو الذى ذكره ابن مالك بقوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَىٰ نَزْرٌ ، كَذَا كَهَا ونحوُهُ أتَى

والقول بأن الضمير الذى يعود إلى نكرة نكرة والضمير الذى يعود إلى معرفة يكون معرفة هو قول جمهور الكوفيين .

وقد استوفى المؤلف ذكر مذاهب النحاة فى هذه المسألة ــ وإن كان لم يذكر أدلة فريق منهم ــ فلا حاجة بنا إلى أن نذكر لك شيئاً عنها ، وبخاصة إذا كان مبنى هذا الشرح على الإيجاز

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه ربّ ، فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات .

قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة ، بل هو نكرة ؛ وذلك لأن الضمير فى المثالِ والبيتِ راجعٌ إلى ما بعده : من قولك « رَجُلا » وقول الشاعر « فتيةً » ، وهما نكرتان ، وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع إلى النكرة : هل هو نكرة أو معرفة؟ على مذاهب ثلاثة : أحدها أنه نكرة مطلقاً ، والثانى : أنه معرفة مطلقاً ، والثالث : أن النكرة التى يرجع إليها ذلك الضميرُ إما أن تكون واجبة التنكير ، أو جائزته : فإن كانت واجبة التنكير كما فى المثال والبيت فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزته كما فى قولك « جاءنى رجل فأكرمته » فالضمير معرفة ، وإنما كانت النكرةُ فى المثالِ والبيتِ واجبةَ التنكيرِ لأنها تمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما كانت فى قولك « جاءنى رجل فأكرمته » جائزة التنكير لأنها فاعل ، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة ، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة ، تقول : « جاءنى رجل » و « جاءنى زيدٌ » .

***

ثم قلت : وَمَعْرِفَةٌ ، وَهِىَ سِتَّةٌ : أَحَدُهَا المُضْمَرُ ، وَهُوَ : مَادَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ .

وأقول : أنواعُ المعارفِ ستةٌ :

أحدها : المضمر ، ويسمى « الضَّمير » أيضاً ، ويُسَمِّيه الكوفيون : الكناية ، والمكنيَّ ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح .

وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحنُ ، أو مخاطَبٍ نحو أنتَ وأنْتُمَا ، أو غائبٍ نحو هُوَ وهُمَا .

وإنما سمى مُضْمَراً من قولهم « أضمرتُ الشىء » إذا سَتَرْتَه وأخْفَيْته ، ومنه قولهمُ « أضمَرْتُ الشَّىءَ فى نفسى » أو من الضُّمُور ، وهو الهُزَالُ ؛ لأنه فى الغالب قليل الحروفِ ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مَهْمُوسة — وهى التاء والكاف والهاء — والهمس : هو الصَّوْتُ الخَفِىُّ .

فإن قلت : يَرِدُ على الحد الذى ذكرته للمضمر الكافُ من «ذلكَ» فإنها دالَّةٌ على المخاطب ، وليست ضميراً باتفاق البصريين ، وإنما هى حرف لا محل له من الإعراب .

قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطَبِ ، وإنما هى دالة على الخِطَابِ ؛ فهى حرف دال على مَعْنًى ، ولا دلالة له على الذات ألبتة ، وكذلك أيضاً الياء فى «إياى» والكاف فى «إياك» والهاء فى «إياه» ليست مُضْمَرَاتٍ ، وإنما هى ـ على الصحيح ـ حروفٌ دالة على مجرد التكلّمِ والخطاب والغيبة ، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هى « إيا » ولـكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيانَ من عَنَوْا به احْتاجَ إلى قرينةٍ تتصل به تُبَيِّنُ المَعنى المرادَ منه .

***

ثم أتبعت قولى « غائب » بأن قلت :

مَعْلُومٍ نَحْوُ (إنَّا أنزَلْنَاهُ) أو مُتقدِّمٍ مُطلقاً ، نحوُ (وَالقمرَ قدَّرْنَاهُ) أو لفظاً لا رُتْبةً نحْوُ (وَإذِ ابْتَلَى إبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) أو نِيةً نحْوُ (فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) أو مُؤخَّرٍ فى نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (وَقَالُوا مَا هِىَ إلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنيَا) و « نِعْمَ رَجُلاً زيْدٌ » و « رُبَّهُ رَجُلاً » و « قَامَا وَقعَدَ أخوَاكَ » و « ضَرَبْتُهُ زَيْداً » ، ونحو قوله :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ *

والأصحُّ أن هذا ضرورةٌ .

وأقول : لابد للضمير من مُفَسِّرٍ يُبَيِّنُ مايرادبه ، فإن كان لمتكلم أو مخاطَب فمفسره حُضُورُ مَنْ هُوَ له ، وإن كان لغائب فمفسره نوعان : لفظٌ ، وغيره ، والثانى نحو (إنَّا أنزَلْنَاهُ)[1] أى : القرآنَ ، وفى ذلك شهادة له بالنَّبَاهة وأنه غنىٌّ عن التفسير ، والأول نوعان : غالبٌ ، وغيره ؛ فالغالب أن يكون متقدماً ، وتقدُّمُهُ على ثلاثة أنواع : تَقَدُّم

---

(١) من سورة القدر ، من الآية ١ .

فى اللفظ والتقدير ، وإليه الإشارة بقولى « مُطْلَقاً » وذلك نحو (وَالْقَمرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)(١) والمعنى قدرنا له منازل ، فحذف الخافض ، أو التقدير ذا منازل ، فحذف المضاف ، وانتصابَ « ذا » إما على الحال ، أو على أنه مفعول ثان لتضمين (قدرناه) معنى صيَّرْناه ؛ وتَقَدُّمٍ فى اللفظ دون التقدير ، نحو (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)(٢) وتقدمٍ فى التقدير ، دون اللفظ ، نحو (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)(٣) لأن «إبراهيم» مفعول فهو فى نية التأخير ، و « موسى » فاعل فهو فى نية التقديم ، وقيل : إن فاعل « أوجس » ضمير مستتر ، وإن « موسى » بدل منه ؛ فلا دليل فى الآية .

والنوع الثانى : أن يكون مُؤَخَّراً فى اللفظ والرتبة ، وهو محصور فى سبعة أبواب :

أحدها : بابُ ضمير الشأن ، نحو « هُوَ — أوهِيَ — زَيْدٌ قَائِمٌ » أى : الشأنُ والحديثُ أو القصةُ ، فإنه مُفَسَّرٌ بالجملة بعده ؛ فإنها نفسُ الحديثِ والقصة ، ومنه : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(٤) (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)(٥) .

والثانى : أن يكون مُخْبَراً عنه بمفسِّره ، نحو (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا)(٦) أى : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا .

والثالث : الضمير فى باب « نِعْمَ » نحو « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » و (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)(٧) فإنه مفسَّر بالتمييز .

والرابع : مجرور « رُبَّ » نحو « رُبَّهُ رَجُلاً » ؛ فإنه مفسَّر بالتمييز قطعاً .

والخامس : الضمير فى باب التنازع إذا أعملتَ الثانى واحتاج الأولُ إلى مرفوعٍ ، نحو « قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » ؛ فإن الألف راجعة إلى الأخوين .

---

(١) من سورة يس ، من الآية ٣٩ . (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ .
(٣) من سورة طه ، من الآية ٦٧ . (٤) من سورة الإخلاص ، الآية ١ .
(٥) من سورة الحج ، من الآية ٤٦ . (٦) من سورة الجاثية ، من الآية ٢٤
(٧) من سورة الكهف ، من الآية ٥٠ .

والسادس : الضمير المُبْدَلُ منه ما بعده ، كقولك فى ابتداء الكلام : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » وقول بعضهم : « اللّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » .

والسابع : الضمير المتصل بالفاعل المقدَّمِ على المفعول المؤخَّرِ ، وهو ضرورة على الأصح ، كقوله :

٦٦ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

---

٦٦ — اختلفوا فى نسبة هذا البيت ؛ فقال قوم : هو لأبى الأسود الدؤلى يهجو عدى ابن حاتم الطائى ، وقال آخرون : للنابغة — أى الجعدى — وقال قوم : لعبد الله ابن همارق ، ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعاً ؛ فإنه قد روى بروايات مختلفة ؛ مما يدلّ على أنه قد وقع فى شعر أكثر من واحد ، وقد أنشد هذا البيت المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٢٠) ، وابن عقيل (رقم ١٥٣) ، والأشمونى فى باب الفاعل (رقم ٢٨٠) .

الإعراب : « جزى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف لا محل له من الإعراب « ربه » رب : فاعل جزى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ورب مضاف والضمير الذى للغائب العائد على عدى مضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » صفة لعدى ، وصفة المنصوب منصوبة ، وابن مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق عامله جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رب ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « ربه عدى بن حاتم » حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، فكان هذا الضمير عائداً على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة جميعاً : أما تأخره فى اللفظ فظاهر ، وأما تأخره فى الرتبة فلأن رتبة المفعول الذى عاد الضمير إليه أن يتأخر فى الكلام عن الفاعل الذى اتصل الضمير به ، وهذا التقديم شاذ عند جمهرة النحاة ، وذهب ابن جنى وجماعة إلى أنه سائغ لا شذوذ فيه ، ووجهه عندهم أنه قد كثر فى لسان العرب =

فأعيد الضمير من « رَبُّهُ » إلى « عَدِيّ » وهو متأخر لفظاً ورتبة .

***

ثم قلت : الثانى الْعَلَمُ ، وَهُوَ شَخْصِيٌّ إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً كَزَيْدٍ ، وَجِنْسِيٌّ إنْ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِى الْمَاهِيَّةِ تَارَةً وَعَلَى الْحَاضِرِ أُخْرَى كَأُسَامَةَ .

وَمِنَ الْعَلَمِ الْكُنْيَةُ ، واللَّقَبُ ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ الِاسْمِ تَابِعاً له مُطْلَقاً ، أوْ مَخْفُوضاً بإضافتِهِ إنْ أُفْرِدَا .

وأقول : الثانى من أنواع المعارف : العَلَمُ ، وهو نوعان : علم شخصٍ ، وعلم جنس .

فَعَلَمُ الشخص عبارة عن اسم يُعَيِّنُ مسماه تعييناً مطلقاً : أى بغير قيدٍ .

فقولُنا « اسم » جنس يشمل المعارفَ والنكراتِ ، وقولُنا « يعين مسماه » فصلٌ مخرج للنكرات ؛ لأنها لا تعين مسماها ، بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها ، أَعْنِى أنها تُبين حقيقته وتجعله كأنه مُشاهَدٌ حاضر للعِيَانِ ، وقولنا « بغير قيد » مخرج لما عدا العلم من المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بقيْدٍ : كقولك « الرَّجُل » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الألف واللام ، وكقولك « غُلامى » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الإضافة ، بخلاف الْعَلَم فإنه يعين مسماه بغير قيد ، ولذلك لا يختلف التعبيرُ عن الشخص المسمَّى زيداً بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو ، وعبرتُ فى المقدمة عن الاسم بقولى : « إن عيَّنَ مسماه » وعن نفى القيد بقولى « مطلقا » قصداً للاختصار .

وعَلَم الجنس عبارةٌ عما دَلَّ ؛ إلى آخره ، و بيانُ ذلك أنَّ قولك « أسامةُ أشْجَعُ من ثُعالَةَ » فى قوة قولك « الأسدُ أشْجَعُ من الثَّعْلَبِ » والألفُ واللامُ فى هذا المثال

= تقديم المفعول على الفاعل تارة نحو (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) وعلى الفاعل والفعل جميعاً تارة أخرى، نحو قوله تعالى (فريقاً كذبتم) فلما كثر ذلك ظن أن للمفعول رتبتين: إحداهما التاخر ، والثانية التقدم ؛ فإذا عاد عليه وهو متأخر لفظاً ضمير متصل بالفاعل المتقدم ، فكأنه متأخر لفظاً متقدم رتبة ، فاعرف ذلك .

لتعريف الجنس ، وأن قولك « هذا أسامةُ مُقْبِلاً » فى قوة قولك « هَذَا الأسدُ مُقْبِلاً » والألف واللام فى ذلك لتعريف الحضور ، واحترزتُ بقولى « بذاته » من الأسد والثعلب فى المثال المذكور ؛ فإنهما لم يَدُلاَّ على ذى الماهية بذاتهما ، بل بدخول الألف واللام .

***

ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم ، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة ، وإلى لَقَبٍ ، وهو : ما أشعر برفعة كزَيْنِ العابدين أو بضَعَة كقُفَّة وبَطَّة ، وإلى كُنية ، وهُو : ما بُدِئ بأبٍ أو أم ، كأبى بكر وأمِّ عمرو ، وأنه إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ وَجَبَ تأخيرُ اللقبِ ، ثم إن كانا مفردين جازت إضافةُ الأولِ إلى الثانى ، وجاز إتباع الثانى للأول فى إعرابه ، وذلك كـ « سَعِيد كُرْزٍ » . وإن كانا مضافين كـ « عبد الله زين العابدين » أو متخالفين كـ « زيد زين العابدين » وكـ « عبد الله كرز » تعين الإتباعُ ، وامتنعت الإضافَةُ .

***

ثم قلت : الثَّالِثُ الإشارَةُ ، وَهُوَ [مادَلَّ على مُسَمًّى و إشارةَ إليه ، كَـ] « ذَا » وَ « ذَانِ » فِى التَّذْكِيرِ ، وَ « ذِى » وَ « تِى » [و « تَا »] وَ « تَانِ » فِى « التَّأْنِيثِ » وَ « أُولاَءِ » فِيهِمَا .

وَتَلْحَقُهُنَّ فى البُعْدِ كَافُ خِطَابٍ حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقًا ، أوْ مَقْرُونَةً بِهَا ، إلاَّ فِى الْمُثنى ، وَفِى الجَمْعِ فِى لُغَـةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَهِىَ الفُصْحَى ، وَفِيمَا سَبَقَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ .

وأقول : الثالث من أنواع المعارف : الإشارة ، وهو : مادلَّ على مُسَمًّى و إشارةٍ إلى ذلك المُسَمَّى ، تقول مشيراً إلى زيد مثلا : « هذَا » فتدلُّ لفظةُ « ذا » على ذاتِ زيدٍ ، وعلى الإشارة لتلك الذات ، وقولى « وهو » بالتذكير بعد قولى « الإشارة » على حذف مضاف ، والتقدير اسم الإشارة ؛ فالضمير من قولى «وهو» راجعٌ إلى الاسم المحذوف .

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هى له ستة أقسامٍ باعتبار التقسيم العقلى ، وخمسة باعتبار الواقع ، و بيانُ الأولِ أنها إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل منها إما لمذكر ،

أو مؤنثٍ ، وبيانُ الثانى أنهم جعلوا عبارةَ الجمعِ مُشْتَرِكَةً بين المذكرِينَ والمؤنثاتِ .

فللمفرد المذكر « هٰذَا » .

وللمفردة المؤنثة « هٰذِهِ » و « هَاتِى » و « هَاتَا » .

ولتثنية المذكَّرَيْنِ « هٰذَانِ » رفعاً ، و « هٰذَيْنِ » جراً ونصباً .

ولتثنية المؤنثين « هَاتَانِ » رفعاً ، و « هَاتَيْنِ » جراً ونصباً .

ولجمع المذكر والمؤنث « هؤُلاَءِ » : بالمد فى لغة الحجازيين ، وبها جاء القرآن ، وبالقصر فى لغة بنى تميم .

وليست « ها » من جملة اسم الإشارة ، وإنما هى حرفٌ جىء به لتنبيه المخاطب على المُشَارِ إليه ؛ بدليل سقوطه منها : جوازاً فى قولك « ذَا » و « ذَاكَ » ووجوبا فى قولك « ذلك » (١) ولا الكافُ اسمٌ مضمرٌ مثلُها فى « غُلاَمكَ » ؛ لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضةً بالإضافة ، وذلك ممتنع ؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضَافُ ؛ لأنها ملازمة للتعريف ؛ وإنما هى حرفٌ لمجرد الخطاب لاموضع له من الإعراب ، وتلحق اسمَ الإشارة إذا كان للبعيد ، وأنت فى اللام قبله بالخيار ، تقول : « ذَاكَ » أو « ذَلِكَ » .

ويجب تركُ اللامِ فى ثلاثِ مسائلَ :

إحداها : إشارة المثنّى ، نحو « ذَانِكَ » و « تَانِكَ » .

والثانية : إشارة الجمع فى لغةِ مَنْ مَدّه ، تقول : «أولٰئِكَ» بالمد من غير لام ؛ فإن

---

(١) ذكر المؤلف دليلا على أن «ها» ليست جزءاً من اسم الإشارة فى قولك « هذا ، وهذه ، وهؤلاء » وحاصل هذا الدليل أن «ها» لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاى من زيد لما جاز سقوطها بغير داع فى قولك : ذا ، وذانك ، وأولئك ، بل لماوجب سقوطها فى نحو قولك : ذلك . وإنما وجب سقوط الهاء فى ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان؛ فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء فى أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرة تثقل بها ، فلما كانت «ها» تسقط بغير سببٍ علمنا أنها ليست جزءا من اسم الإشارة ؛ لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلا لسبب .

قَصَرْتَ قلت : « أُولاَكَ » أو « أُولاَلِكَ » (١) .

والثالثة : كلّ اسمِ إشارةٍ تقدَّم عليه حرفُ التنبيهِ ، نحو : « هٰذاكَ » و « هاتاكَ » و « هاتِيكَ » .

* * *

ثم قلت : الرَّابِـعُ الْمَوْصُولُ ، وهو : ماافتقَرَ إلى الْوَصْلِ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أوظَرْفٍ أو مَجْرُورٍ تامَّيْنِ أوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ ، و إلَى عائِدٍ أو خَلَفِهِ .

وأقول : الرابع من أنواع المعارف : الموصولات ، وهى عبارة عما يحتاج إلى أمرين :

أحدهما : الصِّلَةُ ، وهى واحد من أربعة أمور : أحدها : الجملة ، وشرطُها : أن تكون خبرية ، أى : محتملةً للصدق والكذب ، تقول : « جاءَنِى الَّذِى قامَ » و « الَّذِى أبُوهُ قائم » ولا يجوز « الَّذِى هَلْ قامَ » أو « الَّذِى لاَ تَضْرِبْهُ » والثانى : الظرف ، والثالث الجار والمجرور ، وشَرْطُهما أن يكونا تامَّيْن ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (ولَهُ مَنْ فِي السَّمٰواتِ والْأرْضِ ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِهِ) (٢) واحترزتُ بالتامين من الناقصين ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ؛ فلا يقال « جاء الذى اليوم » ولا « جاء الذى بِكَ » والرابع : الوَصْفُ الصريح ، أى الخالِصُ من غَلَبة الِاسمية ، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة ، نحو « الضارب » و « المضروب » كما سيأتى .

والأمر الثانى : الضميرُ العائدُ من الصلة إلى الموصول ، نحو « جاء الذى قام أبوه »

---

(١) جميع مافى القرآن من اسم إشارة الجمع ممدود ، كما فى قوله سبحانه وتعالى : (أولئك على هدى من ربهم) من سورة البقرة من الآية ٥ ؛ وذلك لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، وهم يمدونه ، وعليه جاء قول جرير :

ذُمَّ المَنَـازِلَ بعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والْعَيْشَ بَعْـدَ أُولٰئِكَ الأيَّامِ

ومما ورد منه مقصوراً مع اللام قول الشاعر :

أُولاَلِكَ قَوْمِى لم يَكُونُوا أُشابَةً ... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولاَلِكَا

(٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٩ .

وشَرْطُه : أن يكون مطابقاً للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وقد يَخْلُفه الظاهرُ ، كقوله :

٦٧ — سُعَادُ التَّىِ أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وإعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزَادَا

---

٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٨٢)

اللغة : «سعاد» اسم امرأة «أضناك» أورثك الضنى ، وهو المرض الذى كلما ظننت أنه برىء عاد « إعراضها » أراد به هجرانها وصدودها « استمر » دام واتصل ، كلما ظننت أنها أقلعت عنه ظهر لك أنها لا تزال عليـه « وزاد » يريد أنه لم يقف عنـد حد تحتمله وتقدر عليه .

الإعراب : « سعاد » مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : اذكر سعاد ، أو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى سعاد ، أوهذه سعاد «التى» نعت لسعاد ، مبنى على السكون فى محل نصب أو رفع « أضناك » أضنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له ، والـكاف ضمير المخاطب (وأراد به نفسه ؛ فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد) مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « حب » فاعل أضنى ، وهو مضاف ، و«سعاد» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وإعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه «عنك» جار ومجرور متعلق بإعراض «استمر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعراض ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وزاد » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إعراضها ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع معطوفة بالواو على جملة الخبر .

الشاهد فيه : قوله « التى أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر الذى هو قوله «سعاد» فى آخر الشطر الأول ، موضع الضمير ؛ فربط به جملة الصلة ؛ والأصل أن يقول : سعاد التى أضناك حبها ؛ ووضع الاسم الظاهر فى موضع الضمير فى جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء ؛ وذكروا أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ؛ ومنهم المؤلف نفسه فقد ذكر فى المغنى أنه ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليـه ، فافهم ذلك وتدبره .

ومثل البيت الذى استشهد به المؤلف قول الشاعر ، وهو مجنون ليلى :

فَيَارَبَّ لَيْلَى ، أَنْتَ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

يريد «وأنت الذى فى رحمته أطمع» فوضع الاسم الظاهر وهو اسم الجلالة موضع الضمير.

وحَمَلَ عليه الزمخشريُّ قولَ الله تعالى : (الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)[١] وذلك لأنه قدَّرَ الجملة الاسمية ــ وهى (الذين) وما بعده ــ معطوفة على الجملة الفعلية ــ وهى (خلق) وما بعده ــ على معنى أنه سبحانه خلق مالا يقدر عليه سواه ، ثم هم يعدلون به مالا يقدر على شىء ، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا بهِ يعدلون كما أن التقدير سعاد الذين أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب ؛ لخلو الصلة من ضمير ، وهذا فى الآية الكريمة خير منه فى البيت ؛ لأن الاسمَ الظاهرَ النائبَ عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول ، وهو سعاد ، فحصَلَ التكرار ، وهو فى الآية بمعناه لا بلفظه ، وأجاز فى الجملة وجهاً آخر ، وبدأ به ، وهو أن تكون معطوفةً على (الحمدُ لله) والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق ؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته .

***

ثم قلت : وَهُوَ « الَّذِى » و « الَّتِى » وَتَثْنِيَتُهُمَا ، وَجَمْعُهُمَا ، و « الْأُلَى » و « الَّذِينَ » و « اللَّاتِى » و « اللَّائِى » وَمَا بِمَعْنَاهُنَّ وَهُوَ « مَنْ » لِلْعَالِمِ ، و « مَا » لِغَيْرِهِ « وَذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ ، وَ « ذَا » بَعْدَ مَا أَوْمَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْغَ ، وَ « أَىٌّ » وَ « أَلْ » فى نَحْوِ الضَّارِبُ وَالْمَضْرُوبُ .

وأقول : لما فرَغْتُ من حدِّ الموصول شرَعْتُ فى سَرْد المشهور من ألفاظه :

والحاصلُ أنها تنقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنها إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما لمذكر ، أو لمؤنث .

فللمفرد المذكر « الَّذِى » ، وتستعمل للعاقل وغيره ؛ فالأولُ نحوُ (وَالَّذِى جَاءَ بِالصِّدْقِ)[٢] والثانى نحو (هٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)[٣] ولك فى يائه وجهان :

---

(١) من سورة الأنعام ، الآية ١ (٢) من سورة الزمر ، من الآية ٣٣

(٣) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٠٢

الإثباتُ ، والحذفُ ؛ فعلى الإثباتِ تكون إما خفيفةً فتكون ساكنةً ، وإما شديدةً فتكون إما مكسورة ، أو جارية بوجوهِ الإعراب ، وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً .

وللمفرد المؤنث « الَّتِي » وتستعمل للعاقلة وغيرها ؛ فالأول نحوُ (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا)(١) و « قد » هنا للتوقع ؛ لأنها كانت تتوقَّعُ سماعَ شكواها وإنزالَ الوحى فى شأنها ، و « فى » للسببية أو الظرفية ، على حذف مضاف : أى فى شأنه ، والثانى نحوُ (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا)(٢) أى : سيقولُ اليهودُ ما صَرَفَ المسلمين عن التوجُّهِ إلى بيت المقدس ، ولك فى ياء « التى » من اللغات الخمس مالك فى ياء « الذى » .

ولمثنى المذكر « اللَّذَانِ » رفعاً ، و « اللَّذَيْنِ » جراً ونصباً .

ولمثنى المؤنث « اللَّتَانِ » رفعاً ، و « اللَّتَيْنِ » جراً ونصباً .

ولك فيهنَّ تشديدُ النونِ وحذفها ، والأصلُ التخفيفُ والثبوتُ .

ولجمع المذكر « الألىٰ » بالقصر والمد(٣) ، و « الَّذِينَ » بالياء مطلقا ، أو بالواو رفعاً .

---

(١) من سورة المجادلة ، من الآية ١ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٤٢

(٣) من شواهد المد قول الشاعر :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يوماً صِقَالَهَا

ومن شواهد القصر قول الآخر :

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الألى عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء ، وهذا فى جمع المذكر العاقل ، وقد تستعمل هذه فى جمع المذكر غير العاقل ، ومن ذلك قول الشاعر :

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

وربما استعملت هذه الكلمة فى جمع المؤنث العاقل ، ومنه قول مجنون ليلى : =

وجمع المؤنث « اللَّائِى » و « اللَّاتِى » بإثبات الياء وحذفها فيهما ، وقد قرئ (وَاللَّائِى يَئِسْنَ)[١] بالوجهين ، ولم يقرأ فى السبعة (وَاللاتِى يَاتِينَ بِفَاحِشَةٍ)[٢] إلا بالياء ؛ لأنه أخف من «اللائى» ؛ لـكونه بغير همزة .

***

ومن الموصولاتِ موصولاتٌ عامَّةٌ فى المفرد المذكر وفروعه ، وهى :

« مَنْ » وأصْلُ وضعها لمن يعقل ، نحو (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى)[٣] .

و « مَا » لمـا لا يعقل ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ)[٤] .

و « ذُو » فى لغة طيئ ، يقولون : « جَاءَنِى ذُو قَامَ » .

و « ذَا » بشرطين : أحدهما : أن يتقدم عليها « ما » الاستفهامية ، نحو (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ)[٥] أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ أو « مَنْ » الاستفهامية نحو « مَنْ ذَا لقيتَ » ؟ وقولِ الشاعر :

محَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا   وَحلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ   فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

وقد تستعمل فى جمع المؤنث غير العاقل ، ومنه قول الشاعر :

وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى   تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ القُبْلِ

الشاهد فى قوله « على الألى تراهن – إلخ » فإنه عنى بذلك الأفراس التى يركبها الذين يستلئمون : أى يلبسون اللأمة ، وهى – بفتح اللام وسكون الهمزة – أداة الحرب .

(١) من سورة الطلاق من الآية ٤ . (٢) من سورة النساء من الآية ١٥ .

(٣) من سورة الرعد من الآية ١٩ (٤) من سورة النحل من الآية ٩٦ .

(٥) من سورة النحل من الآية ٢٤ والآية ٣٠ .

٦٨ — وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

٦٨ — هـذا البيت من كلام أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل ، صناجة العرب فى الجاهلية ، وأسيرهم شعراً ، من قصيدة مطلعها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا   غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

ورواية صدر الشاهد فى ديوانه (ص ٢٣ طبع فينا ١٩٢٧) هكذا *وغريبة تأتى الملوك حكيمة* وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى قطر الندى (رقم ٢٢) .

اللغة : «قصيدة» هى فى الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهى فى اصطلاح علماء العروض عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة — وقيل عشرة — سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان «غريبة» يريد أنها نادرة منقطعة النظير .

المعنى : إن كثيراً من القصائد النادرة المثال قد صنعته صناعة عجيبة ، وأحكمت صنعته ، فيقول من تقرع أبياتها سمعه : من قائل هذا الشعر البديع ؟!

الإعراب : « وقصيدة » الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتى ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله لأنه مبتدأ ، أو فى محل جر صفة له باعتبار اللفظ «غريبة» صفة أيضاً لقصيدة فهى مرفوعة أو مجرورة «قد» حرف تحقيق « قلتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «ليقال» اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالها » قال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، يعود إلى ذا ، والضمير المتصل البارز مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل يقال .

الشاهد فيه : قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولا بمعنى الذى ، بعد «من» الاستفهامية ، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هى جملة « قالها » وعائد هو الضمير المستتر فى قال ، على ما بيناه فى الإعراب .

أى : مَنِ الذى قالها ، وهذا الشرطُ خالفَ فيه الكوفيون ؛ فلم يشترطوه ، واستدلوا بقوله :

٦٩ — * نجوْتِ وَهٰذَا تحْمِلِينَ طَلِيقُ *

---

٦٩ — هذا عجز بيت ، صدره قوله :

* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ *

وهذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها بعد أن خرج من سجن عبيد الله ابن زياد والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد الذى هو عجز البيت فى كتابه أوضح المسالك فى باب الموصول ، وأنشد صدره فى باب أسماء الأفعال والأصوات ، وأنشد البيت كله فى كتابه قطر الندى (رقم ٣٣) .

اللغة : «عدس» اسم صوت يزجر به الفرس «عباد» هو عباد بن زياد «نجوت» يروى فى مكانه «أمنت» أى صرت فى مكان تأمنين فيه .

الإعراب : «عدس» اسم صوت ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «ما» نافية «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله إمارة ، أو بمحذوف حال منه ، أو بما تعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال ، هذا : اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ ، «تحملين» فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير تحملينه «طليق» خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وهذا الإعراب هو إعراب الكوفيين للبيت ، وستعرف ما فى هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «وهذا تحملين طليق» فإن الكوفيين زعموا أن «هذا» اسم موصول والجملة بعده صلة ، والعائد إليه محذوف ، على نحو ما قررناه فى إعراب البيت .

ولم يرتض البصريون ذلك ، وذهبوا إلى أن «هذا» اسم إشارة مبتدأ ، و «طليق» خبره ، وجملة «تحملين» فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى الخبر العائد إلى المبتدأ ، وتقدير الكلام : وهذا طليق حال كونه محمولا .

ومن هنا يظهر لك أن الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين ، ولا خلوه من حرف التنبيه ، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك .

فزعموا أن التقدير : والذى تحملينه طليق ، فـ« ذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلة ، والعائد محذوف ، و « طليق » خبر .

الشرط الثانى : أن لا تكون « ذا » ملغاة ، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع « ما » فيصيرا اسماً واحداً ؛ فتقول : « ماذا صنعتَ » وينزل « ماذا » بمنزلة قولك : أى شىء ؛ فتكون مفعولا مُقدَّماً ، فإن قدرت « ما » مبتدأ و « ذا » خبراً ؛ فهى موصولة ؛ لأنها لم تلغ .

ومنها « أىٌّ » كقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[١] أى : الذى هو أشد ، وقد تقدم الكلام فيها .

ومنها « أل » الداخلة على اسم الفاعل ، كـ« الضَارِبِ » أو اسم المفعول كـ« المضروب » هذا قولُ الفارسى وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وزعم المازنى أنها موصولٌ حرفىٌّ ، ويردُّه أنها لا تؤول بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها ، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرفُ تعريفٍ ، ويردُّه أن هذا الوصفَ يمتنع تقديمُ معمولِهِ ، ويجوزعطفُ الفعلِ عليه ، كقوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ)[٢] فعطف « أثرن » على « مغيرات » لأن التقدير فاللاتى أغرْنَ فأثرْنَ ، والمغيرات : مُفْعِلات من الغارة ، و(صبحاً) ظرف زمان ، كانوا يُغِيرُونَ على أعدائهم فى الصباح ؛ لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ، ويقال : إنها كانت سَرِيَّة لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى كنانة فأبطأ عليه خبرُهَا فجاء به الوحىُ إليه ، والنَّقْعُ : الغبار ، أو الصوت ، من قوله عليه الصلاة والسلام « مالم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ »[٣] أى : فهيجن بالمُغَار عليهم صياحاً وجَلَبَة[٤] .

---

(١) من سورة مريم من الآية ٦٩ ، وقد تقدم الكلام على هذه الكلمة فى ص ١٠٨

(٢) من سورة العاديات من الآيتين ٣ و ٤ .

(٣) اللقلقة ـ بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة ـ هى شدة الصوت .

(٤) الجلبة ـ بفتح الجيم واللام والباء جميعاً ـ اختلاط الأصوات وشدتها ، وإنما يكون ذلك عند الاضطراب وكثرة أصحاب الصوت .

ثم قلت : الخامسُ المُحلَّى بألِ العَهْدِيَّةِ كَجَاءَ القَاضِى ، وَنحْوُ (فِيهَا مِصْبَاحٌ المِصْبَاحُ) الآيَة ، أَوِ الْجِنْسِيَّةِ نحْوُ (وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفاً) وَنحْوُ (ذَلِكَ الكِتَابُ لارَيْبَ فِيهِ) وَنحْوُ (وَجَعلنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىّ) .

وَيجِبُ ثُبُوتُهَا فِى فاعِلَىْ نِعْمَ وَبِئْسَ الْمُظْهرَيْنِ ، نحْوُ (نِعْمَ الْعَبْدُ) و (بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ) « فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ القَوْمِ » فأمَّا الْمُضْمرُ فَمُسْتَترٌ مُفَسَّرٌ بتَمْيِيزٍ ، نحْوُ « نِعْم امْرأً هَرِمٌ » وَمِنْهُ (فَنِعِمَّا هِيَ)⁽¹⁾ وَفِى نَعْتِ الإشَارَةِ مُطْلَقاً وَأىٍّ فِى النِّدَاءِ ، نَحْو (يَاأَيُّهَا الإنْسَانُ) وَنحْوُ (مَالِ هَذَا الكِتَابِ) وَقَدْ يُقالُ يا أَيُّهذَا .

وَيجبُ فِى السَّعَةِ حَذفُهَا مِنَ المُنَادَى ، إلاَّ مِنَ اسْمِ اللهِ تَعَالَى ، والْجُمْلَةِ المُسَمَّى بِهَا ، وَمِنَ المُضَافِ ، إلاَّ إذَا كَانَتْ صِفَةً مُعْرَبَةً بِالْحَرْفِ ، أوْمُضَافَةً إلَى مَا فِيهِ أل .

وأقول : الخامسُ من المعارف : المحلى بالألف واللام العَهْدية أو الجِنْسية .

وأشرتُ إلى أن كلا منهما قسمان ؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهودٍ ذهنىّ

---

(١) نعما : لفظ مركب من كلمتين : إحداهما « نعم » الذى يدل على إنشاء المدح ، والثانية « ما » ، وقد اختلف العلماء فى « ما » هذه فى مثل هذا التركيب ، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول : أن « ما » هذه نكرة تامة ؛ فهى تمييز للفاعل المستتر ، وكأنه قيل : نعم الشىء شيئاً هى ، فالشىء هو الفاعل ، وعبرنا به عن الضمير المستتر فى نعم ، وشيئا هو التمييز ، وهو الذى وضعت « ما » موضعه ، وهى : مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ، وهذا المذهب هو الذى يريده المؤلف بالإتيان بهذا المثال فى هذا الموضع .

والمذهب الثانى : أن « ما » معرفة تامة ، وهى فاعل نعم ، وجمله « نعما » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و «هى» مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح .

والمذهب الثالث : أن «ما» لا معنى لها ؛ لأنها ركبت مع «نعم» فصارتا كلمة واحدة ؛ وعليه يكون «نعما» فعلا ماضياً دالا على إنشاء المدح ، و «هى» فاعلا بنعما ؛ فالجملة على هذا المذهب جملة فعلية ، وعلى المذهبين السابقين هى جملة اسمية ؛ لأنها من مبتدأ وخبر ، وهذا المذهب الأخير هو مذهب الفراء ومن وافقه .

أو ذِكْرِيٍّ ؛ فالأولُ كقولك « جَاءَ الْقَاضِى » إذا كان بينك و بين مخاطبك عَهْدٌ فى قاضٍ خاصٍّ ، والثانى كقوله تعالى : (فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ)[1] الآيَةَ ؛ فإن أل فى المصباح وفى الزجاجة للعهد فى مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما ، وأل الجنسية قسمان ؛ لأنهـا إمّا أن تكون استغراقية ، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة ؛ فالأول كقوله تعالى (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً)[2] أى : كل فرد من أفراد الإنسان ، ونحو (ذَلِكَ الْكِتَابُ)[3] أى : أن هذا الكتاب هو كل الكتب ، إلا أن الاستغراق فى الآية الأولى لأفراد الجنس ، وفى الثانية لخصائص الجنس ، كقولك : « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أى : الذى اجتمع فيه صفاتُ الرجالِ المحمودةُ ، والثانى نحوُ (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ)[4] أى : من هذه الحقيقة ، لا من كل شيء اسمهُ ماء .

وقولى « العهدية أو الجنسية » خرج به المحلى بالألف واللام الزائدتين ؛ فإنها ليست لعهد ولا جنس ، وذلك كقراءة بعضهم (لئن رَجَعْنَا إلَى الْمَدِينَةِ لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنها الْأَذَلَّ)[5] بفتح ياء (ليخرجن) وضم رائه ، وذلك لأن الأذلَّ على هذه القراءة حال ، والحال واجبة التنكير ؛ فلهذا قلنا إن أل زائدة لا مُعَرِّفَة ، والتقدير ليخرجن الأعز منها ذليلا ، ولك أن تقدر أن الأصل خروجَ الأذل ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة ، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة .

ثم ذكرت أن «أل» المعرفة يجب ثبوتُهَا فى مسألتين ، ويجب حذفها فى مسألتين :

أما مسألتَا الثبوتِ فإحداهما : أن يكون الأسم فاعلا ظاهراً والفعلُ « نِعْمَ » أو « بِئْسَ » كقوله تعالى (نِعْمَ الْعَبْدُ)[6] (فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)[7] (نِعمَ الْمَاهِدُونَ)[8]

---

(١) من سورة النور من الآية ٣٥ (٢) من سورة النساء من الآية ٢٨
(٣) من سورة البقرة من الآية ٢ (٤) من سورة الأنبياء من الآية ٣٠
(٥) من سورة المنافقين من الآية ٨ (٦) من سورة ص من الآية ٣٠
(٧) من سورة المرسلات من الآية ٣٣ (٨) من سورة الذاريات من الآية ٤٨

و (بِئْسَ الشَّرَابُ)[١] وأشرْتُ بالتمثيل بقوله تعالى : (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ)[٢] إلى أنه لا يشترط كونُ « أل » فى نفس الاسم الذى وقع فاعلا كما فى (نِعْمَ الْعَبْدُ)[٣] بل يجوز كونُهَا فيه وكونُهَا فيما أضيف هو إليه نحو (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)[٤] (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)[٥] (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ)[٢] .

ولو كان فاعلُ نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً ، مستتراً لا بارزاً ، مُفَسَّراً بتمييز بعده[٦] كقولك : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، ونِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، ونِعْمَ رِجَالاً الزَّيْدُونَ ، وقول الشاعر :

٧٠ — نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ ... (?)

---

(١) من سورة الكهف من الآية ٢٩ (٢) من سورة الجمعة من الآية ٥

(٣) من سورة ص من الآية ٣٠ (٤) من سورة النحل من الآية ٣٠

(٥) من سورة النحل من الآية ٢٩ . (٦) يشترط فى هذا التمييز خمسة شروط :

أولها : أن يكون نكرة ؛ فلا يصح الإتيان به معرفة .

والثانى : أن يكون عاماً ، ونريد بالعام ما يكون له أفراد متعددة كرجل وامرأة وفتاة وكتاب ، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن يكون تمييزاً ، نعم لو قلت : « نعم شمساً شمس يومنا » أو قلت : « نعم قمراً قمر ليلتنا » صح ذلك ؛ لأن القمر يتعدد بتعدد الليالى ، والشمس تتعدد بتعدد الأيام ، فصار من قبيل النكرة العامة .

والشرط الثالث : أن تكون النكرة مما يقبل أل ؛ فخرج بذلك لفظ « مثل » ولفظ « غير » ونحوهما مما هو متوغل فى التنكير ولا يقبل أل .

والشرط الرابع : أن يؤخر هذا التميز عن الفعل الذى هو بئس أو نعم ؛ فلا يصح تقديمه عليهما .

والشرط الخامس : أن يقدم هذا التميز عن المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فلا يجوز أن يؤخر عنه ، والمثال الجامع لهذه الشروط هو ما ذكره المؤلف من قوله « نعم رجلا زيد » وقد اكتفى بذلك عن ذكر هذه الشروط .

٧٠ — زعم قوم أن هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، اغترارا بذكر هرم فيه مع أن زهيرا كان كثير المدح لهرم بن سنان المرى ، ولم أجد البيت فى إحدى نسخ زهير بن أبى سلمى التى بين يدى ، على اختلاف رواتها وشراحها . =

والثانية : أن يكون الاسمُ نعتاً : إما لاسم الإشارة نحو (مَالِ هٰذَا الْـكِتَابِ)[١] (مَالِ هٰذَا الرَّسُولِ)[٢] وقولك : مررتُ بهذا الرَّجُلِ ، أو نعت « أيها » فى النداء ، نحو (يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ)[٣] (يَاأَيُّهَا الْإِنْسَانُ)[٤] ولـكن قد تنعت « أىٌّ » باسم الإشارة

اللغة : « لم تعر » أى : لم تنزل « مرتاع » فزع ، خائف « وزراً » أى : ملجأوحصنا يريد أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحساناته إليهم .

الإعراب « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرأ الآتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم «امرأ» تمييز «هرم» مبتدأ مؤخر « لم » نافية جازمة « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر «إلا» أداة استثناء «وكان» الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هرم «لمرتاع» جار ومجرور متعلق بقوله وزراً الآتى «بها» جار ومجرور متعلق بقوله مرتاع «وزرا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثنى من عموم الأحوال ألست ترى أن معنى الـكلام : لم تعر الناس نائبة فى حال من الأحوال إلا فى الحال التى يكون هرم فيها وزراً للمرتاعين بها ؟

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن نعم فعل فاعله ضمير مستتر فيه ، ومرجعه هو قوله « امرأ » الذى وقع تمييزاً مفسراً لهذا الضمير لإبهامه ، فعاد الضمير هنا على متأخر لفظاً ورتبة ، أما تأخره لفظاً فواضح ، وأما تأخره رتبة فإن من البديهى أن رتبة التمييز متأخرة عن رتبة الفاعل ؛ لأن كل فعل يحتاج البتة إلى فاعل ، والأصل فيه أن يتصل به ، والغالب أن الـكلام لايحتاج إلى التمييز ، لـكن هذا الموضع مما يغتفر فيه عود الضمير على المتأخر على نحو ماعلمت مماسبق ، وشىء آخر يوضح لك هذا ، وهو أن الفاعل عمدة ، والتمييز فضلة ، بدليل أن الفاعل مرفوع وهو جزء من الجملة ، والتمييز منصوب وليس جزءا من الجملة .

وفى البيت شاهد آخر ، وذلك فى قوله « إلا وكان لمرتاع بها وزراً » وذلك حيث اقترنت جملة الحال الماضوية الواقعة بعد إلا بالواو ، والمستعمل الـكثير فى اللسان العربى أن تجىء جملة الحال التى بهذه المثابة غير مقترنة بالواو .

(١) من سورة الـكهف من الآية ٤٩ (٢) من سورة الفرقان من الآية ٧
(٣) من سورة المائدة من الآية ٦٧ (٤) من سورة الانفطار من الآية ٦

كقولك « يأيُّهٰذا »(١) والغالبُ حينئذ أن تُنْعَتَ الإشارةُ كقوله :

٧١ — ألاأيُّهذا الزَّاجِرِى أحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخلِدِى

---

(١) اعلم أن « أيا » إذا نعتت بمذكر فإن لفظها يذكر ، كما فى الآيتين اللتين أثرهما المؤلف ، وإذا نعتت بمؤنث فإن لفظها يؤنث ، كما فى قوله تعالى : (ياأيتها النفس المطمئنة) من سورة الفجر من الآية ٢٨ ، وكما فى قول أول بن حجر :

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعَا إِنَّ الَّذِى تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

٧١ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى أحد شعراء الجاهلية ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٩) .

اللغة : « الزاجرى » الذى يزجرنى ويكفنى ويمنعنى « الوغى » هو فى الأصل الأصوات والجلبة ، ثم استعملوه فى الحرب والقتال لما فيهما من الأصوات « مخلدى » أراد هل تضمن لى البقاء بزجرك إياى ومنعك لى من منازلة الأقران ؟ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيهذا » أى : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع « الزاجرى » الزاجر : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وقيل : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهو ضعيف « أحضر » فعل مضارع يروى مرفوعا فلا لبس فيه ؛ لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى منصوبا ؛ فهو منصوب بأن المصدرية المحذوفة ، وستعرف ما فيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الوغى » مفعول به « وأن » الواو عاطفة ، أن : مصدرية ناصبة « أشهد » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « اللذات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « مخلدى » مخلد : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون محل جر .

الشاهد فيه : قوله « أيهذا الزاجرى » حيث نعت « أى » باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام ، وهذا هو الغالب إذا نعت « أى » باسم الإشارة . =

وقد لا تُنْعَتُ كقوله :

٧٢ — * أيُّهٰذَانِ كُلاَ زَادَيْكُمَا *

وأما مسألتَا الحذفِ فإحداهما : أن يكون الاسمُ منادًى ؛ فتقول فى نداء الغلام

= وفى البيت شاهد آخر ، وهو انتصاب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أحضر » بأن المصدرية المحذوفة ، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب ، وهم الكوفيون ، والذى سهل النصب مع الحذف ذكر « أن » فى المعطوف ، وهو قوله « وأن أشهد » فافهم ذلك ، ونظير ذلك قولهم فى مثل «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» بنصب تسمع ؛ فأما البصريون فيروون البيت برفع « أحضر » والمثل برفع «تسمع» وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف محذوف فى غير المواضع المحفوظة ، من قبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور .

٧٢ — هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه قوله :

* ودَعَانِى وَاغِلاً فى مَن يَغِلْ *

وفى بعض نسخ الشرح ذكر البيت كله ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « واغلا » هو الرجل الذى يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك «يغل» أصله يوغل — بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين — فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها ، على نحو ما علمت مما سبق المؤلف أول الكتاب فى ص ٢٦.

الإعراب : « أيهذان » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ها : حرف تنبيه ، ذان : إسم إشارة نعت لأى ، مبنى على الألف فى محل رفع ، وقيل : مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى « كلا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع «زاديكا» زادى : مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «ودعانى» الواو عاطفة ، دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « واغلا » حال من المفعول به ، وهو ياء المتكلم « فيمن » فى : حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لواغل «يغل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أيهذان» حيث نعت «أى» باسم الإشارة الذى للمثنى ، وهو قوله «ذان» ، ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام ، وذلك قليل .

والرجل والإنسان : يا غُلامُ ، ويارَجُلُ ، ويا إنْسانُ . ويُسْتَثْنَى من ذلك أمران : أحدهما : اسم الله تعالى[١] ؛ فيجوز أن تقول : يا الله ، فتجمع بين « يا » والألف واللام ، ولك قَطْعُ ألف اسم الله تعالى وحَذْفُهَا ، والثانى : الجملة المسمى بها ، فلو سميت بقولك « المنطلق زيد » ثم ناديته قلت : يا المنطلق زيد .

الثانية : أن يكون الاسم مضافاً ، كقولك فى الغلام والدار : غلامى ودارى ، ولا تقل الغلامى ولا الدارى فتجمعَ بين أل والإضافة ، ويستثنى من ذلك مسألتان : إحداهما : أن يكون المضاف صفةً مُعْرَبة بالحروف ؛ فيجوز حينئذ اجتماعُ أل والإضافة ، وذلك نحو « الضَّارِبَا زَيْدٍ » و « الضَّارِبُو زَيدٍ »[٢] ، والثانية : أن يكون المضاف صفةً والمضافُ إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام ؛ فيجوز حينئذ أيضا الجمعُ بين أل والإضافَةِ ، وذلك نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » و « الرَّاكِبُ الفرَسِ »[٣] وما عداهما لا يجوز فيه ذلك ، خلافا للفراء فى إجازة « الضَّارِبُ زَيدٍ » ونحوه مما المضافُ فيه صفةٌ والمضافُ

---

(١) الأكثر فى نداء اسم الله تعالى أن تحذف حرف النداء ، وتعوض منه ميما مشددة فى آخر الاسم ؛ فتقول : اللهم ، وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، وهذا خاص بالشعر ، ومنه قول الشاعر :

إنِّى إذا مَا حدَثٌ أَلَمَّا أَقولُ يَا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

(٢) ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسى :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَموتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ الْقَهُمَا دَمِى

ومحل الاستشهاد به فى قوله « الشاتمى عرضى » فإن « الشاتمى » صفة ؛ لكونه اسم فاعل ، وهى معربة بالحروف لكونها مثنى ، وقد أضيفت إلى « عرضى » الذى هو مفعول به لهذه الصفة .

(٣) ومن شواهد ذلك قول النابغة الذبيانى :

الوَاهِبُ الْمِائَةِ الأبْكَارَ زَيَّنَهَا سَعْدَانُ تُوضِحَ فِى أَوْبَارِهَا اللِّبَدُ

إليه معْرِفةٌ بغير الألف واللام ، وللكوفيين كلهم فى إجازة نحو « الثِّلاثَةَ الْأثْوَابِ »[(١)] ونحوِه مما المضافُ فيه عددٌ والمضافُ إليه معدودٌ ، والرُّمَّانِيِّ والمبردِ والزَّمَخْشَرِيِّ فى قولهم [فى] « الضاربى » و « الضاربكَ » و « الضاربهِ » : إن الضمير فى موضع خفض بالإضافة .

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ : المُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ ، كَـ « غُلاَمِى » وَ « غُلاَمِ زَيْدٍ » .

وأقول : هذا خاتمة المعارف ، وهو المضافُ لمعرفةٍ ، وهو فى درجة ما أُضِيفَ إليه ، فـ «غُلَامُ زيدٍ» فى رتبة العلم ، و «غُلامُ هذا» فى رتبة الإشارة ، و «غُلامُ الذى جاءكَ» فى رتبة الموصول ، و « غلامُ القَاضى » فى رتبة ذى الأداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كـ « غلامِى » ؛ فإنه ليس فى رتبة المضمر ، بل هو فى رتبة العلم ، وهذا هو المذهبُ الصحيحُ ، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو فى رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما ، وذهب آخر إلى أنه فى رتبتها مطلقاً ، ولا يستثنى المضمر ، والذى يدل على بطلان القولِ الثانى قولُه :

٧٣ — * ... كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ *

---

(١) إذا أريد تعريف العدد المضاف إلى المعدود — على ما اختاره البصريون — أدخلت ال على المضاف إليه كقول ذى الرمة :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِى وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

٧٣ — هذا الشاهد قطعة من بيت لامرىء القيس بن حجر الكندى، أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، والبيت بتمامه هكذا :

فَأَدْرَكَ لَمْ يُجْهَدْ وَلَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

وهذا البيت من قصيدة له طويلة كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب ، وتحا كما إليها فى أن يصف كل واحد منهما فرسه فى قصيدة ، ومطلع قصيدة امرىء القيس قوله :

خَلِيلَىَّ مُرَّا بِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِىَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ =

فوصفَ المضافَ للمعرَّفِ بالأداة بالاسم المعرف بالأداة ، والصفةُ لا تكون أعْرَفَ من الموصوف ، وعلى بطلان الثالث قولُهم : مررت بزيدٍ صاحِبِكَ[1] .

= ومطلع قصيدة علقمة قوله :

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فى كلِّ مَذْهَبِ   وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هٰـذَا التَّجَنُّبِ

لغة بيت الشاهد : « أدرك » أى أدرك هذا الفرس الوحش الذى كان يطارده « لم يجهد » أى على طبيعته من غير أن أجهده أو أبعثه أو أثيره « شأوه » الشأو : الشوط البعيد « الخذروف » لعبة للصبيان يدورونها بخيط فى أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها .

المعنى : يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهده ، وأنه كان سريعا سرعة تشبه سرعة خذروف الوليد .

الإعراب : « أدرك » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرس المذكور فى أبيات قبل هذا البيت « لم » نافية جازمة « يجهد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير الفرس ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل أدرك « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « يثن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « شأوه » شأو : نائب فاعل يثن ، والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب بالعطف على جملة الحال « يمر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس « كخذروف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يمر مراً كائناً كمر خذروف ، وخذروف مضاف ، و « الوليد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « المثقب » صفة لخذروف .

الشاهد فيه : قوله « كخذروف الوليد المثقب » فإن قوله « المثقب » نعت لقوله خذروف فى قوله « خذروف الوليد » على ما علمنا من الإعراب ، وهذا النعت محلى بالألف واللام ، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام ، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت ، فدلنا ذلك على أن المحلى بأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بأل ؛ فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون فى رتبة هذه المعرفة ، وفى كلام المؤلف دليل على استثناء المضاف إلى الضمير فتنبه لهذا ، وافهمه .

(١) وجه دلالة هذا المثال أن النعت ـ وهو قولهم صاحبك ـ مضاف إلى الضمير ، والمنعوت علم ؛ فلو كان المضاف إلى الضمير فى رتبة الضمير لكانت الصفة أعرف من الموصوف ، ومن المقرر عند النحاة أن الصفة لا يجوز أن تكون أعرف من الموصوف ؛ فدل اتفاقهم على صحة هذا المثال ـ مع هذا المقرر عندهم ـ على أن المضاف إلى الضمير ـ مثل صاحبك ـ فى رتبة العلم كزيد .

ثم قالت : بَابُ ـ الْمَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ : أَحَدُهَا : الْفَاعِلُ ، وَهُوَ : مَا قُدِّمَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ ، كَـ « عَلِمَ زَيْدٌ » وَ « مَاتَ بَكْرٌ » وَ « ضَرَبَ عَمْرٌو » و (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) .

وأقول : شرعْتُ من هنا فى ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات ؛ لأنها أركانُ الإسناد ، وثَنَّيْتُ بالمنصوبات ؛ لأنها فضلات غالباً[(١)] وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة فى العُمْدِيةِ والفَضْليَّةِ لغيرها ، وهو المضافُ ، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة ، كما فى قولك : « قام غُلَامُ زَيْدٍ » وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة ، كما فى قولك : « رأيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ » والتابع يتأخر عن المتبوع .

و بدأتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين : أحَدُهما أن عامله لفظى ، وهو الفعل أو شبهه ، بخلاف المبتدأ ؛ فإن عامله معنوى ، وهو الابتداء[(٢)] ، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى ؛ بدليل أنه يُزيل حكم العامل المعنوى ، تقول فى زيد قائم : « كان زَيْدٌ قائِماً » و« إنَّ زَيْداً قائِمٌ » و « ظَنَنْتُ زَيْداً قائِماً » ولما بَيَّنْتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعلُ أقوى ، والأقوى مُقَدَّم على الأضعف ، الثانى : أنَّ الرفع فى الفاعل للفرق بينه و بين المفعول ، وليس هو فى المبتدأ كذلك ، والأصْلُ فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى ، فقدّمت ماهو الأصل .

والضمير فى قولى « وهو » للفاعل ، وقولى « ما قدّم الفعلُ أو شبهُهُ عليه » مخرج لنحو « زَيْدٌ قَامَ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ » فإنّ زيداً فيهما أسند إليه الفعلُ وشِبْهُهُ ولـكنهما لم يُقَدَّما عليه ، ولابد من هذا القيد ؛ لأن به يتميز الفاعلُ من المبتدأ ، وقولى «وأسند

---

(١) إنمـا قال المؤلف « غالبا » لأن بعض المنصوبات ليس فضلة ، بل هو ركن من أركان الإسناد ، وذلك اسم إن فإنه المحكوم عليه ، وخبر كان فإنه المحـكوم به .

(٢) هذا مذهب البصريين ، وهو الراجح ، وذهب الـكوفيون إلى أن العامل فى المبتدأ هو الخبر ، والعامل عندهم فى المبتدأ لفظى ، وهو مذهب ضعيف .

إليه » مخرج لنحو « زيداً » فى قولك « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « أنا ضاربٌ زيداً » ، فإنه يصدق عليه فيهما أنه قُدِّم عليه فعلٌ أو شبهُه ، ولـكنهما لم يُسْنَدَا إليه ، وقولى « على جهة قيامه به أو وقوعه منه » مخرج لمفعول مالم يُسَمَّ فاعله ، نحو « ضُرِبَ زَيْدٌ » و « عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ » فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند إليهما ، لـكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما ، لا على جهة القيام بهما كما فى قولك : عَلِمَ زَيْدٌ ، أو الوقوع منه كما فى قولك : ضَرَبَ عَمْرٌو .

ومَثَّلْتُ لما أسند إليه شبهُ الفعلِ بقوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)(١) فألوانه : فاعل لمختلف ؛ لأنه اسم فاعل ؛ فهو فى معنى الفعل ، والتقدير : وصنفٌ مختلفٌ ألوانُهُ ، أو يختلف ألوانه ، فحذف الموصوف وأُنِيبَ الوصفُ عن الفعل ، وقوله تعالى : (كَذَٰلِكَ) أى : اختلافاً كالاختلاف المذكور فى قوله تعالى : (وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ)(٢) .

* * *

ثم قلت الثَّانى نائِبُهُ ، وهُوَ : ما حُذِفَ فاعِلُهُ ، وأُقِيمَ هُوَ مُقامَهُ ، وغُيِّرَ عامِلُهُ إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أوْ يُفْعَلُ أوْ مَفْعُولٍ ، وهُوَ : المَفْعُولُ به ، نحْوُ (وَقُضِىَ الأَمْرُ) فإِنْ فُقِدَ فالمَصْدَرُ نحْوُ (فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (فَمَنْ عُفِىَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ) ، أو الظَّرْفُ نَحْوُ « صِيمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامُكَ » ، أوِ المَجْرُورُ نحْوُ (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ومِنْهُ (لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا) :

وأقول : الثانى من المرفوعات : نائبُ الفاعلِ ، وهو الذى يعبرون عنه بمفعول مالم يُسَمَّ فاعله ، والعبارة الأولى أَوْلَىٰ لوجهين : أحدُهما : أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغَيْرَهُ ، كما سيأتى ، والثانى : أن المنصوب فى قولك : « أُعْطِىَ زَيْدٌ دِينَاراً » يَصْدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يُسَمَّ فاعلُه ، وليس مقصوداً لهم ، ومعنى قولى « أُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ » أنه أقيم مقامه فى إسناد الفعل إليه .

(١) من سورة فاطر من الآية ٢٨ . (٢) من سورة فاطر من الآية ٢٧ .

« ولما فرَغْتُ من حدِّه شرعت فى بيان ما يُعْمَل بعد حذف الفاعل : فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفعَلُ ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين ؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا فى الفعل الثلاثى ، و إنما أريد أنه يضم أوَّلُه مطلقاً ، ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ، ويفتح فى المضارع ، ثم بعد ذلك يُقَامُ المفعولُ به مُقَامَ الفاعلِ ؛ فيعطى أحكامه كلها : فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوباً ، وعُمْدَةً بعد أن كان فَضْلة ، وواجب التأخيرِ عن الفعل بَعْدَ أن كان جائزَ التقديم عليه .

والمفعولُ به عند المحققين مُقدَّمٌ فى النيابة على غيره وجوباً ؛ لأنه قد يكون فاعلاً فى المعنى كقولك « أعطيتُ زَيْداً دِيناراً » ألا ترى أنه آخذ ، وأوضَحُ من هذا « ضارَبَ زَيْدٌ عمراً » ؛ لأن الفعل صادر من زيد وعمرو ؛ فقد اشتركا فى إيجاد الفعل ، حتى إن بعضهم جوز فى هذا المفعول أن يُرفع وَصْفُه فيقول : « ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الجَاهِلُ » لأنه نعت المرفوع فى المعنى .

ومثّلْتُ لنيابته عن الفاعلِ بقوله تعالى : (وَقُضِىَ الْأَمْرُ) (١) وأصله قَضى اللهُ الأمْرَ ؛ فحذِف الفاعل للعلم به ، ورُفِع المفعولُ به ، وغُيِّر الفعلُ بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، فانقلبت الألف ياء .

فإن لم يكن فى الكلام مفعولٌ به أقيم غيرُه : من مصدرٍ ، أوظرفِ زمانٍ ، أومكانٍ ، أو مجرورٍ

فالمصدر كقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (٢) وقوله تعالى : (فَمَنْ عُفِىَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ) (٣) وكون « نفخة » مصدراً واضح ، وأما « شىء » فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير — والله أعلم — فأى شخص من القاتل عُفِى له عَفْوٌ ما من جهة أخيه ، والأخ هنا محتمل لوجهين : أحدهما أن يكون المراد به المقتول فـ« مَنْ »

---

(١) من سورة البقرة من الآية ٢١٠ ، ومن سورة هود من الآية ٤٤ .

(٢) من سورة الحاقة من الآية ١٣ . (٣) من سورة البقرة من الآية ١٧٨

للسببية : أى بسببه ، وإنما جعل أخًا تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قَتْلِهِ ؛ لأن الخلقَ كلَّهم مُشتركون فى أنهم عَبِيدُ الله فهم كالإخوة فى ذلك ، ولأنهم أولاد أبٍ واحدٍ وأم واحدة ؛ والثانى : أن المراد به ولىُّ الدَّمِ ، وسمى أخًا ترغيباً له فى العفو ، و « مِنْ » على هذا لابتداء الغاية ، وهذا الوجهُ أحسن لوجهين : أحدهما أن كَوْنَ « مِنْ » لابتداء الغاية أشْهَرُ من كونها للسببية ، والثانى : أن الضمير فى قوله تعالى : (وأداءٌ إليْهِ) راجعٌ إلى مذكور فى هذا الوجه دون الأول .

وظرفُ الزمان كقولك « صِيمَ رمضانُ » وأصله صام الناسُ رمضانَ .

وظرفُ المكان كقولك « جُلِسَ أمامُكَ » والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفْعُهَا قولُ الشاعر :

٧٤ — فغَدَتْ كِلاَ الفرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنَّهُ مَوْلَى الْمَخافَةِ خَلْفُهَا وأمامُهَا

---

٧٤ — هذا البيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامرى التى مطلعها :

عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تأبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة : « عفت » درست وذهبت معالمها « الديار » جمع دار « محلها » هو بدل من الديار ، وهو موضع حلولِ أهلها : أى نزولهم وسكناهم « مقامها » بضم الميم — موضع إقامتهم « تأبد » توحش « غولها » قيل : هو جبل ، وقيل : هو اسم ماء معروف عندهم « فغدت » روى بالغين المعجمة — من الغدو ، ويروى بالعين المهملة من العدو ، وهو شدة الجرى « الفرجين » مثنى فرج ، وهو الثغرة فى الجبل « مولى المخافة » أى الموضع الذى فيه المخافة : أى الخوف .

المعنى : يصف بقرة من بقر الوحش سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو فى الجبل ، وهى كلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذى تجد فيه الصيادين ، سواء فى ذلك الطريق الذى أمامها والطريق الذى خلفها .

الإعراب : « فعدت » الفاء حرف عطف ، عدا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بقرة الوحش « كلا » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الفرجين » مضاف إليه « تحسب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى البقرة =

فموضِـعُ « كِلاَ » رفعٌ بالابتداء ، و « خلفُهَا » بدل منه ، و « أمامُهَا » عطف عليه ، والجملة التى هى « تحسب » وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدأ ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن ، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وحْشٍ بالتبلد ، وأنها لا تدرى على أى شىء تُقْدِمُ ، ولا بد من تقدير واوِ حالٍ قبل « كلا » فكأنه قال : فغدت هذه الوحشيةُ وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة ، أى : المكان الذى تُؤْتَى فيه .

والمجرور كقوله تعالى : (وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَ يُؤْخَذْ مِنْهَا)(١) فـ (يؤخذ) فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيـه ، و (منها) جار ومجرور فى موضع رفع : أى لا يَكُنْ أخذٌ منها ، ولو قدر ما هو المتبادر من أن فى (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل ، و (منها) فى موضع نصب ، لم يستقم ؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و « كل عدل » حَدَث ، والأحداث لا تؤخذ ، إنما تؤخذ الذوات ، نعم إن قدر أن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صح ذلك .

= أيضا « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى كلا الفرجين اسم أن « مولى » خبر أن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « المخافة » مضاف إليه ، وأن واسمها وخبرها فى محل نصب سدت مسد مفعولى تحسب ، وجملة تحسب مع فاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كلا ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال على تقدير الواو « خلفها » خلف : بدل من كلا ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخلف مضاف والضمير الذى للغائبة العائد إلى البقرة مضاف إليه « وأمامها » الواو عاطفة ، أمام : معطوف على خلف ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأمام مضاف والضمير الذى للغائبة مضاف إليه أيضا ، وفى هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضربنا عنها صفحا ؛ لأنها لا تخلو من تكلفات بعيدة .

الشاهد فيه : قوله « أمامها » فإن الرواية قد وردت برفعه ؛ بدليل أن هذه القصيدة ميمية مرفوعة القوافى ، ورفعه على أنه معطوف على خلفها الذى هو بدل من « كلا » الذى هو مبتدأ على ما علمت فى إعراب البيت ؛ فدل ذلك على أن « أمام » من الظروف المتصرفة أى التى تخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل ؛ فتكون مرفوعة بعامل من العوامل التى تقتضى الرفع كما هنا ، ونحو ذلك .

(١) من سورة الأنعام من الآية ٧٠ .

وفُهم من قولى « فإن فُقد فالمصدر — إلى آخره » أنه لا يجوز إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجود المفعول به ، وهو مذهبُ البصريين إلا الأخْفَشَ ، واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر :

٧٥ — أُتيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا   بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرا

---

٧٥ — هذا البيت ليزيد بن القعقاع .

اللغة : « أتيح لى » هيىء لى وقدر « نذيرا » مخوفا ومحذرا « وقيت الشر » حفظت منه .

المعنى : يريد أن أعداءه قد دبروا له ليوقعوه فى شر يتفاقم خطبه ويتطاير شرره ، وأن المقادير هيأت له من ينذره بما بيتوه له ، فكان ذلك سببا فى حفظه من الوقوع فى الشر .

الإعراب : « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول «لى» جار ومجرور ، وهو نائب فاعل أتيح «من العدى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله نذيرا الآتى ، وكان أصله صفة له ؛ فلما تقدم عليه أعرب حالا «نذيرا» مفعول به ثان لأتيح منصوب بالفتحة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بوقيت الآتى « وقيت » وقى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل «الشر» مفعول ثان لوقى ، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل «مستطيرا» حال من الشر .

الشاهد فيه : قوله « أتيح لى نذيرا » فإن أتيح فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصل هذا الفعل وهو مبنى للمعلوم يتعدى إلى مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام ، وتقول : أتاح الله لى ظروفا حسنة ، فلفظ الجلالة هو الفاعل ، والجار والمجرور أحد المفعولين ، وظروفاً : هو المفعول الثانى ، ولو أردت أن تبنى هذا الفعل للمجهول فى مثالنا كنت تقول : أتيحت لى ظروف حسنة ، فتغير صورة الفعل ، وتسنده إلى المفعول الذى كان يتعدى إليه بنفسه ، وتترك الجار والمجرور ، إلا أن هذا الشاعر لما بنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به ؛ بدليل أن هذا المفعول به منصوب ، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ، ومقصور على ضرورة الشعر عند سائر البصريين

ومما ورد منه واستدل به أنصار الكوفيين والأخفش قول جرير يهجو الفرزدق :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

فقوله « بذلك » جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله « سب » الذى هو فعل ماض مبنى =

وبقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[1] فأُقِيمَ فيهما الجار والمجرور، وتُرِكَ المفعول به منصوباً .

***

= للمجهول ، و « الكلابا » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فأنت ترى جريرا قد أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به حينما اضطرته قافية البيت لذلك ،

ومثل هذا البيت أيضاً قول الراجز ، وينسب إلى رؤبة بن العجاج :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدا ... وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

فقوله « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وقوله « بالعلياء » جار ومجرور ، وهو نائب فاعله ، وقوله « سيدا » مفعول به ثان ليعن المبنى للمجهول ، وقد أناب هذا الراجز الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به ، والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوباً ، ولو أنابه لرفعه كما علمت من أحكام إنابة المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوبا .

ومثل هذه الشواهد قول الشاعر :

وَإنمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... ما دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

فإن قوله « معنيا » اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وهومنصوب لأنه خبر دام ، وقوله « بذكر » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل لمعنى ، وقوله «قلبه» مفعول به ثان لمعنى ، ولم ينب الشاعر المفعول به مع وجوده فى الكلام ؛ بدليل أنه جاء به منصوباً وأناب الجار والمجرور .

وكل هذه الشواهد محمولة على الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين .

(١) من سورة الجاثية من الآية ١٤ — وأبو جعفر يقرأ فى هذه الآية بضم الياء من « ليجزى » على أنه فعل مضارع مبنى للمجهول ، وينصب « قوما » على أنه مفعول به ليجزى ، ونائب الفاعل هو « بما » وهو الجار والمجرور ؛ فدلت هذه القراءة فى هذه الآية الكريمة على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به ، ولو تقدم المفعول به على النائب عن الفاعل ، وهذا رأى الكوفيين

وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين :

أولهما : أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، ولكن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى مصدر يجزى وهو الجزاء .

وثانيهما : أن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لاتصلح للاحتجاج بها ؛ لأنها لاتزيد عما يكون من ضرورات الشعر .

ثُمَّ قُلْتُ: وَلاَ يُحْذَفَانِ ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا جَوَازاً ، نَحْوُ « زَيْدٌ » لِمَن قَالَ « مَنْ قَامَ » أَوْ « مَنْ ضُرِبَ » وَوُجُوباً نَحْوُ (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ، وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ) وَلاَ يَكُونَانِ جُمْلَةً ؛ فَنَحْوُ (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) عَلَى إِضْمَارِ التَّبَيُّنِ ، وَنَحْوُ (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ) عَلَى الإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ ؛ وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا : وُجُوباً فِي نَحْوِ « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وَ « قَامَتْ هِنْدٌ » أَوِ « الهِنْدَانِ » أَو « الهِنْدَاتُ » وَجَوَازاً : رَاجِحاً فِي نَحْوِ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَمِنْهُ « قَامَتِ الرِّجَالُ » أَو « النِّسَاءُ » أَو « الهُنُودُ » وَ « حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ » وَمِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » وَمَرْجُوحًا فِي نَحْوِ « مَا قَامَ إِلاَّ هِنْدٌ » وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَلاَ تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ وَلاَ جَمْعٍ ، وَشَذَّ نَحْوُ « أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ » .

***

وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه :

الحكم الأول : أنهما لا يُحْذَفَانِ ، وذلك لأنهما عُمْدَتَانِ ، ومُنزَّلاَنِ من فعلهما منزلَةَ الجزء ، فإن وَرد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر ، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران (١) ؛ فمن ذلك قولُ النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) هذا الكلام على إطلاقه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل ، ولكنه غير صحيح بالنسبة للفاعل ، وذلك لأن الفاعل قد حذف فى مواضع عديدة ، ومنها مواضع قياسية ، وذكر المؤلف نفسه فى كتابه قطر الندى بعض هذه المواضع ، ونحن نجمل لك ذكر هذه المواضع حتى لاتضيع عليك فائدة نرجو أن تنتفع بها :

الموضع الأول : فاعل المصدر فى نحو قوله تعالى : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة) من سورة البلد من الآيتين ١٤ و ١٥ .

والموضع الثانى : فاعل أفعل فى التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) من سورة مريم من الآية ٣٨ .

والموضع الثالث : عند نيابة نائب الفاعل عنه ، نحو قوله تعالى : (وقضى الأمر) من سورة البقرة من الآية ٢١٠ .

والموضع الرابع : فى إقامة البدل مقام الفاعل ، نحو قولهم : ما قام إلا هند ؛ فهند عند =

« لا يَزْنِى الزَّانِى حِينَ يزْنِى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، ولا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ففاعل « يشرب » ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره — وهو الزانى — لأن ذلك خلافُ المقصودِ ، ولا الأصل « ولا يشرب الشارب » فحذف الشارب ؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضميرٌ مستترٌ فى الفعل عائدٌ على الشارب الذى استلزمه « يشرب » [فإن « يشرب » يستلزم الشارب] وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ نظيرِهِ — وهو « لا يزنى الزانى » — وعلى ذلك فَقِسْ ، وتَلَطَّفْ لكل موضع بما يناسبه ، وعن الكسائى إجازة حذفِ الفاعلِ ، وتابعه على ذلك السُّهَيْلِىُّ وابن مَضَاء .

***

الثانى : أن عاملهما قد يُحْذَف لقرينة ، وأنَّ حذفه على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقولك « زَيْدٌ » جواباً لمن قال لك « مَنْ قَامَ » ؟ « أو مَنْ ضُرِبَ » ؟ فزيد فى جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ، وفى جواب الثانى نائبٌ عن فاعلِ فعلٍ محذوفٍ ، وإن شئتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت « قامَ زَيْدٌ » و « ضُرِبَ عَمْرٌو » .

= التحقيق ليست فاعل قام ، بل هى بدل من فاعل قام ، وأصل الكلام : ما قام أحد إلا هند ، والدليل على أن هنداً ليست فاعلا أنهم التزموا تذكير نحو قام ، ولو اعتبروا ما بعد إلا فاعلا لأنثوا الفعل إذا كان ما بعد إلا مؤنثاً .

والموضع الخامس : فاعل قل وكثر ونحوهما إذا اتصلت بها «ما» الزائدة ، نحو قولك : قلما يكون ذلك ، وكثر ما يكون ذلك .

والموضع السادس : إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف ، كما فى قوله : (وجاء ربك) ، فإن التقدير — والله أعلم — وجاء أمر ربك .

والموضع السابع : إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة ، نحو قول الشاعر :

كُرَةٌ ضُرِبَتْ بِصَوَالِجَةٍ ... فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

أصل الكلام : فتلقفها الناس رجلا رجلا ، فحذف الفاعل ، وأناب عنه الحال المفصلة .

والموضع الثامن : الفاعل الذى حذف للتخلص من التقاء الساكنين ، وذلك فى الفعل المسند إلى ضمير الجماعة عند توكيده بنون التوكيد ، نحو قولك : اضربن ياقوم .

والواجبُ ضابطُه : أن يتأخر عنه فعلٌ مُفَسِّر له ، وقد اجتمع المثالان فى الآية الكريمة[١] فـ (السماء) فاعل بـ (انْشَقَّتْ) محذوفةً ، كالسماء فى قوله تعالى : (فَإذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ)[٢] إلا أن الفعل هنا مذكور ، و « الأرضُ » نائب عن فاعل « مُدَّتْ » محذوفةً ، وكلٌّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور ، فلا يجوز أن يتلفظ به؛ لأن المذكور عِوَضٌ عن المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه .

***

الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلُّوا بقوله تعالى : (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)[٣] (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ)[٤] (وَإذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ)[٥] فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلا (لِبَدا) وجملة (كيف فعلنا بِهِم) فاعلا لـ (تبين) وجملة (لا تفسدوا فى الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل) ، ولا حجة لهم فى ذلك : أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد : إما على مَصْدَرِ الفعلِ ، والتقدير : ثم بَدَا لهم بَدَاءٌ ، كما تقول : « بَدَا لِي رأيٌ » ويؤيد ذلك أن إسناد « بَدَا » إلى « البَدَاء » قد جاء مُصَرَّحًا به فى قول الشاعر :

٧٦ — لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ   بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

---

(١) هى قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت) وقد تلاها المؤلف فى المتن ، من سورة الانشقاق ، الآيات ١ — ٣ .

(٢) من سورة الرحمن من الآية ٣٧   (٣) من سورة يوسف من الآية ٣٥

(٤) من سورة إبراهيم من الآية ٤٥   (٥) من سورة البقرة من الآية ١١

٧٦ — نسب فى اللسان (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشماخ بن ضرار الغطفانى ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع ، ووجدته فى الأغانى (١٤/١٥٧ بولاق) أول أربعة أبيات منسوبة إلى محمد بن بشير الخارجى فى مدح زيد بن الحسن بن على بن أبى طالب وهجاء رجل كان قد وعده قلوصاً ، ثم مطله .

=

و إما على السَّجْن — بفتح السين — المفهوم من قوله تعالى (لَيَسْجُنُنَّهُ) ويدلُّ عليه قولُه تعالى : (قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) (١) وكذلك القولُ فى الآية الثانية ، أى : وتبين هو ، أى التبيُّنُ ، وجملة الاستفهام مُفَسِّرة ، وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى الذى هو محلُّ الخلافِ ، و إنما هو [من] الإسناد اللفظى ، أى : و إذا قيل لهم هذا اللفظُ ، والإسنادُ اللفظيُّ جائزٌ فى جميع الألفاظ ، كقول العرب « زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ » وفى الحديث « لاحَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ » .

***

اللغة : « حق لقاؤه » يروى فى مكانه « حق وفاؤه » و « القلوص » بفتح القاف ـ الناقة الشابة « بدالك بداء » ظهرلك رأى آخرغير الرأى الذى كنت قد رأيته حين وعدتنى القلوص

المعنى : يقول : لعلك قد تغير رأيك فى شأن هذه الناقة ، وظهر لك فى أخريات التفكير ما لم يكن ظاهراً ، وما قضى لابد كائن.

الإعراب : « لعلك » لعل : حرف ترج ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل نصب « والموعود » الواو واو الحال ، الموعود : مبتدأ « حق » خبر المبتدأ « وفاؤه » وفاء : فاعل حق ؛ لأنه صفة مشبهة أو مصدر ، وهومضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « بدا » فعل ماض « لك » جار ومجرور متعلق ببدا « فى تلك » الجار والمجرور متعلق ببدا أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « القلوص » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « بداء » فاعل بدا ، والجملة من الفعل وفاعله خبر لعل فى أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « بدا لك بداء » حيث أسند الفعل — وهو بدا — إلى بداء ، وهو مصدر ذلك الفعل ، وذلك يرشح أن هذا الفعل لو ورد فى كلام آخر وليس معه اسم مرفوع على أنه فاعل جاز أن يقدر الفاعل ضميراً عائدا إلى مصدره كما فى الآية الكريمة : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) على نحو ما ذكر المؤلف .

(١) من سورة يوسف من الآية ٣٣ .

الحكم الرابع : أن عاملهما يُؤَنَّثُ إذا كانا مؤنثين ، وذلك ثلاثة أقسام : تأنيث واجب ، وتأنيث راجح ، وتأنيث مرجوح .

فأما التأنيث الواجب ففى مسألتين :

إحداهما : أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلا ؛ ولا فَرْقَ فى ذلك بين حقيقى التأنيث ومَجَازِيِّه ، فالحقيقىُّ نحو « هِنْدٌ قَامَتْ » فهند : مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، والفاعل مستتر فى الفعل ، والتقدير : قامت هى ، والتاء علامة التأنيث ، وهى واجبة لما ذكرناه ، والمَجَازِىُّ نحو « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وإعرابه ظاهر ، ولمَّا مَثَّلْتُ به فى المقدمة للتأنيث الواجب عُلِم أن وجوب التأنيث مع الحقيقى من باب أَوْلَى ، بخلاف مالو عكست ، فأما قولُ الشاعر :

٧٧ — إنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

---

٨٧ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم مولى عبدالقيس ، من قصيدة له تعد من نادر الكلام ونقى المعانى ، يرثى فيها المغيرة بن المهلب بن أبى صفرة .

اللغة : « مرو » أشهر مدن خراسان وقصبتها ، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخا ، ويقال لها « مرو الشاهجان » وعلى بعد خمسة أيام منها مدينة أخرى يقال لها « مرو الروذ » .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « السماحة » اسم إن « والمروءة » معطوف عليه « ضمنا » ضمن : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « قبرا » مفعول ثان لضمن « بمرو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « على الطريق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر « الواضح » صفة للطريق .

الشاهد فيه : قوله « ضمنا » فإن « ضمن » فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث ، وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة ، وكان من حقه أن يؤنث هذا الفعل فيقول « ضمنتا » لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه ، سواء أكان هذا المؤنث الذى يعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقى التأنيث أم كان مؤنثاً مجازى التانيث ؛ فترك الشاعر فى هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه فى السعة ، ومن أحكام ما يشذ عن المطرد الجارى على ألسنة العرب أنه ليس لنا أن نستعمل مثله لا فى نثرنا وهو بديهى ولا فى شعرنا ؛ لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر فى أشعارهم لا يجوز لنا فى أشعارنا ، فافهم هذا .

ولم يقل « ضُمِّنتَا » فضرورة .

الثانية : أن يكون الفاعلُ اسما ظاهراً متصلا حقيقيَّ التأنيثِ : مفرداً، أو تثنية له، أوجمعاً بالألف والتاء ، فالمفرد كقوله تعالى : (إذْ قالَتِ امرأةُ عِمْرَانَ)(١) والمثنى كقولك : قامت الهندان ، والجمعُ كقولك : قامَتِ الهنداتُ ؛ فأما قوله :

٧٨ — تَمَنَّى ابْنَتَايَ أنْ يَعِيشَ أبُوهُمَا وَهَـلْ أنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أوْ مُضَرْ

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٣٥ .

٧٨ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من أبيات له أربعة يقولها لابنتيه ، وهو أول هذه الأبيات ، وبعده قوله :

فَقُومَا وَقُولاَ بِالّذِى تَعْلَمَـانِه وَلاَ تَخْمِشَا وَجْهاً وَلاَ تَحْلِقَا شَعَرْ

وَقُولاَ هُوَ الْمَرْءُ الّذِى لاَ صَدِيقَهُ أَضَاعَ ، وَلاَ خَانَ الْخَلِيلَ ، وَلاَ غَدَرْ

إلى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

اللغة : « تمنى » يجوز أن يكون فعلا ماضياً مثل تقدم وتذكر وتقدس ، ويجوز أن يكون فعلا مضارعاً ، وأصله تتمنى مثل تتزكى وتتقدم وتتهذب ، ثم حذف إحدى التاءين ؛ لأن كل فعل تصدر بتاءين زائدتين جاز لك حذف إحداهما ، كما حذفت من قوله تعالى : « فأنذرتكم ناراً تلظى » من سورة الليل ، من الآية ١٤ ، والأصل تتلظى ، ومن قوله تعالى : « فأنت له تصدى » من سورة عبس ، من الآية ٦ ، وأصله تتصدى ، ونحو ذلك كثير فى القرآن ، وفى الفصيح المستعمل من لغة العرب « ربيعة أو مضر » هما ابنا نزار بن معد بن عدنان ، وهما أبوا العرب العدنانيين ، ويراد بمثل هذا التعبير معنى : وهل أنا إلا من الناس ينزل بى ما ينزل بكل واحد منهم .

الإعراب : « تمنى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، أو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف « ابنتاى » ابنتا : فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يعيش » فعل مضارع منصوب بأن « أبوهما » أبو : فاعل يعيش ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وهل » الواو للاستئناف ، هل : حرف استفهام « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « إلا » أداة حصر « من ربيعة » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة =

فضرورة إن قُدِّرَ الفعلُ ماضياً ، وأما إن قُدِّرَ مضارعا ـ وأصْلُهُ تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى)(١) ـ فلا ضرورة .

وأما قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)(٢) فإنما جاز لأجل الفصل بالمفعول ، أو لأن الفاعل فى الحقيقة «أل» الموصولة ، وهى اسمُ جمعٍ ، فكأنه قيل : اللاَّتى آمَنَّ ، أو لأن الفاعل اسمُ جمعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات : أى النسوة اللاتى آمَنَّ(٣) .

= متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « مضر » معطوف على ربيعة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « تمنى ابنتاى » فإن « ابنتاى » مثنى ابنة ، وهى مؤنثة حقيقية التأنيث ، وقد وقع هذا اللفظ فاعلا لقوله « تمنى » فإن كان فعلا ماضياً كان خالياً من علامة التأنيث ؛ لأن علامة التأنيث فى الفعل الماضى تاء ساكنة تتصل بآخره ، فعلى ذلك كان ينبغى أن يقول : تمنت ابنتاى ، ولو قدرت هذا الفعل مضارعاً محذوف إحدى التاءين كان مؤنثاً ؛ لأن علامة التأنيث فى الفعل المضارع تاء متحركة تتصل بأوله ، وكل ما فى الباب أن هذه التاء حذفت ، والمحذوف لسبب كالثابت فى اللفظ ؛ فيلزم على اعتبار الفعل ماضيا أن يكون البيت شاذا لأنه لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل حقيقى التأنيث ، ويلزم على اعتبار الفعل مضارعاً جريان البيت على المستعمل المطرد ، وهذا الاعتبار أولى بالاعتبار ؛ لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره .

(١) من سورة الليل من الآية ١٤ . (٢) من سورة الممتحنة من الآية ١٢ .

(٣) أنت تعلم أن كل ما يدل على معنى الجمع يحتمل أن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، والذى يدل على معنى الجمع ستة أشياء ؛ لأن هذا الدال إما أن يكون جمعاً حقيقة أو يكون اسم جمع أو يكون اسم جنس جمعى ، ثم قد يكون الجمع جمع تكسير لمذكر أو جمع تكسير لمؤنث أو جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً : فاسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، واسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، وجمع التكسير الذى لمذكر نحو رجال وزيود ، وجمع التكسير الذى لمؤنث نحو هنود وضوارب ، وجمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين ، وجمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات .

وعلى مقتضى هذا الذى ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للوجهين كان ينبغى أن يجوز فى جميعها تأنيث الفعل المسند إليها على تاويلها بالجماعة ، وتذكيره على تأويلها بالجمع

. . . .

وقد اختلف النحاة فى هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله تجويز الوجهين فى جميع هذه الأنواع ؛ تمشيا مع هذا الأصل الذى ذكرناه .

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته تجويز الوجهين فى جميع الأنواع إلا نوعا واحدا ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه أوجب فيه تذكير الفعل .

والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته تجويز الوجهين فى اسم الجمع وفى اسم الجنس الجمعى وفى جمع التكسير لمذكر وفى جمع التكسير لمؤنث ، ووجوب التذكير فى جمع المذكر السالم ، ووجوب التأنيث فى جمع المؤنث السالم ، قالوا : لأنك حين تجمع رجلا على رجال ، وحين تجمع هنداً على هنود ، لا يبقى فى الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه ، فأشبه اسم الجمع الذى لا واحد له من لفظه ؛ فأما حين تجمع زيداً على الزيدين وحين تجمع هنداً على الهندات فإنه يبقى لفظ الواحد فى الجمع على ما كان عليه ؛ فأشبه المفرد ، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل ؛ فكذلك جمعه السالم ، والمفرد المؤنث الحقيقى التأنيث يجب معه تأنيث الفعل ؛ فكذلك جمعه السالم .

وخلاصة هذا الخلاف أن الجميع متفقون على جواز الوجهين فى الفعل المسند إلى اسم الجمع أو إلى اسم الجنس الجمعى أو إلى جمع التكسير لمذكر أو جمع التكسير لمؤنث ، والخلاف بين البصريين جميعاً والكوفيين وحدهم فى الفعل المسند إلى جمع مذكر سالم ، وبين البصريين جميعاً والكوفيين — ومعهم أبو على الفارسى — فى الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم .

وقد استدل جمهور الكوفيين وأبو على الفارسى على جواز التذكير والتأنيث فى الفعل المسند لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٢ ؛ فقد جىء بالفعل فى هذه الآية الكريمة — وهو « جاءك » — من غير علامة تأنيث ، مع أن فاعله — وهو « المؤمنات » — جمع مؤنث سالم ؛ فدل على أنه يجوز خلو الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث — وهذا هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين — ولا حاجة بالكوفيين والفارسى إلى الاستدلال على التأنيث ؛ لأنه محل اتفاق فى هذا المثال ونحوه — وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبى على بهذه الآية بثلاثة أجوبة أشار المؤلف إلى جميعها :

=

. . . .

= أما الجواب الأول : فإنا لا نسلم لكم أن السبب فى تذكير الفعل هو كون الفاعل جمع مؤنث سالما ، بل السبب فى تذكير الفعل هو الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الذى هو ضمير المخاطب ، وأنت تعلم أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث فاصل أى فاصل جاز فى الفعل التأنيث وعدمه ، تقول : زارتنى اليوم هند ، وزارنى اليوم هند .

وأما الجواب الثانى : فإنا لا نسلم أن الفاعل فى هذه الآية الكريمة هو « المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل الفاعل هو «أل» الموصولة التى بمعنى اللاتى ، واللاتى ليس جمعاً ، بل هو اسم جمع ؛ فيكون الفاعل فى الآية الكريمة — عند التحقيق — اسم جمع ، واسم الجمع يجوز فى فعله التأنيث وعدمه بالإجماع .

وأما الجواب الثالث : فإنا لا نسلم أن الفاعل هو «المؤمنات» الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة ، وأصل الكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ، والموصوف المحذوف الذى قدرناه بالنساء اسم جمع لا جمع مؤنث سالم ، فحذف التاء سببه أن الفاعل اسم جمع ، ونحن لا نخالفكم فى جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع .

ومما استدل به الكوفيون وأبو على الفارسى على تجويز خلو الفعل المسند إلى جمع مؤنث سالم من علامة التأنيث قول عبدة بن الطبيب من قصيدة رواها المفضل الضبى فى المفضليات :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

حيث أتى بالفعل — وهو « بكى » — مجرداً من تاء التأنيث ، مع كون فاعله جمع مؤنث سالما — وهو « بناتى » — وأجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل — وإن كان جمع مؤنث سالما — قد أشبه جمع التكسير ، بسبب أن مفرده — وهو بنت — لم يوجد بتمامه فى لفظ الجمع ، والأصل فى جمع المؤنث السالم أن تسلم فيه صيغة واحده ، ومن أجل ذلك سموه سالما ؛ فلما أشبه جمع التكسير أخذ حكمه ، وهو جواز الوجهين فى الفعل المسند إليه ، وإذا جاز فى هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجهين فى كل فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم حيث لا توجد هذه العلة .

ومما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قول الله تبارك وتعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) من سورة يونس ، من الآية ٩٠ حيث لحقت الفعل ـ وهو « آمنت » ـ تاء التأنيث ، مع أن فاعله جمع مذكر سالم ـ وهو =

وأما التأنيثُ الواجِحُ ففى مسألتين أيضاً :

إحداهما : أن يكون الفاعل ظاهراً متصلا مجازىَّ التأنيثِ ، كقولك : طلَعَتِ الشمسُ ، وقوله تعالى : (وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ الْبيتِ)(١) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ)(٢) (جُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)(٣).

الثانية : أن يكون ظاهراً حقيقىَّ التأنيثِ مُنْفَصِلا بغير «إلا» كقولك : قام اليومَ هِنْدٌ ، وقَامَتِ اليَوْمَ هِنْدٌ ، وكقوله :

٧٩ — إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِى وَبَعْدَكِ فِى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

= «بنو إسرائيل» ومثله قول الشاعر وهو قريط بن أنيف أحد بنى العنبر ، وهو أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِى بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

حيث أنث الفعل — وهو «تستبح» — مع أن فاعله جمع مذكر سالم — وهو «بنو اللقيطة» — وجواب البصريين عن الآية الكريمة والبيت واحد ، وهو من باب جوابهم السابق على بيت عبدة بن الطبيب ، وهو أن اللفظ — وإن كان جمع مذكر سالما — قد أشبه جمع التكسير بسبب أن لفظ المفرد — وهو ابن — لم يوجد بتمامه فيه ، والأصل فى جمع المذكر السالم أن يسلم فيه بناء واحده ، ولهذا سموه سالما ، كما أن أصل جمع التكسير أن يتغير فيه بناء واحده ، ولهذا سموه مكسراً ؛ فلما كان كذلك جاز فى فعله الوجهان ؛ فالجواز فى هذا الفاعل بخصوصه لعلة من العلل لا يستلزم الجواز فى فعل كل جمع مذكر سالم حيث لا توجد فيه العلة المقتضية للجواز ههنا ، وهذا بحث طويل أردنا به تدريبك على الحوار والجدل والتخريج ، فلا عليه ، وعه ؛ ولا تنسه ، والله يتولاك بإرشاده وتوفيقه .

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ٣٥. (٢) من سورة النمل ، من الآية ٥١.

(٣) من سورة القيامة ، من الآية ٩.

٧٩ — قد بحثت طويلا عن هذا البيت فلم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، والبيت قد استشهد به الأشمونى (رقم ٣٦٥) وابن الناظم فى باب الفاعل .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «امرأ» اسم إن «غره» غر : فعل ماض ، والهاء ضمير غائب عائد إلى امرىء مفعول به «منكن» جار ومجرور متعلق بغر ، أو هو متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى «واحدة» فاعل غر ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لقوله امرأ «بعدى» بعد : ظرف متعلق بغر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبعدك» هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «فى الدنيا» =

والمبرد يخصّ ذلك بالشعر .

ومن النوع الأول ـ أعنى المؤنثَ الظاهرَ المجازىَّ التأنيثِ ـ أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ ، أو اسمَ جمعٍ ، تقول : قامت الزيود ، وقامَ الزيود ، وقامت النساء ، وقام النساء ، قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ)[1] (وَقَالَ نِسْوَةٌ)[2] وكذلك اسمُ الجنسِ كـ«أَوْرَقَ الشَّجَرُ» و «أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ» فالتأنيث فى ذلك كله على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، وليس لك أن تقول : التأنيث فى النساء والهنودِ حقيقى ؛ لأن الحقيقى[3] هو الذى له فَرْج ، والفرج لآحاد الجمع لا للجمع ، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد .

ومن هذا الباب أيضاً قولُهم : نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ ، ونِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ؛ فالتأنيثُ على مقتضى الظاهر ، والتذكير [على معنى الجنس] ؛ لأن المراد بالمرأة الجنس ، لا واحدة معينة ، مدَحُوا الجنس عموماً ، ثم خصُّوا مَنْ أرادوا مدحه ، وكذلك « بئس » بالنسبة إلى الذم ، كقولك : بِئْسَ المَرْأَةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ ، وبِئْسَتِ المرأةُ [هِنْدٌ] .

= جار ومجرور متعلق إما بقوله مغرور الآتى ، وإما بمحذوف صفة لامرىء ، والأخير أولى عندنا من جهة المعنى «لمغرور» اللام هى اللام المزحلقة ، مغرور : خبر إن التى فى أول البيت.

الشاهد فيه : قوله « غره منكن واحدة » حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقى التأنيث ، ولم يؤنث هذا الفعل ؛ لوجود الفاصل بين الفعل وفاعله بقوله «منكن» وذكر علامة التأنيث فى مثل هذه الحال أرجح من حذفها .

ومثله فى المعنى قول حجر آكل المرار فى هند بنت ظالم امرأته ، وكانت قد أسرها زياد ابن الهبولة فى يوم البردان :

إنَّ مَنْ غَرَّهُ النِّسَاءُ بِشَىْءٍ ... بَعْدَ هِنْدٍ لَجَاهِلٌ مَغْرُورُ

حُلْوَةُ الْعَيْنِ وَالْحَدِيثِ ، وَمُرٌّ ... كُلُّ شَىْءٍ أَجَنَّ مِنْهَا الضَّمِيرُ

كُلُّ أُنثى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا ... آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ١٤ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣٠

(٣) هذا تعليل للنفى ، يعنى انتفى أن تقول هذا الكلام لأن المؤنث الحقيقى إلخ

وأما التأنيثُ المرجوحُ ففى مسألة واحدة ، وهى : أن يكون الفاعل مفصولا بإلاَّ ، كقولك : ما قامَ إلا هِنْدٌ ؛ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى ؛ لأن التقدير « ما قام أحدٌ إلا هِنْدٌ » فالفاعل فى الحقيقة مُذَكر ، ويجوز التأنيثُ باعتبار ظاهر اللفظ ، كقوله :

٨٠ — مابَرِئَتْ مِنْ رِيبَـةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

والدليلُ على جوازه فى النثر قراءةُ بعضهم (إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ)[١] برفع (صَيْحَةٌ) وقراءةُ جماعة من السلف (فَأَصْبَحُوا لاتُرَىٰ إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ)[٢] ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وبجَعْلِ حرف المضارعة التاءَ المثناةَ من فوقُ .

وزعم الأخفشُ أن التأنيث لايجوز إلا فى الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا .

***

الحكم الخامس : أن عاملَهما لاتلحقه علامةُ تثنيةٍ ولاجمعٍ ، فى الأمر الغالب ، بل تقول : قام أخَوَاكَ ، وقام إخْوَتُكَ ، وقامَ نِسْوَتُكَ ، كما تقول : قام أخوك . ومن العرب

---

٨٠ — وهذا الشاهد لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه فى باب الفاعل (٢١٤) والأشمونى كذلك (رقم ٣٦٦) .

اللغة : « برئت » خلت « ريبة » أصل الريبة الشك « ذم » ما تعاب به .

الإعراب : « ما » نافية « برئت » برىء : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » معطوف على ريبة « فى حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف ، والضمير مضاف إليه « إلا » أداة حصر « بنات » فاعل برىء ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله : « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل الفعل بتاء التأنيث ، مع كونه مفصولا من فاعله بإلا ، ودخول التاء فى هذه الحال مرجوح ، على ما ذكره المؤلف تبعاً لابن مالك ، وحكى ابن عقيل أن الجمهور لا يجيزون التأنيث فى هذه الحال ، كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التأنيث لا يجوز فى غير ضرورة الشعر ، لكن الذى تنصره الأدلة هو ما ذكره المؤلف ، ومن شواهد ذلك قول ذى الرمة :

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَافِي غُرُوضِهَا وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

(١) من سورة يس من الآيتين ٢٩ و٥٣ (٢) من سورة الأحقاف من الآية ٢٥

مَنْ يُلْحِق علاماتٍ دالةً على ذلك ، كما يُلْحِق الجميعُ علامةً دالة على التأنيث ، كقوله:

٨١ — توَلَّى قتالَ المارقين بنفسه وقد أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يتعاقبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار »[1] وقول بعض العرب : « أكلُونِى البَراغيثُ » وقول الشاعر :

---

٨١ — هذا البيت من كلمة لعبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى فيها مصعب بن الزبير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٤٣) والأشمونى (رقم ٣٥٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٢٠٩).

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين « مبعد » أراد به الأجنبى « حميم » هو الصديق .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب المذكور فى أبيات سابقة « قتال » مفعول به ، وهو مضاف و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » الجار والمجرور متعلق بتولى ، ونفس مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد ، وهذه لغة جماعة من العرب ، وليست الألف عندهم إلا علامة على تثنية الفاعل ، كما أن التاء فى نحو « قامت هند » علامة على تأنيث الفاعل عند جميع العرب .

والعرب الذين يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل ، يشبهون هاتين العلامتين بعلامة التأنيث ، فكما أنه تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً .

وجمهور العرب يجدون بين علامتى التثنية والجمع وعلامة التأنيث فرقا ؛ فلذلك لا يعطون أحدهما حكم الآخر .

(١) هذا الحديث رواه مالك فى الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث روى مطولا « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ومن أجل ذلك امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك التى يحتج بها العلامة ابن مالك صاحب الألفية حتى إنه سمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » كما سماها غيره من النحاة « لغة أكلونى البراغيث » لأن الرواية المطولة تدل على أن راوى الرواية المختصرة لم يراع اللفظ الذى ورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فأخطأ الصياغة .

٨٢ — نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

---

٨٢ — هذا البيت من كلام أبى فراس الحمدانى ، ابن عم سيف الدولة الحمدانى ، وأبو فراس هو صاحب الشاهد (رقم ٦) السابق شرحه فى أول الكتاب، وقبل البيت قوله:

يَأَيُّهَـــا المَلِكُ الَّذِى أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ المَنَاقِبْ

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا . . . . البيت ، وبعده :

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الحَبَائِبْ

حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبْ

وأبو فراس الحمدانى صاحب هذا الشاهد ممن لا يحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل المؤلف إنما أراد التمثيل بهذا البيت ، ولم يرد الاحتجاج به ، وفرق بين الاحتجاج والتمثيل ، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد فى أوضح المسالك (رقم ٢٠٨) .

اللغة : «نتج» هو ههنا فعل مبنى للمعلوم ، وثم فعل من هذه المادة ملازم للبناء للمجهول تقول : نتج القوم الناقة — بالبناء للمعلوم — وتقول : نتجت الناقة — بالبناء للمجهول لا غير — فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنيا للمعلوم ، وإذا أردت معنى ولد جئت بالفعل مبنيا للمجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها ، ومن الأول قول الشاعر ، وينسب إلى قيس ابن حصين بن زيد الحارثى :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

الإعراب : «نتج» فعل ماض مبنى للمعلوم ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الربيع» فاعل نتج «محاسنا» مفعول به لنتج «ألقحنها» ألقح : فعل ماض ، والنون علامة على جمع الإناث ، وضمير الغائب العائد إلى المحاسن مفعول به «غر» فاعل ألقح ، وهو مضاف ، و «السحائب» مضاف إليه ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «ألقحنها غر السحائب» فإن قوله «غر» فاعل «ألقح» وغر : جمع غراء ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، وهى النون ، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر الذى هو غر السحائب ، وليست هذه النون هى الفاعل ؛ لأن هذه هى لغة جماعة مخصوصين من العرب ، وهم يلحقون بالفعل علامات التثنية والجمع ، كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث؛ فإن جعلت النون فاعلا ، و «غر السحائب» بدلا منه — كان ذلك جاريا على لغة جمهور العرب ولم يكن خاصاً بلغة قوم منهم .

وقول الآخر:

٨٣ــرَأَيْنَ الغَوَانِى الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِى   فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وقد حُمِل على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم : منها قوله سبحانه : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)(١) والأجوَدُ تخريجُها على غير ذلك ، وأحسنُ الوجوهِ فيها إعرابُ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ ، و (أَسَرُّوا النَّجْوَى) خبراً .

***

ثم قلت : الثَّالِثُ الْمُبْتَدَأُ ، وَهُوَ : الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ : مُخْبَراً عَنْهُ ،

٨٣ــهذا البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبدالله العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٤٥) والأشمونى (رقم ٣٦٠) .

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، أو هى التى غنيت بزوجها عن التطلع إلى الرجال ، أو هى التى غنيت ببيت أبيها عن الأزواج لكونها فى نعمة ورفاهية عيش « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، وواحد النواضر ناضر .

الإعراب : «رأين» رأى : فعل ماض ، والنون علامة على جمع المؤنث ، ورأى هنا بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد «الغوانى» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشيب ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من الشيب «بعارضى» بعارض : جار ومجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، والنون ضمير جماعة النسوة فاعل « عنى » جار ومجرور متعلق بأعرض «بالخدود» جار ومجرور متعلق بأعرض أيضاً « النواضر » صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله «رأين الغوانى» حيث وصل الفعل ــ الذى هو رأى ــ بنون النسوة فى قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر ــ وهو قوله « الغوانى » ــ وهذه النون ليست ضميراً مثلها فى قوله « فأعرضن » بل هى علامة جمع الإناث مثل تاء التأنيث فى نحو قولك « قامت هند » .

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٣ .

أَوْ وَصْفًا رَافِعًا لِمُكْتَفًى بِهِ ؛ فَالأَوَّلُ « كَزَيْدٌ قَائِمٌ » وَ (أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) و (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ) وَالثَّانِي شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » و « مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ » .

وأقول : الثالثُ من المرفوعات : المبتدأُ ، وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر ، لكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر .

ويشترك النوعانِ فى أمرين : أحدهما : أنهما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللفظية ، والثانى : أن لهما عاملا معنويا ـ وهو الابتداء ـ ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد .

ويفترقان فى أمرين : أحدهما : أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسماً صريحاً ، نحو « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » ومؤوّلا بالاسم ، نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)(١) أى: وصيامُكم خيرٌ لكم ، ومثله قولُهم « تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »(٢) ولذلك قلت « المجرد » ولم أقل الاسم المجرد ، ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة ، بل ولا كل اسم ، بل يكون اسماً هو صفة ، نحو « أقائمٌ الزَّيْدَانِ » و « مَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ » والثانى : أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج إلى شىء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما مَثَّلْنَا ، وكقوله :

٨٤ — خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٨٤ .

(٢) قد تكلمنا على هذا المثل كلاماً وافيا فارجع إليه فى (ص ١٩) من هذا الكتاب

٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ١٣٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٦٤) وفى القطر (رقم ٣٨) .

الإعراب : « خليلى » خليلى : منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة فى ياء الإعراب مضاف إليه « ما » نافية « واف » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » بعهد : جار ومجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف سد مسد خبره ، =

وكقوله :

٨٥ — أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

= « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون « لى » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بأقاطع ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لى على من أقاطعه فما واف بعهدى أنتما .

الشاهد فيه : قوله « ماواف أنتما » حيث رفع الوصف الذى هو واف ضميراً منفصلا على أنه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لكونه معتمداً على حرف النفى وهو ما ، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبرا عنه ؛ لئلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو واف عن المثنى وهو أنتما ، وذلك لا يجوز عند أحد من العلماء ، والبيت رد صارخ على من زعم أن فاعل الوصف المغنى عن الخبر لا يكون ضميرا منفصلا ، وهم الذين ذكرهم الشارح فيما بعد .

٨٥ — وهذا الشاهد لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ١٣٤) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٦٥) وفى القطر (رقم ٣٩) .

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ « قوم » فاعل قاطن أغنى عن خبره ، وقوم مضاف ، و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نووا » فعل وفاعل « ظعنا » مفعول به لنووا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة على جملة المبتدأ وفاعله ، وحسن ذلك لأن جملة المبتدأ وفاعله فى قوة الجملة الفعلية « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، و « عيش » مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قطنا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ ؛ لكون ذلك المبتدأ الذى هو قوله « قاطن » وصفاً معتمداً على أداة الاستفهام ، وهى الهمزة .

وقولى « رافعاً لمكتفى به » أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً كـ« قوم سلمى » فى البيت الثانى ، أو ضميراً منفصلا كـ« أنتما » فى البيت الأول ، وفيه رد على الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب ؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً ، وأوجبوا فى قوله تعالى (أَرَاغِبٌ أَنْتَ)(١) أن يكون محمولا على التقديم والتأخير ، وذلك لا يمكنهم فى البيت [الأول] إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد ، وأعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما فى البيتين أو نائباً عن الفاعل كما فى قولك « أمَضْرُوبٌ الزيدان » .

وخرج عن قولى « مكتفى به » نحو « أقائمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ » فليس لك أن تعرب أقائمٌ مبتدأ ، وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر ؛ لأنه لا يتم به الكلام ، بل زيد : مبتدأ [مؤخر] وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل به .

***

ثم قلت : وَلاَ يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إلاَّ إن عَمَّتْ نَحْوُ « مَا رَجُلٌ فِى الدَّارِ » أَوْخَصَّتْ نَحْوُ « رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِى » ، وَعَلَيْهِمَا (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ) .

وأقول : الأصلُ فى المبتدأ أن يكون معرفةً ، ولا يكون نكرةً إلا فى مواضع خاصة تتبَّعها بعضُ المتأخرين ، وأنهاها إلى نيِّفٍ وثلاثين ، وزعم بعضُهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم .

فمن أمثلةِ الخصوص أن تكون موصوفةً : إما بصفة مذكورة ، نحو (وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشرِكَةٍ)(٢) (وَلعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشرِكٍ)(٣) أو بصفة مقدرة ، كقولهم السَّمْنُ مَنَوَانِ(٤) بدرهم ؛ فالسمن : مبتدأ ، ومنَوَانِ : مبتدأ ثان ، وبدرهم : خبره ،

---

(١) من سورة مريم ، من الآية ٤٦ .

(٢) و (٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢١ .

(٤) منوان : تثنية منا بوزن عصا ، كما تقول : عصوان ، فى تثنية العصا . وقد يقال فيه : من ـ بفتح الميم وتشديد النون ـ والمنا : مقدار مخصوص من الموازين كالرطل ، وهو يزن رطلين تقريباً ، وسيأتى شرح المنا فى كلام المؤلف فى باب التميز بما لا يخرج عما قلناه .

والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، والمسوِّغ للابتداء بعنوان أنه موصوف بصفة مقدرة : أى مَنَوَان منه .

ومنها : أن تكون مُصَغَّرَةً ، نحو رُجَيْلٌ جاءنى ؛ لأن التصغير وَصْفٌ فى المعنى بالصغر ، فكأنك قلت : رجل صغير جاءنى .

ومنها : أن تكون مضافة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ » .

ومنها : أن يتعلق بها معمولٌ ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » فأمر ونهى : مبتدآن نكرتان ، وسَوَّغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور ، وكقولك : أفضلُ منك جاءنى .

ومن أمثلة العموم : أن يكون المبتدأُ نفسُه صيغةَ عمومٍ ، نحو (كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ)(١) و « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « مَنْ جَاءَكَ أَجِيءُ مَعَهُ » أو يقع فى سياق النفى ، نحو « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » .

وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها .

***

ثم قلت : الرَّابِعُ خَبَرُهُ ، وَهُوَ : مَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ

وأقول : الرابعُ من المرفوعات : خبرُ المبتدأ ، وقولى «مع مبتدإ» فصلٌ أولُ مخرج لفاعل الفعل ، وقولى « غير الوصف المذكور » فصلٌ ثانٍ مخرج لفاعل الوصف ، نحو « أقائم الزيدان » و « ما قائم الزيدان » والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حدِّ المبتدأ .

***

ثم قلت : وَلاَ يَكُونُ زَمَاناً وَالْمُبْتَدَأُ اسْمُ ذَاتٍ ، وَنَحْوُ « اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ » مُتَأَوَّلٌ .

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦ .

وأقول : لما بَيَّنْت فى حَدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ — وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة — بينت بعدَ حدِّ الخبر ما لا يكون خبراً فى بعض الأحيان ، وذلك اسمُ الزمانِ ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات ، و إنما يخبر به عن أسماء الأحداث ، تقول : الصَّوْمُ الْيَوْمَ ، والسَّفَرُ غداً ، ولا تقول « زيد اليوم » ولا « عمرو غداً » فأما قولهم : « اللَّيْلَةَ الهِلَالُ » — بنصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه — فمؤول ، وتأويله على أن أصله : الليلَةَ رؤيةُ الهلالِ ، والرؤية حَدَثٌ لا ذاتٌ ، ثم حذف المضاف ، وهو الرؤية ، وأقيم المضاف إليه مُقَامه ، ومثله قولهم فى المثل « اليَوْمَ خَمْرٌ ، وَغداً أَمْرٌ » التقدير : اليَوْمَ شُرْبُ خَمرٍ ، وَغداً حُدُوثُ أمرٍ .

***

ثم قلت : الخامس اسمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ : أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ — مُطْلَقاً ، وَتَالِيَةً لِنَفْيٍ أوْ شِبْهِهِ : زَالَ — مَاضِي يَزَالُ — وَبَرِحَ ، وَفَتِئَ ، وَانفكَّ ، وَصِلَةً لِمَا الْوَقْتِيَّةِ : دَامَ ، نَحْوُ (مَا دُمْتُ حَيّاً) .

وأقول : الخامسُ من المرفوعات : اسمُ كان وأخواتها الاثنتى عشرة المذكورة ، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر ، فيرفَعْنَ المبتدأ ، ويسمى اسمهن حقيقة ، وفاعلهن مجازاً ، وينصبن الخبر ، ويسمى خبرهن حقيقة ، ومفعولهن مجازاً .

ثم هنَّ فى ذلك على ثلاثة أقسام :

ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهى ثمانية : كان وليس وما بينهما .

وما يشترط أن يتقدم عليه نفىٌ أو شبهه ، وهو النهى والدعاء ، وهى أربعة : زال ، وبرح ، وفتِئ ، وانفكَّ ، نحو (وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)(١) (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)(٢) وتقول : «لاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الله» ولا «بَرِحَ رَبْعُكَ مَأنُوساً» و«لاَ زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوساً» ويشترط فى « زال » شرطٌ آخَرُ ، وهو أن يكون ماضى يزالُ ؛ فإن ماضى يَزُول فعلٌ

---

(١) من سورة هود ، من الآية ١١٨ . (٢) من سورة طه ، من الآية ٩١ .

تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال ، نحـو (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَـئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَـدٍ مِنْ بَعْدِهِ)(١) و « إن » الأولى فى الآية شرطية ، والثانية نافية ، وماضى يَزِيلُ فعلٌ تام مُتَعَدٍّ بمعنى مازَ يَمِيزُ ، يقال : زَال زَيْدٌ ضأنه من معز فلان : أى ميزه منه .

وما يشترط أن يتقدم عليه « ما » المصدرية النائبة عن ظرف الزمان (٢) وهو « دام » وإلى ذلك أشَرْتُ بالتمثيل بالآية الـكريمة ، كقوله سبحانه وتعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيًّا)(٣) أى مُدَّةَ دَوَامِى حيًّا ، فلو قلت « دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً » كان قولك « صحيحاً » حالا لاخبراً ، وكذلك « عجبت مِنْ مادامَ زَيْدٌ صحيحاً » لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية ، والمعنى عجبت من دوامه صحيحاً .

***

ثم قلت : وَيَجِبُ حَذْفُ « كَانَ » وَحْدَهَا بعْدَ « أَمَّا » فِى نَحْوِ « أَمَّا أنْتَ ذَا نفرٍ »

---

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٤١ .

(٢) تسمى « ما » هذه المصدرية الوقتية ؛ أما وجه تسميتها بالمصدرية فلأنها تؤول مع صلتها بمصدر ، وهو الدوام ، وأما تسميتها بالوقتية فلنيابتها مع صلتها عن الوقت ، وهو المدة ، وهى تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة . ومما ينبغى أن تتنبه له أن « ما » كلما كانت وقتية فهى مصدرية البتة ، ولا يلزم من أن تـكون مصدرية أن تـكون وقتية ، بل قد تـكون مصدرية فقط ، نحو مثال الشارح ونحو قول الشاعر :

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللَّيَالِى ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ له ذَهَابَا

ومما ينبغى أن تتنبه له أيضا أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل كان ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض) من سورة هود ، من الآية ١٠٨ ، ولـكن الغرض أنه لا يجوز أن تعمل « دام » عمل كان إلا إذا سبقتها « ما » المصدرية الظرفية .

(٣) من سورة مريم ، من الآية ٣١ .

وَيجُوزُ حذفُهَا مَعَ اسْمِها بعْدَ إنْ وَلَوِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ ، وَحَذفُ نُونِ مُضَارِعِها الْمَجْزُومِ إلاَّ قَبلَ سَاكِنٍ أوْ مُضمَرٍ مُتَّصِلٍ .

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف :

إحداها : حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها ، وذلك مشروط بخمسة أمور ، أحدها : أن تقع صلةً لأنْ ، والثانى : أن يدخل على أنْ حرفُ التعليلِ ، الثالث : أن تتقدم العلة على المعلول ، الرابع : أن يُحذف الجار ، الخامس : أن يؤتى بما ، كقولهم : « أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » وأصل هـذا الكلام : انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً ، أى : انطلقت لأجل انطلاقك ، ثم دخل هذا الكلامَ تغييرٌ من وجوه : أحدها : تقديم العلة ــ وهى « لأن كنت منطلقاً » ــ على المعلول ــ وهى « انطلقت » ــ وفائدة ذلك الدلالةُ على الاختصاص ، والثانى : حذفُ لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار ، والثالث : حذف كان ، وفائدته أيضا الاختصار ، والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازمٌ عن حـذف كان ، والخامس : وجوب زيادة « ما » ، وذلك لإرادة التعويض ، والسادس : إدغام النون فى الميم ، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما فى كلمتين ، ومن شواهد هـذه المسأله قولُ العباس بن مرداس رضى الله عنه :

٨٦ — أبا خُراشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نفرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأ كُلهُمُ الضَّبُعُ

---

٨٦ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله يخاطب به خفاف ابن ندبة وخفاف شاعر أيضا ، وندبة : اسم أمه ، والبيت من شواهد سيبويه (١/١٤٨) والأشمونى (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (رقم ٧٥) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٩٧) وفى القطر (رقم ٤٧) .

المعنى : لا ينبغى لك أن تفخر على ؛ لأنك لو افتخرت على لم تجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثيرو العدد ، وليست كثرة العدد من المفاخر ؛ لأن قومى إنما نقص عددهم وقوفهم فى صفوف الجهاد ، وإغاثتهم الملهوف ، وإجابتهم الصريخ ، ولم ينقصهم الجدب ولا الجوع ، فهو فى المعنى كقول شاعر الحماسة :

إنِّى لَمِنْ مَعْشَرٍ أفْنَى أوائلَهُمْ قِيلُ الْكُمَاة ألاَ أيْنَ الْمُحَامُونَا

الإعراب « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و « خراشة » مضاف إليه « أما » هذا لفظ مركب من كلمتين : الأولى أن المصدرية ، والثانية ما ؛ فأما أن فحرف مصدرى ، وأما ما =

« أبا » منادى بتقدير يا أبا ، و « خُرَاشة » بضم الخاء المعجمة ، و « أما أنت ذا نفرٍ » أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ماذكرناه ، والذى يتعلق به اللام محذوف : أى لأن كنت ذا نفر افتخَرْتَ علىّ ، والمراد بالضَّبُع السنَةُ المُجْدِبة .

المسألة الثانية : حذف « كان » مع اسمها و إبقاء خبرها ، وذلك جائز لا واجب ، وشرطُه : أن يتقدمها « إنْ » أو « لو » الشرطيتان ؛ فالأولُ كقوله صلى الله عليه وسلم : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَ إنْ شَرًّا فَشَرٌّ » فتقديره : إنْ كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خير ، و إن كان عملُهم شراً فجزاؤهم شر ، وهذا أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب ، وفيه وجوه أخر (١) ، والثانى كقوله صلى الله عليه وسلم : « اُلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً

= فحرف زائد للتعويض به عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة « ذا » خبر كان المحذوفة ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » قوم : اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وضمير الغائبين العائد إلى قومى مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان ، وعوض عنها ما الزائدة ، وأبقى اسمها وهو قوله « أنت » وخبرها وهو قوله « ذا نفر » على ما بيناه فى الإعراب وعلى ما هو فى كلام المؤلف ، وليس يخفى عليك أن المحذوف من الجملة كلها هو كان وحدها بعد الذى نبهنا إليه .

(١) فى هذا التركيب أربعة وجوه مشهورة :

الوجه الأول : « إن خيرا فخيرا ، وإن شرا فشرا » بنصب خير وشر فى الموضعين جميعاً وتخريجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرا الأول ، وخيرا الثانى مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، ومثله شرا الثانى ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيرا فهم يجزون خيرا ، وإن كان عملهم شرا فهم يجزون شرا .

والوجه الثانى : « إن خير فخير ، وإن شر فشر » برفع خير وشر فى الموضعين جميعا ، وتخريجه على أن خيرا الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شر الأول ، وخبر الثانى =

مِنْ حَدِيدٍ » : أى ولو كان الذى تلتمسه خاتماً من حديد .

المسألة الثالثة : حذفُ نونِ « كان » وذلك مشروط بأمور : أحدها : أن تكون بلفظ المضارع ، والثانى : أن يكون المضارع مجزوماً ، والثالث : أن لا يقع بعد النون ساكن ، والرابع : أن لا يقع بعده ضمير متصل ، وذلك نحو (وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)(١) (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)(٢) ولا يجوز فى قولك « كَانَ » و « كُنْ » لانتفاء المضارع ، ولا فى نحو «هُوَ يكونُ» و « لَنْ يكونَ » لانتفاء الجزم ، ولا فى نحو (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)(٣) لوجود الساكن ، ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِى قَتْلِهِ »(٤) لوجود الضمير .

= خبر لمبتدأ محذوف ، ومثله شر الثانى ، وأصل الكلام : إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير ، وإن كان فى عملهم شر فجزاؤهم شر .

والوجه الثالث : « إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر » بنصب خير وشر الأولين ، ورفع خير وشر الثانيين ، وتخريجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شر الأول ؛ وخير الثانى خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثانى ، وأصل الكلام: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر .

والوجه الرابع : « إن خير فخيرا ، وإن شر فشرا » برفع خير وشر الأولين ، ونصب خير وشر الثانيين ، بعكس الثالث ، وتخريجه على أن خيرا الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شر الأول ، وخيرا الثانى مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول، وأصل الكلام على هذا : إن كان فى عملهم خير فهم يجزون خيرا ، وإن كان فى عملهم شر فهم يجزون شرا .

وأرجح هذه الأوجه الأربعة هو الوجه الثالث ، وهو الذى اقتصر عليه المؤلف ، وأضعفها هو الوجه الرابع ، وأما الوجهان الأول والثانى فهما فى درجة واحدة ، ودرجتهما متوسطة بين الثالث والرابع ، فاعرف ذلك واحرص عليه .

(١) من سورة النحل من الآية ١٢٠ . (٢) من سورة مريم ، من الآية ٢٠ .

(٣) من سورة « البينة » من الآية ٤ .

(٤) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد حدث أصحابه عن المسيخ الدجال ، ووصفه لهم ، ثم كانت فتنة ابن صياد، =

ثم قلت : السَّادِسُ اُسْمُ أفعالِ المُقارَبةِ ؛ وَهِيَ : كَادَ ، وكَرَبَ ، وأَوْشَكَ — لِدُنُوِّ الخَبَرِ ، وعَسَى ، واخلَوْلَقَ ، وحَرَى — لِتَرَجِّيهِ ، وطَفِقَ ، وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وهَبَّ ، وهَلْهَلَ — لِلشُّرُوعِ فيه ، ويكون خَبَرُهَا مُضَارِعاً .

***

وأقول : السَّادِسُ مِنَ المرفوعاتِ : اسْمُ الأفعَالِ المذكورة .

وهى تنقسم — باعتبار معانيها — إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

ما يدل على مقاربة المسمَّى باسمها للخبر ، وهى ثلاثة : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك .

ومايدل على تَرَجِّي المتكلم للخبر ، وهى ثلاثة أيضاً : عسى ، وحَرَى ، واخلَوْلَقَ .

وما يدل على شروع المسمَّى باسمها فى خبرها ، وهى كثيرة ، ذكرت منها سبعة ، فكملت أفعالُ الباب ثلاثة عشر ، كما أن الأفعال فى باب « كان » كذلك .

فهذه الثلاثةَ عَشَرَ تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعاً (١) ، ثم منه ما يقترن بأنْ ، ومنه ما يتجرد عنها ، كما يأتى تفصيلُه — إن شاء الله تعالى — فى باب المنصوبات ، ولولا اختصاصُ خبرِها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حِدَةٍ ، قال الله سبحانه : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىءُ) (٢) (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) (٣) ، وقال الشاعر :

= فلما خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهه قريبا مما سمعه من نعوت المسيخ ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي ذلك ، يريد أنه إن كان هذا هو المسيخ فإن الذى يقتله هو عيسى بن مريم كما أخبرتكم ، وإن كان إنسانا غيره وأنت تقتله على أنه هو فلاخير لك فى قتله .

(١) وإذا دل عليه دليل جاز حذفه ومنه الحديث « من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطا أو كاد » ألا ترى أنه ينساق إلى ذهنك أنه أراد : من تأنى أصاب أو كاد يصيب ومن عجل أخطأ أو كاد يخطىء .

(٢) من سورة النور ، من الآية ٣٥ .

(٣) من سورة الإسراء ، من الآية ٨ .

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

---

٨٧ — هذان البيتان يرويان فى كلمة لعمرو بن أحمر الباهلى مع بعض تغيير فى ألفاظهما، ويرويان منسوبين لأبى حية النميرى، وانظر كتابتنا على الأشمونى (رقم ٢٤٥) وانظر الأوضح (رقم ١٢٠) وسينشد المؤلف أول هذين البيتين مرة ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب.

اللغة: « يثقلنى » يجهدنى ويتعبنى ويعنينى « أنهض » أقوم، والنهض مصدره « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة بمعنى الثمل، وهو الذى أخذ منه السكر فهد قواه.

الإعراب: « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « يثقلنى » يثقل: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به « ثوبى » ثوب: فاعل يثقل، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وستعرف ما فى هذا الإعراب من مخالفة الأصل وإن كان هذا هو الظاهر « فأنهض » الفاء عاطفة، أنهض: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع، ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » صفة للشارب « وكنت » الواو عاطفة، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه « أمشى » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة فى محل نصب خبر كان « على رجلين » جار ومجرور متعلق بأمشى « معتدلا » حال من فاعل أمشى « فصرت » الفاء عاطفة، صار: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه « أمشى » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة فى محل نصب خبر صار « على أخرى » جار ومجرور متعلق بأمشى « من الشجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى.

الشاهد فيه: عبارة المؤلف ظاهرة فى أنه لم يرد الاستشهاد بهذا البيت إلا على مجىء « جعل » فعلا من الأفعال التى تعمل عمل كان وتختص بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا، ولكن العلماء ينشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذى وقع خبرا لجعل — وهو « يثقلنى » — قد رفع اسماً ظاهرا مضافا إلى ضمير اسمها، وهذا الاسم هو قوله « ثوبى » =

وقال آخر :

٨٨ — * هَبَبْتُ أُلُومُ الْقَلْبَ فِى طَاعَةِ الهَوَى *

وقال الآخر :

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

= وهذا غير مرتضى عند جمهرة العلماء ، ولو أنه جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال «وقد جعلت أثقل» فيكون الفعل المضارع رافعا لضمير يرجع إلى اسم جعل ، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلوا فاعل «يثقلنى» ضميرا مستترا يعود إلى التاء التى هى اسم جعل ، وقوله «ثوبى» بدلا من هذا الضمير المتصل ، فإن قلت : كان يجب أن لو كان فاعل يثقلنى ضميرا مستترا للمتكلم لقال أثقل ؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على المتكلم هو الهمزة ، قلنا : إن أصل نظم الكلام : وقد جعلت أثقل ثوبى ، فلما أبدل ثوبى من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادة الضمير على البدل ؛ لأنه هو المقصود بالحكم ، فافهم .

٨٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَجَّ كَأَنِّى كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى فى الكلام على خبر أفعال المقاربة ، للاستشهاد به على أن الفعل المضارع الواقع خبرا لفعل من أفعال الشروع يمتنع اقترانه بأن .

الإعراب : «هببت» هب : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «ألوم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر هب «القلب» مفعول به لألوم «فى طاعة» جار ومجرور متعلق بألوم ، وطاعة مضاف ، و «الهوى» مضاف إليه «فلج» الفاء عاطفة ، لج : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القلب «كأنى» كأن: حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، «باللوم» جار ومجرور متعلق بقوله مغريا الآتى «مغريا» خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله «هببت ألوم» فإن قوله «هب» بتشديد الباء — فعل من أفعال الشروع يعمل عمل كان فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع الاسم الذى هو تاء المتكلم ، ونصب الخبر الذى هو جملة ألوم .

٨٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ،وسينشد المؤلف هذا البيت =

وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعـال الشروع ، وطَفِقَ أشهرها ، وهى التى وقعت فى التنزيل ، وذلك فى موضعين : أحدهما : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)(١) أى : شرعا يَخِيطَانِ ورقة على أخرى كما تُخْصَفُ النِّعالُ ليستترا بها ، وقرأ أبو السمال العدوى (وَطَفَقَا) بالفتح وهى لغة حكاها الأخفش ، وفيها لغة ثالثة طَبِقَ — بيـاء مكسورة مكان الفاء — والثانى : (فَطَفِقَ مَسْحاً)(٢) أى شَرَعَ يمسح بالسيف سُوقَهَا وأعناقَهَا مَسْحاً : أى يقطعها قطعاً .

***

ثم قلت : السَّابِـعُ اُسْمُ ما حُمِلَ عَلَى « لَيْسَ » وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : « لاَتَ » فِي لُغَةِ

— مرة أخرى فى باب خبر أفعال المقاربة من هذا الـكتاب .

الإعراب : «وطئنا» فعل وفاعل «ديار» مفعول به ، وديار مضاف و«المعتدين» مضاف إليه «فهلهلت» الفاء حرف عطف ، هلهل : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «نفوسهم» نفوس: اسم هلهل ، وهو مضاف والضمير العائد إلى المعتدين مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بقوله تزهق الآتى ، وهو مضاف و«الإماتة» مضاف إليه «تزهق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم هلهل وهو نفوس ، والجملة فى محل نصب خبر هلهل .

الشاهد فيه : قوله « هلهلت نفوسهم تزهق » فإن هلهل فعل من أفعال الشروع — على ما ذكر المؤلف ههنا — يعمل عمل كان ؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع فى هذا البيت الاسم الذى هو قوله « نفوس» ونصب الخبر ، الذى هو جملة المضارع المجرد من أن وفاعله ، فافهم ذلك .

هذا ، والمعروف عن العلماء الأثبات ـ ومنهم المؤلف ـ أن «هلهل» إنما يدل على دنو الخبر ، ولا نعلم أحداً ذكر أن هذا الفعل يدل على الشروع إلا المؤلف فى هذا الموضع وفيما يلى عند الـكلام على خبر أفعال المقاربة حيث يذكر هذا الفعل فى عداد أفعال الشروع التى يمتنع اقتران المضارع الواقع خبرا لها بأن المصدرية ، وقد ذكر فى غير هذا الـكتاب أنه يدل على الدنو كما قلنا ؛ فلا بد أنه اطلع على ما لم نطلع عليه ، ولذلك تراه يقول عن هب وهلهل « وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع » .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٢٢ ؛ ومن سورة طه ، من الآية ١٢١ .

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣٣ .

الجميعِ ، ولا تَعْمَلُ إلاَّ فِى الحِينِ بكَثْرَةٍ ، أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الأَوَانِ بِقِلَّةٍ ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا ، والأَكْثَرُ كَوْنُ المَحْذُوفِ اسْمَهَا ، نَحْوُ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) و « ما » و « لاَ » النَّافِيَتَانِ فى لُغَةِ الحِجَازِ ، و « إنِ » النَّافِيَةُ فى لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ ، وشَرْطُ إعْمَالِهِنَّ نَفْىُ الخَبَرِ ، وَتَأْخِيرُهُ ، وأَنْ لا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وَلَيْسَ ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً ، وتَنْكِيرُ مَعْمُولَىْ « لا » وأَنْ لا يَقْتَرِنَ اسْمُ « مَا » بِإنِ الزَّائِدَةِ ، نحو (ما هـذا بَشَرًا) و :

* ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا *

و « إنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ »

وأقول : السابعُ من المرفوعات : اسمُ ما حُمِلَ — فى رفع الاسم ونصب الخبر — على « ليس » ، وهى أحرف أربعة نافية ، وهى : « ما » و « لا » و « لاتَ » و « إنْ » .

فأما « ما » فإنها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط : أحدها : أن يكون اسمها مُقدَّمًا وخبرها مؤخراً ، والثانى : أن لا يقترن الاسم بإنِ الزائدة ، والثالث : أن لا يقترن الخبرا بإلاَّ ، والرابع : ألاَّ يليها معمولُ الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا

فإذا استوفتْ هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمَلَ ، سَوَاءٌ أكان اسمُها وخبرُه نكرتين ، أو معرفتين ، أو كان الاسمُ معرفةً والخبرُ نكرةً ؛ فالمعرفتان كقوله تعالى : (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[1] والنكرتان كقوله تعالى : (فما مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)[2] فـ (أحدٌ) اسمها ، و (حاجزين) خبرها ، و (منكم) متعلق بمحذوف تقديره أعنى ، ويحتمل أن أحداً فاعلُ « منكم » لاعتماده على النفى ، و (حاجزين) نعت له على لفظه .

فإن قلت : كيف يُوصَفُ الواحدُ بالجمع ؟ وكيف يخبر به عنه ؟

قلت : جوابهما أنه اسم عام ، ولهذا جاء (لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ)[3]

***

والمختلفان كقوله تعالى : (ما هـذا بَشَرًا)[4] ولم يقع فى القرآن إعمال « ما » صريحاً

---

(١) من سورة المجادلة من الآية ٢ . (٢) من سورة الحاقة من الآية ٤٧ .

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٨٥ . (٤) من سورة يوسف من الآية ٣١

فى غير هـذه المواضع الثلاثة ، على الاحتمال المذكور فى الثانى ، وإعمالُها لغـةُ أهلِ الحجاز ، ولا يُجِـيزونه فى نحو قوله :

٩٠ — بَنِى غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ ولَـٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

---

٩٠ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢١١) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٠١) وفى القطر (رقم ٥٠) .

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون موحدة — حى من بنى يربوع « صريف » هو الذهب « الخزف » الفخار الذى يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

الإعراب « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يابنى ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتاكيد النفى « صريف » معطوف بالواو على ذهب « ولـكن » الواو عاطفة ، لـكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله : « ما إن أنتم ذهب » فإن « ما » هذه نافية ، وقد وقع بعدها « إن » فإذا اعتبرت « إن » هذه زائدة أبطلت عمل ما ؛ فرفعت بعدها المبتدأ والخبر ؛ لأن من شرط عملها عند الحجازيين ألا تقع بعدها « إن » الزائدة ، وإن اعتبرت « إن » هذه نافية : فإما أن تجعلها مؤكدة للنفى المستفاد من ما من باب التوكيد اللفظى بإعادة الأول بلفظ يرادفه فى المعنى نحو قولك « نعم جير » وإما أن تجعلها نافية لنفى « ما » فيكون ما بعدها مثبتا ؛ لأن نفى النفى إثبات ؛ فعلى الثانى يبطل عمل ما أيضاً ؛ لأن من شرط العمل بقاء النفى ، وعلى الأول تعملها ، وقد وردت الرواية فى هـذا البيت بنصب « ذهب » وبرفعه ؛ فتخرج رواية نصبه على وجه واحد ، هو جعل « إن » نافية مؤكدة لنفى « ما » وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين : إما على جعل « إن » زائدة ، وإما على جعلها نافية للنفى الذى أفادته ما ، غير أن المعنى لا يلتئم مع هذا الوجه الأخير ، فافهم ذلك كله ، ثم اعلم أن المؤلف راعى أشهر الروايتين واعتبر « إن » زائدة ؛ فقضى عليك بإهمال ما فاعرفه أيضاً .

ومثله قول فروة بن مسيك المرادى ، وهو من شواهد سيبويه (١/٤٥٥) والـكامل للمبرد (١ / ٢٠٠) .

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ، وَلَـٰكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَـــا

لاقتران الاسم بإنْ ، ولا فى نحو قوله سبحانه : (وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ)[١] (وَمَا أَمْرُنَا إلاَّ وَاحِدَةٌ)[٢] لاقتران الخبر بإلاَّ ، ولا فى نحو قولهم فى المثل : « مَامُسِيءٌ مَنْ أعتَبَ »[٣] لتقدم خبرها ، ولا فى نحو قوله :

٩١ — وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٥٠

(٣) هذا من أمثال العرب ، ومسىء : اسم فاعل من الإساءة ، وهو خبر مقدم ، وأعتب : أى أتى بما يزيل العتاب ويذهبه بفعل ما يرضى ، ومن : اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وجملة «أعتب» صلة .

٩١ — هذا البيت مطلع قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦ و ٧٣) والأشمونى (رقم ٢١٥) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٠٥) .

اللغة : «تعرفها» تطلب معرفتها واسأل الناس عنها «المنازل» جمع منزل ، وهو مكان النزول «منى» بكسر الميم — بليدة على مسافة فرسخ من مكة .

الإعراب : «قالوا» فعل ماض وفاعله «تعرفها» تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وأصله بالمنازل «من منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل «وما» الواو عاطفة ، ما : نافية « كل» تروى هذه الكلمة مرفوعة وتروى منصوبة ؛ فمن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ وعليه تكون ما تميمية ، وجاز أن يجعلها اسم ما النافية الحجازية ، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولا به لقوله عارف الآتى فى آخر البيت ، ورواية النصب هى التى رواها شراح الألفية ، وهى التى يعنيها المؤلف هنا ، وكل مضاف ، و«من» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «وافى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «منى» مفعول به لوافى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «عارف» خبر المبتدأ ، ثم إذا قرأت « كل» بالرفع واعتبرت «ما» تميمية مهملة فجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو « كل » وإذا قرأت « كل » بالرفع أيضاً وجعلت ما حجازية فكل اسم ما ، وجملة أنا عارف فى محل نصب خبر ما الحجازية ، فإن قرأت «كل» بالنصب كانت جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية . ويكون أصل الكلام : وما أنا عارف كل من وافى منى .

الشاهد فيه : قوله «ما كل من وافى منى أنا عارف» بنصب كل ؛ فإن «ما» ههنا نافية ، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ؛ فخبرها هو قوله «عارف» ومعموله هو قوله «كل» =

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور .

ولا يُعمِلها بنو تميم ولو استوفت الشروطَ الأربعَةَ ، بل يقولون : «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وقرىء على لغتهم (مَا هَذَا بَشَرٌ)(١) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ)(٢) بالرفع ، وقرىء أيضاً : (بأمهاتهم) بالجر بباء زائدة ، وتحتمل الحجازية والتميمية ، خلافاً لأبى على والزمخشرى زَعَمَا أن الباء تختص بلغة النصب(٣) .

وأما « لا » فإنها تعمل بالشروط المذكورة لِمَا ، إلا شَرْطَ انتفاء اقتران « إن » بالاسم فلا حاجة له ؛ لأن « إن » لا تُزَاد بعد « لا » ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله :

٩٢ — تعزَّ فَلاَ شَىْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

= لأن عارفا اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وهذا كله على رواية نصب « كل » أما إذا رفعته فإن الإعمال جائز بأن تجعل «كل» اسم ما وجملة « أنا عارف » فى محل نصب خبر ما ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضمير منصوب بعارف محذوف ، والتقدير : وما كل من وافى منى أنا عارفه .

فقد عرفت أنه يجوز فى هذا البيت ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : اثنان على رواية رفع « كل » وواحد على رواية نصب كل ، وعرفت أن وجها واحدا تكون فيه ما حجازية عاملة ، وهو إنما يتأتى على رواية رفع « كل » ووجهين تكون فى كل واحد منهما «ما» تميمية مهملة : واحد منهما يتأتى مع رفع كل ، والثانى مع نصب كل ، والوجه الممتنع هو أن تنصب « كل » على أنه مفعول لعارف وتجعل «ما» حجازية . والخلاصة أنه يجب فى رواية نصب «كل» إهمال «ما» ويجوز فى رواية رفع « كل » إهمال «ما» كما يجوز إعمالها .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣١ .   (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٢ .

(٣) مما يدل على أن بنى تميم يلحقون الباء الزائدة بخبر المبتدأ الواقع بعد «ما» النافية قول الفرزدق ، وهو أحد بنى تميم :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلاَ مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٢٣) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٠٨) وفى القطر (رقم ٥١) وابن عقيل (رقم ٧٩) وسينشده المؤلف مرة أخرى عند الكلام على خبر ما حمل على ليس من هذا الكتاب للاستشهاد به على أن «لا» العاملة عمل ليس تنصب الخبر . =

وربما عملت فى اسم معرفة ، كقوله :

٩٣ — أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لا الدَّارُ داراً وَلاَ الجِيرَانُ جِيرَانَا

اللغة : «تعز» تصبر وتجلد «وزر» بفتح الواو والزاى — هو فى الأصل الجبل ، ثم عم استعماله فى كل ما يعتصم به الإنسان ويلجأ إليه «واقيا» حافظا ومانعا .

الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس «شىء» اسم لا «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشىء «باقياً» خبر لا «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية عاملة عمل ليس أيضا «وزر» اسم لا «مما» من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن «قضى الله» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله «واقيا» خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله «لا شىء باقياً» وقوله «لا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية عمل ليس فى الموضعين؛ فرفع بها الاسم، ونصب الخبر، واسمها وخبرها نكرتان فى الموضعين جميعاً .

٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : «أنكرتها» أراد لم أعرفها بسبب دثور آياتها وانمحاء العلامات الدالة عليها «أعوام» جمع عام «مضين لها» أراد مررن على رؤيتى لها .

المعنى : يصف دارا كان يلقى أحباءه فيها قبل مضى أعوام بأنه لما مر بها لم يعرفها لتغيرها وذهاب معارفها .

الإعراب : «أنكرتها» فعل ماض ، فاعله ضمير المتكلم ، وضمير الغائبة مفعول به «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية ، عامله أنكر «أعوام» مضاف إليه «مضين» فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لأعوام «لها» جار ومجرور متعلق بمضى «لا» نافية عاملة عمل ليس «الدار» اسم لا مرفوع بها «دارا» خبر لا منصوب بها «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً «الجيران» هو اسم لا هذه مرفوع بها «جيرانا» خبر لا منصوب بها ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى .

الشاهد فيه : قوله «لا الدار دارا» وقوله «لا الجيران جيرانا» حيث أعمل لا فى الموضعين عمل ليس مع أن اسمها فى الموضعين معرفة ؛ إذ هو محلى بأل ، والمؤلف ههنا قد جعل عملها فى هذه الحال قليلا ، وفى كتابه القطر جعله غير جائز ، وحكم على المتنبى بأنه أخطأ فى بيته الآتى (رقم ٩٤) ، وسنذكر هذا الكلام بإيضاح فى شرحه .

وعلى ذلك قولُ المتنبي :

٩٤— إذَا الْجُودُ لمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا المالُ بَاقِيَا

---

٩٤ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتج بشعره ، ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل ، وليبين أنه مشابه للبيت السابق وقد أنشده في كتابه القطر (رقم ١٩٤) .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الجود » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود « لم » نافية جازمة « يرزق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاصاً » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « من الأذى » جار ومجرور متعلق بخلاص « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية « الحمد » اسم لا مرفوع بها « مكسوبا » خبر لا النافية منصوب بها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً « المال » اسم لا « باقياً » خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على الأولى واسمها وخبرها ، ولا محل لهما من الإعراب ؛ لوقوعهما جواباً لشرط غير جازم ، ومعطوفا عليه .

التمثيل به : في قوله « لا الحمد مكسوبا » وقوله « ولا المال باقيا » حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين ؛ فرفع بها الاسم ، ونصب بها الخبر ، مع أن الاسم في الموضعين معرفة لأنه محلى بأل .

وقد اضطربت كلمة النحاة في هذا الموضع ؛ فمنهم من منع أن يكون اسم « لا » النافية العاملة عمل ليس معرفة ، وحكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول ، وما ورد عمن لا يجوز الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبي فهو خطأ ، وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ، ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر الأشهر أن يكون اسمها نكرة ، ومن هؤلاء العلامة المحقق أبو الفتح ابن جني والشريف أبو السعادات ابن الشجري . وقد اضطربت كلمة ابن هشام مؤلف كتابنا هذا ؛ فهو في بعض كتبه يجري على مذهب ابن الشجري وابن جني فيرى أن مجيء اسم لا معرفة قليل لا شاذ ، كما فعل في كتابه الذي معنا ، ويجري في بعض كتبه على أنه شاذ كما في كتابه « قطر الندى » ، وهو في اضطرابه هذا تابع لاضطراب كلمة ابن مالك صاحب الألفية في كتبه ، على وفق ما ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية ، ووفق ما =

وإعمالُ « لا » العمَلَ المذكورَ لغةُ أهلِ الحجازِ أيضاً ، وأما بنو تميم فيهملونها ، ويوجبون تكريرها .

وأما « إنْ » فتعمل بالشروط المذكورة ، إلا أن اقتران اسمها بإنْ ممتنع ؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل فى اسم معرفة وخبر نكرة ، قرأ سعيد بن جُبَير رحمه الله (إنِ الذينَ تدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أمْثَالَكُمْ)(١) بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) على الخبرية ، و (أمثالكم) على أنه صفة لعباداً ، وفى نكرتين ، سُمِعَ « إنْ أحدٌ خَيْراً مِنْ أحَدٍ إلاَّ بالعَافِيَةِ » وفى معرفتين ، سُمِعَ « إنْ ذَلِكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ » .

وإعمالُ « إنْ » هذه لغةُ أهلِ العاليةِ(٢) .

وأما « لاتَ » فإنها تعمل هذا العمل أيضاً ، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين :

أحدهما : أنها لا تعمل إلا فى ثلاث كلمات ، وهى « الحين » بكثرة ، و « الساعة » « والأوانُ » بقلة .

= ذكره الأشمونى أيضاً ؛ فإنهما قالا : إن ابن مالك أجاز فى شرح التسهيل القياس على مجىء اسم لا معرفة ، وحكم فى كتابه شرح الكافية بشذوذه ، وتأول ما جاء عن العرب مما ظاهره ذلك ، ونحن نقول : إن ابن مالك لم تضطرب كلمته فى هذا الموضع ، بل كلامه فى عامة كتبه على أن مجىء اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة شاذ ، ومع هذا فإنا نرجح أنه ليس بشاذ ، بل هو قليل ، على ما هو مذهب ابن جنى وابن الشجرى وأبى حيان ويدل لذلك أنه قد جاء فى جملة صالحة من الشعر ؛ فمنها البيت الذى أنشده المؤلف ، ومنها قول النابغة الجعدى :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أنَا بَاغِياً ... سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٩٤

(٢) العالية ـ بالعين المهملة ـ المراد بها مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها ، وقد اختلف النحاة فى جواز إعمال « إن » النافية : فذهب أكثر الكوفيين والكسائى وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح إلى جواز إعمالها ، وذهب أكثر البصريين والفراء إلى المنع ، ونقل السهيلى أن سيبويه يجيز إعمالها والمبرد لا يجيزه ، ونقل النحاس عنهما عكس ما نقله السهيلى ، ونقل ابن مالك عنهما القول بجواز إعمالها .

والثانى : أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمَها والمذكورُ خبرَهَا ، وقد يعكس .

فالأول كقوله تعالى : (كم أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مناصٍ)[(١)] .

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس ، والتاء زائدة لتوكيد النفى والمبالغة فيه ، كالتاء فى راوية ، أو لتأنيث الحرف ، واسمُها محذوفٌ ، و (حينَ مَنَاصٍ) خبرها ، ومضاف إليه ، أى : فنادوا والحالُ أنه ليس الحينُ حينَ مناص ، أى : فِرَارٍ وتأخير .

والثانى كقراءة بعضهم (ولاتَ حِينُ)[(١)] بالرفع ، أى : وليس حينُ مناصٍ حيناً موجوداً لهم عند تَنَادِيهم ونزولِ ما نَزَلَ بهم من العذاب .

ومن إعمالها فى « الساعة » قولُ الشاعر :

٩٥ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ   وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

---

(١) من سورة ص ، من الآية ٣ .

٩٥ — نسب جماعة هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال العينى : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد التيمى ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٢٨) .

اللغة : « البغاة » جمع باغ ، وهو الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع فى المكان — من باب فتح — إذا جعله ملهى ، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ما شاءت ، ثم استعير للانسان . وفى القرآن الكريم فى قصة يوسف : (أرسله معنا غدا يرتع ويلعب) .

الإعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفى يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « ساعة » خبر لات ، وهو مضاف ، و « مندم » مضاف إليه ، والجملة من لات واسمه وخبره فى محل نصب حال « والبغى » الواو للاستئناف ، والبغى : مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، وهو مضاف ، ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ، ومبتغى مضاف وضمير الغائب العائد إلى البغى مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

=

وفى « الأوان » قولُهُ :

٩٦ — طَلَبُوا صُلحَنَا وَلاَتَ أوانٍ   فَأَجَبْنا أن لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

الشاهد فيه : قوله «ولات ساعة مندم» حيث أعمل لات فى لفظ دال على الزمان، وهو ساعة ، ولم يعمله فى لفظ الحين ، وللعلماء فى إعمال لات رأيان : أحدهما أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، والثانى أنها تعمل فيه وفيما رادفه من الساعة والأوان

ومثل بيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد :

وَلَتَعْرِفِنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولَةً   ولتَنْدَمِنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

٩٦ — هذا البيت من كلمة لأبى زبيد الطائى ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل من طيء ، فأضافه وسقاه خمراً ، فلما سكر وثب إليه الشيبانى بالسيف فقتله ، وفخر بذلك بنو شيبان ، وفى هذه الحادثة يقول أبو زبيد كلمته التى أولها قوله :

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبَانُ أنْ قَدْ فَرِحْتُمْ   وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ المَكَّاءِ

وَلَعَمْرِى لَعَارُهَا كَانَ أَدْنَى   لَكُمُ مِنْ تُقًى وَحُسْنِ وَفَاءِ

والبيت المستشهد به من شواهد الأشمونى (رقم ٢٢٩) .

الإعراب : «طلبوا» فعل وفاعل «صلحنا» صلح : مفعول به ، وصلح مضاف والضمير مضاف إليه «ولات» الواو واو الحال ، لات : حرف نفى يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف «أوان» خبر لات مبنى على الكسر فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة لات واسمه وخبره فى محل نصب حال « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجبنا : فعل وفاعل « أن » تفسيرية «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين » خبره ، وهو مضاف ، و « بقاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «ولات أوان» حيث أعمل «لات» النافية فى لفظ الأوان وهو من معنى الحين وليس هو لفظه ؛ فهو رد على سيبويه وجماعة ، حيث اشترطوا فى إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين .

واعلم أن جماعة ذهبوا إلى أن « لات » فى هذا البيت عاملة عمل ليس ، وأن قوله «أوان» مبنى على الكسر لشبهه فى الوزن بنزال ، وأن تنوينه للضرورة ، وهذا كله ادعاء أبى سعيد السيرافى وأبى العباس المبرد ؛ فعندهما أن الكسرة التى تراها على نون أوان =

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح ، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح ، فحذف اسمها على القاعدة ، وحذف ما أضيف إليه خبرها ، وقدَّرَ ثبوتَهُ ، فبناه كما يبنى قبلُ وبعدُ ، إلا أن أواناً شبيهٌ بنزالِ فبناه على الكسر ، ونوَّنَه للضرورة .

***

ثم قلت : الثامنُ خبرُ « إنَّ » وأخَوَاتِهَا : أنَّ ، ولَـكِنَّ ، وكَأنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ ، نحوُ (إنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ) ولايجوز تقدُّمُه مُطلَقاً ، وَلاَ توَسُّطُهُ إلاَّ إنْ كَانَ ظَرْفاً أوْ مَجْروزاً ، نَحْوُ (إنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً) (إنَّ لَدَيْنَا أنْـكَالاً) .

وأقول : الثامنُ من المرفوعات : خبرُ « إنَّ » وأخواتها الخمسة ، فإنهن يدخلن على

= ليست كسرة إعراب ، بل هى إما كسرة بناء ، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين ، وهذا التنوين ليس تنوين التمكين الذى يكون فى آخر الاسم المتمكن ، ولكنه إما تنوين العوض الذى يلحق نحو «إذ» عند حذف الجملة التى تضاف إذ إليها ، كما فى قوله تعالى (يومئذ تحدث أخبارها) من سورة الزلزلة ، الآية ٤ ، وإما تنوين الضرورة الذى يلحق بعض المبنيات ، كما مر فى شرح الشاهدين (رقم ٥٢ و٥٣) .

وأصل الكلام على الأول : ولات الأوان أوان طلبوا صلحنا ، فأوان مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه ، فحذفت هذه الجملة ، ثم بنى أوان : إما على السكون كما هو الأصل فى المبنيات . وإما على الكسر لشبهه فى الوزن بنزال ، ثم أتى بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ؛ فإن قدرت بناءه على السكون فإنما حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وكون هذا التنوين تنوين التعويض هو اختيار جار الله الزمخشرى ، وكونه تنوين الضرورة هو ما اختاره المؤلف فى مغنى اللبيب ، وصرح به ههنا وتبعه عليه الأشمونى .

وزعم الفراء أن «لات» فى هذا البيت ونحوه حرف جر ، وهذه الكسرة التى تراها على نون «أوان» هى كسرة الإعراب التى تراها على دال زيد فى قولك : مررت بزيد ، وهذا التنوين هو تنوين التمكين ، ولات هى التى أحدثت هذه الكسرة ؛ لأنها كما قلنا حرف جر .

وقد أشبعنا القول فى الاستدلال والتخريج فى شرحنا على الأشمونى ، وهذه العجالة لا تتسع لأكثر مما ذكرنا .

لمبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها ، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها ، نحو (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ)(١) (اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)(٢) (كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ)(٣) (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)(٤) .

لا تتقدم أخبارُهُنَّ عليهن مطلقاً ، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدين ابن عنين حيث قال :

٩٧ — كَأَنِّىَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِى النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِى إِلَيْكَ ؛ فَإِنِّى مِنْ وِصَالِكَ مُعْدِمَا

---

(١) من سورة طه من الآية ١٥

(٢) من سورة المائدة من الآية ٩٨ ، ومن سورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٣) من سورة المنافقين من الآية ٤ (٤) من سورة الشورى من الآية ١٧

٩٧ — هذان البيتان من كلام ابن عنين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين الحسين بن عنين ، الأنصارى ، الكوفى الأصل ، الدمشقى المولد والوفاة ، ولد فى سنة ٥٤٩ ، وتوفى فى سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وقد أنشد المؤلف أولهما فى القطر (رقم ٦٣) .

الإعراب : « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و« إن » قصد لفظه : مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « فى النحو » جار ومجرور متعلق بيجز « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خبر إن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به ليجز « عسى » فعل ماض ناقص دال على الرجاء « حرف » اسم عسى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« جر » مضاف إليه « من نداك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحرف جر « يجرنى » يجر فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف جر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر عسى ، وكان الأوفق أن يقرن المضارع بأن المصدرية « إليك » جار ومجرور متعلق بيجر « فإنى » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من وصالك » جار ومجرور متعلق بمعدم الآتى ، =

ولا على أسمائهن ؛ فإن الحروف محمولة فى الإعمال على الأفعال ، فلكونها فرعاً فى العمل لا يليق التوسُّعُ فى معمولاتها بالتقديم والتأخير ، اللهم إلا إن كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجروراً ، فيجوز توسُّطُه بينها و بين أسمائها ، كقوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً)(١) (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى)(٢) وفى الحديث « إن فى الصَّلَاةِ لَشُغْلًا » و « إن من الشِّعْرِ لحكما » ويروى « لحكمةً » فأما تقديمه عليها فلا سبيلَ إلى جوازه ، لا تقول : فى الدار إنّ زيداً .

* * *

ثم قلت: وتُكْسَرُ « إنّ » فِي الابْتِدَاءِ ، وَفِي أَوَّلِ الصِّلَةِ وَالصفةِ والْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْجُمَلِ ، وَالْمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ ، وَالْمُخْبَرِ بِهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ ، وَقَبْلَ اللَّامِ الْمُعَلِّقَةِ ، وَتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ « إِذَا » الفجَائِيَّةِ وَالْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ ، وَفِي نَحْوِ « أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ » وَتُفْتَحُ فِي البَاقِي .

وأقول : لأنّ ثلاثُ حالاتٍ : وجوبُ الكسر ، ووجوبُ الفتح ، وجواز الأمرين :

فيجب الكسر فى تسع مسائل :

إحداها : فى ابتداء الكلام نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)(٣) (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)(٤) .

الثانية : أن تقع فى أول الصلة ، كقوله تعالى :(وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَه

= « معدما » خبر إن ، وقد جاء به على لغة من ينصب بها الاسم والخبر جميعاً ، كقوله:
* إن حراسنا أسدا * فتنبه .

سبب ذكرهما : ذكر المؤلف هذين البيتين استملاحا لمعناهما ، ولأن صاحبهما قرر القاعدة النحوية فى أسلوب ظريف ؛ وهى أن الخبر فى باب إن لا يتقدم أصلا ، ولا يتوسط إلا إن كان جاراً ومجروراً .

(١) من سورة المزمل من الآية ١٢ (٢) من سورة النازعات من الآية ٢٦

(٣) من سورة الكوثر الآية ١ (٤) من سورة القدر الآية ١

لَتَنُوءُ)[١] (ما) مفعول ثان لآتيناه ، وهى موصول بمعنى الذى ، و (إنّ) ومابعدها صلة ، واحترزْتُ بقولى «أول الصلة» من نحو «جَاءَ الَّذِى عِنْدِى أنَّهُ فَاضِلٌ» فإنّ واجبةُ الفتحِ وإن كانت فى الصلة ، لـكنها ليست فى أولها[٢] .

الثالثة : أن تقع فى أول الصفة ، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنَّهُ فَاضِلٌ» ولو قلت : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِى أنَّهُ فَاضِلٌ» لم تكسر ؛ لأنها ليست فى ابتداء الصفة .

والرابعة : أن تقع فى أول الجملة الحالية ، كقوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)[٣] واحترزت بقيد الأولية من نحو «أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِى أنَّهُ ظَافِرٌ» .

الخامسة : أن تقع فى أول الجملة المضاف إليها مايختص بالجمل ، وهو إذ وإذا وحيث نحو «جَلَسْتُ حَيْثُ إنّ زَيْداً جَالِسٌ» وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد حيث وهو لحن فاحش[٤] ، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و «أن» المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد ، واحترزْتُ بقيد الأولية من نحو «جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقَادُ زَيْدٍ أنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ» .

ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية فى مسألتى الحال وحيث ، ولابد من ذلك.

السادسة : أن تقع قبل اللام المعلِّقة ، نحو (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ

---

(١) من سورة القصص من الآية ٧٦

(٢) لو قال «لـكونها ليست فى أولها» لـكان أدق ، فتأمل .

(٣) من سورة الأنفال من الآية ٥

(٤) ليس الأمر كما قال المؤلف ، بل هو جائز ، وله تخريج حسن ؛ أما تخريجه على قول من أجاز أن تضاف إلى المفرد كما فى قول الشاعر * ... حيث لى العمائم * فظاهر ؛ لأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيث إليه ، وأما الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة — وهم الجمهور — فعلى مذهبهم يكون المصدر المنسبك من أن وما بعدها مفرداً مرفوعا على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة حيث إليها ؛ فلو فتحت الهمزة فى المثال الذى ذكره المؤلف كان التقدير: جلست حيث جلوس زيد حاصل ؛ فجلوس زيد : هو المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها ، وحاصل : هو الخبر المحذوف ؛ فتـكون «إن» بعد حيث مثلها بعد إذا الفجائية .

إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)[١] فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذبون) مُعلِّقان لِفعْلَي العلم والشهادة ، أى : مانعان لهما من التسلُّطِ على لفظ ما بعدها ؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء ؛ فلذلك وجب الكسر ، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)[٢] و (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)[٣] .

السابعة : أن تقع محكية بالقول ، نحو (قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ)[٤] (وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّى إِلٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ)[٥] (قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ)[٦] .

الثامنة : أن تقع جواباً للقسم ، كقوله تعالى : (حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)[٧] .

التاسعة : أن تقع خبراً عن اسم عين ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[٨] .

وقد أتيت فى شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأمله .

***

ويجب الفتحُ فى ثمان مسائل :

إحداها : أن تقع فاعلةً ، نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)[٩] ، أى : إنزالنا .

الثانية : أن تقع نائبةً عن الفاعل ، نحو (وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ)[١٠] (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)[١١] .

الثالثة : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ)[١٢]

---

(١) من سورة المنافقين من الآية ١ (٢) من سورة الأنفال من الآية ٤١
(٣) من سورة آل عمران من الآية ١٨ (٤) من سورة مريم من الآية ٣٠
(٥) من سورة الأنبياء من الآية ٢٩ (٦) من سورة سبأ من الآية ٤٨
(٧) من سورة الدخان الآيات ١ـ٣ (٨) من سورة الحج من الآية ١٧
(٩) من سورة العنكبوت من الآية ٥١ (١٠) من سورة هود من الآية ٣٦
(١١) من سورة الجن من الآية ١ (١٢) من سورة الأنعام من الآية ٨١

الرابعة : أن تقع فى موضع رفع بالابتداء ، نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)(١) .

الخامسة : أن تقع فى موضعِ خبرِ اسمٍ معنًى ، نحو « اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » .

السادسة : أن تقع مجرورة بالحرف ، نحو (ذٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ)(٢) .

السابعة : أن تقع مجرورة بالإضافة ، نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)(٣) .

الثامنة : أن تقع تابعةً لشىء مما ذكرنا ، نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ)(٤) ونحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)(٥) فإنها فى الأولى معطوفةٌ على المفعول ، وهو (نعمتى) ، وفى الثانية بدلٌ منه ، وهو (إحدى) .

ويجوز الوجهان فى ثلاثِ مسائلَ فى الأشهر :

إحداها : بعد « إذا » الفُجَائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْداً بِالْبَابِ » قال الشاعر :

٩٨— وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

---

(١) من سورة فصلت من الآية ٣٩

(٢) من سورة الحج من الآية ٦ والآية ٦٢ ، ومن سورة لقمان من الآية ٣٠

(٣) من سورة الذاريات من الآية ٢٣ (٤) من سورة البقرة من الآية ٤٧

(٥) من سورة الأنفال من الآية ٧

٩٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيبويه (ج ١ ص ٤٨٢) وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٦٢) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٣٤) وابن عقيل (رقم ٩٨) .

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاى وبينهما هاء ساكنة — وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله : « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والمهانة والذلة ؛ لأن العبد يصفع على قفاه حتى يتورم ، ويلكز حتى يتنأ له نتوء .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

يروى بفتح « إن » و بكسرها .

الثانية : بعد الفاء الجزائيةِ ، كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)(١) قرئ بكسر « إن » وفتحها .

الثالثة : فى نحو « أَوَّلُ قَوْلِى أَنِّى أَحْمَدُ اللهَ » وضابطُ ذلك : أن تقع خبراً عن قول وخَبَرُهَا قولٌ كأحمد ونحوه ، وفاعلُ القولين وَاحِدٌ ، فما استوفى هذا الضابطَ كالمثال المذكور جاز فيه الفتحُ على معنى أولُ قولى حمدُ الله ، والكسرُ على جعل «أول قولى» مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » جملةً أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ فى المعنى ، فكأنه قيل : أولُ قولى هذا الكلام المفتتح بإنى ، ونظيرُ ذلك قولُه سبحانه : (دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ)(٢) وقولُ النبى صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِى لاَ إِلٰهَ إلاَّ اللهُ » .

* * *

ثم قلت : التَّاسِعُ خَبَرُ « لاَ » الَّتِى لِنَفْى الْجِنْسِ ، نَحْوُ « لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ

= تقديره أنا «زيدا» مفعول أول «كما قيل» الكاف حرف جر، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، وقيل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة «سيدا» مفعول ثان لأرى «إذا» فجائية «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى زيد اسم أن «عبد» خبر أن ، وهو مضاف ، و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله «إذا أنه عبد القفا» حيث روى فيه بوجهين : الأول بفتح همزة أن ، على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مبتدأ ، واختلف العلماء حينئذ فى خبره : فقال المبرد والأعلم : إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر ، وقال قوم منهم ابن مالك : إذا حرف ، وخبر المبتدأ محذوف ؛ والوجه الثانى بكسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شىء .

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٥٤ .

(٢) من سورة يونس ، من الآية ١٠ .

زَيْدٍ » وَيجبُ تَنْكِيرُهُ كالاسْمِ ، وَتأخيرُهُ ولَوْ ظرْفاً ، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إنْ عُلِمَ ، وَتميمٌ لاَ تذْكُرُهُ حِينَئِذٍ .

وأقول : التاسعُ من المرفوعات : خبَرُ « لا » التى لنفى الجنس .

اعلم أن « لا » على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون ناهيةً ؛ فتختصُّ بالمضارع وتجزمه ، نحو (وَلاَ تَمْشِ فِى الأَرْضِ مَرَحًا) (١) (فلايُسْرِفْ فى القَتْلِ) (٢) (لا تحزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنَا) (٣) وتستعار للدعاء فتجزم أيضاً ، نحو (لا تُؤَاخِذْنَا) (٤) .

الثانى : أن تكون زائدة دخولُهَا فى الكلام كخروجها ؛ فلا تعمل شيئاً ، نحو (مامَنَعكَ أَنْ لا تَسْجُدَ) (٥) أى : أن تسجد ، بدليل أنه قد جاء فى مكان آخَرَ بغير « لا » وقوله تعالى : (لِئَلّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ على شىءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ) (٦) وقوله تعالى : (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ) (٧) .

الثالث : أن تكون نافيةً ، وهى نوعان : داخلةٌ على معرفة فيجب إهمالُها وتَكْرارُها نحو « لا زيدٌ فى الدار ولا عَمْرٌو » وداخلةٌ على نكرة ، وهى ضربان : عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم ، وهو قليل ، وعاملة عملَ « إنَّ » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، والكلامُ الآنَ فيها ، وهى التى أريد بها نفىُ الجنسِ على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال .

وشرطُ إعمالها هذا العملَ أمرانَ (٨) : أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما

---

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٧ ، ومن سورة لقمان ، من الآية ١٨
(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٣ (٣) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠
(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ (٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٢
(٦) من سورة الحديد ، من الآية ٢٩ (٧) من سورة الأنبياء ، من الآية ٩٥
(٨) وبقى من شروط إعمال لا هذا العمل ألا يدخل عليها حرف جر ؛ فإن دخل عليها حرف جر نحو « جئت بلا زاد » و « غضبت من لا شىء » كانت « لا » زائدة بين الجار ومجروره

بينا ، والثانى : أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً ، وذلك كقولك « لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ » و « لا طالعاً جبلاً حاضرٌ » .

فلو دخلت على معرفة أو على خبرٍ مُقَدَّم وَجَبَ إهمالُها وتكرارها .

فالأولُ كما تقدم من قولك « لا زيدٌ فى الدار ولا عمْرٌو » وأما قول [بعض] العرب « لا بَصْرَةَ لكم » وقول عُمَرَ « قَضِيَّةٌ ولا أباحَسَنٍ لها » يريد على بن أبى طالب رضى الله عنهما ، وقول أبى سفيان يوم فتح مكة « لا قُرَيْشَ بعدَ اليومِ » وقول الشاعر :

٩٩ — أرى الْحَاجَاتِ عندَ أبِى خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ فى البِلادِ

---

٩٩ — هذا البيت من كلام عبدالله بن الزبير — بفتح الزاى — الأسدى ، يقوله فى أبى خبيب عبد الله بن الزبير — بضم الزاى — بن العوام ، وكان قد طلب جدواه فلم يمنحه شيئا وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٩٢) .

اللغة : «أبو خبيب» هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، وأمه ذات النطاقين أسماء بنت أبى بكر الصديق — رضى الله تعالى عنهم أجمعين ! — وكان قد وثب على خلافة بنى أمية ؛ وصار أميرا للمؤمنين ، واستولى على الحجاز ومصر والعراق ، كنى بأكبر أولاده «نكدن» فعل ماض من النكد ، وهو شدة العيش وتعسره وضيقه ، وفى عامة نسخ الشرح «يكدن» بالياء المثناة — وهو تصحيف ، وكذلك وقع مصحفاً فى أصول نسخ الأشمونى .

الإعراب : «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الحاجات» مفعول أول لأرى «عند» ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات ، وهو مضاف ، و«أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، و«خبيب» مضاف إليه «نكدن» نكد : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لأرى «ولا» الواو واو الحال ، لا : نافية للجنس «أمية» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فى البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا .

الشاهد فيه : قوله «لا أمية» حيث أوقع اسم «لا» معرفة ؛ لأن أمية علم ، وهو فى الحقيقة مؤول ، إما بأن المراد ما اشتهر به هذا العلم من الصفات ، فكأنه قال : ولا كريم فى البلاد ؛ وإما بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل ، فكأنه قال : ولا مثل أمية فى البلاد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، والوجه الثانى من وجهى التأويل المذكورين هو الذى ذكره المؤلف ههنا .

فمؤول بتقدير « مثل » أى : ولا مثل أبى حسن ، ولا مثل البصرة ، ولا مثل قريش ، ولا مثل أمية .

والثانى كقول الله سبحانه وتعالى : (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ)[1] .

ويكثر حذفُ الخبرِ إذا عُلِم ، كقول الله سبحانه وتعالى : (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ)[2] أى : فلا فَوْتَ لهم ، وقوله تعالى : (لَا ضَيْرَ)[3] أى : لا ضَيْرَ علينا ، و بنوتميم يُوجِبُونَ حَذْفَه إذا كان معلوماً ، وأما إذا جُهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن أن يجب ، وذلك نحو « لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

***

ثم قلت : العَاشِرُ الْمُضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ .

وأقول : العاشِرُ من المرفوعات — وهو خاتمتها — الفعلُ المضارعُ إذا تجرد من ناصبٍ وجازم ، كقولك : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « يَقْعُدُ عَمْرٌو » .

فأما قول أبى طالب يخاطب النبىّ صلى الله عليه وسلم :

١٠٠ — مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَىْءٍ تَبَالَا

---

(١) من سورة الصافات ، من الآية ٤٦ (٢) من سورة سبأ ، من الآية ٥١

(٣) من سورة الشعراء ، من الآية ٥٠

١٠٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٨) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلم ، وأنت ترى المؤلف قد نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

اللغة : « التبال » سوء العاقبة أو الهلاك ، وهو بفتح التاء — بزنة سحاب — وأصل تائه واو ؛ فأصله الوبال ، فقلبت الواو الواقعة فى أول الكلمة تاء ، وهذا القلب قليل فى الواو المفتوحة ، ولكنه يكثر فى المضمومة : فمن ذلك قولهم « جلست تجاه فلان » فإن أصل هذه التاء الواو ؛ لأنه من المواجهة ، وكذا قولهم « تخمة » فإن أصل هذه التاء واو ؛ لأنه من الوخامة ، فأصل تخمة وخمة ، فأبدلت الواو تاء قصدا للتخفيف

الإعراب : « محمد » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : يا محمد « تفد » فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها =

فهو مقرون بجازم مقدر ، وهو لام الدعاء ، وقوله « تبالاَ » أصله « و بالا » فأبدل الواو تاء ، كما قالوا فى وُرَاث ووُجَاه : تُرَاث و تُجَاه .

وأما قول امرىء القيس :

١٠١ — فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

= « نفسك » نفس : مفعول به لتفد ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « كل » فاعل تفد ، وهومضاف و « نفس » مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « خفت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « من أمر » جار ومجرور متعلق بخاف « تبالا » مفعول به لخاف ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « تفد » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه فى اللفظ ناصب ولا جازم ، ولكنه جاء على صورة المجزوم ، ولذلك قدره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة ، وأصله لتفد ، قال الأعلم : « الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى تفد ، والمعنى : لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لا يضمر ، وقد قيل : إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة وا كتفى بالكسرة ، وهذا أسهل فى الضرورة وأقرب » اه كلامه .

١٠١ — هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « مستحقب » أصله الذى يجمع حاجاته فى الحقيبة ، والمراد غير مكتسب « واغل » هو الذى يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى إلى مشاركتهم .

الإعراب : « اليوم » ظرف زمان متعلق بأشرب « أشرب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للتخفيف ، على ما ستعرفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « غير » حال من فاعل أشرب ، وغير مضاف و « مستحقب » مضاف إليه ، وفى مستحقب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « إثماً » مفعول به لمستحقب « من الله » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لإثم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « واغل » معطوف على مستحقب .

الشاهد فيه : قوله « أشرب » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم ، وهو مع ذلك ساكن الآخر ، وللعلماء فى تخريج هذا الإسكان وجهان : الأول : أنه ضرورة دعا إليها النظم ، والثانى : أنه لما توالى فى الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات : أولاها فتحة وهى حركة الراء ، وثانيتها ضمة وهى حركة الباء ، وثالثها فتحة وهى حركة الغين ، لما توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت عضداً فى وجود فتحة تتبعها ضمة ، والعرب تجوز تسكين =

فليس قوله «أشرب» مجزوماً ، وإنما هو مرفوع ، ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل « رَبُغَ » بالضم من قوله « أشْرَبُ غير » مَنزلةَ عضُدٍ ـ بالضم ـ فإنهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرى المتصل ، فكما يقال فى عضُد بالضم : عَضْدٌ بالسكون ، كذلك قيل فى « رَبُغَ » بالضم : « رَبْغَ » بالإسكان .

***

ولما أنهيت القول فى المرفوعات شرعت فى المنصوبات فقلت :

بابٌ ، الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عشرَ : أَحَدُهَا الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَاوَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ ، كَـ « ضَرَبْتُ زَيْداً » .

وأقول : المنصوباتُ محصورة فى خمسةَ عشَرَ نوعاً : وبدأتُ منها بالمفاعيل لأنها الأصلُ ، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشبَّه بها ، وبدأتُ من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسىُّ وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل ، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرىُّ وابنُ الحاجِب ، ووَجْهُ ما اخترناه أن المفعول به أحْوَجُ إلى الإعراب ؛ لأنه الذى يقع بينه و بين الفاعل الالتباسُ .

والمراد بالوقوع التعلق المعنوى ، لا المباشرة ، أعنى تعلُّقهُ بما لا يُعْقَلُ إلا به ،

= ضاد عضد ونحوه ، فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عضداً استساغ لنفسه أن يسكن وسطها كما يسكن وسط عضد ، وهذا بيان كلام المؤلف فافهمه .

هذا ، وقد روى أبو العباس المبرد فى الكامل (ج ١ ص ١٤٣) بيت الشاعر على وجه غير الوجه الذى يرويه النحاة عليه ، ولا يتحقق فيه شىء مما ذكروه ، وهذا الوجه هو :

حَلَّتْ لِىَ الْخَمْرُ وَكُنْتُ امْرَأً ... عَنْ شُرْبِهَا فى شُغُلٍ شَاغِلِ

فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وربما كانت إحدى الروايتين مصنوعة ؛ إذ يحتمل أن أحد النحاة جاء برواية «أشرب غير مستحقب» ليستدل على أن من العرب من لا يلتزم حركات الإعراب المقررة حين يضطر إلى تركها لإقامة وزن ، ويحتمل أن بعض الرواة جاء برواية «أسقى غير مستحقب» ليصلح من فساد البيت ؛ ليدل على أن العرب لا يتكلمون إلا بالصحيح .

ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدِّى ، ولولا هذا التفسيرُ لخرجَ منه نحو « أرَدْتُ السفرَ » ؛ لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا « ماوقع عليه » المفعولُ المطلقُ ؛ فإنه نفسُ الفعلِ الواقِعِ ، والظرفُ ؛ فإن الفعل يقع فيه ، والمفعول له ؛ فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ؛ فإن الفعل يقع معه لا عليه .

***

ثم قلت : وَمِنْهُ مَاأُضْمِرَ عَامِلُهُ : جَوَازاً نَحْوُ (قَالُوا خَيْراً) ، وَوُجُوباً فِي مَوَاضِعَ مِنهَا بَابُ الِاشْتِغَالِ نَحْوُ (وَكُلَّ إنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ) .

وأقول : الذى ينصبُ المفعولَ به واحدٌ من أربعة : الفعلُ المتعدى ، ووَصْفُه[1] ، ومَصْدَرُهُ ، واسمُ فِعْله ، فالفعل المتعدى نحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)[2] ووصفه نحو (إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ)[3] ومصدره نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[4] واسمُ فعلِهِ نحو (عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)[5] .

وكونه مذكوراً هو الأصلُ ، كما فى هذه الأمثلة ، وقد يُضْمَر جوازاً إذا دل عليه دليل مقالِيٌّ أو حاليٌّ : فالأول نحو (قَالُوا خَيْراً)[6] أى : أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً ، بدليل (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ)[6] والثانى نحو قولك لمن تأهَّب لسفر : « مَكَّةَ » بإضمار تريد ، ولمن سدَّدَ سهماً : « الْقِرْطَاسَ » بإضمار تُصِيبُ .

وقد يُضمَر وجوباً فى مواضع : منها باب الاشتغال ، وحقيقتُه : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله ، مشتغِل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو مُلَابسه .

---

(١) المراد وصف الفعل المتعدى ، والمراد به اسم فاعل الفعل المتعدى لواحد كضارب وبالغ ، واسم مفعول الفعل المتعدى لاثنين نحو « زيد معطى درهما » وكذا المراد مصدر الفعل المتعدى واسم الفعل النائب عن فعل متعد

(٢) من سورة النمل ، من الآية ١٦ (٣) من سورة الطلاق ، من الآية ٣ .

(٤) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠ .

(٥) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ . (٦) من سورة النحل ، من الآية ٣٠ .

فمثالُ اشتغال الفعل بضمير السابق « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » وقوله تعالى : (وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ)[1] .

ومثالُ اشتغال الوصف « زَيْداً أنا ضَارِبُهُ ، الآن أوغداً » .

ومثالُ اشتغال العامل بِمُلَابس ضمير السابق « زيداً ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » و « زَيْداً أنا ضَارِبٌ غُلَامَهُ ، الآن أو غداً » .

فالنصبُ فى ذلك وما أشبهه بعاملٍ مضمرٍ وجوباً ، تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وألزمنا كل إنسان ألزمناه .

وإنما كان الحذفُ هنا واجباً لأن العامل المؤخَّرَ مفسِّرٌ له ، فلم يجمع بينهما[2] .

هذا رأىُ الجمهورِ ، وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخرِ على إلغاء العائد ، وقال الفراء : الفعلُ عاملٌ فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر .

ورُدَّ على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعدياً لاثنين ، وعلى الكسائى بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق ، كـ « ضربت غلامه » فلا يستقيم إلغاؤه .

***

ثم قلت : وَمِنْهُ الْمُنَادَى ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافاً أَوْشِبْهَهُ أو نَكِرَةً مَجْهُولَةً ، نَحْوُ « يَاعَبْدَ اللهِ » و « يَاطَالِعاً جَبَلاً » وقَوْلِ الأعمى « يَارَجُلاً خُذْ بِيَدِى » .

وأقول : المنادى نوعٌ من أنواع المفعول به ، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيانُ كونِهِ مفعولا به أن قولك « ياعَبْدَ اللهِ » أصلُه يا أدعو عبد الله ، فـ « يا » حرف تنبيه ، و « أدعو » فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء ، لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و « عَبْدَ الله » مفعول به ومضاف إليه ، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذفَ الفعلِ اكتفاءً بأمرين : أحدهما : دلالة قرينة الحال ، والثانى :

---

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ١٣ .

(٢) لأن العامل المؤخر المفسر للمحذوف ، كالعوض من المحذوف ، وهم لا يجمعون بين الكلام بين العوض والمعوض منه على ما عرفته .

الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مَقامَهُ ، وهو « يا » وأخواتها .

وقد تَبيَّنَ بهذا أن حقَّ المُنادَياتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات ، ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً ، وإنما يكون مبنياً إذا أشْبَهَ الضميرَ بكونه مفرداً معرفة ؛ فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها ، نحو « يازَيْدُ » و « يازَيْدانِ » و « يازَيْدُونَ » ، وأما المضافُ والشبيهُ بالمضافِ والنكرةُ غيرُ المقصودة فإنهن يستوجِبْنَ ظهورَ النصبِ ، وقد مضى ذلك كله مشروحاً ممثلا فى باب البناء ، فمن أحبَّ الوقوفَ عليه فليرجع إليه .

***

ثم قلت : والمَنْصُوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ ، وَيَكُونُ بِأَلْ نَحْوُ « نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » وَمُضَافاً نَحْوُ « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ ، مَاتَرَكْنَا صَدَقَةٌ » وَ « إِيَّا » فَيلْزَمُهَا ما يَلْزَمُهَا فى النِّدَاءِ ، نحوُ « أَنَا فَاعِلٌ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » وعَلَماً قليلاً ؛ فنَحْوُ « بِكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضلَ » شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ .

والمنصوب بالزم أو باتَّقِ إنْ تَكَرَّرَ ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ « إِيَّاكَ » نَحْوُ « السِّلاَحَ السِّلاَحَ » « الأَخَ الأَخَ » وَنَحْوُ « السَّيْفَ وَالرُّمْحَ » ونَحْوُ « الأَسَدَ الأَسَدَ » أَوْ « نَفْسَكَ نَفْسَكَ » وَنَحْوُ (نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا) و « إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ » .

والمَحْذُوفُ عامِلُهُ ، وَالْوَاقِعُ فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ (١) ، نَحْوُ « الْكِلاَبَ عَلَى الْبَقَرِ » و « أَنْتَهِ خَيْراً لَكَ » .

وأقول : من المفعولات التى الْتُزِمَ معها حذفُ العاملِ : المنصوبُ على الاختصاصِ ، وهو كلامٌ على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه خبر بلفظ النداء .

وحقيقتهُ : أنه اسمٌ ظاهرٌ معرفة قُصِدَ تخصيصُه بحكمٍ ضميرٍ قبله .

والغالبُ على ذلك الضمير كونُه لمتكلم — نحو أنا ونحن — ويَقِلُّ كونُهُ لمخاطَبٍ ، ويمتنع كونه لغائب .

---

(١) فى بعض النسخ « والمحذوف عامله الواقع فى مثل أو شبهه » بدون واو قبل الواقع على أن هذه العبارة يراد بها شىء واحد ، وفى بعض النسخ بالواو على أن المراد بالعبارة شيآن : أحدهما : الواقع فى مثل كالذى مثل له المصنف ، والآخر : المحذوف عامله وجوبا كالمصدر النائب عن فعله وكالحال المؤكدة لمضمون جملة

والباعثُ على هذا الاختصاصِ : فخرٌ ، أو تَواضُعٌ ، أو بيَانٌ .

فالأول كقول بعض الأنصار :

١٠٢ — لنا مَعْشَرَ الأنْصارِ مجدٌ مُؤثَّلُ   بإرْضَائِنا خَيرَ البَرِيَّةِ أحمدا

المؤثَّلُ : الذى له أصل .

ومثالُ الثانى قولُه :

١٠٣ — جُدْ بِعَفوٍ فإنَّنِي أيُّهَا العَبْدُ إلَى العَفوِ يا إلٰهى فقَيرُ

---

١٠٢ — لم أجد من عين هذا الأنصارى قائل هذا البيت .

اللغة : «معشر» المعشر : الجماعة «مؤثل» ـ بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الثاء المثلثة — هو المجد الأصيل العظيم ، وقد فسره الشارح بماله أصل ، وقال امرؤ القيس :

وَلٰكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثَالِي

الإعراب : «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معشر» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وهو مضاف ، و «الأنصار» مضاف إليه «مجد» مبتدأ مؤخر «مؤثل» صفة لمجد «بإرضائنا» الباء حرف جر ، إرضاء : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمجد ، وإرضاء مضاف وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وله محل رفع آخر ؛ لأنه فاعل المصدر الذى هو إرضاء «خير» مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «البرية» مضاف إليه «أحمدا» بدل أو عطف بيان لخير البرية ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «معشر الأنصار» حيث نصبه على الاختصاص ليفيد به الفخر .

١٠٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : «جد» فعل دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعفو» جار ومجرور متعلق بجد «فإننى» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «أيها» أى : مفعول به لفعل محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه «العبد» نعت لأى بمراعاة لفظه ، مرفوع بالضمة الظاهرة «إلى العفو» جار ومجرور متعلق بقوله «فقير» الآتى آخر البيت «يا إلهى» يا : حرف نداء ، إله : منادى مضاف لياء المتكلم =

ومثالُ الثالثِ :

١٠٤ — * إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لِأَبٍ *

= فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فقير » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أيها العبد » حيث نصب « أيها » محلا على الاختصاص ؛ لقصد الدلالة على التواضع .

١٠٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَنْهُ ، وَلَا هُوَ بِالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا *

وهذا البيت من أبيات رواها أبو تمام فى أوائل ديوان الحماسة ، ونسبوها لبشامة بن حزن النهشلى ، وأول هذه الأبيات قوله :

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَي فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وَإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

ومن الناس من ينسبها لرجل من بنى قيس بن ثعلبة ، من غير أن يعينه . ويروى صدر بيت الشاهد « إنا بنى مالك » .

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب ، والأصل إننا « بنى » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « نهشل » مضاف إليه « لا » نافية « ندعى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة فى محل رفع خبر إن « لأب » جار ومجرور متعلق بندعى « عنه » جار ومجرور متعلق بندعى أيضاً « ولا » الواو عاطفة لا : نافية « هو » ضمير منفصل مبتدأ « بالأبناء » جار ومجرور متعلق بيشرى « يشرينا » يشرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بنى نهشل » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على =

وتعريفه « بأل » نحو « نَحْنُ الْعَربَ أقْرَى النَّاسِ للضيفِ » التقدير : نحن أخُصُّ العربَ ، وتعريفه بالإضافة كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحَابُ الجَمَلْ   نَنْعَى ابْنَ عَفّانَ بأطْرَافِ الأسَلْ

الأسَلُ: الرماح

= المدح ، قال أبوزكريا التبريزى : وانتصاب بنى على إضمار فعل ، كأنه قال: أذ كر بنى نهشل وهذا على الاختصاص والمدح . وخبر إن « لاندعى » ولو رفع فقال إنا بنو نهشل — على أن يكون خبراً — لكان « لا ندعى » فى موضع الحال ، والفرق بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً وهو أنه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب ، وكان لايخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم ؛ فإذا جعل اختصاصا فقد أمن من الأمرين جميعاً » . اه كلامه بلفظه .

١٠٥ — هذا الشاهد قد رواه أبو تمام فى حماسته ، ونسبه إلى الأعرج المعنى ، نسبة إلى معنى طيء ، ومعن : بفتح الميم وسكون العين المهملة ، وقال أبو زكريا التبريزى (ج ١ ص ٢٨٠) : « وقيل الصحيح أنها لعمرو بن يثربى » اه ، والبيت من شواهد الأشمونى فى باب الاختصاص .

اللغة : « بنى ضبة » قبيلة أبوهم ضبة بن أد « الجمل » يريد به الجمل الذى ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان بن عفان رضى الله عنه « ننعى » فعل مضارع من النعى وهو الإخبار بالموت ، وتقول : نعى الميت ينعاه ، إذا أخبر بموته ، ووقع فى نسخ الشرح كلها « نبغى » على أنه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه،وهو تحريف تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه «الأسل» الرماح .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « بنى » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وبنى مضاف و « ضبة » مضاف إليه « أصحاب » خبر المبتدأ ، وأصحاب مضاف و « الجمل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « ننعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة فى محل رفع خبر ثان « ابن » مفعول به لننعى ، وابن مضاف و « عفان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، ويجوز أن يكون مصروفا ؛ فيكون مجروراً =

ومن تعريفه بالإضافة قولُه صلى الله عليه وسلم « إنا آلَ محمدٍ لا تَحِلُّ لنا الصدقة » و « نحنُ معاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ ما تركْنا صَدَقَةٌ » .

وقد اشتمل الحديثُ الشريفُ على ما يقتضى الكشْف عنه ، وهو أن « ما » من قوله « ما تركنا » موصول بمعنى الذى محلُّه رَفعٌ بالابتداء ، و « تركنا » صلته ، والعائد محذوف : أى تركناه ، و « صدقة » خبر ما هذه على رواية الرفع ، وهو أجود ؛ لموافقته لرواية « ما تركنا [ه] فهو صدقة » وأما النصب فتقديره : ما تركنا مبذول صدقةً ، فَحُذِف الخبر لسد الحال مسده مثل (وَنَحْنُ عُصْبَةً) (١) ويجوز فى « ما » أن تكون

= بالكسرة الظاهرة مع التنوين ، ولا يضر ذلك بوزن البيت « بأطراف » جار ومجرور متعلق بننعى ، وأطراف مضاف ، و « الأسل » مضاف إليه ، وسكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « بنى ضبة » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف ، وهو مركب إضافى تعرف فيه المضاف لإضافته إلى معرفة بالعلمية .

وقال أبو زكريا التبريزى : « انتصاب بنى ضبة بفعل مضمر ، والقصد فيه الاختصاص والمدح ، وخبر المبتدأ ـ الذى هو نحن ـ « أصحاب » والتقدير : نحن — أذكر بنى ضبة — أصحاب الجمل ، وهذا الكلام ينبه على أنهم مجدون فى طلب دم عثمان ، ولو قال نحن بنو ضبة ، لكان يسقط فخامة الذكر وتعظيمه ، وكان يصير « أصحاب الجمل » صفة وبنو خبرا ، أو كان يجوز أن يكونا جميعاً خبرين ، ويجوز أن يكون أصحاب بدلا من بنو » انتهى كلامه بحروفه .

وحاصله أنك لو قلت « نحن بنى ضبة أصحاب الجمل » على ما هى الرواية المشهورة ـ كان لك فيها وجه واحد من وجوه الإعراب ، وهو أن يكون نحن مبتدأ ، وبنى ضبة : منصوبا على الاختصاص ، وأصحاب الجمل : خبر المبتدأ ، فإن قلت « نحن بنو ضبة أصحاب الجمل » فنحن : مبتدأ أيضاً ، ولك فيما بعده ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : إحداها : أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل صفة له ، والثانى أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل بدلا منه ، والثالث : أن يكون بنو ضبة خبراً أول ، وأصحاب الجمل خبراً ثانياً .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ١٤ — والتنظير بهذه الآية الكريمة على قراءة نصب « عصبة » على أنه حال ، وخبر المبتدأ — الذى هو نحن — محذوف ، وأصل الكلام : =

موصولا اسمياً كما تقدم، وأن تكون شرطية، فما على الأول فى محل رفع، وعلى الثانى فى محل نصب[1]، والمعنى: أى شىء تركناه فهو صدقة.

= ونحن نرى عصبة، فأما على القراءة المشهورة برفع «عصبة» فنحن مبتدأ خبره «عصبة» ولا كلام لنا فيها. ومثل الآية فى قراءة النصب قولهم: حكمك لك مسمطا، ومعناه: حكمك لك مثبتا، فمسمطا: حال، والخبر محذوف، والتقدير: حكمك حاصل لك حال كونه مثبتا.

(١) اعلم أنك إذا رويت الحديث هكذا «ماتركناه فهو صدقة» جاز لك وجهان فى «ما» أحدهما: أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذى مبتدأ، وجملة «تركناه» صلة لامحل لها من الإعراب، وجملة «فهو صدقة» من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «ما» الموصولة، واقتران خبر المبتدأ بالفاء على هذا الوجه جائز؛ لشبه الموصول بالشرط، فأنت تقول «الذى يؤدى واجبه فله عندى مكافأة سنية» بدون أن تجد فى ذلك حرجا، الوجه الثانى: أن تكون ما اسم شرط، وتركناه فعل الشرط وفاعله ومفعوله، وجملة «فهوصدقة» فى محل جزم جواب الشرط، واقتران هذه الجملة بالفاء على هذا الوجه واجب؛ لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب أن تقترن بالفاء. وحينئذ يكون قول المؤلف «فما على الأول فى محل رفع، وعلى الثانى فى محل نصب» ليس مستقيما؛ لأن ماعلى الوجهين فى محل رفع، أما على اعتبارها موصولا اسميا فظاهر، وأما على اعتبارها شرطية فلأن فعل الشرط إذاكان متعديا واستوفى مفعوله كانت ما فى محل رفع بالابتداء، وإذا كان فعل الشرط متعديا ولم يستوف مفعوله فإن ماتكون مفعولا به مقدما لهذا الفعل، فلو أنك رويت الحديث هكذا «ماتركنا فهو صدقة» لكان كلام المؤلف مستقيما: إن جعلت «ما» موصولا اسميا بمعنى الذى، فهو فى محل رفع مبتدأ، وإن جعلتها اسم شرط فهو فى محل نصب مفعول به تقدم على عامله، والذى وجدناه فى جميع النسخ هو إثبات الهاء هكذا «ماتركناه فهو صدقة» ونحن نعتقد أن هذه الهاء زيادة من المتأخرين على المؤلف ممن وقع الكتاب بأيديهم لأنهم ظنوا أنها ضرورية لتمام استدلال المؤلف على أنه رأى كون «ما» موصولا اسميامبتدأ صلته «تركنا» و«صدقة» خبره، وذلك على الرواية الأولى التى هى «ماتركنا صدقة» أجود مع أننا نقرر أن الهاء لاتلزم لكى يتم هذا الاستدلال، وبيان ذلك أنه يريد أن يقول: إن جعل صدقة مرفوعا على أنه خبر ما أجود وأقوى لأنه يوافق الرواية الأخرى التى هى «فهو صدقة» إذ يلزم أن يكون قوله «فهو صدقة» خبرا إذا قدرت ما موصولا اسميا ولا يجوز جعل «فهو صدقة» حالا؛ فالغرض إنما هو نفى أن يكون صدقة حالا؛ لأن جملة الحال لاتقترن بالفاء، فتنبه لهذا فإنه مما لاينبغى الإعراض عنه.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ « أىّ » فيلزمها فى هذا الباب ما يلزمها فى النداء : مِنَ التزام ِ بنائها على الضمة ، وتأنيثها مع المؤنث ، والتزام ِ إفرادها ؛ فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ، ومفارقتها للاضافة لفظاً وتقديراً ، ولزوم ِ « ها » التنبيه بعدها ، ومن وصْفها باسم مُعرَّفٍ بأل لازم ِ الرفع ِ ، مثـالُ ذلك « أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » و « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ » المعنى : أنا أفعل كذا مَخْصُوصاً من بين الرجال ، واللهم اغفِر لنا مختصِّينَ من بين العصائب ، ويقلُّ تعريفه بالعلمية ، ففى « بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ » شذوذان : كونه بعد ضمير مخاطب ، وكونه علماً [1] .

***

ومن المحذوفِ عاملُهُ : المنصوبُ بالزم ، ويسمى إغْراء .

والإغراء : تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليلزمَهُ ، نحو :

١٠٦ — أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخالَهُ ... كَسَاعٍ إلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

---

(١) اختلف النحاة فى إعراب « أيها » و « أيتها » فى الاختصاص ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبنيان على الضم فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا كما ذكره المؤلف ، وتقديره أخص ، وذهب الأخفش إلى أنهما مناديان بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يأيها ، ويأيتها وليس يبدع أن ينادى الإنسان نفسه ، كما لايستنكر أن يخاطب الإنسان نفسه ، فقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال « كل الناس أفقه منك يا عمر » وذهب السيرافى إلى أن « أيها » مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا ، أو خبر لمبتدأ محذوف

١٠٦ — هـذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشى ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٨٥) وفى القطر (رقم ١٣٣) وأنشده ابن عبد ربه فى العقد (٢ — ٣٠٤ اللجنة) مع بيت آخر ، ولم ينسبهما . وانظر الأغانى (١٨ — ٧٠ بولاق) وخزانة الأدب (١ — ٤٦٦ بولاق)

الإعراب : « أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره : الزم أخاك ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية للجنس « أخا » اسم لا ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « له » جار ومجرور متعلق =

و إنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما سبق فى البيت ، أو عُطف عليه نحو « المُرُوءَةَ والنجدَةَ » فإن فَقَدَ التكرارَ والعَطفَ جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفُهُ ، نحو « الصَّلاةَ جَامِعَةً » فـ « الصلاةَ » منصوبٌ باحْضُرُوا مقدراً ، و « جامعةً » منصوب على الحال .

ويمكن أن يكون من هذا النوع قولُ الشاعر :

١٠٧ — أَخَاكَ الّذِى إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ ... يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِى وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِى

وإنْ تَجْفُهُ يَوْماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً ... فَيَطْمَعَ ذُوالتَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يُصْغِى

= بمحذوف خبرلا ، وفى هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة لانرى أن نذكرها فى هذه العجالة ، وقد اخترنا لك أقرب الأعاريب إلى ذهنك ، وجملة « لا » واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا ، بغير » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء ، وهذا من النوع الذى يجب معه حذف العامل ؛ لأنه كرر اللفظ المغرى به ، ألا ترى أنه ذكر « أخاك » مرتين .

١٠٧ — لم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين .

اللغة : «ملمة» بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية — أصله اسم فاعل من قولهم « ألم فلان بالقوم » إذا نزل بهم ، ومنه قول الشاعر :

* مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فى دِيَارِنَا *

ويراد بها النازلة من نوازل الدهر « يجبك » هو مضارع أجاب ، حذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأن الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء التى هى عين الفعل ، وتقول : أجاب فلان دعاء الداعى يجيبه ، فاذا جزمت قلت : لم يجب فلان دعاء الداعى «تبغى» مضارع بغى الشىء يبغيه ، إذا قصده وطلبه ، ومنه قوله تعالى : (ذلك ما كنا نبغى) من سورة الكهف، من الآية ٦٤ « ويكفك من يبغى » يكفيك : يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك ، ومنه قوله تعالى : (فسيكفيكهم الله) من سورة البقرة من الآية ١٣٧ ، ويبغى ههنا مضارع بغى عمليك يبغى ، إذا جار عليك وظلمك وجاوز معك حدود النصفة والعدل ، ومنه قوله تعالى : (إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم) من سورة القصص من الآية ٧٦ « تجفه » مضارع جفاه إذا انحرف عنه ومال عن وداده =

. . . . .

= «ذو الوشى» هو الذى ينمق كلامه يقصد به الإفساد بين المحبين وزين لهم الخلاف «أن يصغى» أراد أنه لو بدرت منك بادرة جفاء لم يعاملك بما تستوجبه حتى يطمع المفسدون بين الأحبة فى أن يصغى إلى إفسادهم وتزويرهم .

الإعراب: «أخاك» أخا : مفعول به لفعل محذوف ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «الذى» اسم موصول نعت للأخ ، مبنى على السكون فى محل نصب «إن» شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تدعه » تدع : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به «لملمة» جار ومجرور متعلق بتدعو « يجبك » يجب: فعل مضارع جواب الشرط . مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب وجملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول « كما » الكاف حرف جر ، وما : اسم موصول مجرور محلا بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقديره الكلام : يجبك إجابة مماثلة لما تريد وتقصده «تبغى» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغى : أى كما تبغيه « ويكفك » الواو حرف عطف ، يكف : فعل مضارع معطوف على يجب ، مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء ،والفاعل ضمير مستترفيه جوازاً تقديره هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول ليكفى «من» اسم موصول مفعول ثان ليكفى «يبغى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستترفيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «وإن» الواو عاطفة ،إن: شرطية «تجفه» تجف: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه تجفو « فليس » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «مكافئاً» خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة التى هى جملة الشرط والجواب السابقة «فيطمع» الفاء فاء السببية ، يطمع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء =

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا ، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره ، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخَ بالألفِ فى كل حال ، وتسمى لُغَةَ الْقَصْرِ ، كقولهم : « مُكْرَهٌ أخاكَ لا بطَلٌ »(١) .

***

ثم قلت : الثَّانِي الْمَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أو الْمُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أوْ لِعَدَدِهِ ، كَـ«ضَرَبْتُ ضَرْباً » أوْ « ضَرْبَ الأمِيرِ » أوْ « ضَرْبَتَيْنِ » وَمَا بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ مِثْلُهُ ، نَحْوُ (فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) (وَلاَ تَضُرُّوه شَيْئاً) (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

= السببية فى جواب النفى بليس « ذو » فاعل يطمع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و « التزوير » مضاف إليه « والوشى » معطوف على التزوير « أن » حرف مصدرى ونصب « يصغى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها ، كما علمت سابقاً ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : فى إصغائه ، والجار والمجرور متعلق بقوله يطمع .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث يجوز أن يكون نصبه على الإغراء من غير أن يكون مكررا .

واعلم أن الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرر من وجهين :

الأول : أن نصب المكرر واجب ، فى كل كلام ، لا يعدل عنه إلا فى ضرورة شعرية كقول الشاعر :

إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بالوَفَاءِ إذا قَا ... لَ أخُو النَّجْدَةِ : السِّلاَحُ السِّلاَحُ

فأما نصب غير المكرر فإنه جائز ، بل هو أقل من رفعه .

والوجه الثانى : أن عامل النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره ، فأما غير المكرر فإن إظهار العامل معه جائز لا معابة فيه على من نطق به .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وأول من قاله رجل اسمه أبو حنش ، وكان قوم من أشجع قد قتلوا إخوته ، وعلم خاله أن ناسا من قتلة أخيه يشربون فى غار ، فاحتال عليه حتى أدخله الغار عليهم ، ثم قال له : ضربا أبا حنش ، فلم يكن له بد من أن يجد فى ضربهم ، فقال بعض من شاهده : إن أبا حنش لبطل ، فقال : مكره أخاك لا بطل .

وأقول : الثانى من المنصوبات : المفعولُ المطلقُ .

وسمى مطلقاً لأنه يقع عليه اسمُ المفعولِ بلا قيدٍ ، تقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ؛ فالضرب مفعول لأنه نفسُ الشيء الذى فعلته ، بخلاف قولك « ضَرَبْتُ زيداً » فإن « زيداً » ليس الشَّىْءَ الذى فعلته ، ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب ؛ فلذلك سمى مفعولا به ، وكذلك سائر المفاعيل ، ولهذه العلة قَدَّمَ الزمخشرىُّ وابنُ الحاجبِ فى الذكر المفعولَ المطلق على غيره ؛ لأنه المفعول حقيقة

وحَدُّه ما ذكرت فى المقدمة ؛ وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور :

أحدُها : التوكيدُ ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وقول الله تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً)(١) (وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً)(٢) (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً)(٣) .

الثانى : بيانُ النَّوْعِ ، كقوله تعالى : (فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ)(٤) وكقولك : جلستُ جلوسَ القاضى ، وجلستُ جلوساً حسناً ، و« رَجَعَ القَهْقَرَى(٥) » .

الثالث : بيان العدد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، أوضرباتٍ ، وقول الله تعالى : (فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً)(٦) .

وقولى « الفضلة » احترازٌ من نحو قولك : رُكوعُ زيدٍ رُكوعٌ حسنٌ ، أوطويلٌ ؛ فإنه يفيد بيانَ النوع ، ولكنه ليس بفضلة .

وقولى « المؤكد لعامله » مخرج لنحو قولك : كَرِهْتُ الفُجُورَ الفُجُورَ ؛ فإن الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد ، ولكن المؤكَّدَ ليس العامل فى المؤكِّدِ .

***

ثم قلت : الثَّالِثُ الْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِى

---

(١) من سورة النساء من الآية ١٦٤ (٢) من سورة النساء من الآية ٦٥

(٣) من سورة الأحزاب من الآية ٥٦ (٤) من سورة القمر من الآية ٤٢

(٥) من هذه الأمثلة يتبين أن المصدر المبين لنوع عامله إما أن يكون مضافا كالآية الكريمة والمثال الأول ، وإما أن يكون موصوفا كالمثال الثانى ، وإما أن يكون هو نفسه نوعا من جنس يدل عليه العامل كالمثال الثالث ، وكقولهم : قعد القرفصاء ، وسار الخبب

(٦) من سورة الحاقة من الآية ١٤

الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ ، كَـ« قُمْتُ إِجْلاَلاً لَكَ » وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، وَيَجِب فِى مُعَلَّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أَنْ يُجَرَّ بِاللاَّمِ أَوْ نَائِبِهَا .

وأقول : الثالثُ من المنصوباتِ : المفعولُ له ، ويسمى المفعولَ لأجله ، والمفعولَ من أجله .

وهو : ما اجتمع فيه أربعةُ أمورٍ ، أحدها : أن يكون مصدراً ، والثانى : أن يكون مذكوراً للتعليل ، والثالث : أن يكون المعَلَّلُ به حَدَثاً مشاركا له فى الزمان ، والرابع : أن يكون مشاركا له فى الفاعل .

مثالُ ذلك قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)(١) فالحذرُ : مصدرٌ مُسْتَوْفٍ لما ذكرنا ، فلذلك انتصب على المفعول له ، والمعنى لأجل حذر الموت .

ومتى دَلَّت الكلمة على التعليل وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولا له ، ويجب حينئذ أن تُجَرَّ بحرف التعليل(٢) .

فمثالُ ما فَقَدَ المصدريةَ قولُكَ : جِئْتُكَ لِلماءِ ولِلعُشْبِ ، وقوله تعالى : (هُوَ الذى خَلَقَ لكم ما فى الأرْضِ جميعاً)(٣) وقول امرىء القيس :

١٠٨ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِى ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

---

(١) من سورة البقرة من الآية ١٩

(٢) الحروف الدالة على التعليل هى : اللام ، ومن ، وفى ، والكاف ، والباء ، نحو قوله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا) وقوله : (واذكروه كما هداكم) وقوله : (لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب أليم) وقوله : (الذى أحلنا دار المقامة من فضله) وقد مثل المؤلف للام

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٩

١٠٨ — هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدته التى مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الْخَالِى

وقد أنشده المؤلف فى القطر (رقم ٨١) وأنشد عجزه الأشمونى (رقم ٤٠٧) .

الإعراب : «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن =

ومثالُ ما فقدَ الاتحاد فى الزمان قولكَ : جئتك اليومَ للسفر غداً ، وقولُ امرئ القيس أيضاً :

١٠٩ – فَجِئتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَها   لَدَى السِّتْرِ إلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

= مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولو ثبت كون سعي ... إلخ ، وأدنى مضاف و « معيشة » مضاف إليه « كفانى » كفى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافيـــة جازمة «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وله مفعول محذوف يرشد إليـه معنى الكلام « قليل » فاعل كفى « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ، ولم أطلب الملك .

الشاهد فيه : قوله «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لايقال إن هذا من باب المفعول لأجله المصطلح عليه ؛ لأن شرط ما يسمى مفعولا لأجله أن يكون مصدراً ، والذى معنا ليس بمصدر ، بل هو أفعل تفضيل .

ويأتى النحاة بهذا البيت فى باب التنازع لتقرير أنه — وإن تقدم فيه فعلان وهما كفانى ولم أطلب ، وتأخـر عنهما معمول وهو قليل من المال — لايجوز أن يكون من باب التنازع ؛ لأنه لايصح تسليط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر ، محافظة على المعنى المراد ، وهو ما قدرناه فى آخر إعراب البيت ؛ فتنبه .

١٠٩ — هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، صاحب الشاهد السابق ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى أوضح المسالك (رقم ٢٥٢) وكذلك فى القطر (رقم ١٠١)

اللغة : «نضت» — بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون نضا ينضو مثل دعا يدعو أو مشددة فيكون نض ينضّ مثل شد يشد — معناه خلعت ، « لدى » أى : عند « لبسة المتفضل » يريد غلالة رقيقة هى التى يبقيها من يتبذل ويستعد للنوم .

الإعراب : «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «نضت» نض : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب : مفعول به لنض =

فإن زَمَنَ النوم متأخرٌ عن زمن خَلْعِ الثوب .

ومثالُ ما فقد الاتحادَ فى الفاعل قولكَ : قمت لأمرِكَ إياى ، وقولُ الشاعر :

١١٠ — وَإنِّى لتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

= وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والعامل فيه نض ، ولدى مضاف ، و«الستر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها ، ولبسة مضاف و «المتفضل» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» ؛ فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل النوم والنض الذى هو الخلع شخص واحد ، والنوم مصدر ، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع ؛ لأنها تخلع قبل أن تنام ، فلما لم يتحدزمان العامل الذى هو نضت ، وزمان المصدر الذى هو نوم — وجب أن يجره بحرف التعليل ، ولم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله ، وقد فعل الشاعر ذلك .

١١٠ — هذا البيت من كلام أبى صخر الهذلى ، من قصيدته التى منها بيت الشاهد (رقم ٦١) السابق ذكره فى باب البناء عند الكلام على الظرف المبنى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضح المسالك (رقم ٢٥٣) ، وكذلك فى قطر الندى (رقم ١٠٢) ، وأنشده ابن عقيل (رقم ٢٠٤) .

اللغة : «تعرونى» تنزل بى وتصيبنى « ذكراك » الذكرى — بكسر الذال — التذكر والخطور بالبال «هزة» بكسر الهاء أو فتحها — حركة واضطراب « انتفض » تحرك واضطرب « القطر » المطر .

الإعراب : «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لتعرونى » اللام هى اللام المزحلقة ، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « لذكراك » اللام جارة ، ذكرى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وفاعل المصدر محذوف ، وأصل الكلام : لذكرى إياك «هزة» فاعل تعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية «انتفض» فعل ماض « العصفور » فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، وتقدير الكلام : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل =

فإن فاعل « تعْرُونى » هو الهزَّة وفاعل الذِّكرى هو المتكلم ؛ لأن التقدير لذكري إياك .

* * *

ثم قلت : الرَّابِـعُ الْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ : مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقاً ، أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً ، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ ، كَـ « صُمْتُ يَوْماً » أَوْ « يَوْمَ الْخَمِيسِ » وَ « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » وَ « سِرْتُ فَرْسَخاً » وَ « جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » وَالْمَكَانِيُّ غَـيْرُهُنَّ يُجَرُّ بِفِي كَـ « صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ » وَنَحْوُ « قَالاَ خَيْمَتَىْ أُمِّ مَعْبَدٍ » وَقَوْلِهِمْ « دَخَلْتُ الدَّارَ » عَلَى التَّوَسُّعِ .

وأقول : الرابعُ من المنصوبات الخمسَة عشَرَ : المفعولُ فيه ، ويسمى الظرف ، وهو عبارة عما ذكرت .

= ماض ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « القطر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال ، والـكثير فى مثلها أن تكون مقترنة بقد ، فتقول : كما انتفض العصفور قد بلله القطر ، أو بقد والواو جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : (ويستعجلونك بالحسنة قبل السيئة وقد خلت من قبلهم المثلات) من سورة الرعد ، من الآية ٥ ، ونحو قوله جل ذكره : (والذى قال لوالديه أف لـكما أتعداننى أن أخرج وقد خلت القرون من قبلى) من سورة الأحقاف من الآية ١٧ ، وقوله سبحانه : (واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه) من سورة الأحقاف أيضاً ، من الآية ٢١ ، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى : (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا) من سورة آل عمران من الآية ١٦٨ .

الشاهد فيه : قوله «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل ، وقد وجب على الشاعر أن يجر به الذكرى ، لما اختلف فاعل الذكرى وفاعل العامل ، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر ، وهو علة لعرو الهزة ، لـكن فاعل الذكرى هو المتـكلم ، وفاعل تعرو — الذى هو العامل — هو قوله هزة ، فلما اختلف فاعل المصدر — الذى هو علة — وفاعل المعلل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل ، ولم يجز له أن ينصبه مفعولا لأجـله ، وهكذا فعل .

والحاصلُ أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه ، ولا هو زمان ولا مكان ، وذلك كزيداً فى « ضَرَبْتُ زَيْداً » وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه ، ولكنه ليس بزمان ، ولا مكان ، نحو « رَغِبَ المُتَّقُونَ أَنْ يَفْعَلُوا خَيْراً » فإن المعنى فى أن يفعلوا ، وعليه فى أحَدِ التفسيرين قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[1] وقد يكون العكس ، نحو (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْماً)[2] ونحو (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ)[3] (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ)[4] ونحو (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[5] فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً فى الاصطلاح ، بل كلٌّ منها مفعولٌ به ، وَقَعَ الفعلُ عليه ، لا فيه ، يظهر ذلك بأدنى تأمُّل للمعنى ، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه ، وهو زمان أو مكان ؛ فهو حينئذٍ منصوبٌ على معنى « فى » وهذا النوعُ خاصةً هو المسمى فى الاصطلاح ظرفاً ، وذلك كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيس ، وَجَلَسْتُ أمامَكَ .

وأشَرْتُ بالتمثيل بيوماً و يوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصاً ، وفى التنزيل : (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّاماً)[6] (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا)[7] (وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً)[8] .

وأما ظرفُ المكانِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مبهماً ، ويعنى به ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه ، وهو نوعان : أحدهما : أسماء الجهات الست ، وهى : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ، قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ)[9] (فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا)[10] فى قراءة مَنْ

---

(١) من سورة النساء من الآية ١٢٧ (٢) من سورة الإنسان من الآية ١٠
(٣) من سورة غافر من الآية ١٥ (٤) من سورة غافر من الآية ١٨
(٥) من سورة الأنعام من الآية ١٢٤ (٦) من سورة سبأ من الآية ١٨
(٧) من سورة غافر من الآية ٤٦ (٨) من سورة الأحزاب من الآية ٤٢
(٩) من سورة يوسف من الآية ٧٦ (١٠) من سورة مريم من الآية ٢٤

فتح ميم (مَنْ) (وكانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ)[1] وقرىء (وكانَ أمامَهُمْ مَلِكٌ) (وتَرَى الشَّمْس إذا طَلَعَتْ تَزَّاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذاتَ اليَمِينِ وَإذا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذاتَ الشِّمالِ)[2] وأصل (تزاور) تتزاور، أي: تتمايل، مشتق من الزور — بفتح الواو — وهو المَيْل، ومنه زارَهُ، أي: مال إليه، ومعنى (تقرضهم) تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع والمعنى تُعرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصلُ المعنى أنها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها، وقال الشاعر:

١١١ — صَدَدْتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

---

(١) من سورة الكهف من الآية ٧٩.

(٢) من سورة الكهف من الآية ١٦.

١١١ — هذا البيت مروى فى معلقة عمرو بن كلثوم، أحد بنى تغلب بن وائل، وبعده قوله:

وما شَرُّ الثَّلاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكِ الذى لا تَصْبَحِينَا

وقال التبريزى بعد ذكر البيتين «بعضهم يروى هذين البيتين لعمرو ابن أخت جذيمة الأبرش، وذلك لما وجده مالك وعقيل فى البرية، وكانا يشربان، وأم عمرو هذه المذكورة تصد الكأس عنه، فلما قال هذا الشعر سقياه وحملاه إلى خاله جذيمة، ولهما حديث» اهـ وبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١٣ وص ٢٠١) ونسبه فى المرتين إلى عمرو ابن كلثوم، وذكر الأعلم فى شرحه مثل ماذكرنا عن التبريزى.

الإعراب: «صددت» فعل وفاعل «الكأس» مفعول به لصد «عنا» جار ومجرور متعلق بصد «أم» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأم مضاف و «عمرو» مضاف إليه «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص «الكأس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة «مجراها» مجرى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومجرى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الكأس مضاف إليه «اليمينا» ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان، ويجوز أن يكون قوله «مجراها» بدلا من الكأس، وقوله «اليمينا» ظرفا متعلقا بمحذوف خبر كان، وألف «اليمينا» للاطلاق. =

يجوز كونُ « مجراها » مبتدأ ، و « اليمين » ظرف مخبر به : أى مجراها فى اليمين ، والجملة خبر كان ، ويجوز كون « مجراها » بَدَلا من الكأس بَدَلَ اشتمالٍ ؛ فاليمين أيضاً ظرفٌ ؛ لأن المعتمدَ فى الإخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم ، ويجوز فى وَجْهٍ تقديرُ اليمين خبر كان لا ظرفا ، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل ، وقال الآخر :

١١٢ — لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ   إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

= الشاهد فيه : قوله «اليمينا» حيث نصبه على الظرف ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف ، وكونه فى موضع الخبر عن المجرى ، والتقدير : وكان الكأس جريها على ذات اليمين ، ويجوز أن يكون مجراها بدلا من الكأس وقوله اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هى المجرى على السعة » اه كلامه ، وقال سيبويه فى باب ترجمته هذا باب ما ينصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هو ناحية من الدار ، وهو ناحية الدار ، وهو نحوك ، وهو مكاناً صالحاً ، وداره ذات اليمين ، وشرقى كذا ، وقال جرير :

هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ   عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِى شَرْقِىَّ حُورَانَا

وقالوا : منازلهم يميناً ويساراً وشمالا ، وقال عمرو بن كلثوم * صددت الكأس * البيت — أى : على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو ، وهو رأيه » اه . كلامه بحروفه .

١١٢ — هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترثى فيها أخاها عمراً الملقب ذا الكلب ، وبعده قولها :

بأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ   وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

وهذا البيت الذى أنشدناه من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٤٨) وفى القطر (رقم ٥٨) والأشمونى (رقم ٢٨١) .

اللغة : « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل إذا نفد زاده ، وأراد بهم المحتاجين « اغبر أفق » كنت بذلك عن مجىء الشتاء ؛ لأن الشتاء عندهم زمان الحاجة .

الإعراب : «لقد» اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق «علم الضيف» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « والمرملون » الواو عاطفة ، المرملون : =

النوعُ الثانى : ماليس اسمَ جهـةٍ ، ولـكن يشبهه فى الإبهام ، كقوله تعالى : (أوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً)[١] (وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً)[٢] .

والقسم الثانى : أن يكون دالاًّ على مساحة من الأرض ، كـ« سِرْتُ فَرْسَخاً » و « مِيلا » و « بَرِيداً » وأكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقةُ القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصا : أما الإبهام فمن جهـة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة ؛ فعلى هذا يصح فيه القولان .

والقسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولـكن شَرْطُ هذا أن يكون عامِلُه من مادته ، كـ« جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » و « ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو » (وأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)[٣] ولا يجوز « جلست مذهب عمرو » ونحوه .

وما عدا هـذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يكون انتصابه على الظرف ؛ فلا تقول « صَلَّيْتُ المسجدَ » ولا « أقمتُ السُّوقَ » ولا « جَلَسْتُ الطَّرِيقَ » ؛ لأن هذه الأمكنةَ خاصَّـةٌ ، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى سوقا ولا طريقاً ؟ وإنما حكمك فى هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّح بحرف الظرفية وهو « فى » ، وقال الشاعر — وهو رجل

= معطوف على الضيف « إذا » ظرفية متعلقة بعلم ، ومحلها النصب « اغبر أفق » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « وهبت » الواو عاطفة لجملة على جملة ، هب : فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الريح المفهومة من الـكلام « شمالا » منصوب على الظرفية متعلق بهب .

الشاهد فيه : قولها « شمالا » حيث نصبته على الظرفية ، لما كان المراد هبوب الريح من ناحيـــة الشمال ، ولم يكن مرادها هبوب الشمال نفسها ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٩ .

(٢) من سورة الفرقان ، من الآية ١٣ .

(٣) من سورة الجن من الآية ٩ .

من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يرَوْا شخصه ـ يذكر النبيّ صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هَاجَرَا :

١١٣ — جزَى اللهُ ربُّ النَّاسِ خَيْرَ جزائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتَىْ أُمِّ مَعْبَدِ
هُمَا نزَلاَ بِالْبِرِّ ثُمَّ ترَحَّلاَ فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ
فيَا لقُصَىٍّ مَا زَوَى اللهُ عَنكُمُ بِهِ مِنْ فَعَالٍ لا تُجَازَى وَسُؤْدَدِ

---

١١٣ — قد ذكر المؤلف صاحب هذه الأبيات ، وقصتها مشهورة فى هجرة النبى صلى الله عليه وسلم ، حدثت ذات النطاقين أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما قالت : لما خفى علينا أمر النبى صلى الله عليه وسلم أتانى نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام ، فخرجت إليهم ، فقال : أين أبوك ؟ فقلت : والله لا أدرى أين أبى ! قالت : فرفع أبو جهل يده — وكان فاحشاً خبيثاً — فلطم خدى لطمة خرج منها قرطى « والقرط — بضم فسكون — حلية الأذن » قالت : ثم انصرفوا ، ولم ندر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه ، وهو ينشد — ثم ذكرت الأبيات الثلاثة التى ذكر المؤلف ـ وذكرت بعدها :

لِيَهْنِ بَنِى كَعْبٍ مَكَانُ فَتَاتِهِمْ وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ
سَلُوا أُخْتَكُمْ عَنْ شَاتِهَا وَإِنَائِهَا فَإِنَّكُمُ إنْ تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدِ

اللغة : « رفيقين » تثنية رفيق ، وهو الذى يرافقك فى عمل ما ، وأراد بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه فى الهجرة من مكة إلى المدينة أبا بكر الصديق رضى الله عنه ، « قالا » أراد نزلا فى وقت القيلولة ، وهى حين يشتد الحر « أم معبد » امرأة من بنى كعب اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية « بالبر » يروى بفتح الباء وكسرها ، فإن كسرتها فمعناه الإحسان والباء للمصاحبة ، وإن فتحت الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضا كما يجوز أن يكون البر الذى هو مقابل البحر « ترحلا » أراد ظعنا وفارقا هذا المكان ، وتقول : ترحل القوم ، وارتحلوا « يالقصى » أراد آل قصى بن حكيم بن مرة ، وهو أحد أجداده صلوات الله وسلامه عليه « مازوى الله عنكم » يريد أى شىء صرفه عنكم من المجد والرفعة بسبب خلافكم عليه وإلجائكم إياه إلى الهجرة والخروج من بلدكم « سؤدد » بضم السين =

. . . .

= وسكون الواو مهموزة أو غير مهموزة وضم الدال المهملة بعدها أو فتحها ؛ فهذه أربع لغات، والسؤدد : خصال الرفعة والمجد والكرم .

الإعراب: «جزى الله» فعل وفاعل «رب» صفة للفظ الجلالة، وجعله قوم بدل كل من كل من لفظ الجلالة ، وهو عندنا بعيد ؛ لأن الرب ههنا مشتق بمعنى المربى، ورب مضاف و«الناس» مضاف إليه «خير» مفعول به ثان لجزى، وخير مضاف وجزاء من «جزائه» مضاف إليه، وجزاء مضاف والضمير العائد إلى الله مضاف إليه «رفيقين» مفعول أول لجزى «قالا» قال : فعل ماض، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل نصب صفة لرفيقين «خيمتى» منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، و « أم » مضاف إليه ، وأم مضاف و «معبد» مضاف إليه «هما» ضمير منفصل مبتدأ « نزلا» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بالبر» جار ومجرور متعلق بنزل «ثم» حرف عطف «ترحلا» فعل وفاعل وجملتهما فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر «فأفلح» الفاء عاطفة ، أفلح : فعل ماض ، «من» اسم موصول فاعل أفلح ، مبنى على السكون فى محل رفع «أمسى» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقدير هو يعود إلى من «رفيق» خبر أمسى، وهو مضاف و « محمد» مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يا» حرف نداء واستغاثة «لقصى» اللام حرف جر ، قصى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على خلاف مشهور ، وجعل بعضهم يا حرف نداء ، واللام بقية آل منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وقصى مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «زوى الله» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف منصوب بزوى ، والتقدير: أى شيء زواه الله « عنكم »جار ومجرور متعلق بزوى « به » جار ومجرور متعلق بزوى أيضاً « من فعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الاستفهامية الواقعة مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المنصوب بزوى العائد إلى ما « لا » نافية «تجازى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على فعال ، والجملة فى محل جر صفة لفعال «وسؤدد» معطوف على فعال .

الشاهد فيه : قوله «قالا خيمتى أم معبد» فإنه نصب «خيمتى» على معنى فى : أى قالا =

وكان حقه أن يقول « قالا فى خَيْمَتَىْ أُمِّ مَعْبَدِ » أى : قَيَّلَا فيها[1] ، ويروى حَلَّا بدل قالا ، والتقدير : حَلَّا فى خَيْمَتَىْ ، ولـكنه اضطر فأسقط « فى » ، وأَوْصَلَ الفعل بنفسه ، وكذا عملوا فى قولهم : « دَخَلْتُ الدَّارَ ، والمسجِدَ » ونحو ذلك ، إلا أن التوسع مع « دخلت » مُطَّرد ؛ لـكثرة استعمالهم إياه .

* * *

ثم قلت : الْخَامِسُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : الِاسْمُ ، الْفَضْلَةُ ، التَّالِى وَاوَ الْمُصَاحَبَةِ مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ ، كَـ« سِرْتُ وَالنِّيلَ » وَ « أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ »

وأقول : الخامسُ من المنصوبات المفعولُ معه .

و إنما جُعِلَ آخرها فى الذكر لأمرين : أحـدهما أنهم اختلفوا فيه ، هل هو قياسى أو سماعى ؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى أنه قياسى ، والثانى : أنّ العامل إنما يَصِلُ إليه بواسطة حرفٍ ملفوظٍ به ، وهو الواو ، بخلاف سائر المفعولات

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما ، والثانى : أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث : أن تـكون تلك الواوُ مسبوقةً بفعلٍ أو ما فيه معنى الفعل وحروفُه .

وذلك كقولك « سِرْتُ والنيلَ » و « اسْتَوَى المـاءُ والخشبَةَ » و « جاءَ البَرْدُ والطيالِسَةَ » وكقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[2] أى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، فـ(شركاءكم) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشروطَ الثلاثةَ ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على (أمركم) لأنه حينئذ شريكٌ له فى معناه ؛ فيـكون التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، وذلك لا يجوز ؛ لأن أَجْمَعَ إنمـا يتعلق بالمعانى

= فى خيمتى أم معبد ، ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت فى شعر بعض من يحتج بكلامهم ولا يجوز أن يقاس عليها .

(١) أى : نزلا فيها وقت القيلولة ، وهى : وقت اشتداد الحر عند منتصف النهار .

(٢) من سورة يونس ، من الآية ٧١ .

دون الذوات ، تقول : أجمعت رأيى ، ولا تقول : أجمعت شركائى ، وإنما قلت « على ظاهر اللفظ » لأنه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف : أى وأمر شركائكم ، ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف ، أى : واْجْمَعُوا شركاءكم ، بِوَصْلِ الألف ، ومن قرأ (فاْجْمَعُوا) بوصل الألف صحَّ العَطْفُ على قراءته من غير إضمار؛ لأنه من « جمع » وهو مشترك بين المعانى والذوات ، تقول : جمعت أمرى ، وجمعت شركائى ، قال الله تعالى : (فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى)(١) (الَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ)(٢) ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ، ولكن إذا أمكن العَطْفُ فهو أولى ؛ لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قولُ أبى الأسْوَد الدؤلى :

١١٤ — يٰأَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
أبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى ... بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

---

(١) من سورة طه ، من الآية ٦٠ . (٢) من سورة الهمزة ، من الآية ٢ .

١١٤ — هذه الأبيات من كلام أبى الأسود الدؤلى ، وقد أنشد البيت الرابع جماعة من النحاة : منهم سيبويه (ج١ص٤٢٤) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعلم فى شرح شواهده أنه لأبى الأسود ، ومنهم الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٩) وفى القطر (رقم ٢٣) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) وقد نسبه أبو هلال العسكرى فى جمهرة الأمثال (٢٧٦/٢) إلى المتوكل الليثى من أبيات ذكرها ، وأنشد ابن عبد ربه فى العقد (٣٠٠/٢ اللجنة) البيت الرابع من هذه الأبيات ونسبه إلى المتوكل الليثى أيضا ، وذكر الرابع فالثانى (٣١١/٢ اللجنة) غير منسوبين إلى معين ، ووجد فى بعض نسخ الشرح زيادة بيتين بعد البيت الأول ، وهما قوله :

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِى السَّقَامِ وَذِى الضَّنَى ... كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ
وأَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا ... أَبَدًا وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ

. . . . : . .

وسينشد المؤلف هذه الأبيات مرة أخرى فى باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية فى جواب النهى .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أى : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ها : حرف تنبيه « الرجل » نعت لأى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « المعلم » نعت للرجل ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « غيره » غير : مفعول به للمعلم ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « هلا » أداة تحضيض « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بكان ، ونفس مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل « ذا » اسم إشارة فاعل كان « التعليم » بدل من اسم الإشارة أو نعت له أو عطف بيان عليه ، ويجوز أن يكون قوله كان فعلا ناقصا واسم الإشارة اسمه ، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره « ابدأ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنفسك » جار ومجرور متعلق بابدأ ، ونفس مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فانهها » الفاء عاطفة ، انه : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله ، وضمير الغائبة مفعول به « عن غيها » الجار والمجرور متعلق بانه ، وغى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فإذا » الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « انتهت » انتهى : فعل ماض ، والتاء دالة على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فأنت » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « حكيم » خبر المبتدأ « هناك » هنا : ظرف مكان متعلق بيسمع ، والكاف حرف خطاب « يسمع » فعل مضارع مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل يسمع مبنى على السكون فى محل رفع « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والرابط ضمير منصوب بتقول محذوف والتقدير : يسمع ما تقوله « ويشتفى » الواو عاطفة ، يشتفى : فعل مضارع مبنى للمجهول « بالقول » جار ومجرور متعلق بيشتفى ، وهو نائب فاعله « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع « التعليم » فاعله « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتنهى « وتأتى » الواو بمعنى مع ، تأتى : فعل =

الشاهد فى قوله « وتأتىَ مثلَه » فإنه ليس مفعولا معه و إن كان بعد واو بمعنى مع -- أى : لاتنه عن خلق مع إتيانك مثلَه ـ لأنه ليس باسم ، ونحو قولك « بعتُكَ الدارَ بأثاثها والعبدَ بثيابه » وقول الله سبحانه وتعالى : ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ (١) وقولك : جاء زيد مع عمرو ، فإن هذه الأسماء و إن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ، ولا نحو قولك : مَزَجْتُ عَسَلاً وماء ، وقول الشاعر :

١١٥ — عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بَارِداً حتى غدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

= مضارع منصوب بأن المصدرية بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مثله» مثل : مفعول به لتأتى ، وهومضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه «عار» مبتدأ « عليك » جار ومجرورمتعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «فعلت» فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «عظيم» نعت لعار ، وهو الذى سوغ الابتداء به ، ويجوز أن يكون «عار» خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير:هذا عار عظيم عليك ، واسم الإشارة يعود إلى النهى عن خلق مع الإتيان بمثله المفهوم من قوله « لاتنه عن خلق وتأتى مثله » ولكن الوجه الذى ذكرناه أولا أولى ؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت فإنه عار عظيم عليك .

الشاهد فيه : قوله «وتأتى» فإن هذه الكلمة مسبوقة بواو دالة على المعية ، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه ؛ لأنها فعل ، وليست باسم .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦١ .

١١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٥٨) ! وأنشد صدره ابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشمونى (رقم ٤٤١) ويروى صدره عجزاً فى بيت آخر هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة — من باب ضرب — وأعلفتها بالهمزة إذا أطعمتها «تبنا» هو بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة — قصب الزروع بعدأن يداس «همالة» صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ، إذا أرسلت دمعها إرسالا .

الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» الواو =

. . . . . .

عاطفة لجملة على جملة ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : وسقيتها ماء ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة ، وستعرف كلاما آخر فى ذلك «باردا» صفة لماء «حتى» حرف غاية وجر «غدت» غدا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «همالة» حال من فاعل غدت «عيناها» عينا : فاعل غدت ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وغدت مع مابعده فى تأويل مصدر مسبوك بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بعلف ، وتقدير الكلام : علفتها تبنا وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها .

الشاهد فيه : قوله «وماء» ؛ فأنه لا يمكن عطفه على ما قبله ؛ لكون العامل فى المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معناه على حاله .

وللعلماء ثلاثة آراء فى تخريج هذا البيت ونحوه :

أحدها : أن قوله «وماء» لا يجوز أن يكون مفعولا معه كما لا يجوز أن يكون معطوفا على ماقبله عطف مفرد على مفرد ، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه ، وهذا الوجه هو الذى ذكره المؤلف ههنا ، وهو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وهو قول الفارسى والفراء وجماعة ، وإنما لم يجز عند هؤلاء جعله مفعولا معه لأن الواو التى قبله ليست بمعنى مع ، وستعرف فى بيان الوجه الثانى عدم صلاحيتها للدلالة على معنى مع .

الوجه الثانى : أنه مفعول معه ؛ لأنه إذا لم يصح العطف فى الاسم الذى بعد الواو لمانع لفظى أو معنوى انتصب على أنه مفعول معه ، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل ؛ فأما المؤلف فى أوضحه فقد أنكر ذلك ، ووجه الإنكار أن كونه مفعولا معه يقتضى أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية ، وواو المعية تقتضى أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها فى انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن يكون وقت تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ، ضرورة أنه يعطيها العلف فى وقت غير الوقت الذى يقدم لها فيه الماء .

والوجه الثالث : أنه معطوف على ماقبله عطف مفرد على مفرد ، ولكن بعد تضمين الفعل الذى هو قوله «علفتها» معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وهذا رأى الجرمى والمازنى والمبرد وأبى عبيدة والأصمعى واليزيدى ، وتقدير الكلام عندهم : أنلتها تبنا وماء ، أو قدمت لها تبنا وماء ، أو نحو ذلك ، فافهمه والله يرشدك ويتولاك .

وقول الآخر :

١١٦ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

---

١١٦ — هذا البيت من كلام الراعى النميرى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أَنْ تَبِينَا لَنَا خَبَرًا وَأَبْكَيْنَ الحَزِينَا

وقد استشهد بهذا الشاهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٥٩) والأشمونى فى باب المفعول معه (رقم ٤٤٢) .

اللغة : « آيات حبى » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب وما بقى من آثارها ، وقد جرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم ويسائلوا الأطلال ؛ إظهاراً لشدة جزعهم « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى استغنت ببيت أبيها ، ويقال : هى التى استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال « برزن » ظهرن « زججن » رققن ودققن .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « ما » زائدة « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أى : إذا ما برز الغانيات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله برز « وزججن » الواو حرف عطف ، زججن : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات « الحواجب » مفعول به لزججن « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيون ، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا فى بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله :

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الْكُدُونَا

الشاهد فيه : قوله « والعيونا » فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفا على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ؛ لانتفاء اشتراك المعطوف — وهو العيون — مع المعطوف عليه — وهو الحواجب — فى العامل — وهو زججن — لأن التزجيج الذى هو التدقيق والترقيق يكون للحواجب دون العيون ، ولا يصلح قوله « والعيون » أن يكون مفعولا معه لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئا ، ولذلك أوجب فيه المؤلف — تبعا لجماعة من النحاة — واحداً من أمرين ، فإما أن تضمن العامل — وهو زججن — معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما ، =

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن ، وإنما هى فى المثال الأول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل — وهو « مَزَجْتُ » — وفى المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وكحلن العيونا ، فحذف الفعل والفاعل وبقى المفعول ، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد ؛ لعدم تشارك ماقبلها وما بعدها فى العامل ؛ لأن « عَلَفتُ » لا يصح تسليطه على الماء ، و « زَجَّجْنَ » لا يصح تسليطه على العيون ، ولا أن تكون للمصاحبة ؛ لانتفائها فى قوله « عَلَفْتُهَا تبناً وماءً » ولعدم فائدتها فى « وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعيُونَا » ؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب ، ولا نحو « كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » ؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التى بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا فى معناه ، ولا نحو « هذا لكَ وأباكَ » ونحوه على أن يكون « أباك » مفعولا معه منصوباً بما فى « ها » من معنى أُنَبِّهُ ، أو بما فى « ذا » من معنى أُشير ، أو بما فى « لك » من معنى اسْتَقَرَّ : لأن كلاّ من « ها » و « ذا » و « لك » فيه معنى الفعل دون حروفه ، بخلاف « سِرْتُ والنِّيلَ » و « أنا سَائِرٌ والنِّيلَ » فإن العاملَ فى الأول الفعلُ ، وفى الثانى الاسمُ الذى فيه معنى الفعل وحروفه ، قال سيبويه رحمه الله : « وأما نحو هذا لكَ وأباكَ فقبيح ؛ لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فى معناه » وقالوا : مراده بالقبيح الممتنع .

***

= مثل جملن وحسن ونحوهما ، وحينئذ يكون الثانى معطوفا على الأول ، وقد بينا مثل هذا فى الشاهد السابق .

ومن جميع ما بينه المؤلف وبيناه فى شرح هذا الشاهد والذى قبله تعلم أن للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات : الأولى : أن يكون بحيث يجب عطفه على ما قبل الواو ، والثانية : أن يكون بحيث يجب نصبه على أنه مفعول معه ، والثالثة : أن يكون بحيث يجوز فيه الأمران جميعا : عطفه على ما قبله ، ونصبه على أنه مفعول معه ، والرابعة : أن يكون بحيث يمتنع فيه الأمران جميعا ، ولا يعسر عليك بعد ذلك استخراج مواطن كل واحد من هذه الحالات .

ثم قلت : السَّادسُ المُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » وسيأتى .

وأقول : السادسُ من المنصوبات : المشبَّهُ بالمفعول به ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّى إلى واحد ، وذلك فى نحو قولكَ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب الوجه ، والأصلُ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالرفع ؛ فزيد : مبتدأ ، وحسن : خبر ، ووجهه : فاعل بحسن ؛ لأن الصفة تعملُ عملَ الفعلِ ، وأنت لو صرَّحْتَ بالفعل فقلت حَسُنَ — بضم السين وفتح النون — لوجب رفع الوجه بالفاعِلِيَّةِ ؛ فكذلكَ حَقُّ الصفة أن يجب معها الرفعُ ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر فى الصفة راجعٍ إلى زيد ؛ ليقتضى ذلك أن الحسن قد عَمَّهُ بجملته ، فقيل «زيد حَسَنٌ» أى هو ، ثم نصب وجهه ، وليس ذلك على المفعولية ؛ لأن الصفة إنما تتعدَّى تَبعاً لتَعَدِّى فعلها ، وحَسُنَ الذى هو الفعلُ لايتعدَّى ، فكذلك صفته التى هى فَرْعُه ، ولا على التميز ؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين — وهو الحق — أن التميز لا يكونه معرفة ، و إذا بَطَلَ هذان الوجهانِ تعَيَّنَ ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به ، وذلك أنه شُبِّهَ حَسَنٌ بضارِبٍ فى أن كلا منهما صفة تثنى وتجمع [وتذكر] وتؤنث ، وهى طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلَها ؛ فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو فى قولك : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً » فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمراً ، وسيأتى الكلام على الباب بأَبْسَطَ من هذا إن شاء الله فى موضعه .

***

ثم قلت : السَّابِعُ الْحَالُ ، وَهُوَ : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ أَوْ تَأْكِيدِ عامِلِهِ ، أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، نَحْوُ (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً) (لآمَنَ مَنْ فِى الأرضِ كلهُمْ جَمِيعاً) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً) (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) وَ * أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِى *

وَيَأْتِى مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ ، ومنهمَا — مطلقاً ، وَمِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ : إن كَانَ الْمُضَافُ بَعْضَهُ نَحْوُ (لَحْمَ أخِيهِ مَيْتاً) أوْ كَبَعْضِهِ نَحْوُ (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)

أوْ عامِلاً فِيهَا، نَحْوُ (إلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً).

وَحَقُّهَا أنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وَأنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، ٢٤٩
أوْ خَاصًّا، أوْ عامًّا، أوْ مُؤَخَّراً، وَقَدْ يَتَخَلَّفْنَ.

وأقول: السابعُ من المنصوبات: الحالُ، يُذكَّرُ ويؤنث وهو الأفصح، يقال: حالٌ حسَنٌ، وحال حسنَةٌ، وقد يؤنث لفظُها فيقال: حالة، قال الشاعر:

١١٧ — عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالْماءِ حَاتِمُ

---

١١٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق يفتخر بإيثاره بالماء غيره، وقبله:

فآثَرْتُهُ بِالْمَاءِ لَمَّا رَأيْتُ الَّذِى بِهِ عَلَى الْقَوْمِ أخْشَى لَاحِقَاتِ الْمَلَاوِمِ

وقد رواه المبرد فى الكامل (١ — ١٣٨) وسينشده المؤلف مرة أخرى فى باب البدل من هذا الكتاب، للاستشهاد به على أنه قد يبدل الاسم الظاهر من الضمير، على تفصيل فى ذلك يذكره هناك، ويروى «ضنت به نفس حاتم».

الإعراب: «على حالة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله آثرته فى البيت الذى أنشدناه «لو» حرف تعليق «أن» حرف توكيد ونصب «فى القوم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمه «حاتما» اسم أن، وأن واسمه وخبره فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت كون حاتم موجوداً وهذا الفعل وفاعله شرط لو «على جوده» الجار والمجرور متعلق بقوله ضن الآتى، وعلى هنا بمعنى مع، وجود مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «لضن» هذه اللام واقعة فى جواب لو، ضن: فعل ماض «بالماء» جار ومجرور متعلق بضن «حاتم» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى ذلك يكون فى البيت إقواء، وهو اختلاف حركات الروى؛ فإنك رأيت أن الروى مخفوض فى البيت الذى أنشدناه، ولكن بعض الناس يرويه هكذا:

على حالة لو أن فِي القوم حاتماً على جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

والذى فى ديوانه (ص٨١٢) إنشاد هذا البيت هكذا:

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فى القوم حَاتِمٌ على جُودِهِ ضَنَّت بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن العلماء من يرويه كما رواه المؤلف ولكنه يجر «حاتم» ليتخلص من الإقواء، وتخريج ذلك عندهم أن يكون «حاتم» بالجر بدلا من الضمير المجرور محلا بالإضافة فى =

وَحَدُّهُ فى الاصطلاح ما ذكرت ؛ فقولى «وصف» جنس يدخل تحته الحالُ والخبرُ والصفةُ ، وقولى «فضلة» فصل مُخرِج للخبر نحو «زيد قائم» وقولى «مَسُوق لبيان هيئة ما هُوَ له» مخرج لأمرين : أحدهما : نعت الفَضْلَة من نحو «رأيت رجلاً طويلاً» و «مررت برجلٍ طويلٍ» فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة ، وإنما سِيقَ لتقييد الموصوف ، وجاء بيانُ الهيئة ضِمْناً ، والثانى : بعض أمثلة التمييز ، نحو «لله دره فارساً» فإنه وإن كان وصفا فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة ، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجَّبِ منه ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، وقولى «أو تأكيده — إلى آخره» تَمَّمْتُ به ذكر أنواع الحال .

والحاصلُ أن الحال أربعةُ أقسامٍ : مبينة للهيئة ، وهى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، ومؤكدة لعاملها ، وهى التى لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها ، ومؤكدة لصاحبها ، وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ، ومؤكدة لمضمون الجملة ، وهى الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ، وهى دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة .

فالمبينة للهيئة كقولك «جاء زَيْدٌ راكباً» و «أَقْبَلَ عَبْدُ الله فَرِحاً» وقول الله تعالى : (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً)(١) .

= «جوده» وسيأتى فى باب البدل أن ينشد المؤلف هذا البيت بجر حاتم على هذا التخريج ، ونرى فى ذلك التخريج من التكلف ومخالفة الظاهر ما يمنع الأخذ به ، والرواية إما أن تكون على ما ذكرنا من رواية الديوان والتى قبلها ، وإما على ما يذكر هؤلاء مع التزام الإقواء ، والإقواء — وإن يكن عيبا من عيوب القافية بحيث يجب ألا يقع فى شعر الفحول من الشعراء — قد وقع فيه الكثيرون من شعراء الجاهلية ، كالنابغة الذبيانى ، والكثيرون من شعراء صدر الإسلام فلا داعى إلى تنزيه الفرزدق فى هذه الكلمة عنه بتكلف الأمور البعيدة .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع فى قوله «حالة» حيث أنث لفظ الحال بالتاء ، وهى لغة فيه .

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ .

والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : (لَآمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)(١) وقولك « جاءَ النَّاسُ قَاطِبَةً » أو « كَافَّةً » أو « طُرًّا » وهذا القسم أغْفَلَ التنبيهَ عليه جميعُ النحويين ، ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سَهْوٌ .

والمؤكدة لعاملها كقولك « جاء زَيْدٌ آتِياً » و « عَاثَ عمرٌو مُفْسِداً » وقول الله تعالى : (وأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ)(٢) وذلك لأن الإزلاف هو التقريبُ ، فكل مُزْلَفٍ قريبٌ ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : (وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)(٣) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً)(٤) (وَلَّى مُدْبِراً)(٥) (وَلَا تَعْثَوْا فِى الأرضِ مُفْسِدِينَ)(٦) فإنه يقال : عَثِىَ بالكسر يَعْثَى بالفتح إذا أفسد .

والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك « زَيْدٌ أبوكَ عَطُوفاً » وقول الشاعر :

١١٨ — أنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

---

(١) من سورة يونس من الآية ٩٩ (٢) من سورة ق من الآية ٣١
(٣) من سورة النساء من الآية ٧٩ (٤) من سورة النمل من الآية ١٩
(٥) من سورة القصص من الآية ٣١ (٦) من سورة البقرة من الآية ٩٥

١١٨ — هذا البيت لسالم بن دارة ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٨٩) وشواهد الأشمونى فى باب الحال (رقم ٤٩١) .

اللغة : « دارة » أكثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم ، وبيت الشاهد يؤكده ، ومن الناس من قال : دارة لقب جده واسمه يربوع ، وهو سالم بن مسافع بن يربوع ، وقيل : مسافع بن عقبة بن يربوع .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « دارة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « معروفا » حال « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسبى » نسب : نائب فاعل لمعروف ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وهل » حرف استفهام إنكارى « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء « للناس » اللام لام الاستغاثة ، وهى حرف جر ، الناس : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه يا ، أو نفس يا ، على الخلاف المشهور ، وجملة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة =

وأشرتُ بقولى « قبله » إلى أنه لا يجوز أن يقال « عطوفاً زيد أبوك » ولا « زيد عطوفا أبوك » .

***

ثم بينت أن الحال تارة يأتى من الفاعل ، وذلك كما [كنتُ] مثلت به من قوله تعالى : (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً)(١) فإن (خائفاً) حال من الضمير المستتر فى (خَرَجَ) العائد على موسى عليه السلام .

وتارة يأتى من المفعول كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى : (وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)(٢) فإن (رسولا) حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا

وأنه لا يتوقف مجىء الحال من الفاعل والمفعول على شرط .

و إلى أنها تجىء من المضاف إليه ، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور :

أحدها : أن يكون المضافُ بعضاً ، كما فى قوله تعالى : (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً)(٣) فميتاً : حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً)(٤) .

والثانى : أن يكون المضاف كبعضٍ من المضاف إليه فى صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)(٥) فـ(حنيفا) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه ، وليست الملة بعضَهُ ، ولكنها كبعضه فى صحة الإسقاط والاستغناء به عنها ، ألا ترى أنه لو قيل : بل اتبعوا إبراهيم حنيفا —

= مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله «معروفا» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها .

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة النساء من الآية ٧٩

(٣) من سورة الحجرات من الآية ١٢ (٤) من سورة الحجر من الآية ٤٩

(٥) من سورة البقرة من الآية ١٣٥

كما أنه لو قيل : أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً ، ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً — كان صحيحاً .

الثالث : أن يكون المضافُ عاملا فى الحال ، كما فى قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً)(١) فـ (جميعاً) حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع ، والمرجع هو العامل فى الحال ، وصَحَّ له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر ؛ فهو بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه لو قيل : إليه ترجعون جميعاً ، كان العاملُ الفعلَ الذى المصدرُ بمعناه .

***

ثم بينت أن للحال أحكاما أربعة ، وأن تلك الأربعة ربما تخلفت .

فالأولُ : الانتقالُ ، ونعنى به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً ، وذلك كقولك « جاء زيدٌ ضاحكا » ألا ترى أن الضحك يُزَايل زيداً ، ولا يلازمه ، هذا هو الأصل ، وربما جاءت دالةً على وصفٍ ثابتٍ ، كقول الله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى أَنزَلَ إِلَيكم الكِتَابَ مُفَصَّلًا)(٢) أى : مبيناً ، وقولِ العرب « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فالزرافة — بفتح الزاى — مفعول لخلق ، ويديها : بدلٌ منها [بَدَلَ] بعضٍ من كل ، وأطولَ : حال من الزرافة ، ومن رجليها : متعلق بأطول .

وقد عاب بعضُ الجهال ما جَزَمْتُ به من فتح الزاى ، وقال : فيها الفتح والضم ؛ فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوبُ بن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة ، فقال فى باب ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه ما نصه : وهى الزَّرافة — بفتح الزاى — لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زَرَافة » بالفتح ، وهو الوجه ، والعامة تضمها ، انتهى كلامه ، واللغات الشاذَّةُ لا تُحْصَى ، وإنما يُعْمَلُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوقُ بلغتهم .

---

(١) من سورة يونس ، من الآية ٤ .

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١١٤ .

الثانى : الاشتقاقُ ، وهو أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر ، كما قدمناه من الأمثلة ، وربما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى : (فَانفِرُوا ثُبَاتٍ)(١) فـ (ثبات) حالٌ من الواو فى (انفروا) وهو جامد ، لكنه فى تأويل المشتق ، أى : متفرقين : بدليل قوله تعالى : (أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً)(١) وقد اشتملت هذه الآية على مجىء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة .

الثالث : أن تكون نكرة ، كجميع ما قدمناه من الأمثلة ، وقد تأتى بلفظ المعرف بالألف واللام ، كقولهم : « ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ » و « أَرْسَلَهَا العِرَاكَ »(٢) و « جاءوا الجَمَّاء الغَفِيرَ »(٣) أى : جميعا ، وأل فى ذلك كله زائدة ، وقد تأتى بلفظ

---

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧١ .

(٢) وقعت هذه الكلمة قطعة فى بيت من الشعر ، وهو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... ولم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

يصف هذا الشاعر حمار وحش ألجأ أتنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضاً ؛ فالضمير المستتر فى «أرسلها» للحمار ، والبارز للأتن ، والعراك : أى معتركة يدفع بعضها بعضاً ، ولم يذدها : أى لم يمنعها عن ذلك الاعتراك ، ونغص الدخال : أى تنغصها من مداخلة بعضها فى بعض بسبب ازدحامها على الماء طلبا للشرب .

(٣) يقال : جاء القوم الجماء الغفير ، ويقال أيضاً : جاءوا جماء غفيرا ، بالتنكير فى الصفة والموصوف جميعا ، ويقال أيضا : جاءوا جماء الغفير ، بالإضافة ، ويقال أيضا : جاءوا جم الغفير ، بالإضافة أيضا ، ويقال أيضا : جاءوا الجم الغفير ، بالوصف ، والجماء — بفتح الجيم وتشديد الميم — وصف من الجموم ، وهو الكثرة ، ومنه قوله سبحانه : « وتحبون المال حباً جماً » من سورة الفجر ، الآية ٢٠ ، وإنما أنثوا الجماء لأنه فى الأصل وصف المؤنث ، وكأن أصل الكلام : جاء القوم الجماعة الجماء ، والغفير : فعيل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، وصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض ، وكان حق الكلام أن يقال : جاءوا الجماء الغفيرة ؛ لأن فعيلا إذا كان بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثا ، إلا أنهم ربما حذفوا التاء تشبيهاً لفعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول =

الْمُعَرَّفِ بالإضافة ، كقولهم : « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » أى : منفرداً ، و « جاءوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ »[١] : أى جميعاً[٢] .

وقد تأتى بلفظ المعرف بالعَلَمِيَّةِ ، كقولهم : « جاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادِ » أى : متبددة ، فإن بداد فى الأصل علم على جنس التبدد ، كما أن فجار علم للفَجْرَة .

الرابع : أن لا يكون صاحبُها نكرةً مَحْضَة ، كما تقدم من الأمثلة ، وقد تأتى كذلك كما روى سيبويه من قولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضاً » وقال الشاعر ، وهو عنترة العبسى :

١١٩ — فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً   سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

= فى عدم لحاق التاء مع المؤنث ، كما قال الله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) وقالوا : ريح خريق .

(١) القض فى الأصل: مصدر بمعنى الكسر ، والمراد به ههنا معنى اسم الفاعل، والباء فى قولهم « بقضيضهم » بمعنى مع ، فيصير حل العبارة : جاءوا قاضهم مع قضيضهم : أى كاسرهم مع مكسورهم ، ولو رفعت « قضهم » لجاز على أن يكون بدلا من واو الجماعة فى « جاءوا » أو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والجملة حال .

(٢) أشار المؤلف بقوله « أى جميعا » فى هذا الموضع وفى الموضع السابق وغيره مما ذكره من التأويل بنكرة، إلى أنه يختار أن الحال إذا وقعت فى كلام العرب معرفة فهى على التأويل بنكرة ، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون أن تكون الحال نكرة ، وفى المسألة قولان آخران : أحدهما قول يونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين ، وحاصله أنه يجوز مجىء الحال معرفة مطلقا، نعنى سواء أكانت فى معنى الشرط أم لم تكن ، وثانيهما وهو قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنه يجوز مجىء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط ، نحو قولك : محمد الراكب أوجه منه الماشى — بنصب كل من الراكب والماشى — وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى .

١١٩ — هذا البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة والرواية : « حلوبة » أى محلوبة ، وهو فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد للواحد والمثنى والجمع ، ويروى فى مكانه « خلية » والخلية أن =

فحلوبة : لتمييز العدد ، وسوداً : إما حالٌ من العدد ، أو من حلوبة ، أوصفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى ؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب ؛ فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً ، والوجه الأول أحسن (١) .

= يعطف على الحوار ثلاث نياق ، ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن ، فتلك الحلية «سودا» يروى بالرفع وبالنصب ، وسنبين وجه الروايتين «كخافية» للطائر أربع خواف ، وهو ريش الجناح مما يلى الظهر «الأسحم» الأسود .

الإعراب : «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اثنتان» مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون صفة لحلوبة ، الثانى : أن يكون حالا من العدد ، الثالث : أن يكون حالاً من حلوبة ، ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون ، قال التبريزى فإن قيل : كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه ؟ قيل : لأنهما قد اجتمعا ، فصار بمنزلة قولك : جاءنى زيد وعمرو الظريفان ، اهـ كلامه «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود ، وخافية مضاف ، و «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت للغراب .

الشاهد فيه : قوله «سودا» على رواية النصب فى بعض تخريجاتها ؛ فإنه حال صاحبه نكرة محضة ، وهو قوله حلوبة . وذلك كما لا يخفى عليك بعد الذى ذكرناه فى إعراب البيت أحد ثلاثة أوجه فى تخريج هذه الكلمة على هذه الرواية .

(١) اعلم أن حلوبة على زنة فعولة ، وأنها بمعنى مفعولة ، وأن الأصل فى فعول بمعنى مفعول أن يذكر إذا كان الموصوف به مذكرا ، ويؤنث إذا كان الموصوف به مؤنثا ، ويثنى إذا كان الموصوف به مثنى ، ويجمع إذا كان الموصوف به جمعا ، واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالخبر والنعت ، ومتى علمت هذا سهل عليك أن تفهم السر فى كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة ، وبيانه أن «سودا» جمع سوداء ، فلو جعلته حالا من اسم العدد لكان فيه مايشبه وصف الجمع بالجمع ، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل ، ولو جعلت «سودا» حالا من حلوبة أو وصفا له لكان فيه وصف ما هو مفرد بما هو جمع لفظا ؛ فلابد له من التأويل ؛ لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضرورى ؛ ولهذا كان من اللازم أن تقول : إن الحلوبة بمعنى الحلائب ، نعنى أنه إذا كان فى اللفظ مفرداً فهو فى المعنى جمع ؛ لأن العدد الذى هو اثنتان وأربعون ملحوظ فيه .

وفى الحديث : « صَلَّى رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم جالساً وصلى وراءهُ رجالٌ قياماً » فجالساً : حال من المعرفة ، وقياماً : حال من النكرة المحضة (١) .

و إنما الغالبُ ـ إذا كان صاحبُ الحالِ نكرةً ـ أن تكون عامة أو خاصة ، أو مؤخرة عن الحال

فالأول كقوله تعالى : (وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لها مُنْذِرُونَ) (٢) فإن الجملة التى بعد (إلا) حال من (قرية) وهى نكرة عامة ؛ لأنها فى سياق النفى .

والثانى نحو (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (٣) فـ (أمراً) ـ إذا أعرب حالا ـ فصاحبُ الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص : أما الأول فمن جهة أنه أحدُ صِيَغِ العموم ، وأما الثانى فمن جهة الإضافة ، و إما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص ؛ لوصفه بحكيم ، وقرأ بعضُ السلف (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً) (٤) بالنصب ؛ فجعله الزمخشرى حالا من (كتاب) لِوَصْفِهِ بالظرف ، وليس ما ذكر بلازم ؛ لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى الظرف .

والثالثُ كقوله :

٧ ـ * لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ * (٥)

فهذه المواضع ونحوها مجىءُ الحال فيها من النكرة قياسىٌّ ، كما أن الابتداء بالنكرة

---

(١) روى البخارى فى كتاب الصلاة ، فى باب ترجمته « إنما جعل الإمام ليؤتم به » حديثا عن عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها ، أنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك ، فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما ، وفى هذه العبارة أيضا دليل لما ساق المؤلف الحديث للاستدلال عليه به .

(٢) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٠٨ .

(٣) من سورة الدخان ، من الآيتين ٤ و ٥ .

(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٨٩ .

(٥) قد سبق شرح هذا (ص ٢٤) فارجع إليه هناك تجد أننا قد استوفينا الكلام عليه بما لا تحتاج معه إلى إعادة شىء فى هذا الموضوع .

فى نظائرها قياسى ، وقد مضى ذلك فى باب المبتدأ[١] فَقِسْ عليه هنا .

* * *

ثم قلت : الثَّامِنُ التَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : اُسْمٌ ، نَكِرَةٌ ، فَضْلَةٌ ، يَرْفَعُ إِبْهَامَ اُسْمٍ ، أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ .

فالأوَّلُ بَعْدَ الْعَدَدِ الأحد عشر فمافَوْقَهَا إِلَى الْمِائَةِ ، وَ « كَمْ » الاِسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ » وَبَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَـ « رِطْلٍ زَيْتًا » وكَـ « شِبْرٍ أَرْضًا » وَ « قَفِيزٍ بُرًّا » وشِبْهِهِنَّ مِنْ نَحْوِ (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) وَ « نِحْيٍ سَمْنًا » و « مِثْلُهَا زُبْدًا » وَ « مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا » وَبَعْدَ فَرْعِهِ نَحْوُ « خَاتَمٌ حَدِيدًا » .

وَالثَّانى : إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) أو عَنِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا) أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا نَحْوُ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً) أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ ، نَحْوُ « لِلهِ دَرُّهُ فَارِسًا » .

وأقول : الثامنُ من المنصوبات : التميزُ .

وهو والتفسيرُ والتبيينُ ألفاظٌ مترادفة لغة واُصطلاحا ، وهو فى اللغة بمعنى فَصْلِ الشىء عن غيره ، قال الله تعالى : (وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ)[٢] أى : انفصلوا من المؤمنين (تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ)[٣] أى ينفصل بعضُها من بعضٍ ، وهو فى الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور ، وهى المذكورة فى المقدمة .

وفُهِمَ مما ذكرته فى حَدَّىِ الحال والتمييز أنّ التمييز وإن أشبه الحال : فى كونه منصوبا ، فضلة ، مبينا لإبْهَامٍ ، إلا أنه يفارقه فى أمرين : أحدهما : أن الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة ، وأما التميز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً ، نحو « عِشْرُونَ دِرْهَماً

(١) ارجع إلى ذلك فى صفحة ١٨٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) من سورة يس ، من الآية ٥٩ .

(٣) من سورة الملك ، من الآية ٨ .

و « رطل زيتا » وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم : « لله دَرُّهُ راكبا » الثانى : أن الحال لبيان الهيآت ، والتميز يكون تارة لبيان الذوات ، وتارة لبيان جهة النسبة .

***

وقَسَّمْتُ كلاًّ من هذين النوعين أربعة أقسام :

فأما أقسامُ التميزِ المبين للذات فأحدُهَا : أن يقع بعد الأعداد ، وقسمت العدد إلى قسمين : صريح ، وكناية ؛ فالصريح الأحدَ عشَرَ فما فوقها إلى المائة ، تقول : « عِنْدِى أحد عشَرَ عَبْدًا » و « تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا » وقال الله تعالى: ﴿إِنِّى رَأيت أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (١) ﴿وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (٢) ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (٣) ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (٤) ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (٥) ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ (٦) ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٧) ﴿إِنَّ هَذَا أَخِى لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (٨) وفى الحديث « إن لِلهِ تسعةً وتسعين اسما » وأردت بقولى « إلى المائة » عدمَ دخول الغاية فى المُغَيَّا ، وهو أحدُ احتمالَىْ حرف الغايةِ .

والكناية هى « كم » الاستفهامية ، تقول : كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ ، فكم : مفعول مقدم ، وعبداً : تميز واجبُ النصبِ والإفراد ، وزعم الكوفى أنه يجوز جمعه ، فتقول : كم عبيداً ملكت ، وهذا لم يسمع ، ولا قياس يقتضيه ، ويجوز لك جر تميز كم الاستفهامية ، وذلك مشروط بأمرين : أحدهما : أن يدخل عليها حرف جر ، والثانى : أن يكون

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ . (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢ .
(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢ . (٤) من سورة العنكبوت ، من الآية ١٤ .
(٥) من سورة المجادلة ، من الآية ٤ . (٦) من سورة الحاقة ، من الآية ٣٢ .
(٧) من سورة النور ، من الآية ٤ . (٨) من سورة ص ، من الآية ٢٣ .

تمييزها إلى جانبها، كقولك: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ، وعَلَى كَمْ شَيْخٍ اشْتَغَلْتَ، والجر حينئذٍ عند جمهور النحويين بِمن مضمرة، والتقدير: بكم من درهم وعلى كم من شيخ، وزعم الزّجاج أنه بالإضافة.

القسم الثانى: أن يقع بعد المقادير، وقسمتُهَا على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زيتاً، ومَنَوَانِ سمناً، والمَنَوَان: تثنية مَناً، وهو لغة فى المَنّ[1]، وقيل فى تثنيته: مَنوَانِ، كما يقال فى تثنية عصًا: عصَوَانِ، الثانى ما يدل على مساحةٍ، كقولك: شبر أرضا، وجَريب نخلا، وقولهم: ما فى السماء مَوْضِعُ راحةٍ سحابا، الثالث: ما يدل على الكَيْل، كقولهم: قفيز بُرًّا، وصاعٌ تمراً.

القسم الثالث: أن يقع بعد شِبهِ هذه الأشياء، وذكرت لذلكَ أربعةَ أمثلةٍ: أحدها قولُ الله تعالى (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا)[2] فهذا يعد شبه الوزن، وليس به حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس اسما لشىء يوزن به فى عُرْفنا، الثانى قولهم: عندى نِحْيٌ سمنا، والنِّحْيُ — بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة — اسمٌ لوعاء السمن، وهذا يُعَد شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأن النِّحْيَ ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، إنما هو اسمٌ لوعائه، فيكون صغيراً وكبيراً، ومثلُه قولهم: وَطْبٌ لبَناً، والوَطْبُ — بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة — اسم لوعاء اللبن، وقولهم: سِقَاءٌ ماءً، وزِقٌّ خمراً، ورَاقُودٌ خلّا، الثالث: قولهم: ما فى السماء موضعُ راحةٍ سحابا، فسحابا: واقع بعد «موضع راحة» وهو شبيه بالمساحة، والرابع قولهم: على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً، فزبدا: واقع بعد «مثل» وهى شبيهة إن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هٰذَا خَاتَمٌ حديداً، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه؛ فهو فرْعُهُ، وكذلك «بَابٌ سَاجاً» و «جُبَّةٌ خَزًّا» ونحو ذلك.

---

(١) انظر ص ١٨٢ من هذا الكتاب.　　(٢) من سورة الزلزلة، من الآية ٧:

وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة :

أحدها : أن يكون مُحَوَّلا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[1] أصلُه :واشتعل شيبُ الرأسِ ، وقوله تعالى:(فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)[2] أصله : فإن طابت أنفسهُنَّ لكم عن شيء منه ، فحُوِّلَ الإسناد فيهما عن المضاف ـ وهو الشيب فى الآية الأولى ، والأنفس فى الآية الثانية ـ إلى المضاف إليه ـ وهو الرأس وضمير النسوة ـ فارتفعت الرأس ، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة ، ثم جيء بذلك المضاف الذى حُوِّل عنه الإسناد فضلَةً وتمييزاً ، وأُفردت النفس بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس ، وذلك يتأدى بالمفرد .

الثانى : أن يكون محولاً عن المفعول ، كقوله تعالى : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا)[3] قيل : التقدير [وفجرنا] عيونَ الأرضِ ، وكذا قيل فى « غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً » ـ ونحو ذلك .

الثالث : أن يكون مُحَولا عن غيرهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً)[4] أصُله : مالى أكْثَرُ ، فحذف المضاف ـ وهو المال ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو ضمير المتكلم ـ مُقَامَه ، فارتفع وانفصل ، وصار : أنا أكثرمنك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ، ومثله « زيد أَحْسَنُ وَجْهاً » و « عَمْرٌو أَنْقَى عِرْضاً » وشبه ذلك ، التقدير : وَجْهُ زَيْدٍ أحْسَنُ ، وعرض عمرو أنقى .

الرابع : أن يكون غير مُحَوَّلٍ ، كقول العرب : « لِلّٰهِ دَرُّهُ فارساً » و « حَسْبُكَ به ناصراً » وقول الشاعر :

١٢٠ — * يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

---

(١) من سورة مريم من الآية ٤ (٢) من سورة النساء من الآية ٤

(٣) من سورة القمر من الآية ١٢ (٤) من سورة الكهف من الآية ٣٤

١٢٠ — هذا نصف بيت للأعشى أبى بصير ميمون بن قيس ، ومن العلماء من =

« يا » حرف نداء « جارتا » منادى مضاف للياء ، وأصله « ياجارتى » فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً « ما » مبتدأ ، وهو اسم استفهام ، و « أنت » خبره ، والمعنى عَظُمْتِ ، كما يقال : زَيْدٌ وما زَيْدٌ ، أى : شىء عظيم ، « جاره » تمييز ، وقيل : حال ، وقيل « ما » نافية و « أنت » اسمها ، و « جاره » خبر ما الحجازية : أى لَسْتِ جارة بل أنت أشرفُ من الجارة ، والصوابُ الأول ، ويدلُّ عليه قولُ الشاعرِ :

١٢٠ — يَاسَيِّداً ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

= جعل هذا عجز البيت ، وجعل صدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

ومنهم من عكس ؛ فجعل المذكور فى الكتاب صدراً ، وجعل الذى ذكرناه عجزاً ، وهو المروى فى ديوانه (ص ١١١ طبع فينا) .

اللغة : « بانت » فارقت « لتحزننا » تقول : حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره — إذ أورثه الحزن ، ومنه قوله تعالى : (إنى ليحزننى أن تذهبوا به) من سورة يوسف من الآية ١٣ « عفاره » اسم امرأة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « جارتا » جارة : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ « جاره » تمييز نسبة غير محول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وهذا الذى ذكرناه هو أفضل الأعاريب فى مثل هذا التركيب .

الشاهد فيه : قوله « جاره » فإنه تمييز جىء به لرفع إبهام وقع فى نسبة قبله ، وليس محولا عن فاعل أو مفعول أو غيرهما ؛ فهو رد على من زعم أن تمييز النسبة لا يكون إلا محولا . ومن زعم أنه حال يرده دخول من عليه فى بعض الشواهد ، كما سيأتى فى شرح الشاهد الآتى (رقم ١٢١) .

١٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى القطر (رقم ١٤٤) .

اللغة : « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف — على مثال سبب وأسباب وبطل =

و « من » لا تدخل على الحال ، وإنما تدخل على التمييز .

***

ثم قلت : التَّاسِعُ المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ ، أَوْ بِلاَ يَكُونُ ، أَوْ بِمَا خَلاَ ، أَوْ بِمَا عَدَا ، مُطْلَقاً ، أَوْ بِإلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ تَامّ مُوجَبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ ، وَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى ، نَحْوُ : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ) .

* وَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ *

وَغَيْرُ المُوجَبِ إنْ تُرِكَ فِيهِ المُسْتَثْنَى فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لإلاَّ ، وَيُسَمَّى مُفرَّغاً ، نَحْوُ « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » ، وَإنْ ذُكِرَ : فَإنْ كَانَ الاِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإتْبَاعُه

= وأبطال وجمل وأجمال — والكنف : الجانب والناحية ، ويقال : أنا فى كنف فلان ، إذا كنت تنزل فى جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان ممهدها ، وكان يسهل النزول فى حماه والاستجارة به « رحب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « سيداً » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « من سيد » تميز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التى يكون التمييز على معناها « موطأ » نعت للمنادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن ؛ لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه وهو ظاهر ، ويجوز فيه مراعاة معناه وهو النصب قال الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

فعطف « منتقباً » بالنصب على « قوام » وهو تميز مجرور بمن ، مراعاة لأصله ، وموطأ مضاف ، و « الأكناف » مضاف إليه « رحب » صفة أخرى يجوز فيها جميع ما جاز فى السابقة ورحب مضاف و « الذراع » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « من سيد » فإن دخول من فى هذه العبارة يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تميز ، لا حال ؛ إذ كان التميز هو الذى يكون على معنى من ، وأما الحال فهو على معنى فى ؛ فيكون قول من قال إن « جارة » فى البيت السابق حال باطلا .

لِلْمُسْتَثْنَى مِنه أرْجحُ ، نحوُ : (مَافعلُوهُ إلاَّ قَليلٌ مِنهُمْ) ، أوْ مُنْقطِعاً فتمِيمٌ تجِيزُ إتباعَه إنْ صحَّ التفْريغ ، والْمُسْتَثنى بغيْرِ وَسِوًى مَخْفُوضٌ ، وَبخلاَ وَعدَا وَحاشا مخفوضٌ أوْ منصُوبٌ ، وَتُعرَبُ غيْرُ باتِّفاقٍ وَسِوَى عَلَى الأصحِّ إعْرابَ المسْتثْنَى بِإلاَّ .

وأقول : التاسعُ من المنصوبات المستثنى .

وإنما يجب نصبُه فى خَمسِ مسائلَ :

إحداها : أن تكون أداة الاستثناء « ليس » كقولك : قامُوا لَيسَ زَيْداً ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم : « ما أنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فكُلُوا لَيْسَ السِنَّ وَالظفُرَ » فليس هنا بمنزلة إلا فى الاستثناء ، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقا بإجماع .

والثانية : أن تكون أداة الاستثناء «لايكون» كقولك: قاموا لايكون زيداً ؛ فلايكون أيضاً بمنزلة إلا فى المعنى ، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً ، كما هو واجب مع ليس . والعلة فى ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهمَا ، وسيأتى لنا أن كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم و ينصبن الخبر .

فإن قلت : فأين اسمهما ؟

قلت : مستترفيهما وجوبًا ، وهوعائد على البعض المفهوم من الكل السابق ، وكأنه قيل : ليس بعضُهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً ، ومثله قولُه تعالى : (يُوصِيكُمُ اللهُ فى أوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، فَإنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ)[1] أى: فإن كانت البنات ، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم ، وهم شاملون للذكور والإناث ، فكأنه قيل أولا : يوصيكم الله فى بنيكم و بناتكم ، ثم قيل : فإن كن ، وكذلك هنا[2] .

---

(١) من سورة النساء من الآية ١١ .

(٢) اعلم أولا أنه لاخلاف بين النحويين فى أن المستثنى بليس ولايكون واجب النصب، ولا فى أن هذا المنصوب خبرهما ، ولا فى أن اسمهما واجب الاستتار ؛ ليكون ما بعدهما فى صورة المستثنى بعد إلا ، ولأنه لو برز لكان ضميراً منفصلا فيقع بعد أداة الاستثناء ويفصل به بين الأداة الضعيفة وبين المستثنى بهـا ، وذلك لايجوز ، والخلاف بينهم فى مرجع هذا الضمير : فالجمهور على أنه يعود على البعض المفهوم من كله السابق على ما بينه الشارح =

الثالثة : أن تكون الأداة « ما خلا » ، كقولك : جاء القوم ما خلا زيداً ، وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى :

١٢٢ — أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَاخَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

= وهذا هو الصحيح ، ومن العلماء من قال : الضمير عائد على الوصف المفهوم من الفعل السابق ؛ فإذا قلت « قام القوم ليس زيدا » فتقدير الكلام : قام القوم ليس هو — أى القائم — زيدا ، وإذا قلت « أكرمت القوم ليس زيدا » فتقدير الكلام : أكرمت القوم ليس هو — أى المكرم — زيداً ؛ فالقائم اسم فاعل فهم من قام السابق ، والمكرم اسم مفعول فهم من أكرمت السابق ، وقال بعضهم : الضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ؛ فإذا قلت «قام القوم ليس زيداً» فتقدير الكلام : قام القوم ليس هو — أى فعلهم — فعل زيد ، وقد حذف المضاف قبل المستثنى ، وهذان الرأيان ضعيفان ، ولهذا لم يتعرض الشارح لهما .

١٢٢ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٦٧) وفى القطر (رقم ١١٠) .

اللغة : «لامحالة» لا احتيال ، والمراد لافرار ولامهرب من زوال كل نعيم .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبيه « كل » مبتدأ «شىء» مضاف إليه «ما» مصدرية «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو ، وقد بين المؤلف مرجعه « الله » منصوب على التعظيم ، وفى الصناعة اللفظية مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل الذى هو خلا وفاعله ومفعوله لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو عاطفة : كل مبتدأ « نعيم » مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والجملة لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ماخلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « ما خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، وذلك لأن ما هذه مصدرية ، وما المصدرية لايكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوبا على أنه مفعول به ؛ إذ أن فاعله واجب الاستتار ، فإن ذهبت إلى أن « ما » ليست مصدرية بل هى زائدة — لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلا ، بل يجوز — على هذا — أن يكون خلا حرفا ؛ بسبب أن ما الزائدة لاتخص نوعاً من الكلمات دون نوع ، وجاز حينئذ جر ما بعده ، وهذا هو الذى حكاه المؤلف عن الجرمى والربعى ، وذكر أنه لم يحفل بذكره فى المقدمة التى هى متن شذور الذهب .

ولما انتهيت إلى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى ، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة ، وبعضه متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها ؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب ــ وهو النفىُ والنهىُ والاستفهامُ ــ فإن كان المستثنى منه محذوفاً فلا عمل لإلاّ ، وإنما يكون العمل لما قبلها ، ومن ثَمّ سمّوه استثناء مُفَرَّغا ؛ لأن ماقبلها قد تَفرّغَ للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شىء ، تقول : ما قام إلا زَيْدٌ ، فترفع زيداً على الفاعلية ، وما رأيتُ إلا زيداً ، فتنصبه على المفعولية ، وما مَرَرْتُ إلا بزَيدٍ ، فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلا ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً : فإما أن يكون

اللغة : «طربت» الطرب : هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب «البيض» جمع بيضاء ، وأراد الحسان من النساء ، وقوله فى بيت الشاهد « شيعة » هم الأنصار والأشياع «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذى يعتقد أنه طريق الحق

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف و «أحمد» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر ، وهذاهو المستثنى منه «وما» الواوعاطفة، ما: نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرمقدم « إلا » أداة استثناء «مذهب» مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة «الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى فى الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالى شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق .

وإنما لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شىء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشىء الآخر هو البدلية من المستثنى منه ، ولا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ؛ لأنه تابع ، والتابع لايكون إلا متأخرا عن المتبوع ، وحيث لم يجز فى المستثنى المقدم على المستثنى منه أن يكون بدلا لم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ إذ ليس لنا فى المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتباع ، ويكون الإتباع حين تجيزه على البدلية ، وكون إتباعه على البدلية هو مذهب البصريين ، وهوالحق ، ولهذا لم يذكر الشارح غيره ، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المستثنى منه ، وإلا عندهم فى هذا الموضع حرف عطف .

الاستثناء متصلا – وهو أن يكون [المستثنى] داخلا فى جنس المستثنى منه – أو منقطعاً – وهو أن يكون غير داخل – فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان : أحدهما – وهو الراجح – أن يُعْرَبَ بإعراب المستثنى منه ، على أن يكون بدلا منه بَدَلَ بعضٍ من كل ، والثانى النصبُ على أصل الاستثناء ، وهو عربىٌّ جيد ، مثالُ ذلك فى النفى قولُه تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلا أَنْفُسُهُمْ)[١] أجمعت السبعة على رفع (أنفسهم) وقال تعالى : (مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[٢] قرأ السبعةُ إلا ابنَ عامرٍ برفع (قليل) على أنه بدل من الواو فى (فعلوه) كأنه قيل : ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر وحده (إلا قليلا) بالنصب ، ومثالُه فى النهى قولُه تعالى : (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ)[٣] قرىء بالرفع والنصب ، ومثالُه فى الاستفهام قولُه تعالى : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلا الضَّالُّونَ)[٤] أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر فى (يقنط) ولو قرىء (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءَةَ سُنَّةٌ متبعة ، وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهى اللغة العُلْيا ؛ ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ)[٥] وقوله تعالى : (وما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نعمةٍ تُجْزَى إلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى)[٦] ولو أبدل مما قبله لقرىء برفع (إلا اتباعُ) و (إلا ابتغاء) ؛ لأن كلا منهما فى موضع رفع ، إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى ، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه ، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب ، قال الشاعر :

١٢٥ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إلاَّ الْيَعَافِيرُ وإلا الْعِيسُ

---

(١) من سورة النور ، من الآية ٦ . (٢) من سورة النساء من الآية ٦٦ .

(٣) من سورة هود ، من الآية ٨١ . (٤) من سورة الحجر ، من الآية ٥٦ .

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٥٧ (٦) من سورة الليل ، الآيتان ١٩ و ٢٠ .

١٢٥ — هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ؛ وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم ، لكن الرواية فى ديوانه هكذا : =

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس ، وليس من جنسه

وذكرت أيضا أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائماً ؛ لأنهما ملازمان للاضافة .

= قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ

الذِّئْبُ أوْذُو لِبَدٍ هَمُوسُ بَسَابِساً ، لَيْسَ بِهِ أنِيسُ

إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١٣٢و٣٦٥) وقد رواه المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٦١) .

اللغة : «لميس» اسم امرأة «يعتس» يطلب ما يأكل فيذهب ويجىء بغية الوصول لغرضه ، ومنه العسس — بفتح العين والسين المهملتين — وهم حراس الليل ، سموا بذلك لكثرة ما يذهبون ويجيئون «الجروس» — بفتح الجيم — المصوت «ذولبد» يعنى به الأسد ولبده : شعره الذى بين كتفيه «هموس» خفيف الوطء «بسابسا» جمع بسبس ، وهو القفر «اليعافير» جمع يعفور — بفتح الياء أو ضمها — وهو الظبى الأعفر : أى الذى لونه لون التراب «العيس» الإبل «ملمع» فيها لمع بياض وسواد «كنوس» أى : داخلة فى كنسها ، والكنس — بضمتين — جمع كناس مثل كتاب وكتب ، وهو بيت الظبى فى الشجر .

الإعراب : «وبلدة» الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه صفة لبلدة ، وخبر المبتدأ — على هذه الرواية — محذوف ، وتقدير الكلام : سكنتها ، أوجبتها «إلا» أداة استثناء «اليعافير» بدل من أنيس «وإلا» الواو عاطفة ، إلا : أداة استثناء «العيس» معطوف على اليعافير ؛ فهو بدل أيضا من أنيس .

الشاهد فيه : «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدل من قوله «أنيس» مع أنهما ليسا من جنس الأنيس ، لكن الذى ذهب إليه سيبويه أنه ينبغى التوسع فى المستثنى منه — وهو الأنيس ههنا — حتى يعم المستثنى وغيره ؛ فيصبح استثناء متصلا ، فكأنه قال : ليس بها شىء إلا اليعافير وإلا العيس ، أو يتوسع فى المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس : أى ما يؤنس به ، فافهم ذلك وتدبره ، والله يعصمك .

لما بعدهما ؛ فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه ؛ فلذلك يلزمه الخفض .

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفضُ والنصبُ فالخفض على أن يُقدّرْن حروفَ جرٍّ ، والنصبُ على أن يقدرن أفعالا اسْتَتر فاعلُهن ، والمستثنى مفعول ، هذا هو الصحيح ، ولم يُجُوِّزْ سيبويه فى المستثنى بعداغيرَ النصبِ ؛ لأنه يَرَى أنها لا تكون إلا فعلا ، ولا فى المستثنى بحاشا غير الجر ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفاً .

***

ثم قلت : وَالْبَوَاقِى خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُه مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا ، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا ، مُجَرَّداً مِنْ « أَنْ » بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ وَمَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ حَرَى وَأَخْلَوْلَقَ ، وَنَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وَكَرَبَ ، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِىُّ بِخَبَرِ عَسَى ، فَفِى قَوْلِهِ :

* وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *

فِيمَنْ رَفَعَ « جُهْدُهُ » شُذُوذَانِ ، وَخَبَرُ مَاحُمِلَ عَلَى لَيْسَ ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا .

وأقول : العاشر من المنصوبات خبر « كان » وأخواتها ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً)(١) (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً)(٢) (لَيْسُوا سَوَاءً)(٣) (وَأَوْصَانِى بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيّاً)(٤) .

***

الحادى عشر : خبرُ كاد وأخواتها ، وقد تقدم فى باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلا مضارعاً ، وذكرت هنا أنه ينقسم باعتبار اقترانِهِ بأنْ وتجرده منها أربعة أقسام :

أحدها : مايجب اقترانُهُ بها(٥) ، وهو حَرَى واخلولق ، تقول « حَرَى زَيْد

---

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٥٤ . (٢) من سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١١٣ (٤) من سورة مريم ، من الآية ٣ .

(٥) ههنا أمران : الأول : أن تعرف لماذا كان خبر هذين الفعلين واجب الاقتران بأن =

أنْ يَفعَلَ » و « اخلَوْلَقتِ السَّماء أن تُمْطِرَ » ولا أعرف منْ ذَكَرَ « حَرَى » من النحويين غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها ، وإنما هي حَرًى بالتنوين اسماً لا فعــلا ، وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين كالسَّرَقُسْطِيِّ وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعراً ، وهو قول الأعشى :

١٢٦ — إنْ يَقُلْهُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ   فحرَى أنْ يَكُونَ ذاكَ وَكانَا

= المصدرية ، وجواب ذلك أن نقول لك : إن هذين الفعلين يدلان على رجاء المتكلم وقوع خبرهما ، والفعل المرجو الذى هو الخبر لا يكون حصوله فى زمن التكلم ، وإنما يتراخى حصوله عن وقت الكلام ، والأصل فى الفعل المضارع الصلاحية للحال وللاستقبال ؛ فاحتيج إلى أن تقترن به أن المصدرية التى تمحضه للاستقبال ؛ لكى يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجو الحصول .

وأما الأمر الثانى فهو أن المصدر الذى ينسبك من الفعل المضارع وأن المصدرية اسم حدث ، وأسماء هذين الفعلين قد تكون أسماء من أسماء الذوات ، كالمثالين اللذين مثلهما المؤلف ؛ فينتج عن ذلك أن يقع الاسم الدال على الحدث خبراً عن اسم دال على ذات ، وقد سبق للمؤلف أن بين أن ذلك لا يصح إلا على تأويل ، ونحن نجيب على ذلك بأن الكلام هنا على تأويل ، وذلك بواحد من ثلاثة أوجه : أولها أن نقدر مضافا هو اسم معنى قبل اسم هذين الفعلين ؛ فنحو «حرى زيد أن يفعل» يصير تأويله : حرى أمر زيد الفعل ، وثانيهما أن تقدر مضافا هو اسم ذات قبل الخبر ؛ فيصير تأويل هذا المثال : حرى زيد صاحب الفعل ، والثالث : ألا تقدر مضافا لا قبل الاسم ولا قبل الخبر ، ولكن تقصد المبالغة ؛ فكأنك بالغت فى زيد حتى جعلته نفس الفعل وبالغت فى السماء حتى جعلتها نفس الإمطار .

١٢٦ — ينسب المؤلف هذا الشاهد إلى الأعشى ميمون تبعا لجماعة ، والبيت ليس مما ثبتت روايته عن الأعشى ، ولذلك لا تجده فى ديوانه الذى شرحه أبو العباس ثعلب .

الإعراب : «إن» شرطية «يقل» فعل مضارع مجزوم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «هن» ضمير منفصل مبتدأ «من بنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول ، وبنى مضاف ، و «عبد» مضاف إليه ، وهو =

القسم الثانى : ما الغالبُ اقترانُهُ بها ، وهو عَسَى وأوْشَكَ[١] ، مثالُ ذكر « أن » قولُ الله تعالى : (عَسَى رَبُّكُمْ أنْ يَرْحَمَكُمْ)[٢] وقولُ الشاعر :

مضاف و « شمس » مضاف إليه « فحرى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرى : فعل ماض ناقص « أن » حرف مصدرى ونصب « يكون » فعل مضارع تام منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر حرى « ذاك » ذا : اسم إشارة اسم حرى ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « وكانا » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « حرى أن يكون ذاك » حيث استعمل حرى فعلا دالا على الرجاء ، وجاء بخبره مضارعا مقرونا بأن ، والمؤلف يرد بهذا على من أنكر ثبوت هذا الفعل .

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : إن فى دلالة هذا البيت مقالا ؛ فإنه لم يثبت فى ديوان الأعشى الذى رواه وشرحه أبو العباس ثعلب ، وأيضا فبعد تسليم ثبوته لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف ؛ لجواز أن يكون « حرى » اسما منونا أيضا ، وهو خبر مقدم ، و « أن يكون » فى تأويل مصدر هو مبتدأ مؤخر ، فإن قلت : فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين ، قلت : لا يبعد أن يكون حذف التنوين على نية الوقف كما يقولون ، والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت .

(١) الذى ذكره المؤلف ـ من أن الغالب فى المضارع الواقع خبرا لعسى أن يقترن بأن المصدرية ، وغير الغالب أن يتجرد منها ـ هو مذهب سيبويه ، وهو الذى اختاره العلامة ابن مالك فى الألفية ، وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد المضارع الواقع خبراً لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر ، وهذا المذهب هو الموافق للقياس ، وهو الذى ينطبق على التعليل الذى ذكرناه فى وجوب اقتران خبر حرى واخلولق بأن المصدرية ؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلهما ، وأما أوشك فلكونها تأتى أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى ، وأحياناً تأتى للدلالة على مقاربة حصول الخبر ـ وهذا المعنى الثانى هو الذى ذكره المؤلف فيها ـ لم تصر بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين فى خبرها أن يقترن بأن المصدرية ، ولو أنه لوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصه لما كان ذلك حكمها ؛ فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجح تجرد خبرها عن أن المصدرية ككرب وكاد الآتيين ، ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن كحرى .

(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٨ .

١٢٧ — وَلَو سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا .
إذا قِيـلَ هَاتُوا أَنْ يَمَـلُّوا فَيَمْنَعُوا

ومثالُ تركها قولُ الشاعر :

١٢٨ — عَسَى فَرَجٌ يأتِي بِهِ اللهُ ؛ إنهُ   لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أمْرُ

١٢٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكره المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٣) وابن عقيل (رقم ٩٠) وأنشده ثعلب فى أماليه ولم ينسبه ، والأشمونى (رقم ٢٣٨) ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أبا مَالِكٍ لا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالْتَمِسْ   بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، واللهُ وَاسِعُ

اللغة : « يملوا » يعتريهم الملل والسأم ويضجروا من إعطاء التراب الذى هو أتفه الأشياء وأحقرها ، فكيف لو أنك طلبت إليهم شيئا ذا خطر ، ويروى « ويمنعوا » .

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطراً وأقلها قيمة لما استجابوا للسائل ، بل إنهم يمنعون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول لسئل « التراب » مفعول به ثان لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، والجملة فى محل رفع مقول قيل ، وجملة قيل مع نائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره ، وجملة الشرط مع فعل الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ، معترضة بين أوشك مع مرفوعه وبين خبره « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب خبر أوشك ، وأصل نظام البيت هكذا : لو سئل الناس التراب لأوشكوا أن يملو ويمنعوا إذا قيل هاتوا أوشكوا أن يملوا ويمنعوا « فيمنعوا » فعل مضارع معطوف على السابق بالفاء ، وواو الجماعة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « لاوشكوا أن يملوا » حيث أتى بخبر أوشك فعلا مضارعا مقترناً بأن المصدرية على ما هو الغالب فى خبر هذا الفعل .

١٢٨ — نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله بيتين ، وهما : =

وقول الآخر :

١٢٩ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِـــرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

= عَلَيْكَ إِذَا ضَاقَتْ أُمُورُكَ وَالْتَوَتْ بِصَبْرٍ ؛ فَإِنَّ الضِّيقَ مِفْتَاحُهُ الصَّبْرُ
وَلاَ تَشْكُوَنْ إِلاَّ إِلَى اللهِ وَحْـــدَهُ فَمِنْ عِنْدِهِ تَأْتِي الفَوَائِدُ وَالْيُسْرُ

والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٨) .

الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسم عسى «يأتى» فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيأتى « الله » فاعل يأتى ، والجملة خبر عسى «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال إما من أمر الآتى وإما من ضميره المستتر فى الجار والمجرور ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فى خليقته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أيضا صاحبه هو صاحب الحال السابق ، وخليقة مضاف والضمير مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « عسى فرج يأتى به الله » حيث أتى بخبر عسى فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل ، وفى البيت كلام لا تتسع له هذه العجالة .

ومثله قول الشاعر ، وأنشده أبو العباس المبرد فى الكامل (٣٩٣/١) :

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يُوسُفٍ يُسَــــخِّرُ لِي رَبَّةَ المَحْمِلِ

١٢٩ — نسب جماعة ـ منهم أبو العباس المبرد فى الكامل (٤٤/١) ـ هذا البيت لأمية بن أبى الصلت أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، ولم يسمه ، وقد نسبه أبو الحسن فى تعليقاته على الكامل للمبرد (٤٤/١) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفى ، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعى (الكامل : ١ ، ٤٤ و ٢٠١) وذكر معه ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٩١) وهو من أبيات سيبويه (ج١ ص ٤٧٩) ، وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٥) ، وقد وجدت بيت الشاهد فى ديوان شعر أمية بن أبى الصلت ، وقبله وهو كلام تظهر فيه روح أمية ويتفق مع المعانى التى كان يطرقها كثيرا :

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا أَكُفُّ عَيْنِي وَالدَّمْعُ سَابِقُهَا
وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الحَيَاةِ ، وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلاً فَالْمَوْتُ لاَحِقُهَا

القسمُ الثالثُ : ما يترجح تجرُّدُ خبره من « أنْ » وهو فِعلانِ : كاد ، وكَرَبَ ، مثالُ التجرد منها قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)(١) ، وقولُ الشاعر :

١٣٠ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبَ

قَدْ أُنْبِئَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَ بَدِيئًا بِالْأُنْسِ خَالِقُهَا

وَأَنَّ مَا جَمَّعَتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

اللغة : «غراته» بكسر الغين ـ جمع غرة ، وهى الغفلة «منيته» هى الموت .

المعنى : إن الذى يفر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته .

الإعراب : «يوشك» فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك ، مبنى على السكون فى محل رفع «فر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لامحل لها صلة « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والضمير مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بيوافق ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك .

الشاهد فيه : قوله « يوشك من فر . . . يوافقها » حيث أتى بخبر يوشك الذى هو مضارع أوشك فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧٠ .

١٣٠ ـ نسب قوم هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال الأخفش : إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢) . وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٠٦) والأشمونى (رقم ٢٤٢) :

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين الأحبة ، والذى يستخرج أحاديث المحبين بلطف ، ويروى فى مكانه « العذول » وهو الذى يلوم المحب ويعنفه «غضوب» من الصفات التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، لأنه فعول بمعنى فاعل ، ونظيره صبور وعذول وخئون ولجوج وشكور ، قال الشاعر :

وَلَنْ يَمْنَعَ النَّفْسَ اللَّجُوجَ عَنِ الْهَوَى مِنَ النَّاسِ إِلَّا وَاحِدُ الْفَضْلِ كَامِلُهْ

ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر :

١٣١ — كادَتِ النفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بيذوب ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه قوله يذوب أو قوله كرب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

١٣١ ـ هذا البيت من كلمة لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة ، يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إنَّ عَبْدَ الحميـــدِ يَوْمَ تُوُفِّى   هَدَّ رُكْناً ما كان بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ   مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

وأنشد ابن قتيبة البيت الشاهد فى أدب الكاتب ، ونسبه ابن السيد البطليوسى لأبى زبيد الطائى يرثى اللجلاج الحارثى ، وقد أنشد هذا البيت أيضاً ابن عقيل (رقم ٨٩) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٧) والأشمونى (رقم ٢٣٥) .

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، وروى « تفيظ » بالظاء ، وكل العلماء يجيز لك أن تتول : فاظت نفس فلان ، إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول : فاظ فلان ، من غير أن تذكر لفظ النفس ، أو تقول : فاضت نفس فلان ، بالضاد « مذ ثوى » يروى فى مكانه « إذ غدا » وقوله « ريطة » هو بفتح الراء المهملة وسكون الياء المثناة — الملاءة إذا كانت قطعة واحدة « برود » جمع برد — بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة — وهو الثوب ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب خبر كاد « عليه » جار ومجرور متعلق بتفيض « إذ » ظرف للزمان الماضى متعلق بقوله تفيض ، مبنى على =

وقوله :

١٣٢ — سَقَاهَا ذَوُو الأحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقطَّعَا

= السكون فى محل نصب «ثوى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها، ومن رواه «مذ ثوى» فمذ كذلك ظرف، والجملة فى محل جر بالإضافة «حشو» حال من فاعل ثوى، وهو مضاف و «ريطة» مضاف إليه، «وبرود» معطوف على ريطة.

الشاهد فيه : قوله «كادت النفس أن تفيض» حيث أتى بخبر كاد فعلا مضارعا مقترناً بأن، وهذا نادر فى خبر ذلك الفعل.

١٣٢ — هذا البيت من كلمة لأبى زيد الأسلمى، يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل ابن هشام بن المغيرة والى المدينة، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثاً فَلَمْ تَهْمُمْ بأنْ تَتَرَعْرَعَا

وقد روى أبو العباس المبرد هذه الأبيات، وذكر كلمة أبى زيد، وفيها بيت الشاهد (أنظر الكامل ج ١ ص ١٠٩) والبيت الشاهد قد أنشده ابن عقيل (رقم ٩٣) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٨) والأشمونى (رقم ٢٤١).

اللغة : «عروقا» العروق : جمع عرق — بكسر فسكون — وأصله عرق الشجرة الضارب فى الأرض «مصت الثرى حديثاً» أراد أنها ذاقت طعم الغنى حديثاً، والثرى فى الأصل : التراب، فأما الغنى فهو الثراء — ممدوداً — وعبر بالثرى لمناسبة العروق «لم تهمم» تقول : هم فلان بأمر كذا، إذا اعتزم أن يفعله وصمم على ذلك «بأن يترعرعا» بأن تنمو وتزيد، يريد أنها لم تمكن على استعداد لذلك لضآلة أصلها «ذوو الأحلام» أى : أصحاب العقول، ويروى فى مكانه «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء، ويعنى بذوى الأرحام هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة، وكان إبراهيم بن هشام الذى قيل فيه هذا البيت خاله «سجلا» السجل — بفتح السين وسكون الجيم — الدلو العظيمة المملوءة ماء، وقيل : هو ملؤها.

الإعراب : «سقاها» سقى : فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى العروق فى البيت =

« تَقطَّع » فعل مضارع ، وأصله تتقطع فحذف إحدى التاءين ، ولم يذكر سيبويه فى خبر « كَرَبَ » إلا التجرد .

القسم الرابع : ما يمتنع اقترانُ خبره بأنْ ، وهو أفعالُ الشُّروعِ : طَفِقَ ، وجَعَلَ ، وأخَذَ ، وعَلِقَ ، وأنشأ ، وَهَبَّ ، وهَلْهَلْ ، قال الله تعالى : (وطَفِقَا يَخْصِفَانِ)[1]

وقال الشاعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَاقُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ[2]

وقال الشاعر :

١٣٣ — فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِى الِاعْتِبَارِ إجَابَةٌ وَسُؤَالُ

= الذى أنشدناه مفعول به أول « ذوو » فاعل سقى ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، وذوو مضاف و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « تقطعا » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأعناق ، والألف للاطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب خبر كرب .

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطع » حيث جاء بخبر كرب فعلا مضارعا مقترناً بأن المصدرية ، وهذا نادر فى خبر هذا الفعل .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٢٢ ، ومن سورة طه ، من الآية ١٢١ .

(٢) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لاتحتاج معه إلى إعادة شىء من القول عليه فانظره فى (ص ١٩٠ أثناء الكلام على المرفوعات من هذا الكتاب) .

١٣٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « أخذت » أخذ : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء ضمير المتكلم اسمه « أسأل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر أخذ « والرسوم » الواو عاطفة أو حالية ، والرسوم : مبتدأ « تجيبنى » تجيب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الرسوم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة =

وقال الآخر :

١٣٤ — * أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا *

= فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال إن جعلت الواو حالية ، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة ؛ لأن الجملة المعطوف عليها لا محل لها ، والأحسن أن تجعل الواو حالية ؛ لأن الجملتين لم يتوافقا من جهة الفعلية والاسمية «وفى الاعتبار» الواو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إجابة » مبتدأ مؤخر « وسؤال » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « أخذت أسأل » حيث أتى بخبر الفعل الدال على الشروع فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب فى خبر هذا الفعل وأخواته .

١٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَظُلْمُ الجارِ إِذْلاَلُ المُجِيرِ *

وهذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ٢٤٣) وقد شرحناه هناك شرحا وافيا .

اللغة : « علقت » أخذت وشرعت « تظلم » تجاوز الحد وتعتدى « أجرنا » قصد به معنى حميناه وجعلناه بمنزلة جارنا الذى تلاصق داره دارنا فى تعظيم حقه والانتصار له .

الإعراب : « أراك » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لأرى « علقت » علق : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تظلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب ، خبر علق ، والجملة من علق واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثان لأرى ، « من » اسم موصول مفعول به لتظلم ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجرنا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأجار محذوف ، والتقدير : تظلم من أجرناه « وظلم » الواو للاستئناف ، ظلم : مبتدأ ، وهو مضاف و « الجار » مضاف إليه « إذلال » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « المجير » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « علقت تظلم » حيث جاء بخبر علق الدال على الشروع فى الخبر فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب فى خبر هذا الفعل وأخواته .

وقال :

١٣٥ — * أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كانَ مَكْنُونَا *

وقال :

٨٨ — * هَبَبْتُ أُلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى * (١)

وقال :

---

١٣٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ *

اللغة : « تبين » ظهر بعد ما كان فى طى الخفاء « مين » بفتح الميم وسكون الياء المثناة هو الكذب ، ومنه قول الشاعر :

* وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً ومَيْناً *

« الكاشحين » المبغضين ، واحدهم كاشح « أنشأت » شرعت « أعرب » أظهر « مكنونا » مستوراً خافياً .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه أنشأ الآتى « تبين » فعل ماض « مين » فاعل تبين ، وهو مضاف و « الكاشحين » مضاف إليه « لكم » جار ومجرور متعلق بالكاشحين ، واللام للتقوية ، أو متعلق بتبين ، وجملة تبين مع فاعله فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها « أنشأت » أنشأ : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه « أعرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أنشأ « عما » عن : حرف جر ، ما : اسم موصول مجرور محلا بعن ، والجار والمجرور متعلق بأعرب « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « مكنوناً » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أنشأت أعرب » حيث أتى بخبر أنشأ فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب فى هذا الفعل وسائر أخواته .

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا تحتاج معه إلى إعادة شىء من الكلام عليه ؛ فارجع إليه فى أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب (ص ١٩١) .

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ(١)

* * *

النوع الثانى عشر : خبر ما حمل على ليس ، وهو أربعة :

أحدها : « لات » كقوله تعالى : (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)(٢) .

والثانى : « ما » كقوله تعالى : (مَا هٰذَا بَشَراً)(٣) .

والثالث : « لا » كقول الشاعر :

٩٢ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّٰهُ وَاقِيَا(٤)

والرابع : « إن » النافية ، كقول الشاعر :

١٣٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

---

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا نرى معه حاجة إلى تكرار القول عليه ؛ فانظره فى أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب (ص١٩١) .

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣ . (٣) من سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٤) وهذا الشاهد أيضا قد مضى قولنا فى شرحه وبيان مكان الاستشهاد منه ؛ فارجع يه فى أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب (ص١٩٦) .

١٣٦ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٢) والأشمونى (رقم ٢٢٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١١١) .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة : إحداها التى رواه بها المؤلف والثانية * إلا على حزبه الملاعين * والثالثة * إلا على حزبه المناحيس *

المعنى : يصف رجلا بالعجز وضعف التأثير ، فيقول : إنه ليس غالباً لأحد من الناس ولا مؤثراً فيه ، إلا أن يكون ذلك المغلوب والمؤثر عليه من ضعاف العقول .

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » ضمير منفصل اسم إن النافية « مستولياً » خبر إن النافية « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور فى موضع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية إعمال ليس ؛ فرفع بها =

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفًى فى باب المرفوعات .

* * *

النوع الثالثَ عَشَرَ : اسمُ « إنَّ » وأخواتها ، نحو : « إنَّ زَيْداً فاضِلٌ » ، و « لَعَلَّ عمراً قادمٌ » ، و « لَيْتَ بَكراً حاضِرٌ » .

* * *

ثُمَّ قُلْتُ : وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا الْمَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً ، إلاَّ لَيْتَ فَجَوَازاً .

وأقولُ : مثالُ ذلك : (إنَّمَا اللهُ إلٰهٌ وَاحِدٌ)(١) (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)(٢) ، وقولُ الشاعر :

١٣٧ — أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

= الاسم ، وهو الضمير المنفصل ، ونصب بها الخبر ، وهو قوله « مستولياً » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد صرح المؤلف رحمه الله بذلك فيما مضى (ارجع إلى الكلام على ذلك فى أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب) .

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٧١ .

(٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٦ .

١٣٧ — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره فى قصيدة له يفتخر فيها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه القطر (رقم ٥٥) وأنشده الأشمونى (رقم ٣٧٢) .

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نظرا » مفعول به لأعد « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « قيس » مضاف إليه « لعلما » لعل : حرف ترج ونصب ، وما : كافة « أضاءت » أضاء : فعل ماض والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء « الحمار » مفعول به لأضاء « المقيدا » نعت للحمار ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلما أضاءت » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعل فكفتها عن العمل فى الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية وهى جملة « أضاءت » مع فاعله ، وذلك واضح بأدنى تأمل إن شاء الله .

وَجْهُ الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصحَّ دخولُهما على الجملة الفعلية ، ولَـكَانَ دخولُهما على المبتدأ والخبر واجباً ، واحترزتُ بالمزيدة من الموصولة ، نحو : (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ)(١) : أى أنَّ الذى ؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها ، ومن المصدرية ، نحو : «أعجبَنى أنما قمتَ» أى : قيامُكَ ، وقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)(٢) يحتملهما ، أى : إن الذى صنعوه ، أو إن صُنْعهم ، وعلى التأويلين جميعاً فإنَّ عاملة ، واسْمُها فى الوجه الأول «ما» دون صلتها ، وفى الوجه الثانى الاسمُ المنسبكُ من «ما» وصلتها ، وقال النابغة :

١٣٨ — قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْـفُهُ فَقَدِ

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٥٥ .

(٢) من سورة طه ، من الآية ٦٩ .

١٣٨ — هذا البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى يعدها بعض العلماء فى المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَادَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ   أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

وهى من قصائده التى يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد ألقى إليه من الوشايات به ، وقد أنشد بيت الشاهد المؤلف فى القطر (رقم ٥٦) وفى أوضحه (رقم ١٣٨) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٧١) .

اللغة : «فقد» قد ههنا : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كاف.

الإعراب : «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فتاة الحى التى ذكرها فى بيت سابق «ألا» أداة استفتاح «ليتما» ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة «هذا» ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة اسم ليت مبنى على السكون فى محل نصب «الحمام» بدل من اسم الإشارة ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت ، هذا كله على رواية النصب ، أما على رواية الرفع فما كافة لليت عن العمل، واسم الإشارة فى محل رفع مبتدأ ، والحمام بدل منه مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إلى حمامتنا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، وحمامة مضاف ، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه «أو» عاطفة =

يُرْوى بنصب « الحمام » ورفعه ، على الإعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الإعمال فلأنهـم أبقَوْا لها الاختصاصَ بالجملة الاسمية فقالوا : « لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ولم يقولوا ليتما قام زيد ، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها .

* * *

ثم قلت: وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا : فَتُلْغَى لَـكِنَّ وُجُوباً ، وَكَأَنَّ قَلِيلاً ، وَإِنَّ غَالِباً ، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةً اللَّامُ وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخاً ، وَيَجِبُ اسْتِتَارُ اسْمِ أَنَّ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً ، وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا أَوْ جَامِداً أَوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْقَدْ أَوْلَوْ ، وَيَغْلِبُ لِـكَأَنْ مَاوَجَبَ لِأَنْ ، إِلاَّ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً .

وَاسْمُ « لاَ » النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ ، نَحْوُ « لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » و « لاَ طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ » .

وأقول : يجوز فى إنَّ وأنَّ ولـكنَّ وكأن أن تُخَفَّف ؛ استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله ، وتخفيفُها بحذف نونها المحركة ؛ لأنها آخر .

ثم إن كان الحرفُ المخففُ « إنَّ » المـكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ ، والأكثَرُ

= بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعاً ومنصوباً ، فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما ، ونصف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الـكلام : إن حصل ذلك فهو كاف لنا .

الشاهد فيه : « ليتما هذا الحمام لنا » حيث يروى بنصب الحمام ورفعه ، أما النصب فعلى أن ليت عاملة وهو بدل من اسمها ، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه ، على نحو ما قررناه فى الإعراب ؛ فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها وجهان : الإعمال ، والإهمال ، بخلاف سائر أخواتها ، حيث لا يجوز فى واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال ، وهذا أمر فى غاية الوضوح .

الإهمال ، نحو (إنْ كلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظٌ)(١) فيمن خَفَّفَ ميم (لما) وأما مَنْ شددها فإنْ نافية ، ولمَّا بمعنى إلاَّ ، ومِنْ إعمالِ المخفَّفِ قراءةُ بعض السبعة : (وإنْ كلاًّ لَمَا ليُوَفِّيَنَّهُمْ)(٢) .

وإن كان المخففُ « أنْ » المفتوحةَ وجب بقاء عملها ، ووجب حـذفُ اسمها ، ووجب كون خبرها جملة(٣) ، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال ، نحو (أنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالمين)(٤) وإن كانت فعليةً وجب كونُها دُعَائية ، سواء كان دعاء بخـير نحو (أنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّار)(٥) أو بشَرّ ، نحو (وَالْخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا)(٦) فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع الله ، أو كونُ الفعـلِ جامداً ، نحو

---

(١) من سورة الطارق ، من الآية ٤ ، وإعرابها « إن » مخففة من الثقيلة مهملة حرف دال على التوكيد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نفس » مضاف إليه « لما » اللام هى الفارقة بين إن النافية وإن المؤكدة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : زائدة « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل .

(٢) من سورة هود ، من الآية ١١١ .

(٣) قد ورد فى الشعر اسم أن المخففة مذكورا وخبرها مفردا أو جملة ، وذلك فى قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ ... إذا اغبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

بأنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

ففى « بأنك ربيع » وقع اسمها ضميرا مذكورا وخبرها مفردا ، وفى « وأنك هناك تكون الثمالا » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها جملة ، وهذا مما لا يصح القياس عليه .

(٤) من سورة يونس ، من الآية ١٠ .

(٥) من سورة النمل ، من الآية ٨ .

(٦) من سورة النور ، من الآية ٩ .

(وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)[١] (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)[٢] أو مفصولاً بواحد من أمور : أحدها : النافى ، ولم يسمع إلا فى لن ولم ولا ، نحو (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)[٣] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)[٤] (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ)[٥] فيمن قرأ برفع (تكون) ، والثانى : الشرط ، نحو (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا)[٦] الآية ، والثالث : قد ، نحو (وَ نَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[٧] والرابع : لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)[٨] والخامس : حرف التنفيس ، وهو السين نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[٩] وسَوْفَ ، كقوله :

١٣٩ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَاقُدِرَا

---

(١) من سورة النجم ، من الآية ٣٩ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٥ .
(٣) من سورة البلد ، من الآية ٥ (٤) من سورة البلد ، من الآية ٧
(٥) من سورة المائدة ،من الآية ٧١ (٦) من سورة النساء ، من الآية ١٤٠
(٧) من سورة المائدة ، من الآية ١١٣ .

ومن الفصل بقد كالآية قول المكعبر الضبى (الكامل للمبرد ٤٩/١)

أُخَبِّرُ مَنْ لَاقَيْتُ أَنْ قَدْ وَفَيْتُمُ ... وَلَوْ شِئْتُ قَالَ الْمُخَبَّرُونَ أَسَاءُوا

(٨) من سورة الأعراف ، من الآية ١٠٠

(٩) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠

١٣٩ ـ أنشد أبو على هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٨٣) وابن عقيل (رقم ١٠٧) .

الإعراب : « اعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعلم » الفاء حرف دال على التعليل ، علم : مبتدأ ، وهو مضاف و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى علم هو فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين اعلم ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، وهى مؤكدة عاملة النصب والرفع ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « سوف » حرف دال على التسويف يراد منه تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف =

وإن كان الحرف « كأنَّ » فيغلب لها ما وَجَبَ لأنْ ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفراد خبرها ، وقد رُوِيَ قولُه :

١٤٠ — ويَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

= و« ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة يأتى مع فاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع معموليها سدت مسد مفعولى اعلم .

الشاهد فيه : قوله « اعلم أن سوف يأتى — إلخ » حيث استعمل فيه أن المؤكدة المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الشأن محذوفاً وخبر هو جملة « يأتى » مع فاعله ، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسويف الذى هو سوف .

١٤٠ — هذا البيت من كلام باغت بن صريم — بغين معجمة وتاء مثناة — ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكرى ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٣٨٧) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٥١) وفى القطر (رقم ٥٩) والمبرد فى الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللغة : « توافينا » تجيئنا « بوجه مقسم » أراد بوجه جميل حسن ، مأخوذ من القسام — بفتح كل من القاف والسين — وهو الجمال « تعطو » تمد عنقها « وارق السلم » أى : شجر السلم المورق .

الإعراب : « يوما » منصوب على الظرفية بتوافى « توافينا » توافى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، ونا : مفعول به « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » نعت لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظبية » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « تعطو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ظبية ، والجملة فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، ولك فى تقديره طريقان ذكرهما المؤلف « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و« السلم » مضاف إليه ، وسكنه لأجل الوقف ، هذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظبية ، وفيه رواية بالرفع ، وأخرى بالجر ، وذكر المؤلف إعرابهما ، وسنشير إليهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية تعطو — إلخ » حيث روى على ثلاثة أوجه اثنان منها =

بنصب الظبية على أنه اسم كأنْ، والجملةُ بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً هـذه المرأةُ، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ، وبرفع الظبية على أنها الخبرُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبيةٌ، وبجر الظبية على زيادة «أنْ» بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبيةٍ.

وإذا حُذِفَ اسمُها وكان خبرها جملةً اسميةً لم تحتج لفاصل، نحو قوله:

١٤١ — وَوَجْهٍ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

= نستدل بهما فى هذا الباب: الوجه الأول: نصب ظبية على أنه اسم كأن، والوجه الثانى: رفع ظبية على أنه خبر كأن واسمها محذوف، والتقدير: كأنها ظبية؛ فدلت الروايتان معا على أنه إذا خفف كأن جاز ذكر اسمه وجاز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث: جر ظبية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور.

١٤١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٢) وفى القطر (رقم ٦٠) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٧٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩).

اللغة والرواية: «ووجه» يروى فى مكانه «وصدر» وهى أحسن مما ذكره المؤلف؛ لأن روايته تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله «كأن ثدياه» أى كأن ثديا صاحبه «حقان» تثنية حق، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبه بهما الثديين فى نهودهما واكتنازهما.

الإعراب: «ووجه» يروى بالرفع على أن الواو للعطف، ووجه معطوف على مذكور فى بيت سابق، وبالجر على أن الواو واو رب، ووجه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لوجه، وهو مضاف، و«اللون» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، واسمه ضمير شأن محذوف، أى: كأنه «ثدياه» ثديا: مبتدأ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الوجه — بتقدير مضاف على ما بينا — مضاف إليه، مبنى على الضم فى محل جر «حقان» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كأن، وحذف اسمه، وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره، وهى قوله «ثدياه حقان» على ما فصلناه فى الإعراب، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كأن، فافهم ذلك.

أو فعلية فُصِلَتْ بقد ، نحو .

١٤٢ — لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

أولم ، نحو (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ)(١)

***

وإن كان الحرفُ « لَٰكِنَّ » وجب إلغاؤها ، نحو (وَلَٰكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ)(٢) فيمن قرأ بتخفيف النون ، وعن يونس والأخفش إجازةُ إعمالها ، وليس بمسموع ،

---

١٤٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٧٨) وأوضح المسالك (رقم ١٥٣)

اللغة : « لايهولنك » لا يفزعك ولا يزعجك « اصطلاء » مصدر اصطلى بالنار « لظى الحرب » نارها « ألما » من الإلمام ، وهو النزول : أى نزل بك .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولنك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل ، وهو مضاف ، و « لظى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه « فمحذورها » الفاء حرف دال على السببية ، محذور : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، واسمه ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، والألف حرف إطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى محذور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، وجمله كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخفف من الثقيل ، وأعمله فى اسم هو ضمير الشأن ، وفى خبر هو جملة « ألما » مع فاعله ، ولما كانت هذه الجملة الواقعة خبراً جملة فعلية غير مراد بها النفى فصل بينها وبين كأن بقد .

ومثل هذا البيت قول النابغة الذبيانى :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ

إلا أنه حذف الفعل الذى هو مدخول قد لدلالة ما قبله عليه ، وأصل الكلام : وكأنها قد زالت .

(١) من سورة يونس من الآية ٢٤ . (٢) من سورة الأنفال من الآية ١٧ .

ولا يقتضيه القياسَ ؛ لزوال اختصاصها بالجمل الأسمية ، نحو (وَلَـكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(١)

***

النوعُ الرابعَ عشَرَ : اسمُ « لا » النافية للجنس ، وهو ضربان : معرب ، ومبنى فالمعرب ما كان مضافاً نحو « لا غُلَامَ سَفَرٍ عنـدنا » أو شبيهاً بالمضاف ، وهو ما اتَّصَلَ به شىء من تمامه : إما مرفوع به نحو « لا حَسَناً وَجْهُهُ مَذْمُومٌ » أو منصوب به نحو « لا مُفِيضاً خيْرَهُ مَكْرُوهٌ » و « لا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرٌ » أو مخفوض بخافض متعلق به نحو « لا خَيْرًا من زَيْدٍ عندنا »

والمبنىُّ ما عدا ذلك ، وحكمه أن يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً ، وقد تقدم ذلك مشروحاً فى باب البناء(٢) .

***

ثم قلت: وَالْمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ ، وَهُوَ « لَنْ » أَوْ « كَيْ » الْمَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً، وَ « إِذَنْ » إِنْ صُدِّرَتْ وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا بِالْقَسَمِ أو بِلَا ، أو بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ (وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى) إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ ، نَحْوُ (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ)

وأقول : هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسةَ عشرَ ، وهو الفعلُ المضارعُ التالى ناصبا ، والنواصب أربعة : لَنْ ، وكَىْ ، وإذَنْ ، وأنْ .

فأما « لَنْ » فإنها حرف بالإجماع ، وهى بسيطة خلافاً للخليل فى زَعْمِهِ أنها مركبة من « لا » النافية و « أن » الناصبة ، وليست نونها مُبْدَلَةً من ألف خلافاً للفراء فى زعمه أنَّ أصلها « لا »(٣) وهى دالة على نفى المستقبل ، وعاملة النصب دائماً ، بخلاف غيرها من أخواتها

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٥٧ .

(٢) ارجع إلى ذلك فى ص ٨٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٣) رد العلماء مذهب الفراء بوجهين : أحدهما أن «لن» حرف عامل ؛ فإنه ينصب =

الثلاثة ؛ فلهذا قدمتها عليها فى الذكر ، قال الله عز وجل : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)[١] (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ)[٢] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)[٣] (أَيَحْسَبُ الإِنسانُ أن لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)[٤] و « أنْ » فى هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة ، وأصلها أنه ، وليست الناصبةَ ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب.

***

وأما « كى » فشرطُهَا أن تكون مصدرية لا تعليلية.

و يتعين ذلك فى نحو قوله تعالى : (لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)[٥] فاللام جارة دالة على التعليل ، وكى مصدرية بمنزلة أنْ ، لا تعليلية ؛ لأن الجارَّ لا يدخل على الجارِّ

ويمتنع أن تكون مصدرية فى نحو « جِئْتُكَ كَى أن تُكرِمَنِى » ؛ إذ لا يَدخُلُ الحرفُ المصدرىُّ على مثله ، ومثلُ هذا الاستعمالِ إنما يجوز للشاعر ، كقوله :

= المضارع ويختص به ، و«لا» حرف مهمل لا يعمل شيئاً ، ويدخل على الاسم والفعل ؛ فلو كانت «لن» أصلها «لا» لبقى لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص ؛ لأن إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها ؛ فلما وجدنا هذا الفرق بينهما علمنا أنهما أصلان مختلفان ، وليس أحدهما أصلا لصاحبه ، واشتراكهما فى المعنى العام — وهو النفى — لا يفيد شيئاً ؛ فإن حروف النفى كثيرة ، وليس أحدها فرعاً عن الآخر ، الوجه الثانى : أن دعوى الفراء تتضمن قلب أوضاع العربية ومخالفة أصولها المتلبثة ؛ وذلك لأنه يدعى أن ألف «لا» قد انقلبت نونا فصارت الكلمة «لن» والمعهود فى العربية هو انقلاب النون ألفاً ، بعكس ما ذهب إليه الفراء ، ألا ترى أن نون التنوين فى النصب فى نحو «رأيت زيداً» تقلب عند الوقف ألفاً ، ونون التوكيد الخفيفة فى نحو قوله تعالى : (لنسفعاً بالناصية) من سورة العلق من الآية ٥١ — تنقلب كذلك ألفاً عند الوقف ، وليس لنا فى العربية ألف تنقلب نوناً فى سوى هذه الكلمة على دعوى الفراء حتى نحمل هذه الكلمة عليها.

---

(١) من سورة طه ، من الآية ٩١ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٨٠
(٣) من سورة البلد من الآية ٥ (٤) من سورة القيامة من الآية ٣
(٥) من سورة الأحزاب من الآية ٣٧

١٤٣ — فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

ولا يجوز فى النثر ، خلافاً للكوفيين .

وتقول : « جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى » فتحتمل « كى » أن تكون تعليلية فتكون جارَّةً والفعلُ بعدها منصوباً بأنْ محذوفةً ، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة (١)

---

١٤٣ — البيت من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٠) والأشمونى (رقم ٥٢١) .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، وقال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول أول لقوله مانحا الآتى ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « مانحا » خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لسانك » لسان : مفعول ثان لمانح ، وهو مضاف : وضمير المخاطب مضاف إليه « كيما » كى : حرف تعليل ، وما : زائدة « أن » حرف مصدرى ونصب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تغر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « كيما أن تغر » حيث أدخل كى على أن ؛ فلزم اعتبار كى حرفا دالا على التعليل ، واعتبار أن مصدريه ناصبة ، ولا يجوز اعتبار كى مصدرية ؛ لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير مرضى على ما ستعرفه .

(١) ذكر المؤلف لكى ثلاثة أحوال : أولها : أن تكون كى فيها مصدرية لا غير ، وثانيها : أن تكون فيها تعليلية لا غير ، وثالثها : أن تكون محتملة للوجهين جميعاً .

وتلخيص ضابط الحالة الأولى : أن « كى » تكون مصدرية لا غير إذا تقدمت عليها اللام التعليلية لفظاً ، نحو قولك : زرتك لكى تكرمنى ، ونحو قوله تعالى : (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٦ ، وإنما تعينت كى فى هذه الحالة للمصدرية لأنها لو لم تجعل مصدرية لكانت تعليلية ، فى حين أن اللام التى قبلها للتعليل ؛ فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير جائز فى العربية إلا فى باب التوكيد وللضرورة ، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام . =

وقولى « مطلقاً» راجع إلى « لَنْ » و « كَىْ » المصدرية ؛ فإن النصب لا يتخلف عنهما ؛ ولما كانت كى تنقسم إلى ناصبة — وهى المصدرية — وغير ناصبة — وهى التعليلية — أخَّرْتُهَا عن لَنْ.

***

وأما «إذَنْ» فللنصب بها ثلاثةُ شروطٍ :

أحدها : أن تكون مُصَدَّرَةً ؛ فلا تعمل شيئاً فى نحو قولك : « أنَا إذَنْ أُكْرِمُكَ » لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صَدْراً ، قال الشاعر :

١٤٤ — لَئِنْ عَادَلِى عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إذَنْ لاَ أُقِيلُهَا

= وتلخيص ضابط الحالة الثانية : أن كى تكون تعليلية لا غير فى إحدى حالتين : الأولى إذا وقعت بعدها أن المصدرية فى اللفظ ، نحو قولك «جئت كى أن تكرمنى» وإنما تعينت كى فى هذه الحالة للتعليلية لأنا لو لم نعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية ، فى حين أن أن التى بعدها مصدرية ؛ فيلزم توالى حرفين بمعنى واحد ، وهو لا يجوز كما قلنا ، والثانية من الحالتين اللتين تكون كى فيهما تعليلية لا غير : إذا وقعت بعدها لام التعليل ، نحو قولك : جئت كى لأقرأ ، وإنما وجب اعتبارها تعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها ، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التى لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها ، وههنا قد فصل بين كى والمضارع باللام ؛ فالذى ألجأنا إلى قبول توالى حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع ، وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله .

وتلخيص ضابط الحالة الثالثة : أن كى تحتمل المصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ، ولم تذكر بعدها أن ، نحو قولك : جئت كى أتعلم ؛ فيمكن اعتبارها تعليلية ، وحينئذ تقدر أن بعدها ، ويمكن اعتبارها مصدرية ، وحينئذ تقدر اللام قبلها .

ومن هنا تعلم أن كى تكون مصدرية لا غير فى موضع واحد ، وتعليلية لا غير فى موضعين ، ومحتملة لهما فى موضع واحد .

١٤٤ — هذا الشاهد من كلام كثير بن عبدالرحمن ، المشهور بكثير عزة ، وكان قد مدح عبدالعزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده ، وغضب عليه ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٤) .

فالرفع لعدم التصدر ، لا لأنها فُصِلَتْ عن الفعل ؛ لأن فَصْلَها بلا مغتفر كما يأتى .

والثانى : أن يكون الفعلُ بعدها مُستقبلاً ؛ فلو حدثك شخص بحديث فقلت له : « إذَنْ تَصْدُقُ » رفعتَ ؛ لأن نواصب الفعل تقتضى الاستقبال ، وأنت تريد الحالَ ، فتدافعا .

الثالث : أن يكون الفعـل إما متصلا أو منفصلا بالقَسَم أو بلا النافيـة ؛ فالأول كقولك : « إذن أُكْرِمَك » والثانى نحو « إذَنْ واللهِ أُكرمَكَ » وقول الشاعر :

١٤٥ ـ إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْـلِ المَشِيبِ

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « عاد » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بعاد « عبد » فاعل عاد ، وهو مضاف و « العزيز » مضاف إليه « بمثلها » الجار والمجرور متعلق بعاد ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « وأمكننى » الواو عاطفة ، أمكن : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد العزيز « منها » جار ومجرور متعلق بأمكن « إذن » حرف جواب وجزاء « لا » نافية « أقيلها » أقيل : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن ؛ لـكون إذن غير مصدرة ، ومن شرط النصب بها أن تـكون فى صدر الـكلام .

١٤٥ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، وهو فى نسخ ديوانه المطبوع بيتاً مفرداً لا سابق له ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قيل فيه وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٦) وفى القطر (رقم ١٣) .

الإعراب : « إذن » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « نرميهم » نرمى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به « بحرب » جار ومجرور متعلق بنرمى « يشيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرب =

والثالث : نحو « إذن لا أفعلَ »

فلو فُصِلَ بغير ذلك لم يجز العمل ، كقولك « إذن يا زيدُ أُكرمُكَ » .

وأما « أن » فشرط النصب بها أمران :

أحدها : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، لا زائدة ، ولا مُفسِّرَة .

الثانى : أن لا تكون مخففة من الثقيلة ، وهى التابعةُ عِلماً أو ظناً نُزِّلَ منزلته .

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: (وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِّينِ)[1] (واللهُ يُريدُ أن يَتُوبَ عليكم)[2] .

ومثالُ ما انتفى عنه الشرطُ الأولُ قولُكَ : « كَتَبْتُ إليه أن يَفعَلُ » إذا أردت بأنْ معنى أىْ ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنهـا تفسير لقولك كتبت ؛ فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لوصرحتَ بأىْ ، فإن قدَّرْت

= « الطفل » مفعول به منصوب بقوله يشيب « من قبل » جار ومجرور متعلق بيشيب ، وقبل مضاف و « المشيب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إذن والله نرميهم » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو نرمى بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله ، وقد ذكر المؤلف أن الفصل لايغتفر إلا إذا كان الفاصل القسم كما فى هذا البيت أو «لا» النافية ، وقد أصر المؤلف على ذلك فى جميع كتبه ، ولكن بعض العلماء جعل الفصل بين إذن والمضارع مغتفراً فى مواضع أخرى غير هذين ؛ فجوز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قولك : إذن أمام الأستاذ — أو فى البيت — أكرمك ، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أوبالدعاء؛ فالأول كقولك : إذن يامحمد أكرمك ، والثانى كقولك : إذن غفر الله لك أكرمك ، وجوز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحوقولك : إذن صديقك أكرم ، والذى ذهب إليه المؤلف رحمه الله — من عدم اغتفار الفصل إلا فى الحالتين اللتين ذكرها — خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعاً ؛ إذ لم يسمع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إعمال إذن مع الفصل بشىء مما ذكروه زيادة على ماذكره هو ، وإنما زادوا هم هذه الأشياء قياسا على ماذكره المؤلف ؛ لأنهم وجدوها مما يكثر الاعتراض به بين العامل والمعمول — نحو قولك : أرأيت يازيد مافعل محمد ، وقولك : أسمعت غفرالله لك ما قال خالد — فأجازوا الاعتراض بها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك ، والاعتماد فى اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس .

(١) من سورة الشعراء ، من الآية ٨٢   (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٧

معها الجار — وهو الباء — فهى مصدرية ، ووجب عليك أن تنصب بها .

وإنما تكون مُفسِّرَةً بثلاثة شروط : أحدها : أن يتقدم عليها جملة ، والثانى : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، والثالث : أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً ، وذلك كقوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ)[1] (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي)[2] (وَٱنْطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا)[3] ، أى : انطلقَتْ ألسنتهم بهذا الكلام ؛ وبخلاف نحو : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ)[4] ؛ فإن المتقدم عليها غير جملة ، وبخلاف نحو : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ)[5] ؛ فليست « أن » فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى ، وبخلاف نحو : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ ٱفْعَلْ » .

ومثالُ ماانتفى عنه الشرطُ الثانى قولُه تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[6] (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)[7] (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ)[8] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها فى الآيتين الأُولَيَيْنِ وقعت بعد فعل العلم ، أما فى الآية الأولى فواضح ، وأما فى الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م ، بل مادل على التحقيق؛ فهى فيهما مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية ، والتقدير علم أنهُ سيكونُ ، أفلا يرون أنهُ لايَرْجِعُ إليهم قولا ، وفى الآية الثالثة وقعت بعد الظن ؛ لأن الْحُسْبَانَ ظَنٌّ ، وقد اختلف القراء فيها ؛ فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مُجْرَى العلم ؛ فتكون مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة

---

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٧ . (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١١ .

(٣) من سورة ص ، من الآية ٦ . (٤) من سورة يونس ، من الآية ١٠ .

(٥) من سورة المائدة ، من الآية ١١٧ . (٦) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠ .

(٧) من سورة طه ، من الآية ٨٩ . (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١ .

بعدها خبرها ، والتقدير وحسبوا أنها لا تكونُ فتنةٌ ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم ، وهو الأرجح ؛ فلهذا أجمعوا على النصب فى نحو (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ)[١] (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا)[٢] (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)[٣] (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)[٤] ويؤيد القراءةَ الأولى أيضاً قولُه تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)[٥] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)[٦] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)[٧] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة ؛ إذ لا يدخلُ الناصبُ على ناصب آخر ولا على جازم .

* * *

ثم قلت : وَتُضْمَرُ « أَنْ » بَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَهِيَ كَيْ نحو (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً) وَحَتَّى : إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إلى مَا قَبْلَهَا نَحْوُ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وَ « أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ » ، وَاللَّامُ : تَعْلِيلِيَّةً مَعَ الْمُضَارِعِ الْمُجَرَّدِ مِنْ لَا ، نَحْوُ (لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ) بِخِلَافِ (لِئَلَّا يَعْلَمَ) ، أَوْ جُحُودِيَّةً نَحْوُ « مَا كُنْتُ — أَوْ لَمْ أَكُنْ — لِأَفْعَلَ » .

وَبَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ « أَوْ » الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ « لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » أَوْ إِلَّا نَحْوُ « لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ » وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وَنَحْوُ (لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) .

* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

وَبَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ ، إِنْ عَطَفْنَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً)

* لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ . (٢) من سورة التوبة ، من الآية ١٦ .

(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٢ . (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٢٥ .

(٥) من سورة القيامة ، من الآية ٣ . (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥ .

(٧) من سورة البلد ، من الآية ٧ .

وَلَكَ مَعْهُنَّ وَمَعَ لاَمِ التَّعْلِيلِ إِظْهَارُ أَنْ .

وأقول : اختصت «أن» بأنها تنصب المضارع ظاهرةً ومقدرةً ، بخلاف أخواتها الثلاثة ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة ، وإنما تضمر فى الغالب بعد حرف جر ، أو حرف عطف [١] .

فأما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة : حتى ، واللامُ ، وكى التعليلية .

أما «حتى» فنحو (حتى تَفِئَ إلى أمْرِ الله) [٢] (حتى يَرْجِعَ إلَيْنَا مُوسَى) [٣]

وليس النصبُ بحتى نفسِها، خلافاً للكوفيين ، ولا يجوز إظهارُ أن بعدها فى شعر ولا نثر [٤] .

ويشترط لإضمار أن بعدها : أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم ، أوْ لا ؛ فالأول كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إلَيْنَا مُوسَى) [٣] ألا ترى أن رجوعَ موسى عليه السلام مستقبلٌ بالنظر

---

(١) قد ورد شذوذا إضمار «أن» المصدرية فى غير هذه المواضع مع بقاء عملها — وهو النصب — فمن ذلك قراءة بعضهم : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) سورة الأنبياء الآية ١٩ ، فى قراءة من قرأ بنصب (يدمغ) ومن ذلك قولهم فى المثل : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، بنصب «تسمع» وتقدم الكلام عليه تفصيلا (انظر ص ١٩ و ١٨٠ من هذا الكتاب) ، ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكرى فى معلقته :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

بنصب «أحضر» وهو الشاهد (رقم ٧١) الذى سبق لنا شرحه ، ومن ذلك قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك ، بنصب «يأخذ» . وإنما كان ذلك شاذا لأن الناصب ضعيف كالجار والجازم ، والعامل الضعيف إنما سبيله أن يعمل مذكورا ، فإن حذف لم يبق له عمل .

(٢) من سورة الحجرات ، من الآية ٩ . (٣) من سورة طه ، من الآية ٩١ .

(٤) اعلم أن «حتى» التى ينتصب الفعل المضارع بعدها لها معنيان : الأول التعليل ، وهذا إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، والمراد بالعلة فى هذا الموضع الأمر الذى يفضى ويؤدى إلى آخر ، نحو قولك : اسلم حتى تدخل الجنة ، وقولك : ذاكر حتى تنجح ، وقولك : اصدق حتى يثق بك الناس ، ألا ترى أن الإسلام يؤدى إلى دخول الجنة والمذاكرة تؤدى إلى النجاح والصدق يؤدى إلى ثقة الناس بالصادق ، والثانى من معنيي حتى الغاية ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها : أى أن ما قبلها لا ينقطع إلا عند حصول ما بعدها ، نحو قولك : لأسيرن حتى تطلع الشمس ، ولأذاكرن حتى أتقن الدرس ، ولأدأبن على العمل حتى أدرك غاية الأمل ، والآية الأولى من الآيتين الكريمتين تحتمل حتى فيها كل واحد من المعنيين ، أما الآية الثانية فحتى فيها للغاية لبس غير .

إلى ما قبل حتى ، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل ، وكذلك قولك « أَسْلَمْتُ حتى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ » والثانى كقوله تعالى : (وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[1] فى قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبلٌ بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن الإخبار ؛ فإن الله عز وجل قصَّ علينا ذلك بعد ما وقع .

ولو لم يكن الفعل الذى بعد «حتى» مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أنْ ، وتعين الرفع ، وذلك كقولك «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها» إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، ومن ذلك قولهم : « شَرِبَتِ الإبِلُ حَتَّى يَجِيءُ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ » و « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ » فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجىء يجر بطنه وحتى حالة المريض أنهم لا يرجونه . ومن الواضح فيه أنك تقول : « سَأَلْتُ عَنْ هٰذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَتَّى لاَ أَحْتَاجُ إِلَى السُّؤَالِ » أى : حتى حالتى الآن أننى لا أحتاج إلى السؤال عنها .

***

وأما اللام فلها أربعةُ أقسامٍ :

أحدها : اللام التعليلية ، نحو (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)[2] ومنه (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)[3] .

فإن قلت : ليس فتحُ مكةَ علةً للمغفرة .

قلت : هو كما ذكرت ، ولكنه لم يجعل علة لها ، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبى صلى الله عليه وسلم ، وهى : المغفرة ، وإتمام النعمة ، والهداية إلى الصراط المستقيم ، وحصول النصر العزيز ، ولا شك [فى] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه .

وإنما مثلْتُ بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليلُ فيها على مَنْ لم يتأملها .

الثانية : لامُ العاقِبةِ ، وتسمى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَةِ ، ولامَ الْمَآلِ ، وهى التى يكون

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ . (٢) من سورة النحل ، من الآية ٤٤ .

(٣) من سورة الفتح ، من الآيتين ١ ، ٢ .

مابعدها نقيضاً لمقتضى ماقبلها ، نحو (فَالتَقَطَه آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَنًا)(١) فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحدٌ إلا أحبه ، فقصدوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عينٍ لهم ، فآل بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً .

الثالثة : اللام الزائدة ، وهى الآتية بعد فعل متعد ، نحو (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم)(٢) (إنما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ)(٣) (وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين)(٤) فهذه الأقسام الثلاثة يجوزلك إظهار «أنْ» بعدهن(٨) قال الله تعالى : (وَأُمِرْتُ لأنْ أَكُونَ)(٥)

الرابعة : لام الجُحُودِ ، وهى الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفِىٍ ، كقول الله تعالى : (مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أنتمْ عَلَيْهِ)(٦) (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ)(٧) وهذه يجب إضمار «أن» بعدها(٨) .

وأما « كى » فنى نحو « جِئْتُكَ كَىْ تُكْرِمَنِى » إذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام ، والتقدير : جئتك كَىْ أنْ تكرمنى ، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا فى الشعر(٨) ، خلافاً للكوفيين ، وقد مضى ذلك .

وأما حروف العطف فأربعة ، وهى : أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، وهذه الأربعة

---

(١) من سورة القصص من الآية ٨ (٢) من سورة النساء من الآية ٢٦

(٣) من سورة الأحزاب من الآية ٣٣ (٤) من سورة الأنعام من الآية ٤٩

(٥) من سورة الزمر من الآية ١٢ (٦) من سورة آل عمران من الآية ١٧٩

(٧) من سورة آل عمران من الآية ١٧٩ أيضاً .

(٨) من هذا الكلام وماسيذكره الشارح فى مباحث حروف العطف التى تضمر أن بعدها يتبين لك أن إضمار أن على ثلاثة أقسام :

الأول : إضمار واجب ، على معنى أنه لايجوز لك أن تأتى بأن فى الكلام ، وذلك مع حتى ، وكى التعليلية ، وواو المعية ، وفاء السببية .

الثانى : إضمار ممتنع ، وذلك على معنى أنه يجب عليك أن تأتى بأن فى الكلام ، وذلك فيما إذا سبقتها لام التعليل وأتت بعدها لا النافية نحو قوله تعالى : (لئلا يعلم أهل الكتاب) فإن «أن» ههنا موجودة فى اللفظ إلا أنها مدغمة فى لام « لا » النافية ، وبعد الحروف العاطفة على اسم خالص .

الثالث : إضمار جائز ، على معنى أنه يجوز لك أن تأتى بأن فى الكلام ويجوز لك ألا تأتى بها ، وذلك بعد لام التعليل إذا لم تقع بعدها لا النافية ، نحو ذاكر لتنجح ، ويجوز لأن تنجح .

منها مالا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنها مالا يجب معه الإضمار[١]، وهو ثم، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو، وهذا كله يفهم مما ذكرت فى المقدمة[٢].

فأما «أو» فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً، إذا صح فى موضعها إلى أو إلاَّ؛ فالأول كقولك: «لألزمنك أوْ تَقْضِيَنِي حقى» وقوله:

١٤٦ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

---

(١) أى: بل يجوز معه إظهار أن ويجوز إضمارها.

(٢) يجب الإضمار إذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية فى أحد الأجوبة الثمانية التى سيذكرها، ويجوز الإضمار والإظهار إذا كان كل من الفاء والواو للعطف على اسم خالص وسيذكره، وإذا حققت وجدت «أو» كالفاء والواو لها حالتان: حالة يجب فيها الإضمار، وذلك إذا كانت بمعنى إلى أو إلا، وحالة يجوز فيها الإضمار والإظهار، وذلك إذا كانت للعطف على اسم خالص، وعبارة المصنف فى المتن تنادى بذلك.

١٤٦ — لم أجد أحداً من الناس نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٧) وفى القطر (رقم ١٦) وابن عقيل (رقم ٢١٨).

اللغة: «لأستسهلن» استسهال الشىء: أن تعده سهلا «الصعب» الذى يعسر عليك أن تدركه، وهو ضد السهل «المنى» جمع منية ـ بضم فسكون، مثل مدية ومدى ـ والمنية: اسم لما يتمناه الإنسان «انقادت» انقياد الآمال: حصولها، فكأنها خضعت وذلت لطالبها وآملها «لصابر» اسم فاعل من الصبر، وهو حبس النفس على المكاره.

الإعراب «لأستسهلن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر، أستسهل: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، ونون التوكيد حرف لا محل له «الصعب» مفعول به «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف عطف، ما: نافية «انقادت» انقاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله «أوأدرك» حيث نصب الفعل المضارع، الذى هو أدرك، بعد «أو» وقد ذكر جماعة من العلماء أن «أو» فى هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف فى هذا الكتاب وفى القطر، وذكر بعضهم أن «أو» بمعنى حتى، ومنهم المؤلف فى أوضحه، وابن عقيل والأشمونى، ولا خلاف بين هذين الكلامين، وإنما هو من باب اختلاف =

والثانى كقولك : « لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » وقوله :

١٤٧ — وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

= العبارة والمعنى واحد : فإن إلى وحتى جميعاً معناهما الغاية ، وذكر السيوطى أن « أو » فى هذا البيت بمعنى إلا ، وهذا مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .

واعلم أن ضابط أو التى بمعنى إلى أن يكون انقضاء ما بعدها يحصل على التدريج شيئاً فشيئاً وضابط أو التى بمعنى إلا أن يكون ما بعدها ينقضى دفعة واحدة .

واعلم أيضاً أن عذر السيوطى فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أن «أو» ترد بمعنى إلى ، وإنما ذكر أنها تأتى بمعنى إلا ، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضى الدين فى شرح الكافية .

واعلم أن لأو التى ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا ثلاثة معان : الأول الغاية ، وهو الذى يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلى ، الثانى الاستثناء وهو الذى يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلا . والثالث التعليل بمنزلة كى ، نحو قولك : لأعبدن الله أو يعافينى ، ألا ترى أن المعنى لكى يعافينى ، وأنه لا يصح أن تكون أو فى هذا المثال للغاية ولا للاستثناء ؛ لأن كلا هذين المعنيين يفيد أنك تقطع العبادة إذا حصلت المعافاة ؟ .

١٤٧ — هذا البيت لزياد الأعجم ، وقد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٧) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٨) وفى القطر (رقم ١٧) وفى المغنى فى (مباحث أو) وابن عقيل (رقم ٣١٩) .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » أراد الرمح « كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشز « تستقيما » تعتدل .

المعنى : قال الشمنى : « اختلف فى معنى البيت ؛ فقيل : المعنى أن من لم تصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم ، وقيل : المعنى إذا هجوت قوماً أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائى ، وقيل : المعنى إذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا ؛ إذ لو تعمدت الكسر لم يستقم أبداً » اهـ ، ولا يخفى عليك أن هذه المعانى كلها مجازية ، وليست المعنى الذى وضع له اللفظ المستعمل .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « قناة » مفعول به لغمز ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبر كان « أو » حرف بمعنى إلا « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى قناة قوم والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة بعد أو التى بمعنى إلا ؛ وتلخيص المعنى : كسرت كعوبها فى كل حال إلا حال استقامتها .

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه .

* * *

وأما الفاء والواو فينتصب الفعلُ المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية ، فلهذا رفع الفعلُ فى قوله :

١٤٨ — * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *

---

١٤٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ *

والبيت من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٥٠٢).

اللغة : « القواء » الخالى من الأهل « بيداء » هى الصحراء ، وسميت بذلك لأنها تبيد من يسلكها ، أى : تهلكه « سملق » بوزن جعفر — هى الأرض التى لا تنبت شيئا مطلقا .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكارى، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربع « فينطق » الفاء حرف دال عن الاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لتخبر « بيداء » فاعل تخبر « سملق » نعت لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع ، الذى هو ينطق ، بعد الفاء مع كون هذه الفاء مسبوقة بالاستفهام ، وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببية وإلا لنصب الفعل بعدها ، وليست عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها ؛ لكونه حينئذ يكون معطوفا على مجزوم وهو تسأل ، وإنما هذه الفاء فى هذا الموضع حرف دال على الاستئناف .

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ؛ فلما ارتفع دل على أنها للاستئناف ، وقال الله تعالى : (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)(١) الفاء هنا عاطفة كما سيأتى .

الثانى : أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب ؛ فلا يجوز النصب فى نحو « زيدٌ يأتينا فيحدِّثُنَا » فأما قوله :

١٤٩ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

---

(١) من سورة المرسلات من الآية ٣٦ ، والفاء فى الآية الكريمة عاطفة غير دالة على السببية ، ومن أجل عدم دلالتها على السببية ارتفع المضارع بعدها .

١٤٩ — هذا البيت من كلام المغيرة بن حبناء ، وحبناء : أمه .

اللغة : « أترك منزلى » يريد أنه يفارقه ولا يقيم فيه « لبنى تميم » كنى بتركه منزله لهم عن أنهم لا يحافظون على حرمة جارهم ولا يرعون حقوقه « أستريحا » أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتنغيص .

الإعراب : « سأترك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منزلى » منزل : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومنزل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لبنى » جار ومجرور متعلق بأترك ، وبنى مضاف ، و « تميم » مضاف إليه « وألحق » الواو عاطفة ، ألحق : فعل مضارع معطوف على أترك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بألحق « فأستريحا » الفاء حرف دال على السببية ، أستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف حرف إطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فأستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو أستريح ، بعد فاء السببية ، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفى ، وذلك ضرورة من الضرورات التى لا تقع إلا فى الشعر على سبيل الندرة .

وقد زعم بعض العلماء أن قوله « أستريحا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج وأنكره وذكر علة إنكاره ؛ فتدبر ذلك والله يرشدك .

فضرورة ، وقيل : الأصل فَأسْتَرِيحَنْ ، بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت فى الوقف ألفاً كما تقف على (لَنَسْفَعاً)[1] بالألف ، وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإن توكيد الفعل فى غير الطلب والشرط والقسم ضرورةٌ .

***

وقولنا « طلب » يشمل : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعَرْضَ ، والتَّحْضِيضَ ، والتمنى ، والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية[2] .

وهذه المسألة التى يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ، ولكل منها نصيب من القول يخصه ، فلنتكلم على ذلك بما يكشف إشكاله فنقول :

***

أما النفى فنحو قولك : « ما تأتينى فَأُكْرِمَكَ » ، ولك فى هذا أربعةُ أوْجُهٍ :

أحدها : أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها ؛ فيكون شريكه فى إعرابه ، فيجب هنا الرفع ؛ لأن الفعل الذى قبلها مرفوع ، والمعطوف شريك المعطوف عليه ؛ فكأنك قلت : ما تأتينى فما أكرمك ؛ فهو شريكه فى النفى الداخل عليه ، وعلى هذا قوله تعالى : (هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ ، وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)[3] فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا ، والفعلُ الذى بعدها داخلٌ فى سِلْكِ النفى السابق ، فكأنه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

الثانى : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ، ويقدر الفعل الذى بعدها مستأنفاً ، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع أيضاً ؛ لخلو الفعل عن الناصب

---

(١) من سورة العلق من الآية ١٥

(٢) قد جمع بعضهم هذه الثمانية فى بيت من الشعر ، فقال :

مر ، وادع ، وانه ، وسل ، واعرض ، لحضهم
تمن ، وارج ، كذاك النفى ، قد كملا

(٢) من سورة المرسلات من الآيتين ٣٥ و٣٦

والجازم ؛ فتقول : « ما تأتينى فأُكرمَكَ » بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى ، وذلك إذا كنت كارها لإتيانه ، ويوضح هذا أنك تقول : « ما زَيْدٌ قَاسِياً فَيَعْطِفُ عَلى عبده » أى : فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده ، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شملَ النفىُ فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه أُنْصَبَّ النفى فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفى ، وإنما أخلصتها للسببية .

ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك « ما تأتينا فتحدثنا » ، وهذا سهو ؛ إذ يستحيل أن ينتفىَ الإتيانُ ويُوجَدَ الحديثُ ، والصوابُ ما مثلْتُ لك به .

الثالث : أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر[1] الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، وتقدر النفى مُنْصَبًّا على المعطوف دون المعطوف عليه ؛ فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير : ما يكون منك إتيان فإكرام منى ، أى : ما يكون منك إتيان فيعقبه منى إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام .

الرابع : أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليه ، فينتفى المعطوف ؛ لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام

وهذان الوجهان سائغان فى « ما تأتينا فتحدثنا » إذ يصح أن يقال : ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غير محدث ، وأن يقال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟

وتلخص أن لنا فى الرفع وجهين ، وفى النصب وجهين .

فإن قلت : هل يجوز أن يقرأ (ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوا)[2] بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب ؟

---

(١) فى هذه العبارة نوع قلق ، ولو قال : « عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها » لكان ذلك خيرا مما قاله .

(١) من سورة المرسلات من الآية ٣٦

قلت : نعم يجوز على الوجه الثانى ، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أى : لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث ـ ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم ، بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم ، وليس هذا المعنى مراداً .

***

فإن قلت : فإذا كان النصب فى الآية جائزاً على الوجه الذى ذكرته ، فما باله لم يَقرأ به أحدٌ من القراء المشهورين ؟

قلت : لوجهين ، أحدهما : أن القراءة سنة متبعة ، وليس كل ما تجوزُه العربية تجوز القراءة به ، والثانى : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآى ، والنصب بحذفها فيزول التناسب .

***

ومن مجىء النصب بعد النفى قولُ الله عز وجل : (لا يُقضَى عَلَيهِمْ فَيَمُوتُوا)(١) والنصب هنا علَى معنى قولك : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، لا على قولك : ما تأتينا محدثاً بل غير محدث .

***

ولو قلت « ما تأتينا إلا فتحدثنا » أو « ما تزال تأتينافتحدثنا » وَجَبَ الرفعُ ، وذلك لأن النفى فى المثال الأول قد انتقض بإلا ، وفى المثال الثانى هو داخل على زال ، وزال للنفى ، ونفىُ النفى إيجاب .

***

وأما الأمر فكقوله :

---

(١) من سورة فاطر من الآية ٣٦ .

١٥٠ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سُـــلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وشرطُه أمرانِ : أحدُهما ، أن يكون بصيغة الطلب ؛ فلو قلت « حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامَ الناسُ » بالنصب ــ لم يجز ، خلافاً للـكسائى ، والثانى : أن لا يكون بلفظ اسم الفعل ؛ فلا يجوز أن تقول : « صَهْ فَنُكْرِمَكَ » بالنصب ، هذا قول الجمهور ، وخالفهم الـكسائى ؛ فأجاز النصبَ مطلقاً ، وفصَّـل ابنُ جنى وابنُ عصفور : فأجازاه إذا كان اسمُ الفعلِ من لفظ الفعلِ ، نحو : « نَزَالِ فنحدثَكَ » ومَنَعَاه إذا لم يكن من لفظه ، نحو « صَهْ فنُـكرمك » وما أحْرَى هذا القولَ بأن يكون صواباً .

* * *

---

١٥٠ — هذا البيت لأبى النجم النجم العجلى ، واسمه الفضـل بن قدامة ، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٤٢١) وقد أنشده المؤلف فى أوضح المسالك (رقم ٥٠٠) وفى القطر (رقم ١٨) وأنشده أيضاً الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠)

اللغة : «ناق» مرخم ناقة «عنقا» بفتح العين والنون جميعاً ــ ضرب من السير السريع «فسيحاً» واسع الخطى «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحا» نلقى عنا تعب السفر .

المعنى : يأمر ناقته أن تسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه ؛ ليعطيه العطاء الجزل الذى يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم مبنى على الضم فى محل نصب «سيرى» فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله «عنقا» مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصـله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الـكلام : سـيرى سيراً عنقا « فسيحاً » صفة لعنقا « إلى سليمان » جار ومجرور متعلق بسيرى « فنستريحا » الفاء فاء السببية ، ونستريحا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « نستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو نستريح ، بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيرى .

وأما النَّهىُ فكقولك: «لاَ تَفْعَلْ شَرًّا فأُعاقِبَكَ» وقول الله تعالى: (لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)[1] (وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[2] ولو نقضت النهى بإلاَّ قبل الفاء لم تنصب، نحو «لاَ تَضْرِبْ إلاَّ عَمْراً فَيَغْضَبُ» فيجب فى «يغضب» الرفع.

***

وأما الدعاء فكقولك: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ» وقول الله تعالى: (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا العَذَابَ الأَلِيمَ)[3] وقول الشاعر:

١٥١ — رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ ... سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

---

(١) من سورة طه من الآية ٨١ . (٢) من سورة طه من الآية ٥١ .

(٣) من سورة يونس من الآية ٨٨ .

١٥١ — هذا الشاهد من الأبيات التى لا يعلم قائلها، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢١) والأشمونى فى باب إعراب الفعل، والمؤلف فى شرح قطر الندى (رقم ١٩).

اللغة: «وفقنى» أراد اهدنى وأرشدنى «أعدل» أميل «سنن» بفتح السين والنون جميعاً — هو الطريق «الساعين» جمع ساع، وهو السائر.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا ربى، فحذف ياء المتكلم، اكتفاء بالكسرة التى قبلها «وفقنى» وفق: فعل دعاء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه «فى خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله «أعدل» بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة فى جواب فعل الدعاء الذى هو قوله وفق، ومنه يتبين لك أيضا أن الفصل بلا النافية بين الفاء والفعل لا يمنع من عمل النصب.

وشرطه أن يكون بالفعل ؛ فلو قلت « سَقياً لكَ فَيَرْوِيكَ الله » لم يجز النصب .

***

وأما الاستفهامُ فشرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد ؛ فلا يجوز النصب فى نحو « هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فأُكْرِمَهُ » بخلاف « هَلْ أَخُوكَ قَائِمٌ فأُكْرِمَهُ » ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو (فَهَلْ لنَا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لنَا)(١) والاستفهام بالاسم نحو (مَنْ ذَا الَّذِى يُقرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ)(٢) يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه ، وفى الحديث حكايةً عن الله تعالى « مَنْ يَدْعُونِى فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِى فأَغْفِرَ لهُ » والاستفهام بالظرف نحو « أَيْنَ بَيْتُكَ فأَزورَكَ ؟ » وَ « مَتَى تَسِيرُ فأُرَافِقَكَ؟ » وَ « كَيْفَ تكون فأَصْحبَكَ ؟ » .

***

فإن قلت : فما بَالُ الفعل لم ينصب فى جواب الاستفهام فى قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)(٣) .

قلت : لوجهين ، أحدهما : أن الاستفهام هنا معناه الإثبات ، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء ، والثانى : أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام ، وهو رؤية المطر ، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه ؛ فلو كانت العبارة أنزل الله من السما ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب .

***

فإن قلت : يردُّ هذا الوَجْهَ قولُه تعالى:(أَعَجَزْتُ أن أكونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِىَ سَوْأَةَ أَخِى)(٤) ؛ فإن مُوَاراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام؛ لأن العجْزَ عن الشىء لا يكون سبباً فى حصوله .

---

(١) من سورة الأعراف من الآية ٥٢ . (٢) من سورة البقرة من الآية ٢٤٥ .
(٣) من سورة الحج من الآية ٦٣ . (٤) من سورة المائدة من الآية ٣١ .

قلت : ليس (أوارى) منصوباً فى جواب الاستفهام ، و إنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب ، وهو (أكون) .

فإن قلت : فقد جعله الزمخشرى منصوباً فى جواب الاستفهام !

قلت : هو غالطٌ فى ذلك .

* * *

وأما الْعَرْضُ فكقول بعض العرب : « أَلاَ تَقعُ [فى] الْماءِ فَتَسْبَحَ » وكقولك « أَلاَ تأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » وقول الشاعر :

١٥٢ — يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

---

١٥٢ — وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، والمؤلف فى القطر (رقم ٢١) وابن عقيل (رقم ٣٢٢) .

اللغة : « الكرام » جمع كريم ، ويراد به الجواد ، كما يراد به الأصيل « تدنو » تقرب ، وأراد به هنا النزول عليهم « راء » اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر .

المعنى : يقول لمخاطبه : لقد حدثك الناس عنا ، وزعموا لك أنا قوم نكرم الضيف ، وننزله خير منزل ، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وتلم بدارنا لتعرف حقيقة ما سمعته من أفواه المتحدثين عنا ، ولتكون معرفتك بحالنا معرفة أكيدة ؛ فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل تدنو وتبصر ضمير مستتر فى كل منهما وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى الذى : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » حدث : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به أول ، ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول ، والتقدير : فتبصر الذى =

وأما التحضيض فكقولك : « هَلاَّ اتَّقَيْتَ اللهَ تعالى فيغْفِرَ لكَ » و « هَلاَّ أسْلَمْتَ فتدْخُلَ الجنَّةَ » وهو والعَرْض متقاربان ، بجمعهما التنبيهُ على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادةَ توكيدٍ وحثٍّ (١).

وأما قولُه تعالى : (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إلَى أجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ) (٢) فمن باب النصب في جواب الدعاء ، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء .

وأما التَّمَنِّي فكقوله تعالى : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فأفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) (٣) وقول الشاعر :

١٥٣ — * ألاَ رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فيُخْبِرَنَا *

— حدثوكه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فما » حرف دال على التعليل وما : نافية « راء » مبتدأ « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من المجرورة محلا بالكاف ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بالكاف .

الشاهد فيه : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله تبصر ، بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب العرض المدلول عليه بقوله « ألا ... »

(١) اعلم أن بين العرض والتحضيض اجتماعا وافتراقا ؛ فهما يجتمعان فى أن كل واحد منهما طلب ، على معنى أن المتكلم طالب من المخاطب أن يحدث الفعل الذى بعد أداة العرض والتحضيض ، وهما يختلفان فى أن العرض طلب مع لين ورفق ، والتحضيض طلب مع حث وإزعاج ، ولكل منهما مواضع تليق به .

(٢) من سورة المنافقين من الآية ١٠ .

(٣) من سورة النساء من الآية ٧٣

١٥٣ — هذا صدر بيت لأمية بن أبى الصلت ، وعجزه قوله :

* مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا *

وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٠) .

اللغة : « ألا رسول لنا منها » رواية سيبويه والأعلم « ألا رسول لنا منا » وكلتا الروايتين صحيحة ، وضمير المؤنثة فى « منها » على هذه الرواية يعود إلى المقابر ، مثلا « غايتنا » أصل الغاية فى سباق الخيل الأمد الذى جعل مسافة للتسابق « رأس مجرانا » =

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية فى هذه المواضع الثمانية .

* * *

وأما النصب بعد واو المعية فى المواضع المذكورة فسُمِع فى خمسةٍ ، وقاسَهُ النحويون فى ثلاثة .

فالخمسة المسموع فيها أحدُها النفىُ ، كقوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(١) والمعنى والله أعلم إنكم تجاهدون ولا تصبرون، وتطمعون أن تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغى لكم الطمع فى ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على مايصيبكم فيه فيعلم اللهُ حينئذ ذلك واقعاً منكم ، والواو من قوله تعالى (ولما) واو الحال ، والتقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالُكم هذه الحالة .

= أول ومبدأ إجرائنا الخيول ، والمجرى — بضم الميم وسكون الجيم — مصدر ميمى بمعى الإجراء ، وتقول : أجرى الفارس فرسه إجراء ، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلا .

المعنى : يقول : إن الإنسان إذا مات لم يعرف مدة إقامته إلى أن يبعث ؛ فتمنى أن يجيئه رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك .

الإعراب : «ألا» كلة أصلها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية للجنس ، وصار معناها التمنى ، وبقى للا بعد ذلك التركيب ما كان لها قبله ، وهو الإعمال « رسول » اسم ألا مبنى على الفتح فى محل نصب « لنا منها » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر ألا ، ويجوز تعليق الأول بمحذوف صفة لرسول ، والثانى بمحذوف خبر ألا «فيخبرنا» الفاء فاء السببية ، يخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رسول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به ليخبر «ما» اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « بعد » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبعد مضاف ، وغاية من « غايتنا » مضاف إليه ، وغاية مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « من رأس » جار ومجرور متعلق ببعد ، ورأس مضاف ومجرى من « مجرانا » مضاف إليه ، ومجرى مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «فيخبرنا» حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو يخبر ، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة فى جواب التمنى المدلول عليه بقوله «ألا . . »

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢ .

والثانى : الأمر ، كقوله :

١٥٤ — فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى ‏ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

---

١٥٤ — اختلف العلماء فى نسبة هـذا البيت ؛ فنسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وبحثت ديوانه فوجـدته فى زيادات الديوان ، ولم يروه أبو العبـاس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون ، ونسبه الأعـلم فى شرح شواهـده إلى الحطيئة ، ونسبه آخرون إلى دثار بن شـيبان النمرى ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٣١٣) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٥٠١) .

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد روى أبو السعادات ابن الشـجرى فى أثناء مختار شعر الحطيئة كلمة عـدتها ثلاثة عشر بيتا نسبها إلى دثار بن شيبان النمرى ، أحد بن النمر ابن قاسط ، يقولها فى هجاء بنى قريع ، والبيت الشاهد تاسع أبياتها .

وقد رواه أبو البركات الأنبارى فى كتابه الإنصاف (ص ٣٠٦) برواية أخرى « ادعى وأدع فإن أندى » وهى رواية ابن الشجرى ، ومجازها عندهما أن « وأدع » مجزوم بلام الأمر محذوفة ، أى : ادعى ولأدع — إلخ .

اللغة « أندى » أفعل تفضيل من قولهم : ندى صوته يندى ندى — من باب فرح — إذا بعد أمده وامتد .

الإعراب : « قلت » قال : فعل ماض ، وضمير المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى ، وقيل : اللام زائدة ، وأندى مضاف وصوت مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى ، وأن مع دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر إن .

الشاهد فيـــه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله أدعو ، بأن المضمرة وجوبا بعـد واو المعية الواقعة فى جواب الأمر المدلول عليه بقوله « ادعى » .

والثالثُ : النَّهْىُ ، كقول الشاعر (١) :

١١٤ — يا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
أَبْدَأْ بنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فإذا انتهتْ عَنْهُ فأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ منْكَ وَيَنْفَعُ التعليمُ
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مثلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: « لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللبنَ » فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثانى ، وكان شَرِيكَ الأولِ فى النهى ، وكأنك قلت : لا تفعل هذا ولا هذا ، وحينئذ فيلتقى ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين ، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدرٍ مما قبله نصبتَ الفعلَ بأن مضمرة ، وكان النهى حينئذ عن الجمع بينهما ، وإن أردت الاستئناف رفعت الثانى .

والرابع : التمنى ، كقوله تعالى : (يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بآيات ربنا ونكونَ من الْمُؤمنينَ) (٢) .

والخامس : الاستفهام ، كقوله ، وهو الحطيئة :

١٥٥ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِى وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

---

(١) قد سبق ذكر هذه الأبيات كلها فى (ص ٢٣٨) وبينا ما فيها من قول ، ولا حاجة بنا إلى إعادة شىء منه ههنا — ومحل الشاهد هنا قوله «وتأتى» حيث نصب الفعل المضارع — الذى هو قوله تأتى — بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة فى جواب النهى المدلول عليه بقوله « لاتنه ... »

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ٢٧ . وقد قرأ حمزة وحفص فى هذه الآية الكريمة بنصب (نكذب) ونصب (نكون) والاستشهاد لما نحن فيه يصلح بكل واحدة من الكلمتين خلافا لمن زعم أن الاستشهاد لا يكون إلا فى (ونكون) .

١٥٥ — هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وهذا البيت أنشده سيبويه (ج١ ص٤٢٥) والمؤلف فى القطر (رقم ٢٢) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٥) .

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً ، لاوجوباً ، بعدأربعةأحرف ، وهى : الفاء ، وثم ، والوا ، ووأوْ ، وذلك إذا عَطَفْنَ على اسمٍ صريحٍ .

مثالُ ذلك بعد « أو » قولُ الله تعالى : (وما كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أويُرْسِلَ رَسُولاً فيُوحِيَ بإذْنِهِ) [1] يقرأ فى السبع برفع (يرسل)

الإعراب «ألم» الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أك منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجار مضاف ، وضمير جماعة المخاطبين مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعيـة « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبينكم» ظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، وضمير المخاطب مضاف إليه « المودة» اسم يكون «والإخاء» معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله يكون ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب الاستفهام .

واعلم أن ههنا ثلاثة أشياء ، الأول : أن الرواة متفقون على رواية هـذا البيت بنصب «ويكون» والثانى : أن العلماء يختلفون فى جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية فى جواب الاستفهام التقريرى ، فمنهم من قال : نصب المضارع فى جواب الاستفهام خاص بالاستفهام الحقيقى ، والثالث : أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب من يرى التسوية بين الاستفهام التقريرى والاستفهام الحقيقى ، فأما على رأى من قال : إنما ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جواب الاستفهام الحقيقى — فلا يكون فى هذا البيت شاهد لما نحن فيه ، ويكون انتصاب «يكون» بعد الواو فى جواب النفى ، وهو شاهد غير الذى أنشد الشارح البيت من أجله .

والخلاصة أن « يكون » فى هذا البيت منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية البتة ، غاية ما فى الباب أنه فى جواب الاستفهام عند قوم ، وفى جواب النفى عند قوم آخرين ، ومن هنا تعرف السر فى اتفاق الرواة على النصب .

(١) من سورة الشورى من الآية ٥١ .

ونصبه ، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله : قرئ (لَوْ أنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أوْ آوِيَ)(١) بنصب (آوى) ولا وجه له ، ورد عليه ابنُ جنى فى مُحْتَسِبه وغيرُهُ ، وقالوا : وَجْهُهَا كوجه قراءة أكثر السبعة (أو يُرْسِلَ رسولاً) بالنصب ، وذلك لتقدم الاسم الصريح ، وهو (قُوَّة) فكأنه قيل : لو أن لى بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد .

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنتِ بَحْدل :

١٥٦ — لَلبسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

(١) من سورة هود ، من الآية ٨٠ .

١٥٦ — هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر من الحنين إلى أهلها ، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى . والبيت من شواهد سيبويه (ج١ص٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٥٠٤) وفى القطر (رقم ١٥) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٦) .

الإعراب : «للبس» اللام لام الابتداء ، لبس : مبتدأ ، وهو مضاف و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو عاطفة ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد واو العطف «عينى» فاعل تقر ، وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا ، ولبس مضاف و «الشفوف» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله «تقر» — بأن المضمرة جوازا بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، يعنى أنه يجوز لك أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عينى ، وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع بعد الواو ، والاسم الذى يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن بأل ، نحو «الحاضر فيحصل لى السرور أخى» فإن قولك الحاضر فى تقدير قولك الذى يحضر ؛ فلا يجوز نصب المضارع الذى بعده ، وهو يحصل .

ومن مجموع ما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن السابق على الواو أو الفاء إما أن يكون اسما صريحا ، وإما أن يكون اسما غير صريح ، بل هو فعل فى تأويل الاسم ؛ نحو قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، فإن هذا الكلام فى تأويل قولك =

الرواية فيـه بنصب « تَقَرَّ » وذلك بأن مُضْمَرة ، على أنه معطوف على اللبس ، فكأنه قال : لبس [عباءة] وقرة عيني .

ومثالُ ذلك بعد الفاء قولُه :

١٥٧ — لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِـيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ

= ما يكون منك إتيان فحديث ، فإن كان اسما صريحا : فإما أن يكون خالصا من التقدير بالفعل — وهو المصدر — وإما أن يكون مقدراً بالفعل — وهو الوصف المقرون بأل — فإن كان الاسم السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب ، ولا بد حينئذ من تقدم نفى أو طلب ، وإن كان الاسم السابق صريحا وكان مع ذلك خالصاً من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده جائز ، وإن كان الاسم السابق صريحا وكان مع ذلك مقدراً بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده ممتنع ؛ فإضمار أن المصدرية بعد الواو والفاء حينئذ على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع .

١٥٧ — البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المـؤلف فى أوضحه (رقم ٥٠٥) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٨) .

اللغة : « توقع » ارتقاب وانتظار « معتر » هو الفقير الذى يتعرض للمعروف « أوثر » أفضل وأرجح « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى « ترب » بفتحتين — وهو الفقر والحاجة ، وهو مصدر ترب الرجل — من باب فرح — إذا افتقر .

الإعراب : « لولا » حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، تقديره موجود ، وتوقع مضاف ، و « معتر » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها جواب لولا « إترابا » مفعول به لأوثر « على ترب » جار ومجرور متعلق بأوثر .

الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أرضى » بأن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ؛ لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله توقع الذى هو مصدر ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، وقد بينا ذلك بإيضاح فى شرح الشاهد السابق .

ومثالُ ذلك بعد ثم قولُ الشاعر :

١٥٨ — إنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عافَتِ الْبَقَرُ

وكانت العرب إذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضرب به فتَرِدُ البقرُ حينئذٍ الماءَ ، ولا تمتنع منه ؛ فراراً من الضرب أن يصيبها ، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله ، بخلاف الثور .

---

١٥٨ — هذا البيت من كلام أنس بن مدركة الخثعمى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٥٠٧) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) وانظره مع أبيات أخرى فى معناه فى كتاب الحيوان للجاحظ (١—١٨) .

اللغة : «سليكا» هو بضم السين وفتح اللام — وهو سليك بن السلكة — بزنة همزة — وهو أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة فنال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركة ، فأدركه فقتله «أعقله» أى : أؤدى ديته «الثور» ذكر البقر «عافت البقر» كرهت ، وقد ذكر المؤلف سبب هذا التعبير ، وقد ذكر الجاحظ فى الموضع الذى بيناه من الحيوان جملة صالحة من كلام العرب فى ذلك . ويقال : الثور ضرب من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذاراً ، فيضرب به البقار لينحيه لكى ترد .

الإعراب : «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «وقتلى» الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله «سليكا» مفعول به للمصدر «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة فى محل نصب حال من الثور «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب عامله يضرب «عافت» عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله «أعقل» بأن المضمرة جوازا بعد ثم ، المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله «قتل» الذى هو مصدر .

وقولي « اسم صريح » احترازاً من نحو « ما تأتينا فتحدثنا » فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم ، فإنا قد قدمنا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث ، لكن ذلك الاسم ليس بصريح ، فإضمار أنْ هناك واجب لا جائز ، بخلاف مسألتنا هذه ، فإن إضمار أنْ جائز ، بل نص ابنُ مالكٍ في شرح العمدة على أن الإظهارَ أحسنُ من الإضمار .

***

ثم قلت : بَابٌ — الْمَجْرُورَاتُ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا : الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَفِي — مُطْلَقاً ، وَالْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاو — لِلظَّاهِرِ مُطْلَقاً ، وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ مُضَافاً لِلْكَعْبَةِ أو الْيَاءِ ، وَكَيْ لِمَا الِاسْتِفْهَامِيَّةِ أوْ أَنِ الْمُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا وَمُذْ وَمُنْذُ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْهَمٍ ، وَرُبَّ لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلاً وَلِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً .

وأقول : لما أنْهَيْتُ القولَ في المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ في المجرورات ، وقسمتها إلى ثلاثة أقسام : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، ومجرور بمجاورة مجرور ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل ، وإنما لم أذكر المجرور بالتَّبَعِية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة ، وإنما العامل عامل المتبوع ، وذلك في غير البدل ، وعاملٌ محذوفٌ في باب البدل ، فرجع الجرُّ في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة .

***

وقسمت الحروفَ الجارة إلى ستة أقسام :

أحدها : ما يَجُرُّ الظاهر والمضمر ، وبدأت به لأنه الأصل ، وهو سبعة أحرف : مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلَى ، والباء ، واللّامُ ، وفي ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (وَمِنْكَ وَمِن نُوحٍ)[1] (إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ)[2] (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ)[3] (طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ)[4]

---

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٧ . (٢) من سورة المائدة ، من الآيتين ٤٨ و١٠٥
(٣) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٠ . (٤) من سورة الانشقاق ، من الآية ١٩ .

(رَضِىَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)[1] (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ)[2] (آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ)[3] (آمِنُوا بِهِ)[4] (للهِ مَا فِى السَّمٰوَاتِ وَمَا فِى الأَرْضِ)[5] (لَهُ مَا فِى السَّمٰوَاتِ وَمَا فِى الأَرْضِ)[6] (كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ)[7] (وَفِى الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ)[8] (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ)[9].

والثانى : ما لا يجرُّ إلا الظاهر ، ولا يختص بظاهر معين ، وهو ثلاثة : الكاف ، وحتى ، والواو.

والثالث : ما يجُرُّ لفظتين بعينهما ، وهو التاء ؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل وربًّا مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء ، قال الله تعالى : (تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ)[10] (تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا)[11] (وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)[12] وقالت العرب « تَرَبِّ الكعبة » و « تَرَبِّى لأفعلَنَّ ».

الرابع : ما يجر فرداً خاصاً من الظواهر ، ونوعاً خاصاً منها ، وهو كى ، فإنها لا تجر إلا أمرين : أحدهما « ما » الاستفهامية ، وهى الفَرْدُ الخاصٌّ ، يقال لك « جِئْتُكَ أمس » فتقول فى السؤال عن علة المجىء : « لِمَهْ ؟ » أو « كَيْمَهْ ؟ » فكما أن « لمه » جار ومجرور كذلك « كيمه » والأصل لما وكيما ، ولكن « ما » الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوباً كما قال الله تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا)[13] (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)[14] (بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)[15] وحَسُن أن تردف بهاء السكت ، كما قرأ البزِّىُّ فى هذه

---

(١) من سورة المائدة من الآية ١١٩ . (٢) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢ .
(٣) من سورة النساء ، من الآية ١٣٦ . (٤) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٧ .
(٥) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤ . (٦) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥٥ .
(٧) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦ . (٨) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٠ .
(٩) من سورة الزخرف ، من الآية ٧١ ، والضمير يعود إلى الجنة دار النعيم .
(١٠) من سورة يوسف ، من الآية ٨٥ . (١١) من سورة يوسف ، من الآية ٩٣ .
(١٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ٥٧ . (١٣) من سورة النازعات ، من الآية ٤٣ .
(١٤) من سورة النبأ ، من الآية ١ . (١٥) من سورة النمل ، من الآية ٣٥ .

المواضع وغيرها ، الثانى : « أن » المضمرة وصلتها ، وذلك هو النوع الخاصّ ، وتقول : « جِئْتُكَ كَىْ تُكْرِمَنِى » فإن قدرت كى تعليلية فالنصب بأن مضمرة ، وأنْ معهذا الفعل فى تأويل مصدر مجرور بكى ، وكأنك قلت : جئتك للإكرام .

الخامس : ما يجر نوعاً خاصاً من الظواهر ، وهو مُنْذُ ومُذْ ؛ فإن مجرورهما لايكون إلا اسْمَ زمان ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً ، ولا يكون [ذلك] المعين إلا ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلا ، تقول : « مارأيته منذُ يومِ الجمعةِ » و « مُذْ يومِ الجمعةِ » و « منذ يومنا » و « مذ يومنا » ولاتقول : « لا أراه منذ غد » ولا « مذ غد » وكذا لا تقول « ما رأيته منذ وقت » .

السادس : مايجر نوعاً خاصاً من المضمرات ، ونوعاً خاصاً من المظهرات ، وهو رُبَّ فإنها إن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكر وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز ، نحو « رُبَّهُ رجُلاً لَقِيت » و « رُبَّهُ رَجُلَيْنِ » و « رَبَّهُ رِجَالاً » و « رُبَّهُ امْرَأَةً » و « رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ » و « رُبَّهُ نِسَاءً » ، وكلُّ ذلك قليلٌ ، و إن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، نحو « رُبَّ رَجُلٍ صالِحٍ لَقِيتُ » ، وذلك كثير .

فإن قلت : قد كان من حقك أن تؤخر التاء فى الذكر عن الحروف المذكورة بعدها ؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة ، واختصاصهن إما بنوع أونوعين أوفرد ونوع كما فصلت ، وأصلُ حرفِ الجر أن لايختص ، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من مختص بفرد ، وكان ينبغى أن يتقدم المختص بنوعين ، وهو رب ، على المختص بفرد ونوع ، وهى كى .

قلت : إنما ذكرتُ التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها فى القَسَم ، فتأخِيرُهَا عنها قَطْعٌ للنظير عن نظيره ، ولما أردت أن أذكر شيئاً من أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف ، وأيضاً فإننى ذكرت حكم رب فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف فى ذلك ، فلو كانت رب مُقَدَّمة كان ذلك أيضاً قطعاً للنظير عن النظير بالنسبة إلى الأحكام .

***

ثم قلت : وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَهُ ؛ فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا ، وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ ، وَالْفَاءِ وَبَلْ قَلِيلٌ ، وَحَذْفُ اللاَّمِ قَبْلَ كَيْ ، وَخَافِضِ أَنْ وَأَنَّ مُطْلَقاً .

وأقول : لما ذكرت أن « رُبَّ » تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه ، وأشَرْتُ بهذا التقييد إلا أنها لايجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها ، وأن هـذا الحكم — أعنى حذفها و بقاء عملها — على نوعين : كثير ، وقليل ؛ فالـكثير بعد الواو ، كقوله :

١٥٩ — وَبَلَدٍ مُغْـبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

---

١٥٩ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، التميمى ، البصرى ، أمضغ شعراء العرب للشيح والقيصوم ، والمروى فى ديوان أراجيزه :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

الإعراب : «وبلد» الواو واو رب ، بلد : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مغبرة» بالجر نعت لبلد باعتبار لفظه «أرجاؤه» أرجاء : فاعل بمغبرة ،وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه، والبلد يجوز تذكيره وتأنيثه ، وقد ورد بهما فى القرآن الـكريم ، قال تعالى : (والبلد الطيب) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٨ ، وقال جل شأنه : (بلدة طيبة) من سورة سبأ ، من الآية ١٥ « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن ، ولون مضاف ، وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، وأرض مضاف وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه «سماؤه» سماء : خبر كأن ،وهو مضاف والضمير مضاف اليه . وهذا من عكس التشبيه ؛ لأن القصد تشبيه السماء — وقد ثار الغبار علها — بلون الأرض ، والتشبيه المقلوب مما يستملح عند علماء البلاغة إن اشتمل على نـكتة لطيفة .

الشاهد فيه : قوله «وبلد» حيث حذف حرف الجر الذى هو « رب » وأبقى عمله كما ترى ، بعد الواو ، وذلك فى العربية كثير جداً ، والشواهد عليه من كلام الموثوق بعربيتهم لايأتى عليها الحصر ؛ فمن ذلك قول امرىء القيس بن حجر الـكندى فى معلقته :

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لاَ يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

ومنها الشاهد رقم ١٦٠ الآتى ، وقوله فى هذه المعلقة أيضا :

وَوَادٍ كَجَوْفِ العَـيْرِ قفرٍ قطعتهُ بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِى كَالْخَلِيعِ الْمُعَيَّلِ

١٦٠ — وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقوله :

١٦١ — وَدَوِّيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا ... وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ

---

١٦٠ — هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣١٤) والأشمونى (رقم ٥٧٨) .

الإعراب : «وليل» الواو واو رب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف ، و «البحر» مضاف إليه «أرخى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» سدول : مفعول به لأرخى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه «على ، بأنواع» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى ، وأنواع مضاف ، و «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد اللام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة خفيفة على الياء ، كما علمت مما سبق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث حذف حرف الجر الذى هو «رب» وأبقى عمله بعد الواو ، وذلك كثير جداً كما ذكرنا فى شرح الشاهد السابق .

١٦١ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، العدوى ، المصرى .

اللغة : «دوية» هى الصحراء ، سميت بذلك لأن الأرياح وأصوات الوحوش تدوى فيها «اعتسفتها» أى : قطعتها على غير قصد واضح .

الإعراب : «ودوية» الواو واو رب ، دوية : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مثل» صفة لدوية ، ومثل مضاف و «السماء» مضاف إليه «اعتسفتها» فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «صبغ» فعل ماض «الليل» فاعل صبغ «الحصى» مفعول به لصبغ «بسواد» جار ومجرور متعلق بصبغ ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «ودوية» حيث حذف حرف الجر الذى هو «رب» وأبقى عمله بعد الواو ، وقد بينا مثله فى شرح الشاهد السابق .

والقليلُ بعد الفاء وبَلْ ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرئ القيس :

١٦٢ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ

فى رواية من روى بجر « مثـل » و « مرضع » وأما من رواه بنصبهما فمثلكِ مفعولٌ لطرقت ، وحبلى بَدَل منه .

---

١٦٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٨) والمؤلف فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٣١٣) والأشمونى (رقم ٥٧٦) ، وقد رواه سيبويه « ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا » .

اللغة : « طرقت » جئت ليلا « تمائم » جمع تميمة ، وهى التعويذة التى توضع للصبى لتمنعه العين فى زعمهم « محول » اسم فاعل من قولهم : أحول الصبى ، إذا أتى على ولادته حول .

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف نائب عن رب ، مثل : يروى هذا اللفظ منصوبا ، ويروى مخفوضاً ، وعلى الروايتين جميعاً يجوز أن يكون مفعولا مقدما عامله قوله طرقت الآتى ، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « حبلى » بدل من مثلك أو نعت له « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ، ويجوز فى رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعا بضمة مقدرة ، وجملة قد طرقت فى محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها . وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ؛ لاحتياجه إلى تقدير رابط ، وحذف الرابط مما اختلف النحاة فى تجويزه « فألهيتها » الفاء حرف عطف ، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به « عن ذى » جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف ، و « تمائم » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذى تمائم .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله بعد الفاء ، وهذا إنما يتم على رواية جر « مثل » سواء أجعلت « مثل » مفعولا به تقدم على عامله — وهو الأرجح — أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، مع ما فى هذا الوجه من الضعف على ما قدمنا بيانه ومن العلماء من ذكر أن « رب » لم تضمر بعد الفاء إلا فى بيتين أحدهما هذا البيت على اختلاف فى روايته كما ذكرنا لك عند الكلام على نسبته وتخريجه ، والآخر قول الشاعر :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ   نَوَاعِمَ فِى المُرُوطِ وَفِى الرِّيَاطِ

ومثالُه بعد « بَلْ » قولُه :

١٦٣ — * بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قتَمُهْ *

***

ثم بينتُ أن حذف حرف الجر لا يختص برُبَّ ، بل يجوز فى حرف آخر فى موضع خاص ، وفى جميع الحروف فى موضعين خاصين .

أما الأول ففى لام التعليل ، فإنها إذا جرَّتْ كى المصدرية وصِلَتَهَا جاز لك حذفُهَا قياساً مطرداً ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو «جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى» أن تكون [كى] تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها .

---

١٦٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٩) والأشمونى (رقم ٥٧٤) .

اللغة : «الفجاج» جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، ومنه قوله تعالى : (يأتوك من كل فج عميق) « قتمه » أصله قتامه ، خففه بحذف الالف ، والقتام - بزنة سحاب - الغبار ، وبعد الشاهد قوله :

* لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُه وَجَهْرَمُهْ *

والـكتان : معروف ، والجهرم - بزنة جعفر - البساط .

الإعراب : « بل » حرف نائب عن رب « بلد » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقـدرة على آخره منع من ظهـورها اشتغال المحـل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذى هو رب المحذوف «ملء» مبتدأ ثان ، وهو مضاف و «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» قتم : خبر المبتدأ الثانى ، ويجوز فى هذه الجملة العكس ، وقتم مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محـل رفع أو جر صفة لبلد « لا » نافية « يشترى » فعل مضارع مبنى للمجهول « كتانه » كتان : نائب فاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل فى بيت من أبيات القصيدة يقع بعد الشاهد بكثير (انظر ديوان أراجيزه ص ١٥٠) .

الشاهد فيه : قوله «بل بلد» حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله بعد بل ، وذلك قليل ، ومثله قول رؤبة بن العجاج أيضا :

* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ إثْرَ مَهْمَهِ *

وأما الثانى فإذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو أنْ وصلتها؛ فالأول كقولك «عَجِبْتُ أنَّكَ فَاضل» أى: من أنك، وقال الله تعالى: (وبَشِّرِ الذينَ آمَنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى)[1] (وأنَّ المساجدَ لِلهِ فَلاَ تَدْعُوا)[2] أى: بأن لهم جنات، ولأن المساجد لله، والثانى كقولك «عَجِبْتُ أنْ قامَ زَيْدٌ» أى: من أن قام، وقال الله تعالى: (فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)[3] أى: فى أن يطوف بهما (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإيَّاكُمْ أنْ تُؤْمِنُوا باللهِ)[4] أى: لأن تؤمنوا، وقيل فى (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلُّوا)[5]: إن الأصل لئلا تضلوا؛ فحذفت اللام الجارة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسهل، وقال الله تعالى: (وتَرْغَبُونَ أنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[6] أى: فى أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير.

***

ثم قلت: الثَّانِي المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ كَـ«غُلاَم زَيدٍ» ويُجَرَّدُ المُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْنُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً، وَمِنَ التَّعْرِيفِ إلا فِيمَا مَرَّ، وَإذَا كَانَ المُضَافُ صِفَةً وَالمُضَافُ إلَيْهِ مَعْمُولاً لها سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغيْرَ مَحْضَةٍ، وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلاَ تَخْصِيصاً، كَـ«ضَارِبِ زَيْدٍ» وَ«مُعْطَى الدِّينَارِ» و«حَسَنِ الوَجْهِ» وَإلاَّ فَمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ، تُفِيدُهُمَا، إلاَّ إذَا كَانَ المُضَافُ شَدِيدَ الإبْهَامِ كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ، أو مَوْضِعُهُ مُسْتَحِقًّا لِلنَّكِرَةِ كَـ«جَاءَ [زَيْدٌ] وَحْدَهُ» وَ«كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلِهَا لَكَ» وَ«لاَ أَبَالَهُ» فَلاَ يَتَعَرَّفُ، وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «فِى» فِى نَحْوِ (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) وَ«عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ» وَبِمَعْنَى «مِنْ» فِى نَحْوِ

---

(١) من سورة البقرة، من الآية ٣٥ (٢) من سورة الجن، من الآية ١٨

(٣) من سورة البقرة، من الآية ١٥٨ (٤) من سورة الممتحنة، من الآية ١

(٥) من سورة النساء، من الآية ٢٧ (٦) من سورة النساء، من الآية ١٢٧

« خَاتَمَ حَدِيدٍ » وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فِى الثَّانِ وَإتْبَاعُهُ لِلأَول ، وَبِمَعْنَى اللَّامِ فِى الْبَاقِى .

وأقول : الثانى من أنواع المجرورات : المجرورُ بالإضافة .

والإضافة فى اللغة : الإسنادُ ، قال امرؤُ القيس :

١٦٤ — فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا   إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

أى : لما دخلنا هذا البيتَ أسندنا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق .

وفى الاصطلاح : إسنادُ اسمٍ إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلَةَ تنوينه ، أو ما يقوم مقامَ تنوينه ، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين فى نحو « غلامِ زيدٍ » ومن النون فى نحو « غُلَامَىْ زَيْدٍ » و « وَضَارِبِى عَمْرٍو » قال الله تعالى :

---

١٦٤ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدته التى فاخر بها علقمة الفحل ، وقد سبق ذكر مطلعها مع شرح الشاهد (رقم ٧٣) فارجع إليها فى (ص ١٥٦ من هذا الكتاب) وقبل البيت ببيتين قوله :

فَقُلْنَا لِفِتْيَانٍ كِرَامٍ : أَلَا انْزِلُوا ،   فَعَالَوْا عَلَيْنَا فَضْلَ ثَوْبٍ مُطَنَّبِ

اللغة : « عالوا » رفعوا « مطنب » مشدود بالحبال « أضفنا » أسندنا « الحارى » المنسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالا تصنع بها « مشطب » مخطط .

الإعراب : « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق بقوله أضفنا الآتى ، وهى مبنية على السكون فى محل نصب « دخلناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « أضفنا » فعل وفاعل « ظهورنا » ظهور : مفعول به لأضاف ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « إلى كل » جار ومجرور متعلق بأضاف ، وكل مضاف و « حارى » مضاف إليه « جديد مشطب » نعتان لكل حارى .

الشاهد فيه : قوله « أضفنا » فإن معناه أسندنا ؛ فيكون معنى الإضافة — التى هى مصدر أضاف — الإسناد ، وذلك ظاهر .

(تَبَّتْ يدَا أبِي لهَبٍ)[١] (إنَّا مُرْسِلُو النَّاقةِ)[٢] (إنَّا مُهلِكُو أهْلِ هَذِهِ القَرْيةِ)[٣]

وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَدِّه قائمةٌ مقام تنوينِ المفردِ .

و إلى هذا أشَرْتُ بقولى « ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه » .

واحترزتُ بقولى « تشبهه » من نون المفرد وجمع التكسير ، كشيطان وشياطين ، تقول : شيطانُ الإنس شرٌّ مِنْ شيَاطِينِ الجنِّ ؛ فتثبت النون فيهما ، ولا يجوز غير ذلك .

وقولى « مطلقاً » أشَرْتُ [به] إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شىء ، بخلاف القاعدة التى بعدها .

وكما أن الإضافة تستدعى وجوبَ حذفِ التنوينِ والنونِ المشبهةِ له ، كذلك تستدعى وجوبَ تجريدِ المضافِ من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى ؛ فلا تقول : الغلامُ زيدٍ ، ولا زيدُ عمرٍو ، مع بقاء زيد على تعريف العلمية ، بل يجب أن تجرد الغلام من أل ، وأن تعتقد فى زيد الشيوعَ والتنكير ، وحينئذ يجوز لك إضافتهما[٤] ، وهذه هى القاعدة التى تقدمت الإشارة إليها آنفا .

والذى يُستثنى منها مسألة « الضاربِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبِ رَأسِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبا زَيْدٍ » و « الضَّارِبُو زيدٍ » وقد تقدم شرحُهُنَّ فى فصل المحلى بأل[٥] . فأغنى ذلك عن إعادته ؛ فلذلك قلت « إلا فيما استثنى » أى : إلا فيما تقدم لى استثناؤه

ثم بينتُ بعد ذلك أن الإضافة على قسمين : مَحْضة ، وغير مَحْضة

وأن غير المحضة عبارةٌ عما اجتمع فيها أمران : أمر فى المضاف ، وهو كونه صفةً ، وأمر فى المضاف إليه ، وهو كونه معمولا لتلك الصفة ، وذلك يقع فى ثلاثة أبواب : اسم

---

(١) من سورة المسد ، من الآية ١ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٢٧

(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٣١ .

(٤) وذلك كما فى قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٣٠) .

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ بِأبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ يَمَانِ

(٥) انظر (ص ١٥٥ وما بعدها من هذا الكتاب) .

الفاعل ، كـ« ضَارِبِ زَيْدٍ » واسم المفعول ، كـ« مُعْطى الدِّينارِ » والصفة المشبهة ، كـ« يحَسَنِ الوَجْهِ » وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع ، ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «مَرَرْتُ برجل ضاربِ زيدٍ » وقال الله تعالى : (هَدْياً بالغَ الكَعْبَةِ)(١) (هَذا عَارِضٌ مُمْطِرُنا)(٢) ، إن لم تعرب (ممطرنا) خبراً ثانيا ، ولا خبراً لمبتدأ محذوف ، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح ، وزعم بعضُ المتأخرين أنه يستفيده ، بناء على أن « ضاربَ زيدٍ » أخصُّ من « ضاربٍ » والجوابُ أن « ضاربَ زيدٍ » ليس فرعا عن « ضارب » حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص ، وإنما هو فرع عن « ضاربٍ زيداً » بالتنوين والنصب ، فالتخصيصُ حاصلٌ بالمعمول أضفْتَ أم لم تُضِفْ ، وإنما سُمِّيت هذه الإضافة غيرَ محضةٍ لأنها فى نية الانفصال ؛ إذ الأصل « ضاربٌ زيداً » كما بينا ، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، فإن « ضاربَ زيدٍ » أخفُّ من « ضاربٍ زيداً »

وأن الإضافةَ المحضةَ عبارةٌ عما انتفى منها الأمران المذكوران أوأحدهما ، مثالُ ذلك « غلامُ زيدٍ » فإن الأمرين فيهما منتفيان ، و « ضَرْبُ زيدٍ » فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضافُ غيرُصفةٍ ، و « ضاربُ زيدٍ أمْسِ » فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى ؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها مَحْضَة ـ أى : خالصة من شائبة الانفصال ـ ومعنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنويا ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلامُ زيدٍ » وتخصيصُه إن كان نكرة نحو « غلامُ امرأةٍ » اللهم إلا فى مسألتين ؛ فإنه لا يتعرف ، ولكن يتخصص .

إحداهما : أن يكون المضاف شديدَ الإبهام ، وذلك كغَيْرٍ ومثلٍ وشِبْهٍ وخِدْنٍ ـ بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ بمعنى صاحب ، والدليل على ذلك أنك

---

(١) من سورة المائدة من الآية ٩٥ (٢) من سورة الأحقاف من الآية ٢٤ .

تَصِفُ بها النكراتِ فتقول: مَرَرْتُ برجلٍ غَيْرِكَ، وبرجُلٍ مِثْلِكَ، وبرجلٍ شِبْهِكَ، وبرجل خِدْنِكَ، قال الله تعالى: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ)(١)

الثانية: أن يكون المضاف فى موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالا أو تمييزاً أو اسماً للا النافية للجنس؛ فالحالُ كقولهم «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ» والتمييز كقولهم «كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلَهَا» فكم: مبتدأ، وهى استفهامية، وناقةً: منصوب على التميز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تمييز، واسمُ «لا» كقولك «لا أَبَا لِزَيْدٍ» و «لا غُلَامَيْ لعمرو»؛ فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللام مُقْحَمَةٌ؛ بدليل سقوطها فى قول الشاعر:

١٦٥ — أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

---

(١) من سورة فاطر، من الآية ٢٧.

١٦٥ — هذا الشاهد من كلام أبى حية النميرى.

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام، بالموت: جار ومجرور متعلق بقوله تخوفينى فى آخر البيت «الذى» اسم موصول نعت للموت، مبنى على السكون فى محل جر «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا، مبنى على الفتح فى محل نصب «أنى» أن: حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «ملاق» خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا، ولا مع اسمها وخبرها جملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بملاق، أى: أبالموت الذى لا فرار من كونى ملاقيه «لا» نافية للجنس «أباك» أبا: اسم لا، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المعمول الذى هو الجار والمجرور والعامل الذى هو قوله تخوفينى «تخوفينى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً، وياء المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعول به.

الشاهد فيه: فى هذا البيت شاهدان: أحدهما يتعلق به غرض المؤلف، وهو فى قوله «لا أباك» حيث استعمل كلمة «أبا» اسماً للا النافية للجنس، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، فيكون قولهم «لا أبالك» من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وهذا =

فهذه الأنواع كلها نكرات ، وهى فى المعنى بمنزلة قولك : جاء زيدٌ منفرداً ، وَلَم نَاقَةَ وفصيلاً لها ، ولا أباً لكَ .

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام : مُقدَّرة بفى ، ومقدرة بمن ، ومقدرة باللاَّم .

فالمقدرة بفى ضابطُهَا : أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو قول الله تعالى :

= أحد أقوال كثيرة فى هذا التعبير ، وليس من شأننا فى هذه العجالة أن نفصل لك الأقوال ، وحسبنا أن نبين لك كلام المؤلف ، ولم يجىء فى العربية مثل بيت الشاهد مما أضيف فيه « أبا » صراحة إلا قول مسكين الدارمى فى بعض رواياته :

وَقدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَاتَ مُزَرِّدٌ   وأىُّ كَرِيمٍ لا أبَاكَ مُخَلَّدُ

والشاهد الثانى — وليس مما يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع — فى قوله : « تخوفينى » حيث حذف نون الرفع ، وأبقى نون الوقاية ، والذى سوغ له هذا الحذف هو اجتماع المثلين ، وأصل العبارة « تخوفيننى » بنونين إحداهما نون الرفع والثانية نون الوقاية ، وللعرب فى مثل هذا ثلاث طرق :

الأولى : أن يثبتوا النونين جميعاً بحالهما ؛ فيقولون : أتخوفوننى أيها الرجال ، وتقول : أتخوفيننى ياهند ، وهذه الطريق هى الأصل ، وعليها غالب استعمالهم ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى : (أتعداننى أن أخرج) من سورة الأحقاف من الآية ١٧ .

الطريق الثانية : أن يثبتوا النونين جميعاً أيضاً ، ولكنهم يدغمون إحداهما فى الأخرى وقد جاءت هذه اللغة فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (قل أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون) من سورة الزمر ، الآية ٦٤ .

والطريق الثالثة : أن يحذفوا إحدى النونين ، وللعلماء خلاف فى المحذوفة منهما ، والصحيح أن المحذوفة منهما هى نون الرفع ، وقد وردت على هذه الطريقة جملة صالحة من الشواهد ، منها هذا البيت الذى استشهد به المؤلف ههنا ، وقد قرىء قوله تعالى : (فبم تبشرونى) من سورة الحجر من الآية ٥٤ - بنون واحدة قبل الياء على هذه اللغة .

ومن شواهد هذه الطريقة قول شاعر الحماسة :

أنَا الَّذِى يَجِدُونِى فِى صُدُورِهِمُ   لاَ أرْتَقِى صَدَراً مِنْهَا وَلاَ أرِدُ

الأصل : أنا الذى يجدوننى ، وقول الآخر :

أَبِيتُ أَسْرِى وَتَبِيتِى تَدْلُكِى   شَعْرَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِى

فإن الأصل : وتبيتين تدلكين شعرك - إلخ .

(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[١] (تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)[٢] ونحو قولك « عُثْمَانُ شَهِيدُ الدار » و « الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبلاءَ » و « مَالِكٌ عَالِمُ المدينةِ » وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى فى .

والمقدَّرة بمن ضابطُها : أن يكون المضاف إليه كُلاًّ للمضاف وصالحًا للاخبار به عنه ، نحو قولك « هٰذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ » ألا ترى أن الحديد كل ، والخاتمَ جزء منه ، وأنه يجوز أن يقال : الخاتمُ حديدٌ ؛ فيخبر بالحديد عن الخاتم .

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » و « غُلَامُ عَمْرٍو » و « ثَوْبُ بَكْرٍ »

* * *

ثم قلت : الثَّالِثُ الْمَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَةِ ، وَهُوَ شَاذٌّ نَحْوُ « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » . وَقَوْله :

* يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِى الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ *

وَلَيْسَ مِنْهُ (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) على الأصحِّ .

وأقول : الثالث من أنواع المجرورات : ما جُرَّ لمجاورة المجرور ، وذلك فى بابَيِ النعت والتأكيد ، قيل : وبابِ عطف النَّسَقِ .

فأما النعتُ ففى قولهم : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ »[٣] روى بخفض « خربٍ » لمجاورته للضب ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة للمرفوع ، وهو الْجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العرب .

وأما التوكيد ففى نحو قوله :

---

(١) من سورة سبأ ، من الآية ٣٣ . (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٦ .

(٣) قد ورد من ذلك قول امرىء القيس :

كَأَنَّ ثبيراً فى عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فى بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فخفض « مزمل » مع أنه وصف « كبير » المرفوع ؛ لمجاورته « بجاد » المخفوض .

١٦٦ — يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِى الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ
أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فكلِّهم : توكيد لذوى ، لا للزوجات ، وإلا لقال كلّهنَّ ، وذوى : منصوب على المفعولية ، وكان حق « كلهم » النصب ، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض .

وأما المعطوف فكقوله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)[1] فى قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرءوس ، وإنما كان حقه النصب ، كما هو فى قراءة جماعة آخرين ، وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدى ، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء

---

١٦٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ، وقيل: صاحبى « بلغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذوى » مفعول به لبلغ منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « الزوجات » مضاف إليه « كلهم » كل : توكيد لذوى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وكل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير : أنه ، أى الحال والشأن « ليس » فعل ماض ناقص « وصل » اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « انحلت » انحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عرى » فاعل انحلت ، وهو مضاف ، و « الذنب » مضاف إليه ، وجملة انحلت وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير العبارة : إذا انحلت عرى الذنب فليس وصل موجودا .

الشاهد فيه : قوله « كلهم » فإن الرواية فى هذه الكلمة بجر كل ، مع أنها توكيد لذوى المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ؛ فكان حقه أن ينصب كلا لذلك ، ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار ، ويسمى ذلك الجر بمجاورة المجرور ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦ .

وخالَفَهم فى ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لايحسن فى المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجِزٌ بين الاسمين ومُبْطِل للمجاورة ، نعم لا يمتنع فى القياس الخفضُ على الجوار فى عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع ، وينبغى امتناعه فى البدل ؛ لأنه فى التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديراً ، ورأى هؤلاء أن الخفض فى الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرءوس ، فقيل : الأرجُلُ مغسولة لاممسوحة ، فأجابوا على ذلك بوجهين ، أحدهما : أن المسح هنا الغَسْلُ ، قال أبو على : حكى لنا مَنْ لايُتّهم أن أبا زيد قال : المسح خفيفُ الغسلِ ، يقال : مسحت للصلاة ، وخُصَّتِ الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد فى صب الماء عليهما ؛ إذ كانتا مَظِنَّةً للاسراف ، والثانى : أن المراد هنا المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً ، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل ، والسُّنَّة بَيَّنَتْ ذلك .

ويرجح هذا القول ثلاثة أمور : أحدها : أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ ؛ فينبغى صونُ القرآن عنه ، الثانى : أنه إذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوُجُوهِ والأيْدِى ؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية ، وهو (وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم) وإذا حمل على العطف على الرءوس لم يلزم الفصلُ بالأجنبى ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد ، فضلا عن الجملة ، الثالث : أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور ، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أوْلَى .

فإن قلت : يدل للتوجيه الأول قراءة النصب .

قلت : لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدى ، بل على محل الجار والمجرور ، كما قال :

١٦٧ — * يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وغَوْراً غائِرا *

---

١٦٧ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، الراجز ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٩) وبعد هذا قوله :

ثم قلت : بَابٌ — الْمَجْزُومَاتُ الأفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ ، وَهُوَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلاَمُ الأمْرِ ، وَلاَ فِى النَّهْيِ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ ، وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ : إِنْ وَإِذْمَا ، لِمُجَرَّدِ التَّعْلِيقِ ، وَهُمَا حَرْفَانِ ، وَمَنْ لِلْعَاقِلِ وَمَا وَمَهْمَا لِغَيْرِهِ ، وَمَتَى وَأَيَّانَ لِلزَّمَانِ ، وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا لِلْمَكَانِ ، وَأَىٌّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ، وَيُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطاً ، وَلاَ يَكُونُ مَاضِىَ الْمَعْنَى ، وَلاَ إِنْشَاءً ، وَلاَ جَامِداً ، وَلاَ مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ ، وَلاَ قَدْ ، وَلاَ نَافٍ غَيْرِ لاَ وَلَمْ ، وَثَانِيهِمَا جَوَاباً وَجَزَاءً .

وأقول : لما أنهيتُ القولَ فى المجرورات شرعتُ فى المجزومات ، وبهذا الباب تتم

يـــ * فَوَاسِقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرَا *

اللغة « نجد » هو ما ارتفع من الأرض « غور » هو المنخفض منها « فواسق » جمع فاسقة ، وهى الخارجة عما طلب إليها أن تـكون عليه « جوائر » مائلات ، وهو جمع جائر .

الإعراب : « يسلكن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون الإناث فاعله « فى نجد » جار ومجرور متعلق بيسلك « وغورا » الواو عاطفة ، غورا : معطوف على الجار والمجرور باعتبار محله ؛ لأنه فى المعنى مفعول به ؛ فمحله نصب على المفعولية « غائرا » صفة لغور « فواسقا » حال من فاعل يسلك « عن قصدها » الجار والمجرور متعلق بجوائر ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه « جوائرا » حال ثانية من نون النسوة .

الشاهد فيه : قوله « وغورا » حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور ، وأنت تعرف أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه فى إعرابه ؛ فيسهل عليك أن تستدل بنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ألبتة ، ولما لم يـكن منصوبا فى اللفظ تعين أن يـكون منصوبا فى المحل ، والسر فى ذلك أن الجار والمجرور عند التحقيق هو مفعول به

ومثل هذا الشاهد فى ذلك قول جرير بن عطية يفخر على الفرزدق :

جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ   أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

الرواية بنصب « مثل » المعطوف بأو على محل قوله « بمثل » .

أنواع المُعْرَبَاتِ ، و بينت أن المجزومات هى الأفعالُ المضارعةُ الداخلُ عليها أداةٌ من هذه الأدوات الخمسةَ عشرَ ، وأن هذه الأدوات ضربان :

مايجزم فعلا واحداً ، وهو أربعة : لم ، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ)(١) ولمَّا ، نحو (لَمَّا يَقْضِ مَاأَمَرَهُ)(٢) (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)(٣) (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)(٤) ولام الأمر ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)(٥) ولا فى النهى نحو (لاتَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا)(٦) وقد يُستعاران للدعاء ، كقوله تعالى : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)(٧) (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)(٨) .

وما يجزم فعلين ، وهو الإحدَى عشرَةَ الباقية ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام :

أحدها : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو إنْ و إذْ مَا ، قال الله تعالى : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)(٩) وتقول « إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ » وهما حرفان ، أما إنْ فبالإجماع ، وأما إذْمَا فعند سيبويه والجمهور ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنها اسم .

وفهم من تخصيصى هذين بالحرفية أن ماعداهما من الأدوات أسماء ، وذلك بالإجماع فى غير «مهما» وعلى الأصح فيها ، والدليلُ عليه قولُه تعالى: (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)(١٠) فعاد الضمير المجرور عليها ، ولا يعودُ إلا على اسمٍ .

الثانى : ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل ، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط ، وهو مَنْ ، نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ)(١١) .

---

(١) من سورة الصمد، من الآيتين ٣و٤ .
(٢) من سورة عبس ، من الآية ٢٣
(٣) من سورة ص ، من الآية ٨ .
(٤) من سورة آل عمران ، من الآية ٤٢
(٥) من سورة الطلاق ، من الآية ٧
(٦) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠
(٧) من سورة الزخرف، من الآية ٧٧
(٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦
(٩) من سورة الأنفال ، من الآية ١٩
(١٠) من سورة الأعراف، من الآية ١٣٢
(١١) من سورة النساء ، من الآية ١٣٣

الثالث : ما وضع للدلالة على مالا يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ما ومهما ، نحو قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ)(١) (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آية)(٢) الآيَة .

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو مَتَى وأيَّانَ ، كقول الشاعر :

١٦٨ — وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ... ولٰكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرْفِدِ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٧ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٣٢

١٦٨ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها قوله :

لِخَوْلَةَ أطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

اللغة : « التلاع » بكسر التاء المثناة — جمع تلعة بفتح فسكون ، وهى : ماارتفع من الأرض « يسترفد القوم » يطلبوا الرفد — بكسر فسكون — وهى العطية « أرفد » أعطى ، وتقول : رفده يرفده — من باب ضرب — يريد متى يستعينوا بى أعنهم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « بحلال » الباء حرف جر زائد ، حلال : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحلال مضاف و « التلاع » مضاف إليه « مخافة » مفعول لأجله « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بيسترفد « يسترفد » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « القوم » فاعل يسترفد مرفوع بالضمة الظاهرة « أرفد » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « متى يسترفد القوم أرفد » حيث جزم بمتى فعلين : أولهما فعل الشرط ، وهو قوله يسترفد ، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله أرفد ، وأصل متى ظرف زمان ، ثم تضمنت معنى الشرط .

وقول الآخر :

١٦٩ — أيَّانَ نُؤْمِنكَ تَأمَنْ غَيْرَنا ، وإذا
لَمْ تُدْرِكِ الأمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

الخامسُ : ما وضع للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : أيْنَ ، وأنَّى ، وحَيْثُما ، كقوله تعالى : (أيْنَمَا تَكُونوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ)(١)

وقول الشاعر :

١٧٠ — خَلِيلَيَّ أنَّى تَأْتِيانِيَ تَأتِيَا   أخًا غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

---

١٦٩ — هذا البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٥) .

اللغة : « نؤمنك » نعطك الأمان « حذرا » خائفا وجلا .

الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل نصب ، والعامل فيه قوله تأمن « نؤمنك » نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « وإذا » الواو عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « الأمن » مفعول به لتدرك « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حذرا » خبر ليس والجملة لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « أيان نؤمنك تأمن » حيث جزم بأيان فعلين : أولهما قوله نؤمن ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأمن ، وهو جواب الشرط ، وقد ظهر هذا من الإعراب .

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٨ .

١٧٠ — وهذا البيت أيضا لم أجد أحدا نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٩) .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مثنى ، والياء الثانية ضمير =

وقوله :

١٧١ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

= المتكلم مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب بتأتيا الثانى «تأتيانى» تأتيا : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول به ليحاول مقدم عليه، وغير مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يرضيكما» يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر فى يرضى العائد على ما الموصولة «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والجملة فى محل نصب صفة لأخ ، وتقدير الكلام : تأتيا أخا لا يحاول غير الأمر الذى يرضيكما .

الشاهد فيه : «أنى تأتيانى تأتيا» حيث جزم بأنى فعلين : أولهما قوله تأتيانى وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأتيا وهو جواب الشرط وجزاؤه ، ولا يقال إنه قد اتحد هنا الشرط والجواب ، لأنا نقول : الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

١٧١ — وهذا الشاهد أيضا لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٨) والمؤلف فى القطر (رقم ٢٨) والأشمونى فى جوازم المضارع .

اللغة : «تستقم» تعتدل وتسر فى الطريق المستقيم «يقدر» يريد يبلغك ويوصلك ، «نجاحا» ظفراً بما تحب ونيلا لما تريد «غابر الأزمان» باقيها .

الإعراب : «حيثما» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب لأنه ظرف مكان ، وعامله قوله يقدر «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحيثما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» =

السادسُ : ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة ، وهى أىٌّ ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه ؛ فهى فى قولك : « أَيُّهُمْ يَقُم أَقُمْ معه » من باب مَنْ ، وفى قولك : « أَىَّ الدَّوَابِّ تركَبْ أركبْ » من باب ما ، وفى قولك : « أىَّ يَوْمٍ تَصُم أَصُمْ » من باب مَتى ، وفى قولك : « أىَّ مكانٍ تجلِسْ أجلس » من باب أيْنَ .

* * *

ثم بَيَّنْتُ أن الفعل الأول يسمى شرطاً ، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى ، والعلامة تسمى شرطاً ، قال الله تعالى : (فقد جاء أَشْرَاطُهَا) (١) [أى : علاماتها] والأشراط فى الآية جمع شَرَطٍ ـ بفتحتين ـ لا جمع شَرْط ـ بسكون الراء ـ لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا فى معتل الوسط كأثْوَابٍ وأبْيات .

* * *

ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور :

أحدها : أن لا يكون ماضى المعنى (٢) ؛ فلا يجوز : « إن قام زيد أمسِ أقُمْ معه »

= فاعل يقدر « نجاحا » مفعول به ليقدر « فى غابر » جار ومجرور متعلق إما بيقدر وإما بمحذوف صفة لقوله نجاحا ، وغابر مضاف و« الأزمان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلين : أولهما قوله تستقم وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله يقدر وهو جواب الشرط وجزاؤه .

(١) من سورة محمد (القتال) من الآية ١٨ .

(٢) قد يكون الشرط والجواب مضارعين ، وهو الأصل ، نحو قوله تعالى : (وإن تعودوا نعد) وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه : (وإن عدتم عدنا) وقد يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً نحو قوله جل شأنه : (من كان يريد حرث الدنيا نزد له فى حرثه) وقد يكون الشرط مضارعا والجواب ماضياً ، وخص الجمهور هذا النوع بالضرورة ، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه فى الاختيار ، وهو الذى نرجحه ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد : من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « من يقم ليلة القدر إيماناً واحتسابا غفر له » ومن ذلك قول عائشة رضى الله عنها فى مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم =

وأما قوله تعالى : (إنْ كُنتُ قلتُهُ فقدْ علِمْتَهُ)(١) فالمعنى إن يتبين أنى كنت قلته ، كقوله :

١٧٢ — * إذا ما انْتَسَبْنا لَمْ تَلِدْنِى لَئِيمَةٌ *

= واستخلافه أباها أبا بكر الصديق رضى الله عنه : « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق » ، ومن ذلك قول قعنب بن أم صاحب من قصيدة له رواها الشريف ابن الشجرى :

إن يَسْمَعُوا ريبةً طارُوا بها فَرَحاً   مِنِّى ، وما يَسْمَعُوا من صالح دفنُوا

ومن ذلك قول الشاعر :

إن تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُمْ ، وإن تَصِلُوا

مَلأْتُمُ أنفسَ الأعـــداءِ إرْهابَا

ومن ذلك قول أبى زبيد الطائى :

مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ   كَالشَّـجا بين حَلْقِهِ والوريد

(١) من سورة المائدة من الآية ١١٦ .

١٧٢ — هذا صدر بيت لزائد بن صعصعة الفقعسى ، والبيت بكماله مع بيت سابق عليه هكذا :

رَمَتْنِى عَنْ قَوْسِ الْعَدُوِّ، وَبَاعدَتْ   عُبَيْدَةُ ، زَادَ اللهُ ما بيننا بُعْدَا !

إذا ما انتسـبنا لم تلدنى لئيمـة   وَلَمْ تَجِدِى مِنْ أنْ تُقِرِّى بها بُدًّا

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « انتسبنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا « لم » نافية جازمة « تلدنى » تلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لا محل له « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تجدى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « من » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « تقرى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة =

فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط .

الثانى : أن لا يكون طلباً ؛ فلا يجوز « إنْ قُمْ » ولا « إن لِيَقُمْ » أو « إنْ لا يَقُمْ » .

الثالث : أن لا يكون جامداً ؛ فلا يجوز « إنْ عَسَى » ولا « إن لَيْسَ » .

الرابع : أن لا يكون مقروناً بتنفيس ؛ فلا يجوز « إن سَوْفَ يَقُمْ » .

الخامس : أن لا يكون مقروناً بقَدْ ؛ فلا يجوز « إن قد قام زيد » ولا « إن قد يقم » .

السادس : أن لا يكون مقروناً بحرف نفى ؛ فلا يجوز « إن لَمَّا يقم » ولا « إن لَنْ يَقم »

ويستثنى من ذلك لم ولا ؛ فيجوز اقترانه بهما ، نحو : (وَإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)(١)

ونحو : (إلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِى الأَرْضِ)(٢) .

ثم بينت أن الفعل الثانى يسمى جواباً وجزاء ، تشبيهاً له بجواب السؤال و بجزاء

= فاعل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله بدا الآتى « بها » جار ومجرور متعلق بتقرى « بدا » مفعول به لتجدى .

الشاهد فيه : قوله « إذا ما انتسبنا لم تلدنى » فإن ظاهره أن جواب الشرط وهو قوله « لم تلدنى » ماض فى المعنى ، وإن كان فعلا مضارعا فى اللفظ ، وذلك بسبب أن « لم » إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ثلاثة أشياء : أولها أنها تجعله منفيا ، والثانى أنها تقلب معناه ماضيا بعد أن كان صالحا للحال والاستقبال ، والثالث أنها تجزمه ، وأيضا فإن ولادته قد حصلت منذ أزمان بعيدة ، لكن هذا الظاهر غير مراد ؛ لأن الشاعر يريد أن يقول : إننا إذا تفاخرنا بأنسابنا تبين أنى لم تلدنى لئيمة ، والتبين مستقبل لا ماض ؛ فجواب الشرط فى هذا البيت ماض فى المعنى قبل هذا التأويل ، وبهذا التأويل صار مستقبلا ، وفعل الشرط فى الآية كذلك ، وغرض المؤلف الاستدلال بهذا البيت على أن الفعل قد يكون ماضى المعنى فى ظاهر الأمر ، ولكنه عند التأمل يرى مستقبلا ، أعم من أن يكون هذا الفعل فعل الشرط أو جوابه ، وإذا علمت هذا لم يسغ لك أن تقول : إن الكلام فى فعل الشرط فكيف ساغ للمؤلف أن يجىء بشاهد لا يكون موطن الاستدلال فعل الشرط ؟ . على أن المؤلف نفسه صرح بذلك فى قوله « فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط » فتنبه لهذا والله يعصمك .

(١) من سورة المائدة من الآية ٦٧ . (٢) من سورة الأنفال من الآية ٧ .

الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يَقعُ الجوابُ بعد السؤال ، وكما يَقعُ الجزاء بعد الفعل الْمُجازَى عليه

* * *

ثم قلت : وَقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هٰذِهِ ؛ فَيَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ ، نَحْوُ : (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) الآية (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَفْ بَخْسًا) أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ ، نَحْوُ (فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وَنَحْوُ (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

وأقول : قد يأتى جوابُ الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التى ذكرتُ أنها لا تكون شرطاً ؛ فيجب أن يقترن بالفاء .

مثالُ ماضى المعنى (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وإن كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ)(١) .

ومثالُ الطَّلَب قولُه تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ)(٢) (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَفْ بَخْسًا وَلاَ رَهَقاً)(٣) فيمن قرأ (فلا يَخَفْ بخساً) بالجزم على أن لا ناهية ، وأما من قرأ (فَلاَ يَخَافُ) بالرفع فلا نافية ، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا ؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو لا يخاف ؛ فالجملة اسمية ، وسيأتى أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا ، وكذا يجب هذا التقدير فى نحو : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه)(٤) أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزمُ وتركُ الفاء .

ومِثالُ الجامدِ قولُه تعالى : (إِنْ تَرَنِ أنا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّى أن

---

(١) من سورة يوسف من الآيتين ٢٦ و٢٧ . (٢) من سورة آل عمران من الآية ٣١ .
(٣) من سورة الجن من الآية ١٣ . (٤) من سورة المائدة من الآية ٩٥ .

يُؤْتِينِي خيراً مِنْ جَنَّتِكَ)[١] (إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)[٢] (وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً)[٣] .

ومثالُ المقرون بالتنفيس قولُه تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ)[٤] (وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً)[٥] .

ومثالُ المقرون بقَدْ قولُه تعالى : (إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)[٦] .

ومثالُ المقرون بنافٍ غير لا ولم (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)[٧] (وما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)[٨] (وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً)[٩] .

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين : إما بالفاء أو « إذا » الفُجائية ؛ فالأولُ كقوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[١٠] والثاني كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[١١] .

***

ثم قلت : وَيَجُوزُ حَذْفُ مَاعُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ « وَإِلَّا » نَحْوُ « أُفْعَلْ هَذَا وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ » أَوْ جَوَابِ شَرْطُهُ مَاضٍ ، نَحْوُ (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ) أَوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهَا طَابٌ وَلَوْ بِاسْمِيَّةٍ أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ أَوْ بِمَا لَفْظُهُ الْخَبَرُ نحو (تَعَالَوْا أَتْلُ) وَنحو « أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ » وَ « حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ » وَقَالَ :

---

(١) من سورة الكهف من الآيتين ٣٩ و ٤٠ .
(٢) من سورة البقرة من الآية ٢٧١ (٣) من سورة النساء من الآية ٣٨
(٤) من سورة التوبة من الآية ٢٨ (٥) من سورة النساء من الآية ١٧٢
(٦) من سورة يوسف من الآية ٧٧ (٧) من سورة المائدة من الآية ٦٧
(٨) من سورة آل عمران من الآية ١١٥ (٩) من سورة آل عمران من الآية ١٤٤
(١٠) من سورة الأنعام من الآية ١٧ (١١) من سورة الروم من الآية ٣٦

* مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى *

وَشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْىِ كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوبًا، نَحْوُ «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ»

وأقول: مسائلُ الحذفِ الواقعِ فى باب الشرطِ والجزاء ثلاثة:

المسألة الأولى: حذفُ الجواب وحده، وشرطه أمران: أحدُهما: أن يكون معلوما، والثانى: أن يكون فعلُ الشرط ماضياً، تقول: أنتَ ظالمٌ إن فعلْتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع «إن تقم» و«إن تقعد» ونحوُهما حيث لا دليل؛ لانتفاء الأمرين، ونحو «إن قمتَ» حيثُ لا دليل لانتفاء الأمرِ الأول، ونحو «أنتَ ظالم إن تفعلْ»؛ لانتفاء الأمرِ الثانى، قال الله تعالى: (وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِى الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِى السَّمَاءِ فتأتيهم بآيةٍ)[1] تقديره: فافعل، والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن؛ لإنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف.

المسألة الثانية: حذفُ فعل الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دلالة الدليل عليه، وكونُ الشرط واقعاً بعد «وإلَّا» كقولك: «تُبْ وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ» أى: وإلا تَتُبْ عاقبتك، وقول الشاعر:

١٧٣ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

---

(١) من سورة الأنعام من الآية ٣٥

١٧٣ — هذا الشاهد من كلام الأحوص، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى، والأحوص هو صاحب الشاهد (رقم ٥٣) الذى تقدم ذكره مشروحا فى باب البناء عند الكلام على بناء المنادى (انظر ص ١١٣ من هذا الكتاب) والبيت الشاهد الذى معنا من نفس القطعة التى منها ذلك الشاهد المتقدم، والشاهد الذى معنا من شواهد ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٤٥) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٥١٥).

اللغة: «كفء» — بضم الكاف وسكون الفاء — هو النظير المكافىء «مفرق» بفتح الميم وراؤه مكسورة وقد تفتح — هو وسط الرأس «الحسام» السيف.

أى : وإلا تُطلّقها يَعْلُ .

وقد لا يكون بعد « وإلاّ » فيكون شاذاً ، إلا فى نحو « إنْ خيْراً فَخيْرٌ » فقياسٌ كما مر فى بابه[1] ، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها ، بل بَعْضُها ، وكذلك نحو (وَإنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ)[2] فليستا مما نحن فيه ، وأكثر مايكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية ، كما مثلت .

المسألة الثالثة : حذفُ أداة الشرط وفعل الشرط .

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط ؛ فالأول نحو « ائْتِني أُكْرِمْكَ » تقديره : ائتنى فإن تأتنى أكرمك ، فأكرمك : مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعلُ الطلبِ المذكورُ ، هذا هو المذهب الصحيح[3] ، والثانى

الإعراب : «طلقها» طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «فلست» الفاء حرف دال على التعليل ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل رفع «لها» جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتى «بكفء» الباء حرف جر زائد ، كفء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : كلمة مركبة من حرفين ، الأول : إن ، وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، والثانى : لا ، وهو حرف نفى . وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها «مفرقك» مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل .

الشاهد فيه : قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ؛ لكونه معلوما من سابق الكلام ، ولكون أداة الشرط إن المدغمة فى لا النافية ، وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة ، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه ، على نحو ما ذكره المؤلف .

(١) انظر (ص ١٨٧) من هذا الكتاب . (٢) من سورة التوبة من الآية ٦

(٣) الذى ذكره المؤلف — من أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط =

نحو قوله تعالى : (قُلْ تعالَوْا أتلُ ما حرَّمَ ربكم عليكم)(١) أى، تعالوا فإن تأتوا أتلُ ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا ؛ لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى ، حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل .

ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا ، وكونه باسم الفعل كقول عمرو ابن الإطنابة — وغلط أبو عبيدة فنسبة إلى قَطَرِىِّ بن الفُجاءة : —

١٧٤ — أَبَتْ لِى عِفَّتِى وَأَبَى بَلاَئِى ... وَأَخْذِى الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وإمْسَاكِى على المكْرُوهِ نَفْسِى ... وَضَرْبِى هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ
وقَوْلِى كلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى
لِأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ ... وَأَحْمِىَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

= محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم فى معناه وحده أو فى معناه ولفظه جميعاً — هو مذهب الجمهور من العلماء ، وقد حكم المؤلف بأنه هو المذهب الصحيح ، ومقابله ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدى وسيبويه شيخ النحاة وأبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه وأبو على الفارسى الفسوى شيخ ابن جنى ، ومذهب هؤلاء جميعاً أن الجازم لهذا المضارع هو نفس الطلب المتقدم عليه ، ومع اتفاقهم على هذا المقدار تجدهم يختلفون فى تعليل المسألة : فأما الخليل وسيبويه فيعللان ذلك بأن الطلب المتقدم إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكون ذلك الطلب قد تضمن معنى حرف الشرط ، ونظير ذلك أسماء الشرط كمتى وحيثما ، فإنها إنما جزمت لأنها تضمنت معنى حرف الشرط الذى هو إن ، وأما السيرافى والفارسى فيعللان ذلك بأن الطلب إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكونه قد ناب مناب حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به فى نحو قولك «ضرباً زيداً» لأنه نائب مناب فعل الأمر وواقع موقعه ، هكذا قالوا ، وكلا التعليلين غير مستقيم ، لا جرم كان مذهب الجمهور هو الصحيح .

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٥١ .

١٧٤ — هذه الأبيات — كما قال المؤلف — لعمرو بن الإطنابة ، والإطنابة : اسم أمه، وهو عمرو بن زيد مناة ، وقد أنشد المؤلف عجز ثالث هذه الأبيات فى أوضحه (رقم ٥٠٤) =

. . . .

= وفى القطر (رقم ١١٧) وسينشد عجز ثالثها مرة أخرى فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب، (ص ٤٠٩) والأبيات الأربعة بجملتها رواها ابن عبدربه فى العقد الفريد (١-١٢٢ اللجنة) وروى الثلاثة الأولى فيه (ج ٢ ص ٢٩٣) وعنده فى الموضعين أول الثانى «وإجشامى على المكروه ..»

الإعراب: «أبت» أبى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «لى» جار ومجرور متعلق بأبى «عفتى» عفة: فاعل أبى، وعفة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأبى» الواو عاطفة، أبى: فعل ماض «بلائى» بلاء: فاعل أبى، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأخذى» الواو عاطفة، أخذ: معطوف على بلائى، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الحمد» مفعول به لأخذ «بالثمن» جار ومجرور متعلق بأخذ «الربيح» صفة للثمن «وإمساكى» الواو عاطفة، إمساك: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضاً «على المكروه» جار ومجرور متعلق بإمساك «نفسى» نفس: مفعول به لإمساك، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وضربى» الواو عاطفة، ضرب: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «هامة» مفعول به لضرب، وهامة مضاف و «البطل» مضاف إليه «المشيح» صفة للبطل «وقولى» الواو عاطفة، قول: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «كلما» ظرف زمان متعلق بقول «جشأت» جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وجاشت» الواو حرف عطف، جاش: فعل ماض، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى، والتاء للتأنيث، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، وكلتاهما فى محل جر؛ لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى، ولكون الثانية معطوفة على المجرور «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى، لا محل له من الإعراب «تحمدى» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة نائب فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحى» فعل مضارع مبنى للمعلوم معطوف على تحمدى، مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة نائب فاعله «لأدفع» اللام لام التعليل، أدفع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام التعليل، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بقولى «عن مآثر» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع، متعلق بأدفع «صالحات» =

فجزم « تحمدى » بعد قوله « مكانك » وهو اسم فعل بمعنى اثبتى .

وشرطُ الحذف بعد النهى كونُ الجوابِ أمراً محبوباً ، كدخول الجنة والسلامة فى قولك : « لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجنَّةَ » و « لا تَدْنُ من الأسد تسلم » فلو كان أمراً مكروها ، كدخول النار وأكل السبع فى قولك « لا تَكْفُرْ تدخل النارَ » و « لا تَدْنُ من الأسَدِ يأكلكَ » تعين الرفع ، خلافا للكسائى ، ولا دليل له فى قراءة بعضهم (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ)[1] ؛ لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف ، وسَهَّلَ ذلك أن فيه تحصيلا لتناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله ، كما زعم بعضهم ؛ لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثانى .

* * *

ثم قلت : وَيجبُ الِاسْتِغْنَاء عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا نَحْوُ « هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ » أَوْ نِيَّةً نَحْوُ « إِنْ قُمْتَ أَقُومُ » وَمِنْ ثَمَّ اُمْتَنَعَ فِى النَّثْرِ « إن تَقُمْ أَقُومُ » وَبِجَوابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً ، أَوْ قَسَمٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ ؛ فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ الْمُؤَخَّرِ .

وأقول : حذفُ الجوابِ على ثلاثة أوجه :

ممتنع ، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما .

= صفة لمآثر مجرور بالكسرة الظاهرة « وأحمى » الواو عاطفة ، أحمى : فعل مضارع معطوف على أدفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بأحمى « عن عرض » جار ومجرور متعلق بأحمى « صحيح » صفة لعرض .

الشاهد فيه : قوله « مكانك تحمدى » حيث جزم تحمدى فى جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر ، وتقدير الكلام : مكانك إن تثبتى تحمدى ، وليس بين العلماء خلاف فى جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا لم يكن المضارع مقترنا بالفاء ، كما فى هذا الشاهد ، فافهم ذلك والله ينفعك به .

(١) من سورة المدثر ، من الآية ٦ .

وجائز ، وهو ما وُجِدَا فيه ، ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً .

وواجب ، وهو ما كان دليلهُ الجملةَ المذكورةَ .

فالمتقدمة لفظاً كقولهم « أنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ »[1] والمتقدمة تقديراً لها صورتان :

---

(١) اعلم أن النحويين قد اختلفوا فى الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله : أهى نفس الجواب ، أم هى دليل الجواب وليست الجواب نفسه ؛ فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ، ولكنها دليل عليه ، وهذا هو الذى ذهب إليه المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين إلى أن هذه الجملة هى جواب الشرط ، والذى ذهب إليه سيبويه والجمهور أصح دليلا ، وأقرب مأخذاً ، والدليل على ذلك من وجوه :

أولها : أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية ، كالمثال الذى ذكره المؤلف ، والجملة الاسمية التى بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جوابا ، كما علمت فيما سبق ، وكذلك الجملة الفعلية التى فعلها جامد ، كما لو قلت : عسى أن تنجح إن اجتهدت .

والوجه الثانى : أن الجوازم من العوامل الضعيفة ، والعامل الضعيف لايقوى على العمل وهو متأخر عن معموله .

والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب — إذا كان فعلا مضارعا — أن يكون مجزوما ، والعرب تقول نحو قولك « يراك الناس أهلا للمودة إن صدقت » فلا يجزمون المضارع المتقدم .

والوجه الرابع : أنهم لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالى للأداة ماضياً لفظاً ومعنى ، كالأمثلة التى سقناها ، أو كان ماضياً معنى فقط ، نحو قولك : أنت محبوب إن لم تخن أمانتك ، وهذا هو الموضع الذى يحذف فيه جواب الشرط ، فلما وجدناهم يلتزمون ماضوية فعل الشرط علمنا أنهم يرون الجواب محذوفا .

فإن قلت : هل هناك فرق معنوى بين أن أقول : أنت ظالم إن فعلت ذلك ، وأن أقول : إن فعلت ذلك فأنت ظالم ، كما كان بين الكلامين هذا الفرق الصناعى الذى ذكرته فى مذهب سيبويه والجمهور ، وبعبارة أخرى : هل ثمة فرق بين أن أبنى الكلام على شرط يتأخر عنه جوابه وبين أن أبنى الكلام على دليل جواب متقدم على أداة الشرط وفعله ؟

فالجواب : أن بين الكلامين فرقا واضحاً ، وتلخيصه أنك إذا قلت « أنت ظالم إن =

إحداهما : قولك « إن قامَ زيدٌ أقومُ » وقول الشاعر :

١٧٥ — وَإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

= فعلت » فإنما بنيت كلامك فى أول الأمر على الإخبار بظلم المخاطب ، قاطعاً به ، جازما بثبوته له ، ثم بدا لك أن تعلقه على فعل من الأفعال ، أما إذا قلت « إن فعلت ذلك فأنت ظالم » فإنما بنيت كلامك من أول الأمر على التردد فى ثبوت الظلم لمخاطبك والشك فيه ، سواء أكان المترجح عندك ثبوته له أم انتفاؤه عنه ، بحسب ما تستعمله من أدوات الشرط ، وهذا الفرق المعنوى يؤيد أن بينهما فرقا صناعياً ؛ فافهم ذلك واحرص عليه ، وانظر فى هذا المبحث الكامل للمبرد (١ — ٧٨) .

١٧٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرى ، ومطلعها :

قِفْ بالدِّيارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ   بَلَى ، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) وابن عقيل (رقم ٣٤١) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٥١٠) والمبرد فى الكامل (١ — ٧٨) .

اللغة : « خليل » صاحب خلة — بفتح الخاء — وهى الفقر ، فالخليل هنا الفقير المحتاج « مسألة » طلب للعطاء « حرم » بفتح الحاء المهملة وكسر الراء — أى : ممنوع .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على الألف فى محل جزم ، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية بأتى ، ويوم مضاف ، و « مسألة » مضاف إليه ، « يقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة لا عمل لها « غائب » اسم لا ، أو مبتدأ « مالى » مال : فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، أى : ولا أنت حرم ، أو لا زائدة لتأكيد النفى ، وحرم معطوف على غائب .

الشاهد فيه : قوله « يقول » وقد اختلف العلماء فيه ، ولهم فى ذلك مذهبان مشهوران :

أحدهما : مذهب سيبويه رحمه الله ، ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع المرفوع ليس جواباً للشرط السابق ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم ، وإن كان فى =

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط فى مذهب سيبويه ، والأصلُ أقومُ إن قام ، ويقولُ إن أتاه خليل ، والمبرد يرى أنه هو الجوابِ ، وأن الفاء مقدرة .

والثانية : أن يتقدم على الشرط قَسَمٌ نحو « وَاللهِ إنْ جاءَنِى لأُكْرِمَنَّهُ » فإن قولك « لأكرمنه » جوابُ القسمِ ؛ فهو فى نية التقديم إلى جانبه ، وحُذِفَ جواب الشرط لدلالته عليه ، ويدلك على أن المذكور جواب القسم توكيدُ الفعل فى نحو المثال ، ونحو قوله تعالى : (وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ)(١) ورفعه فى قوله تعالى : (ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ) .

ثم أشَرْتُ إلى أنه كما وَجَبَ الاستغناء بجواب القسم المتقدم — يجب العكس فى نحو « إنْ تَقُمْ واللهِ أقُمْ » وأنه إذا تقدم عليهما شىء يطلب الخبر وجبت مراعاةُ الشرطِ تقدم أو تأخَّرَ ، نحو « زَيْدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ أقُمْ » .

***

= اللفظ متأخراً ، فكأنه قال : يقول لا غائب مالى إن أتاه خليل .

وثانيهما : مذهب المبرد وأبى زيد والكوفيين ، ذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب ، إلا أنه على تقدير الفاء .

واعلم أن محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضياً ، كما فى مثال المؤلف وفى بيت الشاهد ، فأما إذا كان الشرط مضارعاً فقد أجمعوا على أنه لا يجوز إلا جزم الجواب ، تقول : إن تذاكر تنجح ، بالجزم فى الشرط والجزاء جميعاً ، ولا يجوز رفع الجواب إلا فى ضرورة شعرية مع القبح ، كالذى رواه سيبويه رحمه الله من قول جرير بن عبد الله البجلى :

يا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

وكالذى رواه من قوله :

فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إنَّهَا   مُطَبَّعَةٌ ، مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

(١) من سورة الحشر ، من الآية ١٢ .

ثم قلت : وَجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أَوِ الْجَوَابِ قَوِيٌّ ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ ، وَرَفْعُ تَالِي الْجَوَابِ جَائِزٌ .

وأقول : ختمتُ باب الجوازم بمسألتين : أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه ، والثانية يجوز فيها وجهان ، وكلتاهما يكون الفعلُ فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو .

فأما مسألة الثلاثة الأوجه ، فضابطُهَا : أن يقع الفعلُ بعدالشرط والجزاء ، كقوله تعالى (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)(١) الآية قرىء (فَيَغْفِرْ) بالجزم على العطف ، و (فَيَغْفِرُ) بالرفع على الاستئناف ، و (فَيَغْفِرَ) بالنصب بإضمار أن ، وهو ضعيف ، وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما !.

وأما مسألة الوجهين فضابطُهَا : أن يقع الفعلُ بين الشرط والجزاء ، كقولك « إن تَأْتِنِي وتَمْشِيَ إلىَّ أُكْرِمْكَ » فالوجه الجزم ، ويجوز النصب كقوله :

١٧٦ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ
[وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا]

---

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٨٤ .

١٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٥١٤) وابن عقيل (رقم ٣٤٤) .

اللغة : « يقترب » يدنو « يخضع » يستكين ويذل « نؤوه » ننزله عندنا « هضما » ظلماً وضياعاً لحقوقه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منا » جار ومجرور متعلق بيقترب ، « ويخضع » الواو واو المعية ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من أيضاً « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به « ولا » =

ثم قلت : بَابٌ فى عَمَلِ الفِعْلِ — كُلُّ الْأَفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الْفَاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ أَوِ الْمُشَبَّهَ بِهِ ، وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ ، إِلَّا الْمُشَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقاً ، وَإِلَّا الْخَبَرَ وَالتَّمْيِيزَ وَالْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ فَنَاصِبُهَا الْوَصْفُ وَالنَّاقِصُ وَالْمُبْهَمُ الْمَعْنَى أَوِ النِّسْبَةِ وَالْمُتَصَرِّفُ التَّامُّ وَمَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ ، وَإِلَّا الْمَفْعُولَ بِهِ فَإِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ : مَالَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أَصْلاً : كَالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ ، أَوْصِفَةٍ حِسِّيَّةٍ كَطَالَ وَخَلُقَ ، أَوْ عَرَضٍ كَمَرِضَ وَفَرِحَ ، وَكَالْمُوَازِنِ لِانْفَعَلَ كَانْكَسَرَ ، أَوْ فَعُلَ كَظَرُفَ ، أَوْفَعَلَ أَوْ فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيلٍ فى نَحْوِ ذَلَّ وَسَمِنَ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ دَائِماً بِالْجَارِّ كَغَضِبَ وَمَرَّ ، أَوْ دَائِماً بِنَفْسِهِ كَأَفْعَالِ الْحَوَاسِّ ، أَوْ تَارَةً وَتَارَةً كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ ، وَمَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أُخْرَى كَفَغَرَ وَشَحَا ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ : فَإِمَّا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى أُخْرَى كَنَقَصَ وَزَادَ ، أَوْيَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا دَائِماً ، فَإِمَّا ثَانِيهِمَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كَأَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ وَاخْتَارَ وَصَدَّقَ وَزَوَّجَ وَكَنَى وَسَمَّى وَدَعَا بِمَعْنَاهُ وَكَالَ وَوَزَنَ ، أَوْ أَوَّلُهُمَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى كَأَعْطَى وَكَسَا ، أَوْ أَوَّلُهُمَا وَثَانِيهِمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ :

= الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « ظلما » مفعول به ليخش « ما » مصدرية ظرفية « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف ، وهذا الظرف منصوب بيخش ، والتقدير : ولا يخش ظلماً مدة إقامته « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « هضما » معطوف على ظلما .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث جاء منصوباً ، وقد توسط بين الشرط وجوابه .

ومثله قول زهير ، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقِ

ومحل الاستشهاد به قوله « فيثبتها » فإنه مقترن بالفاء بعد « يقدم رجله » الذى هو فعل الشرط ، وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابه الذى هو قوله « يزلق » وقد جاء به منصوباً .

ظنّ لا بِمَعْنى اتَّهَمَ ، وَعَلِمَ لا بِمَعْنى عرفَ ، وَرأى ، ووَجد لا بِمَعْنى حزِنَ أوْ حقَدَ ، وَحجا لا بمعْنى قصَدَ ، وَحسِبَ ، وزعَمَ ، وَخالَ ، وَجعَلَ ، وَدرى فِي لُغيَةٍ ، وَهَبْ ، وَتعلّمْ بِمعْنى أعْلَمْ ، وَيَلزمُ الْأَمْرَ ، وَأَفْعالُ التَّصْيِيرِ ، كَجعلَ ، وَتخذ ، وَاتَّخذ ، ورَدَّ ، وَترك ، وَيجُوزُ إِلْغاءُ الْقلْبيَّةِ الْمُتصرِّفَةِ مُتوسِّطةً أَوْ مُتأخِّرةً ، وَيجِبُ تَعْلِيقُها قبلَ لامِ الابْتِداء ، أَوِ اسْتِفهَامٍ ، أَوْ نَفْيٍ بِمَا مُطلقاً أَوْ بلاَ ، أَوْ إنْ فِي جوابِ الْقَسمِ ، أَوْ لعلَّ أوْ لَوْ أَوْ إنَّ وَكَمِ الْخَبَرِيَّة ، وَمَا يتعدَّى إلى ثلاثَةٍ ، وَهُو أَعْلمَ وَأرَى ، وَماضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ أَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ .

وأقول : عقدتُ هذا البابَ لبيان عمل الأفعال ، فذكرتُ أن الأفعال كلها — قاصِرَها ومُتعدِّيَها تامَّها وناقصها — مشتركة فى أمرين :

أحدهما : أنها تعمل الرفع ، و بيانُ ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم ، نحو : « كان زَيْدٌ فاضلا » وإما تام آتٍ على صيغته الأصلية فيرفع الفاعلَ نحو « قامَ زَيْدٌ » وإما تام آتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائبَ عن الفاعل ، نحو (وَقُضِيَ الأمرُ)[1] وقد تقدم شرحُ ذلك كله .

الثانى : أنها تنصب الأسماء غيرَ خمسة أنواع ؛ أحدها : المشبَّهُ بالمفعول به ؛ فإنما تنصبه عند الجمهور الصفاتُ نحو « حسَنٌ وَجهَهُ » والثانى : الخبر ؛ فإنما ينصبه الفعلُ الناقص وتصاريفه نحو « كان زيدٌ قائماً » و « يعجبنى كونُهُ قائماً » ولم أذكر تصاريفه فى المقدمة لوضوح ذلك ، والثالث : التميز ؛ فإنما ينصبه الأسمُ المبهم المعنى كـ « رطل زيتاً » أو الفعلُ المجهولُ النسبةِ كـ « طَابَ زيدٌ نفساً » وكذلك تصاريفه ، نحو « هو طيبٌ نفساً » والرابع : المفعول المطلق ؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التام وتصاريفُهُ ، نحو « قُمْ قِياماً » و « هُوَ قائمٌ قياماً » ويمتنع « ما أحْسَنَهُ إحْسَاناً » و « كنت قائماً

---

(١) من سورة هود ، من الآية ٤٤ .

كونا » والخامس : المفعول به ؛ و إنما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه ، كـ « ضربت زيداً »
وقد قسّمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعاً ، فذكرت أنه سبعة أنواع :

أحدها : ما لا يطلب مفعولا به البتّة ، وذكرت له علامات :

إحداها : أن يدل على حدوث ذات ، كقولك « حَدَثَ أمْرٌ » و « عَرَضَ سَفَرٌ »
و « نبتَ الزَّرْعُ » و « حصلَ الخِصبُ » وقوله :

١٧٧ — إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

فإن قلت : فإنك تقول : حدث لى أمرٌ ، وعَرَضَ لى سفرٌ (١) .

فعندى أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر ، تقدم عليه فصار حالا ، فتعلقه أولا وآخراً بمحذوف وهو الكون المطلق ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام فى المفعول به .

---

١٧٧ — هذا البيت من كلام الربيع بن ضبع الفزارى ، وكان من المعمرين .

اللغة : « كان الشتاء » يريد حدث وجاء هذا الوقت الذى يشتد فيه البرد « أدفئونى » ألبسونى الثياب الوثيرة أو أوقدوا لى النار ليحصل لى الدفء والحرارة « الشيخ » أصله من بلغ الأربعين من عمره ، وأراد به الذى تقدمت به السن حتى ضعف وعجز عن احتمال البرد « يهرمه » يورثه الهرم وشدة الضعف .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، « كان الشتاء » فعل تام وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فأدفئونى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أدفئوا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الشيخ » اسم إن « يهرمه » يهرم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعول به تقدم على الفاعل « الشتاء » فاعل يهرم ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كان الشتاء » فإن هذا الفعل لا يحتاج إلى مفعول به ؛ لكونه دالا على مجرد حصول حدث ، أى : إذا حصل الشتاء ، ونحو ذلك .

(١) هذا اعتراض وارد على قوله « إن هذا النوع لا يطلب مفعولا به البتة » ووجه الاعتراض أن الجار والمجرور يقع بعد هذا النوع من الأفعال متعلقا بها ، وقد علم أن الجار والمجرور المتعلق بفعل ما مفعول به فى المعنى . وحاصل الجواب من وجهين : أولهما منع أن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، بل هو متعلق بمحذوف ، وثانيهما : أن نسلم أنه متعلق بالفعل ، لكن لا على جهة وقوعه عليه ، بل لكونه سببا وعلة فى حدوث الفعل .

الثانية : أن يدل على حدوث صـفة حسيةٍ ، نحو : طَالَ الليلُ ، وقَصُرَ النهارُ ، وخَلُقَ الثوبُ ، ونَظُفَ ، وطَهُرَ ، ونَجُسَ ، واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ، ألا ترى أن الأول منها متعدٍّ لاثنين ، والثانى لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ، تقول : علمتُ زيداً فاضلا ، وفهمتُ المسألةَ ، وفرحتُ بزيد .

الثالثة : أن يكون على وزن فَعُلَ — بالضم — كَظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولَؤُمَ ، وأما قولهم : « رَحُبَتْكُم الطّاعة »(١) و « طَلُعَ اليَمَنَ » فضُمِّنا معنى وَسِعَ وبَلَغ .

الرابعة : أن يكون على وزن انفعل ، نحو انكسَرَ وانْصَرَفَ .

الخامسة : أن يدلَّ على عَرَضٍ ، كمَرِضَ زيْدٌ ، وفرِحَ ، وأشِرَ ، وبَطِر .

السادسة والسابعة : أن يكون على وزن فعَلَ أو فعِلَ اللذين وَصْفُهما على فَعِيلٍ ، كذَلَّ فهو ذليلٌ ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ ، ويدل على أن ذلَّ فعَلَ بالفتح قولهم يذِلُّ بالـكسر وقلت « فى نحو ذلَّ » احترازاً من نحو بَخِلَ فإنه يتعدى بالجار ، تقول : بَخِلَ بكذا .

النوع الثانى : مايتعدى إلى واحد دائماً بالجار ، كـ« غَضِبْتُ من زيدٍ » و « مررْتُ به » أو « عليهِ » .

فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذلَّ بالضَّرْبِ ، وسَمِن بكذا .

قلت : المجروران مفعولٌ لأجله ، لا مفعول به(٢) .

---

(١) يروى أن نصر بن سيار ـ وكان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكانت إقامته بمرو ، وهو عربى الأصل ؛ لأنه من بنى ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ـ قال « أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الـكرمانى » أى أوسعكم ، فعدى رحب ـ بضم الحاء ـ وليست متعدية عند النحاة ، واعتذر جماعة عن ذلك منهم الأزهرى بأن نصر بن سيار ليس بحجة ، وهى معذرة لاتقوم على سند ؛ لأن نصراً عربى كما قلنا ، وكان يعيش فى العصر الذى يحتج بكلام أهله من العرب ، وقال الفارسى : إنما عداه لأنه بمعنى فعل يتعدى وهو وسع ، وهذه لغة هذيل .

(٢) حاصل هذا الاعتراض كالذى ذكرناه فى الاعتراض على النوع الأول ، وحاصل الجواب عليه كالوجه الثانى من وجهى الجواب على الاعتراض السابق ، والخلاصة أن المراد بالمفعول : الذى يقع عليه فعل الفاعل ، سواء أكان وقوعه عليه مباشرة أم بواسطة حرف الجر

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً ، كأفعال الحواس ، نحو « رأيتُ الهِلَالَ » و « شَمِمْتُ الطيبَ » و « ذُقْتُ الطعامَ » و « سَمِعت الأذانَ » و « لمست المرأة » وفى التنزيل (يَوْمَ يَرَوْنَ الملائكةَ)[1] (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ)[2] (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ)[3] (أو لامَسْتُمُ النِّسَاءَ)[4] .

***

الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار ، كشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ ، تقول « شَكَرْتُهُ » و « شَكَرْتُ لَهُ » و « نَصَحْتُهُ » و « نصحْتُ لَهُ » و « قَصَدْتُهُ » و « قَصَدْتُ لَهُ » و « قصدتُ إليه » قال الله تعالى : (وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ)[5] (أن اشْكُرْ لِي ولِوَالِدَيْكَ)[6] (ونَصَحْتُ لَكُمْ)[7] .

***

الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو فَغَرَ ـ بالفاء والغين المعجمة ـ وشَحَا ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ تقول « فَغَرَفاه » و « شَحَاه » بمعنى فتحه ، و « فَغَرَفوه » و « شَحَافُوهُ » بمعنى انفتح .

***

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين :

أحدهما : ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى ، نحو نَقَصَ ، تقول : « نقصَ المالُ » و « نَقَصْتُ زيداً ديناراً » بالتخفيف فيهما ، قال الله تعالى : (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً)[8] ، وأجاز بعضهم كون (شيئاً) مفعولا مطلقاً ، أى : نقصاً ما .

---

(١) من سورة الفرقان من الآية ٢٢ (٢) من سورة ق من الآية ٤٢
(٣) من سورة الدخان من الآية ٥٦ (٤) من سورة النساء من الآية ٤٣
(٥) من سورة النحل من الآية ١٤ (٦) من سورة لقمان من الآية ١٤
(٧) من سورة الأعراف من الآيتين ٧٩ و ٩٣ (٨) من سورة التوبة من الآية ٤

الثانى ما يتعدى إليهما دائماً ، وقسمته ثلاثة أقسام :

أحدها : ما ثانى مفعوليه كمفعول شكر ، كأمَرَ واسْتَغْفَرَ ، تقول : « أمرتك الخيرَ » و « أمرتك بالخيرِ » وسيأتى شرحُهما بعد .

والثانى : ما أولُ مفعولَيْهِ فاعلٌ فى المعنى ، نحو « كسَوْتُه جُبّةً » و « أعطيته ديناراً » فإن المفعول الأول لابِسٌ وآخذ ، ففيه فاعلية معنوية .

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أولُهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصـل ، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل ، وأفعال التصيير ، وشاهدُ أفعال القلوب قوله تعالى : (وإنِّى لأظنك يا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً)(١) (فإن عَلِمتُمُوهُنَّ مُؤمناتٍ)(٢) (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً)(٣) (لا تَحْسَبُوهُ شَرّاً لَكُمْ)(٤) (وَجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هم عِبادُ الرَّحْمنِ إناثاً)(٥) أى : اعْتَقَدوهم ، وقول الشاعر :

١٧٨ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثقةٍ حتى ألمَّتْ بِنا يَوْماً مُلِمّاتُ

---

(١) من سورة الإسراء من الآية ١٠٢ (٢) من سورة الممتحنة من الآية ١٠

(٣) من سورة المزمل من الآية ٢٠ (٤) من سورة النور من الآية ١١

(٥) من سورة الزخرف من الآية ١٩ .

١٧٨ — نسب صاحب المحكم هذا البيت إلى رجل سماه أبا شنبل الأعرابى ، ونسبه ابن هشام إلى تميم بن أبى بن مقبل ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٦) والمؤلف فى أوضحه (١٧٢) .

اللغة : « أحجو » أراد ههنا معنى أظن « أخا ثقة » يروى بتنوين أخا ونصب ثقة ؛ فهو من الوصف بالمصدر ، نظير قوله تعالى : (إن أصبح ماؤكم غوراً) ونظير قولهم : زيد عدل ورضى ، وقول الخنساء * فإنما هى إقبال وإدبار * ويروى بإضافة « أخا » إلى « ثقة » ؛ فهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لاستكماله شرط الإعراب بالحرف « ألمت » نزلت « ملمات » جمع ملمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا يركن إليه فى الشدائد ، ولـكنى علمت أنه مذق الوداد ؛ فقد طوحت بى طوائح الدهر فألفيته بعيداً عنى ، غير آخذ بناصرى .

وقول الآخر :

١٧٩ — * زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيْخٍ *

= الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، «أحجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كان « أبا » مفعول أول لأحجو ، وهو مضاف ، و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو ، ويروى بالتنوين فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة « ثقة » من روى أخا بالتنوين نصبه على أنه صفة له ، ومن روى أخا بغير تنوين خفض ثقة بإضافة أخا إليه «حتى» حرف غاية وجر «ألمت» ألم : فعل ماض والتاء علامة التأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله ألم «ملمات» فاعل ألم ، وألم مع ما بعده فى تأويل مصدر بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحجو.

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حجا بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما «أبا عمرو» والآخر «أخا ثقة».

واعلم أن العينى رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله ، ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ، ومنهم المؤلف رحمه الله تعالى .

١٧٩ — هذا صدر بيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسم أبى أمية أوس ، وعجز البيت قوله :

* إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٥) وفى شرح القطر (رقم ٧٠) والأشمونى (رقم ٣١٩).

الإعراب : «زعمتنى» زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «شيخاً» مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناسخ ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «يدب» =

والأكثر تَعَدِّى زعم إلى أنْ أو أنَّ وصلتهما ، نحو (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) [1] وقوله :

١٨٠ — * وَقَدْ زَعَمتْ أنّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا *

= فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دبيبا » مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو يدب .

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، والثانى قوله شيخاً ، وهو ظاهر من الإعراب .

(١) من سورة التغابن من الآية ٧

١٨٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثير عزة ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٨٦) والأشمونى (رقم ٣٢٠) .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمه وخبره سد مسد مفعولى زعم ، « بعدها » بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتغير ، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه ، « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « الذى » اسم موصول بدل من اسم الإشارة ، مبنى على السكون فى محل رفع « يا » حرف نداء « عز » منادى مبنى على الضم الملفوظ به — أو الذى على الحرف المحذوف للترخيم — فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفى « يتغير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن المصدرية المؤكدة .

واعلم أن تعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة أن أو أن كثير جدا ، والشواهد عليه =

وقال :

١٨١ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والأكثر فى درى أن تتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : « دَرَيْتُ بكذا » قال الله

= أكثر من أن يضبطها الحصر ، ومنها بيت الشاهد هذا ، وقول عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلاَ يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقد اختلف العلماء فى تعدى «زعم» إلى مفعوليه بغير أن أوأن ؛ فزعم الأزهرى أنه لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد عليه تؤيد صحة جوازه من غير ضرورة ، ومن شواهده البيت السابق (رقم ١٨٩) ، ومنها قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

نعم الأكثر فى هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن أو أن المصدريتين ، ولكن تعديه إليهما بدونهما لايصل إلى درجة الضرورة .

١٨١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧١) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والأشمونى (رقم ٣٢٣) .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول — من « درى » إذا علم «عرو» مرخم عروة ، وهو علم على رجل « اغتبط » أمر من الاغتباط ، وأراد به السرور .

الإعراب : «دريت »درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول « الوفى» مفعول ثان ، وهو مضاف و «العهد» مضاف إليه «يا» حرف نداء «عرو» منادى مبنى على الضم المذكور أوعلى الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب «فاغتبط» الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى » حيث استعمل فيه درى بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائباً عن الفاعل ، وثانيهما قوله « الوفى » وقد ظهر هذا من الإعراب .

تعالى : (ولا أدْرَاكُم به)(١) وإنما تعدت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل ، وقوله :

١٨٢ — فَقُلْتُ أجِرْنِى أبَا خَالِدٍ وَإلاَّ فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا

---

(١) من سورة يونس ، من الآية ١٦ .

١٨٢ — هذا الشاهد من كلام ابن همام السلولى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٤) وابن عقيل (رقم ١٢٧) والأشمونى (رقم ٣٢٤)

اللغة «أجرنى» أصل معناه اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه وتغيثه ، ثم استعمل فى لازم ذلك ؛ فصار بمعنى أغثنى مما نزل بى « أبا خالد » وقع فى بعض الروايات « أبا مالك » وقوله «هبنى» معناه اعتقدنى .

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإلا» الواو للاستئناف ، إن : شرطية جازمة ، لا : نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره : وإلا تجرنى «فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان لهب ، منصوب بالفتحة الظاهرة «هالكا» صفة لقوله امرأ .

الشاهد فيه : قوله « فهبنى امرأ » حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله امرأ .

وههنا أمران يجب أن تعلمهما :

الأول : أن «هب» الذى يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف ؛ فلم يجىء منه ماض ولا مضارع ، فأما قولك : وهب يهب هب فمن الهبة ، ومنه قوله تعالى : (الحمد لله الذى وهب لى على الكبر إسماعيل وإسحاق) من سورة إبراهيم ، من الآية ٣٩ ، وقوله جل شأنه : (يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور) من سورة الشورى ، من الآية ٤٩ ، وقوله سبحانه : (وهب لنا من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الوهاب) من سورة آل عمران من الآية ٨ ؛ وأما وهب فى نحو قولهم : وهبنى الله فداك ، فبمعنى جعلنى فداك .

والثانى : أن الأكثر تعدى «هب» إلى مفعوليه صراحة كما فى بيت الشاهد ، وقد يدخل على أن المؤكدة المصدرية ، واختلف العلماء فى ذلك : فذهب الجرمى وابن سيدة والجوهرى والحريرى إلى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء : ليس لحنا ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً» ومن شواهد تعديه =

أى : اعتقدنى ، وقوله :

١٨٣ — * تَعَلَّمْ شِفَاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

والأكثر فى « تعلم » أن يتعدى إلى أنَّ وصلتها ، كقوله :

١٨٤ — * تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنكَ مُدْرِكِى *

= لاثنين صريحين — غير بيت الشاهد الذى معنا — قول عقيبة بن هبيرة الأسدى :

فَهَبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِيَاعاً يَزِيدُ أَمِيرُهَا وأبو يَزِيد

وجاء عليه قول الشاعر :

هَبُونِى أغُضُّ إذا ما بَدَتْ وأمْنَع طرْفِى فَلَا أنْظُرُ

١٨٣ — هذا صدر بيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابغة الذبيانى يريدان الغزو ، فرأى زيادة جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ، ومضى النابغة لطيته ، وفيه يقول كلمة منها البيت المستشهد بصدره ، وعجز البيت قوله :

* فبَالِغْ بِلُطْفٍ فى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٦٩) وابن عقيل (رقم ١٢١) والأشمونى (رقم ٣٢٥) .

اللغة : «تعلم» معناه هنا اعلم واستيقن «شفاء النفس» أراد به قضاء مآربها وإذهاب غيظها «لطف» أراد به الرفق فى الأمور والتأنى لها «التحيل» أخذ الشىء بحيلة .

الإعراب : « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شفاء» مفعول أول ، وشفاء مضاف و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فبالغ » الفاء حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف ، فى التحيل » جاران ومجروران يتعلق كل منهما ببالغ « والمكر» معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه تعلم ومعناه اعلم ، وقد نصب به مفعولين : أولهما قوله «شفاء النفس» وثانيهما قوله « قهر عدوها » .

١٨٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ *

وشاهدُ أفعال التصيير قولهُ تعالى (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)[1] (وَاتَّخَذَ اللهُ إبْرَاهِيمَ

= وهذا بيت من قصيدة طويلة لأنس بن زنيم الديلى ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان عمرو بن سالم الخزاعى يقوله فيه وفى أصحابه ، وأولها قوله :

أنْتَ الَّذِى تُهْدَى مَعَدٌّ بِأَمْرِهِ ... بَلِ اللهُ يَهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : اُشْهَدِ

وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا ... أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّـةً مِنْ مُحَمَّـدِ

وانظرها فى سيرة ابن هشام (٤ — ٤٦ بتحقيقنا) .

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « مدركى » مدرك : خبر أن ، ومدرك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمه وخبره فى محل نصب سد مسد مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركى » حيث استعمل تعلم الذى بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين بواسطة أن المؤكدة المصدرية ، وهذا هو الأكثر فى تعدى هذا الفعل .

ومن شواهد المسألة قول معد يكرب بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَـيْرَ النَّاسِ طُرًّا ... قَتِيـلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلَابِ

وقول النابغة الذبيانى يرد على زياد بن سيار صاحب البيت السابق (رقم ١٨٣) وينكر عليه تطيره :

تَعَـلَّمْ أنه لَا طَـيْرَ إلَّا ... عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول أنس بن زنيم صاحب بيت الشاهد من نفس الكلمة التى منها الشاهد :

تَعَلَّمْ رَسُـولَ اللهِ أَنَّكَ قَادِرٌ ... عَلَى كُلِّ صِرْمٍ مُتْهِمِينَ وَمُنْجِدِ

ويتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من الثقيلة أيضا ، كقول الحارث ابن وعلة :

* فتعلَّمِى أَنْ قد كَلِفْتُ بِكُمْ *

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٣ .

خليلا)[١] (لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إيمانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا)[٢] (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فى بَعْضٍ)[٣].

واحترزت من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى لواحد نحو قولك : « عُدِمَ لِى مَالٌ فَظَنَنْتُ زيدًا » ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ)[٤] أى : ماهو بمتهمٍ على الغيب ، وأما من قرأ بالضاد فمعناه : ما هو ببخيل ، وكذلك علم بمعنى عرف ، نحو (وَاللهُ أخرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا)[٥] ورأى من الرأى، كقولك: « رأى أبو حنيفة حلَّ كذا ، أو حرمتَهُ » وحجا بمعنى قصد نحو « حَجَوْتُ بيتَ اللهِ » ومن وجد بمعنى حَزِنَ أوحقَدَ ؛ فإنهما لا يتعديان بأنفسهما ، بل تقول : «وجدتَ على الميت » و « حقدتُ على المسىء » .

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاثَ حالاتٍ : الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق .

فأما الإعمال فهو نصبُهَا المفعولين ، وهو واجب إذا تقدمت عليهما[٦] ولم يأت بعدها مُعلَّق ، نحو « ظَنَنْتُ زَيداً عَالِماً » ، وجائز إذا توسطت بينهما نحو « زيداً ظننت عالماً » أو تأخرت عنهما ، نحو « زيداً عالماً ظننت » .

وأما الإلغاء فهو إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت، فتقول « زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ » و « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » والإلغاء مع التأخر أحسنُ من الإعمالِ ، والإعمالُ مع التوسط أحسنُ من الإلغاء ، وقيل : هما سِيَّان .

---

(١) من سورة النساء من الآية ١٢٥ . (٢) من سورة البقرة، من الآية ١٠٩ .
(٣) من سورة الكهف ، من الآية ٩٩ (٤) من سورة التكوير ، من الآية ٢٤
(٥) من سورة النحل ، من الآية ٧٨ .
(٦) هذا مذهب البصريين ، وزعم علماء الكوفة أنه يجوز الإلغاء مع تقدم العامل وعدم ذكر معلق بعده ، واستدلوا على ذلك بقوله :

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

والبصريون يجعلون هذا البيت إما من قبيل الإلغاء لأن الفعل غير واقع فى أول الكلام بسبب تقدم حرف النفى عليه ، وأن من شرط وجوب الأعمال زيادة على ما ذكره المؤلف ألا يتقدم على الفعل شىء فى الكلام ، فشروط وجوب الإعمال ثلاثة ، وإما أن يكون البيت من قبيل التعليق بتقدير لام الابتداء بين الفعل ومعمولاته ، والتقدير: وما إخال للدينا منك تنويل .

وأما التعليق فهو إبطال عملها فى اللفظ دون التقدير ؛ لاعتراض ماله صَدْرُ الكلامِ بينها و بين معموليها ، وهو واحد من أمور عشرة :

أحدها : لام الابتداء نحو « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ » وقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِى الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)[1] .

الثانى : لام جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » أى علمت — والله — ليقومنَّ زيدٌ ، وقوله :

١٨٥ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

الثالث : الاستفهامُ ، سواء كان بالحرف كقولك : « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ فى الدَّارِ أَمْ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٢ .

١٨٥ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٨) وفى القطر (رقم ٧٢) وأنشده الأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتى » منية : فاعل تأتى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن « لا » نافية « تطيش » فعل مضارع « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، وهو مضاف والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو علمت ، قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل مفعوليه ، فكان يقول : علمت منيتى آتية ، مثلا ، ولكن وجود اللام منع من ورود هذا النصب فى اللفظ ، وهو موجود فى التقدير ؛ فهذه الجملة لا محل لها باعتبار كونها جوابا للقسم ، ولها محل نصب باعتبار كونها فى مقام مفعولى علمت ، وهكذا حكم الفعل المعلق عن العمل فى اللفظ : يكون محل ما بعده نصباً باعتبار كونه واقعاً موقع مفعوليه ، وسيأتى بيان على ذلك فى شرح الشاهد الآتى من كلام كثير بن عبد الرحمن ، فانتظره .

عمرٌو » وقوله تعالى : (وَإنْ أدرِى أقريبٌ أمْ بعيدٌ ماتُوعَدُونَ)[١] أو بالاسم سواكان الاسم مبتدأ نحو (لِنعلَمَ أىُّ الحزبينِ أحصَى)[٢] (وَلَتعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذاباً)[٣] أو خبراً ، نحو : « عَلِمتُ مَتَى السَّفرُ » أو مضافاً إليه المبتدأ ، نحو : « عَلِمتُ أبُومَنْ زيْدٌ » أوالخبر ، نحو : « عَلِمتُ صبيحةَ أىِّ يومٍ سَفرُكَ » أو فضْلة نحو (وَسيَعلَمُ الذينَ ظَلَمُوا أىَّ مُنقَلبٍ ينقلِبُونَ)[٤] فـ « أى » منصوب على المصدر بما بعدهُ ، وتقديره : ينقلبون أىَّ انقلاب ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ فلا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى : « استفهام » .

الرابع : « ما » النافية ، نحو « عَلِمتُ مازَيْدٌ قائمٌ » وقوله تعالى : (لقدْ عَلِمتَ ماهؤلاءِ ينْطِقُونَ)[٥] .

الخامس : « لا » النافية فى جواب القسَمِ ، نحو « علمتُ واللهِ لا زيدٌ فى الدار ولا عمرو » .

السادس : « إنِ » النافية فى جواب القسم ، نحو « علمت والله إنْ زيدٌ قائمٌ » بمعنى مازيد قائم .

السابع : « لعلَّ » نحو (وَإنْ أدرِى لعلهُ فِتنةٌ لكُمْ)[٦] ذكره أبو على فى التذكرة .

الثامن : « لو » الشرطية ، كقول الشاعر :

١٨٦ — وَقدْ عَلِمَ الأقوامُ لوْ أنَّ حاتماً أرادَ ثراءَ المالِ كانَ لهُ وَفرُ

---

(١) من سورة الأنبياء ، الآية ١٠٩ . (٢) من سورة الكهف ، من الآية ١٢

(٣) من سورة طه ، من الآية ٧١ . (٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧ .

(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٦٥ .

(٦) من سورة الأنبياء ، من الآية ١١١ .

١٨٦ — هذا البيت من كلام حاتم الطائى الجواد المشهور ، من قصيدة له يعتب فيها =

التاسع : « إنَّ » التى فى خبرها اللامُ، نحو « عَلِمتُ إنَّ زيداً لقائم » ذكرَ ذلك جماعةٌ من المغاربة ، والظاهر أن المعلِّق إنما هو اللام ، لا إنَّ ، إلا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز «علمت إن زيداً قائم» بالكسر مع عدم اللام ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه ، فعلى هذا المعلِّقُ إنّ .

العاشر : « كم » الخبرية ، نَصَّ على ذلك بعضُهم ، وحمل عليه قوله تعالى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ)[1] وقدر « كم » خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سادةً مسد مفعولى يروا ، و « أنهم » بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ، لكن لا يتعين خبرية « كم » بل يجوز أن تكون استفهامية ، ويؤيده[2] قراءة ابن مسعود (مَنْ أَهْلَكْنَا) وجوّز الفراء انتصاب « كم » بيروا ، وهو سهو ، سواء قدرت خبرية أو استفهامية[3] ،

= على امرأته ماوية . وكانت ماوية تأمره بالإمساك وكف اليد عن العطاء ، وانظر ديوانه المطبوع فى أوربا (ص ٣٩ — ٤٠) والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٣٣٧) .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «علم الأقوام» فعل وفاعل «لو» حرف تعليق يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط «أن» حرف توكيد ونصب «حاتماً» اسم أن « أراد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حاتم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم أراد ـ إلخ « ثراء » مفعول به لأراد ، وثراء مضاف و « المال » مضاف إليه «كان» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « وفر » اسم كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو .

الشاهد فيه : قوله « علم الأقوام ـ إلخ » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم ، قبل «لو» فعلقته عن العمل فى لفظ الجملة ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق .

(١) من سورة يس ، الآية ٣١ .

(٢) إنما تؤيد قراءة ابن مسعود كون « كم » استفهامية فيما لو تعينت «من» الواقعة فى قراءته موقع « كم » لأن تكون استفهامية ، لكن ذلك لا يتعين ، بل يجوز أن تكون من موصولة .

(٣) لأن «كم» تستوجب الصدارة ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ، خبرية كانت أو استفهامية

وقال سيبويه : « أنَّ » ومعمولاها بَدَلٌ من « كم » وهذا مُشكل؛ لأنه إن قدر « كم » معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صَدْرِيتها ، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلُّطُ أهلكنا على أنهم ، ولا يصح أن يقال : أهلكنا عدم الرجوع ، والذى يصحح قوله عندى أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها ، فإن يروا مسلطة فى المعنى على أن وصلتها ... فهذه جملة المعلقات .

* * *

والجملة المعلَّقُ عنها العاملُ فى موضع نصب بذلك المعلَّق ، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب ، قال كُثَيِّر :

١٨٧ — وَمَا كُنْتُ أدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى

وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

---

١٨٧ — هذا الشاهد من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٨٨) وفى القطر (رقم ٧٤) وأنشده الأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) .

الإعراب : «ما» نافية «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أدرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب بأدرى ، وقبل مضاف و «عزة» مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «البكى» خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى» منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وموجعات مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأدرى .

الشاهد فيه : قوله «أدرى ما البكى ولا موجعات» فإن أدرى فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر فكان حق الفعل أن يعمل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام =

يروى بنصب « مُوجعاتٍ » بالكسرة عطفاً على محل قوله « ما الْبُكَى » ومِنْ ثم سمى ذلك تعليقاً؛ لأن العامل مُلْغىٍ فى اللفظ، وعاملٌ فى المحل؛ فهو عامل لا عامل، فسمى معلقاً أخْذاً من المرأة المعلقة التى [هى] لا مُزَوَّجَة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهْلُ هذه الصناعة فى وضع هذا اللَّقَبِ لهذا المعنى.

* * *

ولْنَشْرَح ماتقدم الوعدُ بشرحه من الأفعال التى تتعدى إلى المفعولين أولها مُسَرَّح دائماً، أى: مُطلَقٌ من قيد حرف الجر، والثانى تارة مسرح منه وتارة مقيد به، وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال:

أحدها: « أمرَ » قال الله تعالى: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ)(١)

وقال الشاعر:

١٨٨ — أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

فجمع بين اللغتين.

= وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ماقبله لأنه ملازم للتصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب، وعمل فى محلهما، والدليل على أنه عمل فى محلهما أنه عطف عليهما قوله «موجعات» بالنصب بالكسرة، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه فى إعرابه، كما هو معلوم لك؛ فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب، ولما لم يكن المعطوف عليه منصوبا لفظا ولا تقديرا فإنا نثق بأنه منصوب محلا، وليس فى هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح، فافهم.

(١) من سورة البقرة، من الآية ٤٤.

١٨٨ — هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدى، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغنى اللبيب فى « فصل عقدته للتدريب فى ما » (٢ / ١٣) ومن شواهد المبرد فى الكامل (١ / ٢١) ونسبه إلى أعشى طرود، واسمه إياس بن عامر.

اللغة: «نشب» النشب: المال الثابت كالضياع ونحوها، وكأنه أراد بالمال الذى ذكره قبل ذلك الإبل خاصة؛ لأنها غالب أموال العرب (وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٠ الآتى).

الثانى : « اسْتَغْفَر » قال الشاعر :

١٨٩ — أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ عَمْدِى وَمِنْ خَطَئِى
ذَنْبِى ، وَكُلُّ امْرِىءٍ لَاشَكَّ مُؤْتَزِرُ

الإعراب : « أمرتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الخير » مفعول ثان ، وستعرف كلاما فيه « فافعل » الفاء فاء الفصيحة ، وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لافعل ، مبنى على السكون فى محل نصب « أمرت » أمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل « به » جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله لامحل لها صلة الموصول « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تركتك » فعل وفاعل ومفعول أول « ذا » مفعول ثان لترك ، وذا مضاف ، و « مال » مضاف إليه « وذا » الواو عاطفة ، ذا : معطوف على ذا السابق ، وهو مضاف ، و « نشب » مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله « أمرتك الخير » وقوله « أمرت به » فإن العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذى هو أمر إلى مفعولين بنفسه ، وفى العبارة الثانية قد تعدى إلى الأول منهما بنفسه ، وهو النائب عن الفاعل ، وإلى الثانى بحرف الجر ، والذى فى كلام سيبويه والأعلم رحمهما الله يدل على أنهما يعتبران الأصل فى هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثانى مفعوليه بحرف الجر ، ثم يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى المفعول الثانى بنفسه ، فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الخافض ، وأنه يقتصر فيه على المسموع ، قال الأعلم : « أراد الشاعر أمرتك بالخير ، فحذف ووصل الفعل ونصب ، وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن وما عملت فيه فى موضعه ، وأن : يحذف معها حرف الجر كثيرا ؛ تقول : أمرتك أن تفعل ، تريد بأن تفعل ... فإن قلت : أمرتك بزيد ، لم يجز أن تقول : أمرتك زيدا ، لما بينت لك » اهـ.

١٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو فيما يظهر لى من عمل من لا يحتج بقوله.

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « من عمدى » جار ومجرور متعلق بأستغفر ، وهو المفعول الثانى ، وعمد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ومن خطئى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وخطأ مضاف والياء التى هى ضمير المتكلم =

وقال الآخر :

١٩٠ — أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والْعَمَلُ

= مضاف إليه «ذنبى» ذنب : بدل من عمد، وذنب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وكل» الواو واو الحال ، كل : مبتدأ ، وهومضاف و «امرىء» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «شك» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، والخبر محذوف ، والتقدير : لاشك موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «مؤزر» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أستغفر الله من عمدى» حيث عدى الفعل ــ الذى هو أستغفر ــ إلى مفعولين ، وعداه إلى الأول الذى هو لفظ الجلالة بنفسه ، وعداه إلى الثانى بحرف الجر الذى هو من ، ولكن المؤلف نفسه قد ذكر فى مغنى اللبيب أن الحق أن هذا الفعل ينصب المفعولين بنفسه دائماً ؛ لأن الفعل الثلاثى المجرد ــ وهو غفر ــ ينصب مفعولا ، والسين والتاء الدالان على الطلب يزيدانه مفعولا ، وقال : «وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمن معنى أتوب إليه منه» اه ، فاعرف ذلك وقسه بما ذكره ههنا .

١٩٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) . وقد أنشده الأشمونى (رقم ٤٠٥) والمؤلف فى أوضح المسالك فى باب التمييز (٢٨٣) ، وكذلك أنشده ابن قتيبة فى أدب الكاتب (ص ٥٣٠ بتحقيقنا) .

الأعراب : «أستغفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول «ذنبا» مفعول ثان «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير الغائب العائد إلى ذنب مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل نصب صفة لقوله ذنبا «رب» صفة لله ، ورب مضاف و «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب حال من لفظ الجلالة «والعمل» معطوف على الوجه .

الشاهد فيه : «أستغفر الله ذنبا» حيث نصب بأستغفر مفعولين ، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر ، على ما وضح لك من الإعراب .

قال الأعلم الشنتمرى : «أراد من ذنب ، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب ، والذنب ههنا اسم جنس بمعنى الجمع فلذلك قال لست محصيه» اه كلامه بحروفه ، وهو رأى سيبويه ــ

الثالث : « اختار » ، قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا) (١)

وقال الشاعر :

١٩١ — وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى
فَقُلْتُ الْبُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي

أى : اختَرْ من الصبر والبكا أحدَهما .

الرابع : « كَنى » بتخفيف النون ، تقولُ « كَنَيْتُهُ أبا عَبْدِ الله » ، و « بأبى عَبْدِ اللهِ » ويقال أيضاً « كَنَوْتُهُ » قال :

١٩٢ — هِيَ الْخَمْرُ لاشَكَّ تُكْنَى الطِّلاَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَهْ

= وشبهه بقول المتلمس * آليت حب العراق الدهر أطعمه * يريد حلفت على حب العراق لا أطعمه أبد الدهر ، فأما المؤلف فيرى هنا أن هذا الفعل له حالتان ، وفى مغنى اللبيب يرى أن له حالة واحدة على ما سبق فى شرح الشاهد السابق .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥ .

١٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة لكثير بن عبدالرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى ، أَجَدَّ رَحِيلِي وَآذَنَ أَصْحَابِى غَدَاً بِقُفُولِ

الإعراب : «قالوا» فعل وفاعل «نأت» نأى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «فاختر» الفاء حرف دال على التفريع ، اختر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وله مفعول محذوف «من الصبر» جار ومجرور متعلق باختر ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكا واحداً ، أو فاختر ما يريحك منهما ، ونحو ذلك «فقلت» الفاء حرف عطف ، وقلت : فعل وفاعل «البكى» مبتدأ «أشفى» خبر المبتدأ «إذن» حرف جواب وجزاء لا عمل له «لغليلى» الجار والمجرور متعلق بأشفى ، وغليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «فاختر من الصبر والبكا» حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله اختر ، إلى المفعولين : أحدهما محذوف يصل إليه الفعل بنفسه ، وثانيهما مذكور ، وقد وصل الفعل إليه بحرف الجر ، وذلك قوله «من الصبر والبكى» وتقدير الكلام : اختر من الصبر والبكا أحدهما

١٩٢ — هذا البيت من كلام عبيد بن الأبرص ، وهو بيت مفرد ، قاله للنعمان بن المنذر =

. . . .

= وكان قد قدم عليه في يوم بؤسه، وكان للنعمان يومان: يوم نعيم يعطي فيه كل من قدم عليه ويحبوه، ويوم بؤس يقتل فيه كل وافد إليه، واعلم أن أصل الرواية في هذا البيت هكذا:

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَة

وهو على ذلك مختل الوزن، وقد قالوا: إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه فصار صدره * هي الخمر يكنونها بالطلاء * وقد أصلحه الجواليقي في شرح أدب الكاتب فجعله * هي الخمر تكنى بأم الطلاء * ووقع في المزهر (١/٥٠٨) تصحيحه هكذا * هي الخمر حقاً وتكنى الطلاء * ووقع في اللسان (ط ل ا) تصحيحه بوجه آخر هكذا * هي الخمر يكنونها بالطلا، وفيه أيضا (ج ع د) تصحيحه هكذا * وقالوا هي الخمر تكنى الطلاء * والذي في إنشاد المؤلف إصلاح آخر للبيت قريب من الذي وقع في المزهر، ولنا كلام في هذا الإصلاح ذكرناه في شرحنا على أدب الكاتب (ص ١٧٦ بتحقيقنا) فارجع إليه إن شئت.

الإعراب: «هي» ضمير منفصل مبتدأ «الخمر» خبر المبتدأ «لاشك» لا: نافية للجنس، شك: اسمها، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لاشك موجود، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الموصوف الذي هو الخمر وصفته التي هي جملة تكنى ومفعوليه «تكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «الطلا» مفعول ثان لتكنى، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع صفة للخمر؛ لأنه محلى بأل الجنسية فهو شبيه بالنكرة في معناه، والجمل بعد النكرة أو مايشبه النكرة تكون صفات «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، ما: كافة «الذئب» مبتدأ «يكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول «أبا» مفعول ثان، وهو مضاف و«جعدة» مضاف إليه، وجملة يكنى ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الذئب.

الشاهد فيه: قوله «تكنى الطلاء» وقوله «يكنى أبا جعدة» حيث عدى الفعل في الموضعين — الذي هو قوله يكنى — إلى مفعولين من غير أن يوسط بينه وبين أحدهما حرف الجر. وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر في كل منهما، وثانيهما الاسم الظاهر الواقع بعد كل منهما، وهذا ظاهر من الإعراب.

ولنا على البيت في رواية المؤلف ومن تبعه ملاحظة، وخلاصتها أن قوله «الطلا» ليس كنية بحسب الظاهر؛ لأنها لم تصدر بأب ولا أم، فأما من رواه * تكنى بأم الطلا * فأمره ظاهر.

وقال :

١٩٣ — * وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانِ *

الخامس : « سَمَّى » تقول « سَمَّيْتُهُ زيداً » و « سَمَّيْتُهُ بزَيدٍ » قال :

١٩٤— وسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا ؛ فَلَمْ يَكُنْ لأَمْرٍ قَضَاهُ اللهُ فِي النَّاسِ مِنْ بُدِّ

---

١٩٣ — لم أجد أحدا ذكر لهذا الشاهد تكملة أو نسبه إلى قائل معين.

الإعراب : « كتمانها » كتمان : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « تكنى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « بأم » جار ومجرور متعلق بتكنى ، وهو المفعول الثانى . وأم مضاف ، و « فلان » مضاف إليه ، وجملة تكنى ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تكنى بأم فلان » حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله تكنى ، إلى مفعولين : أحدهما وصل إليه بنفسه ، وهو الضمير المستتر الذى هو نائب الفاعل ، وثانيهما وصل إليه بحرف الجر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

* رَاهِبَةٌ تُكْنَى بِأُمِّ الْخَيْرِ *

١٩٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « ليحيا » أراد لتطول به الحياة « لأمر قضاه الله » أراد به الموت ، وأصل هذا البيت من قولهم : لكل مسمى من اسمه نصيب ، يريد أنه سماه يحيى ليكون له من اسمه نصيب فيطول به العمر ، ولكن الموت عاجله .

الإعراب : « سميته » فعل وفاعل ومفعول أول « يحيى » مفعول ثان ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليحيا » اللام لام التعليل ، يحيا : فعل مضارع منصوب تقديرا بأن المضمرة جوازا بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يحيى العلم « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « لأمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه « قضاه الله » قضى : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به ، ولفظ الجلالة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لأمر « من » حرف جر زائد « بد » اسم يكن مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل =

السادس : « دعا » بمعنى سَمَّى (١) ، تقول : « دعوته بزيد » وقال الشاعر :

١٩٥ — دعتنى أخاها أُمُّ عمرٍو ، ولَمْ أَكُنْ أخاها ، وَلَمْ أَرْضَعْ لها بِلِبانِ

= بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله «سميته يحيى» حيث عدى الفعل ـ الذى هو سمى — إلى مفعولين صراحة : أولهما هو الضمير المتصل ، وثانيهما قوله يحيى ، وهو علم .

(١) احترز المصنف بقوله «بمعنى سمى» عن «دعا» التى بمعنى ناداه ، كما سنسمعك فى عبارة سيبويه آخر شرح الشاهد الآتى (١٩٥) .

١٩٥ — هذا الشاهد من كلام عبدالرحمن بن الحكم ، من كلمة يشبب فيها بامرأة أخيه مروان بن الحكم .

الإعراب : «دعتنى» دعا : فعل ماض ،والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ،والياء مفعول أول «أخاها» أخا : مفعول ثان ،وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه ، «أم» فاعل دعا ، وهو مضاف و «عمرو» مضاف إليه «ولم» الواو واو الحال ، لم: حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أخاها» أخا: خبر أكن ،وهو مضاف والضمير مضاف إليه،وجملة أكن واسمه وخبره فى محل نصب حال «ولم» الواو عاطفة ، لم: حرف نفى وجزم وقلب «أرضع» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بلبان» جار ومجرور متعلق بأرضع ، وجملة أرضع وفاعله فى محل نصب بالعطف على جملة الحال السابقة .

الشاهد فيه : قوله «دعتنى أخاها» حيث عدى الفعل ـ الذى هو دعا ـ إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه وبين أحدهما ؛ فأما أول المفعولين فهو ياء المتكلم فى «دعتنى» وأما الثانى فهو قوله «أخاها» وذلك ظاهر من الإعراب بأدنى تأمل .

ودعا ههنا بمعنى سمى فكأنها سمته أخاها ، ونظيره قول الآخر :

وَإذَا دَعَوْنَكَ عَمَّهُنَّ فإنه نَسَبٌ يزيدك عندهُنَّ خبَالاَ

فإن كانت دعا بمعنى نادى تعدت إلى واحد ، قال سيبويه فى باب «الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين» (ج ١ ص ١٦) «ودعوته زيدا ، إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سميته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا» اه .

السابع : « صَدَقَ » بتخفيف الدال ـ نحو ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ ﴾(١) ﴿ ثم صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ ﴾(٢) وتقول : صَدَقْتُهُ في الوعد .

الثامن : « زَوَّجَ » تقول : « زَوَّجْتُه هنداً ، وبهندٍ » قال الله تعالى : ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾(٣) وقال : ﴿ وزَوَّجْنَاهُمْ بحُورٍ عِينٍ ﴾(٤) .

التاسع والعاشر : « كَالَ وَوَزَنَ » تقول : « كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ » و « كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ » و « وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَالَهُ » و « وَزَنْتُ زَيْداً مَالَهُ » قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾(٥) والمفعولُ الأول فيهما محذوف .

***

السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة :

أحدها : « أَعلَمَ » المنقولة بالهمزة من « عَلِمَ » المتعدية لاثنين ، تقول « أَعلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضلا » .

الثاني : « أَرَى » المنقوله بالهمزة من « رأى » المتعدية لاثنين نحو « أَرَيْتُ زيداً عمراً فاضلاً » [بمعنى أعلمته] قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾(٦) فالهاء والميم مفعولٌ أول ، و(أعمالَهم) مفعول ثان ، و(حسرات) مفعول ثالث

والبواقي ما ضُمِّنَ معنى أعلم وأرى المذكورتين ، من « أنبأ » و « نَبَّأ » و « أخبَرَ » و « خَبَّر » و « حدّث » تقول : « أنبأت زيداً عمراً فاضلا » بمعني أعلمته ، وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين : إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني بالباء أوعن ، نحو ﴿ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾(٧) ﴿ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ﴾(٨) ﴿ وَنَبِّئْهُمْ

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥٢ (٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ٩
(٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧ . (٤) من سورة الدخان ، من الآية ٥٤
(٥) من سورة المطففين ، من الآية ٣ . (٦) من سورة البقرة من الآية ١٦٧ .
(٧) من سورة البقرة ، من الآية ٣٣ . (٨) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣ .

عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ)[1] وقد يحذف الحرف نحو (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا)[2].

***

ثم قلت : وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فى بَابِ ظَنَّ ، وَلاَ غَيْرِ الأَوَّلِ فِى بَابِ أَعْلَمَ وَأَرَى ، إِلاَّ لِدَلِيلٍ ، وَبَنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ القَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّهُ بِصِيغَةِ « تَقُولُ » بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ أَوْ مَجْرُورٍ .

وأقول : ذكرت فى هذا الموضع مسألتين متممتين لهـذا الباب :

إحداهما : أنه يجوز حذفُ المفعولين أو أحدها لدليل ، ويمتنع حذفُهما لغير دليل ، مثالُ حذفهما لدليل قولُه تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)[3] أى : تزعمونهم شركاء ، كذا قدروا ، والأحسن عندى أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أنَّ وصلتها سادة مَسَدَّها ؛ بدليل ظهور ذلك فى قوله تعالى (وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ)[4] ومثالُ حذف أحدها للدليل و بقاء الآخر قولُه تعالى (ولاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ) أى بخلهم هو خيراً لهم ، فحذفَ المفعولَ الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعول الثانى ، وقال عنترة :

١٩٦ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

---

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٥١ . (٢) من سورة التحريم ، من الآية ٣ .

(٣) من سورة القصص ، من الآيتين ٦٢ و ٧٤ .

(٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٩٤ — وقد تلا المؤلف هذه الآية للاحتجاج على النحاة الذين قدروا المحذوف فى قوله تعالى : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) بقولهم تزعمونهم شركاء ، وتلخيص احتجاجه عليهم أن تقديره خير من تقديرهم ، لوجهين : الوجه الأول : أنهم عدوا « زعم » إلى مفعوليها بنفسها ، مع أن الكثير تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة وصلتها ، على ماسبق بيانه قريبا (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٠) ، والوجه الثانى : أن القرآن الكريم قد جرى أسلوبه على ذلك ؛ فالأوفق لنظمه أن يقدر فى مكان الحذف ماجرت عادته بذكره فى الموطن الملائم له .

(٥) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨٠ .

١٩٦ — هذا البيت من كلام عنترة بن شداد العبسى ، أحد فرسان العرب وشعرائهم =

أى : فلا تظنى غيره واقعاً ، أو كائناً ، فحذف المفعول الثانى .

ولا يجوز لك أن تقول « علمت » أو « ظننت » مقتصراً عليه من غير دليل ، على الأصح ، ولا أن تقول « علمت زيداً » ولا « علمت قائماً » وتترك المفعول الأول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما ، أجمعوا على ذلك .

***

الثانية : أن العرب اختلفوا فى إجراء القول مُجْرَى الظن فى نصب المفعولين على لغتين :

فبنو سُلَيم يجيزون ذلك مطلقاً ؛ فيجوزون أن تقول « قُلْتُ زَيْداً مُنْطَلِقَا » .

وغيرهم يوجب الحكاية؛ فيقول «قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون الصيغة « تقول » بتاء الخطاب[1]

= المجيدين فى الجاهلية ، والبيت من معلقة له مشهورة ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٩٢) وابن عقيل (رقم ١٣٤) والأشمونى (رقم ٣٤١) .

الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم، قد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « فلا » ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « غيره » غير : مفعول أول لتظن ،وهو مضاف والضمير مضاف إليه،والمفعول الثانى لتظن محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بنزلت «بمنزلة» جار ومجرور متعلق بنزلت أيضا،ومنزلة مضاف ، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة للمحب .

الشاهد فيه : قوله «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى لتظن اختصارا ، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت فلا تظنى غيره واقعا ، وذلك الحذف جائز ، خلافا لابن ملكون .

(١) قد سوى أبو سعيد السيرافى « قلت » بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، وسوى الكوفيون «قل» الذى هو فعل أمر بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، ووجه التسوية فى هذين القولين أن الماضى المسند إلى تاء المخاطب والأمر ، كلاهما يشبه المضارع المبدوء بتاء =

الثانى : أن يكون مسبوقاً باستفهام [1] الثالث : أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل ، أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول .

مثالُ المتصل قولكَ « أتقولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً » وقول الشاعر :

١٩٧ — مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومثالُ المنفصل بالظرف قولُ الشاعر :

= الخطاب ، بجامع اشتمال الصيغ الثلاثة على الدلالة على الخطاب ، وقد ورد إجراء الماضى المسند إلى تاء المتكلم مجرى الظن فى قول الحطيئة يصف جملا :

إذَا قُلْتُ أَنِّى آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن الرواية فيه بفتح همزة «أنى» فلو لم تكن « قلت » بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة ؛ لما علمت من أن كسر الهمزة واجب بعد القول الذى تقصد به الحكاية ، كما فى قوله تعالى (قال إنى عبد الله) من سورة مريم ، من الآية ٣٠

(١) قد ورد إجراء «تقول» مجرى الظن من غير أن يتقدم عليه استفهام فى قول امرىء القيس يصف فرسا :

إذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

ووجه الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب « هزيز الريح » على أنه مركب إضافى مفعول أول لتقول ، وجملة «مرت بأثأب» فى محل نصب مفعول ثان ، والشأوان : مثنى شأو ، وهو السبق ، والعطف — بكسر فسكون — الجانب ، وابتلال عطفه كناية عن سرعة سيره حتى يتصبب عرقه ، وهزيز الريح : دويها عند هبوبها ، وأثأب : اسم جمع واحده أثأبة وهى شجرة.

١٩٧ — هذا البيت من كلام هدبة بن خشرم العذرى ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٣٥) والأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٤٣) .

اللغة « القلص » جمع قلوص — بفتح القاف — وهى الشابة الفتية من الإبل ، ووزانه صبور وصبر وغفور وغفر « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع .

الإعراب « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه قوله تقول «تقول» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «القلص» مفعول أول لتقول «الرواسم» صفة للقلص «يدنين» فعل مضارع ، ونون النسوة =

١٩٨ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا

[ومثالُ المنفصل بالمجرور « أفى الدار تقول زيداً جالساً »]

ومثالُ المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر :

= فاعله « أم » مفعول يدنين ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه ، وجملة يدنين مع فاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان لتقول « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يدنين » حيث أجرى تقول — وهو مفتتح بتاء المضارعة الدالة على الخطاب ، وقد سبقه استفهام متصل به — مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « القلص » وثانيهما جملة قوله « يدنين » ويرويه بعضهم « متى تظن » وهذا مما يؤيد إعمال القول كالظن ؛ لأن رواية كلمة فى موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد وعلى أنهما يجريان مجرى واحدا .

١٩٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٩٧) والأشمونى (رقم ٣٤٤) .

الإعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تقول الآتى ، والظرف مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان لتقول وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « شملى » شمل : مفعول به لجامعة ، وضمير المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف ، « تقول » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول « محتوما » مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أعمل تقول عمل تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين هذه الهمزة بالظرف المتعلق بتقول .

وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن ، وذلك فى قوله « أم تقول البعد محتوما » فإن تقول فى هذه الجملة نصب مفعولين : أحدهما قوله « البعد » وثانيهما قوله « محتوما » والفعل فى هذه الجملة مسبوق بأم المعادلة لهمزة الاستفهام ، وهذا يدل على أن معادل الاستفهام مثل الاستفهام فى هذا الموضع . =

١٩٩ — أجُهَّالاً تقولُ بنِي لؤىٍّ ... لعَمْرُ أبيكَ أم مُتجاهِلِينا

واو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية ، نحو « أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ » .

***

ثم قلت : باب الأسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ — وَهِيَ عَشَرَةٌ : أحدُهَا الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ : اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كَضَرْب وَإكْرَام ، وشَرْطُهُ : أنْ لا يُصَغَّرَ ، ولا يُحَدَّ بالتَّاء [نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أوْ ضَرَبَاتٍ »] وَلا يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ ، وَأنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ مَا ، وَعَمَلُه مُنَوَّناً أقْيَسُ ، نحو (أوْ إطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) ومُضَافاً لِلْفَاعِلِ أكْثَرُ نَحْوُ (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) ومَقْرُوناً بِألْ وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ[1] .

= وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر فى هذا أن المفعولين اللذين نصبهما فعل القول فى موضعى الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا مفردين منصوبين بالفتحة الظاهرة .

١٩٩ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٨٧) وابن عقيل (رقم ١٣٦) والأشمونى (رقم ٣٤٥) واستشهد به من قبلهم جميعاً سيبويه شيخ النحاة (ج ١ ص ٦٣) .

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان لتقول الآتى ، تقدم عليه « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر أبيك قسمى ، وعمر مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أم » حرف عطف « متجاهلينا » معطوف على قوله جهالا ، يريد أهم جهال حقيقة أم هم يتصنعون الجهل .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل تقول عمل تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء التى تدل على الخطاب ، ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقدفصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين ، وهو قوله « جهالا » .

(١) فى نسخة « ومقروناً بأل ومضافا لمفعول قليل » بدون « ذكر فاعله » .

وأقول : لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أرْدَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء ، وبدأت منها بالمصدر ؛ لأن الفعل مُشْتَقٌّ منه على الصحيح .

واحترزت بقولى « الجارى على الفعل » من اسم المصدر ، فإنه وإن كان اسماً دالا على الحدثِ، لـكنه لايجرى على الفعل ، وذلك نحو قولك «أعْطَيْتُ عطَاءً » فإن الذى يجرى على أعطيت إنما هو إعطاء ؛ لأنه مُسْتَوْفٍ لحروفه ، وكذا « اغتسلت غسلا » بخلاف « اغتسل اغتسالا » وسيأتى شرح اسمِ المصدر بعدُ .

وأشرت بتمثيلى بضرب وإكرام إلى مثالَىْ مصدر الثلاثى وغيره .

ومثال ما يخلفه فعلٌ مع أنْ قولهُ تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[1] أى : ولولا أن يَدْفعَ اللهُ الناسَ ، أو أن دَفَعَ اللهُ الناس ، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قولهُ تعالى : (تخافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أنفُسَكُمْ)[2] أى : كما تخافون أنفسكم ، ومثالُ مالايخلفه فعلٌ مع أحد هذين الحرفين قولهم « مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار » ؛ إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أن صوَّتَ أو أن يُصَوِّتَ أو ما يصوت ؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيـكون فى تأويل الفعل ، وإنما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت ، ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصباً ، ولم يجعلوا صوتاً الأول عاملا فيه .

وإنما كان عملُ المنون أقيَسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نـكرة .

وإنما كان إعمالُ المضاف للفاعل أكْثَرَ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظْهَرُ من نسبته لمن أوقِعَ عليه ، ولأن الذى يظهر حينئذٍ إنما هو عملُه فى الفَضْلَة ، ونظيره أن « لات » لـما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهروا عملها غالباً إلا فى منصوبها .

وإنما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذى ذُكر فاعله ضعيفاً لأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عملُه فى العُمْدَة ، ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠

(٢) من سورة الروم من الآية ٢٨

ذلك أنه مختص بالشعر، كقول الشاعر:

٢٠٠ ـ أفنى تِلادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نشبٍ قَرْعُ الْقَواقِيزِ أفواهُ الأَبَارِيقِ

---

٢٠٠ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدى

اللغة: «تلادى» التلاد ـ بكسر التاء ـ المال القديم، ومثله التالد، والتليد «نشب» بفتح النون والشين ـ الثابت من الأموال كالدور والضياع ونحوها (أنظر الشاهد ١٨٨ السابق).

الإعراب: «أفنى» فعل ماض «تلادى» تلاد: مفعول به، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على تلاد، مبنى على السكون محل نصب «جمعت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف، والتقدير: الذى جمعته «من نشب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «قرع» فاعل أفنى، «القواقيز» مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله «أفواه» فاعل قرع، وأفواه مضاف و«الأباريق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قرع القواقيز أفواه» حيث أضاف المصدر — الذى هو قوله «قرع» — الى مفعوله — وهو قوله «القواقيز» — ثم أتى بعد ذلك بفاعله — وهو قوله «أفواه».

وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع «أفواه»، أما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك المفعول، على عكس الأول، وهو واضح.

ومن إضافة المصدر للفاعل ومجىء المفعول بعد ذلك قول عمرو بن الإطنابة:

أبَتْ لى هِمَّتى وأبَى بَلاَئى وأخْذِى الْحَمْدَ بالثَّمَنِ الرَّبيحِ
وإقْحَامِى على الْمَكْرُوهِ نفْسِى وضَرْبِى هامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

وفى هذين البيتين ثلاثة شواهد لماسقناها من أجله، ومثل ذلك قول بعض الأزارقة:

وسَائِلَةٍ بالْغَيْبِ عَنِّى وَلَوْدَرَتْ مُقَارَعَتِى الأَبْطَالَ طَالَ نَحِيبُهَا

وقول عمرو بن معديكرب الزبيدى يصف صبره وجلده:

أعاذِلَ، عُدَّتِى بَزِّى وَرُمْحِى وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلِسِ الْقِيَادِ
أعاذِلَ، إنَّمَا أفنَى شَبَابِى إجَابَتِى الصَّرِيخَ إلَى الْمُنَادِى

ومثل ذلك ما أنشده ابن الأعرابى:

يَطْوُونَ أعْرَاضَ الْفِجَاجِ الْغُبْرِ طَىَّ أخِى التَّجْرِ بُرُودَ التَّجْرِ

فيمن روى «الأفواهُ» بالرفع ، ويردُّ على هذا القائل أنه روى أيضاً بالنصب فلا ضرورة فى البيت ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم « وحجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلا »[١].

فإن قلت : فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة ، آية الحج ؟[٢]

قلت : الصوابُ أنها ليست من ذلك فى شىء ، بل الموصول فى موضع جر بدل بعض من (الناس) أو فى موضع رفع بالابتداء على أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط ، أو شرطية ، وحذف الخبر أو الجواب ، أى : من استطاع فليحج ، وَيؤيد الابتداء (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) وأما الحملُ على الفاعلية فمفسد للمعنى ؛ إذ التقدير إذ ذاك : ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيعُ ؛ فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناسُ كلهم .

ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك فى الكلام عند أحد ، نَحْوُ (لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)[٣] أى : من دُعَائِهِ الخير .

ومثالُ إعمال ذى الألف واللام قولُ الشاعر يصف شخصاً بضعف الرأى والجبن :

٢٠١ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ

---

(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه البخارى وغيره ، وهو « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » والمصادر الخمسة المذكورة فى هذا الحديث كلها مضافة إلى المفعول ، ولم يذكر الفاعل إلا فى الخامس الذى رواه المؤلف ، فتفطن لذلك ، وتقدير الكلام : وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا .

(٢) هى قوله تباركت كلماته : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧

(٣) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ٤٩ .

٢٠١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه =

ثم قلت : الثَّانِي اُسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِم ، فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً ، وَإِلَّا عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ وَلَوْ تَقْدِيراً عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ .

وأقول : قولى « ما اشتق من فعل » فيه تجوز ، وحقه ما اشتق من مصدر فعل .

= ج ١ ص ٩٩) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٦٥) وابن عقيل (رقم ٢٤٤) والأشمونى (رقم ٦٧٨)

اللغة : « النكاية » بكسر النون ـ مصدر « نكيت فى العدو » إذا أثرت فيه « يخال » يظن « الفرار » الهرب .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، أى هو ضعيف ، وهو مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الفرار » مفعول أول ليخال « يراخى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار « الأجل » مفعول به ليراخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وجملة يراخى مع فاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ـ وهو النكاية ـ مفعولا ، كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول هو قوله أعداءه .

وهذا الذى ذكره المؤلف ـ من القول بإعمال المصدر المقترن بأل ـ هو ماذهب إليه الخليل وسيبويه رحمهما الله ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المحلى بأل ، وإذا وجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلى بأل هو الناصب له عنده ، وإنما ناصبه مصدر آخر مجرد من الألف واللام ، فيقدر : ضعيف النكاية نكاية أعداءه — بتنوين نكاية غير المقترن بأل ـ وهو تكلف لا داعى له .

ومثل هذا البيت قول المرار الأسدى :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقولى « لمن قام به » مُخرِج للفعل بأنواعه ؛ فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث ، لا للدلالة على مَنْ قام به ، ولاسم المفعول ؛ فإنه إنما اشتق من فعلٍ لمن وقع عليه ، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل ؛ فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها ، لا لمن قامت به ، وذلك نحو « المَضْرِب » بكسر الراء ـ اسماً لزمان الضرب أو مكانه .

وقولى « على معنى الحدوث » مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل : كظريف وأفْضَلَ ؛ فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل ، لكن على معنى الثبوت ، لا على معنى الحدوث.

وأشرتُ بتمثيلي بضارب ومكرِم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل ، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع ، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة ، وكسر ما قبل آخره مطلقاً .

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مَقْرون بأل الموصولة ، ومجرد عنها .

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعلِه مطلقاً ، أعنى ماضياً كان أوحاضراً أو مستقبلا ، تقول: « هَذَا الضَّارِبُ زَيْداً أمْسِ أوِ الآنَ أو غَدًا » قال امرؤ القيس :

٢٠٢ — الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلاحِلَا ... خَـيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلَا

---

٢٠٢ — هذا البيت من كلمة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه وخرج يطلب بثأره منهم ، وقبل البيت قوله :

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلَا

والبيت من شواهد المؤلف فى القطر (رقم ١٢٧)

اللغة : «أبير» أهلك وأستأصل « مالكا وكاهلا» قبيلتان «الحلاحل» بضم الحاء الأولى السيد الشجاع «حسبا» الحسب : مايعده المرء من مفاخر آبائه «نائلا» عطاء وجودا

المعنى : يقسم أنه لا يسكت عن الطلب بثأر أبيه فيضيع دمه هدراً ، ولكنه سيأخذ له من قتلته ، فيهلك هاتين القبيلتين ويفنيهم ويستأصل شأفتهم .

الإعراب : « القاتلين» صفة لمالك وكاهل المذكورين فى البيت الذى أنشدناه «الملك» مفعول به للقاتلين «الحلاحلا» صفة للملك «خير» صفة ثانية ، وهو مضاف و « معد » مضاف إليه « حسباً » تمييز «ونائلا» معطوف عليه . =

فأعمل « القاتلين » مع كونه بمعنى الماضى ؛ لأنه يريد بالملك أُحلاَحل أباه ، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعا .

والمجرد عنها إنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال ، لا للماضى ، خلافاً للكسائى وهشام وابن مَضَاء ، استدلوا بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)(١) وتأولها غيرهم (٢)

= الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ـ وهو قوله « القاتلين » ـ فى المفعول به ، مع كونه دالا على المضى ؛ ألا ترى أنهم قتلوه قبل أن يقول ذلك ؟ وإنما عمل فى المفعول ـ مع ذلك ـ لكونه مقترناً بأل ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) من سورة الكهف ، من الآية ١٨

(٢) نقرر لك هذا الموضوع بشىء من البسط فى القول ، فنقول :

اختلفت كلمة النحاة من هذا الموضوع فى مسألتين :

الأولى : هل يجوز فى اسم الفاعل ـ إن كان بمعنى الماضى ـ أن يعمل ؟ وجواب ذلك أن الجمهور قالوا : لا يجوز أن يعمل حينئذ ، وذهب الكسائى ـ وتبعه هشام وابن مضاء ـ إلى أنه يجوز أن يعمل ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بالآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، ووجه الاستدلال بها أن (باسط) اسم فاعل معناه ماض ؛ ونعنى بمضيه أن زمن حصوله للمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لأن المخبر عنه به قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد ، وقد نصب به ـ مع ذلك ـ المفعول به ، وهو قوله سبحانه (ذراعيه) وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائى ومن معه بهذه الآية الكريمة بأنا لا نسلم أن اسم الفاعل فيها ماض باق على مضيه ، بل هو دال على الحال ، وذلك على حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجوداً فى وقت حدوث مايقص خبره ، ويفرض أنه يحدثه فى ذلك الوقت ، وفى ذلك من البلاغة ماليس يخفى ، والدليل أن الكلام فى هذه الآية على ماذكرناه من حكاية الحال أمران : الأول أن الواو فى قوله تعالى (وكلبهم باسط) واو الحال ، وإنما يحسن أن تقول بعد واو الحال وكلبهم يبسط ، ولا يحسن أن تقول : بسط ، والأمر الثانى : أنه سبحانه قد قال بعد ذلك (ونقلبهم ذات اليمين) فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال والاستقبال . =

الثانى : أن يكون معتمداً على واحد من أربعة ، وهى :

النفى ، كقوله :

٢٠٣ — مَارَاعٍ الخِلَّانُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ   بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيلَ خَلِيلَا

= المسألة الثانية : هل قول الجمهور « إن اسم الفاعل إذا كان دالا على المضى لا يعمل » خاص بنصبه المفعول به أم عام يتناول المفعول به والفاعل جميعا ؟ والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع : النوع الأول : المفعول به ، والثانى الفاعل الظاهر ، والثالث الفاعل المضمر ، أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع بأن اسم الفاعل — إذا كان ماضياً — لم ينصبه ، وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور فى رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى إياه ؛ فظاهر كلام سيبويه أنه يرفعه ، واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وقال السيوطى : إنه هو الصحيح ، ولكن لابد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شىء مما ذكره المؤلف ، وأما رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور ، فقال جماعة : هو واقع باتفاق الجميع ، وقال قوم : إنه مختلف فيه أيضاً ، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر ، والصواب أنه لاخلاف فيه ؛ لأنه يبعد أن يذهب قوم إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها ، فافهم ذلك وتدبره واحرص عليه .

٢٠٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ما » نافية « راع » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الخلان » فاعل براع أغنى عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « ذمة » مفعول به لراع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ناكث » مضاف إليه « بل » حرف إضراب « من » اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « وفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو ذلك الضمير المستتر فى وفى « يجد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة أيضاً « الخليل » مفعول أول ليجد « خليلا » مفعول ثان ليجد ، وجملة يجد وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المستتر فى يجد .

الشاهد فيه : قوله « ما راع الخلان ذمة ناكث » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله راع ، فى المفعول به الذى هو قوله « ذمة ناكث » بعد أن رفع به الفاعل المغنى عن الخبر ، وإنما أعمله فى المفعول لكونه معتمداً على حرف النفى ، وهو ما .

الثانى : الاستفهام ، كقوله :

٢٠٤ — أناوٍ رِجالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ   مِنَ الْعِزِّ فى حُبِّكَ اُعْتاضَ ذُلا ؟

الثالث : اسم مخبر عنه باسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ ﴾(١)

الرابع : اسم موصوف باسم الفاعل ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً »

وقولى « ولو تقديراً » إشارة إلى مثل قوله :

---

٢٠٤ — نسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وقد راجعت ديوانه كله فلم أجده فيه ، ولا ذكر فى الشعر المنحول لحسان رضى الله عنه ! وأقول : إنه لا تظهر عليه مسحة شعر حسان .

اللغة : « ناو » اسم فاعل من مصدر « نوى الشىء ينويه » إذا اعترم فعله ، وصمم عليه « اعتاض » افتعل من العوض ، والمراد أنه قد صار إلى حالة الذل والانكسار من بعد أن كان عزيزا .

الإعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام ، ناو : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » رجال : فاعل بناو ، سد مسد خبره ، ورجال مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « قتل » مفعول به لناو ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « امرىء » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق بقوله اعتاض الآتى ، « فى حبك » الجار والمجرور متعلق باعتاض أيضاً ، وحب مضاف والكاف الذى هو ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « اعتاض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرىء « ذلا » مفعول به لاعتاض ، والجملة فى محل جر صفة لامرىء ، والرابط هو الضمير المستتر فى اعتاض .

الشاهد فيه قوله : « أناو رجالك قتل » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « ناو » عمل الفعل ، فرفع به فاعلا أغنى عن خبره من حيث هو مبتدأ ، ثم نصب به المفعول به ، وهو قتل ؛ لاعتماده على همزة الاستفهام .

(١) من سورة الطلاق ، من الآية ٤ ، والاستشهاد بالآية إنما يتم على قراءة من نون « بالغ » ونصب « أمره » وقراءة حفص بإضافة « بالغ » إلى « أمره » ولا تكون هذه القراءة محل استشهاد على ما نحن بصدده .

٢٠٥ — كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَها   فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

وقوله

٢٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي   لِيَ أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا

---

٢٠٥ — البيت من كلام أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٣٧١) .

اللغة : « ليوهنها » ليضعفها ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « ليوهيها » وهو مضارع « أوهى قرنه » أى أضعفه ، أو كسره « الوعل » بفتح فكسر – هو تيس الجبل .

الإعراب : « كناطح » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو كائن كناطح – إلخ ، وفى ناطح ضمير مستتر هو فاعله « صخرة » مفعول به لناطح « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه ناطح « ليوهنها » اللام لام التعليل ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ناطح ، والضمير العائد إلى صخرة مفعول به « فلم » الفاء للفصيحة ، لم : نافية جازمة « يضرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو عاطفة ، أوهى : فعل ماض « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف والضمير مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى .

الشاهد فيه : قوله « كناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح » — عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب به المفعول وهو قوله صخرة ؛ لكونه معتمداً على موصوف ، وهو وعل ، وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا الموصوف المحذوف وأنه منوى الثبوت لما أعمله .

٢٠٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « شعرى » شعر : اسم ليت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف ، أى : ليت شعرى (أى : علمى) حاصل ، وقيل : أغنى الاستفهام الذى بعدها عن الخبر « مقيم » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « العذر » مفعول به لمقيم « قومى » قوم : فاعل بمقيم سد مسد خبره من حيث هو مبتدأ ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بمقيم « أم » حرف عطف « هم » ضمير منفصل مبتدأ =

وقولك «ضارباً عمراً» جواباً لمن قال: كيف رأيت زيداً؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدر؛ إذ الأصل: كوعل ناطح، وليت شعرى أمقيم، ورأيته ضاربا.

***

= «فى الحب، لى» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بقوله عاذلون الآتى «عاذلون» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بأم على جملة المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر.

الشاهد فيه: فى هذا البيت شاهدان: أحدهما يتعلق به غرض المؤلف من الإتيان بالبيت — وهو فى قوله «مقيم العذر قومى» — حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله مقيم، عمل الفعل؛ فرفع به الفاعل — وهو قوله قومى — ونصب المفعول به — وهو قوله العذر — لكونه معتمداً على همزة استفهام محذوفة، وأصل الكلام: أمقيم قومى العذر، والذى يدل على هذه الهمزة شيئان: الأول: قوله «ليت شعرى»؛ فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام ألبتة إما مذكوراً وإما مقدراً، والثانى «أم» فإنها تعادل همزة الاستفهام، فإن لم تكن فى الكلام قدرت البتة، والشاهد الثانى — ولا يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع — فى قوله «ليت شعرى» وهى كلة تساق عند التعجب من الأمر وإظهار غرابته وقد اجتمعت كلة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التركيب لا يذكر فى الكلام، ثم اختلفوا فما وراء ذلك: فذهب الرضى رحمه الله إلى أن خبر ليت محذوف وجوبا من غير أن يقوم مقامه شىء، وعلى هذا تكون جملة الاستفهام التى تذكر بعده فى محل نصب على أنها مفعول به لشعر، كأنه قال: ليت علمى جواب هذا الاستفهام حاصل، وقال ابن الحاجب: إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت؛ فهو فى محل رفع، ومن شواهد هذه المسألة قول رؤبة ابن العجاج:

يالَيْتَ شِعْرِى بَعْدَكُمْ حَنِيفَا   أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وقول ليلى صاحبة قيس المعروف بمجنون ليلى:

ألا لَيْتَ شِعْرِى والخُطُوبُ كَثِيرَةٌ   مَتَى رَحْلُ قَيْسٍ مُسْتَقِلٌّ وَرَاجِعُ

وقول محمد بن مناذر أحد شعراء البصرة يرثى رجلا اسمه عبدالحميد (انظر ص ٣٨٣ من هذا الكتاب):

لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حَامِلُوه   مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وجُودِ؟

ثم قلتُ : الثَّالِثُ الْمِثَالُ ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أو مِفْعَالٍ أو فَعُولٍ ، بكَثْرَةٍ ، أو فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ بقلةٍ .

وأقول : الثالث من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : أمثلةُ المبالغةِ ، وهى عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة ، محولة عن صيغة فاعل (١) ؛ لقصد إفادة المبالغة والتكثير ، وحكمها حكم اسم الفاعل ، فتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقاً ، و إلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين .

ومثالُ إعمال فَعَّال قولهم « أما العسلَ فأنا شَرَّابٌ » وقولُ الشاعر :

٢٠٧ ـ أخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا

---

(١) الأصل فى صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثى ؛ فلهذا قال عنها « محولة عن صيغة فاعل » وقد وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثى ، من ذلك قولهم دراك وسئار ، وهما من أدرك وأسأر ، وقولهم : فلان معطاء ومهوان ، وهما من أعطى وأهان ، وقولهم : سميع ونذير ، من أسمع وأنذر ، وقولهم زهوق ، من أزهق . وهى ألفاظ شاذة عن القياس المتلئب فى كلام العرب ، فلا يعترض بها على ما ذكره المؤلف .

٢٠٧ — هذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف وبعدهما لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضح المسالك (رقم ٣٧٢) وفى القطر (رقم ١٢٦) وابن عقيل (رقم ٢٥٥) ، وقبل البيت الشاهد قوله :

فإنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّماء فإننِى ... بأَرْفَعِ ما حَوْلِى مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلَا

اللغة : « أخا الحرب » أراد الملازم لها ، كقولهم : فلان أخو المروءة والنجدة « لباسا » صيغة مبالغة للابس ، ومعناه الكثير اللبس « جلالها » بكسر الجيم — جمع جل ، وأراد بها الدروع ونحوها مما يلبس فى الحرب « ولاج » كثير الولوج ، وهو الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد بها ههنا الخيمة ، من باب إطلاق الجزء على الكل « أعقلا » الأعقل : هو الذى تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى : يمدح نفسه ، ويفخر على خصمه ، فيقول له : إنك لا ترانى فى حال من =

ومثالُ إعمال مِفْعَالٍ قولهم « إنه لمنحارٌ بَوَائِكَهَا » أى سِمَانَهَا .

ومثالُ إعمال فَعُول قولُ أبى طالبٍ :

٢٠٨ — * ضَرُوبٌ بِنصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

= الأحوال إلا مؤاخيا للحرب كثير لبس الدروع ؛ لكثرة ما أخوض غمرات الحرب وأصطلى أوارها ، وإذا أوقدت نيران الحرب واستعر لظاها فلن ترانى أجل الأخبية هاربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المآزق ، وقد يكون معنى قوله « ولست بولاج الخوالف » أنه لا يزور النساء ولا يقربهن ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مكاره الحروب ، وبالانقطاع عن النساء للتفرغ للحرب ، وكأنه يعرض بأن خصمه جبان فرور زير نساء .

الإعراب : « أخا » حال من الضمير المستتر فى قوله « بأرفع » فى البيت الذى أنشدناه عند نسبة البيت الشاهد ، والضمير المنصوب محلا بإن فى قوله « فإنى » من البيت المذكور ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباساً » حال ثانية « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس ، وفى لباس ضمير مستتر هو فاعله « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وهو مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « وليس » الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بولاج » الباء زائدة ، ولاج : خبر ليس ، وهو مضاف و « الخوالف » مضاف إليه ، من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : قوله « لباساً جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله لباساً ، عمل الفعل ، فرفع بها الفاعل — وهو الضمير المستتر فيه — ونصب بها المفعول ، وهو قوله جلالها .

٢٠٨ — هذا الشاهد صدر بيت لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، من كلمة له يرثى فيها أمية بن المغيرة المخزومى ، وعجزه قوله :

* إذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٧٣) وفى القطر (رقم ١٣٠) .

اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سمينة ، يريد أنه ينحر للأضياف السمين من إبله ويضرب سوقها بسيفه .

الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ضروب ، أو أنت ضروب =

و إعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين .

ومثالُ إعمال فَعِيل قولُ بعضهم « إن الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاهُ » .

ومثال إعمال فَعِل قولُ زيد الخيل رضى الله عنه :

٢٠٩ — * أتاني أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرضِي *

= ونحو ذلك « بنصل » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف ، و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به لضروب ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « عدموا » فعل وفاعل « زاداً » مفعول به لعدموا ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « عاقر » خبره والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة — وهى قوله ضروب — عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل — وهو الضمير المستتر فيه — ونصب المفعول به، وهو قوله سوق سمانها .

ومثل هذا البيت قول الراعى النميرى :

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهَا وحَجِيجُ

فَلاَ دِينَهُ وَاهْتَاجَ للشَّوْقِ ؛ إنهَا على الشَّوْقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

والاستشهاد فى قوله « إخوان العزاء هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان العزاء » .

وفى هذا البيت دليل على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها كما يتقدم على الفعل ،

ومن شواهد إعمال فعول أيضا قول ذى الرمة غيلان بن عقبة :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ ، غيرَ أنَّهُ مَتَى يُرْمَ فى عينيه بالشَّيْح يَنْهَض

٢٠٩ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبى صلى الله عليه وسلم — حين وفد عليه — زيد الخير ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٧٥) وابن عقيل (رقم ٢٥٧) والذى رواه المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله : =

و إعمالهما قليل ؛ فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم من البصريين (١) ووافقه منهم آخرون ، ووافقه بعضهم فى فعِل (٢) لأنه على وزن الفعل ، وخالفه فى فعيل ؛ لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف ، وذلك لا ينصب المفعول .

= *جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ*

اللغة : « جحاش » جمع جحش ، وهو الحمار الصغير « الكرملين » بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة — تثنية كرمل ، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيء « فديد » صوت.

المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح ، وإنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد ماء الكرملين وهى تصيح وتصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكترث لما يقولونه عنه ؛ لأن كلامهم يشبه أصوات صغار الحمير .

الإعراب : «أتانى» أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسم أن «مزقون» خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم «عرضى» عرض : مفعول به لمزقون ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أى هم جحاش «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه جحاش الكرملين الواقع خبراً .

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهو قوله مزقون الذى هو جمع مزق — بفتح الميم وكسر الزاى — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به — وهو قوله عرضى — على ما تبين فى الإعراب — وفى البيت دليل على أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفردها ، وهو ظاهر .

ومن شواهد إعمال فعل قول لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد سيبويه :

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ   بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

وقول الآخر :

حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيرُ ، وآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ من المقدار

(١) خالف سيبويه فى هذا الموضوع أكثر البصريين .

(٢) اشتهر عن الجرمى أنه يوافق سيبويه فى إعمال فعل ؛ لكونه على وزن الفعل نحو علم وفرح وجذل وبطر وسمع وفهم وحذر .

وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا، وهو تعسف.

* * *

ثم قلت: الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفعل: اسمُ المفعولِ.

وفى قولى فى حده «ما اشتق من فعل» من المجاز ما تقدم شرحه فى حد اسم الفاعل، وقولى «لمن وقع عليه» مُخرِج للأفعال الثلاثة، ولاسم الفاعل، ولاسمى الزمان والمكان، وقد تبين [شرحُ] ذلك مما تقدم.

ومثلت بمضروب ومُكْرَم لأنبه على أن صيغته من الثلاثى على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة [وفتْح ما قبلَ آخِره] كمُخرَج ومُسْتَخْرَج.

* * *

ثم قلت: وشَرْطُهُمَا كَاسْمِ الْفَاعِلِ.

وأقول: أى شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل، على التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لأل والمجرد منها، وقد مضى ذلك.

* * *

ثم قلت: الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَهِيَ: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إسْنَادِهَا إلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، وَتَخْتَصُّ بِالْحَالِ، وَبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤخَرِ، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أَوْ بَدَلاً، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهاً أَوْ تَمْيِيزاً، أَوْ تَجُرُّهُ بِالْإِضَافَةِ إلاَّ إنْ كَانَتْ بِأَلْ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا.

وأقول: الخامسُ من الأسماء العاملة عملَ الفعل: الصفةُ المشبهة، وهى عبارة عما ذكرت. ومثال ذلك قولك «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» بالنصب أو بالجر — والأصل وَجْهُه، بالرفع؛ لأنه فاعل فى المعنى؛ إذ الحسن فى الحقيقة إنما هو للوجه، ولكنك أردت المبالغة فحولت الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيداً نفسه حسناً، وأخرت الوجه فَضْلَة ونصبته

على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن العامل وهو «حسَنٌ» طالبٌ له من حيث المعنى ؛ لأنه معموله الأصلى ، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ـ والحالة هذه ـ لاستيفائه فاعلَه ، وهو الضمير ، فأشبه المفعولَ فى قولك «زيْدٌ ضَارِبٌ عَمْـراً» ؛ لأن ضاربا طالبٌ له ، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ، فنُصِب لذلك .

فالصفة مُشَبَّهة باسم الفاعل المتعـدى لواحد ، ومنصوبُهاَ يشبه مفعولَ اسمِ الفاعل ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير .

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة ، وتـكون الصفة حينئذ مشبهة أيضاً ؛ لأن الخفض ناشىء ـ على الأصح ـ عن النصب ، لا عن الرفع ؛ لئلا يلزم إضافةُ الشىء إلى نفسه ؛ إذ الصفة أبداً عين مرفوعها وغير منصوبها فافهمه .

وتفارِقُ هذه الصفةُ اسمَ الفاعل من وُجُوهٍ :

أحدها : أنها لا تـكون إلا للحال ، وأعنى به الماضى المستمر إلى زمن الحال ، واسمُ الفاعل يكون للماضى وللحال وللاستقبال .

والثانى : أن معمولها لا يكون إلا سببياً [1] ، وأعنى به ماهو متصل بضمير الموصوف ، لفظاً أو تقديراً ، واسمُ الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً ، تقول فى الصفة المشبهة : «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» و «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» أى : الوجه منه أو «وجهُهُ» فهو إما على نيابة «أل» مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ، ولا تقول «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً» كما تقول : زيد ضاربٌ عمراً .

الثالث : أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنهـا ، تقول «زَيدٌ حسنٌ وجهَهُ» ولا تقول «زَيدٌ وجههَ حَسَنٌ» ومعمولُ اسم الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه ، تقول «زَيْدٌ غلامَهُ ضَارِبٌ» [1] .

---

(١) قد جوز عامة العلماء أن تقول : زيد بك فرح ، على أن يكون زيد مبتدأ ، و «بك» جاراً ومجروراً متعلقاً بفرح ، وفرح خبر المبتدأ ، وقد رووا أن العرب تقول مثل ذلك . وقد ذهب ابن الناظم إلى أن تجويز العلماء ذلك ينقض ما اتفقوا عليه من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً : أى اسماً ظاهراً متصلا بضمير يعود على الموصوف =

الرابـع : أنه يجوز فى مرفوعها النصب والجـر ، ولا يجوز فى مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع .

***

ثم بينت أن الخفض له وجه واحد ، وهو الإضافة ، وأن الرفع له وجهان : أحدهما : أن يكون فاعلا ، والثانى : أن يكون بدلا من ضمير مستتر فى (١) الصفة ، وأن النصب فيه

= لفظاً أو تقديراً ، كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضا من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها ، وذلك لأن « بك » فى المثال الذى ذكرناه ليس سببيا ، وهو متقدم على الصفة المشبهة .

والذى ذهب إليه ابن الناظم غفلة عما أراده العلماء من معمول الصفة المشبهة الذى اشترطوا سببيته وتأخره ، وبيان ذلك أن معمول الصفة على ضربين :

الأول : المعمول الذى تعمل فيه بحق شبهها باسم الفاعل المتعدى فعله إلى واحد ، وذلك هو المفعول به .

والضرب الثانى : المعمول الذى تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل ، وهو الظرف والجار والمجرور .

فالضرب الأول هو الذى اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين ، والضرب الثانى لا يشترط فيه شىء منهما ، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالفعل التام والناقص ويتعلقان كذلك بالاسم ، ويتعلقان بالحروف إذا تضمنت معنى فعل كحرف النفى ، وبالجملة يكتفيان برائحة الفعل ، و « بك » فى المثال المذكور من الضرب الثانى .

(١) ذهب أبو على الفارسى إلى أنك إذا قلت « زيد حسن الوجه » بتنوين حسن ورفع الوجه كان الوجه بدل بعض من كل من ضمير مستتر فى حسن عائد على زيد ؛ لأن الوجه بعض زيد ، واستشكل النحاة ذلك الكلام ، وبنوا استشكالهم على ما رواه الفراء من قول العرب « مررت بامرأة حسن الوجه » بتنوين حسن ورفع الوجه ، قالوا : لو كان الوجه بدل بعض من كل للزم أمران : الأول أن يقال حسنة بالتأنيث ، والثانى أن يتصل بالبدل ضمير يعود على المبدل منه ، والجواب : أنا لا نسلم صحة هذا المثال ، ثم إذا سلمنا صحته فإما أن نوجب فيه وفى مثله الرفع على الفاعلية ، ونجوز البدلية فى نحو المثال الذى ذكرناه أولا . وإما أن نجوز البدلية فى هذا كما نجوزه فى غيره ، وندعى أن التذكير باعتبارها شخصا أو نحوه ، وأل فى « الوجه » عوض عن الضمير ، فافهم ذلك واحرص عليه .

تفصيل ، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان: أحدهما : أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، والثانى [أن يكون] تميزاً ، وإن كان معرفة امتنع كونه تميزا ، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به ؛ لأن التميز لا يكون إلا نكرة[1] .

ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق ، وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها ، وتضمن ذلك امتناع الجر فى « زيدٌ الحسنُ وَجْهِهُ » و « الحسنُ وَجْهَ أَبيهِ » و « الحَسَنُ وجهاً » و « الحسنُ وَجْهَ أَبٍ » .

***

ثم قلت : السَّادِسُ اسْمُ الْفِعْلِ ، نَحْوُ بَلْهَ زَيْداً ، بِمَعْنَى دَعْهُ ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بِمَعْنَى الْزَمْهُ وَالْصقْ ، وَدُونَكهُ ، بِمَعْنَى خُذْهُ ، وَرُوَيْدَهُ وَتَيْدَهُ ، بِمَعْنَى أَمْهِلْهُ ،

---

(١) اعلم أن العلماء قد اختلفوا فى معمول الصفة المشبهة المنصوب ، ولهم فى ذلك أربعة أقوال :

الأول — وهو مذهب جمهرة الكوفيين — أن انتصابه على التميز مطلقاً ، نعنى سواء أكان نكرة أم معرفة ، وعندهم أن التميز قد يكون معرفة ، كما فى قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وجُوهنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عمرو

والقول الثانى — وهو مذهب جمهور البصريين ، واختاره ابن الحاجب — التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة وأن يكون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التميز لا غير ، وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لا غير ، وذلك لأنهم لا يسوغون مجىء التميز معرفة ، ويرون « ال » فى قول الشاعر « وطبت النفس » زائدة لا تفيد التعريف .

والقول الثالث : أن معمول الصفة المشبهة المنصوب إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، سواء أكان معرفة أم نكرة .

والقول الرابع — وهو ما ذكره المؤلف فى هذا الكتاب وفى كتاب الجامع وفى كتابه شرح اللمحة — أن المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد ، وهو أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان نكرة ففيه وجهان : أن يكون تميزاً ، وأن يكون مشبها بالمفعول به .

وَهيهَاتَ وَشتَّانَ بمَعْنَى بَعُدَ وَافْتَرَقَ ، وَأَوْهِ وَأُفٍّ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ ، وَلا يُضَافُ ، وَلاَ يَتأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَلاَ يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ .

وأقول : السادسُ من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : اسمُ الفعل ، وهو على ثلاثة أنواع : ما سُمِّيَ به الأمر ، وهو الغالب ؛ فلهذا بدأت به ، ومثلته بخمسة أمثلة ، وهي « بَلْهَ » بمعنى دَعْ ، كقول الشاعر في صفة السيوف :

٢١٠ — تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

---

٢١٠ — هذا البيت لكعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري يصف السيوف كما قال المؤلف ، وقبله وأنشده المبرد في الكامل (١ — ٦٨) :

نَصِلُ السُّيُوفَ إذَا قَصُرْنَ بخَطْوِنَا قُدُماً ونُلْحِقُهَا إذَا لَمْ تَلْحَقِ

اللغة « تذر » تدع وتترك « الجماجم » جمع جمجمة ، وهي عظام الرأس « ضاحيا » بارزاً ظاهراً « هاماتها » جمع هامة وهي الرأس « بله الأكف » أي : اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائحة لا محالة .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف « الجماجم » مفعول به « ضاحياً » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأكف » مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن « لم » نافية جازمة « تخلق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأكف ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » حيث استعمل بله اسم فعل أمر ، ونصب به ما بعده على أنه مفعول به .

واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه : (الوجه الأول) بجر الأكف وتخريجها على أن « بله » مصدر بمعنى ترك ، ولا فعل له من لفظه . و « الأكف » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما في قوله تعالى : (فضرب الرقاب) من سورة محمد ، من الآية ٤ . (والوجه الثاني) بنصب الأكف ، وتخريج هذه الرواية على أن « بله » اسم =

أى : دع الأكفَّ ، وذلك فى رواية من نصب الأكف ، أما مَنْ خفضها فَبَلْهَ مصدرٌ ، بمنزلة قولك « تَرْكَ الأكفِّ » وأما مَنْ رفعها — وهو شاذ — فهى اسم استفهام بمنزله كيف ، وما بعدها مبتدأ ، وهى خبره .

و « عليكه » بمعنى اُلزَمْهُ ، وقوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أنفُسَكُمْ)[1] أى : الزموا شأن أنفسكم ، ويقال أيضاً : « عليك به »[2] فقيل : الباء زائدة ، وقيل : اسم لألْصَقْ دون الزم .

و « دُونَكَهُ » بمعنى خذه ، كقول صبية لأمها :

٢١١ — * دُونَكِهَا يا أُمُّ لا أُطِيقُهَا *

= فعل أمر ، و « الأكف » مفعول به ، وهذه الرواية هى التى عليها الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع . (والوجه الثالث) برفع الأكف ، وتخريج هذه الرواية على أن بله اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم ، والأكف مبتدأ مؤخر ، وهذا وجه شاذ .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ .

(٢) قد ورد من ذلك قول الأخطل التغلبى :

فَعَلَيْكَ بالْحَجَّاجِ لا تَعْدِلْ بِهِ أَحَداً إذا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

٢١١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقاً ولا لاحقاً .

الإعراب : « دونكها » دونك : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « يا » حرف نداء « أم » منادى ، وأصله أمى فحذفت ياء المتكلم ، ويجوز فى أم ثلاثة أوجه : أولها الكسر ، وذلك للدلالة على ياء المتكلم المحذوفة ، وثانيها الفتح ، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبت ألفا بعد فتح ما قبلها ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة ، وثالثها الضم « لا » نافية « أطيقها » أطيق : فعل مضارع ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهد فيه : قولها « دونكها » حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذ .

و« رويده » و « تَيْدَه » بمعنى أمهله (١) .

***

وما سُمِّى به الماضى ، وهو أكثر مما سمى به المضارع ؛ فلهذا قدم عليه ، ومَثَّلْتُ له بمثالين : « هيهات » بمعنى بَعُد ، و « شتَّانَ » بمعنى افترق ، قال :

٢١٢ — فَهيهَاتَ هيهاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

---

(١) فسر ابن منظور فى اللسان « تيد » بالرفق ، فكأنه إذا كان اسم فعل يكون بمعنى ترفق به ، وعبارة المؤلف أدق ؛ لأن هذا اللفظ ينصب المفعول به بنفسه كما حكاه ابن منظور نفسه ، وترفق يتحدى بحرف الجر .

ومن شواهد « رويد » قول الشاعر :

رُوَيْدَ عليًّا ، جُدَّ ما ثَدْىُ أمِّهِمْ إلينا ، ولكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَاين

٢١٢ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٦١) وفى القطر (رقم ١١٤) .

اللغة : « هيهات » بعد ، وروى فى الأماكن الثلاث « أيهات » بالهمزة المبدلة من الهاء « العقيق » اسم مكان « خل » بكسر الخاء المعجمة — أى : صديق .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل بهيهات « ومن » الواو عاطفة ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو عاطفة ، هيهات : اسم فعل ماض « خل » فاعل بهيهات « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » وقوله « هيهات خل » حيث استعمل هيهات فى الموضعين اسم فعل ماض بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما كان يرفعه لو وضع موضعه الفعل الذى يدل اسم الفعل على معناه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إلا كدارِكُمُ بذى بَقَرِ الحِمَى هيهاتَ ذو بَقَرٍ من الْمُزْدَارِ

وقال :

٢١٣ — شَتَّانَ هَذَا والْعِنَاقُ والنَّوْمْ   والمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِى ظِلِّ الدَّوْمْ

ولك زيادة «ما» قبل فاعل شتان ، كقوله :

٢١٤ - شَتَّانَ مَا يَوْمِى عَلَى كُورِهَا   ويَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جَابِرِ

---

٢١٣ — هذا الشاهد من كلام لقيط بن زرارة بن عدس ، وهو أخو حاجب بن زرارة الذى يضرب بقوسه المثل .

اللغة : «شتان» معناه افترق «العناق» المعانقة «ظل الدوم» هذه رواية أبى عبيدة وفسرها بأن الدوم ههنا هو الشجر المعروف ، وأنكر ذلك الأصمعى قائلا : إن الشاعر من نجد ، وليس فى بلاده شجر الدوم ، وذكر أن الرواية «والظل الدوم» والدوم — على هذه الرواية — مصدر أريد به اسم الفاعل ، أى : والظل الدائم .

الإعراب : «شتان» اسم فعل ماض بمعنى افترق «هذا» ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة فاعل بشتان «والعناق والنوم والمشرب» معطوفات على اسم الإشارة «البارد» صفة للمشرب «فى ظل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من المشرب ، وظل مضاف ، و«الدوم» مضاف إليه، وإذا رويت رواية الأصمعى كان الظل معطوفا على اسم الإشارة مثل الأسماء التى قبله ، والدوم : نعت للظل ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «شتان هذا والعناق — إلخ» حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلا كما كان يرفعه بالفعل الذى يدل اسم الفعل على معناه ، ألا ترى أنه عطف على الفاعل لما كان الافتراق لايكون إلا بين شيئين فصاعداً ؟ .

٢١٤ — هذا البيت من كلام أبى بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : «شتان» افترق وتباعد أمرهما «كورها» الكور — بضم الكاف وسكون الواو — الرحل الذى يوضع فوق الناقة ليركب عليه، ووقع فى عامة نسخ الشرح «مانومى» و«نوم حيان» محرفا .

الإعراب : «شتان» اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «ما» زائدة «يومى» يوم : فاعل بشتان، ويوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «على كورها» الجار والمجرور متعلق بشتان ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه «ويوم» معطوف على الفاعل وهو مضاف ، و «حيان» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لايتصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «أخى» بدل من حيان ، مجرور =

ولا يجوز عند الأصمعى «شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو» وجوزه غيره محتجاً بقوله :

٢١٥ — لَشتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فى النَّدَى *

= بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأخى مضاف و«جابر» مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله «شتان ما يومى ويوم حيان» حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلا كما كان يرفعه بافترق نفسه ، وزاد «ما» بين اسم الفعل وفاعله كما هو ظاهر .

٢١٥ — هذا الشاهد صدر بيت لربيعة الرقى ، من كلمة له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبى ويذم يزيد بن أسيد السلمى ، وكان قد ورد على الأول يستجديه وهو والى مصر ، فاستبطأ سيبه ، فشخص عنه من مصر ، وقال :

أَرَانِى - ولاَ كُفْرَانَ لِلّهِ - رَاجِعاً بِخُفَّىْ حُنَيْنٍ مِنْ نَوَالِ ابْنِ حَاتِمِ

فبلغ ذلك القول يزيد بن حاتم ، فارسل فى أثره من يرده إليه ، فلما دخل عليه قال له : أنت القائل * أرانى ولا كفران الله * ؟ قال : نعم ، قال : فهل قلت غير هذا ؟ قال : لا ، قال : لترجعن بخفى حنين مملوءة مالا ، ثم أمر بخلع نعليه ، وملئت له مالا ، فلما عزل يزيد ابن حاتم عن مصر وولى مكانه يزيد بن أسيد السلمى — قال ربيعة الرقى قصيدة مطلعها :

بَكَى أَهْلُ مِصْرٍ بالدُّمُوعِ السَّوَاجِمِ غَدَاةَ غَدَا مِنْهَا الأَغَرُّ ابْنُ حَاتِمِ

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فى النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

فَهَمُّ الْفَتَى الأَزْدِىِّ إِنْفَاقُ مَالِهِ وَهَمُّ الفَتَى القَيْسِىِّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ

فَلاَ يَحْسَبِ التَّمْتَامُ أَنِّى هَجَوْتُهُ وَلٰكِنَّنِى فَضَّلْتُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ

وانظر الأغانى (١٤ — ٣٨) والكامل للمبرد (١ — ٢٧٠) والعقد (١ — ٣٣٢) .

الإعراب: «لشتان» اللام لام الابتداء ، وشتان : اسم فعل ماض بمعنى افترق مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «ما» اسم موصول فاعل بشتان مبنى على السكون فى محل رفع «بين» ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة ما ، وبين مضاف و «اليزيدين» مضاف إليه «فى الندى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل شتان «يزيد» بدل من اليزيدين ، وهو مضاف و «سليم» مضاف إليه «والأغر» معطوف على البدل «ابن» صفة للأغر ، وهو مضاف و «حاتم» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «شتان ما بين ... إلخ» فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمعى وأنكر صحته ، ولكن العلماء قبلوا هذا الأسلوب وخرجوه على الوجه الذى أعربنا البيت عليه . ونحن نريد أن نبين لك وجهة نظر الأصمعى ، ووجهة نظر غيره من العلماء ؛ ليتضح لك الأمر غاية الاتضاح ؛ فنقول : إن المعروف عن الأصمعى أنه منع أن يقول القائل «شتان ما بين =

. . . .

= زيد وعمرو » ولم يؤثر عنه تعليل هذا المنع ، وللعلماء فى تعليله ثلاثة آراء : الأول : أن وجه الامتناع من جهة ذكر « بين » وليس من قبل « شتان » وبيانه أن الأصل فى « بين » أن تضاف إلى متعدد غير مثنى ولا مجموع ، لا تقول : جلست بين الزيدين ، وجلست بين كرام القوم ، ولكن تضيفها إلى متعدد مع التفرق ، فتقول : جلست بين محمد وعمر ، وهذا التعليل غير مرضى ؛ لأنه مبنى على ما ذهب إليه الفراء فى « بين » من أنها تضاف إلى متعدد مع التفريق ، ولا تضاف إلى متعدد من غير تفريق كالمثنى والمجموع ، ونحن إنما نرتضى مذهب الجمهور ، وعندهم أن المدار على تعدد ما تضاف إليه « بين » سواء أكان التعدد مع التفريق كالمفردين المعطوف أحدهما على الآخر أم كان التعدد بدون التفريق كالمثنى والجمع وما أشبههما ، ويدل لصحة مذهب الجمهور قوله تعالى : « لا نفرق بين أحد من رسله » والرأى الثانى : أن العلة التى امتنع الأصمعى لأجلها من تجويز هذه العبارة هى أن شتان بكسر النون وادعى هؤلاء أنه مثنى مرفوع على أنه خبر مقدم ، وما زائدة ، وبين مبتدأ مؤخر ، ويلزم على هذا أن يخبر بالمثنى عن المفرد ، ولما كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غير جائز وجب أن يمتنع هذا التعبير وهذا التعليل أيضا غير مستقيم ، لأمور : الأول : أن الأفصح فى « شتان » فتح النون لا كسرها ، والثانى : أنه لا يلزم على كسر النون أن تكون مثنى ، بل هى مع كسر النون اسم فعل أيضاً ، بدليل فتح نونه فى اللغة الفصحى . والرأى الثالث — وهو تعليل المحقق الرضى — أن العلة التى من أجلها منع الأصمعى هذا التعبير هى أن « ما » تحتمل وجهين : الأول : أن تكون زائدة ، والثانى أن تكون موصولة ؛ فإن كانت « ما » زائدة وجب أن يكون « بين » فاعل شتان ، ويلزم على هذا أن يكون فاعل شتان واحداً غير متعدد لا مع التفريق ولا مع عدمه ، وإن كانت « ما » موصولة كانت هى الفاعل ، ويلزم عليه إما المحذور السابق إن اعتبرت « ما » مفرداً ، وإما أن يكون « بين » مضافا إلى غير متساويين فى النسبة ؛ لأن مقصود الشاعر أن اليزيدين قد افترقا فى صفتين ، فأحدهما متصف بالبخل ، والآخر متصف بالكرم ، كما يدل عليه البيت الذى يليه ، والأصل فى « بين » أن يضاف إلى متساويين فى النسبة ، تقول : بينى وبين زيد قرابة ، والجواب على هذا أن نختار أن « ما » موصولة ، وأنها فاعل شتان ، ولنا وجهان فى تصحيح الكلام : الأول : أن نجعل « ما » عبارة عن المسافة ؛ فكأنا قلنا : إن المسافة التى بين اليزيدين بعيدة ، والثانى : أن نجعل « ما » عبارة عن صفة الكرم وحدها . وندعى أن لها حداً فائقاً بلغ إليه يزيد بن حاتم وحداً سافلا تعلق به يزيد بن أسيد ، وكأننا قلنا : افترق اليزيدان فى هذه الصفة ، وقد أطلنا عليك فى هذا الموضع لنقربه إليك ، فلا تغفل عنه .

=

وأما قولُ بعض المحدثين :

٢١٦ — جازَيتمُونى بالوِصالِ قَطيعةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِى

= ومما ورد فيه هذا الاستعمال قول أبى الأسود الدؤلى :

شَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ ؛ إنَّنِي عَلَى كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظْلَعُ

وقول البعيث :

وَشَتَّانَ ما بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنَ خَالِدٍ أُمَيَّةَ فِي الرِّزْقِ الذِى يُتَقَسَّمُ

وقول الآخر :

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ دُعَاتِهَا إذَا صَرْصَرَ العُصْفُورُ فِى الرُّطَبِ الثَّعْدِ

وكثرة هذه الشواهد تطلعك على عدم صحة الذى ذهب إليه الأصمعى من إنكار استعمال هذا الأسلوب.

٢١٦ — لم أقف على ما يعين اسم قائل هذا البيت .

الإعراب : « جازيتمونى » فعل وفاعل ومفعول أول « بالوصال » جار ومجرور متعلق بجازى « قطيعة » مفعول ثان لجازى « شتان » اسم فعل ماض « بين » فاعل شتان ، ولم يرفعه لأنه استكثر أن يخرجه عن حالته التى غلب مجيئه عليها وهى النصب ؛ فإن أصله منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، وصنيع من « صنيعكم » مضاف إليه ، وصنيع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وصنيعى » الواو عاطفة ، وما بعده معطوف على ما قبله ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهذا الإعراب أحد وجهين يمكن تخريج هذا التعبير عليهما ، وثانيهما تقدير « ما » موصولة محذوفة فيكون كبيت ربيعة السابق ، وحذف الموصول وبقاء صلته مما أجازه الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين ، وارتضاه ابن مالك فى التسهيل .

الشاهد فيه : قوله « شتان بين صنيعكم » حيث أتى فيه الشاعر بأسلوب لم تستعمله العرب — على ما زعم المؤلف — فلا هو ذكر الفاعل المتعدد كالأعشى ومن قبله ، ولا هو ذكر « ما » قبل « بين » حتى نجعلها موصولة ونحملها على متعدد كما فى بيت ربيعة الرقى .

ومثل هذا البيت قول الآخر :

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّباً شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

وقول حسان بن ثابت الأنصارى :

وَشَتَّانَ بَيْنَكُمَا فِى النَّدَى وَفِى البَأْسِ وَالخَيْرِ وَالْمَنْظَرِ

ومثل ذلك ما رواه أبو زيد فى نوادره من قول الشاعر :

شَتَّانَ بَيْنَهُمَا فى كُلِّ مَنْزِلَةٍ هَذَ يَخَافُ وَهَذَا يُرْتَجَى أبَدَا =

« فلم تستعمله العرب ، وقد يُخَرَّج على إضمار « ما » موصولة ببين ، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه [(١)] .

وما سمى به المضارع ، نحو « أوّه » بمعنى أتوجَّعُ ، و « أفٍّ » بمعنى أتضجر ، و بعضهم أسقط هذا القسم ، وفَسَّر هذين بتوجعت وتضجرت .

* * *

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يضاف ، كما أن مُسَمَّاه ـ وهو الفعل ـ كذلك ، ومن ثَمَّ قالوا : إذا قلت « بَلْهَ زيدٍ » و « رُوَيْدَ زيدٍ » بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب ، و إذا قلت « بَلْهَ زيداً » و « رُوَيْدَ زيداً » كانا اسمى فعلين ، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين .

ومنها : أن معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول « زَيْدًا عَلَيْكَ » وخالف فى ذلك الكسائى ، تمسكا بظاهر قوله تعالى : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم) [(٢)] وقول الراجز :

٢١٧ — * يأَيُّهَا المائِحُ دَلْوِى دُونَكا *

= والشواهد كثيرة على ذلك من كلام العرب المحتج به ؛ فلا تبال ما قال المؤلف ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

(١) ويجوز تخريجه على أن « بين » فاعل شتان ، كما ذكرناه فى إعراب البيت

(٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٤ .

٢١٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد ابن عمرو بن تميم ، ولم يعينه أحد ممن وقفنا على كلامهم ، وذكر الشيخ خالد أنه لجارية من بنى مازن ، وليس بشىء ، بل الجارية أنشدته وضمت إليه شيئاً ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٦٢) وبعده :

* إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا *

اللغة : « المائح » بالهمزة المنقلبة عن الياء ـ هو الرجل يكون فى أسفل البئر ليستقى الماء ، فأما الذى يكون فى أعلى البئر يجذب الدلو فهو ماتح ـ بالتاء المثناة من فوق — وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أى : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : =

ومنها : أن المضارع لا ينصب فى جواب الطلبى منه ؛ لا تقول : « صَهْ فأحدِّثَكَ » بالنصب (١) ، خلافاً للكسائى أيضاً ، نعم يُجْزَمُ فى جوابه ، كقوله :

= حرف تنبيه « المائح » نعت لأى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « دلوى » مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده ، أى : خذ دلوى « دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وهو فاعله ، وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة لجملة فعل الأمر وفاعله أو مفسرة للفعل المحذوف فى دلوى .

الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه ؛ إذ الظاهر أن « دلوى » مفعول مقدم لقوله « دونكا » وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائى ، ووافقه ابن مالك فى كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخرا فى مفعول متقدم عليه ، ولكن هذا الظاهر غير مراد ، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولا لاسم الفعل المتأخر ، بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور ويقع فى التقدير قبل المعمول ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف ، ولكن هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل ، كما قدرنا فى الإعراب ، ومن العلماء من قال : إن «دلوى» مبتدأ ، و «دونك» اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من اسم فعل الأمر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل ، وهو يعود على الدلو ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : دلوى دونكه ، وكأنه قال : دلوى خذه ، ولا محظور فى وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية ؛ لأن الراجح عند العلماء جوازه خلافا لابن الأنبارى .

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوهاً من الاتفاق ووجوها من الافتراق ، ونحن نذكر لك أهم الوجوه التى يتفقان فيها ، وأهم الوجوه التى يختلفان فيها ، فنقول :

يتفق اسم الفعل والفعل فى ثلاثة وجوه :

الأول : دلالتهما جميعا على المعنى الواحد .

والثانى : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذى بمعناه فى التعدى واللزوم غالبا ، ومن غير الغالب نحو « آمين » فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول ، مع أن الفعل الذى بمعناه — وهو استجب — يتعدى إلى مفعول به ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه — وهو زد — متعد .

والثالث : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار فاعله وإضماره .

ويفارق اسم الفعل الفعل فى سبعة أمور :

الأول : أن الأفعال تبرز معها الضمائر ؛ فتقول : اسكتا واسكتوا واسكتى ، واسم الفعل =

١٧٤ — * مكانَكِ تُحْمَدِي، أو تَسْتَرِيحى[(١)] *

ومنها: أن مانون منها نكرة، ومالم ينون معرفة، فإذا قلت: «صَهٍ» فمعناه اسكت سكوتاً ما، وإذا قلت: «صَهْ» فمعناه اسكت السكوت المعين[(٢)]

= لايبرز معه ضمير أصلا؛ فتقول: صه، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث

والثانى: أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه، فتقول: خذ كتابك، وتقول: كتابك خذ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخراً عنه، على الأرجح؛ فتقول: دونك الكتاب، ولاتقول الكتاب دونك على أن يكون الكتاب مفعولا مقدما لدونك، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

والثالث: أن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفا، بل قد يجب حذفه وهو عامل فى مذكور. فتقول: لقيت محمدا، وتقول: إذا محمداً لقيته فأكرمه، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكوراً.

والرابع: أن الأفعال تتصرف، وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان؛ فتقول: سكت ويسكت واسكت، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولاتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

والخامس: أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل؛ فتقول: اسكت صه، وانزل نزال، ولايجوز أن تؤكد اسم الفعل بالفعل، فلا تقول: نزال انزل، ولاصه اسكت.

والسادس: أن الفعل ينصب المضارع فى جوابه إذا دل على الطلب، فتقول: انزل فأكرمك، ولاينتصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب؛ فلا تقول: نزال فنكرمك، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

والسابع: أن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق، وهم الكوفيون، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلا.

(١) قد سبق ذكر هذا الشاهد مع شىء من الشعر الوارد ضمنه، وشرحناه شرحا لايجمل معه إعادة شىء منه ههنا، فارجع إلى ذلك فى (ص٣٤٥) من هذا الكتاب؛ والله يرشدك.

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو ويها وواها.

والنوع الثانى: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو نزال وتراك، وبابهما.

والنوع الثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو صه وإيه وأف ومه. فما نون منها وجوباً أو جوازاً فهو نكرة، وما لم ينون منها وجوباً أو جوازاً فهو معرفة

ثم قلت : السَّابِعُ وَالثَّامِنُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ الْمُعْتَمِدَانِ ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اُسْتَقَرَّ .

وأقول : إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرتُ فى باب اسم الفاعل ـ وهو النفى ، والاستفهام ، والاسم المخبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول ـ عَمِلَا عَمَلَ فعل الاستقرار ، فرفعَا الفاعلَ المضمرَ أو الظاهرَ ، تقول : « ما عندكَ مالٌ » و « ما فى الدَّار زيدٌ » والأصلُ : ما استقر عندك مالٌ ، وما استقرّ فى الدار زيد ؛ فحذف الفعل ، وأنيب الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره ابنُ مالكٍ ، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخراً ، والأول أولى ؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير ، وهكذا العملُ فى بقية ما يعتمدان عليه ، نحو (أَفِى اللهِ شَكٌّ)(١) ، وقولك : « زَيْدٌ عِندكَ أبوه » ، و « جاء الذى فى الدار أخوه » ، و « مَرَرْتُ بِرجل فيهِ فَضْلٌ » .

فإن قلت : ففى أى مسألة يعتمد الوصفُ على الموصوف حتى يُحَال عليه الظرف والمجرور؟

قلت : إذا وقع بعد أل ، فإنها موصولة والوصفُ صلة ، ولهذا حَسُنَ عطفُ الفعلِ عليه فى قوله تعالى (إنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ)(٢)

* * *

ثم قلت : التاسِعُ اُسْمُ الْمَصْدَرِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إلَى إفَادَةِ الْحَدَثِ ، كَالْكَلَامِ وَالثَّوَابِ ، وَإنمَا يُعْمِلُه الْكُوفِىُّ وَالبَغْدَادِىُّ ، وَأَمَّا نَحْوُ « مُصَابُكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ » فَجَائِزٌ إجماعاً ؛ لِأنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَعَكْسُهُ نحوُ فَجَارِ وَحَمَادِ .

وأقول : التاسع اسم المصدر ، وهو يطلق على ثلاثة أمور :

أحدها : ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة ، كالْمَضْرَبِ والْمَقْتَلِ وذلك لأنه مصدر فى الحقيقة ، ويسمى المصدرَ الميمىَّ ، وإنما يُسَمُّوْهُ أحياناً اسم مصدر

---

(١) من سورة إبراهيم من الآية ١٠ (٢) من سورة الحديد من الآية ١٨

تجوُّزاً ، ومن إعماله قول الشاعر :

٢١٨— أظلومُ إنَّ مُصابَكمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلامَ تحِيَّةً ظُلْمُ

الهمزة للنداء ، وظلوم : اسم امرأة منادى ، ومصابكم : اسم إن ، وهو مصدر بمعنى إصابتكم ، ويسمى اسم مصدر مجازاً ، ورجلا : مفعول بالمصدر ، وأهدى السلام : جملة فى موضع نصب على أنها صفة لرجلا ، وتحية : مصدر لأهدى السلام ، من باب قعدت جلوساً ، وظلم : خبر إنَّ ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب (١) .

---

٢١٨ — نسب قوم – منهم الحريرى فى الدرة والمؤلف فى مغنى اللبيب – هذا الشاهد إلى العرجى ، ونسبه آخرون — وهو الصواب — إلى الحارث بن خالد المخزومى ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٦٦) ومن شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٣) .

اللغة : «ظلوم» أصله مبالغة ظالمة ، وقد يكون باقياً على أصل معناه وهو الوصف ، وقد يكون منقولا إلى اسم امرأة كما اختاره المؤلف « مصابكم » بضم الميم أوله — مصدر ميمى بمعنى الإصابة .

الإعراب : «أظلوم» الهمزة للنداء ، ظلوم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مصابكم» مصاب : مصدر ميمى ، وهو اسم إن ، ومصاب مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله «رجلا» مفعول به للمصدر الميمى «أهدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رجل «السلام» مفعول به «تحية» مفعول مطلق عامله أهدى ، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله « ظلم » خبر إن ، وجملة أهدى مع فاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لرجل .

الشاهد فيه : قوله «مصابكم رجلا» حيث أعمل المصدر الميمى ، الذى هو مصاب ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل الذى هو ضمير المخاطب ، ونصب به المفعول ، وهو قوله رجلا .

(١) روى أهل الأدب أن أبا عثمان المازنى كان فقيرا مملقا ذا حاجة ، وأنه جاءه ذات يوم رجل ذمى ، وبذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فى النحو ، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك ، وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يعلم خصاصته وفقره واحتياجه إلى المال ، فعاتبه على امتناعه ، فأجابه بأنه إنما امتنع لأن كتاب سيبويه يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا آية من القرآن الكريم ، وأنه لا يجمل به أن يمكن الذمى من قراءة هذه الآيات ، ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة أمير المؤمنين الواثق العباسى بهذا البيت ، فنصبت =

والثانى : ما لا يعمل اتفاقاً ، وهو ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كـ « سُبْحَان » علماً للتسبيح ، و « فَجَارِ » و « حَمَادِ » علمين للفجرة والمحمدة .

والثالث : ما اختلف فى إعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث ، فاستعمل له ، كـ « الـكَلَام » فإنه فى الأصل اسمٌ للملفوظ به من الكلمات ، ثم نُقِل إلى معنى التكليم و « الثَّوَاب » فإنه فى الأصل اسمٌ لما يُثَابُ به العمالُ ، ثم نقل إلى معنى الإثابة ، وهذا النوع ذهب الـكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله ، تمسكا بما ورد من نحو قوله :

٢١٩ — أَ كُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

= «رجلا» وكان بالحضرة أبو يعقوب ابن السكيت — ويقال : بل كان بالمجلس اليزيدى أحد أبناء أبى محمد مؤدب المأمون — فأنكر على الجارية نصب «رجلا» وقال: إنما هو بالرفع ، وأصرت الجارية على النصب ، وقالت : إنى هكذا تلقيته على شيخى أبى عثمان المازنى، فأمر الواثق بإشخاص أبى عثمان إليه من البصرة ، فلما حضر أقر الجارية على ما قالت ، وفسره بأن المصاب مصدر بمعنى الإصابة ، ورجلا : مفعول ، فاستحسن ذلك الواثق ، وأمر له بألف دينار ، فلما رجع إلى البصرة قال لتلميذه المبرد : تركنا مائة لله فعوضنا الله منها ألفاً .

قال أبو رجاء : واعلم أولا أن هذه الحادثة تروى باختلاف يسير فى كثير من كتب الأدب ، منها درة الغواص للحريرى ، ومنها ثمرات الأوراق لابن حجة الحموى (ص٢) ومنها حلبة الكميت للنواجى (٤٩ بولاق) ومنها أدب النديم لـكشاجم ، واعلم ثانياً أن وجه ما ذكره اليزيدى أو ابن السكيت من رفع رجل فهو على أن يكون «مصاب» اسم مفعول فعله أصاب ، وهو اسم إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه، ورجل بالرفع خبر إن ، وجملة «أهدى السلام تحية» فى محل رفع صفة لرجل ، وظلم فى آخر البيت خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الـكلام : إن الذى أصبتموه بتجنيكم عليه رجل موصوف بأنه أهدى إليـكم السلام ، وهذا ظلم ، ولاشك أن فيه تـكلفاً ، فضلا عن أن يكون متعينا كما كان يذهب إليه اليزيدى على ما يفهم من حاله فى تشبثه وتخطئته للجارية المغنية .

٢١٩ — هذا البيت للقطامى ، واسمه عمير بن شييم ، وهو ابن أخت الأخطل التغلبى ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الـكلابى ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه ، (رقم ٣٦٧) وابن عقيل (رقم ٢٤٧) والأشمونى (رقم ٦٨٤) وقد ذكر العباسى فى =

وقوله :

٢٢٠ — لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ   جِنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

= معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ومنها بيت الشاهد فانظرها هناك إن شئت .

اللغة : « كفرا » أراد به جحود النعمة وإنكارها « الرتاع » أى : التى ترتع ، وهى التى ترعى حيث شاءت ، وكنى بذلك عن سمنها ؛ لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت .

المعنى : يقول : أأجحد نعمتك على ، وأنكر يدك التى أسديتها إلى ، بعد أن دفعت عنى الموت وهو يهم بالوقوع على ، وبعد أن أعطيتنى العطية التى تضن بها النفوس ، وهى مائة ناقة سمينة .

الإعراب : « أكفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول به لفعل محذوف ، أى أأضمر كفرا ؟ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر ، وبعد مضاف ، و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق برد « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المائة » مفعول به لعطاء الذى هو اسم مصدر « الرتاعا » صفة للمائة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر الذى هو قوله عطاء عمل الفعل ، فنصب به المفعول الذى هو قوله المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب .

٢٢٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأغلب الظن أنه من صنع من لا يحتج بشعره ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٧) .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ثواب » اسم إن ، وثواب مضاف و « الله » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « كل » مفعول به لثواب ، وكل مضاف و « موحد » مضاف إليه « جنان » روايته هنا بالرفع على أنه خبر إن ، وستعرف فيه كلاما « من الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها » جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتى « يخلد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل موحد ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لجنان =

وقوله :

٨ — قَالُوا : كَلامُكَ هِنْداً وَهْىَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا[١]

ومنع ذلك البصريونَ ؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها .

***

ثم قلت : الْعَاشِرُ اسْمُ التَّفْضِيلِ ، كَأَفضَلَ وَأَعْلَمَ . وَيَعْمَلُ فِى تَمْيِيزٍ ، وَظَرْفٍ ، وَحَالٍ ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ ، مُطْلَقاً ، وَلاَ يَعْمَلُ فِى مَصْدَرٍ ، وَمَفْعُولٍ بِهِ ، أَوْلَهُ ، أَوْ مَعُه ، وَلاَ فِى مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ — فِى الْأَصَحِّ — إلاَّ فِى مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .

وأقول : إنما أخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل ، لأن عمله فى المرفوع الظاهر ليس مطرداً كما تراه الآن .

وأشرتُ بالتمثيل بأفضلَ وأعلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدى .

ومِثالُ إعماله فى التميز (أنا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وأعَزُّ نَفراً)[٢] (هُمْ أحْسَنُ أثاثاً ورِئْياً)[٣] .

ومثالُ إعماله فى الحال « زَيدٌ أحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّماً » و « هٰذَا بُسْراً أطيَبُ مِنْهُ رُطَباً » .

ومثالُ إعماله فى الظرف قولُ الشاعر :

= ويروى: «أنال ثواب الله كل موحد جنانا» فأنال : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد على مذكور فى كلام سابق ، وثواب الله : مفعول به لأنال، ومضاف إليه ، وكل موحد : مفعول به لثواب ومضاف إليه ، وجنانا : مفعول ثان لثواب بمعنى الإثابة .

الشاهد فيه : قوله « ثواب الله كل موحد » حيث أعمل اسم المصدر — الذى هو قوله ثواب — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله كل موحد ، بعد أن أضافه لفاعله وهو لفظ الجلالة ، وهذا واضح من إعراب البيت .

(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا ، فلسنا فى حاجة إلى إعادة شىء فى هذا المكان ، فارجع إليه إن شئت فى (ص٢٧) من هذا الكتاب .

(٢) من سورة الكهف، من الآية ٣٤ . (٣) من سورة مريم ، من الآية ٧٤ .

٢٢١ — فإنَّا وَجَدْنا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ

ومثالُ إعمالِهِ فى الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا .

ولا يعمل فى مصدر، لا تقول : زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ حُسْناً ، ولا فى مفعول به ، لا تقول : زيد أَشْرَبُ النَّاسِ عَسَلاً ، وإنما تُعَدِّيه إليه باللام ، فتقول : زيدٌ أشرب الناس للعسل ، ولا فى فاعلٍ ملفوظٍ به ، لا تقول : مررت برجل أَحْسَنَ منه أبوه ، إلا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه ، واتفقت العربُ على جواز ذلكَ فى مسألة الكحل . وضابِطُهَا : أن يكون أفعلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوقٍ بنفى ، والفاعل مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، وذلك كقول النبى صلى الله عليه وسلم « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فى عَشْرِ ذِى الْحِجَّةِ » وقول العرب : ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيدٍ ، وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل ، وقوله :

---

٢٢١ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر ؛ وقبله قوله :

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمْرَمِ

اللغة : « العرض » بكسر فسكون — موضع المدح والذم من الرجل « الصون » مصدر صانه يصونه بمعنى حفظه ووقاه « ريط » بفتح الراء وسكون الياء — الملاءة ، أو جمع ريطة بمعنى الغلالة الرقيقة « مسهم » مخطط أيضا .

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب، وضمير المتكلم المعظم نفسه اسمه، والأصل إننا « وجدنا » فعل وفاعل « العرض » مفعول أول لوجد « أحوج » مفعول ثان لوجد، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر إن « ساعة » ظرف زمان منصوب بأحوج « إلى الصون ، من ريط » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحوج أيضاً « يمان » صفة لريط « مسهم » صفة لريط .

الشاهد فيه : قوله « أحوج ساعة إلخ » فإن قوله « أحوج » أفعل تفضيل بمعنى أشد احتياجا وقد تعلق به ظرف الزمان الذى هو قوله « ساعة » كما تعلق به الجار والمجرور مرتين ، وذلك قوله « إلى الصون » وقوله « من ريط » فدل هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعديله الذى هو الجار والمجرور ، وأن ذلك جائز لا غبار عليه ، وهو نظير قوله تعالى : (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) .

٢٢٢ — ما رأيت امرأ أحبَّ إليه الـبذْلُ مِنْـهُ إليْكَ يا ابنَ سِنانِ .

ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل .

واعلم أن مرفوع « أحبَّ » فى الحديث والبيت نائبُ الفاعلِ ؛ لأنه مبنى من فعل المفعول ، لا من فعل الفاعل ، ومرفوع أحسن فى المثال بالعكس ؛ لأن بناءه على العكس .

* * *

ثم قلت : وَإذا كَانَ بِألْ طَابَقَ ، أوْ مُجرَّداً أوْ مُضَافاً لِنَـكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ ، أوْ لِمعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ .

وأقول : استطرَدْتُ فى أحكام اسم التفضيل ؛ فذكرت أنه على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجب [فيه] أن يكون طِبْقَ مَنْ هوله ، وهو ما كان بالألف واللام ، تقول : « زيدٌ الأفْضَلُ » و « هِنْدٌ الفُضْلَى » و « الزَّيْدَانِ الأفْضَلاَنِ » و « الهندان الفُضْلَيَانِ » و « الزَّيْدُون الأفْضَلُونَ » و « الهندات الفُضْلَيَاتُ ، أو الفُضَّلُ » .

الثانى : ما يجب فيه أن لا يطابق ، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال ، وهو

---

٢٢٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى القطر (رقم ١٣٢) ويظنه بعض الناس من شعر زهير بن أبى سلمى المزنى الذى أكثر من مدح هرم بن سنان المرى ، وهو ظن خاطىء .

الإعراب : «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «امرأ» مفعول به لرأى «أحب» نعت لامرأ منصوب بالفتحة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل بأحب « منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و«سنان» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أحب . . . البذل» حيث رفع أفعل التفضيل — الذى هو قوله «أحب» — الاسم الظاهر غير السببى ، وهو قوله البذل ؛ لكونه وقع وصفاً لاسم جنس وهو قوله امرأ ، مسبوق بنفى وهو المذكور فى قوله ما رأيت ، والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ؛ ألست ترى أن البذل باعتبار كونه محبوباً لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوباً لمن عدا ابن سنان ؟ وهو مفضل فى الحالة الأولى على نفسه فى الحالة الثانية ، وذلك هو الذى يعبر عنه العلماء بمسألة الكحل ، ولعل العبارة واضحة مفيدة ، فافهمها والله يرشدك

نوعان : أحدها : المجرد من أل والإضافة ، تقول « زيد ـ أو هند ـ أفضل من عمرو » و « الزيدان ـ أو الهندان ـ أفضلُ من عمرو » و « الزيدون ـ أو الهندات ـ أفضل من عمرو » والثانى : المضاف إلى نكرة ، تقول « زيد أفضلُ رجلٍ » و « الزيدان أفضل رجلين » و « الزيدون أفضل رِجالٍ » و « هند أفضل امرأة » و « الهندان أفضل امرأتين » و « الهندات أفضل نسوة » وتجب المطابقة فى تلك النكرة كما مثلنا ، وأما قوله تعالى : (ولا تكونوا أوّلَ كافرٍ به)(١) فالتقدير أولَ فريقٍ كافرٍ ، ولولا ذلك لقيل : أول كافرين ، أو التقدير : ولا يكن كل منكم أول كافر ، مثل (فاجْلِدُوهم ثمانين جلدة)(٢) .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، وهو المضاف لمعرفة ، تقول « زيدٌ أفضلُ القومِ » و « الزيدان أفضلُ القومِ » و « الزيدون أفضلُ القومِ » و « هند أفضلُ النساءِ » و « الهندان أفضَلُ النساءِ » و « الهندات أفضل النساء » وإن شئت قلت : « الزيدان أفضلا القوم » و « الزيدون أفضلو القوم » و « هند فُضْلَى النساء » و « الهندان فُضْلَيَا النساء » و « الهندات فُضْلَيَاتُ النساء » وتركُ المطابقةِ أولىٰ ، قال الله تعالى : (ولتجِدَنَّهُمْ أحْرَصَ النَّاسِ على حَيَاةٍ)(٣) ولم يقل أحْرَصِى الناس ، وقال الشاعر :

٢٢٣ — ومَيّة أحسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةً وأحْسَنُهُمْ قَذَالاَ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٥١ .

(٢) من سورة النور ، من الآية ٤ .

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٩٦ .

٢٢٣ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد روى أبو العباس المبرد فى الكامل (٢ — ٤٨) هذا البيت أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا نَظَراً وَعَيْنا وَلاَ أُمَّ الْغَزَالِ وَلاَ الْغَزَالاَ =

ولم يقل حُسْنَى الثقلَيْنِ ، ولا حُسْنَاهُم .

وعن ابن السراج إيجابُ تَرْكِ المطابقة ، ورُدَّ بقوله سبحانه وتعالى : (إلاَّ الَّذِينَ هم أراذِلُنَا)[١] (وكذلكَ جَعَلْنَا في كل قَرْيَةٍ أكابِرَ مُجْرِميها)[٢] .

* * *

ثم قلت : وَلاَ يُبْنَى وَلاَ يَنْقَاسُ هُوَ وَلاَ أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ ـ وَهِيَ : ماأَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ ، وفَعُلَ ـ إِلاَّ مِنْ فِعْلٍ ، ثُلاَثِيٍّ ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيراً ، تَامٍّ ، مُتَفَاوِتِ الْمَعْنى ، غَيْرِ مَنْفِيٍّ ، وَلاَ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ .

وأقول : لا يبنى أفعل التفضيل ، ولا ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به و فَعُلَ في التعجب ، من جِلْفٍ[٣] و كَلْبٍ وحمار ؛ لأنها غير أفعال ، وقولهم « ما أجلفه » و « ما أحمره » و « ما أكلبه »

اللغة : « جيداً » هو العنق « سالفة » هي في الأصل صفحة العنق ، ثم استعملت في خصلة الشعر التي تسترسل على الخد « قذالا » بزنة سحاب ـ ما بين نقرة القفا إلى الأذن .

الإعراب : « مية » مبتدأ « أحسن » خبره ، وهو مضاف و « الثقلين » مضاف إليه « جيداً » تمييز « وسالفة » معطوف على جيداً « وأحسنهم » الواو عاطفة ، أحسن : معطوف على الخبر ، وأحسن مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار أفرادهما مضاف إليه « قذالا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « أحسن الثقلين » وقوله « وأحسنهم » حيث جاء بأفعل التفضيل الجاري على مفرد مؤنث هو مية ، مفردا مذكرا ، وهو مضاف إلى معرفة في الموضعين ، ألا تراه مضافا إلى المحلى بأل في الأول ، وإلى الضمير في الثاني ، ولو أنه أتى به مطابقاً للذي جرى عليه لقال « ومية حسنى الثقلين جيدا » و « حسناهم قذالا » .

(١) من سورة هود ، من الآية ٢٧ .

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٢٣ .

(٣) الجلف — بكسر الجيم وسكون اللام — الرجل الجافي ، وقد أثبت له بعض أهل اللغة فعلا ، قال المجد في القاموس : « الجلف الرجل الجافي ، وقد جاف كفرح جلفاً وجلافة » اهـ . وعلى ذلك لايكون قولهم « ماأجلف زيدا » مثلا ـ بمعنى ما أجفاه وما أغلظه ـ شاذا ولا خطأ كما قال المؤلف ، فافهم ذلك .

خطأ ، ولا من نحو دَحْرَجَ ؛ لأنه رباعى ، ولا من نحو انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه ، ولا من نحو هَيِفَ وغَيِدَ وحَوِلَ وسَوِدَ وعَوِرَ وحَمِرَ وَعَمِىَ وعَرِجَ ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير ؛ إذ أصْلُ حَوِلَ احْوَلَّ وعَوِرَ اعْوَرَّ وغَيِدَ اُغْيَدَّ ، والدليلُ على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، فلولا أن ما قبل عيناتها ساكن فى التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور ، ولا من كان وظلَّ وبات وصار ؛ لأنها غير تامة ، ولا من نحو ضُرِبَ ، لأنه مبنى للمفعول ، ولا من نحو ما قامَ وما عاجَ بالدواء ؛ لأنه منفى .

وما سُمِعَ مخالفاً لشىء مما ذكرنا لم يُقَسْ عليه ؛ فمن ذلك قولهم « هُوَ أَلَصُّ مِنْ فُلَانٍ »[1] و « أقْمَنُ مِنْهُ » فبَنَوْهُ من غير فعل ، بل من قولهم : هو لص ، وقَمِنٌ بكذا ، وقولهم « ماأتْقَاه » من اتَّقَى ، و « مَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلَامَ » من اخْتُصِرَ ؛ وهماذو زيادة والثانى مبنىٌّ للمفعول ، وفى التنزيل (ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ)[2] وهما من أقْسَطَ إذا عدلَ ومن أقام الشهادةَ ، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أفعلَ .

وفهم من قولى « وَلَا يَنْقَاسُ » أنه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس ، كما بينته .

***

ثم قلت : بَابٌ — وَإِذَا تنازعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرَ ، فَالْبَصْرِىُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ الْمُجَاوِرِ ؛ فَيُضْمِرُ فِى غَيْرِهِ مَرْفُوعَهُ وَيَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إِنِ اسْتُغْنِىَ عَنْهُ ، وَإِلَّا أَخَّرَهُ ، وَالْكُوفِىُّ الْأَسْبَقَ ؛ فَيُضْمِرُ فِى غَيْرِهِ مَايَحْتَاجُهُ .

وأقول : لما فرغتُ من ذكر العوامل أرْدَفْتُهَا بحكمها فى التنازع . ويسمى هذا الباب باب التنازع ، و باب الإعمال .

والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين ، وأكثر ، فى معمول واحد وأكثر ، وأن ذلك

---

(١) قالوا « هو ألص من شظاظ » وشظاظ : بزنة كتاب ، وهو اسم رجل يضرب به المثل فى اللصوصية .
(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢ .

بشرطين : أحدهما : أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء ؛ فلا تنازع بين الحروف[1] ولا بين الحرف وغيره ، والثانى : ألا يكون المعمول متقدماً ، ولا متوسطاً ، بل متأخراً ؛ فلا تنازع فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ » لتقدمه ، ولا فى نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ » لتوسطه ، وجوز ذلك بعضهم فيهما[2] .

---

(١) أجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين ، مستدلا بقوله تعالى : (فإن لم تفعلوا) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤ ؛ وبقول الشاعر :

حَتّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَــدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

فزعم فى الآية أن « إن » الشرطية و « لم » النافية تنازعا الفعل الذى بعدهما ، وهو « تفعلوا » ورد ذلك عليه بأن إن تطلب فعلا مثبتاً ، ولم تطلب فعلا منفياً ، ومن شرط التنازع الاتحاد فى المعنى ، والذى فى البيت الذى أنشده من باب التوكيد وليس من باب التنازع .

(٢) الضمير المثنى فى قوله «فيهما» يعود إلى المعمول المتقدم ، والمعمول المتوسط بين العاملين .

أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان فى المعمول المتقدم فهم المغاربة من النحاة ، ومال المحقق الرضى فى شرح الكافية إليه ، بشرط أن يكون المعمول منصوباً ، وهاك نص عبارته « وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوبا ، نحو : زيداً ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت » اهـ . ومن تمثيله تفهم أنه أراد بالمنصوب ما يعم المنصوب لفظا وهو المفعول به ، ومعنى وهو الجار والمجرور ، وقد عرفت فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعول به فى المعنى .

وأما الذى أجاز التنازع فى المعمول المتوسط بين العاملين فهو أبو على الفارسى الفسوى قال فى قول الشاعر :

* مَتى تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ *

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع ، وعليه يكون « أفقاً » مفعولا لتشم ، ومفعول تصب محذوف ، وهو ضميره .

والذى عليه جمهور النحاة هو ما ذكره المؤلف ، من اشتراط كون المعمول متأخراً عن العاملين جميعاً .

مثالُ تنازعِ العاملين معمولا قولهتعالى (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)[1] فـ(آتونى) و (أفرغ) عاملان طالبان لـ (قطرا).

ومثالُ تنازعِ العاملين أكثر من معمول «ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْخَمِيسِ»

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحداً قولُ الشاعر:

٢٢٤ — أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِياً عَفْواً وعَافِيَةً فى الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

ومثالُ تنازعِ أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قولُه صلى الله عليه وسلم: «تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلَاثاً وثَلاثِينَ» فدبر: ظرفٌ، وثلاثاً: مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازعِ الفعلين ما مثلنا، ومثالُ تنازعِ الاُسمين قولُ الشاعر:

٢٢٥ — قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

---

(١) من سورة الكهف، من الآية ٩٦.

٢٢٤ — هذا الشاهد مما لم نقف له على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وأخشى» الواو عاطفة، أخشى: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وأدعو» الواو عاطفة، أدعو: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» تنازعه كل من العوامل الثلاثة، ويجوز أن تجعله معمولا لأيها شئت، والأولى أن تجعله معمولا لآخرها «مبتغياً» حال من الضمير المستتر فى أرجو، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «عفوا» مفعول به لقوله مبتغيا «وعافية» معطوف على قوله عفواً «فى الروح» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعافية «والجسد» معطوف على الروح.

الشاهد فيه: قوله «أرجو وأخشى وأدعو الله» حيث تنازع ثلاثة عوامل، وهى الأفعال الثلاثة المتعاقبة، معمولا واحدا، وهو لفظ الجلالة.

٢٢٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبدالرحمن المعروف بكثير عزة وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٤١) والأشمونى (رقم ٤١١). =

. . . .

= الإعراب : قد اختلف فى إعراب هذا البيت ، وسنعرب لك على الوجه الذى يتحقق به الاستشهاد هنا ، ثم نبين لك ما فيه ، فنقول : « قضى » فعل ماض « كل » فاعل ، وهو مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « دين » مضاف إليه « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ « ممطول » خبر المبتدأ « معنى » خبر ثان « غريمها » غريم : نائب فاعل تنازعه كل من العاملين ، وهما ممطول ومعنى ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «ممطول معنى غريمها» حيث تنازع عاملان اسمان، وهما قوله ممطول ومعنى ، معمولا واحدا ، وهو قوله غريمها ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا هو ما رجحه جماعة من النحاة منهم ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف .

وقد رد المؤلف نفسه فى أوضحه أن يكون هذا البيت من باب التنازع ؛ فقال : وليس من التنازع قوله :

* وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا *

بل غريمها مبتدأ ، وممطول معنى خبران ، أو ممطول خبر ومعنى صفة له ، أو حال من ضميره . اهـ كلامه . وذلك لأنه اختار مذهب البصريين ، ومذهبهم أنك إن أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاجه ، وإن أعملت الثانى أضمرت فى الأول المرفوع ، وهذا لم يضمر فيه مطلقاً ، مع أن المعمول مرفوع ، فلو أنه كان من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار ، سواء أعمل الأول أم أعمل الثانى ؛ فكان يقول على إعمال الثانى: وعزة ممطول (هو) معنى غريمها ، وعلى إعمال الأول : وعزة ممطول معنى (هو) غريمها ، وهذا الضمير أبرزناه لك لتعلم علمه . وهو فى الأصل يكون مستتراً فى اسم المفعول ، ولكن هذا الضمير عائد إلى الغريم ، لا إلى عزة ، بمقتضى التنازع ، وأنت تعلم أن الخبر يجب إن كان مشتقاً أن يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ ؛ فمن حق الضمير الذى استتر فى ممطول أن يعود إلى عزة ؛ لأنك جعلت عزة مبتدأ وممطولا خبراً عنه ؛ فإن كان الضمير الذى يتحمله الخبر عائدا على غير المبتدأ وجب إبرازه ؛ فكان ينبغى هنا أن تبرز الضمير لعوده على نائب الفاعل المرفوع به ، لا على =

فى أحد القولين .

ومثالُ تنازعِ الفعلِ والاسمِ (هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَه)(١) .

واتفق الفريقان على جواز إعمال أى العاملين شئت ، ثم اختلفوا فى المختار : فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه ، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمولَ ، وهو الصوابُ فى القياس ، والأكثرُ فى السماع .

فإذا أعمل الثانى نظرت ، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه ، نحو « قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » و « قَامُوا وَقَعَدَ إخْوَتُكَ » و « قُمْنَ وَقَعَدَ نِسْوَتُكَ » وهذا إجماع من البصريين ، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو : إما أن يصح الاستغناء عنه أولا ، فإن صح الاستغناء عنه وجبَ حَذْفُه ، نحو « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا يجوز أن تضمره فتقول : ضربته وضربنى زيد ، إلا فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢٢٦ — إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَارًا فَكُنْ فِى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

= المبتدأ ؛ لذلك لم يجعلوه من باب التنازع ، وهو الصحيح عند ابن مالك ، ولهذا اشترط ألا يكون المعمول المتنازع فيه سببيا مرفوعا ، ومعنى كونه سببيا أن يكون اسما ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد على اسم سابق ، و « غريمها » سببى مرفوع ، أما كونه مرفوعا فظاهر ، وأما كونه سببيا فلأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة ، ولكون المؤلف لا يرى هذا البيت من باب التنازع قال بعد إنشاده « فى أحد القولين » فافهم ذلك .

(١) من سورة الحاقة ، الآية ١٩ .

٢٢٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٢٤٥) وابن عقيل (رقم ١٦٤) والأشمونى (رقم ٤١٧) .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » فعل ماض ناقص واسمه « ترضيه » ترضى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر كان « ويرضيك » الواو عاطفة ، يرضى : فعل مضارع ، وضمير المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل ، وهذه الجملة فى محل نصب معطوفة على خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها « جهارا » منصوب على الظرفية عامله أحد الفعلين =

وإن لم يَصِحَّ وجب تأخيرُهُ ، نحو « رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا » .

وإذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ما يحتاجه : من مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، فتقول : « قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق ، ولا إذا كان منصوباً إلا فى ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٢٢٧ — بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِيــنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ

= السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل من العاملين الاسم الذى بعدهما ، وهو صاحب ، والأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل فيه الثانى ، فرفعه به على الفاعلية ، ثم أضمر مع الأول ضميره ، وهذا ما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ؛ لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثانى واحتاج الأول إلى غير مرفوع وأمكن أن تستغنى عنه — أن تتركه ؛ لأنا لو أتينا بالضمير المنصوب مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى وحكما ، ونحن إنما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه ؛ إذ هو فاعل ، والفاعل لا يجوز أن يحذف على الراجح عند النحاة ، والحاجة تتقدر بقدرها ، وهذا واضح إن شاء الله .

٢٢٧ — هذا البيت من كلام عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٢٤٤) وابن عقيل (رقم ١٦٢) والأشمونى (٤١٩) وقبل بيت الشاهد قولها :

سَــائِلْ بِنَا فِى قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ

قَيْسًا وَمَا جَمَعُــوا لَنَا فى مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

اللغة : « يعشى » فعل مضارع من الإعشاء ، وهو إصابة العين بضعف البصر ليلا ، « لمحوا » نظروا « شعاعه » بضم الشين — وهو ما تراه من الضوء مقبلا عليك .

ومن ثَمَّ قلنا فى قوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)(١) إنه أعمل الثانى ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال « آتُونِي أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرًا » وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب .

***

ثم قلت : بَابٌ — إِذَا شَغَلَ فِعْلاً أَوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَابِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ ، وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَمَتَى ، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا الْفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بِأَمَّا نَحْوُ (أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ) (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَباً ، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَإِذَا الْفُجَائِيَّةِ ، أَوْ تَلَاهُ مَالَهُ الصَّدْرُ كـ« زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هَذَا

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها جمعوا فى البيت الذى قبل بيت الشاهد « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لمحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « يعشى ... لمحوا شعاعه » حيث تنازع العاملان ، وهما قولها يعشى وقولها لمحوا ، معمولا واحدا ، وهو قولها شعاعه ، والأول يطلبه فاعلا ، والثانى يطلبه مفعولا ، ثم أعملت العامل الأول فيه ، وحذفت ضميره من الثانى ، وهذا مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، فإن حق هذا الباب أنك إذا أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل شىء يحتاجه ؛ لأنه لا يلزم على الإضمار فى الثانى محذور ، بخلاف الإضمار فى الأول ؛ فإنه يلزم عليه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فاغتفرناه فى المرفوع لشدة الحاجة إليه ، ولم نغتفره فى غيره ؛ لعدم الحاجة ، على ما سبق بيانه فى شرح الشاهد السابق ، وليس بعد ذلك إيضاح ، فتفهمه والله يرشدك .

(١) من سورة الكهف من الآية ٩٦

الْبَابِ ، مِثْلُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ) و « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ » ، وَتَرَجَّحَ فِى نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، وَاسْتَوَيَا فِى نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » .

وأقول : هذا الباب المسمى بباب الاشتغال ، وحقيقته : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه عامل ، هو فعل أو وصف ، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ« زَيْدًا ضربته » أو محلا كـ« زيداً مَرَرْتُ به » أو لما لابس ضميره ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » أو « مَرَرْتُ بغُلَامِهِ » .

والاسم فى هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يرفع على الابتداء ؛ فالجملة بعده فى محل رفع على الخبرية ، والثانى : أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ؛ فلا موضع للجملة بعده ؛ لأنها مفسرة .

وفُهِمَ من قولى « فعلٌ أو وصفٌ » أن العامل إن لم يكن أحَدَهما لم تكن المسألة من بابِ الاشتغال ، وذلك نحو « زَيْدٌ إنَّهُ فاضِلٌ » و « عَمْرٌو كأنَّهُ أسَدٌ » ، وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله ، وكذلك نحو « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » و « عَمْرٌو عَلَيْكَهُ » ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال فى نحو (وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ)[1] وقولك « زيدٌ ما أحسنَهُ » ؛ لأن (فَعَلُوهُ) صفة ، والصفة لا تعمل فى الموصوف ، وفعلُ التعجبِ جامدٌ ؛ فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله ، لا سيما و بينهما « ما » التعجبية ، ولها الصَّدْرُ ، وكذلك « زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ » لأن أل موصولة ؛ فلا يتقدم عليها معمولُ صِلَتها .

* * *

ثم الاسم الذى تقدم ، و بعده فعلٌ أو وصفٌ ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه ؛ ينقسم خمسة أقسام :

أحدها : ما يترجحُ نصبه ، وذلك فى ثلاث مسائل :

---

(١) من سورة القمر الآية ٥٢ .

إحداها : أن يكون الفعل المشغول طَلَباً ، نحو « زَيْداً اُضْرِبْهُ » و « عَمْراً لا تُهِنْهُ »

الثانية : أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل ، نحو (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)[1] .

الثالثة : أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية لم تُبنَ على مبتدأ ، كقوله تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)[2]

الثاني : ما يترجَّحُ رفعُهُ بالابتداء ، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له ، والرفع غنى عنه ، فكان أولى ؛ لأن التقدير خلافُ الأصل ، ومِنْ ثَمَّ منعه بعض النحويين ، ويردُّهُ أنه قرئ (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)[3] (سُورَةً أَنْزَلْنَاهَا)[4] بنصب (جَنَّاتِ) و (سُورَةً) .

الثالث : ما يجب نصبه ، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب ، نحو « إِنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ » .

الرابع : ما يجب رفعه ، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجمل الاسمية كإذا الفجائية نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو » وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سهوٌ أو حالَ[5] بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير ، نحو « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » و « عَمْرٌو ما لقيتُه » .

الخامس : ما يستوى فيه الأمران ، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية مبنية على مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » ، وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصَّدْرِ فعلية العَجُزِ ، فإن راعيت صدرها رفعت ، وإن راعيت عجزها نصبت ؛ فالمناسبة

---

(١) من سورة القمر من الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل من الآيتين ٤ و ٥

(٣) من سورة الرعد من الآية ٢٤ (٤) من سورة النور من الآية ١

(٥) « حال » بمعنى فصل فعل ماض معطوف على « تقدم » فى قوله : « وذلك إذا تقدم ... إلخ » .

حاصلة على كلا التقديرين ؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء ، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى : (الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) [١] الآياتِ ـ الرحمن : مبتدأ ، وعلم القرآن : جملة فعلية خبر ، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين ، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر ، وجملتا : (وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) [٢] معترضتان (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) [٣] عطف على الخبر أيضاً ، وهى محل الاستشهاد .

***

ثم قلت : بابٌ ــ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِى الإِعْرَابِ خَمْسَةٌ : أَحَدُهَا : التَّوْكِيدُ ، وهوَ : تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِى النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ؛ فالأَوَّلُ نَحْوُ «جَاءَنِى زَيْدٌ نَفْسُهُ» و « الزَّيْدَانِ أَوِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا » و « الزَّيْدُونَ أَنفُسُهُمْ » و « الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ » وَالْعَيْنُ كَالنَّفْسِ ، وَالثَّانِى نَحْوُ « جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا » و « الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » و « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » و « الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ » وَ « الأمَةَ كُلَّهَا » و« الْإِمَاءَ كُلَّهُنَّ» وَلاَ تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقًا ، وَتُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أَوْ مُرَادِفِهِ نَحْوُ (دَكًّا دَكًّا) و (فِجَاجًا سُبُلًا) وَلاَ يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلاَ حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلاَّ مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ .

وأقول : إذا استوفت العواملُ معمولاتِها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية .

والتوابعُ خمسةٌ : نعت ، وتوكيد ، وعطف بيان ، و بدل ، وعطف نسق ، وقيل : أربعة ؛ فأَدْرَجَ هذا القائلُ عطفى البيان والنسق تحت قوله والعطف ، وقال آخر : ستة؛ فجعل التأكيد اللفظى باباً وحده ، والتأكيد المعنوى كذلك .

ومثالُ المقرر لأمر المتبوع فى النسبة « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » فإنه لولا قولك « نفسه » لجوَّزَ السامعُ كونَ الجائى خبرَهُ أو كتابَهُ ؛ بدليل قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ) [٤] أى أمرُهُ

---

(١) و (٢) و (٣) من سورة الرحمن ، من الآيات ١ — ٧.

(٤) من سورة الفجر من الآية ٢٢ .

ومثالُ المقرر لأمره فى الشمول قوله عز وجل : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (١) ؛ إذ لولا التأكيد لجوز السامعُ كونَ الساجد أكثرهم .

ويجب فى المؤكَّد كونُه معرفةً ، وشذّ قولُ عائشة رضى الله عنها : « ماصامَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شهراً كُلَّهُ إلا رمضان » وقول الشاعر :

٢٢٨ — لكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٣٠ .

٢٢٨ — هذا البيت من كلمة لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى ، رواها ياقوت فى معجم البلدان وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى مجالسه (ص ٤٧٢) وروى بعضها فى تاريخ دمشق (انظر المختصر ٤٠٧/٣) وأول هذه الكلمة قوله :

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ! أَمَا ... يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِى بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

إذْ لَا يَزَالُ غزالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِى ... يأتِى إلى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِبَا

وقافية بيت الشاهد فى رواية الأدباء لهذه الكلمة منصوبة ، ولكن النحاة يروونها بالرفع ، وستعرف ما فى ذلك .

اللغة : « شاقه » أعجبه وأثار شوقه ، والشوق : نزاع نفس الإنسان إلى الشىء .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب ، وضمير الغائب اسمه « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل شاق ، وتقدير الكلام : لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : ياقوم ، أو ياهؤلاء ، ونحو ذلك « ليت » حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كله » كل : توكيد لحول ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « رجب » خبر ليت مرفوع بالضمة الظاهرة على رواية النحاة ، أما رواية الأدباء فإن « رجبا » خبر ليت أيضا ، وأتى به منصوبا على لغة من ينصب بها الجزءين كما فى ظاهر قول الراجز * ياليت أيام الصبا رواجعا * .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة ـ التى هى قوله حول — بكل ؛ وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا وفى القطر ، لكنه فى أوضحه ـ تبعا لابن مالك فى التسهيل والكافية والخلاصة ـ قد اختار صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » وأنشد هذا البيت على =

. . . .

= أنه مما حصلت فيه الفائدة ، وخلاصة أقوال العلماء فى هذه المسألة أن النحاة اختلفوا فى توكيد النكرة ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول — وهو لجمهور البصريين — أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقا ، أفاد توكيدها أو لم يفد ، وهذا هو الذى جرى عليه المؤلف هنا وفى كتابه قطر الندى ، والقول الثانى ـ وهو لبعض الكوفيين ـ أنه يجوز توكيد النكرة مطلقا ، والقول الثالث ـ وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين ـ أنه يجوز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، ويمتنع إن لم يفد . وهذا الرأى الأخير أرجح الآراء الثلاثة ؛ لأنه الموافق للمنقول عن العرب ؛ فقد وردت عنهم جملة صالحة من الشواهد التى تؤيده : فمنها الحديث الذى رواه المؤلف عن أم المؤمنين عائشة ، ومنها بيت الشاهد الذى معنا ، ومنها قول الراجز :

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

الاستشهاد فى قوله « حولا أكتعا » حيث أكد النكرة ـ التى هى قوله « حولا » ـ بأكتع ، ومنها قول راجز آخر :

إنَّا إذا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

والاستشهاد به فى قوله « يوما أجمعا » حيث أكد النكرة ـ التى هى قوله « يوما » ـ بأجمع

والذين جوزوا توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا : إن الفائدة تحصل إذا اجتمع أمران : أولهما فى النكرة ، وهو أن تكون زمنا محدودا : أى موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء ، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم ؛ فإن لم تكن محدودة لم يصح مثل زمن ومدة ووقت ولحظة وساعة ، وثانيهما فى لفظ التوكيد : وهو أن يكون من ألفاظ الشمول ، مثل كل وجميع وأجمع وأكتع .

وأما البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقا فقالوا : إن جميع ألفاظ التوكيد معرفة ، وإنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد فى التعريف ؛ فلو جوزنا توكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد .

فتلخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد فى التعريف ؟ قال جمهور البصريين : نعم يشترط ذلك ، وقال جمهرة الكوفيين : لا يشترط ذلك ، وإنما يشترط حصول الفائدة ، وممن اختار مذهب الكوفيين ـ غير ابن مالك ـ المحقق الرضى والعلامة الشاطبى .

وأنشده ابن مالك وغيره « ياليت عدة شهر » وهو تحريف .

***

ويجب فى التأكيد كونُهُ مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له ، كما مثلنا ، ويستثنى من ذلك « أجمع » وما تصرف منه ، فلا يُضَفْنَ لضمير ، تقول : « اشتريت العبدَ كُلَّه أجْمَعَ » و « الأمةَ كلَّها جَمْعَاء » و « العبيدَ كلَّهم أجمعين » و « الإماء كلَّهن جُمَعَ » .

***

ويجب فى النفس والعين إذا أُكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو « جاء زيد نفسُه عَيْنُهُ » و « جاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُها عَيْنُهَا » مجموعين مع الجمع نحو « جاءَ الزَّيْدُونَ أنْفُسُهُمْ أعْيُنُهُمْ » و « الهندات أنفُسُهُنَّ أعْيُنُهُنَّ » وأما إذا أُكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمع ، فتقول : « جاءَ الزَّيْدُونَ أنفُسُهُمَا أعْيُنُهُمَا » ودونه الإفراد ، ودون الإفراد التثنية ، وهى الأوْجُهُ الجارية فى قولك : « قَطَعْتُ رءوسَ الْكَبْشَيْنِ » .

***

مسألة : قال بعض العلماء فى قوله تعالى : (فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[1] : فائدة ذكر (كل) رفعُ وَهْمِ مَنْ يتوهم أن الساجد البعض ، وفائدة ذكر (أجمعون) رفعُ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد ، بل سجدوا فى وقتين مختلفين ، والأول صحيح ، والثانى باطل ؛ بدليل قوله تعالى : (لأغْوِيَنَّهُمْ أجْمَعِينَ)[2] لأن إغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد ؛ فدلَّ على أنَّ (أجمعين) لاتعرض فيه لاتحاد الوقت ، وإنما معناه كمعنى كل سواء ، وهو قول جمهور النحويين ، وإنما ذكر فى الآية تأكيداً على

---

(١) من سورة الحجر من الآية ٣٠

(٢) من سورة الحجر ، من الآية ٣٩ ، ومن سورة ص من الآية ٨٢ .

تأكيد، كما قال تعالى: (فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً)(١).

***

ثم قلت: الثَّانِي النَّعْتُ، وَهُوَ: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوِ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ؛ فَنَحْوُ «بِالرَّجُلِ صَاحِبِكَ» بَدَلٌ، وَنَحْوُ «بِالرَّجُلِ الْفَاضِلِ» وَ «بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ» نَعْتٌ، وَأَمْرُهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٍ» وَأَمَّا «قَاعِدُونَ» فَضَعِيفٌ، وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ: بِالرَّفْعِ، أَوْ بِالنَّصْبِ.

وأقول: مثالُ المشتق «مررت برجلٍ ضاربٍ، أو مضروب، أو حسنِ الوجهِ، أو خير من عمرو» ومثالُ المؤول به «مررت برجلٍ أسدٍ» أى شجاع، ومثالُ ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)(٢) ومثال ما يفيد مدحه (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)(٣) ومثال ما يفيد ذمه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ومثال مايفيد الترحُّمَ عليه «اللَّهُمَّ أنا عَبْدُكَ المِسْكِينُ» ومثال مايفيد التوكيد (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)(٤) و(عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ)(٥) و(لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ)(٦) وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطفُ بيانٍ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طويل(٧).

---

(١) من سورة الطارق الآية ١٧. (٢) من سورة النساء من الآية ٩.

(٣) من سورة الفاتحة الآية ١. (٤) من سورة الحاقة من الآية ١٣.

(٥) من سورة البقرة من الآية ١٩٦. (٦) من سورة النحل من الآية ٥١.

(٧) تلخيص القول فى هذا الموضوع أن العلماء قد اختلفوا فى جواز مجىء عطف البيان فى النكرات، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: لايكون عطف البيان فى النكرات، وعليه لا يكون قوله سبحانه (اثنين) عطف بيان.

والقول الثانى: يجوز أن يكون عطف البيان فى النكرات، لكن بشرط أن يكون =

وقد لَهِجَ المعرِبون بأن النعت يتبعُ المنعوتَ فى أربعة من عشرة ، والتحقيقُ أن الأمر على النصف فى العددين ، وأنه إنما يتبع فى اثنين من خمسة[1] ، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة — التى هى الرفع والنصب والجر — وواحدٌ من التعريف والتنكير ، فلا تُنعَتُ نكرةٌ بمعرفة ، ولا العكس ، لا تقول : « مررتُ برجلٍ الفاضلِ » ولا « بزيدٍ فاضلٍ » كما أنه لا يُتْبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور ، ولا نحو ذلك .

ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصوفِ إما أعْرَفَ من الصفة ، أو مساويًا لها ؛ فلا يجوز أن يكون دونها : فالأول كقولك « مررت بزيدٍ الفاضلِ » فإن العلمَ أعرفُ من المعرف باللام ، والثانى نحو « مررت بالرجلِ الفاضلِ » فإنهما معرفان باللام ؛ والثالث نحو « مررت بالرجلِ صاحبِكَ » فصاحبك : بدلٌ عندهم ، لا نعت ؛ لأن المضاف للضمير فى رتبة الضمير أو رتبة العلم ؛ وكلاهما أعرف من المعرف باللام .

وأما الإفراد وضِدَّاه — وهما التثنية والجمع — والتذكير وضده — وهو التأنيث — فإن النعت يُعطى من ذلك حُكْمَ الفعلِ الذى يحل محله من ذلك الكلام ؛ فتقول : « مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها » بالتذكير ، كما تقول « حَسُنَ أبوها » وفى التنزيل : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)[2] و« برجل حسنةٍ أُمُّهُ » بالتأنيث ، كما تقول « حَسُنَتْ أمه » وتقول « برجلٍ حسنٍ أبواهُ » و « برجل حَسَنٍ آباؤه » ولا تقول

= البيان أجلى وأوضح من المبين ، وعليه لا يكون قوله (اثنين) عطف بيان أيضا ؛ لكونه ليس أوضح من متبوعه .

والقول الثالث : يجوز أن يجىء عطف البيان فى النكرات وإن لم يكن البيان أجلى ولا أوضح من المبين ؛ لجواز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين ، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جل ذكره (اثنين) عطف بيان على قوله (إلهين) .

(١) الخلاف بين المؤلف والنحاة الذين لهجوا بما ذكره عنهم خلاف لفظى ؛ لأن غرضهم أن النعت الحقيقى يتبع منعوته فى أربعة من عشرة ، وكلامه فى النعت مطلقاً ، سواء أكان حقيقياً أم كان سببياً .

(٢) من سورة النساء من الآية ٧٥ .

« حسَنَيْنِ » ولا « حَسَنِينَ » إلا على لغة من قال « أَكَلُونِى البراغيثُ » وعلى ذلك فَقِسْ ، إلا أن العرب أجرَوْا جمعَ التكسيرِ مُجْرَى الواحد ؛ فأجازوا فصيحاً « مررت برجل قُعُودٍ غِلْمَانُهُ » كما تقول « قاعدٍ غِلمانُهُ » وقومٌ رجَّحوه على الإفراد ، وإليه أذهب ، وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول « أكلونى البراغيث » .

***

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو « مررت بامرىء القيسِ الشاعِرِ » جاز لك فيه ثلاثة أوجهٍ : الإتباع فيخفض ، والقطع بالرفع بإضمار هو ، وبالنصب بإضمار فعل ، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخُصُّ أو أعنى فى صفة التوضيح ، وأمدَحُ فى صفة المدح ، وأذمُّ فى صفة الذم ؛ فالأول كما فى المثال المذكور ، والثانى كما فى قول بعض العرب « الحمدُ لله أهلَ الحمدِ » بالنصب ، والثالث كما فى قوله تعالى : (وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)[1] يقرأ فى السبع (حَمَّالَةَ الْحَطبِ) بالنصب بإضمار أذمُّ ، وبالرفع إما على الإتباع ، أو بإضمار هى .

***

ثم قلت : الثَّالِثُ : عطفُ الْبيانِ ، وَهوَ : تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ نحْوُ

* أَقْسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

وَنحْوُ (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) وَيَتْبَعُهُ فِى أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ ، وَيجُوزُ إعْرَابُهُ بَدَلَ كُلٍّ إنْ لَمْ يجِبْ ذِكْرُهُ كَـ« هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا » وَلَمْ يَمْتَنِعْ إحْلالُهُ مَحَلَّ الأوَّلِ نحْوُ « يَا زَيْدُ الْحَارِثُ » .

و * أنا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ *

و * يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً *

وَيَمْتَنِعُ فِى نحْوِ (مَقَامُ إبْرَاهِيمَ) وَفِى نحو « يَا سَعِيدُ كُرْزٌ » و « قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى »

وأقول : قولى « تابع » جنسٌ يشمل التوابع كلها .

---

(١) من سورة المسد ، من الآية ٤ .

وقولى « غير صفة » مُخرِج للصفة ؛ فإنها توافق عطف البيان فى إفادة توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة ؛ فلا بد من إخراجها ، وإلا دخلَتْ فى حد البيان .

وقولى « يوضح متبوعه أو يخصصه » مُخرِجْ لما عدا عطف البيان .

ومثالُ الموضح قولُه :

٢٢٩ — أقْسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ   مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

والمراد بعمر : ابنُ الخطاب ، رضى الله عنه ! .

---

٢٢٩ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن كيسبة — بفتح الكاف وسكون الياء وبعدها سين مهملة فباء موحدة تحتية — وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها نقب ولا دبر ، فانطلق ، فحل ناقته ، ثم استقبل بها البطحاء ، وجعل ينشد هذا الرجز ، وعمر يسمعه ، فأقبل عليه فأخذ بيده ، وقال : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه ، هكذا يحكى النحاة والأدباء ! والبيت الشاهد من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٨٨) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٠)

اللغة : « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً — هو رقة خف الناقة ، وبابه فرح « دبر » بفتح الدال والباء جميعاً — هو الجرح يكون فى ظهر البعير ، وبابه فرح أيضاً « حفص » هو من أسماء الأسد ، وكنى به عمر رضى الله عنه لشدة جراءته وشجاعته .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان مرفوع بالضمة ، وسكنه لأجل الوقف « ما » نافية « مسها » مس : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة المفهومة من سياق القصة مفعول به « من » حرف جر زائد « نقب » فاعل مس ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « دبر » معطوف على نقب ، وجملة « ما مسها » مع فاعله لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء بقوله « عمر » لإيضاح ما قبله ، وهو عطف بيان عليه ؛ وفيه أيضاً دليل على أنه إذا اجتمع اسم وكنية كأبى حفص جاز تقديم الكنية على الاسم ، ولم يجب تأخيرها عنه .

ومثالُ العطف المخصِّصِ قولُه تعالى: (أوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ)(١) فيمن نوَّن الكفارة ورفع الطعام.

***

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشرة ، وهى : واحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث .

***

وكل شىء جاز إعرابُه عطفَ بيانٍ جاز إعرابُه بدلاً ، أعنى بدلَ كلٍّ من كل، إلا إذا كان ذكره واجباً ، كـ«هندٌ قامَ زيدٌ أخوها» ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبراً لا بُدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمخبر عنه ، والرابط هنا الضمير فى قوله «أخوها» الذى هو تابع لزيد ، فلو أسقط لم يصح الكلام ؛ فوجب أن يعربَ بياناً ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط ، وإلا إذا امتنع إحلالُه محلَّ المتبوع ، ولذلك أمثلة كثيرة : منها قولك «يا زَيْدُ الحارثُ» فهذا من باب البيان ، وليس من باب البدل ؛ لأن البدل فى نية الإحلال محلَّ المبدل منه ؛ إذ لو قيل «يا الحارث» لم يجز ؛ لأن «يا» وَ «أل» لا يجتمعان هنا(٢) ، ومنها قول الشاعر :

٢٣٠ — أَنَا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

---

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ ، والقراءة المستشهد بها قراءة حفص .

(٢) إنما يجوز اجتماع «يا» و «أل» فى موضعين : أحدهما اسم الله تعالى ، تقول : «يا ألله» وثانيهما : ما سمى به من الجمل الاسمية ، تقول «يا المنطلق زيد» لمن سميته بذلك .

٢٣٠ — هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسى ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى ، وبشر هذا هو زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى الشاعر المشهور صاحب المعلقة ، وكان مقتل بشر فى يوم الكلاب ، وبيت الشاهد من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٤١١) وفى =

فـ « بشر » عَطفُ بيان على « البكرى » وليس بدلا ؛ لامتناع « أنا ابنُ التاركِ بشرٍ » ؛ إذ لا يُضَاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها ، إلا إن كان المضاف صفة مُثناة أو مجموعةً جمع المذكر السالم ، نحو « الضاربا زيدٍ » و « الضاربو زيدٍ » ولا يجوز « الضاربُ زيدٍ » خلافاً للفراء .

ومنها : قولُ الراجز ، وهو ذو الرمة :

٢٣١ — إنى وَأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا   لقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَاً

= القطر (رقم ١٣٨) كما استشهد به ابن عقيل (رقم ٢٨٥) .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو ، وهذا الضمير هو فاعله ، والضمير البارز المتصل العائد إلى بشر مفعول به « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه الذى هو فاعل والذى هو عائد إلى الطير .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان ينبغى لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز لك أن تدخل العامل فى المبدل منه ـ وهو قوله التارك هنا ـ على البدل ، فتقول : أنا ابن التارك بشر ، بإضافة التارك إلى بشر ، كما كان مضافا إلى البكرى ، ويلزم على ذلك محذور لا يرتضيه أكثر العلماء ، وهو إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم خال منها ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز ، على ما تقدم لك فى باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم ؛ فعلى مذهبه يجوز أن يكون « بشر » فى هذا البيت بدلا ، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء وهو الذى جرى عليه المؤلف .

٢٣١ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد نسبه إلى رؤبة بن العجاج ، ووافق على هذه النسبة الأعلم فى شرح شواهده (ج ١ ص ٣٠٤) . ولكن الصاغانى لم يوافق سيبويه ولا الاعلم على نسبته إلى رؤبة ، وقد رأيت المؤلف ينسبه إلى ذى الرمة ، وسينشد المؤلف عجز هذا البيت مرة أخرى فى باب تابع المنادى (ص ٤٥٠ من هذا الكتاب) .

اللغة والرواية : « يانصر نصر نصراً » الذى رواه سيبويه « يانصر نصرا نصرا » بضم =

لأن نصرا الثانى مرفوع ، والثالث منصوب ؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين ؛ لأنه لا يجوز « يانصرٌ » بالرفع ، ولا « يا نصراً » بالنصب ، قالوا : وإنما نصر الأول عطفُ بيانٍ على اللفظ ، والثانى عطفُ بيانٍ على المحل ، واستشكل ذلك ابن الطراوة ؛ لأن الشىء لايبين نفسه ، قال : وإنما هـذا من باب التوكيد اللفظى ، وتابعه على ذلك المحمدانِ ابنا مالكٍ ومُعْطى .

= المنادى ونصب ما بعده ، ونصر المنادى هو نصر بن سيار ، واختلف فيما بعده على ثلاثة أقوال : الأول : أن الاثنين جميعا هما نفس المنادى ، والمراد بهما نصر بن سيار أيضا ، وهـذا هو الذى يصح كلام المؤلف عليه ، وهو الذى درج عليه سيبويه ، والثانى : أن المراد بهما نصر آخر هو حاجب نصر بن سيار المنادى ، وانتصابهما جميعاً على هذا بفعل محذوف ، فهو من باب الإغراء ، والثالث : أن المراد بهما مصدر نصره ينصره ، وانتصابهما حينئذ على أن الأول مفعول مطلق عامله محذوف ، والثانى توكيد له .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « وأسطار » الواو حرف قسم وجر ، أسطار : مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « سطرن » سطر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى أسطار نائب فاعل والجملة فى محل جر صفة لأسطار « سطراً » مفعول مطلق مؤكد لعامله « لقائل » اللام هى اللام المزحلقة ، قائل : خبر إن « يا » حرف نداء « نصر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « نصر » عطف بيان على نصر باعتبار لفظه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « نصرا » عطف بيان على المنادى باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيـه : قوله « يا نصر نصر نصرا » فإن قوله « نصر » الأول منادى ، وقوله « نصر » الثانى عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، وقوله « نصرا » الثالث عطف بيان عليـه باعتبار محله ، ولا يجوز فى واحد من الثانى والثالث أن يجعل بدلا من المنادى ، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنـا فى شرح البيت السابق ، وأنت لو أدخلت حرف النداء الذى عمل فى المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع رفع الأول ونصب الثانى ؛ إذ كل منهما علم مفرد ، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم ، لكن عطف البيان ليس كذلك ، بل يجوز فيـه الإتباع على اللفظ فيؤتى به مرفوعا منوناً كالأول ، والإتباع على المحل فيؤتى به منصوباً منوناً كالثانى ، فمن أجل ذلك صح فى هذا البيت أن يكون « نصر نصرا » عطف بيان ، ولم يصح جعل واحد منهما بدلا .

فإن قلت « يا سعيدُ كرزُ » بضم « كرز » وجب كونه بدلا ، وامتنع كونه بياناً ؛ لأن البدل فى باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل ، و « كرز » إذا نودى ضم من غير تنوين ، وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز رفعه ونصبه ، ويمتنع ضمه من غير تنوين ، ومثله فى ذلك النعتُ والتوكيد ، نحو « يا زيدُ الفاضلُ » و « الفاضلَ » و « ياتميمُ أجمعونَ » و « أجمعينَ » .

وكذلك يمتنع البيانُ فى قولك « قرأ قالونُ عيسى » ونحوه مما الأولُ فيه أوضحُ من الثانى ، و إنما قال العلماء فى قوله تعالى : (آمَنَّا بِرَبِّ العالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهٰرُونَ)(١) إنه بيان ؛ لأن فرعون كانَ قد ادعى الربوبية ؛ فلو اقتصروا على قولهم (بربِّ العالمين) لم يكن ذلك صريحاً فى الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى .

***

ثم قلت : الرَّابِعُ البدَلُ ، وَهُوَ : التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ ، وَهُوَ إمَّا بَدَلُ كُلٍّ نحْوُ (صِرَاطَ الَّذِينَ) أوْ بَعْضٍ نحْوُ (مَنِ اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلاً) أو اُشْتِمَالٍ نحْوُ (قِتَالٍ فِيهِ) أوْ إضْرَابٍ نحْوُ « ما كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا » أوْ نِسْيَانٍ أوْ غلطٍ كَـ « جاءَنِي زَيْدٌ عَمْرٌو » وَ « هٰذَا زَيْدٌ حِمَارٌ » ، وَالْأَحْسَنُ عَطْفُ هٰذِهِ الثَّلاَثَةِ بِبَلْ ، وَيُوافِقُ مَتْبُوعَهُ وَيُخَالِفُهُ ، فِى الْإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيْهِمَا ، وَلٰكِنْ لاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرِ حَاضِرٍ ، إلاَّ بَدَلَ بَعْضٍ أوْ اُشْتِمَالٍ مُطْلَقاً ، أوْ بَدَلَ كُلٍّ إنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ .

وأقول : البدلُ فى اللغة العِوَضُ ، وفى التنزيل (عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا)(٢) وفى الاصطلاح ما ذكر .

و « التابع » جنسٌ يشمل [جميع] التوابع .

و « المقصود بالحكم » فَصْلٌ مُخْرِج للنعت والبيان والتأكيد ؛ فإنهن متممات للمقصود بالحكم ، لا مقصودة بالحكم ، ولنحو « جاءَ القومُ لا زيدٌ » ، فإن زيداً منفى عنه الحكم ؛ فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم ، ولنحو « عمرو » فى « جاء زيد

---

(١) من سورة الشعراء من الآيتين ٤٦و٤٨ (٢) من سورة القلم من الآية ٣٢

وعمرو » أو « فعمرو » أو « ثم عمرو » أو « القوم حتى عمرو » ؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول ، فلا يَصْدُقُ عليه أنه المقصود بالحكم .

و « بلا واسطة » مُخرِجٌ للمعطوف عَطْفَ النسقِ فى نحو « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإنه وإن كان المقصودَ بالحكم ، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف .

***

وأقسامه ستة : بدلُ كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتمال ، وبدل إضراب ، وبدل نسيان ، وبدل غلط .

فبدل الكل نحو (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)(١) فالصراط الثانى هو نفس الصراط الأول .

وبدل البعض نحو (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)(٢) فـ (مَنْ) فى موضع خفض على أنها بدل من (الناس) والمستطيعُ بعضُ الناس لا كلهم

وبدل الاشتمال نحو (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)(٣) فـ (قتال) بدل من (الشهر) وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ، ولكنه ملابس له ؛ لوقوعه فيه .

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام « إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّى الصَّلاَةَ مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا » إلى العُشْر ، وضابطه : أن يكون البدلُ والمبدلُ منه مقصودين قصداً صحيحاً ، وليس بينهما توافق كما فى بدل الكل(٤) ، ولا كلية وجزئية كما فى بدل البعض(٤) ، ولا مُلابسة كما فى بدل الاشتمال .

وبدل النسيان كقولك « جاءنى زيد عمرو » إذا كنت إنما قصدْتَ زيداً أولا ، ثم تبين فسادُ قصدِك فذكرت عمراً .

---

(١) من سورة الفاتحة من الآيتين ٦ و٧ (٢) من سورة آل عمران من الآية ٩٧

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(٤) إدخال « ال » على كلمتى « كل » و « بعض » مما لا يرتضيه أكثر اللغويين والنحاة ونص المؤلف نفسه فى شرح القطر على امتناعه .

وبدل الغلط كقولك « هذا زيدٌ حمارٌ » والأصلُ أنك أردت أن تقول : هذا حمار ، فسبقكَ لسانُكَ إلى زيد ؛ فرفعت الغلط بقولك : حمار ، وسماه النحويون بدل الغلط ، على معنى بدل الاسم الذى هو غلط ، ألا ترى أن الحمار بدلٌ من زيد ، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً .

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك « جاءنى زيد عمرو » ؛ لأن الأول والثانى إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدلُ إضرابٍ ، وإن كان المقصود إنما هو الثانى فبدل غلط ، وإن كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان .

***

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين ، ومضمرين ، ومختلفين ، وذلك على وجهين :

فإبدال الظاهر من المظهر نحو « جاءنى زيدٌ أخوكَ » .

وإبدال المضمر من المضمر نحو « ضَرَبْتُهُ إياهُ » فإياه : بدلٌ أو توكيد، وأوْجَبَ ابن مالك الثانى ، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ، ولو قلت « ضَرَبْتُهُ هُوَ » كان بالاتفاق توكيداً لا بدلا .

وإبدال المضمر من الظاهر نحو « ضَرَبْتُ زَيْداً إياهُ » وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البدل ، وزعم أنه ليس بمسموع ، قال : ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلا ، وفيما ذكره نظر ؛ لأنه لا يؤكد القوى بالضعيف ، وقد قالت العرب « زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ » وجوز النحويون فى « هو » أن يكون بدلا ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلا .

وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾[1] فـ (أن أذكره) بدل من الهاء فى (أنسانيه) بدل اشتمال ، ومثله ﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾[2] وقول الشاعر :

---

(١) من سورة الكهف من الآية ٦٣ . (٢) من سورة مريم من الآية ٨٠ .

١١٧ — عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ (١)

إلا أن هذا بدلُ كل من كل.

و إن كان ضميرَ حاضرٍ، فإن كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » و « أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ » وقوله:

٢٣٢ — أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

---

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحا وافيا لا نحتاج معه إلى إعادة شىء من القول عليه فى هذا الموضع، فانظره إن شئت فى (ص ٢٤٥) من هذا الكتاب، ولكنا نبين لك ههنا أن استشهاد المؤلف بهذا البيت للموضوع الذى نحن فيه الآن لا يتم إلا على هذه الرواية التى ذكرها مع جر « حاتم » فى آخر البيت؛ لأن القصيدة كلها مجرورة القوافى كما قدمنا بيانه، ويكون قوله « حاتم » بالجر بدلا من الضمير الذى أضيف إليه الجود فى قوله « على جوده »، ونحن فى الموضع الذى أحلناك عليه قد ذكرنا هذا الوجه على وجه يشعر بضعفه، وجعلنا « حاتم » فاعلا لضن، والتزمنا أن يكون فى البيت إقواء، ثم ذكرنا لك الرواية الصحيحة فى هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر ورواية الأثبات من العلماء، وهذه الرواية الصحيحة تخرج البيت عن الاستشهاد به لما هنا، وتنفى عنه عيب الإقواء أيضاً، وانظر مع ذلك كامل المبرد (ج ١ ص ١٣٨).

٢٣٢ — نسب العينى تبعاً لياقوت هذا الشاهد إلى العديل بن الفرخ، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفى، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده، فأرسله إليه، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٩).

اللغة: « أوعدنى » تهددنى بشر « السجن » الحبس « الأداهم » جمع أدهم، وهو القيد « شثنة » غليظة « المناسم » جمع منسم — بزنة مجلس — وأصله طرف خف البعير، فاستعمله فى الإنسان، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد.

الإعراب: « أوعدنى » أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأوعد « والأداهم » الواو عاطفة، الأداهم: معطوف على السجن « رجلى » رجل: بدل من ياء المتكلم فى أوعدنى، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فرجلى » =

فـ « رجلى » : بدلُ بعض من ياء « أوعدنى » ، وقوله :

٢٣٣ — ذَرِينِي إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ « حلمى » : بدلُ اشتمالٍ من ياء « ألفيتنى » .

وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة ، أولا ، فإن دل عليها جاز نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)(١) وإن كان غير ذلك امتنع نحو « قُمْتُ زَيْدٌ » و « رَأَيْتُكَ زَيْداً » وجوز ذلك الأخفش والكوفيون ، تمسكا بقوله :

٢٣٤ — بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلَا

= الفاء فاء الفصيحة ، رجل : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شثنة » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « المناسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوعدنى ... رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله رجلى من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم ، بدل بعض من كل ، وهو واضح بأدنى تأمل .

٢٣٣ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى ، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٩٨)

اللغة : « ذرينى » معناه اتركينى ، وهو فعل أمر لامرأة « ألفيتنى » وجدتنى .

الإعراب : « ذرينى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب « أمرك » أمر : اسم إن ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « يطاعا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر إن « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفيتنى » ألفى : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول مبنى على السكون فى محل نصب ، « حلمى » حلم : بدل من ياء المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مضاعا » مفعول ثان لألفى .

الشاهد فيه : قوله « ألفيتنى حلمى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله حلمى ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم التى وقعت مفعولا أول لألفى ، بدل اشتمال ، وذلك لا يخفى على متأمل

(١) من سورة المائدة من الآية ١١٤

٢٣٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)(١) ونكرتين نحو (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ)(٢) ومتخالفين فإما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ)(٣) أو يكونا بالعكس نحو (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)(٤) وقول الشاعر:

٢٣٥ — * إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا *

اللغة: «قريش» أعظم قبائل العرب، وأصحاب الإمرة عليهم فى الجاهلية، ومنهم الرسول صلى الله عليه وسلم «كفينا» أى: وقينا «معضلة» بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه «ضليلا» بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة — الشديد الضلال.

الإعراب: «بكم» جار ومجرور متعلق بقوله كفينا الآتى «قريش» بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلا بالباء «كفينا» كفى: فعل ماض مبنى للمجهول، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل، وهو المفعول الأول «كل» مفعول ثان لكفى، وكل مضاف و«معضلة» مضاف إليه «وأم» الواو حرف عطف، أم: فعل ماض «نهج» مفعول به لأم، ونهج مضاف و «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول: فاعل أم، مبنى على السكون فى محل رفع «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «ضليلا» خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر، وهو قوله قريش، من ضمير الحاضر، وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء، بدل كل من كل، من غير أن يدل البدل على الإحاطة، وهذا النوع من الإبدال محل خلاف بين العلماء، فلم يثبته جمهور البصريين، وأثبته الكوفيون والأخفش تمسكا بمثل هذا البيت.

(١) من سورة الفاتحة من الآيتين ٦ و ٧ (٢) من سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢
(٣) من سورة الشورى من الآيتين ٥٢ و ٥٣ (٥) من سورة العلق من الآيتين ١٥ و ١٦

٢٣٥ — هذا بيت من مشطور الرجز، وقبله قوله:

* لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا *

وفى بعض نسخ الشرح ذكر هذا البيت أيضاً مع الشاهد، وقد أنشده ابن برى ذلك ولم ينسبه لمعين

اللغة: «لا تقلواها» أراد لا تسوقا هذه الإبل سوقا شديداً يعجزها، وتقول: قلا =

ثم قلت : الخامِسُ : عَطفُ النَّسَقِ ، وَهُوَ بِالْوَاوِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ ، وَبِالْفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعقِيبِ ، وَبِثُمَّ لِلجمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالمهْلةِ ، وَبِحتى لِلجمْعِ وَالْغَايَةِ ، وَبِأَمِ الْمُتصلَةِ ، وَهِيَ الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمِ التَّعْيِينُ ، وَهِيَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ [مُنْقَطِعَةٌ] مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمَلِ وَمُرَادِفَةٌ لِبَلْ ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الهمزةِ ، وَبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التقْسِيمِ ، وَبِبَلْ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ لِتقْرِيرِ مَتْلُوهَا وَإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتالِيهَا ، كَلَكِنْ ، وَبَعْدَ الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَبِلَا لِلنَّفْيِ ، وَلَا يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ ، وَلَا يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا ، وَلَا عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ .

وأقول : معنى كون الواو لمطلق الجمع : أنها لا تقتضى ترتيباً ، ولا عكسَهُ ، ولا معيَّةً ، بل هى صالحة بوضعها لذلك كله ؛ فمثال استعمالها فى مقام الترتيب قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا

إبله يقلوها ، إذا لم يرفق بها ، وكان يعنف عليها إذا ساقها « ادلواها » تقول : دلا الإبل يدلوها إذا كان يسوقها سوقا خفيفا لا عنف فيه «غدوا» بفتح الغين وسكون الدال — هو الغد ، والغد : أصله غدو ، فحذفت منه الواو لغير علة تصريفية ، وهو ما يسمى الحذف اعتباطاً ، وقد ردها هذا الراجز إلى الأصل كما ردها لبيد بن ربيعة فى قوله :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ ، وَأَهْلُهَا   بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا ، وَغَدْواً بَلَاقِعُ

الإعراب : «لا» ناهية «تقلواها» تقلوا: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به «وادلواها» الواو عاطفة ، ادلوا : فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والضمير العائد إلى الإبل أيضاً مفعول به «دلوا» مفعول مطلق «إن» حرف توكيد ونصب «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه ، ومع مضاف و«اليوم» مضاف إليه «أخاه» أخا : اسم إن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى اليوم مضاف إليه «غدوا» بدل من قوله أخاه ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أخاه غدوا» حيث أبدل النكرة ، وهى قوله «غدوا» من المعرفة وهى قوله «أخاه» وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير وذلك ظاهر بأدنى تأمل .

إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ)[١] ومثال استعمالها فى عكس الترتيب نحو (وَعِيسَى وَأَيُّوبَ)[٢] (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)[٣] (اُعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)[٤] (اُقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)[٥]، ومثال استعمالها فى المصاحبة: (فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ)[٦] ونحو: (فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ)[٧] ونحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)[٨].

ومثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى: (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)[٩] فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشار على الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة، والإنشار يتراخى عن ذلك.

ومعنى «حتى» الغاية، وغاية الشىء: نهايتُه، والمرادُ أنها تعطف ما هو نهاية فى الزيادة أو القلة، والزيادة إما فى المقدار الحسى كقولك: «تصدَّقَ فلانٌ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة» أو فى المقدار المعنوى كقولك: «مات الناسُ حتى الأنبياء» وكذلك القلة تكون تارة فى المقدار الحسِّىِّ كقولك «اللهُ ـ سبحانه وتعالى! ـ يُحْصِى الأشياء حتى مثاقيلَ الذَّرِّ»، وتارةً فى المقدار المعنوى كقولك «زارنى الناسُ حتى الحَجَّامُونَ».

و «أم» على قسمين: متصلة، ومنقطعة وتسمى أيضاً منفصلة.

فالمتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التسوية، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[١٠] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعدمُه، أو بهمزة يُطْلَب بها وبأم التعيين، نحو «أَزَيْدٌ فى الدارِ

---

(١) و (٢) من سورة النساء من الآية ١٦٣.

(٣) من سورة الشورى من الآية ٣. (٤) من سورة البقرة من الآية ٢١.

(٥) من سورة آل عمران من الآية ٤٣. (٦) من سورة الشعراء من الآية ١١٩.

(٧) من سورة القصص من الآية ٤٠. (٨) من سورة البقرة من الآية ١٢٧.

(٩) من سورة عبس من الآيتين ٢١و٢٢.

(١٠) من سورة البقرة من الآية ٦ — ومن سورة يس من الآية ١٠.

أمْ عَمْرو » وسميت « أم » فى النوعين متصلة لأن ماقبلها ومابعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك ، وهى بمعنى بَلْ ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة ، وقد لا تتضمنه ؛ فالأول نحو (أم اتَّخذ مِمَّا يخلُق بَنَاتٍ)[1] أى : بل أَتَّخذ ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكارى ، ولايصح أن تكون فى التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور ، و إلالزم إثباتُ الاتخاذِ المذكورِ ، وهو مُحَال ، والثانى كقوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِى الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)[2] أى : بل هل تستوى ، وذلك لأن « أم » قد اقترنت بهل ؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة .

و « أو » لها أربعة معان : أحدها التخيير ، نحو (فَكَفَّارَتُهُ إطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)[3] الثانى : الإباحة ، كقوله تعالى : (وَلاَ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأكُلوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ)[4] وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب ، والثالث : الشك ، نحو (لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[5] والرابع : التشكيك ، وهو الذى يُعبر عنه بالإبهام ، نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلاَلٍ مُبِينٍ)[6] وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر .

وأما « بل » فيعطف بها بعد النفى ، أو النهى ، ومعناها حينئذ : تقرير ماقبلها بحالِهِ و إثباتُ نقيضه لما بعدها ، نحو « ماجاءنى زيدٌ بَلْ عَمْرٌو » و « لاَيَقُمْ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو » و بعد الإثبات أو الأمر ، ومعناها حينئذ : نَقْلُ الحكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها ، وجَعْلُ الأول كالمسكوت عنه

وأما « لكن » فلا يعطف بها إلا بعد النفى أو النهى ، ومعناها كمعنى بل ، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل ، وأباهُ غيرُهم لأنه لم يُسْمَع .

وأما « لا » فإنها لِنَفْىِ الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها ؛ فلذلك لا يُعْطف بها إلا بعد الإثبات ، وذلك كقولك « جاءنى زيدٌ لا عَمْرٌو » .

ومثالُ العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ

---

(١) من سورة الزخرف من الآية ١٦ . (٢) من سورة الرعد من الآية ١٦ .
(٣) من سورة المائدة من الآية ٨٨ . (٤) من سورة النور من الآية ٦١ .
(٥) من سورة المؤمنين من الآية ٦١ . (٦) من سورة سبأ من الآية ٢٤ .

فى ضَلَالٍ مُبِينٍ)(١) ومثـاله بعد الفصل [بالمفعول] : (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)(٢) ، فـ« مَنْ » : عطف على الواو من « يدخلونها » ، وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ، ومثالُ العطف من غير توكيدٍ ولا فصْلٍ قولُ النبى صلى الله عليه وسلم : « كُنتُ وأَبو بكرٍ وَعُمَرُ » ، « فعلتُ وأبو بَكْرٍ وَعُمَرُ » وقول بعضهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سواءٍ وَالعدمُ » فـ« سواء » صفة لرجل ، وهو بمعنى مُسْتَوٍ ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل ، و« العدمُ » معطوف على ذلك الضمير ، ولا يقاس على هذا ، خلافاً للـكوفيين(٣) .

---

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤ . (٢) من سورة الرعد من الآية ٢٣ .

(٣) مذهب جمهور البصريين التفصيل ، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن يكون بارزاً منفصلا وإما أن يكون بارزاً متصلا ، وإما أن يكون مستتراً فى رافعه . فإن كان منفصلا جاز العطف عليه بغير فصل بينه وبين المعطوف ، تقول : ما أكرمك إلا أنا وخالد ، وإن كان متصلا أو مستترا فى رافعه لم يجز العطف عليه إلا مع الفصـل بينه وبين المعطوف ، ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء : أولها الضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤ – ونحو قوله جل ذكره : (اسكن أنت وزوجك الجنة) من سورة البقرة من الآية ٣٥ – وثانيها مفعول رافع الضمير ، نحو قولك أكرمتك وزيد ، وقوله تعالى : (يدخلونها ومن صلح من آبائهم) من سـورة الرعد من الآية ٢٣ – وثالثها لا النافية نحو قوله جل شأنه (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ — ومذهب جمهور الـكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً ، منفصلا كان أو متصلا ، مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير الفصل بينهما ؛ واستدلوا على ذلك بمجيئه فى كلام العرب الموثوق بعربيتهم ؛ فمن ذلك ماحكاه سيبويه رحمه الله من قولهم : مررت برجل سواء والعدمِ – برفع العدم معطوفا على الضمير المستتر فى سواء ؛ لأنه بمعنى اسم الفاعل — ومن ذلك ما رواه البخارى من حديث ابن عباس ، قال : إنى لواقف مع قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب – وقد وضع على سريره – إذا رجل من خلفى مرفقه على منكبى يقول : رحمك الله ! إنى كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك ؛ لأنى كثيراً ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، قال ابن عباس : فالتفت فإذا هو على بن أبى طالب ، ومن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى : =

ومثالُ العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض [قولُه تعالى] : (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)(١) (قُلِ اللهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ)(٢) (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)(٣) ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين ؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله : (واتقوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)(٤) بخفض (الأرحام) وحكاية قطرب « ما فِيهَا غَيْرُهُ وفَرَسِهِ » .

* * *

ثم قلتُ : فصلٌ — وَإذا أُتْبِعَ المُنَادَى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ « أَلْ » فَهُوَ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً ، وتَابِعُ المنادَى المَبْنِيِّ غَيْرَهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ ، إلاّ تَابِعَ « أيّ » فَيُرْفَعُ ، وَإلاّ التَّابِعَ المُضَافَ المُجَرَّدَ مِنْ « أَلْ » فَيُنْصَبُ ، كَتَابِعِ المُعْرَبِ .

وأقول : لتوابع المنادى أحكام تخصها ؛ فلهذا أفردتها بفصل .

والحاصلُ أن التابعَ إذا كان بدلا أو نسقاً مجرداً من « أل » فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى ، تقول فى البدل : « يَا زَيْدُ كُرْزُ » بالضم ، كما تقول « يا كرزُ » وكذلك « يا عَبْدَ اللهِ كُرْزُ » وفى النسق « يا زَيْدُ وَخَالِدُ » بالضم ، كما تقول « يا خالد » وكذلك « يا عَبْدَ اللهِ وَخَالِدُ » لا فرق فى البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنياً .

وإن كان التابع غير بدلٍ ونسقٍ مجرد من « ألْ » : فإن كان المنادى مبنياً فالتابع

= فقوله « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى قوله « أقبلت » وتقديره هى ، ومن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطفى يهجو الأخطل التغلبى النصرانى :

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فقوله « وأب » معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر فى « يكن » وتقديره هو يعود إلى الأخيطل الذى هو تصغير الأخطل .

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه الشواهد — مع أن فيها ما ليس من الشعر فى شىء — على أنها ضرورة أو شاذة مما لا يجمل الأخذ به ، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر دليلا ، من مذهب البصريين ، وإن نصره المؤلف تبعاً لابن مالك .

(١) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ٦٤ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٤
(٣) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١

له ثلاثة أقسام : ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجوز فيه الوجهان :

فالواجبُ رفعهُ نعتُ « أيّ » نحو (يَاأَيُّهَا الإنْسَانُ)(١) (يَأَيُّهَا النَّاسُ)(٢) . وعن المازنى إجازة نصبه ، وأنه قرىء (قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرِينَ)(٣) وهذا إنْ ثبت فهو من الشذوذ بمكان .

والواجبُ نصبُه التابعُ المضافُ ، مثالُه فى النعت نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ومثاله فى التوكيد « يا تميمُ كُلَّهُمْ » أو « كُلَّكُمْ » ومثالُه فى البيان « يا زيد أباعبد الله » والجائزُ فيه الوجهانِ التابعُ المفردُ ، نحو « يا زَيْدُ الفاضلُ ، والفاضلَ » و « يا تميمُ أجْمَعُونَ ، وأجْمَعِينَ » و « يا سعيدُ كُرْزٌ ، وكُرْزاً » قال ذو الرمة :

٢٣١ — * لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا *(٤)

وإن كان المنادى معرباً تعين نصبُ التابع ، نحو « يا عَبْدَ الله صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يا بنى تميمٍ كُلَّهُمْ » و « يا عَبْدَ اللهِ أبا زَيْدٍ » .

وإذا وجب نصبُ المضافِ التابع للمبنى فنصبُه تابعاً لمعرب أحقُّ ، قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ)(٥) ففاطر : صفة لاسم الله سبحانه ، وزعم سيبويه أنه نداء ثانٍ حُذِفَ منه حرفُ النداء ؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يُوصَف ، وكلمة « اللهمَّ » لا تستعمل إلا فى النداء .

* * *

ثم قلت : باب — مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُه :

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا(٦)

---

(١) من سورة الانفطار ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١

(٣) من سورة الكافرين ، من الآية ١

(٤) قد سبق القول على هذا البيت قريبا بما لا نحتاج معه إلى إعادة شىء من القول عليه ، فانظره فى (ص ٤٣٧) من هذا الكتاب (٥) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦

(٦) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوى ، وقبله قوله :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إنْ أرَدْتَ بِهَا عَوْناً لِتَبْلُغَ فِى إعْرَابِكَ الْأَمَلَا

فالتَّأنيثُ بِالْألِفِ كبُهْمَى وَصَحْرَاء ، وَالْجمعُ الْمُمَاثِلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ، كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بِالْمنعِ ، وَالْبَوَاقِي مِنْهَا مَالاَ يَمْنَعُ إلاَّ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ ، وَهُوَ التَّأنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، وَيجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَجُهَانٍ ، بِخِلاَفِ نَحْوِ سَقَرَ وَبَلْخ وَزَيْدٍ لاِمْرَأَةٍ ، وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ كَمَعْدِ يكَرِبَ ، وَالْعُجْمَةُ كَإبْرَاهِيمَ ، وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ الْعَلَمِيَّةِ وَأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ ، وَهُوَ : الْعَدْلُ كَعُمَرَ وَزُفَرَ ، وَكَمَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ ، وَالْوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ ، وَالزِّيَادَةُ كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ ، وَشَرْطُ تَأثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ؛ فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ ، وَيَعْمَلٌ ، وَنَدْمَانٌ مِنَ الْمُنَادَمَةِ ؛ مُنْصَرِفَةٌ ، وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا فِي الْعَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ ، وَشَرْطُ الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ ، أَوْ افْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةٍ هِيَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرَ وَكَأَفْكَلٍ عَلَماً .

وأقول : الأصلُ فى الأسماء أن تكون منصرفة — أعنى مُنوَّنة تنوين التمكين — وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وُجد فيها علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، والبيت المنظوم لبعض النحويين ، وهو يجمع العلل المذكورة : إما بصريح اسمها ، أو بالاشتقاق .

والذى يقوم مقام علتين شيآن : التأنيث بالألف : مقصورةً كانت كبُهْمَى ، أو ممدودةً كصحراء ، والجمعُ الذى لا نظيرَ له فى الآحاد — أى : لا مفرد على وزنه — وهو مَفَاعِلُ كمَسَاجِدَ ، ومَفَاعِيلُ كمَصَابيح ودَنَانِيرَ ، وإنما مثلت للمقصورة ببهمى دون حبلى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث ، كما توهم بعضهم وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرى له ، ولكن يشترط فى التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية الجامعةُ لكل منهنّ العلمية ، ولهذا صرفت صِنْجَةٌ وقائمةٌ ، وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث ، وهى العجمة فى صِنْجَةٍ والصفة فى قائمة ، وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية ، وكذلك أذربيجان — اسم لبلدة — فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة ، قيل : وعلة خامسة وهى التأنيث ؛ لأن البلدة مؤنثة ، وليس بشىء ؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ، ولو قُدِّر خلوه من العلمية وجب صرفه ؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرطُ اعتبار كلٍّ منهن

العلمية كما ذكرنا ، والألف والنون إذا لم تكن فى صفة كسكْرَانَ فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمَانَ ، ولا وصفية فى أذْربيجَانَ فتعينَتِ العلمية ، ولا علمية إذا نكرته ؛ فوجب صرفه

ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينبَ لأبيِّن أنه على ثلاثة أقسام : لفظى ومعنوى، ولفظى لا معنوى ، ومعنوى لا لفظى .

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة .

مثالُ العدل مع العلمية عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ وجُمَحُ ودُلَفُ ؛ فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف ، وطريقُ معرفة ذلك أن يتَلَقَّى من أفواههم ممنوعَ الصرف وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة ؛ فيحتاج حينئذ إلى تكلفِ دعوى العدل فيه .

ومثالُهُ مع الصفة أُحَادُ ومَوْحَدُ ، وثناءُ ومَثْنَى ، وثُلاثُ ومَثْلَثُ ، ورُبَاعُ ومَرْبعُ ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، قال تعالى : (أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلَاثَ وَرُبَاعَ)[1] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة ، وهى ممنوعة الصرف ؛ لأنها معدولة عما ذكرنا ؛ فلهذا كان خفضها بالفتحة ، ولم يظهر ذلك فى مَثْنَى لأنه مقصور ، وظهر فى ثُلَاثَ وَرُبَاعَ لأنهما اسمان صحيحا الآخِرِ ، ومن ذلك « أُخَرُ » فى نحو قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[2] فأخر : صفة لأيام وهى معدولة عن آخَرَ — بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف — لأنها جَمْعُ أخرى ، وأخرى أنثى آخَرَ بالفتح ، وقياس فُعْلَى أَفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونةً بلام التعريف ، فأما مالا إضافة فيه ولا لام فقياسُه أفْعَلُ كأفْضَلَ ، تقول : « هندٌ أفضَلُ » و « الهِنْدَات أفضل » ولا تقول فُضْلَى ولا فُضَّلَ ، فأما أُخَرُ فصفة معدولة ؛ فلهذا خفضت بالفتحة ، فإن كانت أخر جمعَ أخْرَى أنثى آخِرٍ — بكسر الخاء — فهى مصروفة ، تقول « مَرَرْتُ بأوَّلٍ وأُخَرٍ » بالصرف ؛ إذ لا عدل هنا .

ومثالُ الوزن مع العلمية أَحْمَدُ ويَزِيدُ ويَشْكُرُ ، ومع الصفة أَحْمَرُ وأفضلُ ، ولا يكون الوزنُ المانعُ مع الصفة إلا فى أفْعَلَ ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية .

(١) من سورة فاطر ، من الآية ١

(٢) من سورة البقرة ، من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ .

ومثالُ الزيادة مع العلميـة سَلْمَانُ وعِمْرَانُ وَعُثْمان وأَصْبَهَان ، ومثالهـا مع الصفة سَكْرَان وغَضْبَان ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا فى فعلان ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية .

ويشترط لتأثير الصفة أمران : أحدُهما : كونُها أصليـةً ؛ فيجب الصرف فى نحو قولك « هذا قَلْبٌ صَفْوَانٌ » بمعنى قاسٍ ، و « هٰذَا رَجُلٌ أَرْنَبٌ » بمعنى ذليلٍ ، أى ضعيف ، والثانى : عدمُ قبولها التاء ، ولهذا انصرف نحو نَدْمَانٍ وأَرْمَلٍ ؛ لقولهم نَدْمَانة وأرملةٍ ، قال الشاعر :

٢٣٦— ونَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

---

٢٣٦ — هذا البيت من كلام البرج بن مسهر ، والبرج بضم الباء وسكون الراء ، ومسهر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، وذكر فى الأغانى أنه البرج بن الحلاس الطائى ، من أبيات يقولها فى الحصين بن الحمام المرى ، وكانا نديمين ، وبعده قوله :

دَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمُعْرَقَةِ المَلَامَـةِ مَنْ يَلُومُ

اللغة : « ندمان » بفتح النون وسكون الدال المهملة — هو الذى ينادمك على الشراب ويشاركك فيه « الكأس » هو بهمز وسطه ، وهو مؤنث وإن لم تكن معه علامة تأنيث . قال تعالى : (يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء) من سورة الصافات ، من الآيتين ٤٥ ٤٦ — ولا يقال كأس إلا أن يكون فيها شراب ، فإذا كانت لا شراب فيها فهى كوب « تغورت النجوم » غربت .

الإعراب : « وندمان » الواو واو رب ، ندمان : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « يزيد » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ندمان ، وهو فاعله « الكأس » مفعول أول ليزيد « طيبا » مفعول ثان ليزيد ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه صفة لندمان « سقيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ندمان ، والرابط ضمير منصوب بسقيت محذوف ، ويجوز جعل ندمان مفعولا به لسقيت تقدم عليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « تغورت » تغور : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « النجوم » فاعل تغور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال .

ويشترط لتأثير العجمة أمران : أحَدُهما : كونُ علميتها في اللغة العجمية ؛ فنحو لِجَامٍ وفَيْرُوز – عَلَمين لمذكرين – مصروفٌ ، والثاني : الزيادة على الثلاثة ؛ فنوحٌ ولُوطٌ وهُودٌ ونحوهن مصروفة وَجْهاً واحداً ، هـذا هو الصحيح ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)(١) وقال تعالى : (وَقَوْمُ لُوطٍ وأَصْحَابُ مَدْيَنَ)(٢) وقال تعالى : (ألا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ)(٣) وليس مما نحن فيه ؛ لأنه عربى ، وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربى غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم عيسى بن عمرو ابنُ قُتَيْبة والجرجانى والزمخشرى أن في نوح ونحوه وجهين ، وهو مردود ؛ لأنه لم يرد بمنع الصرف سماعٌ مشهورٌ ، ولا شاذ .

وشرطُ الوزنِ كونُهُ إما مُختصًّا بالفعل ، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم : فالأول نحو شَمَّرَ وضُرِبَ علمين ، قال الشاعر :

٢٣٧ — * وَجَدِّىَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا *

= الشاهد فيه : قوله « ندمان » حيث صرفه مع أنه وصف في آخره ألف ونون زائدتان ، وذلك بسبب أن مؤنث ندمان هذا ندمانة بالتاء ، ومن شرط تأثير الوصفية ألا يكون الوصف مما مؤنثه بزيادة التاء عليه ؛ فلو كان ندمان من الندم امتنع من الصرف ؛ لأن مؤنثه ندمى مثل سكران وسكرى ، فافهم هذا واحفظه ، والندمان الذى يوافقك ويرافقك ويشاربك ويقال فيه نديم أيضاً .

(١) من سورة الشعراء ، الآية ١٠٥ (٢) من سورة الحج ، من الآيتين ٤٣ و ٤٤

(٣) من سورة هود ، من الآية ٦٠ .

٢٣٧ — هذا الشاهد عجز بيت رواه السيد المرتضى شارح القاموس – تبعا لابن منظور – ونسبه المرتضى وحده إلى جميل بن عبدالله بن معمر العذرى ، صاحب بثينة ، وصدره قوله :

* أبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ *

والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٧٠) .

اللغة : « حباب » بضم المهلة — أى : خبيث ماكر « ياحجاج » روى في اللسان مكانه « ياعباس » وقوله « شمر » ههنا اسم فرس ، وقد سموا به ناقة أيضاً ، وعليه جاء قول الشماخ بن ضرار الغطفانى : =

والثانى نحو أَحْمَرَ صفة أو علماً ، وأفكل علماً ، والأفكل : اسم للرعدة ، فإن هذا الوزن وإن كان يوجد فى الأسماء والأفعال كثيراً ، ولكنه فى الأفعال أَوْلَىٰ منه فى الأسماء ؛ لأنه فى الأفعال يدل على التكلم كأذهَبُ وأنطَلِق ، وفى الأسماء لا يدل على معنى ، والدالُّ أصل لغير الدَّال .

***

واعلم أن المؤنث إن كان تأنيثه بالألف كبُهْمَىٰ وصَحْرَاء امتنع صرفه ، ولم يحتج لعلة أخرى ، وقد مضى ذلك ، وقول أبى على إن حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقضٌ بمنع صرف صحراء .

= ولمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ بِشَمَّرَا

قال أبو على القالى فى الأمالى (١ — ٢٦٤) : « يقول : لما رأيت الأمر شديداً ركبت شمر ، وشمر اسم ناقته » اه .

الإعراب : « أبوك » أبو : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « حباب » خبر المبتدأ « سارق » صفة لحباب أو خبر ثان ، وهو مضاف ، و « الضيف » مضاف إليه ، وقد ذهب العلامة الصبان إلى أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، والمعنى عليه : أنه يرمى أباه بالجبن حتى إن الضيف الذى من عادته أن يكون خجلا مستكيناً وكأنه أسير عند مضيفه ليسرق برده ، والذى نرجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وهو أقوى فى معنى الهجاء ، والمراد على ذلك أنه خبيث دنىء ، حتى إنه ليضيف الناس ليخدعهم عن أموالهم ويسرقها منهم « برده » برد : بدل من الضيف على لفظه أو على محله ، وجعله الصبان مفعولا به لسارق بناء على ماذهب إليه « وجدى » الواو حرف عطف ، جد : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يا » حرف نداء « حجاج » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فارس » خبر المبتدأ الذى هو جد ، وفارس مضاف ، و « شمرا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « شمر » حيث منعه من الصرف لكونه علما موازنا للفعل ؛ فهو على وزان قدم وكرم وكلم ونحو ذلك ، وهذا وزن لا يكون إلا فى الفعل .

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية، سواء كان لمذكر كطَلْحَة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة، وقولُ الجوهرى إن (هَاوِيَةٌ) من قوله تعالى: (فَأُمُّه هَاوِيَةٌ)[(١)] اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه.

وإن كان بغير التاء امتنع صرفه وجوباً إن كان زائداً على ثلاثة كسعادَ وزينب، أو ثلاثياً محرّك الوسط كسَقر ولَظى، قال الله تعالى: (مَا سَلَكَكُمْ فى سَقَرَ)[(٢)] (كَلَّا إنَّها لَظَى)[(٣)] أو ساكنَ الوسطِ أعجمياً كَحَمَاةَ وجُورَ وحِمْص وبَلْخَ — أسماء بلاد — أو عربياً ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو زيد وبكر وعمرو — أسماء نسوة — هذا قول سيبويه، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان، وإن لم يكن منقولا من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهِنْد ودَعْد وجُمْل، ومَنْعُ الصرف أولى، وأوجبه الزجاج، وقد اجتمع الوجهان فى قوله:

٢٣٨ — لَمْ تَتَلَفَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِى الْعُلَبِ

(١) من سورة القارعة، من الآية ٩ (٢) من سورة المدثر، من الآية ٤٢.
(٣) من سورة المعارج، من الآية ١٥.

٢٣٨ — هذا البيت قد نسبه جماعة منهم الأعلم إلى جرير بن عطية، وقد نسبه آخرون إلى عبد الله ابن قيس الرقيات، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) والمؤلف فى القطر (١٤٣)

اللغة: «تتلفع» تتقنع، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» جمع علبة، وهو وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب.

المعنى: يصف امرأة اسمها دعد بأنها حضرية ناعمة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذى غذاءهم

الإعراب: «لم» نافية جازمة «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتتلفع، وفضل مضاف ومئزر من «مئزرها» مضاف إليه، ومئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تتلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم «دعد» نائب فاعل تسق «فى العلب» جار ومجرور متعلق بتسق.

الشاهد فيه: قوله «دعد» فإنه قد ذكره فى البيت مرتين، وهو علم مؤنث ساكن الوسط عربى الأصل، وقد أتى به الشاعر فى المرة الأولى منونا، وأتى به فى المرة الثانية غير منون؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً، وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر، جاز فيه الصرف وعدمه، وهذا واضح إن شاء الله

ثم قلت : بَابُ الْعَدَدِ ـ الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ وَمَا وازَنَ فَاعِلاً كَثَالِثٍ وَالْعَشَرَةُ مُرَكَّبَةً يُذَكَّرْنَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، وَالثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، مُطلَقاً ، وَالْعَشْرَةُ مُفْرَدَةً ، بِالْعَكْسِ ، وَتَمْيِيزُ الْمِائَةِ وَمَافَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ ، وَالْعَشَرَةِ مُفْرَدَةً وَمَا دُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ ، إِلاَّ الْمِائَةَ فَمُفْرَدَةٌ ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةُ كَالْعَشَرَةِ وَالْمِائَةِ ، وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ كَالْأَحَدَ عَشَرَ وَالْمِائَةِ ، وَلاَ يُمَيَّزُ الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ ، و « ثِنْتَا حَنْظَلٍ » ضَرُورَةٌ .

وأقول : العدد فى أصل اللغة اسمٌ للشىء المعدود ، كالقَبَضِ والنَّقَضِ والخَبَط ، بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط ؛ بدليل (كَمْ لَبِثْتُمْ فِى الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)[1] والمراد به هنا الألفاظ التى تُعَدُّ بها الأشياء .

والكلام عليها فى موضعين : أحدهما : فى حكمها فى التذكير والتأنيث ، والثانى : فى حكمها بالنسبة إلى التميز .

فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام .

القسم الأول : ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً ، كما هو القياس ، وذلك الواحد والاثنان ، تقول فى المذكر : واحد ، واثنان ، وفى المؤنث : واحدة ، واثنتان ، قال الله تعالى : (وإِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ)[2] (الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)[3] (حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ)[4] (رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ)[5] وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثَالِثٍ ورَابِعٍ وثَالِثَةٍ ورابِعَةٍ ، إلى عاشر فى المذكر وعاشرة فى المؤنث ، قال الله تعالى : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)[6] أى : هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا)[7] ـ أى : والشهادة الخامسة .

القسم الثانى : ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً ، وهو الثلاثة والتسعة

---

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ١١٢ .
(٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٣ .
(٣) من سورة النساء ، من الآية ١ .
(٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٦ .
(٥) من سورة غافر ، من الآية ١١ .
(٦) من سورة الكهف ، من الآية ٢٢ .
(٧) من سورة النور ، من الآية ٩ .

وما بينهما ، سواء كانت مركبة مع العشرة ، أولا ، تقول فى غير المركبة : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالتاء ، إلى تسعة رجال ، قال الله تعالى : (آيَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)(١) وتقول : ثلاثُ نِسْوَةٍ ، قال الله تعالى : (آيَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ)(٢) وتقول فى المركبة « ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً » بالتاء فى ثلاثة ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً » بحذف التاء من ثلاث ، قال الله تعالى : (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ)(٣) أى : ملكا أو خازنا

القسم الثالث : ما فيه تفصيل ، وهو العشرة ، فإن كانت غير مركبة فهى كالتسعة والثلاثة وما بينهما : تذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، وإن كانت مركبة جرت على القياس ؛ فذكرت مع المذكر ، وأنثت مع المؤنث ، قال الله تعالى : (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)(٤) (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً)(٥) وتقول : « عِنْدِى إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » و « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً » .

وأما الثانى ـ وهو التميز ـ فإنها فيه على أقسام خمسة :

أحدها : مالا يحتاج لتميز أصلا ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، وأما قوله :

٢٣٩ — * . . . فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فضرورة

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٤١ (٢) من سورة مريم ، من الآية ١٠

(٣) من سورة المدثر ، الآية ٣٠ (٤) من سورة يوسف ، من الآية ٤

(٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠ .

٢٣٩ — هذه قطعة من بيت من بحر الرجز أنشده أبو عمرو ، وحكاه فى اللسان مع أبيات من القطعة ونسبها إلى امرأة من غير أن يعينها ، وقد عينها جماعة منهم السيرافى بأنها الشماء الهذلية ، واستبعده البغدادى ، وقد استشهد بهذا البيت صاحب المفصل فى المثنى وفى باب العدد ، كما استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، والبيت بكماله هكذا :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

والثانى : ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض ، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ، تقول : « عِنْدِى ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » و « عَشْرُ نِسْوَةٍ » وكذا ما بينهما ، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة « المائة » فإنها يجب إفرادها ، تقول : « عِنْدِى ثَلَاثُمِائَةٍ » ولا يجوز « ثَلَاثُ مِئَاتٍ » ولا « ثَلَاثُ مِئِينَ » إلا فى ضرورة .

والثالث : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب ، وهو الأحد عشر والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما ، نحو : (إنى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)[1] (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيباً)[2] (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[3] (إِنَّ هٰذَا أَخِى لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)[4] وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً)[5] فليس (أسباطاً) تمييزاً ، بل بدلٌ من (اثْنَتَىْ عَشْرَةَ) ، والتمييز محذوف ، أى : اثنتى عشرة فرقة .

والرابع : ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض ، وهو المائة والألف ، تقول : « عِنْدِى مِائَةُ رَجُلٍ ، وأَلْفُ رَجُلٍ » .

اللغة : « خصييه » الخصيان : من أعضاء التناسل « التدلدل » الترهل « ظرف عجوز » وعاء من جلد « ثنتا حنظل » تريد حنظلتين .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « خصييه » خصى : اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « من التدلدل » جار ومجرور متعلق بكأن لما فيه من معنى التشبيه « ظرف » خبر كأن وظرف مضاف و « عجوز » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثنتا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وثنتا مضاف و « حنظل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثنتا حنظل » حيث ذكر الثنتين مع المعدود ، وليس ذلك مستعملا فى العربية ، وإنما المستعمل أن يثنى المعدود ، فيقال فيه : حنظلتان ، فافهم ذلك والله يوفقك .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢ (٤) من سورة ص ، من الآية ٢٣

(٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٦٠

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير .

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُهُ تمييزُ « كم » الاستفهامية ، وهى بمعنى أىّ عدد ، ولا يكون تمييزها إلاَّ مفرداً ؛ تقول « كم غُلاَماً عِنْدَكَ » ولا يجوز « كم غلماناً » ، خلافاً للكوفيين .

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزُه تمييزُ « كم » الخبرية ، وهى اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار ، يُسْتعملُ للتكثير ؛ ولهذا إنما يستعمل غالباً فى مقام الافتخار والتعظيم ، ويفتقر إلى تمييز يبين جِنْسَ المرادِ به ، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقهما .

والخامس : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض ، وهو « كم » الاستفهامية المجرورة ، نحو « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » فالنصب على الأصل ، والجر بمن مضمرة ، لا بالإضافة ، خلافاً للزجاج .

وإنما لم أذكر فى المقدمة أن تمييزكم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأننى قد ذكرتُه فى باب التمييز ؛ فلذلك اختصرت إعادته فى هذا الموضِعِ من المقدمة .

***

والحمد لله على إحسانه ، وقد أتيت على ما أردتُ إيرادَهُ فى شرح هذه المقدمة ، ولله — سبحانه وتعالى ! — الحمدُ والمِنَّةُ ، وإياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفاً ، وعلى النفع به مَوْقوفاً ، وأن يغفر لى خطيئتى يوم الدين ، وأن يُدخلنى برحمته فى عباده الصالحين ، بمنه وكرمه آمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

***

قال المعتز بالله تعالى وحده أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد ابن إبراهيم المنذرى :

أحمد الله الذى يمنُّ على من يشاء من عباده ، وأصلى وأسلم على سيد المرسلين، وإمام المتقين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وأحبابه ، وبعد ، فقد تم ما أردت من التعليق على شرح شذور الذهب لابن هشام فى منتصف ليلة الخميس الخامس من شهر رمضان المعظم أحد شهور عام ١٣٥٥ من الهجرة النبوية ، وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يثيبنى عليه بمقدار ما عانيتُ فيه والناسُ نيام ، وأن يجعله مقرِّباً إليه . ربنا عليك توكلنا وإليك أَنَبْنا ، ربنا لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين من أمته ، وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين .

***

ثم إننى — بعد أن نَفِدَتْ جميعُ نُسَخِهِ ، وكثر الإلحاح على لإعادة نشره — قد راجعته مرة أخرى ، فرأيت أن أزيد فى تعليقاتى زياداتٍ أَحْبَبْتُ ألا يغفل عنها طالب العلم ، وقدرت أول الأمر أن تكون هذه الزيادة قليلة ، ولكن مجال القول كان ذا سعة فجَالَ القلم جولات صارت بها الزيادة قريبة من قدْر الأصل ، وسميت شرحى هذا « منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب » ، وإنى لأرجو أن ينفع الله به ، وأن يجعله لنا عنده فى ميزان الحسنات، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُحْضَراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بَيْنَهَا وبينه أمداً بعيداً .

اللهم يا موفق الطائعين وفقنا لما تحب وترضى ، يا أرحم الراحمين .

١ — فهرس الموضوعات

الواقعة فى كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

ص	الموضوع
٤	خطبة مؤلف « منتهى الأرب »
٦	ترجمة ابن هشام
١٠	خطبة صاحب الشذور
١١	لغات الكلمة ثلاثة ، ومعناها اثنان
١١	حد القول
١١	حد المفرد
١٢	« كلا » فى العربية على ثلاثة أوجه
١٣	تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف
١٤	لكل واحد من هذه الأقسام معنى لغوى ومعنى اصطلاحى
١٥	للاسم ثلاث علامات
٢٠	الفعل ثلاثة أنواع ، ولكل نوع علامة تخصه
٢٠	علامة الماضى قبول تاء التأنيث الساكنة
٢٢	علامة الأمر دلالته على الطلب وقبول الياء
٢٤	علامة المضارع قبول « لم »
٢٦	الحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا شيئاً من علامات الفعل
٢٧	معنى الكلام الاصطلاحى
٢٧	للكلام فى اللغة ثلاثة معان
٣١	ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء
٣٣	حد الإعراب ، وبيان معناه اللغوى والاصطلاحى
٣٥	أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم
٣٧	خرج عن الأصل فى الإعراب سبعة أبواب :
٣٧	الأول : الاسم الذى لا ينصرف
٣٩	الثانى : ما جمع بالألف والتاء
٤٠	الثالث : الأسماء الستة
٤٢	الأفصح فى « هن » النقص
٤٤	الرابع : المثنى
٤٦	تخريج القراءات التى فى قوله تعالى « إن هذين لساحران »
٥٢	يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ
٥٤	الخامس : جمع المذكر السالم
٥٥	يلحق بهذا الجمع ألفاظ
٦١	السادس : الأفعال الخمسة
٦٢	السابع : الفعل المعتل الآخر
٦٣	الإعراب التقديرى ثلاثة أنواع :
٦٣	الأول : ما تقدر فيه الحركات الثلاث وهو نوعان : المقصور ، والمضاف للياء
٦٦	الثانى : ما يقدر فيه حركتان ، وهو نوعان : المنقوص ، والفعل المعتل بالألف

ص	الموضوع
٦٧	الثالث : ما تقدر فيه حركة واحدة وهو الفعل المعتل بالواو أو الياء
٦٧	حد البناء
٦٨	المبنى على السكون نوعان
٧٠	المبنى على السكون أو نائبه نوع واحد
٧١	المبنى على الفتح سبعة أنواع :
٧١	الأول : الماضى المجرد
٧١	الثانى : المضارع الذى باشرته نون التوكيد
٧٢	الثالث : ماركب تركيب مزج من الأعداد
٧٢	الرابع : ما ركب كذلك من الظروف
٧٥	الخامس : ماركب كذلك من الأحوال
٧٨	السادس : الزمن المبهم المضاف لجملة
٨١	السابع : المبهم المضاف لمبنى
٨٢	المبنى على الفتح أو نائبه اسم لا المفرد
٨٦	إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متصل به جاز فى ذلك النعت ثلاثة أوجه
٨٦	العطف على اسم لا مع التكرار
٨٩	المبنى على الكسر خمسة أنواع
٨٩	الأول : العلم المختوم بويه
٨٩	الثانى : اسم الفعل الموازن لفعال كحذام
٩٢	الثالث : ما وازن فعال من سب الأنثى فى النداء
٩٣	يجوز صوغ فعال لأحد المعنيين ما اجتمع فيه ثلاثة أشياء

ص	الموضوع
٩٤	الرابع : العلم المؤنث الموازن لفعال عند أهل الحجاز
٩٤	للعرب فى هذه الأسماء ونحوها ثلاث لغات
٩٨	الخامس : لفظ « أمس » عند الحجازيين ، إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك
١٠٢	المبنى على الضم أربعة أنواع
١٠٢	الأول : الظروف المبهمة المنقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى
١٠٦	الثانى : ما ألحق بهذه الظروف من نحو « ليس غير »
١٠٦	الثالث : ما ألحق بها من نحو « عل »
١٠٨	الرابع : أى الموصولة بشرطين
١١٠	المبنى على الضم أو نائبه المنادى المفرد ، وتفصيل الكلام فى المنادى بأنواعه
١١٤	يجوز فى المنادى أن يفتح فتحة إتباع بشروط
١١٥	المبنى على شىء غير معين نوعان : الحرف ، والأسماء غير المتمكنة
١٣٠	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة
١٣٠	علامة النكرة أن تقبل « رب »
١٣٣	دخول « رب » على الضمير فى نحو « ربه رجلا »
١٣٤	المعرفة ستة أنواع : الأول المضمر
١٣٥	لا بد للضمير من مفسر يبين المراد به

ص	الموضوع
١٣٦	قد يكون مرجع ضمير الغيبة متأخراً فى اللفظ والرتبة ، وذلك فى سبعة مواضع
١٣٨	الثانى من المعارف : العلم
١٣٩	الثالث : اسم الإشارة
١٤١	الرابع : الاسم الموصول
١٤١	صلة الموصول واحد من أربعة أشياء
١٤٣	ألفاظ الموصول ستة أقسام
١٤٥	الموصولات العامة
١٤٩	الخامس من المعارف : المحلى بال
١٥٠	يجب ثبوت أل فى موضعين : الأول فاعل نعم ، والثانى نعت اسم الإشارة أو أى فى النداء
١٥٤	يجب حذف أل من المنادى ومن المضاف
١٥٦	السادس من المعارف : المضاف لمعرفة
١٥٨	المرفوعات عشرة : الأول الفاعل
١٥٩	الثانى : نائب الفاعل
١٦٠	تغير صيغة الفعل عند الإسناد لنائب الفاعل
١٦٠	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء
١٦٤	الأصح أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده
١٦٥	للفاعل ونائبه خمسة أحكام
١٦٥	الأول : أنهما لا يحذفان ، خلافا للكسائى والسهيلى
١٦٦	الثانى : أن عاملهما يجوز حذفه وقد يجب

ص	الموضوع
١٦٧	الثالث : أن أحدهما لا يكون جملة خلافا لقوم
١٦٩	الرابع : أن عاملهما يؤنث لتأنيثهما
١٧٦	الخامس : أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع
١٧٩	الثالث من المرفوعات: المبتدأ وهو نوعان
١٨٢	لا يبتدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت
١٨٣	الرابع من المرفوعات : خبر المبتدأ
١٨٣	لا يكون الخبر زمانا والمبتدأ اسم ذات
١٨٤	الخامس: اسم كان وأخواتها، وهى ثلاثة أنواع
١٨٦	تحذف كان وحدها بخمسة شروط
١٨٧	تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها بعد إن أو لو الشرطيتين
١٨٨	تحذف نون كان بأربعة شروط
١٨٩	السادس من المرفوعات: اسم أفعال المقاربة ، وهى باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام
١٩٢	السابع : اسم الحروف العاملة عمل ليس ، وهى أربعة
١٩٣	أولها « ما » فى لغة الحجازيين ، ولإعمالها عندهم أربعة شروط
١٩٦	ثانيها « لا » ولعملها هذا العمل أربعة شروط
١٩٩	ثالثها « إن » فى لغة أهل العالية
١٩٩	رابعها « لات » فى الحين أو الساعة أو الأوان
٢٠٢	الثامن من المرفوعات : خبر إن وأخواتها

ص	الموضوع
٢٠٤	تكسر همزة إن فى تسع مسائل
٢٠٦	يجب فتح همزة إن فى ثمان مسائل
٢٠٧	يجوز فى همزها الوجهان فى ثلاث مسائل
٢٠٨	التاسع من المرفوعات : خبر لا النافية للجنس
٢١١	العاشر : المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم
٢١٣	المنصوبات خمسة عشر
٢١٣	الأول : المفعول به
٢١٤	قد يضمر عامل المفعول به جوازاً ، أو وجوبا فى مواضع : منها باب الاشتغال
٢١٥	من المفعول به : المنادى
٢١٦	من المفعول به المحذوف عامله : المنصوب على الاختصاص
٢٢٢	من المحذوف عامله : المنصوب على الإغراء
٢٢٥	الثانى من المنصوبات : المفعول المطلق
٢٢٦	الثالث : المفعول له
٢٣٠	الرابع : المفعول فيه
٢٣٧	الخامس : المفعول معه
٢٤٤	السادس : المنصوب بالصفة المشبهة
٢٤٤	السابع : الحال
٢٤٦	الحال على أربعة أقسام
٢٤٨	تأتى الحال من الفاعل ومن المفعول بلا شرط ، ومن المضاف إليه بواحد من ثلاثة شروط

ص	الموضوع
٢٤٩	للحال أربعة أحكام :
٢٤٩	الأول : الانتقال
٢٥٠	الثانى : الاشتقاق
٢٥٠	الثالث : أن تكون نكرة
٢٥١	الرابع : أن يكون صاحبها معرفة وربما جاء نكرة
٢٥٤	الثامن من المنصوبات : التمييز
٢٥٤	وجوه اتفاق الحال والتمييز ، ووجوه افتراقهما
٢٥٥	التمييز على نوعين ، وكل منهما على أربعة أقسام
٢٥٩	التاسع من المنصوبات : المستثنى
٢٦٠	يجب نصبه فى خمس مسائل
٢٦٤	استطراد فى ذكر بقية أنواع المستثنى
٢٦٧	العاشر من المنصوبات : خبر كان وأخواتها .
٢٦٧	الحادى عشر : خبر كاد وأخواتها
٢٦٧	اقترانه بأن وعدمه على أربعة أقسام
٢٧٨	الثانى عشر من المنصوبات : خبر الحروف النافية
٢٧٩	الثالث عشر : اسم إن وأخواتها
٢٧٩	إذا اقترنت إن وأخواتها بما الزائدة ألغيت وجوباً ، إلا ليت فجوازاً
٢٨١	يخفف ذو النون منها

ص	الموضوع
٢٨١	فأما إن المكسورة فإهمالها أكثر
٢٨٢	وأما أن المفتوحة فلا يجوز إهمالها
٢٨٤	وأما كأن فالغالب إعمالها
٢٨٦	وأما لكن فيجب إلغاؤها
٢٨٧	الرابع عشر من المنصوبات : اسم لا
٢٨٧	الخامس عشر : الفعل المضارع إذا سبقه ناصب من أربعة
٢٨٧	الأول : لن ، وهو حرف بالإجماع
٢٨٨	الثانى : كى المصدرية ، وبيان موضع تعينها للمصدرية ، وموضع تعينها للتعليلية ، والموضع الذى يجوز فيه الأمران
٢٩٠	الثالث : إذن ، بثلاثة شروط
٢٩٢	الرابع : أن المصدرية ، وبيان أنواع أن
٢٩٥	تضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر
٢٩٥	الأول : حتى ، بشرط استقبال ما بعدها
٢٩٦	الثانى : اللام ، واللام على أربعة أقسام
٢٩٧	الثالث : كى التعليلية
٢٩٧	وتضمر أن بعد أربعة من حروف العطف
٢٩٨	الأول : أو بمعنى إلى أو إلا
٣٠٠	الثانى والثالث : واو المعية ، وفاء السببية ، بعد نفى أو طلب
٣١٣	الرابع : ثم ، وينصب المضارع بعدها أو بعد الثلاثة السابقة إذا عطفن على اسم صريح
٣١٧	المجرورات ثلاثة : الأول المجرور بالحرف
٣١٧	الحروف الجارة على ستة أقسام
٣٢٠	يجوز حذف « رب » وبقاء عملها
٣٢٣	يجوز حذف لام التعليل إذا جرت كى المصدرية وصلتها
٣٢٤	يجوز حذف حرف الجر قبل أن أو أن
٣٢٤	الثانى من المجرورات : المجرور بالإضافة
٣٢٦	الإضافة قسمان : محضة ، وغير محضة
٣٢٩	الإضافة المحضة على ثلاثة أقسام
٣٣٠	الثالث من المجرورات : المجرور بالمجاورة ، وذلك واقع فى بابين ، ويقال : ثلاثة أبواب
٣٣٣	المجزومات : الأفعال المضارعة إذا سبقها جازم
٣٣٤	الجوازم نوعان : الأول ما يجزم فعلا واحداً ، وهو أربعة أحرف
٣٣٤	الثانى : ما يجزم فعلين ، وهو ستة أقسام
٣٣٨	يشترط فى فعل الشرط ستة أمور
٣٤١	إذا كان الجواب غير صالح لأن يقع شرطاً اقترن حتما بالفاء أو بإذا
٣٤٣	يجوز حذف فعل الشرط وحده ، وجواب الشرط وحده ، ولكل واحد من الحذفين شروط

ص	الموضوع
٣٤٤	يجوز حذف أداة الشرط وفعل الشرط إن تقدمها طلب من لفظ الشرط أو معناه
٣٤٧	حذف الجواب إما ممتنع ، وإما جائز ، وإما واجب ، وتفصيل القول فى الواجب
٣٥١	حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو إذا وقع بين الشرط والجواب ، أو بعدهما
٣٥٢	باب فى عمل الفعل
٣٥٣	بيان ما يشترك فيه جميع الأفعال وما ينفرد به بعضها من العمل
٣٥٤	الأفعال بالنسبة للمفعول به على سبعة أنواع
٣٥٤	النوع الأول : ما لا يطلب المفعول أصلا ، وله ست علامات
٣٥٥	الثانى : ما يتعدى دائماً إلى مفعول واحد بواسطة الحرف
٣٥٦	الثالث : ما يتعدى بنفسه دائماً إلى واحد
٣٥٦	الرابع : ما يتعدى لواحد : تارة بنفسه، وتارة بالحرف
٣٥٦	الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ، ولا يتعدى أصلا تارة أخرى
٣٥٦	السادس : ما يتعدى إلى اثنين وهو على قسمين
٣٦٤	لأفعال القلوب ثلاث حالات
٣٦٤	الأولى الإعمال ، وهو واجب وجائز
٣٦٤	الثانية : الإلغاء
٣٦٤	الثالثة : التعليق ، إذا وقع بعدها واحد من عشرة أمور
٣٧٦	النوع السابع من الأفعال: ماينصب ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة أفعال
٣٧٧	يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ، ويمتنع ذلك لغير دليل
٣٧٨	إجراء القول مجرى الظن فى نصب مفعولين ، واختلاف لغات العرب فى مواضع ذلك
٣٨١	الأسماء التى تعمل عمل الفعل عشرة
٣٨٢	الأول : المصدر
٣٨٥	الثانى : اسم الفاعل
٣٨٦	ينقسم اسم الفاعل إلى ما يعمل مطلقاً ، وما لا يعمل إلا بشرط
٣٩٢	الثالث : مثال المبالغة
٣٩٦	الرابع : اسم المفعول
٣٩٦	الخامس : الصفة المشبهة
٣٩٧	الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل من أربعة أوجه
٣٩٩	السادس : اسم الفعل
٤١٠	السابع والثامن : الظرف والمجرور المعتمدان
٤١٠	التاسع : اسم المصدر
٤١٤	العاشر : اسم التفضيل
٤١٩	التنازع
٤٢٥	الاشتغال
٤٢٨	التوابع خمسة : أولها التوكيد

ص	الموضوع
٤٣٢	الثانى : النعت
٤٣٤	الثالث : عطف البيان
٤٣٩	الرابع : البـدل
٤٤٥	الخامس : عطف النسق
٤٤٩	فصل فى أحكام تابع المنادى
٤٥٠	موانع الصرف
٤٥٧	العدد
٤٥٧	الأعداد بالنسبة للتذكير والتأنيث على ثلاثة أقسام
٤٥٨	الأعداد بالنسبة للتمييز على خمسة أقسام

تمت فهرست الموضوعات ، والحمد لله أولا وآخراً ، وصلواته وتحياته على سيدنا محمد وآله

٢ — فهرست الأبيات والشواهد

الواردة فى كتاب «شرح شذور الذهب» لابن هشام

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

حرف الهمزة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٤	٧٦	ولولا يوم يوم ما أردنا	جزاءك ، والقروض لها جزاء
٤٦	١٠٣	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء
٧٦	١٦٧	لعلك ، والموعود حق لقاؤه ،	بدا لك فى تلك القلوص بداء
٩٦	٢٠١	طلبوا صلحنا ولات أوان	فأجبنا : أن ليس حين بقاء
١٥٥	٣١٢	ألم أك جاركم ويكون بينى	وبينكم المودة والإخاء
١٥٩	٣٢٠	وبلد مغبرة أرجاؤه	كأن لون أرضه سماؤه
١٧٧	٣٥٤	إذا كان الشتاء فأدفئونى	فإن الشيخ يهرمه الشتاء

حرف الباء

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١١	٣٠	فعاجوا فأثنوا بالذى أنت أهله	ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب
٣٠	٨٥	إن الشباب الذى مجد عواقبه	فيه نلذ ، ولا لذات للشيب
٣١	٨٦	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لى ، إن كان ذاك ، ولا أب
٤٤	١٠١	فإنى وقفت اليوم والأمس قبله	ببابك حتى كادت الشمس تغرب
٦٥	١٣٣	ربه فتية دعوت إلى ما	يورث المجد دائبا فأجابوا
٧٣	١٥٦	(فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه	يمر) كخذروف الوليد المثقب
٨٢	١٧٨	نتج الربيع محاسناً	ألقحنها غر السحائب
١٢٤	٢٦٣	وما لى إلا آل أحمد شيعة	وما لى إلا مذهب الحق مذهب
١٣٠	٢٧٢	كرب القلب من جواه يذوب	حين قال الوشاة هند غضوب
١٤٥	٢٩١	إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
١٥٧	٣١٥	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوثر إترابا على ترب

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٦٤	٣٢٥	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا	إلى كل حارى جديد مشطب
١٦٦	٣٣١	ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
١٧٩	٣٥٨	زعمتنى شيخاً ولست بشيخ	(إنما الشيخ من يدب دبيبا)
١٨٨	٣٦٩	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب
٢٢٨	٤٢٩	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	ياليت عدة حول كله رجب
٢٣٨	٤٥٦	لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ، ولم تسق دعد فى العلب

حرف التاء

٤٧	١٠٤	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الفرات
١٧٨	٣٥٧	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حتى ألمت بنا يوماً ملمات
١٨٧	٣٦٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حتى تولت
١٩٢	٣٧٢	هى الخمر لا شك تكنى الطلا	كما الذئب يكنى أبا جعدة

حرف الحاء المهملة

٧٧	١٦٩	إن السماحة والمروءة ضمنا	قبراً بمرو على الطريق الواضح
١٠٦	٢٢٢	أخاك أخاك إن من لا أخاً له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح
١٤٩	٣٠١	سأترك منزلى لبنى تميم	وألحق بالحجاز فأستريحا
١٥٠	٣٠٥	يا ناق سيرى عنقا فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
١٧٤	٣٤٥	أبت لى عفتى وأبى بلائى	وأخذى الحمد بالثمن الربيح
		وإمساكى عن المكروه نفسى	وضربى هامة البطل المشيح
		وقولى كلما جشأت وجاشت	مكانك تحمدى أو تستريحى (١)
		لأدفع عن مآثر صالحات	وأحمى بعد عن عرض صحيح

---

(١) وانظر هذا البيت وحده فى مباحث اسم الفعل .

الشاهد		ص	رقم الشاهد
حرف الدال			
طلبا وابغ للقيامة زادا	آت الرزق يوم يوم فأجمل	٧٣	٢١
أمين فزاد مابيننا الله بعدا	(تباعد عنى فطحل إذ دعوته)	١١٧	٥٦
وإعراضها عنك استمر وزادا	سعاد التى أضناك حب سعادا	١٤٢	٦٧
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	١٥٣	٧١
نكدن ، ولا أمية فى البلاد	أرى الحاجات عند أبى خبيب	٢١٠	٩٩
بإرضائنا خير البرية أحمدا	لنا معشر الأنصار مجد مؤثل	٢١٧	١٠٢
رفيقين قالا خيمتى أم معبد	جزى الله رب الناس خير جزائه		
فأفلح من أمسى رفيق محمد	هما نزلا بالبر ثم ترحلا	٢٣٥	١١٣
به من فعال لا تجازى وسؤدد	فيا لقصى مازوى الله عنكم		
إذ غدا حشو ريطة وبرود	كادت النفس أن تفيض عليه	٢٧٣	١٣١
أضاءت لك النار الحمار المقيدا	أعد نظراً ياعبد قيس لعلما	٢٧٩	١٣٧
إلى حمامتنا أو نصفه فقد	قالت ألاليتما هذا الحمام لنا	٢٨٠	١٣٨
وقد صبغ الليل الحصى بسواد	ودوية مثل السماء اعتسفها	٣٢١	١٦١
ولكن متى يسترفد القوم أرفد	ولست بحلال التلاع مخافة	٣٣٥	١٦٨
ولم تجدى من أن تقرى بها بدا	إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة	٣٣٩	١٧٢
فإن اغتباطاً بالوفاء حميد	دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط	٣٦٠	١٨١
(وأن وعيدا منك كالأخذ باليد)	تعلم رسول الله أنك مدركى	٣٦٢	١٨٤
لأمر قضاه الله فى الناس من بد	وسميته يحيى ليحيا ؛ فلم يكن	٣٧٤	١٩٤
(جحاش الكرملين لها فديد)	أتانى أنهم مزقون عرضى	٣٩٤	٢٠٩
جنان من الفردوس فيها يخلد	لأن ثواب الله كل موحد	٤١٣	٢٢٠
عفوا وعافية فى الروح والجسد	أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا	٤٢١	٢٢٤
جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	٤٢٣	٢٢٦
حرف الراء			
سدوس خطيب فوق أعواد منبر	لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى	٥٧	١٦
حذار من أرماحنا حذار	... ...	٩٠	٣٤

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٣٩	٩٦	ستى تردن يوما سفار تجد بها	أديهم يرمى المستجيز المعورا
٤٠	٩٧	ألم تروا إرما وعادا ومر دهر على وبار	أودى بها الليل والنهار فهلكت جهرة وبار
٤٨	١٠٥	ونحن قتلنا الأسد أسد خفية	فما شربوا بعداً على لذة خمرا
٥٧	١١٨	إيه أحاديث نعمان وساكنه	(إن الحديث عن الأحباب أسمار)
٦٠	١٢٦	استقدر الله خيرا وارضين به	فبينما العسر إذ دارت مياسير
٦١	١٢٨	لسلمى بذات الخال دار عرفتها كأنهما ملآن لم يتغيرا	وأخرى بذات الجزع آياتها سطر وقد مر للدارين من بعدنا عصر
٧٠	١٥١	نعم امرأ هرم لم تعر نائبة	إلا وكان لمرتاع بها وزرا
٧٥	١٦٣	أتيح لى من العدى نذيراً	به وقيت الشر مستطيرا
٧٨	١٧٠	تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
٧٩	١٧٤	إن امرأ غره منكن واحدة	بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور
٨٣	١٧٩	رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى	فاعرضن عنى بالخدود النواضر
٨٧	١٩٠	وقد جعلت إذا ماقمت يثقلنى وكنت أمشى على رجلين معتدلا	ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر (١) فصرت أمشى على أخرى من الشجر
١٠٣	٢١٧	جد بعفو فإننى أيها العبـــد إلى العفو	يا إلهى فقير
١١٠	٢٢٩	وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
١١٨	٢٤٧	أنا ابن دارة معروفا بها نسبى	وهل بدارة يا للناس من عار
١٢٠	٢٥٧	(بانت لتحزننا عفاره)	يا جارتا ما أنت جاره
١٢٨	٢٧٠	عسى فرج يأتى به الله؛ إنه	له كل يوم فى خليقته أمر
١٣٤	٢٧٦	أراك علقت تظلم من أجرنا	(وظلم الجار إذلال المجير)
١٣٩	٢٨٣	واعلم فعلم المرء ينفعه	أن سوف يأتى كل ما قدرا
١٤٦	٢٩٨	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
١٥٨	٣١٦	إنى وقتلى سليـكا ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر
١٦٧	٣٣٢	يسلـكن فى نجد وغورا غائرا	(فواسقا عن قصدها جوائرا)

---

(١) وانظره أيضا فى باب المنصوبات

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٦٩	٣٣٦	أيان نؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا	لم تدرك الأمن منا لم تزل حذراً
١٨٠	٣٥٩	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها	(ومن ذا الذى ياعز لا يتغير)
١٨٣	٣٦٢	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	(فبالغ بلطف فى التحيل والمكر)
١٨٦	٣٦٦	وقد علم الأقوام لو أن حاتما	أراد ثراء المال كان له وفر
١٨٩	٣٧٠	أستغفر الله من عمدى ومن خطئى	ذنبى ، وكل امرىء لاشك مؤترر
٢٠٨	٣٩٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	(إذا عدموا زاداً فإنك عاقر)
٢١٤	٤٠٣	شتان مايومى على كورها	ويوم حيان أخى جابر
٢٢٩	٤٣٥	أقسم بالله أبو حفص عمر	ما مسها من نقب ولا دبر
٢٣١	٤٣٧	إنى وأسطار سطرن سطراً	لقائل يانصر نصر نصراً (١)
٢٣٧	٤٥٤	أبوك حباب سارق الضيف برده	وجدى ياحجاج فارس شمرا

حرف السين المهملة

٤١	٩٨	منع البقاء تقلب الشمس اليوم أعلم ما يجىء به	وطلوعها من حيث لا تمسى ومضى بفصل قضائه أمس
٤٢	٩٩	لقد رأيت عجباً مذ أمسا يأكلن ما فى رحلهن همسا	عجائزاً مثل السعالى خمسا لا ترك الله لهن ضرسا
		* ولا لقين الدهر إلا تعسا *	
٤٣	١٠٠	مرت بنا أول من أموس	تميس فينا ميسة العروس
١٢٥	٢٥٦	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس

حرف الضاد المعجمة

١٨	٦٠	... ... وليس	دين الله بالمعضى

حرف العين المهملة

٢٥	٧٨	على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت : ألما أصح والشيب وازع

---

(١) وانظره أيضا فى مباحث تابع المنادى (ص ٤٥٠)

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٨	٨٣	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولـكن لوراد المنون تتابع
٣٢	٨٧	لا نسب اليوم ولا خـلة	اتسع الخرق على الراقع
٣٧	٩٢	أطوف ما أطوف ثم آوى	إلى بيت قعيدته لـكاع
٥٨	١١٨	وقفنا فقلنا : إيه عن أم سالم	(وما بال تكليم الديار البلاقع ؟)
٦٢	١٢٩	أما ترى حيث سهيل طالعا	(نجما يضىء كالشهاب لامعا)
٦٣	١٣١	رب من أنضجت غيظا قلبه	قد تمنى لى موتا لم يطع
٨٤	١٨٠	خليـلى ماواف بعهدى أنتما	إذا لم تكونا لى على من أقاطع
٨٦	١٨٦	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومى لم تأكلهم الضبع
١٢١	٢٥٨	ياسيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع
١٢٣	٢٦٢	تمل الندامى ماعدانى ؛ فإننى	بكل الذى يهوى نديمى مولع
١٢٧	٢٧٠	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٣٢	٢٧٤	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٤٣	٢٨٩	فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كيما أن تغر وتخدعا ؟
١٥٢	٣٠٨	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	قد حدثوك فما راء كمن سمعا
٢١٦	٤٠٦	جازيتمونى بالوصال قطيعة	شتان بين صنيعكم وصنيعى
٢١٩	٤١٢	أكفراً بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المائة الرتاعا ؟
٢٢٧	٤٢٤	بعكاظ يعشى الناظريـن	إذا هم لمحوا شعاعه
٢٣٠	٤٣٦	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
٢٣٣	٤٤٣	ذرينى ؛ إن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتنى حلمى مضاعا

حرف الغين المعجمة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٠٧	٢٢٣	أخاك الذى إن تدعه لملمة	يجبك كما تبغى ، ويكفك من يبغى
		وإن تجفه يوما فليس مكافئا	فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى

حرف الفاء

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٩٠	١٩٤	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف ولـكن أنتم الخزف
٩١	١٩٥	وقالوا : تعرفها المنازل من منى ،	وما كل من وافى منى أنا عارف

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٥٦	٣١٤	للبس عباءة وتقر عينى	أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

٣	٢٠	ألمت فحيت ثم قامت فودعت	فلما تولت كادت النفس تزهق
٥٢	١١٢	ضربت صدرها إلى وقالت :	ياعديا لقد وقتك الأواقى
٦٩	١٤٧	(عدس مالعباد عليك إمارة)	نجوت وهـذا تحملين طليق
٨٩	١٩١	وطئنا ديار المعتدين فهلهلت	نفوسهم قبل الإماتة تزهق (١)
١٢٩	٢٧١	يوشك من فرمن منيته	فى بعض غراته يوافقها
١٤٨	٣٠٠	ألم تسأل الربع القواء فينطق	(وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق)
٢٠٠	٣٨٣	أفنى تلادى وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٢١٠	٤٠٠	تذر الجماجم ضاحيا هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٢١١	٤٠١	... ...	دونكها يا أم لا أطيقها

حرف الكاف

١٩	٦٥	سلم على المولى البهاء وصف له	شوقى إليه وأننى مملوكه
		أبدا يحركنى إليه تشوقى	جسمى به مشطوره منهوكه
		لكن نحلت لبعده ، فكأننى	ألف ، وليس بممكن تحريكه
٣٥	٩٠	تراكها من إبل تراكها	(أما ترى الموت لدى أوراكها)
٣٦	٩١	هى الدنيا تقول بملء فيها :	حذار حذار من بطشى وفتكى
		فلا يغرركم منى ابتسام	فقولى مضحك والفعل مبكى
١٨٢	٣٦١	فقلت : أجرنى أبا مالك ،	وإلا فهبنى أمرأ هالكا
٢١٧	٤٠٧	يا أيها المائح دلوى دونكا	(إنى رأيت الناس يحمدونكا)

حرف اللام

٢	١٦	ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

---

(١) وانظره فى باب المنصوبات أيضاً

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٥	٢٢	إذا قلت هاتى نولينى تمايلت	على هضيم الكشح ريا المخلخل
٦	٢٣	(أياجارتا ماأنصف الدهر بيننا)	تعالى أقاسمك الهموم تعالى
٧	٢٤	لمية موحشا طلل	يلوح كأنه خلل (١)
٩	٢٨	لا يعجبنك من خطيب خطبة	حتى يكون مع الكلام أصيلا
		إن الكلام لفى الفؤاد، وإنما	جعل اللسان على الفؤاد دليلا
١٢	٣٦	يذيب الرعب منه كل عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٢٠	٧٢	ومن لا يصرف الواشين عنه	صباح مساء يبغوه خبالا
٢٣	٧٥	يساقط عنه روقه ضارياتها	سقاط شرار القين أخول أخولا
٤٥	١٠٣	لعمرك ما أدرى، وإنى لأوجل،	على أينا تعدو المنية أول
٤٩	١٠٧	ولقد سددت عليك كل ثنية	وأتيت فوق بنى كليب من عل
٥٠	١٠٧	(مكر مفر مقبل مدبر معا)	كجلمود صخر حطه السيل من عل
٥٩	١٢٢	أبى الله للشم الألاء كأنهم	سيوف أجاد القين يوما صقالها
٦٤	١٣٢	لاتضيقن بالأمور فقد تكـ	ـشف غماؤها بغير احتيال
		ربما تكره النفوس من الأمـ	ـر له فرجة كحل العقال
٦٦	١٣٧	جزى ربه عنى عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٦٨	١٤٦	وقصيدة تأتى الملوك غريبة	قد قلتها ليقال من ذا قالها
٧٢	١٥٤	أيهذان كلا زاديكما	(ودعانى واغلا فيمن يغل)
١٠٠	٢١١	محمد تفد نفسك كل نفس	إذا ما خفت من أمر تبالا
١٠١	٢١٢	فاليوم أشرب غير مستحقب	إثما من الله ولا واغل
١٠٥	٢١٩	نحن بنى ضبة أصحاب الجمل	ننعى ابن عفان بأطراف الأسل
١٠٨	٢٢٧	ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفانى، ولم أطلب، قليل من المال
١٠٩	٢٢٨	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
١١٢	٢٣٢	لقد علم الضيف والمرملون	إذا اغبر أفق وهبت شمالا
١٢٢	٢٦١	ألا كل شىء ماخلا الله باطل	وكل نعيم لامحالة زائل
١٣٣	٢٧٥	فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى	وفى الاعتبار إجابة وسؤال

(١) وانظره أيضا فى باب الحال.

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٤٤	٢٩٠	لئن عادلى عبد العزيز بمثلها	وأمكننى منها إذن لا أقيلها
١٦٠	٣٢١	وليل كموج البحر أرخى سدوله	على بأنواع الهموم ليبتلى
١٦٢	٣٢٢	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذى تمائم محول
١٧٠	٣٣٦	خليلى أنى تأتيانى تأتيا	أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
١٩٠	٣٧١	أستغفر الله ذنبا لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمل
١٩١	٣٧٢	وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكى	فقلت البكى أشفى إذن لغليلى
٢٠١	٣٨٤	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخى الأجل
٢٠٢	٣٨٦	القاتلين الملك الحلاحلا	خير معد حسباً ونائلا
٢٠٣	٣٨٨	ماراع الخلان ذمة ناكث	بل من وفى يجد الخليل خليلا
٢٠٤	٣٨٩	أناو رجالك قتل امرىء	من العز فى حبك اعتاض ذلا
٢٠٥	٣٩٠	كناطح صخرة يوما ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٢٠٧	٣٩٢	أخا الحرب لباسا إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢١٢	٤٠٢	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
٢٢٣	٤١٧	ومية أحسن الثقلين جيدا	وسالفة وأحسنهم قذالا
٢٣٤	٤٤٣	بكم قريش كفينا كل معضلة	وأم نهج الهدى من كان ضليلا
٢٣٩	٤٥٨	(كأن خصييه من التدلدل	ظرف عجوز) فيه ثنتا حنظل

حرف الميم

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١	١٥	الخيل والليل والبيداء تعرفنى	والسيف والرمح والقرطاس والقلم
١٠	٢٩	أشارت بطرف العين خيفة أهلها	إشارة محزون ولم تتكلم
		فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً	وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم
١٤	٤٧	تزود منا بين أذناه طعنة	(دعته إلى هابى التراب عقيم)
١٧	٥٨	ثم انقضت تلك السنون وأهلها	فكأنها وكأنهم أحلام
٣٣	٨٨	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
٣٨	٩٥	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٥٣	١١٣	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
٧٤	١٦١	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامها
٨٠	١٧٦	ما برئت من ريبة وذم	فى حربنا إلا بنات العم

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٨١	١٧٧	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
٩٥	٢٠٠	ندم البغاة ولات ساعة مندم	والبغى مرتع مبتغيه وخيم
٩٧	٢٠٣	كـأنى من أخبار إن ، ولم يجز	له أحد فى النحو أن يتقدما
		عسى حرف جر من نداك يجرنى	إليك ؛ فإنى من وصالك معدما
٩٨	٢٠٧	وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٤	٢٣٨	يا أيها الرجل المعلم غيره	هلا لنفسك كان ذا التعليم
		ابدأ بنفسك فانهها عن غيها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
		فهناك يسمع ما تقول ويشتفى	بالقول منك ، وينفع التعليم
		لا تنه عن خلق وتأتى مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم (١)
١١٧	٢٤٥	على حالة لو أن فى القوم حاتما	على جوده لضن بالماء حاتم (٢)
١١٩	٢٥١	فيها اثنتان وأربعون حلوبة	سوداً كخافية الغراب الأسحم
١٤٠	٢٨٤	ويوما توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
١٤٢	٢٨٦	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر	ب فمحذورها كأن قد ألما
١٤٧	٢٩٩	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
١٦٣	٣٢٣	بل بلد ملء الفجاج قتمه	(لا يشترى كتانه وجهرمه)
١٧٣	٣٤٣	فطلقها فلست لها بكفء	وإلا يعل مفرقك الحسام
١٧٥	٣٤٩	وإن أتاه خليل يوم مسغبة	يقول لا غائب مالى ولا حرم
١٧٦	٣٥١	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه	(ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما)
١٨٥	٣٦٥	ولقد علمت لتأتين منيتى	إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٦	٣٧٧	ولقد نزلت فلا تظنى غيره	منى بمنزلة المحب المكرم
١٩٧	٣٧٩	متى تقول القلص الرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما
١٩٨	٣٨٠	أبعد بعد تقول الدار جامعة	شملى بهم أم تقول البعد محتوما
٢١٣	٤٠٣	شتان هذا والعناق والنوم	والمشرب البارد فى ظل الدوم
٢١٥	٤٠٤	لشتان ما بين اليزيدين فى الندى	(يزيد سليم والأغر ابن حاتم)

---

(١) وانظره أيضا فى نواصب المضارع

(٢) وانظره أيضا فى باب البدل

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢١٨	٤١١	أظلوم إن مصابكم رجلا	أهدى السلام تحية ظلم
٢٢١	٤١٥	فإناوجدنا العرض أحوج ساعة	إلى الصون من ريط يمان مسهم
٢٢٥	٤٢١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها
٢٣٢	٤٤٢	أوعدنى بالسجن والأداهم	رجلى؛ فرجلى شثنة المناسم
٢٣٦	٤٥٣	وندمان يزيد الكأس طيباً	سقيت وقد تغورت النجوم
		حرف النون	
٤	٢١	نعمت جزاء المتقين الجنة	دار الأمانى والمنى والمنه
٨	٢٧	قالوا : كلامك هندا وهى مصغية	يشفيك؟قلت: صحيح ذاك لوكانا(١)
١٣	٤٥	إن الثمانين وبلغتها	قد أحوجت سمعى إلى ترجمان
٢٢	٧٤	نحمى حقيقتنا وبعـ	ـض القوم يسقط بين بيننا
٢٦	٨٠	تذكر ماتذكر من سليمى	على حين التواصل غير دانى
٢٧	٨١	ألم تريا أنى حميت حقيقتى	وباشرت حد الموت والموت دونها
٢٩	٨٤	يحشر الناس لا بنين ولا آ	باء إلا وقد عنتهم شئون
٥٤	١١٤	ياطلحة بن عبيد الله قد وجبت	لك الجنان وبوئت المها العينا
٥٥	١١٦	يارب لا تسلبنى حبها أبدا	ويرحم الله عبداً قال آمينا
٥٧	١١٨	... ...	إيه أحاديث نعمان وساكنه
٨٥	١٨١	أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
٩٣	١٩٦	أنكرتها بعد أعوام مضين لها	لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا
١٠٤	٢١٨	إنا بنى نهشل لا ندعى لأب	(عنه ، ولا هو بالأبناء يشرينا)
١١١	٢٣٢	صددت الكأس عنا أم عمرو	وكان الكأس مجراها اليمينا
١١٦	٢٤٢	إذا ما الغانيات برزن يوماً	وزججن الحواجب والعيونا
١٢٦	٢٦٨	إن يقل هن من بنى عبد شمس	فحرى أن يكون ذاك ، وكانا
١٣٥	٢١٧	(لما تبين مين الكاشحين لكم)	أنشأت أعرب عما كان مكنونا
١٣٦	٢٧٨	إن هو مستوليا على أحد	إلا على أضعف المجانين

* * *

(١) وانظره أيضا فى باب إعمال اسم المصدر

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٤١	٢٨٥	ووجـــــــه مشرق اللون	كأن ثدياه حقـــــان
١٥١	٣٠٦	رب وفقنى فلا أعـــــدل عن	سنن الســــاعين فى خير سنن
١٥٣	٣٠٩	ألا رســـــول لنا منها فيخبرنا	(ما بعد غايتنا من رأس مجرانا)
١٥٤	٣١١	فقلت ادعى وأدعو؛ إن أندى	لصوت أن ينـــــادى داعيان
١٦٥	٣٢٨	أبالمـــــوت الذى لا بد أنى	مـــــلاق، لاأباك، تخوفينى؟
١٧١	٣٣٧	حيثما تستقم يقـــدر لك اللـــــه	نجاحا فى غابر الأزمان
١٩٣	٣٧٤	... ...	وكتمانها تكنى بأم فلان
١٩٥	٣٧٥	دعتنى أخاها أم عمرو، ولم أكن	أخاها، ولم أرضع لها بلبـــــان
١٩٩	٣٨١	أجهـــــالا تقول بنى لؤى	لعمر أبيـــــك أم متجاهلينا
٢٠٦	٣٩٠	ليت شعرى مقيم العذر قومى	لى أم هم فى الحب لى عاذلونا؟
٢٢٢	٤١٦	ما رأيت امرأ أحب إليـــــه الـــبذل	منه إليك يا ابن ســـنان

حرف الهاء

١٥	٤٨	إن أباها وأبا أباها	قد بلغا فى المجـــــد غايتاها
١١٥	٢٤٠	علفتهـــــا تبناً وماء بارداً	حتى غـــــدت همالة عيناها

حرف الواو

٢٣٥	٤٤٤	(لا تقلواها وادلواها دلوا)	إن مع اليوم أخاه غدوا

حرف الياء

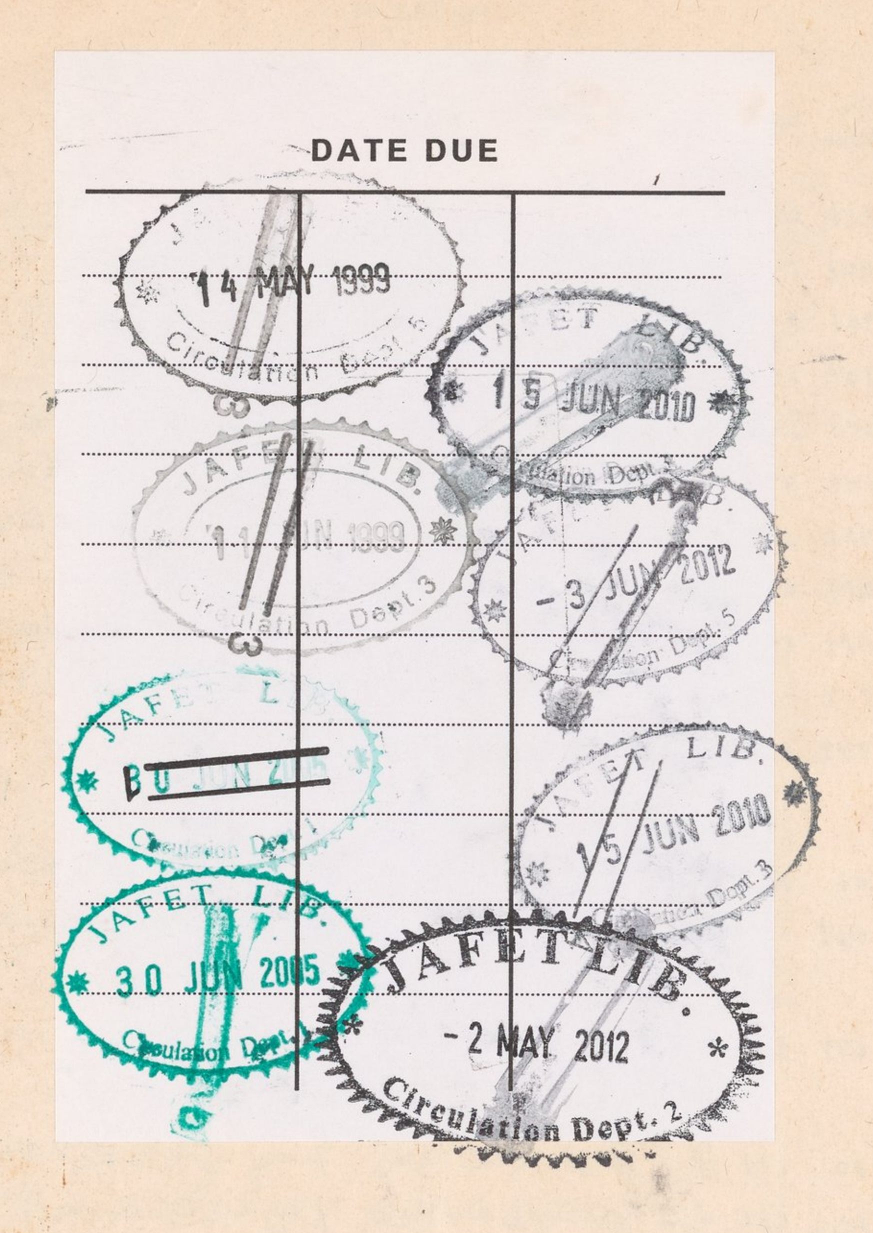
٥١	١١١	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماى من نجران أن لا تلاقيا
٨٨	١٩١	هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى	(فلج كأنى كنت باللوم مغريا)(١)
٩٢	١٩٦	تعز فلا شىء على الأرض باقياً	ولا وزر مما قضى الله واقياً(٢)
٩٤	١٩٨	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى	فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

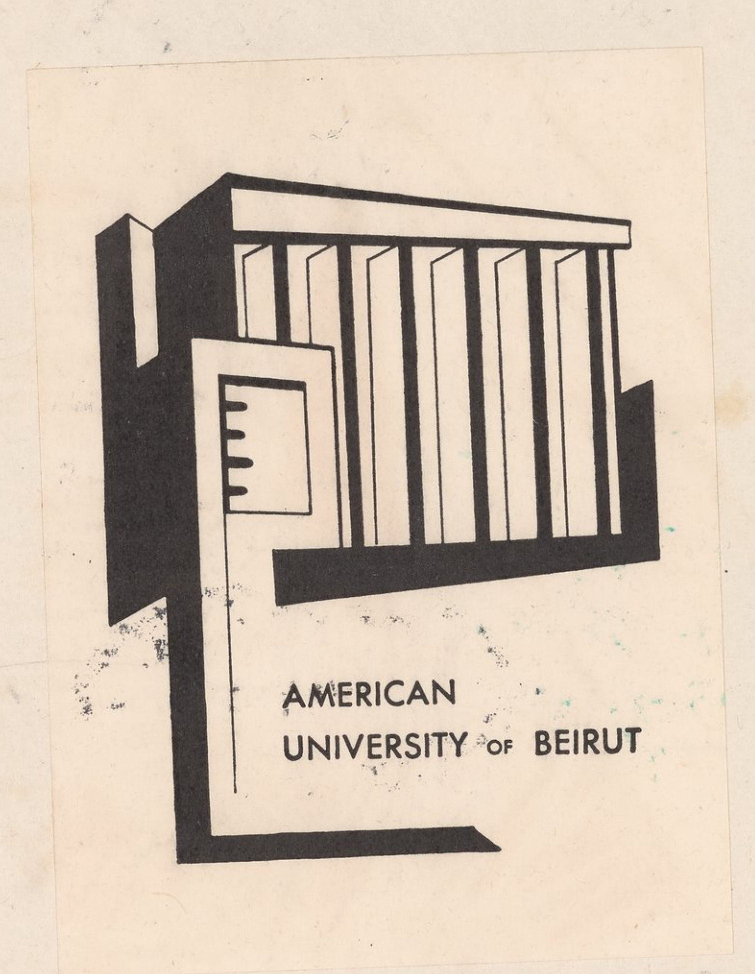
(١) وانظره فى باب المصوبات أيضاً

(٢) وانظره أيضاً فى باب المنصوبات

* * *

تمت فهرست الشواهد، والحمد لله أولا وآخراً، وصلواته وتسليماته على سيدنا محمد وآله


DATE DUE
JAFET LIB.
14 MAY 1999
Circulation Dept. 5
JAFET LIB.
15 JUN 2010
Circulation Dept. 3
JAFET LIB.
11 JUN 1999
Circulation Dept. 3
JAFET LIB.
-3 JUN 2012
Circulation Dept. 5
JAFET LIB.
30 JUN 2005
Circulation Dept. 1
JAFET LIB.
15 JUN 2010
Circulation Dept. 3
JAFET LIB.
30 JUN 2005
Circulation Dept. 1
JAFET LIB.
-2 MAY 2012
Circulation Dept. 2


AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

